

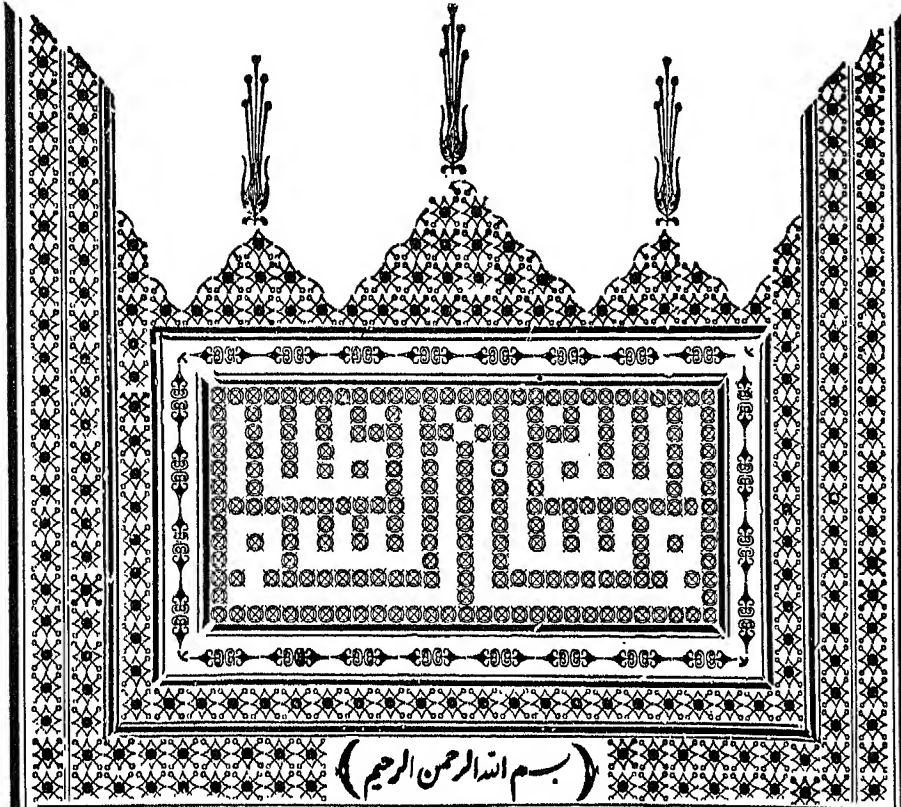
فتح العلام

لشيخ بلوغ المرام

(الجزء الثاني)

من فتح العلام لشرح بلوغ المرام للسيد الامام العلامة نخبة بيت الكرامة زين قاهل
الاستقامة أبا الخير نور الحسن خان ابن السيد الكريم ذى الخلق العظيم والمجد
الاثيل القويم حكيم هذه الامة وزعيم تلك الملة وحكيمها
مسند الوقت الحاضر ومسند الاكابر أولى المقاهر أبا
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري
القنوجي المخاطب بنواب أمير الملك عالي
الجاه بهادر فسمع الله في مدتهم
وبارئ في عدتهم
آمين

دار صادر
بيروت



* (كتاب البيوع) *

جعله دالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر حقيقة البيع لغة تسليم مال بمال والحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث قال تعالى تجارة عن تراض وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما البيع عن تراض نعم الرضا أمر خفي يناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا تنحصر فيه ما بل متى انسحلت النفس عن المبيع والثمن باي لفظ كان وعلى هذا معاملات الناس قديما وحديثا الامن عرف المذاهب أو خاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول

* (باب شروطه) *

أي شروط البيع والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكلمة شرط أو لا وله في عرف النجاة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا عاقلًا ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالا متقوماً وأن يكون مقصوراً للتسليم ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية وقوله (وما نهى عنه) أي من البيوع وستأتي الأحاديث في الذي نهى عن بيعه ﴿عن رفاعة ابن رافع رضي الله عنه﴾ هو زرق أنصاري شهيد بدار أو أبوه رافع أحد النقباء الاثني عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعة المشاهد كلها وشهد مع علي الجبل والصفين توفي في أول زمن معاوية (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده)

ومثله المرأة (وكل بيع مبرور) وهو ما خلاص عن اليين الفاجرة لتسفيق السلعة وعن الغش في
 المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله
 في المشكاة وعزاه لأجد ومثله في الترغيب والترهيب للمنذرى ونسبه لأجد والبزار وقال رجاله
 رجال الصحيح خلا المسعودى فإنه أخطأ واختلف في الاحتجاج به ولا بأس به في المتابعات انتهى
 وأخرجه السيوطى في الجامع عن رافع أيضا ذكره في مسنده قبل ويحتمل أنه أريد برقاعة
 رقاعة بن رافع بن خديج فقصد رواه الطبرانى عن عبيدة بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده
 وعبيدة هو ابن رقاعة بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله عن أبيه والحديث دليل
 على تقرير ما جبلت عليه الطبائع من طلب المكاسب وانما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن
 أطيبها أى أحلها وأبركها وتقديم عمل البدع على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل له أيضا
 حديث البخارى الآتى ودل على أطيبية التجارة الموصوفة وللعلماء خلاف فى أكسب المكاسب
 قال الماوردى أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال والاشبه بمذهب الشافعى ان
 أطيبها التجارة قال والازج عندى ان أطيبها الزراعة لأنها أقرب الى التوكل وتعقب بما
 أخرجه البخارى من حديث المقدم من فوعا ما كل أحد مطعما ما خيرا من أن يأكل من عمل يده
 وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده قال النووى والصواب ان أطيب المكاسب ما كان
 يعمل اليد فان كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يستقل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من
 النفع العام للآدمى والدواب والطير قال المصنف فوق ذلك ما يكسب من اموال الكفار
 بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لما فيه من اعلاء كلمة الله
 وحدها انتهى قيل وهو داخل فى كسب اليد وقد سماه الله تعالى التجارة فى قوله هل أدلكم على
 تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴿١﴾ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول عام الفتح كان الفتح فى رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو بمكة ان الله
 ورسوله حرم) وقع فى رواية الصحيحين هكذا بافراد الضمير وفى بعض الطرق ان الله حرم وفى
 رواية فى غيرهما ان الله ورسوله حرم ما وتقدم وجه الكلام على الضميرين فى باب الآنية (بيع
 النحر والميتة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بد كاه شرعية (والخنزير والاصنام) قال
 الجوهرى هو الوثن وقال غيره الوثن ما له بجنة والصنم ما كان مصورا قلت وعلى هذا يدخل فيه
 بيع التصاوير على القراطيس (فقبل يارسول الله أرايت شعوم الميتة فأنها يطلى بها السفن
 ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا وهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم شعومها جلاوه) بفتح الجيم والميم أى آذابوه (ثم
 باعوه فأكلوا ثمنه متفق عليه) فى الحديث دليل على تحريم بيع ما ذكر قبل والعلة فى تحريم
 بيع الثلاثة الاولى هى النجاسة ولكن الادلة على نجاسة النحر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة
 والخنزيرين جعل العلة النجاسة عدى الحكم الى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع
 الازبال النجسة ولا ظهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما
 حرمت عليهم الشعوم فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكّر علة هذا ولا يدخل فى الميتة شعرها
 وصوفها وبرها لانها لا تتحلل الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة وقيل ان الشعور متنجسة وتظهر

بالفسل وجواز بيعها مذهب الجمهور قبل الامن الثلاثة التي هي نجس الذات وهو الذي لم تكن
نجاسته طارئة مسبوقه بظاهرة وليس الا الكلب والخنزير والكافر وأما علمه تحريم بيع الاصنام
فقيل انه لا نفع فيها مباح وقيل ان كانت بحيث اذا كسرت انتفع باكسارها جاز بيعها والاولى
أن يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها اذ ليست باصنام ولا وجه لمنع
بيع كسر الاصنام أصلا والضمير في قوله هو حرام يحتمل انه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهذا
الظاهر لان الكلام مسوق له ولانه قد أخرج الحديث أجمد وفيه فإتري في بيع شحوم الميتة
الحديث ويحتمل انه للاتقاع وجهه الاكثر عليه فقالوا لا ينتفع من الميتة بشيء الا بجلدها اذا
دبح له ليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير الى
الاتقاع ومن قال الضمير يعود الى البيع استدل بالأجاء على جواز اطعام الميتة الكلاب ولو
كانت كلاب الصيد لمن ينتفع بها وقد عرفت ان الاقرب عود الضمير الى البيع فيجوز الاتقاع
بالنجس مطلقا ويحرم بيعه لما عرفت ويزيده قوة قوله في ذم اليهود انهم بجلوا الشحم ثم باعوه
فأكلوا ثمنه فانه ظاهر في توجيه النهي الى البيع الذي ترتب عليه كل الثمن واذا كان التحريم
للبيع جاز الاتقاع بشحوم الميتة والادهان المتنجسة في كل شيء غير كل الآدمي ودهن بدنه
فيعمران حرمة كل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز اطعام شحوم الميتة الكلاب واطعام العسل
المتنجس النحل واطعامه الدواب وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي ونقله عياض عن مالك وأكثر
أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث ويؤيد جواز الاتقاع ما رواه الطحاوي انه صلى الله عليه
 وآله وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال ان كان جامدا فألقوها وما حولها وان كان مائعا
فاستصحبوا به واتقوا به قال الطحاوي ان رجاله ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم
علي وابن عمر وأبو موسى وجماعة من التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح
دليلا فأما التفرقة بين الاستهلا كات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض وأما المتنجس فان
كان يمكن تطهيره فلا كلام في جوازه وان كان لا يمكن فيحرم بيعه قاله ابن خنبل وفي الحديث
دليل على انه اذا حرم بيع شيء حرم ثمنه وان كل حيلة يتوصل بها الى تحصيل محرم فهي باطلة
﴿وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا
اختلف المتبايعان وفي رواية البيهقي (وليس بينهما مينة فالقول ما يقول رب السلعة
أو يتاركان) وفي رواية يتراد ان زاد ابن ماجه في روايته والمبيع قائم بعينه ولا جدو السلعة كما هي
وأما رواية والمبيع مستهلك فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على
صححة الحديث قال ابن عبد البر في الاستدكار انه حديث منقطع لا يكاد يتصل وان كان الفقهاء
قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه ثم ذكر طريقه وأبان ما فيها من الانقطاع وهو دليل على
انه اذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول
البائع مع عيئته لما عرفت من القواعد الشرعية ان من كان القول قوله فعليه اليمين وللعلماء في هذا
الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة اقوال الاول ان القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث
الباب الثاني انهما يتحالقان ويترادان المبيع الثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في
النوع والجنس أو الصفة وبين غيرها وهو تفصيل بلا دليل ومعنى التحالف ان يحلف البائع

ما بعت منك كذا ويحلف المشتري ما اشترى منك كذا وقيل غير ذلك والوجه في التحالف ان
 كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما المين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم البيضة على المدعى والمين على من أنكر والحاصل ان هذا حديث مطلق
 مقيد بآلة الباب الدعوى وستأتى ﴿ وعن أبي مسعود الانصاري رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي ﴾ بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتية
 أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء (الكاهن متفق عليه) والاصل في النهي التحريم
 والصحاح قد أخبرنا صلى الله عليه وآله وسلم نهى أى أى بعبارة تفيد النهى وان لم يذكرها
 وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء الاول تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالزوم
 وهو عام لكل كلب من معلوم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز وعن عطاء والنخعي يجوز بيع
 كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب الصيد
 أخرجه النسائي برجال ثقات الا انه طعن في صحته فان صح خص عموم النهى الثانى تحريم مهر
 البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزنا سمها مهر ايجازا فهذا مال حرام وللقهاء تفاصيل في
 حكمه تعود الى كيفية أخذه والذي اختاره ابن القيم انه في جميع كفياته يجب التصديق به ولا يرد
 الى الدافع لانه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب
 خبيث يجب التصديق به ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله الثالث حلوان
 الكاهن وهو مصدر حلوته حلوانا اذا أعطيته وأصله من الحلاوة شبهة بالشيء الحلو من حيث انه
 يؤخذ سهلا بلا كلفة وأجمع العلماء على تحريمه والكاهن الذى يدعى علم الغيب ويخبر الناس عن
 الكواثر وهو شامل لكل من يدعى ذلك من منجم وضراب بالخصى ونحو ذلك فكل هؤلاء داخل
 تحت حكم الحديث ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لاحد تصديقه فيما يتعاطاه ﴿ وعن جابر بن
 عبد الله رضى الله عنه انه كان على جبل له أعبي ﴾ أى كل عن السير (فأراد أن يسيبه قال
 فلحقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا على فضربه فسار سير الميسر مثله فقال بعني به بوقية
 قلت لا ثم قال بعني به بوقية واشترطت جلالة) بضم الحاء أى الجبل عليه (الى أهلى فلما بلغت
 أتيته بالجبل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في أثرى فقال أترانى) بضم القوقية أى أتظننى
 (ما كستك) المما كسته هي المكاملة في النقص من الثمن (لا تأخذ جلك خذ جلك ودراهمك فهو
 لك متفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على انه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا
 في المما كسته وانه يصح البيع للدابة واستثناء ركوبها ولكنه عارضه حديث النهى عن بيع
 الثنيا وسياق وعنه بيع وشرط ولما تعارضا اختلف العلماء في ذلك على أقوال الاول لاجدانه
 يصح ذلك وحديث بيع الثنياه فيه الا أن يعلم ذلك وهذا منه فقد علمت الثنيا وصح البيع وحديث
 النهى عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال انه أراد الشرط المجهول والثاني لما لك انه يصح اذا
 كانت المسافة قريبة وحديثه بثلاثة أيام وجل حديث جابر على هذا الثالث انه لا يجوز مطلقا
 وحديث جابر مؤول بانه قصة عين موقوفة تنطبق اليها الاحتمالات قالوا ولا صلى الله عليه وآله
 وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا ويحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فلهذا
 كان سابقا فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وآله وسلم بإركابه وأظهر الأقوال الاول وهو صحة مثل

هذا الشرط وكل شرط يصح افرادها بالعقد كإيصال المبيع الى المنزل وخياطة الثوب وسكنى الدار
وقد روى عن عثمان انهما دارا واستثنى مكانها شهر اذ كره في الشفاء ﴿١﴾ (وعنه) أى عن جابر بن
عبد الله رضى الله عنهما (قال أعترق رجل منا) أى من الانصار (عبد الله عن دبر) بضم الدال
وضم الباء كما في القاموس والتدبير أن يقول السيد لعبد دبرك أو أنت مدبر ونحوه ويتقيد
العترق بالموت ما لم يكن له مال غيره (فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه متفق عليه)
وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وسما فيه العبد والرجل ولفظه عن جابر أن رجلا من
الانصار يقال له أبو مذكور أعترق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به صلى
الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله بن النخام بمائة درهم فدفعها اليه زاد
الاسماعيلي وعليه دين وقد ترجم له البخاري في باب الاستقراض فقال من باع مال المفلس وقسمه
بين الغرماء وأعطاه اياه حتى ينفق على نفسه فأشار الى علة بيعه وهو الاحتياج الى غنمه واستدل
به بعضهم على منع المفلس عن التصرف في ماله وعلى ان اللامام أن يبيع عنه ويأتى بقية أبحاثه
في باب ان شاء الله تعالى ﴿٢﴾ (وعن ميمونة) رضى الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ان فارة وقعت في سمن فأتى فيه فمسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها
وكلوها واه البخاري وزاد أجدو الفاسق في سمن جامد) دل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالقاء
ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة لان المراد بما حولها ما لا فاهها قال المصنف
في الفتح لم يأت في طريق صحة تحديد ما يلقي لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسى عطاء انه يكون
قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله انتهى ودل مفهوم قوله جامد انه لو كان مائعا لنجس كله
لعدم تمييز ما لا فاهها مما لا فاهها ودل أيضا على انه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات
الا أنه تقدم الكلام في ذلك وانه يساح الانتفاع به في غير الاكل ودهن الأدمى فيعمل هذا وما يأتى
من قوله فلا تقر به على الاكل والدهن للأدمى جمع بين مقتضى الأدلة وأما مباشرة النجاسة فهي
وان كانت غير جائزة الا لارتها عما وجبت أو نذبت زالتها عنه فانه لا خلاف في جوازها لانه لا دفع
مفسدتها وبقي الكلام في مباشرتها التسخير والتنوير واصلاح الارض بها فبقيل هو طلب مصلحتها
وانه يقاس جواز المباشرة على المباشرة لازالة مفسدتها والاقراب انها تدخل ازالة مفسدتها تحت
جلب مصلحتها فتسخير التنوير بها يدخل فيه الامر ان ازالة مفسدة بقا عينا وجلب المصلحة
لنفعها في التسخير وحينئذ فواز المباشرة للانتفاع لا اشكال فيه ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الفارة في السمن فان كان جامدا فلقوها
وما حولها وان كان مائعا فلا تقر به واه أجدو أبو داود وقد حكم عليه البخاري وأبو حاتم بالوههم)
وذلك انه قال الترمذي سمعت البخاري يقول هو خطأ والصواب الزهري عن عبيد الله عن ابن
عباس عن ميمونة فرأى البخاري انه ثابت عن ميمونة فحكم بالوههم على الطريق المروية عن أبي
هريرة وحرز ابن حبان في صحيحه وغيره بأنه ثابت من الوجهين واعلم ان هذا الاختلاف انما هو
لتصحيح اللفظ الوارد فأما الحكم فهو ثابت فان طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون الا في
الجامد وهذا ثابت أيضا في صحيح البخاري بلفظ خذوها وما حولها وكلاهما منكم ويفهم منه ان
الذائب يلقي جميعه اذا عمله مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتعيين البعض من

البعض وظاهر الحديث انه لا يقرب السمين ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع فيه وبين
 حديث الطحاوي * (فائدة) * يمكن المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها
 جازاً إذ لم يعهد عن السلف منعه قلت بل واجب ان لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث ان امرأة
 دخلت النار في هرة وعاله بانها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الارض وفي خشاش
 الارض ما هو محرم على المكلف وغيره ويؤيده ما تقدم من مروره صلى الله عليه وآله وسلم بشاة
 ميتة فقال هلا اتفعمت باهاها الحديث له ألفاظ فانه دال على انها ملقاة بحيث تأكل منها الكلاب
 والطيور وغيرهما ولو كان التمكن حراماً لامرهم بدفنها فالحديث دل على ان أحد الامرين اطعامها
 أو تركها تأكل من خشاش الارض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة وخشاش الارض هي
 هوام الارض وحشراتهما كما في النهاية (وعن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي تابعي روى عن
 جابر بن عبد الله كثيراً (قال سألت جابراً عن ثمن السنور) بكسر السين فنون مشددة مفتوحة
 فواو ساكنة هو الهر كما في القاموس (والكلب فقال زجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
 رواه مسلم والنسائي وزاد الاكل صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد
 النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكر قال المصنف في التلخيص انه ورد
 الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي وفيها
 استثناء الكلب المعلم الا انه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعباً بقول المصنف ان رجالها
 ثقات بانه قال ابن الجوزي فيه الحسين بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشيء وضعفه أحمد وقال ابن
 حبان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لأصله نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص
 من عمل من اقتناه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتنى كلباً الا كلب صيد نقص من أجره كل
 يوم قبر اطان قيل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والنفل هذا والله
 عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود واتفق مسلم برواية النهي عن ثمن السنور
 وأصل النهي التحريم والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلقوا في السنور وقد ذهب
 الى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد وذهب الجمهور الى جوازه يبيعه اذا كان له نفع
 وسجلوا النهي على التزبه وهو خلاف ظاهر الحديث والقول بانه حديث ضعيف مردود باخراج
 مسلم له وغيره والقول بانه لم يروه عن الزبير غير جابر بن سلمة مردوداً أيضاً بانه أخرجه مسلم عن معقل
 ابن عبد الله عن أبي الزبير فهذا ان ثقتان روياه عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً (وعن عائشة رضي
 الله عنها قالت جاءني برة) بفتح الباء ورأيت بينهما يا عتيبة مولاة لعائشة (وقالت اني كاتب
 من المكاتب وهي العتيد بن السيد وعبيده) (أهلي) هم ناس من الانصار كما هو عند النسائي (على
 تسع أواق في كل عام أوقية فأعيني) بصيغة الامر للمؤث من الاعانة (فقلت ان أحب أهلك
 ان أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت برة الى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها فجاءت
 من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا الا
 أن يكون لهم الولاء فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فقال خذيها واشترطي لهم قال الشافعي والمزني يعني عليهم فاللام بمعنى على (الولاء)
 هو النصرة لكنه خص في الشرع بولاء العتق أفاده في المصباح (انما الولاء لمن أعتق ففعلت

عائشة ثم قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا
رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله (أي في
شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة) فهو باطل وإن كان مائة
شرط قضاء الله أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله (وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن
أعثنى متفق عليه واللفظ للجاري وعند مسلم قال اشتريها واعتقها واشترطى لهم الولاء) الحديث
دليل على مشروعية الكتابة وهي عقد بين السيد وعبدته على رقبته وهي مشتقة من الكتب وهو
الفرض والحكم كما في قوله كتب عليكم الصيام وهي مندوبة وقال عطاء وداود واجبة إذا طلبها
العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في فكاتبوهم وهو الأصل في الأمر قلت إلا أنه تعالى قيد الوجوب
بقوله إن علمتم فيهم خيرا نعم بعد علم الخير فيهم تجب الكتابة وفي تفسير الخير أربعة أقوال للسلف
وحديث مرفوع ومرسل عند أبي داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم إن علمتم فيهم حرفة ولا
ترسلوهم كالأعلى الناس الثاني لابن عباس قال خير المال الثالث عنه أمانة ووفاء الرابع
عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك وقولها في كل عام أوقية في تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لذلك
دليل على جواز التحميم لأعلى تحتهم وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي وغيره واستدلوا بآيات عن
السلف لا تنهض دليلا وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على نهم لقوله
فكاتبوهم ولم يفصل وهو ظاهر والقول بأنه قيد إطلاقها إلا ناعن السلف غير صحيح إذ ليس
باجماع وتقيد الآيات بأراء العلماء باطل ودل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذهم على جواز بيع
المكاتب عند نعر الأيقاء بمال الكتابة وللعلماء فيه ثلاثة أقوال الأول جوازه وهو أحمد
ومالك وحجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المكاتب رق ما بقي عليه درهم أخرجه أبو داود وابن
ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثاني أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه
محققين بظاهر حديث بريدة الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقا وهو لا يخيصة وجماعة قالوا أنه قد
خرج من مالك السيد وقأولوا الحديث بأن قالوا إن بريدة عجزت نفسها وفسخوا العقد كما في شرح
مسلم عن الخنيفة ومن معهم والقول الأول أظهر لأن التقيد بالواقع في قصة بريدة ليس فيه دليل
على أنه شرط وانما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط وأما القول بأنه يوجب سقوط حق الله
فجوابه إن حقه تعالى ما قد ثبت فأنه لا يثبت إلا بالأيقاء والقرض أنه عجز المكاتب عنه وقوله
واشترطى لهم الولاء إن جعلت اللام بمعنى على من ياب قوله وإن أسأتم فلها ويخرون للاذقان كما قاله
الشافعي فلا إشكال إلا أنه قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم يشكر عليهم اشتراط الولاء ويوجب بان
الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر وقيل المراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لأنه كان صلى الله عليه
وآله وسلم قد بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يجلي فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة
ذلك ومعناه لا تنال لأن اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة بل المقصود الإهانة وعدم
المبالاة بالاشتراط وإن وجوده كعدمه وبعدم معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه
كيف وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الإذن لعائشة بالشرط لهم فأنه ظاهر أنه قد عفا وغرر
للتابع من حيث أنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع وانكشف الأمر على خلافه ولكن
بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال وفي قوله انما الولاء لمن أعثنى دليل على حصر الولاء

(١) يرفاياه فرامسا كنة
فقاء اسم مولى عمر اه منه

فمن اعتق لا يتبعده الى غيره (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى عمر عن بيع أمهات
الاولاد فقال لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها ما بداه فاذا ماتت فهي حرة واه مالك والبيهقي
وقال رفعه بعض الرواة فوهم) وقال الدارقطني الصحيح وقعه على عمر ومثله قال عبد الحق
قال صاحب الامام المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة قبل ولا يصح مسندا وفي الباب آثار
عن الصحابة وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن يزيد قال كنت جالسا عند عمر
اذ سمع صائحة قال يا رفا (١) انظر ما هذا الصوت فتظن ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها
فقال عمر ادع لي المهاجرين والانصار فلم يكت ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة فمد الله وأثنى
عليه ثم قال ما بعد فهل كان فيما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم القطيعة قالوا لا قال فانها
قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أركانكم
ثم قال وأي قطيعة أقطع من ان تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم قالوا فاصنع ما بدالك
فكتب الى الآفاق ان لا تباع أم خرفانها قطيعة وأنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث
بناء على ثبوت رفعه دليل على ان الامة اذا ولدت من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد باقيا أو لا والى
هذا ذهب أكثر الاسماء وادعى الاجماع على المنع من بيعهن جماعة من المتأخرين وأقرده الحافظ
ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في حريمه. وقال وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال
وفي المسئلة من حيث هي ثمانية أقوال وقد ذهب داود وغيره الى جواز بيعها لما أفاده قوله
(عن جابر رضي الله عنه قال كنا ببيع سراري أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
حي لا يرى بذلك بأسا رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد
والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه فلما كان عمر نهانا فانتهينا رواه
الحاكم من حديث أبي سعيد واسناده ضعيف قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه صلى الله عليه
 وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه ويرده رواية النسائي التي فيها والنبي صلى الله عليه وآله
وسلم حي لا يرى بذلك بأسا قلت قوله في حديث الباب لا يرى يحتمل انه بتخية مفتوحة والقاعل
عائذ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون حجة لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على
بيعهن ويحتمل انه بالنون والقاعل من باع من الصحابة الدال عليه كإني سمع فلا يكون فيه حجة لانه
فعل بعض الصحابة ولكن رواية النسائي دالة على الاول وقريته السياق تؤيده لانه أو رده جابر
محتجابه ولا يتم احتجابه الا على الوجه الاول واستدل القائلون بجواز بيعها بانه صرح عن علي أنه
رجع عن تحريم بيعها الى جوازه وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن
عسدة السلمي الماردى قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الاولاد ان لا يبيعن
ثم رأيت بعد أن يبيعن الحديث وهو معدود في أصح الاسانيد وأجاب في الشرح عن هذه الدلة
بانه يحتمل ان حديث جابر كان في أول الامر وان ما ذكرنا نسخ وأيضا انه راجع الى التقرير وما ذكر
قول وعند التعارض القول أرجح قلت ولا يخفى ضعف هذا الجواب فانه نسخ بالاحتمال قلنا قل
بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول يحتمل ان حديث ابن عمر كان أول الامر ثم نسخ
بمحدث جابر ثم قوله ان حديث جابر راجع الى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند
التعارض يقال عليه القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره ان رفعه وهم وليس في منع

بيعها الا رأى عمر لا غير ومن شاوره من الصحابة وليس باجاع فليس بحجة على انه لو كان في المسئلة
نص لما احتج عمر والصحابة الى رأى واما حديث ابن عباس انهما لما ولدت مارية ابنة ابراهيم
قال صلى الله عليه وآله وسلم اعتقها ولدها فانه قال ابن عبد البر في الاستبصار انه روى من وجه
ليس بالقوى ولا يشبه أهل الحديث قال وكذلك حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال أعيان امرأته ولدت من سيدتها فانه إذا مات لا يصح لانه انفرديه الحسين بن عبد الله بن
عبيد الله بن عباس وهو ضعيف متروك انتهى واما أبو محمد بن حزم فقد صحح الاول وتعقب بما
بسطة السيد في منحة الغفار أقول والراجح في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور ان من استولد أمته لم
يحمل له بيعها والاحاديث الواردة في هذه المسئلة وان كان في أسانيدها الضعف فهي تنهض
للاحتجاج بها والخلاف في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور وكذلك تعتق عتق
السيد وتجزئه لعتقها والله أعلم ﴿ وعن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عن بيع فضل المأموه مسلم وزاد في رواية وعن بيع ضرب الجمل ﴾ وأخرجه أصحاب
السنن من حديث اياس بن عبد وصححه الترمذي وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما
والحديث دليل على انه لا يجوز بيع ما فضل من المأمن كفاية صاحبه قال العلماء وصوره ذلك
ان يبيع في أرض مباحة ماء فيسقي الاعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع وكذا اذا اتخذ حفرة
في أرض مملوكة يجتمع فيها الماء أو حفر بئر فيسقي منه ويسقي أرضه فليس له منع ما فضل وظاهر
الحديث يدل انه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سقي زرع سواء كان في أرض
مباحة أو مملوكة وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال انه يجوز دخول الارض
المملوكة لاخذ الماء والكلالان له حق في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير وقال انه نص أحمد
على جواز الرعي في أرض غير مباحة للرعي ثم قال انه لا فائدة لاذن صاحب الارض لانه ليس له
منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الاذن وانما
يحتاج الى الاذن في الدخول في الدار اذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان واما اذا لم يكن فيها
سكن فقد قال تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوت غير مسكونة فيها متاع لكم ومن احتضر
بئرا أو نهر فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضله من غيره سواء قلنا ان الماء حق للعالم ملك كما هو قول
جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بذل فضله لغيره كما أخرجه أبو داود وانه قال رجل يا نبي
الله ما الشيء الذي لا يحمل منعه قال الماء ما الشيء الذي لا يحمل منعه قال الملح فأفاد أن في حكم
الماء الملح وما شاكاه كالتقار والتقط والموميا ومثله الكلالان من سبق بدوابه الى أرض مباحة فيها
عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دوابه فاذا خرج منه فليس له بيعه هذا واما المحرز في الاسقية
والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الخطب فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لان يأخذ
أحدكم جبلا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خير له من ان يسأل الناس
أعطى أو منع فيجوز بيعه ولا يجب بذله الا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما فانه جائز فقد
قال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتري بئرا مائة يوسع بها على المسلمين فله الجنة فاشترى اها عثمان
والقصة معروفة وقوله عن ضرب الجمل أي ونهى عن أجرة ضرب الجمل وقد عبر عنه بالعشب
في قوله ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عشب

(الفعل) هو بفتح العين وسكون السين (رواه البخاري) وفيه وفيما قبله دليل على تحريم استئجار النخل للضراب والاجرة حرام وذبح جماعة من السلف الى انه يجوز ذلك الا انه يستأجره للضراب مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة قالوا لان الحاجة تدعو اليه وهي منفعة مقصودة وجملاوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله (وعنه) أي عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع جبل الحبلية) بفتح الحاء والباء فيهما (وكان يبعثنا معه أهل الجاهلية) وفسره قوله (كان الرجل يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاء البعيد كرا كان أو أتى وهو وثق وان أطلق على مذكر تقول هذه الجزور (الى أن تنتج) بضم أزاله وفتح ثانيه أي تلد (الناقعة) وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب الا على بناء الفعل المجهول (ثم تنتج التي في بطنها) وهذا التفسير من قوله وكان يبعثنا مدرج في الحديث من كلام نافع وقيل من كلام ابن عمر (متنق عليه واللفظ البخاري) ووقع في رواية جمل ولدا لناقعة من دون اشتراط الانتاج وفي رواية ان تنتج الناقعة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد جمل أو أنتج والجمل مصدر حبس تحبيل سمي به المحبول والحبلية جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكتبة في كاتب ويقال حابل وحابله بالتاء قال أبو عبيد لم يرد الحبل في غير الأديان الا في هذا الحديث وقال غيره بل ثبت في غيره والحديث يدل على تحريم هذا البيع واختلاف العلماء في هذا المنهي عنه لاختلاف الروايات هل هو من حيث يؤجل بثن الجزور الى أن يحصل النتاج المذكور أو أنه يبيع منه النتاج ذهب الى الاول مالك والشافعي وجماعة قالوا وعلة النهي هي جهالة الاجل وذهب الى الثاني أحمد واسحق وجماعة من أئمة اللغة وبه جزم الترمذي قالوا وعلة النهي هو كونه يبيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر وقد أشار الى هذا البخاري حيث صدر الباب ببيع الغرر وأشار الى التفسير الاول ورجحه أيضا في باب السلم بكونه موافقا للحديث وان كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني نعم ويتحصل من الخلاف أربعة أقوال لانه يقال هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين الجنين فصارت أربعة أقوال هذا وحكي عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبلية الكرمته وأنه نهى عن بيع ثمر العنب قبل أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك الا أنه قد حكى في الحبلية بمعنى الكرمة فتحها (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعن هبته متفق عليه) والولاء هو ولاء العتق أي وهو أمانات المعتق وورثه معتقه أو ورثه معتقه كانت العرب تهبه وتبيعه فنهى عنه لان الولاء كالنسب لا يزول بالازالة ذكره في النهاية (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر رواه مسلم) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع الاولى بيع الحصاة واختلف في تفسيره قيل هو أن يقول ارم بهذه الحصاة فعلى أي توب وقعت فهو لك بدرهم وقيل هو ان يبيعه من أرضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصاة وقيل هو ان يقبض على كف من حصي ويقول لي بعدد ما خرج في القبض من الشيء المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصي ويقول لي بكل حصاة درهم وقيل ان

يسلك أحدهما حصة يده ويقول أي وقت سقطت الحصة فقد وجب البيع وقيل هو ان
يعترض القطيع من الغنم فيأخذ حصة ويقول أي شاة أصابتها فهي لك بكذا وكل هذه متضمنة
للغرم في الثمن أو المبيع من الجهة وللفظ الغرم يشملها وانما أفردت لكونها كانت مما
تبتاعها الجاهلية فمنه صلى الله عليه وآله وسلم عنها وأضيف البيع إلى الحصة للملازمة لا اعتبار
الحصة فيه والثانية بيع الغرم بفتح الغين المجبة والراء المتكررة وهو بمعنى مغرو راسم مفعول
واضافة المصدر إليه من اضافته إلى المفعول ويحتمل غيره هذا ومعناه الخداع الذي هو مظنة
ان لا رضاه عند تحققه فيكون من كل الباطل ويتحقق في صور ما بعد القدرة على تسليمه كبيع
العبد الأبق والقرس النصارى أو بكونه معدوماً ومجهولاً ولا يتم ملك البائع له كالسك في الماء
الكثير ونحو ذلك من الصور وقد يحتمل بعض الغرم فيصح معه البيع اذا دعت إليه الحاجة
كالجهل بأساس الدار وكبيع الحبة المخشوة وان لم يرى خشوها فان ذلك يجمع عليه وكذا في جواز
اجارة الدار والداية شهرًا مع انه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً وتسعة وعشرين وعلى دخول الحمام
بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقد ركبهم وعلى جواز الشرب من السقاء
بالعوض مع الجهل واجعوا على عدم صحة بيع الاجنسة في البطون والطير في الهواء واختلافوا في
صور كثيرة اشتملت عليها كتب القروع (وعنه) أي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكالاه رواه مسلم) وقد ورد في الطعام انه لا يبيعه
من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد في اعم من الطعام حديث حكيم بن
حزام عند احمد قال قلت يا رسول الله اني اشترى بيوفاً فيحمل لي منها وما يحرم علي قال اذا
اشترت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه واخرج الدارقطني وابوداود من حديث زيد بن ثابت ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم واخرجه
السبعة الا الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً
فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله فدللت الاحاديث انه لا يجوز
بيع أي سلعة شريت الا بعد قبض البائع لها واستيفائها وذهب قوم إلى انه يختص هذا الحكم
بالطعام لا غيره من المبيعات وذهب أبو حنيفة إلى انه يختص بالنقل دون غيره لحديث زيد بن
ثابت فانه في السلع والجواب ان ذكر حكم الخاص لا يختص به العام وحديث حكيم عام فالعمل عليه
واليه ذهب الجمهور وانه لا يجوز البيع للمشترى قبل القبض مطلقاً وهذا الذي دل له حديث
حكيم واستنبطه ابن عباس * (قائده) * اخرج الدارقطني من حديث جابر نهى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه
للبراز من حديث أبي هريرة باسناد حسن فدل انه اذا اشترى الشيء مكايلاً وقبضه ثم باعه لم يجز
تسليمه بالكيل الا اول حتى يكالاه على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه
بالكيل الا اول وكان لم يبلغه الحديث ولعل له الامر بالكيل ثانياً للتحقق ما يجوز من النقص
بإعادة الكيل لا ذهاب الخداع وحديث الصاعين دليل على انه لا يجوز بيع الجزاف الا ان في حديث
ابن عمر انهم كانوا يبتاعون الطعام جزافاً ولنظرة كأنه اشترى الطعام من الركان جزافاً فها نار رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى تنقله أخرجه الجماعة الا الترمذي قال ابن قدامة يجوز بيع

الصبر جراً قالنا نعلم فيه خلافاً واذا ثبت جواز بيع الخزاف جل حديث الصاعين على ان المراد انه اذا اشترى الطعام كدلاً وأريد بيعه فلا بد من إعادة كيله للمشتري (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان ولا يداود) من حديث أبي هريرة (من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا) قال الشافعي له تأويلان أحدهما أن يقول بعتك بالعين نسيئة وبألف نقد فأبهم ما شئت أخذت به وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق والثاني ان يقول بعتك عبدى على ان تبيعنى فرسك وعلة النهى على الاول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل النساء على الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر المالك وقوله فله أوكسهما أو الربا يعني انه اذا فعل ذلك فهو لا يتجاوز أحد الأمرين اما الاوكس الذى هو أخذ الأقل أو الربا وهو ما يؤيد التفسير الاول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) زاد الترمذي حتى ذكر عبد الله بن عمرو وانتهى قلت وبه سقط ما يقال ان المراد به محمد بن عبد الله وانه مرسل (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ماليس عندك رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وخروجه) أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور يلقظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعنى الذى أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني فى الاوسط وهو غريب) وقد رواه جماعة واستغربه النووى والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتها الاولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيجتمالك بأن يستقرض الثمن من البائع ليحمله اليه حيلة والثانية شرطان في بيع اختلف في تفسيرها ف قيل هو ان يقول بعت هذا نقداً بكذا وبكذا نسيئة وقيل هو ان يشترط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يبيعها وقيل هو ان يقول بعتك هذه السلعة بكذا على ان تبيعنى السلعة القلانية بكذا ذكره فى الشرح وفى النهاية لا يحل سلف وبيع هو مثل أن يقول بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفنى ألفاً فى متاع أو على أن تقرضنى ألفاً لانه يقرضه ليحمله فى الثمن فيدخل فى حد الجاهالة ولان كل قرض جر منفعة فهو ربا ولان فى العقد شرطان ولا يصح قوله ولا شرطان فى بيع فسرهم فى النهاية بأنه كقولك بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين وهو كالبيعتين فى بيعة والثالثة قوله ولا ربح مالم يضمن قيل معناه مالم يملك وذلك هو الغصب فانه غير ملك للغاصب فاذا باعه وربح فى غنمه لم يحل له الربح وقيل معناه مالم يقبض لان السلعة قبل قبضها ليست فى ضمان المشتري اذا تلفت تلفت من مال البائع والرابعة قوله ولا يبيع ماليس عندك قد فسر ها حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي انه قال قلت يا رسول الله يا بني الرجل فيريد منى المبيع ليس عندى فاباع له من السوق قال لا يبيع ماليس عندك فدل على انه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان) بضم العين وسكون الراء بالموحدة ويقال أربان وعربون (رواه مالك قال بلغنى عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راو لم يسم وسمى فى رواية فاذا هو ضعيف قلت أخرجهما ابن ماجه وسمى الراوى عبد الله بن عامر الاسلمى وقيل ابن

لهيعة وهما ضعيفان وله طرق لا تتناول مقال ويبيع العربان فسرهم مالك قال هو أن يشتري
الرجل العمد أو الامة أو يكثرى ثم يقول للذي اشترى منه أو اكترى أعطيك ديناراً أو درهماً على
أنى أن أخذت السلعة فهو من ثمنها والافهولك واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع فأبطله مالك
والشافعي لهذا النهى ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله في كل المال بالباطل وروى
عن عمرو بن وهب وأحمد جوازه والاول أولى (وعنه) (وعن ابن عمر) رضى الله عنهما (قال استعت زيتاني
السوق فلما استوجبت لقيتني رجل فأعطاني به ربمحا حسناً فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعني
يعقده البيع (فأخذ رجل من خلفي بذراعى فالتفت فإذا هو يزيد بن ثابت قال لا تبعه حيث استعت
حتى تحوزة الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى
تحوزها التجار الى رحالهم رواه أحمد وأبو داود واللفظه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث
دليل على انه لا يصح من المشتري ان يبيع ما اشتراه قبل ان يحوزة الى رحله والظاهر ان المراد به
القبض لكنه عبر عنه بما ذكرنا كان غالب قبض المشتري ان كان عما يتناول باليد كالدرهم
والثوب فقبضه نقل وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب فقبضه بالنقل الى مكان آخر
وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخية وقوله فلما استوجبت في رواية أبي داود
استوفيته وظاهر اللفظ انه قبضه ولم يكن قد حازه الى رحله ويدل له قوله نهى عن ان تباع السلعة
حيث تبتاع حتى يحوزها التجار الى رحالهم (وعنه) (أى عن ابن عمر) (قال قلت يا رسول الله انى
أبيع الابل بالبيع فأتباع بالذناير وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الذناير أخذها من
هذا وأعطى هذا من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن تأخذها بعريومها
مالم تفتروا وينسكاشي رواه الخمسة وصححه الحاكم) هو دليل على انه يجوز أن يقضى عن الذهب
الفضة وعن الفضة الذهب لان ابن عمر كان يبيع بالذناير فيلزم المشتري في ذمته له ذناير وهي
الثنى ثم يقبض عنها الدرهم وبالعكس وبوب له أبو داود باب اقتضاء الذهب عن الورق ولقطعه
كنت أبيع الابل بالبيع فأبيع بالذناير وأخذ الدرهم وأبيع بالدرهم وأخذ الذناير وانه سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس أن تأخذها بعريومها مالم تفتروا وينسكاشي
وفيه دليل على أن النقدين جميعا غير حاضرين والحاضر أحدهما فينبى صلى الله عليه وآله وسلم
الحكم بأنهما اذا فعلا ذلك فحقه ان لا يفتروا الا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة فلا يجوز
ان يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمة من عليه الذناير عوضاً عنها ولا العكس لان
ذلك من باب الصرف والشرط فيه ان لا يفتروا وينسكاشي وأما قوله في رواية أبي داود بعريومها
فالتظاهر انه غير شرط وان كان أمر الأغلب في الواقع يدل على ذلك قوله فإذا اختلفت الأصناف
فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد (وعنه) (أى ابن عمر) (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن التجش) بفتح التون وسكون الجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) التجش لغة
تغير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع
لا يشتريها بل ليغير بذلك غيره وسمى التجش في السلعة ناجشاً لانه يشير الرغبة فيها ويرفع
ثمنها قال ابن بطال أجمع العلماء على ان التجش عاص بفعله واختلفوا في البيع اذا وقع على
ذلك فقال طائفة من أئمة الحديث البيع فاسد وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب

الحنابلة ورواية عن مالك الآن الحنابلة يقولون بفساده ان كان بمواطاة البائع أو منته
وقالت المالكية ثبت له الخيار قياسا على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا
لان انتهى عائد الى امر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد وأما ما نقل
عن ابن عبيد البر وابن العربي وابن حزم ان التحريم اذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل فلو
ان رجلا رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها التثنية الى قيمتها لم يكن ناجسا عما يبيع بل يؤجر
على ذلك بنيتهم قالوا لان ذلك من النصيحة فهو مردود بان النصيحة تحصل بغير ايهام أنه يريد
الشراء وأما مع هذا فهو خداع وغرر وبأنه ذكر البخاري تعليقا من حديث ابن أبي أوفى في سبب
نزول قوله تعالى ان الذين يشتركون بالله يؤثمهم غناهم عن قليل لا انه قال أقام رجل سلعة بالله
لقد أعطى بها ما لم يعط فزلت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن فجعل ابن أبي أوفى من أخير
بأكثر مما اشترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد ان يشتريها في غرر الغير
فاشترى كافي الحكم لذلك وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا اذا جعل له البائع
جعلا ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة ﴾ مفاعلة
بالخاء المهملة والقاف (والمزانية) بزنتها بالزاي بعد الالف سوحد فنون (والخابرة)
بزنتها بالخاء المعجمة فالف فوحد فراء (وعن الثنبا) بالمثلثة مضومة فنون ساكنة فثناة تحتية
بزنتها علميا الاستثناء (الآن يعلم) عائد الى الآخر (رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذى)
اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها الاولى المحاقلة وفسرها جابر روى الحديث
بانها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة وفسره أبو عبيد بأنه بيع الطعام في
سبيله وفسرها مالك بان تكري الارض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة ويعد هذا التفسير
عطفها عليها في هذه الرواية وبأن الصحابي أعرف بتفسير ما روى وقد فسر جابر بما عرفت كما
أخرجه عنه الشافعي والثانية المزانية مأخوذة من الزين بفتح الزاء وسكون الموحدة وهو الدفع
الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه وفسرها ابن عمر كما رواه مالك ببيع الثمر
أى رطبيا بالتمر كيلا يبيع العنب بالزبيب كيلا وأخرجه عنه الشافعي في الام وقال تفسير
المحاقلة والمزانية في الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصوصا
ويحتمل انه من رواية من رواه والعلة في النهي عن ذلك هو الزوال بعدم العلم بالتساوى والثالثة
المخابرة وهى من المزارعة وهى المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها من الزرع ويأتى الكلام
عليها في المزارعة والرابعة الثنبا فانه منهى عنها الآن تعلم وصورة ذلك بأن يبيع شيئا ويستثنى
بعضه ولكنه ان كان ذلك البعض معلوما صحت نحو أن يبيع أشجارا أو أعنابا ويستثنى واحدة
معينة فان ذلك يصح اتفاقا لوقال البعض فلا يصح لان الاستثناء مجهول وظاهر الحديث
انه اذا علم القدر المستثنى صح مطلقا وقيل لا يصح ان يستثنى ما يزيد على الثلث هذا والوجه في
النهي عن الثنبا هو الجهالة وما كان معلوما فقد انتفت العلة فخرج عن حكم النهي وقدره النص
على العلة بقوله الآن يعلم ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم عن المحاقلة والمخاضرة ﴾ بالخاء والصاد معجمتين مفاعلة من المخضرة (والملاسة والمزانية)
بالذال المعجمة (والمزانية رواه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهى

عنها الاولى المحاقلة وتقدم الكلام فيها والثانية المخاضرة وهو بيع الثمار والحبوب قبل أن
يدو صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزروع فقال طائفة اذا كان قد بلغ
حدا ينتفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه واشتد الحب صح البيع بشرط القطع وأما اذا شرط
البقاء فلا يصح اتفاقا لانه يشغل الملك البائع أولانه صفقتان في صفقة وهو اعادة أو اجارة وبيع وأما
اذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحب وأخذ الثمر ألوانه فبيعه صحيح وفاقا لأن يشترط المشتري ابقاءه
فقبل لا يصح البيع وقيل يصح وقيل ان كانت المدة معلومة صح وان كانت غير معلومة لم يصح
فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل والثالثة
الملازمة وبينهما ما أخرجه البخاري عن الزهري انهم لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار
وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بشوبك ولا ينظر
أحدهما إلى ثوب الآخر ولكنه يمسها وأخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملازمة
أن يمس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقلبه اذ امسه وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة هي أن
يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل والرابعة المنابذة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من
طريق سفيان عن الزهري المنابذة أن يقول ألق إلى مامعك والى الديك مامعي والنسائي من حديث
أبي هريرة أن يقول أئبد مامعي وتبذ مامعك ويشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل
واحد منهما كم مع الآخر وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المنابذة أن يقول اذا بذت هذا الثوب
فقد وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة المنابذة أن يئبد كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ثم
يتطر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه وعلت من قوله فقد وجب البيع ان يبيع الملازمة والمنابذة
جعل فيه نفس اللبس والتبذيعا بغير صبغة وظاهر النهي التحريم وللقهها تفاصيل في هذا
لاتليق بهذا المختصر * (فائدة) استدلل بقوله لا يتطرا اليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعلم فيه
ثلاثة أقول الاول لا يصح وهو قول الشافعي والثاني يصح وينتبه له الخيار اذا رآه وهو للحنفية
والثالث ان وصفه والا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به على بطلان بيع الاعمي
وفيه أيضا ثلاثة أقوال الاول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب
لكون الاعمي لا يراه بعد ذلك والثاني يصح ان وصفه والثالث يصح مطلقا وهو للحنفية
* (وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد قلت لابن عباس ما قوله ولا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له
سمسار متفق عليه واللفظ للبخاري) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع
الاولى النهي عن تلقى الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركابا
أو مشاة جماعة أو واحدا وانما خرج الحديث على الاغلب في أن الجالب يكون عددا وأما
التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة وفي حديث ابن عمر كانت تلقى الركبان
فنشترى منهم الطعام فنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام
وفي لفظ آخر بيان ان التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق
فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يتقلوه أخرجه
البخاري فدل على ان القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقيا وان منتهى التلقي ما فوق السوق

وقالت الشافعية انه لا يكون التلقي الا خارج البلد وكانهم نظروا الى المعنى المناسب للمنع وهو
تغير الجالب فانه اذا قدم الى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو
من تقصيره واعتبرت المالكية وأحمد واسحق السوق مطلقا بظاهر الحديث والنهي ظاهر
في التحريم حيث كان قاصدا التلقي عالميا بالنهي عنه وعن أبي حنيفة والاوزاعي انه يجوز التلقي
اذا لم يضر بالناس فان ضرره فان تلقاه فاشترى صح البيع عند الشافعية وثبت الخيار عند
الشافعية للبائع لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ
لا تلتقوا الخلب فان تلقاه انسان فاشتره فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق وظاهر الحديث أن العلة
في النهي نفع البائع وازالة الضرر عنه وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عمر لا تلقوا السلع حتى
يهبطوا بها السوق واختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه قريبا أنه صحيح
لان النهي لم يرجع الى نفس العقد ولا الى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد وذهب
طائفة من العلماء الى انه فاسد لان التحريم يقتضي الفساد مطلقا وهو الاقرب وقد اشترط جماعة
من العلماء التحريم التلقي شرائط فبطل يشترط في التحريم ان يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى
منهم باقل من ثمن المثل وقيل ان يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وقيل ان يخبرهم بكساد
ما معهم ليغبنهم وهذه تقييدات لم يدل عليها دليل بل الحديث اطلق النهي والاصل فيه التحريم
مطلقا الصورة الثانية ما افاده قوله لا يبيع حاضر لباد وقد فسر ابن عباس بقوله لا يكون له
سمسارا بسيتين مهملتين وهو في الاصل القيم بالامر والحفاظ ثم استمر في متولى البيع والشراء
لغيره بالاجرة كذا قيله البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيدا لما اطلق من الاحاديث وأما بغير
اجرة فجعله من باب النصيحة والمعونة فأجازه وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان باجرة
وما كان بغير اجرة وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بأن يبي البادع يربس بسلعة
يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضععه عندي لا يبيعه لك على التسريح
بأعلى من هذا السعر ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيدا ومنهم من أطلقه
الحاضر اذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادي في الحديث خرج مخرج الغالب فأما
أهل القرى الذين يعرفون الاسعار فليسوا ببادي اذ اخلوا في ذلك ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي
وان يكون المتاع المطلوب مما تهم به الحاجة وان يعرض الحضري ذلك على البدوي فلو عرضه
البدوي على الحضري لم يمنع وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم
لحديث بعيل متصيدة من الحكم ثم قد عرفت ان الاصل في النهي التحريم واليه هنا ذهب طائفة
من العلماء وقال آخرون ان الحديث منسوخ وانه جائز مطلقا كتركه له ولحديث النصيحة ودعوى
النسخ غير صحيحة لاقتضاه الى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر وحديث النصيحة اذا استنصح
أحدكم أخاه فليست له مشروط فيه أنه اذا استنصح نصيحة بالقول لأنه يتولى له البيع وهذا في
حكم بيع الحاضر للبادي وكذلك الحكم في الشراء فلا يشترى حاضر لبادي وقد قال البخاري
باب لا يشترى حاضر لبادي السمسرة وقال ابن حبيب المالكي الشراء للبادي كالبيع لقوله عليه
السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن
سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أم أنه يبيع ان يبيعوا أو يتبعوا ألهم قال نعم

وأخرجه أبو داود عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً فان قيل قد لوحظ في النهي عن تلقي الجالبة عدم غبن البادى ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر البادى الرفق باهل البلد واعتبر فيه غبن البادى وهو كالتناقض فالجواب ان الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الواحد ولما كان البادى اذا باع لنفسه انتفع جميع اهل السوق واشترى وارخصا فانتفع به جميع سكان البلد فلاحظ الشارع نفع اهل البلد على نفع البادى ولما كان في التلقي انما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد لم يكن في اباحة التلقي مصلحة لاسيما وقد تنضاف الى ذلك علة ثانية وهي حقوق الضرر باهل السوق في اقرار المتلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلقي فنظر الشارع لهم عليه فلا تناقض بين المستثنين بل هما صحتان في الحكمة والمصلحة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الجلب) بفتح اللام مصدر بمعنى الجلوب (فمن تلقى فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار رواه مسلم) تقدم الكلام عليه وأنه دليل على ثبوت الخيار للبائع وظاهره ولو شراه المتلقي بسعر السوق فان الخيار ثابت (وعنه) أي أبي هريرة (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء المعجمة وأما في الجمعة وغيرها فبضمها (أخيه ولا تسأل المرأة طلاقاً أختها لتكفأ ما في أناتها) كفات الأنا كيبته وقلبته (متفق عليه وسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) اشتمل الحديث على مسائل منهي عنها الأولى نهى عن بيع الحاضر البادى وقد تقدم الثانية ما يفيد قوله ولا تناجشوا وهو معطوف في المعنى على قوله نهى لأن معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا وتقدم الكلام عليه قريباً في حديث ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التجش الثالثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه يروى برفع المضارع على أن لا نافية ويجزمه على أنها ناهية واثبات النية يقوى الأول وعلى الثاني فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الياء وفي رواية بحذفها فلا اشكال وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فبأن في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بارخص من ثمنه أو أحسن منه وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مدة الخيار افسخ البيع وأنا اشتريه منك بأكثر من هذا الثمن وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد افسخ الآخر للبائع أنا اشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد اتفقا على الثمن وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها وان فاعلها عاص وأما بيع المزايدة وهو البيع عن يزيد فليس من المنهي عنه وقد بوب البخاري باب بيع المزايدة وورد في ذلك صريحاً ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال حسن عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم باع حلساً (١) وقدحاً وقال من يشتري هذا الحلس والقدر فقال رجل آخذهما بدرهم فقال من يزيد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه وقال ابن عبد البر أنه لا يحرم البيع عن يزيد اتفاقاً وقيل أنه يكره واستدل لقائله بحديث عن سفيان بن وهب أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزايدة لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف الرابعة قوله

(١) الحلس بالكسر كساء على ظهر البعير تحت البرذعة ييسط في البيت تحت الثياب ويحركه اهـ ق

ولا يخطب على خطبة أخيه زاد في مسلم الا ان يأذن له وفي رواية حتى يأذن والنهي يدل على
تحریم ذلك وقد أجمع العلماء على تحریمها اذا كان قد صرح بالاجابة ولم يأذن ولم يترك فان تزوج
والحال هذا عصى اتفاقا وصح عند الجمهور وقال داود يفسخ النكاح ونعم ما قال وهو رواية
عن مالك وانما اشترط التصريح بالاجابة وان كان النهي مطلقا لحديث فاطمة بنت قيس فانها
قالت خطبني أبوجهم ومعاوية فلم ينكح خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لأسامة
والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بأسامة لانه
خطب خلاف الظاهر وقوله أخيه أى في الدين ومفهومه أنه لو كان غير أخ كان يكون كافرا فلا
يحرم وهو حيث تكون المرأة كآسية وكان يستجيز نكاحها وبه قال الاوزاعي وقال غيره يحرم
أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب فلا اعتبار لمفهومه الخامسة
قوله ولا تسأل المرأة يروى مرفوعا ومجوز وما عليه فكسر اللام لالتقاء الساكن والمراد ان المرأة
الاجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق امرأته وينكحها ويصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها
وعبر عن ذلك بالاكفاء لما في الصحفة من باب التمثيل كأن ما ذكرنا كان معدا للزوجة فهو
في حكم ما قد جمعت في الصحفة تتنفع به فاذا ذهب عنها فكذا تنكح الصحفة وخرج ذلك عنها
فعبر عن ذلك المجموع المركب بالركب المذكور للشبه بينهما ﴿ وعن أبي أيوب الانصاري رضى
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته ولدته وولدها فرق الله
بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في اسناده مقال لان
فيه حسين بن عبد الله المعافري مختلف فيه (وله شاهد) كانه يريد به حديث عبادة بن الصامت
لا يفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام ويحبض الجارية أخرجه الدارقطني
والحاكم وفي سنده عندهما عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف ولا يخفى ان هذا الحديث والذي
بعده كان يحسن ضمهما الى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الاولاد ويؤخر
هو الى هنا وهذا الحديث ظاهر في تحریم التفريق بين الوالدة وولدها وظاهره عام في الملك
والجهات الا انه لا يعلم انه ذهب أحد الى هذا العموم فهو محمول على التفريق في الملك وهو صريح
في حديث علي الآتي وظاهره أيضا تحریم التفريق ولو بعد البلوغ الا انه يقيد بحديث عبادة وفي
الغيب انه خصه في الكبير الاجاع كافي العتق وكان مستندا لاجماع حديث عبادة ثم الحديث
نص في تحریم التفريق بين الوالدة وولدها وقيس عليه سائر الارحام المحارم بجماع الرحامة وكذلك
ورد النص في الاخوة وهو ما أفاده قوله ﴿ وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال أمرني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أدركهما فارتجعهما ولا تبعهما الا جميعا رواه أحمد ورواه
ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه انه انما سمع الحكيم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي
رضي الله عنه وميمون لم يدرك عليا والحديث دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحریم
التفريق كادل عليه الحديث الاول الا ان الاول دل على التفريق باى وجه من الوجوه وهذا
الحديث نص في تحریمه بالبيع والحقوا به تحریم التفريق بسائر الانشاءات كالهبة والنذر

(١) أى بقوله فرق الله بينه وبين أحبته اه منه

وهو ما كان باختيار المقرق وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره فان سبب الملك قهرى وهو الميراث وحديث على رضى الله عنه قد دل على بطلان البيع ولكنه عارضه الحديث الاول حديث أبى أيوب فانه دل على صحة الاجراج عن الملك بالبيع ونحوه المستحق للعقوبة (١) اذ لو كان لا يصح الاجراج عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة ولذا اختلف العلماء في ذلك فذهب ابو خنيفة الى انه يقع مع العصيان قالوا والامر بالاجراج للغلامين يحتمل انه يقع جديدا برضا المشتري (فائدة) في التفريق بين البهيمه وولدها وجهان لا يصح لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن تعذيب البهائم ويصح قياسا على الذبح وهو الاول (٢) وعن أنس رضى الله عنه قال غلا السعر (الغلام مدود وهو ارتفاع السعر على معتاده) في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الناس يا رسول الله غلا السعر فذكرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله هو المسعر) يعنى يفعل ذلك هو وحده بارادته (القباض) أى المقتز (الباسط) الموسع مأخوذ من قوله تعالى والله يقبض ويبسط (الرزاق انى لا ربحوا أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبنى بمظلة في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه والدارمي والبخاري وأبو يعلى من حديث أنس واسناده على شرط مسلم وصححه الترمذى والحديث دليل على ان التسعير مظلة واذا كان مظلة فهو محرم والى هذا ذهب أكثر العلماء وروى عن مالك انه يجوز التسعير ولو في القوتين والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وان كان سياقته في خاص (٣) وعن معمر بن عبد الله) هو بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم ويقال له معمر بن أبى مغمر أسلم قديما وهاجر الى الحبشة وتاخرت هجرته الى المدينة ثم هاجر اليها وسكن بها (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحتكر الا خاطئ) بالهمز هو العاصي الاثم (رواه مسلم) وفي الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار وفي النهاية على قوله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر طعاما قال أى اشتراه وجبسه ليقبل فيغلو وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره الا ان يدعى انه لا يقال احتكار الا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف الى عمومته فقال كل ما اضر بالناس جبسه فهو احتكار وان كان ذهباً أو ثياباً أو قسماً لا احتكار الا في قوت الناس وقوت البهائم وهو قول الشافعية ولا يخفى أن الاحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام وما كان من الاحاديث على هذا الاسلوب فانه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما بل يبقى المطلق على اطلاقه وهذا يقتضى أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقا ولا يقيد بالقوتين الاعلى وأبى أي ثور وقد رده أئمة الاصول وكان الجمهور خصوه بالقوتين نظرا الى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن عامة الناس والاغلب في دفع الضرر عن العامة انما يكون في القوتين فقيدهم والاطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قيدوه بذهب الصحابي الراوى فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب انه كان يحتكر فقيلا له فأنك تحتكر فقال لان معمر راوى الحديث كان يحتكر قال ابن عبد البر كانا تحتكران الزيت وهذا ظاهر ان سعيدا قيد الاطلاق بعمل الراوى وأما معمر فلا يعلم قيده ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد بها الجمهور (٤) وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا بضم المشدة القوقية وفتح الصاد المهملة من صرى يصرى على الاصح (الابل والغنم ثمن ابتاعهما

بعد فهو بخير النظرين) الرأيين (بعد ان يحلبها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا) عطف على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطى (من غمر متفق عليه ولمسلم) أى عن أبي هريرة (فهو بالخيار ثلاثة أيام وفي رواية له علقها البخارى وردد معها صاعا من طعام لاسمراء قال البخارى والتمر أكثر) أصل التصريفة حبس الماء يقال صريت الماء اذا حبسته وقال الشافعي هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتيا ولم يذكر في الحديث البقر والحكم واحد والحديث نهى عن بيع التصريفة للحيوان اذا أراد بيعه لانه قد ورد تقييده في رواية النسائي بلقظ ولا تصروا الابل والغنم للبيع وفي رواية له اذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة (١) فلا يحلبها وهذا هو الراجح عند الجمهور ويدل عليه التعليل بالتدليس والغرر كذا قيل الا ترى لم أر التعليل به مما منصوصا وأما التصريفة لا للبيع بل ليجمع الحليب لنفع المالك فهو وان كان فيه اذى للحيوان الا انه ليس فيه اضرار فيجوز وظاهر الحديث انه لا يثبت الخيار الا بعد الحلب ولو ظهرت التصريفة بغير حلب فان الخيار ثابت وثبوت الخيار قاض بصحة بيع المصراة وفي الحديث دليل على ان الرد بالتصريفة فوري لان الفاء في قوله فهو بخير النظرين تدل على التعقيب من غير تراخ واليه ذهب بعض من الشافعية وذهب الاكثر الى انه على التراخي لقوله فله الخيار ثلاثة ايام وأجيب من طرف القائل بالقول ان ذلك محمول على ما اذا لم يعلم انه مصراة الا في الثالث لان الغالب انها لا تعلم في أقل من ذلك لحواز النقصان باختلاف العلف ونحوه ولان في رواية أحمد والطحاوي فهو باحد النظرين بالخيار الى ان يجوزها أو يردّها وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قيل من بعد تبين التصريفة وقيل من عند العقد وقيل من التفرق ودل الحديث انه يردّ عوض اللبن صاعا من تمر وأما الزاوية التي علقها البخارى يذ كر صاعا من طعام فقد رجع البخارى رواية التمر لكونه أكثر (٢) واذا ثبت انه يرد المشتري صاعا من تمر في المسئلة مذهب الاول للجمهور ومن الصحابة والتابعين باثبات الرد للمصراة وردد صاع من تمر سواء كان اللبن كثيرا أو قليلا والتمرقون اهل البلد أولا والثاني للحنفية خالفوا في أصل المسئلة وقالوا لا يرد البسيع بعيب التصريفة فلا يجب رد الصاع من التمر واعتذروا عن الحديث باعذار كثيرة بالقدرح في الصحابي الراوى للحديث وبانه حديث مضطرب وبانه منسوخ وبانه معارض بقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به وكلها أعذار مردودة وقالوا الحديث خالف قياس الاصول من جهات الاولى من حيث ان اللبن التالف ان كان موجودا عند العقد فقد نقص جزء من المبيع فيمتنع الرد وان كان حادثا عند المشتري فهو غير مضمون وأجيب أولا ان الحديث أصل مستقل برأسه ولا يقال انه خالف قياس الاصول وثانيا بان النقص انما يمنع الرد اذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع والثانية من حيث انه جعل الخيار فيه ثلاثا مع ان خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقدر شيء منها بالثلاث وأجيب بان المصراة انفردت بالمدة المذكورة لانه لا يتبين حكم التصريفة في الاغلب الا بها بخلاف غيرها والثالثة انه يلزم ضمان الاعيان مع بقائها حيث كان اللبن موجودا وأجيب عنه بأنه غير موجود متميز لانه مختلط باللبن الحادث فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان العبد الا تبقى المغصوب والرابعة من حيث انه يلزم اثبات الرد بغير عيب لانه لو كان نقصان اللبن

(١) اللقحة والقوح الناقة
الحلوب أو التي تجتلب قوح
الى شهرين أو ثلاثة ثم هي
لبون اه قاموس

(٢) يريد انه أكثر في الزاوية
اه

عيبا ثبت به الرد من دون تصريه ولا اشتراط لانه لم بشرط الرد وأجيب بانه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى فان المشتري لما رأى ضررها لم يوافق كائن البائع شرطه أن ذلك عادة لها وقد ثبت له هذا نظرا ثم لم يأت في تلقي الخلافة وإذا تقرر عندك ضعف القول الآخر علمت ان الحق هو الاول وعرفت ان الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه وفي ان التدليس لا يفسد أصل العقد وفي تحريم التصريه للبيع وثبوت الخيار بها وقد أخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا يبيع المحفلات خلافة ولا تحل الخلافة لمسلم وفي اسناده ضعف ورواه ابن أبي شيبة موقوفا بسند صحيح والمحفلات جمع محفلة بالخاء المهملة والقاء التي يجمع لهن في ضرورهما والخلافة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بعدها موحدة الخداع ﴿وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا رواها البخاري وزاد الاسماعيلي من تمر﴾ لم يرفعه المصنف بل وقفه على ابن مسعود لان البخاري لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفي ﴿وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على صبرة﴾ الصبرة بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكومة المجموعة من الطعام (طعام فادخل يده فيها فالت أصابعه بالافقال ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني رواهم مسلم) قال النووي كذا في الاصول مني بياء المتكلم وهو صحيح ومعناه ليس من اهتدى بهدي واقتدى بعلي وعلي وحسن طريقتي وكان سفيان بن عيينة يكره تفسير مثل هذه ويقول نمسك عن تأويله ليكون أوقع في النجوم وأبلغ في الزجر والحديث دليل على تحريم الغش وهو مجمع على تحريمه شرعا مذموم فاعله عقلا ﴿وعن عبد الله بن بريدة﴾ هو أبو سهل عبد الله بن بريدة ابن الجصيب الاسدي قاضي مرو تابعي ثقة سمع اياه وغيره (عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حبس العنب أيام القطاف) الايام التي يقطف فيها (حتى يبيعه من يتخذ خيرا فقد تقم) بالقاف ثم الحاء المهملة مشددة أي رمي بنفسه من غير بصيرة وثبت (النار على بصيرة) أي على علم بالسبب الموجب لدخوله (رواه الطبراني في الاوسط باسناد حسن) وأخرجه البيهقي في شعب اليمان من حديث بريدة بن زيادة حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو من يعلم أنه يتخذ خيرا فقد تقم في النار على بصيرة والحديث دليل على تحريم بيع العنب من يتخذ خيرا بوعيد البائع بالنار وهو مع القصد محرم اجماعا وأما مع عدم القصد فقبيل يجوز البيع مع الكراهة ويؤول بان ذلك مع الشك في جعله خيرا أو أما اذا علمه فهو محرم ويقاس على ذلك ما كان يستعان به في معصية وأما ما لا يفعل الا المعصية كالمزامير والطنابير ونحوها فلا يجوز بيعها ولا شراؤها اجماعا وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاة اذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فانه لا يجوز الا ان يباع بافضل منه جاز ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضممان رواه الخمسة وضعه البخاري) لان فيه مسلم بن خالد الزنجي ذاهب الحديث (وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن بطوله وهو ان رجلا اشترى غلاما في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عنده ماشاء الله

مطلب في تفسير ليس مني

ثم رده من عيب وجده فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برده بالعيب فقال المقضى عليه
 قد استعمله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضمان والخراج هو الغلة والكراء
 ومعناه ان المبيع اذا كان له دخل وغلة فان مالك الرقبة الذي هو ضمان له يملك خراجها
 لضمان اصلها فاذا ابتاع رجل أرضا فاستعملها أو ماشية فتجها أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه
 ثم وجد به عيبا فادان يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لانها لو تلفت بين مدة القسخ والعقد
 لكانت في ضمان المشتري فوجب ان يكون الخراج له وقد اختلف العلماء في المسئلة على
 أقوال الاول للشافعي ان الخراج بالضمان على ما قررناه في معنى الحديث وما حدث من القوائد
 الاصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصا عما أخذته الثاني للحنفية ان
 المشتري يستحق القوائد الفرعية كالكراء وأما القوائد الاصلية كالقرفان كانت باقية ردها مع
 الاصل وان كانت نالقة امتنع الرد واستحق الارش الثالث للمالك انه يفرق بين القوائد الاصلية
 كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرد مع أمه وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد
 فان كانت متصلة وجب رد لها اجماعا هذا ما قاله المذكورون والحديث ظاهر فيما ذهب اليه
 الشافعي وأما اذا وطئ المشتري الأمة ثم وجد فيها عيبا فقد اختلف العلماء في ذلك فقال أهل
 الرأي والثوري وامحق يمتنع الرد لان الوطء جنابة لانه لا يحل وطء الأمة لاصل المشتري ولا
 لقصله فقد عيبها بذلك قالوا وكذا مقدمات الوطء يمتنع الرد بعد هذا ذلك (١) قالوا ولكنه يرجع على
 البائع بارش العيب وقيل يرد ها ويردها مهر مثلها ومنهم من فرق بين الثيب والبكر وقد
 استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارية عن الاستدلال ودعوى ان الوطء
 جنابة دعوى غير صحيحة والتعليل بانه حر مباح على أصوله وفصوله فكانت جنابة عليل فانه لم
 ينحصر المشتري لها فيها (٢) وعن عروة البارقي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أعطاه دينار يشتري به أضحية أو شاة فاشترى به شاتين فباع أحدهما بدينار فأماه بشاة ودينار
 فدعاه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى ترابا لم يبع فيه رواه الخمسة الا النسائي وقد أخرجه
 البخاري في ضمن حديث ولم يسق لفظه وأورد الترمذي شاهد له من حديث حكيم بن حزام
 الحديث في اسناده سعيد بن زيد أخو حماد مختلف فيه قال المنذري والنووي اسناده حسن
 صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب انه في اسناده مبهم وفي الحديث دلالة على ان
 عروة شري ما لم يוכל بشرائه ويبيع كذلك لانه أعطاه دينار الشراء أضحية فلو وقف على الامر
 لشري ببعض الدينار الاضحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد
 الموقوف الذي يتقدي بالا جازة وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال الاول انه يصح العقد
 الموقوف وذهب الى هذا جماعة من السلف عملا بالحديث والثاني انه لا يصح واليه ذهب
 الشافعي وقال ان الاجازة لا تصححه محتجا بحديث لا تباع ماليس عندك أخرجه أبو داود
 والترمذي والنسائي وهو شامل للمعذور ومالك الغير وتردد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق
 القول به على صحته والثالث التفصيل لابي حنيفة فقال يجوز البيع لا الشراء وكأنه فرق
 بينهم ما بان البيع اخراج عن ملك المالك وللمالك حق في استبقاء ملكه فاذا جاز فقد أسقط حقه
 بخلاف الشراء فانه اثبات لملك فلا بد من تولى المالك لذلك والرابع للمالك وهو عكس ما قاله

(١) أي لتعريضها على
 أصوله وفصوله والحق انها
 لا تحرمها المقدمات على من
 ذكر اه على حسن خان

لما فيه من الغرر وذهب سعيد بن جبير الى جوازها قال لانه صلى الله عليه وآله وسلم سمي الضرع
خزانة في قوله فيمن يحب شاة أخيه بغير ان يعمداً حدكم الى خزانة أخيه فبأخذ ما فيها وأجيب
بان تسميته خزانة مجاز ولئن سلم فبيع ما في الخزانة يبيع غرر ولا يدري بكميته ولا كيفيته ﴿وعن
أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين﴾ المراد بها
ما في بطون الابل (والملاقيح) وهو ما في ظهور الجمال (رواه البزار وفي اسناده ضعف) لان
في رواته صالح بن أبي الإخضر عن الزهري وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهري عن سعيد بن سلا
قال الدارقطني في العلل تابعه معمر ووصله عمر بن قيس عن الزهري وقول مالك هو الصحيح وفي
الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوي والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين
والملاقيح وقد تقدم وهو إجماع ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من أقال مسلماً بيعة أقال الله عثرته رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم
وهو عنده بلفظ من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيامة قال أبو الفتح القشيري هو على
شرطهما ما في الباب ما يشده من الأحاديث الدالة على فضيلة الأقالة وحقيقتها أثر عارفع العقد
الواقع بين المتعاقدين وهي مشروعة إجماعاً ولا بد من لفظ يدل عليه وهو أقلت أو ما يفيد
معناه عسراً وللأقالة شرطان ذكر في كتب القروع لادليل عليها وانما دل الحديث على
انها تكون من المتابعين لقوله بيعته وأما كون المقلال مسلماً فليس بشرط وانما ذكره لكونه
حكماً أغلبيا والافتواب الأقالة ثابت في أقالة غير المسلم وقد ورد بلفظ من أقال نادماً أخرجه
البزار

* (باب الخيار) *

بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار والتخير وهو طاب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه
وهو أنواع ذكر المصنف في هذا الباب خيار المجلس وخيار الشرط ﴿عن ابن عمر عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا تباع الرجلان﴾ أي أوقع العقد بينهما لا تساويا من دون عقد
(فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا) وفي لفظ يفرقا والمراد بالابدان (وكانا جعاً أو يخير) من
التخير (أحدهما الآخر) فان خيراً أحدهما الآخر أي اذا اشتراط أحدهما الخيار مدة معلومة
فان الخيار لا ينقض بالتفرق بل يبقى حتى تمضي مدة الخيار التي شرطها وقيل المراد اذا اختار
امضاء البيع قبل التفرق لانه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ويدل لهذا قوله (فان خير
أحدهما الآخر فتابعا على ذلك فقد وجب البيع) أي نفذتم (وان تفرقا) بالابدان
(بعدان تباعا) أي عقد العقد البيع (ولم يترك واحداً منهما البيع فقد وجب البيع متفق
عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين وأنه يمتد الى ان يحصل
التفرق بالابدان وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين الاول ثبوته وهو لجماعة من الصحابة
منهم على عليه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم واليه ذهب أكثر التابعين (١) والشافعي
وأحمد واسحق قالوا والتفرق الذي يطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا في المنزل الصغير بخروج
أحدهما وفي الكبير بالتحول من مجلسه الى الآخر بخطوتين أو ثلاث ودل على ان هذا تفرق

(١) الشعبي والحسن
وعطاء والزهري ومن الأئمة
الصادق وزين العابدين
رضي الله عنهم أجمعين اهـ

فعل ابن عمر المعروف (١) فان قاما جميعا وذهبا معا فالتخيار باق وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه والتول الثاني للحنفية ومالك (٢) انه لا يثبت خيار المجلس بل متى تفرق المتبايعان بالقول فلا خيار الا بشرط مسـ تدلين بقوله تعالى تجارة عن تراض وبقوله وأشهدوا اذ تباعتم قالوا الا شهدا ان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبله لم يصادف محله وحديث اذا اختلف البيعان قال قول قول البائع ولم يفصل (٣) وأجيب بأن الآية مطلقة قيدت بالحديث وخيار الشرط وكذلك الحديث وآية الا شهدا يراد بهما عند العقد ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الخيارات قالوا والحديث منسوخ بحديث المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ورد بان الاصل عدم النسخ ولا يثبت بالا حتمال قالوا لانه من رواية مالك ولم يعمل به (٤) وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته لان عمله مبني على اجتهاده وقد يظهر له ما هو أرجح عنده مما رواه وان لم يكن أرجح في نفس الامر قالوا وحديث الباب يحمل على المتساويين فان استعمال البائع في المساوم شائع وأجيب عنه بأنه اطلاق مجازي والاصل الحقيقة وعورض بأنه يلزم أيضا حمله على المجاز على القول الاول فانه على تقدير القول بان المراد التفرق بالابدان هو بعد تمام الصيغة وقدم مضى فهو مجاز في الماضي (٥) وردت هذه المعارضة بأننا لم انه مجاز في الماضي بل هو حقيقة فيه كما ذهب اليه الجمهور بخلاف المسـ تقبل مجازا اتفاقا قالوا التفرق بالا قول والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعثتك بكذا وقول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار الى ان يوجب المشتري ولا يتحقق ركاكة هذا القول أو بطلانه فانه الغاء للحديث عن الفائدة اذ من المعلوم يقينا ان كلام البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار اذ لا عقدين بينهما فالأخبار فيها لاغ عن الافادة ويرد لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الاول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الا تقي وهو قوله ﷺ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البائع والمتبايع بالخيار حتى يتفرقا الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقبله رواء الخمسة الا ان ما جهور رواء الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية حتى يتفرقا عن مكاتهما) وبحديث أبي داود عن ابن عمر و (٦) بلفظ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله قالوا فقله ان يستقبله دال على نفوذ البيع (٧) فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضا لقله بالخيار ما لم يتفرقا وأما قوله ان يستقبله فالمراد به الفسخ لانه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للمفارقة معنى فنعين حملها على الفسخ وعلى ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية ان يتخار فسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم وسجلوا في الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم لأن اختيار الفسخ حرام وأما ما روى عن ابن عمر انه كان اذا باع رجلا فأراد ان يتم بيعته قام عيشي هنية فرجع اليه فانه محمول على ان ابن عمر لم يلغه النهي وقال ابن خزم هل حديث ابن عمر وهذا على التفرق بالا قول تذهب معه فائدة الحديث لانه يلزم معه حل التفرق سواء خشى ان يستقبله أولا لان الاقالة تصح قبل التفرق وبعده قال ابن عبد البر قدأكثر المالكية والحنفية من الكلام برد

(١) وهو انه كان اذا اشترى شيئا يعبه فارق المجلس اهـ منه

(٢) قال ابن خزم لان علم لهم سلفا الا ابراهيم أي الخبي وحده اهـ

(٣) يعني هل قبل التفرق أو بعده اهـ

(٤) والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده اهـ

(٥) لان اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز اهـ

(٦) وحديث عمرو بن شعيب هو عن ابن عمر وأيضا وانما اختلف اللفظ اهـ منه

(٧) لان الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع اهـ على حسن خان

(١) هذا هو الصحيح في اسمه
واسم أبيه كما ذكره
الخطيب البغدادي والبيهقي
والنوى في شرح مسلم
هـ على حسن خان

الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانه مما يتيق للتأويل مجال
وبطل بطلانا ظاهرا جله على تفرق الأقوال (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر رجل) هو
حبان بن منقذ (١) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يجده
في البيوع فقال إذا بيعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام فوحدة أي
لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أتت بالخيار
في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليلال فان رضىت فامسك وان سخطت فاردد فبقي ذلك الرجل
حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى
شيئا فقبل له أنك غبت فيه رجع فيشمله رجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد
جعلها بخيار ثلاثا فترد له دراهمه والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل
الغبن واختلف فيه العلماء على قولين الأول ثبوت الخيار بالغبن وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا
كان الغبن فاحشا لمن لا يعرف عن السلعة وقيد بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة
وعلهم أخذوا التقييد مما علم أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق الغبن في غالب الأحوال ولأن
القليل يتسامح به في العادة وأنه من رضى بالغبن بعد معرفته فان ذلك لا يسمى غبنا وإنما يكون من
باب التساهل بالبيع الذي أنشئ صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل
البيع سهل الشراء وذهب الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعدم أدلة البيع
وقوته من غير تفرقة بين الغبن أو لا قالوا وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك
الرجل إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار
مع الغبن قلت ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ أن
رجلا كان يبايع وكان في عقله أي ادراكه ضعف ولأنه لقنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا خلاية اشتراط عدم الخداع فكان شراؤه وبيعه مشروطا بعدم الخداع ليكون من باب خيار
الشرط قال ابن العربي إن الخديعة في هذه القصة تقتضي أن تكون في العيب أو في الملك أو في
الثمن أو في العين فلا يحتاج في الغبن بخصوصه وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلت في رواية ابن
اسحق أنه شكك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقي من الغبن وهي ترد ما قاله ابن العربي وقال
بعضهم أنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلاية ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن ورد بأنه مقيد
بما في الرواية أنه كان يغبن

(باب الربا)

بكسر الراء مقصور من ربا يربو ويقال الرما بالميم والمدبجناه والريسة بضم الراء والتخفيف وهو
الزيادة ومنه قوله تعالى اهتزت وربت ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على
تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل والاحاديث في النهي عنه وذهب فاعله ومن أعانته
كثيرة جدا ووردت بالغتة ومنها ما روى (عن جابر رضي الله عنه قال لعن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشايعه وقال هم سواء رواه مسلم والبخاري
فيهم من حدث أبي بحقيقة) أي دعا على المذكورين بالأبعاد عن الرجة وهو دليل على أن

كثيرا تقوى الناظر العارف ان الحق ما ذهب اليه الظاهرية من انه لا يجري الربا الا في السنة
 المنصوص عليها قال السيد رحمه الله وقد اقر لنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سمينها القول
 المجتبى انتهى واعلم انه اتفق العلماء على جواز بيع ربوي ربوي لا يشار كفي الجنس مؤجلا
 ومتفاضلا كببيع الذهب بالحنطة والفضة بالشعير وغيره من المكيل وانفقوا على انه لا يجوز بيع
 الشيء بجنسه وأحداهما مؤجل ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذهب بالذهب ووزن بالوزن) نصب على الحال (مثلا بمثل والفضة بالفضة ووزن
 بوزن مثلا بمثل فن زاد أو استزاد فهو ربا وراه مسلم) فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن
 لا بالحرص والتخمين بل لا بد من التعيين الذي يحصل بالوزن وقوله فن زاد أى أعطى الزيادة
 أو استزاد أى طلب الزيادة فقد أرى أى فعل الربا المحرم واشترك في أعمه الاخذ والمعطى ﴿٢﴾ (وعن
 أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا) اسمه
 سواد بفتح السين المهملة وتخفيف الواو ودال مهملة ابن غزيرة بفتح الغين المعجمة والراء مشددة
 تحتية بزنة عطية وهو من الانصار (على خير خفاء بقر خيب) بالجيم المقنوعة والنون وزن
 عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل تمر خبير هكذا فقال لا والله
 يا رسول الله انانا اخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تفعل بع الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم التمر الرديء (بالدراهم ثم اشبع بالدراهم جنبيا
 وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه ولمسلم وكذلك الميزان) الجنب قبل الطيب وقيل الصلب
 وقيل الذي أخرج منه حشفه وردشه وقيل هو الذي لا يحتلط بغيره وقد فسر الجمع عما ذكرناه
 آنفا وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليل
 على ان بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوى سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا وان الكل
 جنس واحد وقوله وقال في الميزان مثل ذلك أى قال فيما كان وزن اذا بيع بجنسه مثل
 ما قال في المكيل انه لا يباع متفاضلا واذا أريد مثل ذلك بيع بالدراهم وشري ما راد بها
 والاجاع قائم على انه لا فرق بين المكيل والموزون في ذلك الحكم واحتجت الحنفية بهذا
 الحديث على ان ما كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مكيلا لا يصح ان يباع ذلك بالوزن متساويا
 بل لا بد من اعتباره كبله وتساويه كيلا وكذلك الوزن وقال ابن عبد البر انهم أجمعوا أن ما كان
 أصله الوزن لا يصح ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله السكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن
 ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء وغيرهم يعتبرون السكيل والوزن بعادة البلد ولو خالف
 ما كان عليه في ذلك الوقت فان اختلفت العادة اعتبر بالاعلى فان استوى الامر ان كان له
 حكم المكيل اذا بيع بالكيل وان بيع بالوزن كان له حكم الموزون واعلم انه لم يذكر في هذه
 الرواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر به ببيع بل ظاهرها انه قرره وانما أعلمه بالحكم وعذره
 الجهل به الا انه قال ابن عبد البر ان سكوت الراوى عن رواية فسخ العقد ورد لا يدل على عدم
 وقوعه وقد أخرج من طريق أخرى وكاتبه يشير الى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد
 بن جهم هذه القصة فقال هذا الربا فرده قال ويحتمل تعدد القصة وان التي لم يقع فيها الرد كانت
 مقدمة وفي الحديث دلالة على جواز الترقية على النفس باختيار الافضل ﴿٣﴾ (وعن جابر بن

عبد الله رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة (بضم الصاد المهملة الطعماء المجتمعة) (من التمر لا يعلم مكيدها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم) دل الحديث على أنه لا بد من اتساوي بين الجنسين وتقديم اشتراطه وهو وجه النهي (وعن معمر بن عبد الله رضي الله عنه قال اني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بعتلوا وكان طعامنا يومئذ الشعير رواه مسلم) ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعوم ويدل على أنه لا يباع متفاضلاً وان اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم واتما الخلاف في البر والشعير كما سيأتي عن مالك ولكن مع مراعاة الطعام بالشعير وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية والجمهور لا يخصون بها الا اذا اقتضت غلبة الاسم والاحمل اللفظ على العموم ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم بعد عده للبر والشعير فدل على انها صنفان وهو قول الجماهير وخالف في ذلك مالك والليث والاوزاعي قالوا هم اصنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوى الحديث فأخرج مسلم عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشتريه شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فردده ولا تأخذن الا مثلاً بمثل فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ساق هذا الحديث المذكور فقيل له فانه ليس مثله فقال اني أخاف ان يضارع وظاهره أنه اجتهد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص حديث أبي داود والشافعي من حديث عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثر وهما يدايد (وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال اشتريت يوم خيبر قلادة بآثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من آثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تباع حتى تفصل رواه مسلم) الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير بطرق كثيرة بالفاظ متعددة حتى قيل أنه مضطرب وأجاب المصنف ان هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً بل النص من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه وهو النهي عن بيع مالم يفصل وأما جنسها وقد رتبها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب وحينئذ ينبغي الترجيح بين روايتها وان كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم فتكون رواية الباقيين بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما يشابه هذا مثل حديث جابر وقصة جله ومقدار ثمنه والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما زاد ومثله غيره من الروايات فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تباع حتى تفصل فصرح ببيان القصد وأنه يجب التدارك له وقد اختلف في هذا الحكم فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث وخالف في ذلك الحنفية وآخرون وقالوا يجوز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز بثلثه ولا بدونه قالوا وذلك لانه حصل الذهب في مقابلة الذهب والزائد من الذهب في مقابلة المصاحب له فصح العقد قالوا لانه اذا احتل العقد وجه صحة وبطلان جل على الصحة قالوا وحديث الفضالة الذهب فيها أكثر من آثني عشر ديناراً لانها إحدى الروايات في مسلم وصحها أبو علي

الغساني ولقطها قلادة وفيها اثني عشر ديناراً وهي أيضاً كرواية الاكثر في الحكم وهو على
التقديرين لا يصح لانه لا يدان يكون المنفرداً كثر من المصاحب ليكون ما زاد من المنفرد في مقابلة
المصاحب وأجاب المانعون بان الحديث فيه دلالة على علة النهي وهو عدم الفصل حيث قال
لاتباع حتى تفصل وظاهره الاطلاق في المساوى وغيره فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه
حكمة النهي هو سد الدريعة الى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون الا بتمييزه بفصل
واختيار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب ولما لك (١) قول ثالث
في المسئلة وهو انه يجوز بيع السيف المحلى بذهب اذا كان الذهب في المبيع تابعاً للغير وقد روه
بان يكون الثلث فادونه وعلل لقوله بانه اذا كان الجنس المقابل بجذبه الثلث فادونه فهو مغلوب
ومكثور للجنس المخالف والاكثر ينزل في غالب الاحكام منزلة الكل فكأنه لم يبيع ذلك الجنس
بجنسه ولا تخفى ركنه وضعفه وأضعف منه القول الرابع وهو جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً بمنزل
أو أقل أو أكثر ولعل قائله ما عرف حديث القلادة (٢) وعن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود
وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياع في المختارة كلهم من حديث الحسن بن سمرة وقد صححه الترمذي
وقال غيره رجاله ثقات الا ان الحفاظ رجحوا ارساله لما في سماع الحسن بن سمرة من التزاع لكن
رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجالهم ثقات أيضاً الا انه رجع البخاري وأحمد
ارساله وأخرجه الترمذي عن جابر بن اسنادين وأخرجه عبد الله بن أحمد في رواية المسند عن جابر
ابن سمرة والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضه البعض وفيه دليل على عدم صحة بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة الا انه قد عارضه رواية أبي رافع انه صلى الله عليه وآله وسلم استسلف
بعيراً بكراً (٢) وقضى رابعاً وسيأتى واختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة فقبل
المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً فيكون من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح
وبهذا فسر الشافعي جمعاً بينه وبين حديث أبي رافع وذهب الحنفية والحنابلة الى ان هذا
ناسخ لحديث أبي رافع وأجيب عنه بان النسخ لا يثبت الا بدليل والجمع أولى منه وقد أمكن بما
قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجه البخاري قال اشترى ابن عمر راحلة باربعة أبعرة
مضمونة عليه وفيها صابها بالربعة (٣) واشترى رافع بن خديج بعيراً بغيرين وأعطاه أحدهما
وقال له آتنيك بالآخر غدا وقال ابن المسيب لاربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين الى أجل
(٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا تابعتم
بالعينة بكسر العين المهملة والمنشاء التحتية (وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتهم
الجهد اسلم الله عليكم ذلاً) بضم الذال المعجمة والكسر الاستهانة والضعف (لا ينزع شيء حتى
ترجعوا الى دياركم) واه أبو داود من رواية نافع عنه (٤) وفي اسناده مقال ولان في اسناده
أبا عبد الرحمن الخراساني واسمه اسحق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في الميزان هذا من
مناكيره (ولا جد فحوم من رواية عطاء ورجالهم ثقات وصححه ابن القطان) قال المصنف وعندى
ان الحديث الذي صححه ابن القطان معاً لولائه لا يلزم من كون رجاله ثقات ان يكون صحيحاً لان
الاعمش مدلس ولم يذكر سماعه عن عطاء وعطاء يحتمل ان يكون هو الخراساني فيكون من

(١) نقل ابن حزم هذا
القول عن الاوزاعي ولم
يذكره مالك ثم قال وهذا
فاسد من القول لا دليل على
صحته لامن قرآن ولا سنة
ولا رواية سقيمة ولا قول أحد
قبله ولا رأى له وجه ولا
احتياط اه على حسن
خان

(٢) البكر بالفتح الفتي من
الابل والرابعى يقال لذى
انلف في السنة السابعة اه
مصباح
(٣) الربعة بفتح الراء موضع
بين مكة والمدينة اه بدر

(٤) عن ابن عمر اه

(١) هو ان يروى الحديث
عن ثقة والثقة عن ضعيف
عن ثقة فيسقط الضعيف
فيستوى الاسناد كله اهـ

تدليس التسوية (١) باسقاط نافع بن عطاء وابن عمر فيرجع الى الحديث الاول وهو المشهور
انتهى والحديث له طرق كثيرة عقد لها البيهقي بابا وبين عللها* (قائدة) اعلم ان بيع العينة هو ان
يبيع سلعة بثمن معلوم الى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته وسميت عينة
لحصول العين اى القذف فيها ولانه يعود الى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هذا البيع
وذهب اليه مالك وأجد وبعض الشافعية عملا بالحديث قالوا ولم يفي به من تقويت مقصدا للشارع
من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصوده قال القرطبي لان بعض صور هذا البيع تؤدي الى بيع
التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه انه قال يجوز ان يأخذ من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم بيع الجع بالدراهم ثم أتبع
بالدراهم جنيبا قال فانه دال على جواز بيع العينة فيصح ان يشتري ذلك البائع له ويعود له عين
ماله لانه لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقا سواء كان من البائع أو غيره
وذلك لان ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب اليه
الشافعي بانه قد قام الاجماع على جواز بيع من البائع بعد مدة لا اجل التوصل الى عوده اليه
بالزيادة وقوله وأخذتم بأذنان البقرة كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرب والرضا بالزرع كناية
عن كونه قد صار لهم منهم ومنهم وتسليط الله كناية عن جعلهم أذلاء بالتسليط لما في ذلك من
الغلبة والقهر وقوله حتى ترجعوا الى دينكم أى ترجعوا الى الاشتغال بأعمال الدين وفي هذه
العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد (وعن أبي
أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع لاختيه شفاعته فاهدى له هدية فقبلها فقد
أتى بابا عظيما من أبواب الربا رواه أحمد وأبو داود وفي اسنادهم مقال) فيه دليل على تحريم الهدية
في مقابلة الشفاعته وظاهره سواء كان قاصدا لذلك عند الشفاعته أو غير قاصدا لها وتسميته ربا من
باب الاستعارة للشبه بينهما وذلك لان الربا هو الزيادة في المال من الغير لاف مقابلة عوض وهذا
مثله ولعل المراد اذا كانت الشفاعته في واجب كالشفاعة عند السلطان في انقاذ مظلوم من يد
الظالم او كانت في محذور كالشفاعة عنده في بولية ظالم على الرعية فانها في الاولى واجبة فأخذ
الهدية في مقابله المحرم والثانية محظورة فقبحها في مقابله محظور وأما اذا كانت الشفاعته في
أمر مباح فلعله جائز أخذ الهدية لانها مكافأة على احسان غير واجب ويحتمل انها محرم لان
الشفاعة شئ يسير لا تؤخذ عليه مكافآت وانما قال المصنف وفي اسناده مقال لانه رواه القاسم
عن أبي أمامة وهو أبو عبد الرحمن مولاهم الاموى الشامي وفيه مقال قاله المنذرى قلت في
الميزان انه قال أحمد روى عنه علي بن زيد أعاجيب ومأثرها الامن قبل القاسم وقال ابن حبان
كان يروى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعضلات ثم قال انه وثقه ابن معين
وقال الترمذى ثقة انتهى (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الراشى والمرتشى رواه أبو داود والترمذى وصححه) ورواه أحمد في القضاء
وابن ماجه في الاحكام والطبراني في الصغير قال الهيثمي رجاله ثقات وذو المصنف هذا الحديث
في أبواب الربا لانه أفاد لعن من ذكره لاجل أخذ المال الذي يشبه الربا فكذلك أخذ الربا وقد
تقدم لعن أخذه أول الباب وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه

(١) مطلب بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة

صلى الله عليه وآله وسلم لاصناف كثيرة تزيد على العشرين وفيه دليل على جواز لعن العصاة من
أهل القبلة وأما حديث المؤمن ليس بالعان فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلغنه الله ولا
رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تفيد ضيعة فعال والراشي هو الذي يبذل المال للتوصل الى
الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به الى الماء في البرقع على هذا بذل المال للتوصل
الى الحق لا يكون رشوة والمرثى أخذ الرشوة وهو الخاكهم واستحقاق اللعنة جميعا للتوصل الى الرأى
بما له الى الباطل والمرثى للحكم بغير الحق وفي حديث ثوبان زيادة الرأى وهو الذي يمشى
بينهم ما (وعنه) أى عن ابن عمرو بن العاص (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره
ان يجوز جيشا فقدت الابل فأمره ان يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت أخذ البعير
بالبعير بن الى ابل الصدقة واما الخاكهم واليهى ورجاله ثقات) ذكر المصنف له هنا لأن الحديث يدل
على انه لا ربا في الحيوان والافباية القرض وفي الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان وفيه
أقوال ثلاثة الاول جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجهاه علماء السلف والخلف عملا بهذا
الحديث وبان الاصل جواز ذلك الاجارية لمن يملك وطأها فانه لا يجوز ولا يملك وطأها
كما رمها والمرأة والثاني يجوز بطلاق الجارية وغيرها وهو لابن جرير وزاد والثالث للحنفية انه
لا يجوز قرض شئ من الحيوانات وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم التسخ وعدم صحته
انتهى ما قاله في الشرح قال السيد انه وقع في هذا الشرح ان حديث ابن عمر وفي قرض الحيوان
كاذ كره وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي ما لفظه بعد سباقه باسناده قال عمرو بن
حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص انا بارض ليس فيها ذهب ولا فضة أفنيص البقرة بالبقرتين
والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أجهز جيشا
الحديث المسطر في الكتاب وفي لفظ فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يتناع ظهرا الى خروجه
المصدق فسياق الاول واضح انه في البيع ولفظ الثاني صريح في ذلك اذا عرفت هذا فعمله على
القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم وقد عرفت ما قيل فيه
والاقرب من باب الترجيح ان حديث ابن عمر وأرجح من حيث الاسناد فانه قد قال الشافعي في
حديث سمرة انه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه عنه البيهقي وقرض
الحيوان بالحيوان قد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم جوازه أيضا والله أعلم (وعن ابن عمرو
رضي الله عنهم) وكان قياس قاعدة المصنف وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن المزانية) وفسرها بقوله ان يبيع (ثم حاطه ان كان فحلا بقر كسلا وان كان كرما ان يبيعه
بزيب كسلا وان كان زرعان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه) تقدم الكلام
على تفسير المزانية واشتقاقها ووجه التسمية وقوله ثم بالثلثة وفتح الميم يشمل الرطب وغيره والمراد
ما كان في أصله رطبا من هذه الامور المذكورة وأراد بالكرم العنب وقد اختلف العلماء في تفسير
المزانية وتقدم ان المعول عليه في تفسيرها ما فسرهابه الصحابي لاحتمال انه مرفوع والافه
أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر لا يخالف لهم في ان مثل هذا مزانية
وانما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه الامثلة بل فالجهور على اللاحق في الحكم
للمشاركة في الغلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي فهي مع الاتفاق في الجنس والتقدير وأما تسمية

ما الحق مزبنة فهو الحاق في الاسم فلا يصح الاعلى من أثبت اللغة بالقياس ﴿ وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئل عن اشتراء الرطب بالتمر فقال أ ينقص الرطب اذا بيس قالوا نعم فنهي عن ذلك رواه الخمسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم وانما صححه ابن المديني وان كان مالك علقه عن داود بن الحصين لان مالك قال شيخه بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه قال ابن المديني ان والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود الا ان سماع والده عن مالك قديم ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك ومن أعلاه بجهاالة خالد أبي عياش فقد رتب عليه بان الدارقطني قال انه ثبت ثقة وقال المنذري قدرى عنه ثقات وقد اعتمد مالك مع شدة نقده قال الحارثي ولا أعلم أحد اطعن فيه والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين رواه اسحق والبرار باسناد ضعيف (ورواه الحارثي والدارقطني من دون تفسير ولكن في اسناده موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف قال أحمد لا تتحل الرابة عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره وصحفه الحارثي فقال موسى بن عتبة فصحه على شرط مسلم وتعجب البيهقي من تصحيحه على الحارثي قال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن اجماع الناس على انه لا يجوز بيع دين بدين وظاهر الحديث ان تفسيره بذلك مرفوع والكالئ من كلال الدين كلوا فهو كالئ اذا تأخر وكلاؤه اذا أنساه وقد لا يميز تخفيفا قال في النهاية وهو ان يشتري الرجل شيئا الى أجل فاذا حل الاجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعنيه الى أجل آخر بزيادة شئ فيبيعه ولا يجزى بينهما تقابض والحديث دل على تحريم ذلك واذا وقع كان باطلا

(باب الرخصة في العرايا)

بأنى تفسيرها (وبيع الاصول والثمار) ﴿ عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا متفق عليه ولمسلم رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرأيا كلونها رطبا الترخيص في الاصل التسميل والتيسير وفي عرف المتشعبة ما شرع من الاحكام لعذر مع بقاء دليل الايجاب والتحريم لولا ذلك العذر وهذا دليل على ان حكم العرايا يخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شئ منه الا بالدين والدرهم الا العرايا وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أى في بيع تمر العرايا لان العربية هي التخله وهي في الاصل عطية تمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب يتطوع أهل التخييل منهم بذلك على من لا غرله كما كانوا يتطوعون بعنجة الشاة والابل قال مالك العربية ان يعرى الرجل الرجل التخله ثم يتأذى المعرى بدخول المعرى عليه فرخص له ان يشتريها أى رطبها منه بتمرأى يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو بيع الرطب على رؤس النخل لا بقدر كيله من التمر خرصا فيمادون خمسة أو سق بشرط التقابض وانما قلنا فيمادون خمسة أو سق لحديث أبي هريرة وهو قوله ﴿ وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

رخص في بيع العرايا بخرصهما من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق متفق عليه) وبين
 مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون
 الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهما فيها والاقر بتحريمه فيها الحديث جابر سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بخرصها يقول الوسق
 والوسقين والثلاثة والاربعة أخرجه أحمد وترجم له ابن حبان الاحتياط على ان لا يزيد على
 أربعة أوسق وأما اشتراط التقابض فلان الترخيص انما وقع في بيع ما ذكر مع عدم ثبوت
 التساوي فقط وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فبقى على الاصل من اعتباره وبدل لاشتراطه
 ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت أنه سمي رجلا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقلد في أيديهم يتعاون به رطباً وياً كلون مع الناس وعندهم
 فضول قوتهم من التمر فرخص لهم ان يتباعوا العرايا بخرصها من التمر وفيه ما أخذنا بشرط
 التقابض والالم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه واعلم ان الحديث في الرطب بالتمر على رؤس
 الشجر وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجواز كثر من الشافعية لما قاله بما على رؤس
 الشجر بناء على الغاوصف كونه على رؤس الشجر كما يوب بذلك البخاري لان محل الرخصة هو
 الرطب نفسه مطلقاً نعم من كونه على رؤس النخل أو قد قطع فيشمله النص ولا يكون قياساً ولا منع
 اذ قد تدعو حكمة الترخيص الى شراء الرطب الحاصل فانه قد تدعو اليه الحاجة في الحال وقد
 يكون مع المشتري ترفيماً أخذه به في دفع به قول ابن دقيق العيد ان ذلك لا يجوز وجه واحد لان
 أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدرج طرياً وهذا المقصود لا يحصل مما على وجه
 الارض ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع متفق عليه وفي رواية كان اذا سئل عن
 صلاحها قال حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والعيب اختلف السلف في المراد ببدو صلاح
 على ثلاثة أقوال الاول انه يكفي بدو صلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون صلاح متلاحقاً
 وهو قول الليث والمالكية الثاني انه لا بد ان يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لاجد
 الثالث انه يعتبر صلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية وبنيهم من قوله يسدوا أنه
 لا يشترط تكامله فيكون زهواً بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الامان
 من العاهة وقد جرت حكمة الله ان لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بها والانتفاع
 والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والاجماع قائم على انه لا يصح بيع
 الثمار قبل خر وجها لانه بيع معدوم وكذا بعد خر وجه قبل نفعه الا انه روى المصنف في القمح ان
 الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو صلاحه وبعد بشرط القطع وأبطلوه بشرط البقاء قبله
 وبعد وأما بعد صلاحه ففيه تفاصيل فان كان بشرط القطع صح اجاعا وان كان بشرط البقاء
 كان يفسد ان جهلت المدة فان علمت صح ولا غرر وقيل لا يصح للنهي عن بيع وشروط فان
 أطلق صح عند أبي حنيفة اذا مر دبرين صحة وفساد جمل على الصحة اذهى الظاهر الا ان يجزى
 عسر ببقائه مدة مجهولة فيفسدوا فانه نهى البائع والمبتاع أما البائع فلتلأكل كل مال أخيه
 بالباطل وأما المشتري فلتلأبضيع ماله والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث

زيد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبايعون الثمار فإذا
جذ (١) الناس وحضر تقاضيه قال المتبايع أنه أصاب الثمرة (٢) الدمان وهو فساد الطلع
وسواده مراض (٣) قشام (٤) عاهات يحتجبون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
كثرت عنده الخصومة في ذلك فامالافلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمرة كالشورة بشير بها
لكثرة خصومتهم انتهى وأفهم قوله كالشورة أن النهي للتسوية لا التحريم كآله فهمه
من السياق والافاصلة التحريم وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتين الاصفر
من الاحمر وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعا إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة
عن كل بلد والنجم اثر يا وماراد طلعها صباحا وهي في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد
الحرق في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار وهو المعبر حقيقة وطلوع الثريا علامة ﴿ وعن أنس
ابن مالك رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى قبل
في رواية (٥) قيل يا رسول الله فإدان التفسير مرفوع (وما زهوها) بفتح الزاي قال
تحمار وتصفار متفق عليه واللفظ للجاري يقال أرهى يزهى إذا احمر واصفر وزهى التخل
يزهى إذا ظهرت ثمرته وقيل هما بمعنى الاحمر والاصفر ومنهم من أنكر يزهى ومنهم من أنكر
يزهى كذا في النهاية وقال الخطابي في هذه الرواية هي الصواب ولا يقال في التخل يزهى وإنما يقال
يزهى لا غير ومنهم من قال يزهى إذا طال واكمل وأزهى إذا احمر واصفر قال الخطابي قوله
يحمار ويصفار لم يرد بذلك اللون الخالص من الحرة والصفرة وإنما أراد حرة وصفرة بكمودة
فلذلك قال تحمار وتصفار قال ولو أراد اللون الخالص لقال يحمر ويصفر قال ابن التين أراد
بقوله يحمار ويصفار ظهوراً وأقل الحرة والصفرة قبل أن ينضج قال وإنما يقال تفعال في اللون
المتغير إذا كان يزول ذلك وقيل لافرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ما ذكر بقرينة
﴿ وعن أنس أيضا ﴾ قياس قاعدته وعنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن
بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان
والحاكم) المراد بسوداد العنب واشتداد الحب بدو صلاحه قال النووي فيه دليل لمذهب
الكوفيين وأكثر العلماء في أنه يجوز بيع السنبل المشتد وأما مذهبنا ففيه تفصيل فإن كان
السنبل شعيرا أو ذرة أو عما في معناهما مما ترى حياته خارجة صبح يبعه وإن كان خنطة أو نحوها
مما تستر حياته بالقشور التي تزال في البياض ففسده قولان الشافعي الجديد أنه لا يصح وهو أصح
قوله والقديم أنه يصح وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط القطع كذا كنا فإذا باع الزرع
قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط صح تبع الأرض وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيع مع الشجر
جاز بلا شرط تبعوا وهكذا الحكم القول في الأرض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع وكذا
لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه وفروع المسئلة كثيرة تقعها السيرة حجة الله مقاصدها
في روضة الطالبين وشرح المذهب وجمع فيها جملا مستكثرة وبالله التوفيق ﴿ وعن جابر بن عبد
الله رضي الله عنه ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيك ثمارا فأصابته
جائحة هي الآفة تصيب الزرع (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا) تأخذ مال أخيك بغير حق
رواه مسلم وفي رواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بوضع الجوائح (الجائحة مشتقة من

(١) جذ بالجيم والذال
المجعة هو قطع ثمر التخله
اه

(٢) يفتح الدال المهملة
وتحقيق الميم وقيل بالضم
وقيل جاء فيه الكسر وهو
داه يصيب الثمرة فتهلك اه
علي حسن خان

(٣) بكسر أوله وقيل بالضم
اسم لجميع الامراض يقال
أمرض إذا وقع في ماله عاهة
اه

(٤) بضم القاف فشين
مجمعة شئ يصيب الثمار
حتى لا ترطب اه منه

(٥) هي للنسائي من طريق
عبد الرحمن بن أبي القاسم
عن مالك بلفظ قال يا رسول
الله وما ترهى قال تحمر
وهكذا أخرجه الطحاوي
من طريق يحيى بن أيوب
وأبو عوانة من طريق سليمان
ابن بلال كلاهما عن حميد
وظاهره الزرع اه فتح
الباري

الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث أن أبي يجتاح مالى وفي الحديث دليل على أن الثمار التي على رؤس الشجر إذا باعها المالك وأصابها جائحة أنه يكون تلفها من مال البائع وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئاً وظاهر الحديث فيما باعه بغيره منى عنه وأنه وقع البيع بعد بدو الصلاح لأنه منهى عن بيعه قبل بدو ويحتمل وروده أى حديث وضع الجوائح قبل النهى ويدل له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وسمع خصومة فقال ما هذا فذكر الحديث (١) وأنه منى عن بيعها قبل بدو صلاحها فأقام مع ذلك كرسب (٢) النهى تاريخ ذلك فيكون حديث وضع الجوائح متأخراً فيجعل حديث وضع الجوائح على البيع بعد بدو الصلاح وقد اختلف العلماء في وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جعته أن يوضع الثمر جعته وأن التلف من مال البائع عملاً بظاهر الحديث وذهب الأكثر (٣) إلى أن التلف من مال المشتري وأنه لا يوضع لاجل الجائحة إلا نكاحاً واحتجوا به بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الناس أن يتصدقوا على الذي أصيب في ثماره وسبأني (٤) قالوا ووجه تلفه من مال المشتري بأن التخلية في العقد الصحيح بمنزلة القبض وقد سلمه البائع للمشتري بالتخلية فكانه قبضه وأجيب عنه بأن قوله فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً الحديث دال على التحريم وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيك أذيد أنه لم يستحق منه الثمن وأنه مال أخيه لا ماله وحديث التصديق محمول على الاستحباب بقريته قوله لا يحل لك وفائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغير ضيق جبر البائع وتعرض المشتري لمكارم الأخلاق كما يدل له قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء ليس لكم إلا ذلك فلو كان لازماً لأمرهم بالنظر إلى ميسرة (٥) وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من ابتاع نخلاً هو اسم جنس يذكروا ثمره والجمع نخيل (بعد أن تؤبر) والتأبير التشقيق والتلقيح وهو شق طلع النخلة التي ليس ذرفها شيء من طلع النخلة الذي ذكر (فثمرتها للبائع الذي باعها إلا أن يشترط المبتاع متفق عليه) دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير للبائع وهذا منطوقه ومفهومه أنها قبله للمشتري وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملاً بظاهر الحديث وبه قال أبو حنيفة هي للبائع قبل التأبير وبعده فعمل بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله مع عدم العمل بمفهوم المخالفة ورد عليه بأن الفوائد المستمرة تخالف الظاهرة في البيع فإن ولد الأمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها وفي قوله إلا أن يشترط المبتاع دليل على أنه إذا قال المشتري اشتريت الشجرة بثمرتها كانت الثمرة له ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخص النهى عن بيع وشرط وهذا النص في النخل ويقام عليه غيره من الأشجار

* (أبواب السلم والقرض والرهن) *

عن ابن عباس رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين) منصوبان بنزع الخافض أى إلى السنة والسنتين (فقال من أسلف في ثمر) يروى بالمتناويز بالثلثة فهو بها أعم (فليسلف في كيل معلوم) إذا كان مكيالاً (ووزن

(١) الذي قدمناه في شرح

الحديث الثالث اهـ

(٢) وهو الخصومة وقوله

تاريخ ذلك وهو قوله في أول

قدمه صلى الله عليه وآله

وسلم اهـ

(٣) وهم الشافعية اهـ

(٤) في باب التفليس والخير

ولفظه أنه أصيب رجل في

عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها

فكثر دينه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تصدقوا عليه فتصدق الناس

عليه ولم يبلغ ذلك وفاء منه

فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم

ليس لكم إلا ذلك أخرجه

مسلم اهـ على حسن خان

(معلوم) اذا كان مما يوزن (الى أجل معلوم متفق عليه وللجناري من أسلف في شيء) السلف بتقنين هو السلم وزنا ومعنى قبيل والسلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعا بيع موصوف في الذمة يبذل يعطى عاجلا وهو مشروط بالاعتدال المسبب واتفقوا على انه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس الا انه أجاز مالك تأجيل الثمن يوما أو يومين ولا بد من ان يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث فان كلغة مما لا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري فلا بد فيه من عدد معلوم رواء عن ابن بطال وادعى عليه الاجماع وقال المصنف وأذرع معلوم فان العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهة بالمقدار واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه كالكيل بصاع الحجاز وقيصر العراق وارب مصر واذا أطلق انصرف الى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم واتفقوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وظاهر الحديث ان التأجيل شرط في صحة السلم فان كان حالا لم يصح أو كان الاجل مجهولا والى هذا ذهب ابن عباس وجاعة من السلف وذهب آخرون (١) الى عدم شرطية ذلك وانه يجوز السلم في الحال والظاهر انه لم يقع في عصر النبوة الا في المؤجل والحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس لان السلم خالف القياس اذ هو بيع معدوم وعقد غير واختلفوا أيضا في شرطية المكان الذي يسلم فيه فأنبته جماعة قياسا على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون الى عدم اشتراطه وفصل الحنفية فقالوا ان كان له مؤنة فيشترط والا فلا وقالت الشافعية ان عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط والا فقولان وكل هذه التفاصيل مستندها العرف (وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبي رزيق) بفتح الهمة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخراي (٢) سكن الكوفة واستعمله على بن أبي طالب على خراسان وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى خلقه (فالاكتناصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباطا من أنباط الشام) هم من العرب دخلوا في الجحيم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت أنسابهم سمو بذلك لكثرة معرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم (فنسلفهم في الخنطة والشعر والزبيب وفي رواية والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع قالوا ما كنا نسألهم عن ذلك رواء الجناري) الحديث دليل على صحة السلم في المعدوم حال العقد اذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلوهم وقد قالوا ما كنا نسألهم وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك واشترطوا المكان وجوده عند حلول الاجل ولا يضر انقطاعه قبل حلول الاجل لما عرفت من ترك الاستفصال كذا في الشرح قلت وهو استدلال بفعل الصحابي أو تركه ولا دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك واقره وأحسن منه في الاستدلال انه صلى الله عليه وآله وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة وستين والرطب ينقطع في ذلك ولم يعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود ولا نسلفوا في النخل حتى يبدوا صلاحه فان صح ذلك كان مقيد التقرير لاهل المدينة على سلم السنة والستين وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدوا صلاح النخل ويقوى ما ذهب اليه أبو حنيفة أنه يشترط في السلم فيه أن يكون موجودا من العقد الى الحلول (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

(١) ذكره الشافعية في كتبهم وقدينه السيد في حواشي ضوء النهار وتقل كلامهم وتناقضهم في ذلك اه على حسن خان
(٢) مولى نافع بن عبد الحارث وأكثر روايته عن عمر وأبي بن كعب رضي الله عنه قال عمر بن الخطاب عبد الرحمن بن أبي رزيق من رفعه الله بالقرآن روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر حديثا روى عنه ابنه سعيد وعبد الله وغيرهما اه من تهذيب الاسماء واللغات

أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها أتلفه الله رواه البخاري
 التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها بالحفظها والمراد من ارادته التأدية
 قضاؤها في الدنيا وتأدية الله عنه يشمل تبسيره تعالى لقضائها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين
 ما يقضي به دينه وأداها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء تعالى وقد أخرج ابن ماجه وابن
 حبان والحاكم مرفوعا من مسلم يدلان دينه يعلم الله أنه يريد أداها الأداة الله عنه في الدنيا
 والآخرة وقوله يريد اتلافها الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلا للحاجة ولا التجارة بل
 لا يريد الاتلاف مأخذه على صاحبه ولا ينوي قضاءها وقوله أتلفه الله ظاهره اتلاف الشخص
 نفسه في الدنيا بالهلاك وهو يشمل ذلك ويشمل اتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتعمير
 مطالبه ومحق بركته ويحتمل اتلافه في الآخرة بتعذيبه قال ابن بطال فيه الحث على ترك
 استئكال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من
 جنس العمل وأخذ منه الداودي أن من علمه دين فليس له أن يتصدق ولا يمتق وفيه بعد وفي
 الحديث الحث على حسن النية والترهيب عن خلافه وبيان أن مدار الأعمال عليها وأن من
 استدان نأوى بالديناء أعانه الله عليه وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فسئل عن ذلك
 فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله مع المدين حتى يقضى دينه رواه ابن
 ماجه والحاكم واسناده حسن إلا أنه اختلف فيه على محمد بن علي ورواه الحاكم من حديث
 عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في وفاة دينه إلا كان له من الله عون قالت يعني عائشة فانا ألتص
 ذلك العون ان قلت قد ثبت حديث أنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين وحديث الآخر بروت
 جلده قاله لمن أدى دينه مات وعليه دين قلت يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين
 أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من بقاءه عليه أن يعاقب به في قبره ومعنى قوله
 بردت جلده خلصته من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فيمن استدان ولم ينو الوفاء ﴿وعن﴾
 عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان فلانا قدم له من الشام فلو بعثت إليه فأخذت
 منه ثوبين نسيئة إلى ميسرة فبعثت إليه فامتنع أخرجه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات فيه دليل
 على صحة بيع النسيئة وصحة التأجل إلى ميسرة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من
 حسن معاملة العباد وعدم إكراههم على شيء وعدم إلحاح عليهم

* (باب الرهن) *

وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي
 الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه﴾
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهير ركب بالبناء للمفعول ومثله يشرب (بنفقته
 إذا كان مرهونا ولبن الدر (أ) يشرب بنفقته إذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب
 النفقة رواه البخاري) فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقريشة العوض وهو الركوب وان
 كان يحتمل أنه الراهن إلا أنه احتمال بعيد لأن النفقة لازمة لفان المرهون ملكه وقد جعلت
 في الحديث على الركب والشارب وهو غير المالك إذا النفقة لازمة للمالك على كل حال والحديث

(١) بفتح الدال المهملة
 وتشديد الراء وهو اللبن
 نسيئة بالمصدر قبل هو من
 إضافة الشيء إلى نفسه وقيل
 من إضافة الموصوف إلى صفته
 اه على حسن خان

دليل على أنه يستحق المرتبة الاستفاد بالرهن في مقابلة النفقة وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول
ذهب أحمد واسحق الى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالكوب والدر فقالوا ينتفع بهما
بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهما والثاني الوجه هو قالوا لا ينتفع المرتبة بشئ قالوا
والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجوز الركوب والشرب لغير المالك بغير إذنه
وثانيهما تضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترد
أصول مجتمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحته أو يدل على نسخه حديث ابن عمر لا تحلب ماشية
أمرئ بغير إذنه أخرجه البخاري في أبواب المظالم قلت أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ
على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهي بالمرهونة وأما مخالفة
القياس فليست الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد بل الأدلة تفرق بينها في الأحكام
والشارع حكّم هنا ركوب المرهون وشرب لبنه وجعل قيمته النفقة وقد حكّم الشارع ببيع
الحاكم عن المتبر بغير إذنه وجعل صاع التمر عوضا عن اللبن وغير ذلك وقال الشافعي المراد
أنه لا يمنع الرهن من ظهورها ودرها فجعل الفاعل الرهن وتعبق بأنه قد ورد لفظ المرتبة فمعين
الفاعل والقول الثالث للاوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه إذا امتنع الرهن من الاتفاق
على المرهون فيباح حينئذ للمرتبة الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته وجعل له في مقابلة نفقته
الاتفاق بالركوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وقوى هذا
القول في الشرح ولا يخفى أنه تقييد للحديث بما لم يقيده به الشارع وانما قيده بالضابط المتصيد
من الأدلة وهو أن كل عين في يده لغير ماذن الشرع فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك وله أن
يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف لأنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع له
بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد حاكم أو كان يتضرر الحيوان بعد الرجوع
الى الحاكم فله أن ينفق ويرجع عما أنفق إلا أنه قد يقال أنها قاعدة عامة فتخص بمحدث الكتاب
﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق) بفتح
حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولا مفتوحة وقاف يقال غلق الرهن إذا خرج عن ملك
الرهن واستولى عليه المرتبة بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا إعادة العرب فنهى عنه
صلى الله عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه) زيادته (وعليه غرمه)
هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره
أرساله) قال الحافظ ابن عبد البر اختلف في قوله له غنمه وعليه غرمه فقيل هي مدرجة من قول
سعيد بن المسيب قال ورفعها ابن أبي ذئب ومعه ومعه وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على
اختلاف على بن أبي ذئب ووقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين أن هذه
اللفظة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود وفي المراسيل قوى أنها من قوله ومعنى لا يعلق لا يستحقه
المرتبة إذا عجز صاحبه عن فكها والحديث ورد لا بطل ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن
عند المرتبة ويبان أن زيادته للمرتبة ونفقته عليه كما تقدم فيما قبله

(باب القرض)

(وعن)

(وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استألف من رجل بكرة) بفتح الموحدة وسكون الكاف الله غير من الأبل كالغلام من الأدميين والاثني بكرة (فقدمت عليه أبل الصدقة فامر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره فقال لأجد الأخيارا) وفي لفظ لمسلم من حديث أبي رافع أيضا فقال لم أجد الأخيارا رابعيا هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة ويلقى رباعيته (فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء رواه مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جواز ربه وأنه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه وإن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفا وشرعا ولا يدخل في القرض الذي يجزئ عنه لأنه لم يكن مشروطا من القرض وانما ذلك تبرع من المستقرض وظاهر العموم للزيادة عندنا أو صفة وقال مالك الزيادة في الهدنة لا تحل (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا رواه الحرث بن أبي أسامة واستاد ساقط) لأن في استاده سوار (١) بن مصعب التميمي المؤذن الأعمى وهو متروك (وله شاهد) ضعيف (عن فضالة بن عبيد الله البجلي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا (وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المصنف في التلخيص إلى البخاري بل قال أنه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم اهـ فلو كان في البخاري لما أهمل نسبة إليه في التلخيص والحديث بعد صحته لا بد من التلخيص بينه وبين ما تقدم وذلك بان هذا يحتمل على أن المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة وأما لو كانت تبرعا من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيرا مما أخذ

* (باب التقليل والخير)

هولفة مصدر جحر أي منع وضيق وشرعا قول الحاكم للمدينون جحرت عليك التصرف في مالك (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحرث بن هشام الخزرجي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة روى عنه الشعبي والزهري (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أدرك ما له بعينه لم يتغير بصفته من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان) (عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر ابن عبد الرحمن مرسل) وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها اسم عمار بن عباس إلا أنهم من روايته عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة (بلفظ أئمة رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ووصله البيهقي وضعفه ترمذي) (ابن داود) وراجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا لهذه الرواية فيها بل قال به سدا خراجها له من طريق مالك وحديث مالك أصبح يريد أنه أصبح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من توفي وعنده سلعة رجل بعثتم إلى يقبض من ثمنها شيئا فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها ولم يكلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء (وروى أبو داود وابن ماجه من رواية عمر

(١) ضبطه في الميزان ضبط قلم
بتشديد الواو قال يحيى كان
يحيى البجلي ليس بشيء وقال
البخاري منكر الحديث
وقال النسائي وغيره متروك
اهـ على حسن خان

(ابن خلدة) بفتح الخاء واللام ودال مهملة (قال أتينا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال لا قضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به (١) وصححه الحماكم وضعفه أبو داود وضعفه أيضا هذه الزيادة في ذكر الموت) سكت عليه الشارح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجده فيه تضعيف الرواية عمر بن خلدة بل قال البيهقي بعد روايته لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أي ما رجل الخ الله قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال لانها موصولة بجمع فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الموت والافلاس قال وحديث ابن شهاب يريد رواية أبي بكر بن عبد الرحمن المذكورة منقطع وساق في ذلك كلاما كثيرا يرجح به رواية عمر بن خلدة فلا أدري كيف كلام المصنف هنا وروايته عن أبي داود تضعيف رواية عمر بن خلدة فينظر هذا والحديث أشتمل على مسائل * الأولى انه اذا وجد البائع متاعه عنده من شره منه وقد أفلس فانه أحق بمتاعه من سائر الغرماء فبأخذه اذا كان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله يعم من كان ماله عند الآخر بقرض أو بيع وأن كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما الحديث بلفظ اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عند بيعها فهو أحق بها من الغرماء فقد عرف في الأصول ان الخاص الموافق للعام لا يخص العام الا عند أدنى ثور وقد زعموا مذهب البيهقي من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى بماله في القرض كانه أولى به في البيع وذهب غيره الى انه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب لكن قد عرفت ان ذلك لا يخص عموم حديث الباب * المسئلة الثانية أفاد قوله بعينه انه اذا وجد وقد تغير بصفة من الصفات أو بزيادة أو نقصان فانه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي الى انه اذا تغيرت صفته بعيب فللبائع أخذه ولا يرش له وان تغير بزيادة كان له شترى غرامة تلك الزيادة وهي ما أتفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت متصلة لانهم انما حدرت في ملكه ويلزم له قيمة مالا حذلقائه كالشجر اذا غرسها وابقا ماله حذبلابا حرة كالزروع وكذلك اذا انتصت العين بان هلك بعضها فله أخذ الباقي بحصته من الثمن والحديث يتناوله لان الباقي يبيع باق بعينه * المسئلة الثالثة دل لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل أن البائع اذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرماء وبهذا أخذ جمهور العلماء وعند البعض وهو راجح قول الشافعي انه لا يصير المبيع بقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء بل البائع أولى به وكان الشافعي ذهب الى هذا لانه لم يصح له الحديث المذكور بل قال انه منقطع فن قال بصفة الحديث وانه موصول قال بما قاله الجمهور ومن لا فلا وفي وصله وعدمه خلاف منهم من رجع ارساله وهم أكثر الحفاظ * المسئلة الرابعة قوله فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء فيه حذف تقديره متاع صاحب المتاع أسوة الغرماء وهذا دال على التفرقة بين الموت والافلاس والى التفرقة بينهما - اذهب مالك وأحمد عملا بهذه الرواية قالوا ولان الميت خربت ذمته وليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستووا في ذلك بخلاف المقتل وسواء خلف الميت وفاء أو لا وذهب الشافعي الى أنه لا فرق بين الموت والافلاس وان صاحب المتاع أولى بمتاعه عملا بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والافلاس والتفرقة

(١) تمامه في سنن البيهقي
الان يدع الرجل وفاء اه
منه

بينهم ما من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها وان مات فصاحب المتاع أسوة الغرما غير صحيحة لان الحديث المرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل في رواية عمر بن خليفة النسوية بين الموت والافلاس وهو حديث حسن يخرج عنه (وعن عمرو بن الشريد) بفتح السين المجهمة وكسر الراء تابعي سمع ابن عباس وغيره (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي) بفتح اللام ثم منسأة تحتية مشددة مصدر لوي يلوئ أي مطل أضيف الى فاعله وهو (الواجد) بالميم الغني من الواجد بالضم أي القدرة (يحمل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته رواء أبو داود والنسائي وعلقه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفسر البخاري حل العرض بما علقه عن سفيان قال تقول مطلني وعقوبته حبسه وهو دليل لزيد بن علي أنه يحبس حتى يقضى دينه وأجاز الجمهور والخروج الحياكم عنه ماله وهذا أيضا داخل تحت لفظ عقوبته لاسما وتفسيرها بالحبس ليس عر فوع ودل الحديث على تحريم مطل الواجد ولذا أبيحت عقوبته وانما اختلف العلماء هل يبلغ الى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بمطله مرة واحدة أم لا واختلفوا في قدر ما يفسق به فقال الجمهور منهم أنه يفسق بطل عشرة دراهم فما فوق قياسا على نصاب السرقة وكذلك ذهب الى هذا المالكية والشافعية الا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار ومقتضى مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بغيره على أن مطل غير الواجد وهو المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والحكم كذلك عند الجمهور وهو الذي دل له قوله تعالى فنظرة الى ميسرة (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غمار اتباعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فنصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك رفاة منه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم له وليس لكم الا ذلك رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر وقوله فلا يحل لك أن تأخذه بأن هذا على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدثت عليه حادثة ويدل أيضا قوله وليس لكم الا ذلك على أن التمرة غير مضمونة اذ لو كانت مضمونة لقال وما بقي فنظرة الى ميسرة أو نحوه اذ الدين لا يسقط باعسار المدين وانما تأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أسير وجب عليه القضاء (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سمعاه عبد الرزاق (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبر على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه رواء الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود ومروان بن سفيان) قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن الصلاح في الاحكام هو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم فقالوا يا رسول الله بعه لنا فقال ليس لكم اليه سبيل وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعد ذلك الى اليمن ليبيعه والحديث دليل على أنه يجبر الحياكم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح فان هذا فعل لا يتم الا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم يحجر بها تصرفه وألفاظ يبيع بها ماله وألفاظ يقضى بها غرماءه وما كان به هذه المثابة لا يقال أنه حكاية فعل انما حكاية الفعل مثل حديث خلع فعليه خلعه وانما هم كالا يحنى وظاهر الحديث ان ماله كان مستغرقا بالدين فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في الحجر والبيع عنه كالأجداد امطل اختلف العلماء في ذلك فقال

الشافعي انه يلحق به فيحجر عنه ويبيع ماله لانه قد حصل المنتضى لذلك وهو عدم المسارعة بقضاء الدين وقال زيد بن علي والخنفية انه لا يلحق به فلا يحجر عليه ولا يبيع عنه بل يجب حبسه حتى يقضى دينه لحديث انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه ولقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض ومقتضى الحجر والبيع اخراج المال من غير طيبه من نفسه ولا رضا ولا إيجاب عنه بان الحديث والآية عامان خصصا بحديث معاذ لان حديث معاذ ليس الا في المستغرق ماله دينه والكلام في غيره وهو الواجد الماطل قالوا ان يقال انهما خصصا بقياس الماطل الواجد على من استغرق دينه ماله الا انه لا يخفى عدم نهوض القياس نعم في حديث علي الواجد يحل عرضه وعقوبته دليل على انه يحجر عليه ويبيع عنه ماله فانه اخل تحت مفهوم العقوبة وتفسيرها بالحبس فقط محرز رأي من قاله هذا وقد حكم عرف في أسيفع جهينة كحكمه صلى الله عليه وآله وسلم في معاذ فخرج مالك في الموطأ بسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالك بأسناد متصل أن رجلا من جهينة كان يشتري الرواحل فيبعها فيها فيسرع المسير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره الى عمر بن الخطاب فقال أما بعد أيها الناس فان الأسيفع أسيفع جهينة قدر ضي من دينه وأما ما سأل ان يقال سبق الحاج وفيه ألا انه اذا كان (١) معرضا فأصبح وقدرين به أي أحاط به الدين فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة فلنقسم ماله بين غرمائه واياكم والدين فان أوله هم وآخرهم حرب اه وأما قصة جابر مع غرماء أبيه فهي انه لما قتل أبوه في أحد وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألتهم أن يقبلوا غرماطي ويحلوا أبي فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاططي وقال سنغدو عليك فغدأ علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في غرماطي بالبركة فخذتها فقتلهم وبقي لنا من غرما فان فيها دليلا على ان انظار الغلة والتكمن منها لا يعتد مطلقا قيل ويؤخذ منها ان من كان له دخل ينظر الى دخله وان طالت مدته ان لا يفرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الأدي ومن لا يدخل له لا يتظرو ويبيع الحاكم ماله لاهل الدين وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل به أبو حنيفة وبوب له البيهقي في السنن الكبرى باب الحجر على البالغين بالسفه وذكر فيه بسنده ان عبدا لله بن جعفر اشترى أرضا بسقاية ألف درهم فهم على وعثمان أن يحجز عليه قال فلقبت الزبير فقال ما اشترى أحد بعا أرضا بخص مما اشترى قال فذكر له عبد الله الحجر قال لو ان عندي مالا لشاركتك قال فاني أقرضك نصف المال قال فاني شريكك فأتاهما على وعثمان وهما يتراوضان قال ما تراوضان فذكر له الحجر على عبد الله ابن جعفر فقال أنحجز ان علي رجل أنا شريكه قال لا لعمرى قال فاني شريكه وفي رواية فقال عثمان وكيف أحجز على رجل في بيع شريكه فيه الزبير قال الشافعي فعلى لا يطلب الحجر الا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلا لقال لا يحجز على بالغ حروص كذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة واردة عبد الله بن الزبير الحجر عليه أو غير ذلك من الأدلة من أفعال السلف ويستدل به بالحديث الصحيح وهو النهي عن أضعاف المال فان السفه يصعبه بسوء تصرفه فيجب الانتكار عليه فيحجز عنه قال النووي والصغير لا يقطع عنه حكم اليتم بحجروا السنن ولا يحجزد البالغ بل لا بد أن يظهر منه الرشيق في دينه وماله وقال أبو حنيفة اذا بلغ خمسا

(١) قوله معرض أي عن الاداء وقوله بعده حرب بفتح المهمتين وهو أخذ المال كله وقدروى بسكون الراء اه منه

وعشرين سنة يجب تسليم ماله اليه وان كان غير ضابط ﴿١﴾ (وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه وفي رواية البيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت وصححه ابن خزيمة) وجهه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره ومعنى قوله لم يجزني لم يجعل لي حكم الرجال المقاتلين في إيجاب الجهاد على وخروجه معه وقوله فأجازني أي رآني ممن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج اليه وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكافيا بالغاله أحكام الرجال وعليه ومن كان دونها فلا يدل له قوله ولم يرني بلغت وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين فاثلاثان الاذن في الخروج في الحروب يدور على الخلافة والاهلية فليس في رده دليل على أنه لا جيل عدم البلوغ وفيهم ابن عمر ليس بحجة قلت وهو احتمال بعيد والعجابي أعرف بمنه ما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة والقول بأنها سنة خمس يرد هذه الحديث ولأنهم أجمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث ﴿٢﴾ (وعن عطية القرظي) بضم القاف فرائسية إلى بني قريظة (قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي رواه الأربعة وصححه ابن حبان وألحاهم وقال على شرط الشيخين) وهو كما قال الأنهم ما لم يخرجوا لعطية والحديث دليل على أنه يحصل بالآبات البلوغ فتجوز على من أنبت أحكام المكافين وله أجاع ﴿٣﴾ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها وفي لفظ لا يجوز للمرأة أمر في مالها اذا ملك زوجها عصمتها رواه أحمد وأصحاب السنن الا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي حله الاكثر على حسن العشرة واستطابة النفس أو يحتمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للنساء تصدقن ففعلت المرأة تلتقي القرط والخاتم بلال يتلقاه بردائه وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفهومات الكتاب والسنة ولم يذهب إلى معنى الحديث الا طائفة فقال ان المرأة محجورة عن مالها اذا كانت حرة ووجه الا فيما أذن لها فيه الزوج وذهب مالك إلى ان تصرفها من الثلث ﴿٤﴾ (وعن قبيصة) بفتح القاف فوجه فتناء تحتية فصادمهملة (ابن مخارق) بضم الميم فضاء مبعجة فراء مكسورة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسئلة لا تحل الا لاحد ثلاثة رجل تحمل جمالة) بفتح الحاء المهملة وتحقيف الميم (فقلت له المسئلة رواه مسلم) وقد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل اعادته هنا ان الرجل الذي تحمل جمالة قدره دين فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه بل يترك حتى يسأل الناس فيقضى دينه وهذا يستقيم على القواعد اذا لم يكن قد ضمن ذلك المال

* (باب الصلح) *

قد قسم العلماء الصلح اقساماً صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين القبلة الباغية والعدالة والصلح بين المتغاضيين والصلح في الجراح كالعقور على مال والصلح لقطع الخصومة اذا

وقعت في الاملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح
 (عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح
 جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون وفي لفظ أبي داود والمؤمنون على
 شروطهم الا شرط احرم حلالا أو أحل حراما رواه الترمذي وصححه وانكره اعليه لان راويه
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد وفي الميزان عن ابن حبان
 له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي وأبو داود وهوركن من اركان الكذب واعتذر
 المصنف للترمذي بقوله (وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة)
 فيه مستلثان الاول في أحكام الصلح وهو ان وضعه مشروط فيه المراضاة لقوله جائز أي انه ليس
 بحكم لازم يقضي به وان لم يرض به الخصم وهو جائز أيضا بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام
 الصلح بينهم وانما خص المسلمين بالذكر لانهم المعتبرون في الخطاب المتقادون لاحكام السنة
 والكتاب وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل انضاح الحق للخصم أو بعده ويدل للدول قصة
 الزبير والانصاري فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد أبان للزبير ما يستحقه وامره ان يأخذ
 بعض ما يستحقه على جهة الاصلاح فلما لم يقبل الانصاري الصلح وطلب من الحق أبان صلى الله
 عليه وآله وسلم للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح والظاهر ان هذا ليس من الصلح مع
 الانكار بل من الصلح مع سكوت المدعي عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لان الزبير لم يكن عالما
 بالحق الذي له حتى يدعى للصلح بل هذا أول التشريع في قدر السبقا والتحقيق أنه لا يكون الصلح
 الا هكذوا ما بعد ابانة الحق للخصم فانما يطلب من صاحب الحق أن يترك لخصمه بعض ما يستحقه
 والى جواز الصلح على الانكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الشافعي وقال
 لا يصح الصلح مع الانكار ومع عدم صحته لا يطيب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث
 يدعي عليه آخر عينا أو ديناً فيصالح بعض العين أو الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطيب له
 بل يجب عليه تساميه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه
 وقوله تعالى عن تراض وأجيب بانهم اقد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في
 حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي قلت والاولى ان يقال ان كان المدعي يعلم ان له حقا عند خصمه
 جاز له قبض ما صولح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعي باطلا فانه يحرم عليه الدعوى
 وأخذ ما صولح به والمدعي عليه ان كان عنده حق يعلمه وانما يشكر لغرض وجب عليه تسليم
 ما صولح عليه وان كان يعلم انه ليس عنده حق جاز له اعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريمه
 وأذيته وحرم على المدعي أخذه وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال الصلح على الانكار لا يصح ولانه
 يصح على الاطلاق بل يفصل فيه المسئلة الثانية ما أفادها قوله والمسلمون على شروطهم أي
 ثابون عليها واقفون عندها وفي تعديته يعلى ووصفهم بالاسلام أو الايمان دلالة على علو مرتبتهم
 وانهم لا يخلون بشروطهم وفيه دلالة على لزوم الشرط اذا شرطه المسلم الا ما استثناء في الحديث
 والمفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها
 ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسوطه بعلل ومناسبات وللخاري في كتاب الشروط
 تفاصيل كثيرة معروفة وقوله الا شرط احرم حلالا وذلك كاشتراط البائع ان لا يبطأ الامنة أو أحل

حرام مثل ان يشترط وطء الامة التي حرم الله عليه وطأها ﴿ (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع) يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي (جازجاره ان يغرز خشبة) بالافراد وفي لفظ خشبه بالجمع (في جداره ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنهام عرضين والله لا رمين بها بين أكتافكم) بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب وبالمثناة الفوقية جمع كنف (متفق عليه) وفي لفظ أي داود فنكس وارؤسهم ولا جد حين حدثهم بذلك طأطأ وارؤسهم والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام أمارته على المدينة في زمن مروان فإنه كان يستخلفه فيها فالمخاطبون ممن يجوز انهم جاهلون لذلك وليسوا بصحابة وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس لا ضرر ولا ضرار للرجل ان يضع خشبه في حائط جاره الحديث فيه دليل على انه ليس للجيران منع جاره من وضع خشبه على جداره وأنه اذا امتنع عن ذلك أجبر لانه حق ثابت لجاره وإلى هذا ذهب أحمد واسحق وغيرهما عملاً بالحديث وذهب إليه الشافعي في القديم وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي ان عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه مالك بسند صحيح ان النضر بن خليفة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجبره في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فكلمه عمر في ذلك فابى فقال والله ليمرن به ولو على بطنك وهذا تطرقة حديث أبي هريرة وعمره عمر في كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جاره وأرضه وذهب آخرون الى انه لا يجوز أن يضع خشبه الاباذن جاره فان لم يأذن لم يجوز قالوا لان أدلة انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه تمتنع هذا الحكم فهو للتنزيه وأجيب عنه بما قال البيهقي لم نجد في السنن الصححة ما يعارض هذا الحكم الاعومات لا يشكر أن يخصها وقد حله الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم بالمراد بدليل قوله مالي أراكم عنهام عرضين فإنه استنكار لا عراضهم دال على ان ذلك للتحريم قال الخطابي معنى قوله بين أكتافكم ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعائهم أي الخشبة على رقابكم كلهم قال وأراد بذلك المبالغة قلت والذي يتبادر أن المراد لرمين بها أي هذه السنة المأمور بها بينكم ابلاغاً لما سخط عليه منها وخرجوا عن كنفها واقامة للجنة عليكم بها ﴿ (وعن أبي حميد الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ ان يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفس منه رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهم ما) وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه وأخرج الشيخان من حديث عمر لا يخافن أحد ما شية أحد بغير إذنه وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلقظ لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لأعيا ولا جاذاً ولا حديث دله على تحريم مال المسلم الا بطيبة من نفسه وان قل وللإجماع واقع على ذلك وأبراد المصنف لحديث أبي حميد قبيب حديث أبي هريرة إشارة الى تأويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الجسد يدور د عليه انه انما يحتاج الى التأويل اذا تعذر الجمع وهو هنا يمكن بالتخصيص فان حديث أبي هريرة خاص وتلك الأدلة عامة كما عرفت وقد أخرج من عموها أشباه كثيرة كخذ الزكاة كرها وكالشفعة واطعام المضطر ونفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فانه اتواخذ منه كرها وغرز الخشبة منها على انه مجرد انتفاع والعين باقية

بفتح الحاء وقد تكسر وحقيقتهما عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلافوا هل هو بيع
دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارفاق
مستقل ويشترط فيها الفظها وورضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الاصكعثر والمحال عليه عند
البعض وتماثل الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنه - من خصها بالنقدين دون الطعام لانه بيع
طعام قبل أن يستوفي ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم مطلق الغنى﴾ إضافة للمصدر الى الفاعل أي مطلق الغنى غريمه وقيل الى المنعول أي مطلق
الغريم للغنى (ظلم) وبالأولى مطلقه للنقير (واذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية
وكسر الموحدة (أحدكم على مليء) بالله - زماخوذ من الملاية يقال ملأ الرجل أي صار مليئا
(فليتبع) بامكان المثناة الفوقية أي يضاميني للمجهول كالاول أي اذا أحيل فليحتل (متفق
عليه) دل الحديث على تحريم المطل من الغنى والمطل هو المدافعة والمراد هنا تأخير ما استحق اداءه
بغير عذر من قادر على الاداء والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر الى الفاعل أنه يحرم على الغنى
القادر أن يعطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وعنه على التقدير الثاني أنه يجب وفاء الدين
ولو كان مستحقه غنيا فلا يكون غناه سببا لتأخير حقه وإذا كان ذلك في حق الغنى ففي حق
الفقير أولى ودل الامر على وجوب قبول الاحالة وحله الجهور على الاستصحاب ولا أدري ما الحامل
على صرفه عن ظاهره وعلى الوجوب حمله أهل الظاهر وتقدم البحث في ان المطل كبيرة يفسق
صاحبه فلا نكره وانما اختلها وهل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه والذي يشعر به الحديث انه لا بد
من الطلب لان المطل لا يكون الامعة ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج للزوجة والسيد
في نفقة عبده ودل الحديث بفهوم المخالفة ان مطل العاجز عن الاداء لا يدخل في الظلم ومن
لا يقول بالفهوم يقول لا يسمى العاجز مطال والغنى الغائب عنه ماله كالمعدوم ويؤخذ من هذا
أن المعتبر لا يطالب حتى يوسر قال الشافعي لو جازت مؤاخذه لكان ظالما والقرض انه ليس
بظالم العجزه ويؤخذ منه انه اذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقره لم يكن له اعتال الرجوع على
المحيل لانه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرطه الشارع علم انه انتقل انتقالا
لارجوع له كالوعود في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين وقالت الحنفية يرجع
عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان وأما اذا جهل الافلاس حال الحوالة فله الرجوع ﴿وعن
جابر قال توفي رجل من منافسنا وحنطناه وكفنناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقلنا اتصلي عليه فخطا خطا ثم قال أعليه دين قلنا ديناران فانصرف﴾ أي عن الصلاة عليه
(فحملهما أبو قتادة فأتياه فقال أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حق الغريم) منصوب (١) على المصدر مؤكدا لمضمون قوله الديناران على أي حق عليك الحق
وثبت عليك وكنت غريما (وبرئ منهما الميت قال نعم فصلي عليه رواه أحمد وأبو داود والنسائي
وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع الا ان في حديثه
ثلاثة دنانير وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجع بينه وبين قوله ديناران في حديث الكتاب
انهما كانا دينارين وشرافين قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه أو كان الاصل
ثلاثة فقتضى قبيل موته ديناران قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي

قوله مبني للمجهول كذا
بخطه حفظه الله وحرر
الرواية اهـ

(١) والعامل فيه فعل
مخدوف وجوبا أو مضمون
الجملة اهـ منه

ويحتمل انهما قصتان وان كان بعيدا وفي رواية الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل اذا تلقى ابا قتادة يقول ما صنعت الدينار ان حتى كان آخر ذلك ان قال ارضيت بما يارسول الله قال لا ان حين بردت جلته وزوى الدارقطني من حديث علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بجنازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف وان قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجنازة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا ديناران فعدل عنه فقال عليهما علي يارسول الله وهو برئ منهما فصرى عليه ثم قال جزاك الله خيرا وفك الله رهانك الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت وفي الحديث دليل على انه يصح ان يتحمل الواجب غير من وجب عليه وانه ينقعه ذلك ويدل على شدة أمر الدين فانه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة عليه لانها شفاعته وشفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط الا بالآدية وفي الحديث دليل على انه لا يكتفى بالتظاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الالزام بالحق من تحقق الفاظ العقود والقرارات وانه اذا ادعى من عليه الحكومة انه قصد باللفظ معنى يحتمل وان بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف وبرئ منه ما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه من قضاء فان حدث انه ترك وفاء صلى الله عليه وآله وقال صلوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه القنوح قال أنا ولي المؤمنين من أنفسهم فمن توفي وعليه دين فعلى قضاؤه متفق عليه وفي رواية للبخاري فمن مات ولم يترك وفاء) اراد المصنف له عقيب الذي قبله اشارة الى انه صلى الله عليه وآله وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم واتسع الحال بتحملة الديون عن الاموات وظاهر قوله فعل قضاؤه انه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين ان يقعله فيمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالاثم عليه وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث قيل يارسول الله وعلى كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقضى سبائا المسلمين ونعطى سائلهم ثم قال من ترك مالا فلو رثته ومن ترك ديننا فعلى وعلى الولاية من بعدى في بيت مال المسلمين وفيه راوتر ترك ومثهم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كفالة في حدرواه البيهقي باسناد ضعيف) وقال انه منكر وهو دليل على انها لا تصح الكفالة في الحد قال ابن حزم لا تجوز الضمانة بالوجه أصلا لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر ان تسأل من قال بعخته عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه ألتزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور أو كل مال بالباطل لانه لم يلتزمه قط أم تتركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الخرج وما لا طاقة له به وما لم يكن الله اياه قط وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا بانه صلى الله عليه وآله وسلم كفّل في تهمة قال وهو خبر باطل لانه من رواية ابراهيم بن خنيس بن عمارة وهو أبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهم ثم ذكر آثارا عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها بانها لا حجة فيها اذا حجة في كلام الله ورسوله لا غير وهذه الآثار قد سردها

في الشرح

(باب الشركة)

بفتح أوله وكسر الراء وبكسر مع سكونها وهي بضم الشين اسم للشئ المشترك والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا وان أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار (والوكالة) بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشدد بمعنى التقويض والحفظ ويحذف فيكون بمعنى التقويض وهي شرعا اقامة الشخص غير مقام نفسه مطلقا أو مقيدا ﴿عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله أنا ثالث الشريكين ما لم ينحن أحدهما صاحبه فإذا خان خرجت من بينهما رواه أبو داود وصححه الحاكم وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقدر رواه عنه ولده أبو حيان بن سعيد لكن ذكره ابن حبان في الثقات وذكره روى عنه الحرث بن شريد إلا أنه أعله الدارقطني بالارسال فليذكر فيه أبا هريرة وقال أنه الصواب ومعنى أن الله معهما أي في الحفظ والرعاية والامداد بجعوتهم ما في مالهما وانزال البركة في تجارتهم فإذا حصلت الحيانة نزع البركة من مالهما وفيه حذ على التشارك مع عدم الحيانة والتحذير منه معها ﴿وعن السائب المخزومي أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحبا يا بني وشريكي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم ومن حسن إسلامه وكان من العمرين عاش إلى زمان معاوية وكان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول (١) الإسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح قال مرحبا يا بني وشريكي كان لا يعارى ولا يدارى وصححه الحاكم وابن ماجه كنت شريكي في الجاهلية والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الإسلام ثم قررها الشارع على ما كانت ﴿وعن عبد الله بن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر الحديث تمامه فإسمع بأسيرين ولم أجد أبا عمار بشئ (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب وتسمى شركة الأبدان وحقيقة أن يوكل كل صاحب سهم أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعينان الصنعة وقد ذهب إلى صحتها أبو حنيفة وذهب الشافعي إلى عدم صحتها البناء على الغرر إذ لا يقطعان بمحصول الربح لتجوز تعذر العمل بقوله قال أبو ثور وابن حزم قال ابن حزم لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلا فان وقعت فهي باطلة لا تلزم وليكل واحد منهم ما مكسب فان اقتسمناه وجب أن يقضى له ما أخذه ولا بد لأن كل شريك ليس في كتاب الله فهو باطل وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئا فقد روي عن طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة أتذكر عن عبد الله شيئا قال لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنهم أول قائل معنا ومع سائر المسلمين أن هذه شركة لا تجوز وأنه لا ينقرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف فان فعل فهو غلول ومن بكأ الزنوب ولأن هذه الشركة لو صح حديثها قد أبطلها الله عز وجل وأنزل قل الاتصال لله والرسول الآية فأبطلها تعالى وقسمها هو بين المجاهدين ثم إن الحنفية

(١) كذا في الرواية وقوله
قبل البعثة لا يوافق أهله
منه

(١) في القاموس ما معناه
العنان بكسر العين المهملة
مأخوذ من عنان الدابة
لان عنان الدابة طاقسان
مستويان وذ كرلهذه
الشركة معنيين أحدهما
ما ذكرناه في الشرح
والآخر ان يتشاركا في شيء
خاص وهو أن يعارض
رجلا في الشراء فيقول
أشركني وذلك قبل ان
يستوجب الغلق اه على
حسن خان

لا يجيزون الشركة في الاصطباذ ولا تجيزها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشركة
في الحديث لا تجوز عندهم انتهى هذا وقد قسم الفقهاء الشركة الى أربعة أقسام وأطالوا فيها وفي
فروعها في كتب القروع فلا نطيل بها قال ابن بطال اجعوا على ان الشركة الصحيحة أن يخرج
كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرف جميعا الا ان يقيم كل منهما
الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان (١) وتصح ان أخرج أحدهما أقل من الآخر
من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل منهما وكذلك اذا اشترى سلعة بينهما ما على
السواء وابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران
بمقدار ما أعطاه من الثمن وبرهان ذلك انهما اذا خلطتا المالين فقد صارت تلك الجلة مشاعة بينهما
في ابتاعها فاشباع بينهما واذا كان كذلك فثمنه وربحهما وخسره مشاع بينهما وما مثله السلعة
التي اشتريها فانها تبدل من الثمن ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أردت الخروج
الى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا أتيت وكيلي بخير فخذ منه خمسة عشر وسقا
رواه أبو داود وصححه) تمام الحديث فان ابتغى منك آية فضع يده على ترقوته وفي الحديث دليل
على شرعية الوكالة والاجماع على ذلك وتعلق الاحكام بالوكيل وتتمام الحديث فيه دليل على العمل
بالقرينة في مال الغير وانه يصديق به الرسول لقبض العين وقد ذهب الى تصديق الرسول في
القبض جماعة من العلماء ﴿ وعن عروة البارقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بعث معه بديار يشترى له أضيحة الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم
أي في كتاب البيع وتقدم الكلام على ما فيه من الاحكام ﴿ وعن أبي هريرة قال بعث رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث متفق عليه) تمامه فقيل منع ابن جيل
خالد بن الوليد والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ما يتم ابن جيل الا انه كان فقيرا فاغنا الله واما خالد فانكم تظلمون خالد اقد احتبس أذراعه
وأعتاد في سبيل الله وأما العباس فهي على ومثلها معها والظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم
بعث عمر لقبض الزكاة وابن جيل من الانصار قيل كان منافقا ثم تاب بعد ذلك قال المصنف
وابن جيل لم أقف على اسمه وقوله ما ينقم بكسر القاف أي ما ينكر الا انه كان فقيرا فاغنا الله وهو
من باب تأكيذ المدح بما يشبه الذم لانه اذا لم يكن له عذر الا ما ذكر فلا عذره وفيه التعريض
بكفران النعمة والتقريع بسوء الصنيع وقوله أعتاده جمع عند فقحتين وهو ما يعتده الرجل من
السلاح والدواب وقيل الخيل خاصة وجل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في
سبيل الله وهو بناء على انه يجوز اخراج القيمة عن الزكاة وقوله فهي على ومثلها معها اي يهدانه
صلى الله عليه وآله وسلم تحملها عن العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي
قتادة في تبرعه بحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات وقد روي بالفاظ أخرى فاحتمل
احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح وأما حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم كان قد تقدم منه زكاة عامين فقد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال وفي الحديث دليل
على توكيل الامام للعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكره المصنف هنا وفيه أن بعث العمال
لقبض الزكاة سنة نبوية وفيه انه يذكر الغافل ما أنعم الله به عليه باغناؤه بعد ان كان فقيرا يقوم

بحق الله وفيه جواز ذكركم من منع الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الامام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل ﴿ وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر ثلاثا وستين وأمر عليا أن يذبح الباقي الحديث رواه مسلم) تقدم الكلام عليه في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو اجماع اذا كان الذابح مسلما وان كان كافرا كما يصح عند الشافعية بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه اليه أو عند ذبحه ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف) بعين وسنين مهملتين فثناة تحسية فثاء الاجير وزناومعني (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغديا ليس على امرأته هذا فان اعترفت فارجهما الحديث متفق عليه) سيأتي في الحدود مستوفى وذكره هنا بناء على ان المأمور وكييل عن الامام في اقامة الحد وبوب البخاري باب الوكالة في الحدود وأورد هذا الحديث وغيره وقال المصنف في القتح والامام لم يمتلئ بول اقامة الحد بنفسه ولا غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير

* (باب الاقرار) *

هو لغة الاثبات وفي الشرع اخبار الانسان بما عليه وهو ضد الجحود ﴿ عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل الحق ولو كان مراصمجة ابن حبان من حديث طويل) ساقه الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية ولفظه قال أوصاني خليلي رسول الله أن أنظر الى من هو أسفل مني ولا أنظر الى من هو فوقي وأن أحب المساكين وأن أدنو منهم وأن أصل رجلي وان قطعوني وجفوني وأن أقول الحق وان كان مراوا أن لا أخاف في الله لومة لائم وأن لا أسأل أحدا شيئا وان أستكثر من لاجل ولا قوة الا بالله فانهم كنوز الجنة وقوله قل الحق يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مشتق من قوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ومن قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبع للرافعي فانه ذكره في باب الاقرار وفيه دلالة على اعتبار اقرار الانسان على نفسه في جميع الامور وهو امر عام لجميع الاحكام لان قول الحق على النفس هو الاخبار بما عليها بما يلزمها التخلص منه بما لا أوبدن أو عرض وقوله ولو كان مرا من باب التشبيه لان الحق قد يصعب اجراؤه على النفس كما يصعب عليها اساعة الممرار اذ يأتى في باب الحدود والقصاص أحاديث في الاقرار

* (باب العارية) *

بتسديد المنة التحسية وتخفيفها ويقال عارة وهي مأخوذة من عار الفرس اذا ذهب لان العارية تذهب من يد المعير ومن العار لانه لا يستعير أحد الاوبة عار و حاجته وهي في الشرع عبارة عن اباحة المنافع من دون ملك العين ﴿ (عن سمرة بن جندب) رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أحمد والاربعة وصححه الحاكم) بناء منه على سماع الحسن من سمرة لان الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب الاول انه سمع منه مطلقا وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي والثاني لا مطلقا وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان والثالث لم يسمع منه الا

حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساکر وادعى عبد الحق انه الصحيح
والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ الا بمصيره الى مالكه أو من يقوم
مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تتحقق التأدية الا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره
في باب العارية لشموله لها وربما يفهم منه انها مضمونة على المستعير وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول
انها مضمونة مطلقا واليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد واسحق والشافعي لهذا
الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه والثاني للآخرين الى ان العارية أمانة لا يجب ضمانها الا اذا
شرط مستدلين بحديث صفوان ويأتي الكلام عليه والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين انها
لا تضمن وان ضمن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع
غير المغل ضمان أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاه وصحاحه وقفه على شريح وقوله
المغل بضم الميم فغير مجعته قال في النهاية أي اذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من
الاغلال وهي الخيانة وقيل المغل المستغل وأراد به القابض لانه بالقبض يكون مستغلا والاول
أولى وحينئذ فلا تقوم به حجة على انها لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه لأن المراد ليس عليه ذلك من
حيث هو مستعير لانه لو التزم الضمان للزومه وحديث الباب كثير ما يستدلون منه بقوله على اليد
ما أخذت حتى تؤديه على التضمن ولا دلالة فيه صريحا فان اليد الامينة أئضا عليها ما أخذت
حتى تؤدى ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية الا قوله صلى الله عليه وآله
وسلم عارية مضمونة في حديث صفوان فان وصفها بمضمونة يحتمل انها صفة موضوعة وان المراد
من شأنها الضمان فدل على ضمانها مطلقا ويحتمل انها صفة للتقييد وهو لا يظهر لانها تأسيس
ولانها كثيرة ثم ظاهره ان المراد عارية قد ضمنها لك وحينئذ يحتمل انه يلزم ويحتمل انه غير
لازم بل كالمعدود وهو بعيد فتم الدليل بالحديث للقاتل انها تضمن وهو الاظهر بالتضمن اما بطلب
صاحبها أو ببيع المستعير ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا امانة الى من ائتمنت ولا تخن من خانك رواه أبو داود والترمذي وحسنه
وصححه الحاكم واستنكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للعارية
والوديعة ونحوهما وانه يجب أداء الامانة كما أفاده قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤتوا الامانات
الى أهلها وقوله ولا تخن من خانك دليل على انه لا يجازى بالاساءة من أساء ووجه الجمهور على انه
مستحب لدلالة قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وان عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به على الجواز
وهذه هي المعروفة بمسئلة الظفر وفيها أقوال للعلماء هذا القول الاول وهو الاشهر من أقوال
الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز اذا كان من جنس
ما أخذ عليه لامن غيره لظاهر قوله بمثل ما عوقبتم به وقوله مثلها وهو رأى الحنفية والثالث
لا يجوز ذلك الا بحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
وأجيب عنه بأنه ليس أكلا بالباطل والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه الرابع لابن حزم انه
يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه فان
فضل على ما هو له رد له أو لو رثته وان نقص بقي في ذمة من عنده له الحق فان لم يفعل ذلك فهو
عاص لله عز وجل الا ان يحمله ويبرئه فهو مأجور فان كان الحق الذي له لا يئنه له عليه ونظر بشئ

من مال من عنده له الحق أخذته فان طوبى أنكر فان استخلف حلف وهو ما يجوز في ذلك قال
وهذا قول (١) الشافعي وإبي سليمان وأصحابهما وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بما لم يقرض
عليه أخذته وانصاف المظلوم منه واستدل بالآيتين وبقوله تعالى ولن اتصر بعذله فأولئك
ما عليهم من سبيل وبقوله والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وبقوله والحرمان قصاص
وبقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد تناقش في دلالة الآيات على
الرجوع وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لهند امرأة أبي سفيان خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف
لما ذكرته أن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني فهل على من جناح أن أخذ
من ماله شيئا والحديث البخاري أن نزلتم يقوم فأمر والكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا
فخذوا منهم حق الضيف واستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصيا لله بقوله تعالى وتعاونوا على البر
والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان قال فن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو وأسلم أو ذبح فلم ير له
عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم فحقه فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم
والعدوان وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى منكرا فليغيره بيده إن استطاع
فن قدر على قطع الظلم وكفه واعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر ولم يفعل
فقد عصى الله ورسوله ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال هو من رواية طلق بن غنم عن شريك
وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال ولئن صح فلا حجة فيه لانه ليس انصاف المرء من حقه
خيانة بل هو حق واجب وانكار منكروا نعم الخيانة أن يخون بالظلم والباطل من لاحق لك عنده
قلت ويؤيد ما ذهب اليه حديث انصرا حال ظالم أو مظلوما فان الامر ظاهر في الإيجاب ونصر
الظالم باخراجه عن الظلم وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلما ﴿ وعن يعلى بن أمية ﴾
ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التحتية المثناة صحابي مشهور (قال قال لي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتتكم رسل فاعطوهم ثلاثين درهما قلت يا رسول الله أعارية مضمونة
أو عارية مؤداة قال بل عارية مؤداة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) المضمونة
التي تضمن ان تلت بالقيمة والمؤداة التي يجب تأديتها مع بقاء عيها فان تلفت لم تضمن بالقيمة
والحديث دليل لمن ذهب انها لا تضمن العارية الا بالتضمن وتقدم انه أوضح الاقوال ﴿ وعن ﴾
صفوان بن أمية) قرشي من أشرف قريش هرب يوم الفتح فاستأمن له فعاذ وحضر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حنين والطائف كافرين ثم أسلم وحسن اسلامه (ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم استعار منه دروعا يوم حنين فقال أغضب يا محمد قال بل عارية مضمونة رواه أبو داود
والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شاهد ضعيف عن ابن عباس) ولفظه بل عارية مؤداة وفي
عدد الدروع روايات فلا تبي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين واليه في حديث مرسل
كانت ثمانين وللحاكم من حديث جابر كانت مائة درع وما ينص لها وزاد أحمد والنسائي في رواية
ابن عباس فضاغ بعضهم فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال أنا اليوم
يا رسول الله أرغب في الاسلام وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وان أصل الوصف التقييد
وانه الا كثر فهو دليل على ضمانها بالتضمن كما أسلفناه لانه محتمل ويكون مجالا كما قيل

(١) هذا نقله عنه الشافعي
وتقدم نقل غيره عنه بأنه
براهن واجب اهـ منه

(باب الغصب)

مصدر غصبه يغصبه أخذه ظلماً كاعتصبه كافي القاموس ﴿١﴾ وعن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبراً من الأرض (أي من أخذ هو وأحد ألقاظ الصحيحين) ظلاً طوقه الله يوم القيامة أياه من سبع أرضين متفق عليه) اختلف في معنى التطويق فقيل معناه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه ويؤيده أن في حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين. وقيل يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضى بين الناس أخرجه الطبراني وابن خيكان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً ولا جدوا الطبراني من أخذ أرضاً بغير حقها كاف أن يحمل ثرابها إلى المحشر وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الغصب والظلم وشدة عقوبته وإمكان غضب الأرض وأنه من الكائروان من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض وله منع من أراد أن يحفر تحتها سراً أو يترأوا منه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وإن أنه أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره وإن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنهم الوقيفت لا ككتفي في حق هذا الغاصب يتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها وفيه دلالة أن الأرض تصبح مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب فيه خلاف فقيل لا تضمن لأنه انما يضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه قالوا ولا يقام ثبوت اليد على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه يضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل يقال استولى الملك على البلد واستولى زيد على أرض عمرو وقوله شبراً وكذا ما فوقه بالأولى وما دونه داخل في التحريم وانما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً وقد وقع في بعض ألقاظه عند البخاري شيئاً عوضاً عن شبراً فعم الان الفقهاء يقولون أنه لا بد أن يكون المغصوب له قيمة وألزموا أنه حينئذياً كل الرجل صاع قرأ وزيب على واحدة واحدة فلا يضمن شيئاً كل عمرو من المال الحرام ولا يضمن وإن أتم كآكله من الخبز والحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع ﴿٢﴾ وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين سماًها ابن (١) حزم زيب بنت جحش (خادمها) قال المصنف لم أقف على اسم الخادم (بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كوا ودفع القصعة الصحيحة للرسول وخبث المكسورة رواء البخاري والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وإنما بانه وصححه) وانفقت مثل هذه القصة من عائشة في صحيفة أم سلمة فيما أخرجه الترمذي عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحيفة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فجاءت عائشة متزربة بكساء ومعها فاهر فعلقته به الصحيفة الحديث وقد وقع مثلها لخصمته وإن عائشة كسرت الأناء ووقع مثلها لخصمته مع عائشة والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضطراً عليه وهو متفق عليه في المثل من الحبوب وغيرها وأما في القمي ففيه ثلاثة أقوال الأول

(١) ولا ينافيه كون كسرة القصعة عائشة كإرواء الترمذي لاحتمال أن عائشة كانت عند زيب اه على حسن خان

للساقى والكوفى انهما يجب فيه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزئ القيمة الا عند عدمه والثانى
للمالك والحنفية قالوا ما يكال أو يوزن نفسه وما عد ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة
واستدل الشافعى ومن معه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا بآنا وطعام بطعام وبما وقع فى رواية
ابن أبى حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثله زاد فى رواية الدارقطنى فصارت قضية أى من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أى حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال انها قضية عين
لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وأنا بآنا كافيا فى الدليل
على ان ذلك كله للطعام واضح فى التشرىع العام لانه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للآنا وأما
الطعام فهو هدية له صلى الله عليه وآله وسلم فان عدم المثل فالمضموه له مخير بين ان يمهله حتى يجد
المثل وبين ان يأخذ القيمة واستدل فى الجرح وغيره من قال بوجوب القيمة بانه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قضى على من اعتق شركا له فى عبد أن يقوم عليه باقيه لشريكه قالوا فقضى عليه بالقيمة
وأجيب بان المعتق نصيبه من عبدينه وبين آخر لم يستهلك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل
أعتق حصته التى أباح الله له معتقها ثم ان المستهلك بزعم المستدل ههنا هو الشقص من العبد
ومناظرة شقص لشقص تعدى يكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على ان التقويم لغة يشمل
التقدير بالمثل أو بالقيمة وانما يخص اصطلاحا بالقيمة وكلام الشارع يقسم باللغة لا بالاصطلاح
الحادث واستدل بما سلكه صلى الله عليه وآله وسلم ا كسار القصعة فى بيت التى كسرت للحنفية
القاتلين بان العين المغصوبة اذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها تصير ملكا للغاصب قال
ابن حزم انه ليس فى تعليم الظلمة لا كل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق اذا أردت أخذ
قمح بقمح أو غيره أو كل غنمه واستحلال ثيابه فاعتصبها وقطعها ثيابا على رغبة واذبح غنمه واطحنها
وخذ الحنطة واطحنها وكل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الاقيمة ما أخذت وهذا خلاف
القرآن فى نهيه تعالى ان يؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم ان أموالكم عليكم حرام واحتج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها
واحتجوا بخبر الشاة المعروف وهو ان امرأة دعته صلى الله عليه وآله وسلم الى طعام فأخبرته
انها أرادت ابتاع شاة فلم تجدها فأرسلت الى جارة لها أن ابعتلى الشاة التى لزوجك فبعثت بها
اليها فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة ان تطعم للاسارى قالوا فهذا يدل ان حق
صاحب الشاة قد سقط عنها الذويت وأجيب بان الخبر لا يصح وان صح فهو حجة عليهم لانه
خلاف قولهم اذ فيه انه لم يبق ذلك اللحم فى ملك التى أخذتها بغير اذن مالكها وهم يقولون انه
للغاصب وقد تصدق بها صلى الله عليه وآله وسلم بغير اذنها وخبر شاة الاسارى قد بحث السيد
رجه الله فيه فى منحة الغنار (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم من زرع فى أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته رواه أحمد والاربعة
الا نسائي وحسنه الترمذى ويقال ان البخارى ضعفه) هذا القول عن البخارى ذكره الخطابى
وخالفه الترمذى فنقل عن البخارى تحسينه الا انه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن أبى رباح
من رافع بن خديج وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافا كثيرا وله شواهد تقويه وهو دليل على ان
غاصب الارض اذا زرع الارض لا يملك الزرع وانه لما ملكها وله ما غرم على الزرع من التنقية

والبذر وهذا مذهب أحد بن حنبل واسحق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن
 ابراهيم واليه ذهب أبو محمد بن حزم ويدل له حديث ليس لعرق ظالم حق سابق إذا المراد به من
 غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة وزهبا لا أكثر من الأمة إلى أن
 الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث الزرع للزارع وإن كان
 غاصبا إلا أنه لم يخرج له أحد قال في المنار قد بحث عنه فلم أجده والشارح نقله ويضخجحه
 واستدلوا بحديث ليس لعرق ظالم حق ويأتى وهو لا هل القول الا قول أظهر في الاستدلال
 ﴿ وعن عروة بن الزبير قال قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن
 رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أرض غرس أحدهما فماتت فاختلا
 والأرض للآخر فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأرض لصاحبها وأمر صاحب
 النخل أن يخرج نخله وقال ليس لعرق ظالم بالاضافة والتوصيف وأنكر الخطابي الاضافة (حق
 رواه أبو داود واسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن زيد
 واختلف في وصله وارساله وفي تعيين صحابه) فرواه أبو داود من طريق عن عروة مرسل ومن
 طريق أخرى متصلان من رواية محمد بن اسحق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأكثرتني أنه أبو سعيد وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود والطحاوي وعن سمرة
 عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني واختلفوا في تفسير عرق ظالم
 فقيل هو أن يغرس الرجل في أرض غيره فيستحقها بذلك وقال مالك كل ما أخذ واحتقر وغرس
 بغير حق وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا أو يكون باطنا فالباطن ما احتقر الرجل من
 الآبار واستخرجته من العادن والظاهر ما به أو غرسه وقيل الظالم من بى أو زرع أو حفر في
 أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفاسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض
 غيره ظالم ولا حق له بل يخير بين إخراج ما غرسه أو أخذ نفقته عليه جمع بين الحديثين من غير
 تفرقة بين زرع وشجر والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلاف ظاهره
 وكيف يقول الشارع ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالما ويتقنه الحق ونقول بل الحق له
 ﴿ وعن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته يوم النحر عني
 إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرامة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا متفق عليه
 ومادل عليه واضح واجماع ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساسا له وأحسن
 اقتضاها (١)

* (باب الشفعة)

بضم السين المعجمة وسكون الناء وفي اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج وقيل
 من الزيادة وقيل من الاعانة وهي شرعا انتقال حصه إلى حصه بسبب شرعي كانت انتقلت إلى
 أجنبي بمثل العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء إنهم أوردوا على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها
 ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرب آخر وقيل خالف هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع
 فيها ضرر الغير بضرر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبسح الحاكم عن المتمرد والمقاس ونحوهما ﴿ وعن
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل مالم

(١) وقد افتخ به ابن كثير في كتابه
 الارشاد فجعله أول حديث
 في باب الغصب وقال انه
 حديث له طرق متواترة اه
 على حسن خان

يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء فقاء معناه بنت (الطرق)
 أي مصارفها وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ للجاري وفي رواية مسلم) أي من حديث
 جابر (الشفعة في كل شرك) أي مشترك (في أرض أو ربع) بفتح الراء وسكون
 الموحدة لا دارويطلق على الأرض (أو حائط لا يصلح) وفي لفظ لا يحل (أن يبيع) الخ ليدلالة
 السياق عليه (حتى يعرض (١) على شريكه (٢) وفي رواية الطحاوي) أي من حديث جابر
 (قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شيء ورجاله ثقات) اللفاظ في هذا الحديث
 قد تضافرت على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان
 مما يقسم وفيما لا يقسم كالجمام الصغير ونحوه خلاف فذهب إلى صحة الشفعة في كل شيء أبو
 حنيفة وأصحابه ويدلله حديث الطحاوي ومثله عن ابن عباس عند الترمذي مرفوعا الشفعة
 في كل شيء وإن قيل إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعته على أن
 مرسل الصحابي إذا صحت إليه الرواية حجة وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين
 بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت انطرق فلا شفعة فانه دال على أنها لا تكون إلا في العقار
 ويلحق به الدار لقوله في حديث مسلم أو ربع قالوا ولان الضرر في المنقول نادر وأجيب بان ذكر
 حكم بعض أفراد العام لا يقصر عليه ولأنه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث
 أبي هريرة بلفظ الحصر فمما الأول لاشفعة إلا في ربع أو حائط ولفظ الثاني لاشفعة إلا في دار أو
 عقار إلا أنه قال البيهقي بعد مسياقه له الاستناد ضعيف واجيب بأنها لو ثبتت لكانت مذهبهم ولا
 تقاوم منطوق في كل شيء ومنهم من استثنى من المنقول الثياب فقال يصح فيها الشفعة ومنهم من
 يستثنى الحيوان فقالوا تصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع
 حصته حتى يعرض على شريكه وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه ومن حمله على الكراهة فهو
 حل على خلاف أصل النبي بالدليل واختلاف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن آذنه شريكه ثم
 باعه من غيره فقيل له ذلك ولا يمنع صحته أقدم أيذنه وهذا قول الأكثر وقال الثوري والحكم
 وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الاوفاق بلفظ الحديث
 وهو الذي اختاره السيد رحمه الله في حاشية سنن التمار وفي قوله أن يبيع ما يشعر بأنها انما تثبت
 فيما كان به قد البيع وهذا مجمع عليه وفي غيره خلاف وقوله في كل شيء يشمل الشفعة في الاجارة
 فالحق ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولو جود علة الشفعة فيها وظاهر قوله في كل شرك أي
 مشترك ثبوتها للذي على المسلم إذا كان شريكه في الملك وفيه خلاف والظاهر ثبوتها للذي في غير
 جزيرة العرب لانهم منهيون عن البقاء فيها (وعن انس بن مالك رضى الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم جار الدار أحق بالدار رواء النساء وصححه ابن حبان وله علة) وهي أنه
 أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو
 المحفوظ وقيل هما صحيحان جميعا (٣) وهذا وإن كان فيه علة (وعن أبي رافع قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بصقعه) بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب (أخرجه
 البخاري وفيه قصة) وهي أنه قال أبو رافع للمسورين مخزومة الأناهر هذا يشير إلى سعد أن يشترى
 مني القرب بيتي اللذين في دار فقال له سعد والله لأأزيد على أربع مائة دينار ما مقطعة واما مخزومة

(١) وأخرجه ابن حزم بلفظ
 فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به
 قال ابن حزم وانما يجعله صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد البيع
 الذي لا يحل أحق فقط فلاح
 أن الحق في الأخذ والترك
 بعد البيع إلى الشفيع إذا
 لم يؤذن قبل البيع فإن
 أبطله بطل وإن أجاز فثبت
 جاز وبالله التوفيق اهـ شرح
 المحلى اهـ معر على حسن خان
 (٢) تمامه في أخذ أو يدع فإن
 أي فشر يكة أحق به حتى
 يؤذنه رواه مسلم اهـ منه
 (٣) قاله ابن القطان وهو
 الأول اهـ منه

فقال أبو رافع سبحان الله لقد منعتهما من خمسمائة نقدا فلولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحق بصقبه ما بعثك والحديث وان كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة بالجوار وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة بالجوار فذهب الى ثبوتها الحنفية وآخرون لهذه الاحاديث وانخيرها كحديث الشريد بن سويد قال قلب يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها قسم ولا شريك الا الجوار قال الجار أحق بصقبه (١) وحديث جابر الاقي وذهب علي وعمر وعثمان والمشافعي واحمد والشافعي وغيرهم الى انه لا شفعة بالجوار قالوا والمراد بالجوار في الاحاديث الشريك قالوا ويدل على ان المراد بذلك حديث أبي رافع فانه سمي الخليط جارا واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان أعرف بالمراد والقول بانه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارا غير صحيح فان كل شيء قارب شيئا فهو جار واجيب بان أبو رافع كان غير شريك لسعد بل جارا لانه كان يملك بيتين في دار سعد لانه كان يملك شقصا شائعا من منزل سعد (٢) واستدلوا ايضا بما سلف من احاديث الشفعة للشريك وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ونحوه من الاحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة واجيب عنها بان غاية ما فيها اثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا ينطوق ولا مفهوم ومفهوم الحصر في قوله انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث انما هو فيما قبل القسمة للمسيح بين المشتري والشريك فدلولة ان القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية وانما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فاحاديث اثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الادلة عليها التي منها ما سلف ومنها قوله (٣) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهما وان كانا ثوبا اذا كانا طريقهما واحدا رواه احمد والاربعة ورجاله ثقات احسن المصنفين وثيق رجاله وعدم اعلاله والافانهم قد تكلموا في هذه الرواية بانه انفراد بزيادة قوله اذا كانا طريقهما واحدا عبد الملك بن أبي سليمان العزري قلت عبد الملك ثقة ما دون لا يضر انفرادهما كما علم في الاصول وعالوم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجار الا انه قيده بقوله اذا كانا طريقهما واحدا وقد ذهب الى اشتراط هذا بعض العلماء فان ابا بانه ثبتت الشفعة للجار اذا اشتركا في الطريق قال في الشرح ولا يبعد اعتباره أمان حيث الدليل فالتصريح به في حديث جابر هذا ومفهوم الشرط انه اذا كانا مختلفا فلا شفعة وأمان حيث التعليل فلان شرعية الشفعة لمناسبة رفع الضرر والضرر بحسب الغالب انما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة الانتفاع وذلك انما هو مع الشريك في الاصل أو في الطريق ويندر الضرر مع عدم ذلك وحديث جابر المقيـد بالشرط لا يجعل التأويل المذكور رأيا ولا لانه اذا كان المراد بالجوار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحدا قلت ولا يخفى أنه قد آل الكلام الى الخليط لانه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها وهذا هو الذي قرره السيد في منحة الغفار حاشية ضوء الثمار قال ابن القيم رحمه الله وهو أعدل الاقوال وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وحديث جابر هذا صريح فيه لانه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الاخر مع اختلافها حيث قال فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدم فاحدهما يصدق الآخر ويوافقهما ولا يعارضهما ويناقضهما وجابر روى

(١) أخرجه ابن سعد عن

قتادة عن عمرو بن شعيب

اه

(٢) الا انه قد يقال الاشتراك

بينهما واقع في الطريق

وهو كاف في الخلطة تأمل

اه منه

(١) ورواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى ابن ماجه كما هنا ولم يذكر اخراج الزايله ولا زيادته وقال انه ضعيف لانه من حديث محمد بن الحرث البصري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر وثلاثتهم ضعفاء اه على حسن خان (٢) قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فيها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدناه أصلًا البتة لكنه اجماع صحيح ويقطع بانه كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلم ما به وأقره اه على حسن خان (٣) لان في سنده مجاهيل منهم نصر وقيس نصير بن القاسم قال البخاري حديثه هذا موضوع وضعف بعضهم المقارضة بالمقايضة بالقضاء والواو اه زركشي رحمه الله (٤) أو قد يظن المشتري ان فيه مثلاً النصف من البر ولا يصدق الظن اه منه (٥) كذا قالوا ولا أدري ما دليله وقد عرفت انه انواع من الاجارة والاجارة تجوز من مسلم لكافر وبالعكس اه على حسن خان (٦) أي رأس المال دين على العامل اه منه

الأنظمن فتوافقت السنن واشتلفت بحمد الله سبحانه انتهى بمعناه وقوله ينتظر به ادا لعلها لا تبطل شفعة الغائب وان تراخي وانه لا يجب عليه السبر حين بلغه الشراء لاجلها وأما الحديث (١) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة لكل عقال رواه ابن ماجه والزار (١) وزاد ولا شفعة لغائب واستناد ضعيف) فإنه لا تقوم به حجة لما استعرفه ولنظمه من روايتهما لا شفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال وضعفه الزار وقال ابن حبان لأصل له وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه أحاديث كلها لأصل لها واختلاف الفقهاء في ذلك فعند الشافعية والحنابلة انها على الفور ولهم تقادير في زمن الفور لا دليل على شيء منها ولا شك انه اذا كان وجه شرعي تدفع الضرر فانه يناسب الفورية لانه يقال كيف يبائع في دفع ضرر الشفيع ويبائع في ضرر المشتري ببقاء شتره معلقا الا انه لا يكفي هذا القدر في اثبات حكم والاصل عدم اشتراط الفورية واثباتها يحتاج الى دليل ولا دليل وقد عقد البيهقي بابا في السنن الكبرى لالفاظ منكردة يذكرها بعض الفقهاء وعد منها الشفعة لكل عقال ولا شفعة لصبي ولا غائب والشفعة لا ترث ولا تورث والصبي على شفيعته حتى يدرك ولا شفعة لنصراني وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة

* (باب القراض) (٢) *

بسر القاف وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغائب بالسفر او من الضرب في المال وهو التصرف (١) وعن صهيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة وخط البر بالشعير للبيهقي لا يبيع رواه ابن ماجه باسناد ضعيف (٢) وانما كانت البركة في الثلاث لما في البيع الى أجل من المسامحة والمساهلة والاعانة للغير في التأجيل وفي المقارضة لما في ذلك من انتفاع الناس ببعض بيعهم وخط البر بالشعير قولنا لا يبيع لانه قد يكون فيه غرر وغش (٣) وعن حكيم بن حزام انه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة ان لا يجعل ماله في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمت ماله الى روائ الدارقطني ورجاله ثقات وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن جده انه عمل في مال لعمان على ان الربح بينهما وهو موقوف صحيح) لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وانه مما كان في الجاهلية فأقره الاسلام وهو نوع من الاجارة الا انه عني فيه عن جهالة الاجر وكانت الرخصة في ذلك الموضع الرفق بالناس ولها اركان وشروط فاركانها العقد بالاجاب أو ما في حكمه والقبول أو ما في حكمه وهو الامتنان بين جائر التصرف الامن مسلم لكافر (٤) على مال نقد عند الجمهور ولما احكام يجمع عليها انها أن الجاهل المتغتر فيها ومنها انه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال اذا لم يتعدوا اختلافوا اذا كان ديناً (٥) فالجمهور على منعه لتجوز اعسار العامل بالدين فيكون تأخير عنه لاجل الربح فيكون من الربا انتهى عنه وقيل لان ما في الذمة لا يتحول عن الضمانة ويصير امانة وقيل لان ما في الذمة ليس بمحاضر حقيقة فلم يتعين كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة ان تكون على مال من صاحب المال وانفقوا أيضا

(١) قد عرفت أن القراض على نصيب من الربح للعامل فأى مانع من جعل (٦١) زيادة لم يخص بها له منه

(٢) اختلف في تفسير المساقاة

والمزارة والخبرة ففي وجه
للساقية أن المزارة
والمزارة بمعنى واحد وأشار
إلى ذلك البخاري والوجه
الآخر أنها مختلفا المعنى
فالمزارة العمل في الأرض

بعض ما يخرج منها والبذر
من المالك والخبرة كذلك
إلا البذر من العامل
والمساقاة ما كان في التحل
وجميع الشجر الذي من شأنه
أن يثمر يجزى معلوم يجعل
للعامل من الثمرة وبه قال
الجمهور اه بدرعاهم

(٣) وقال أهل الظاهر تجوز
في مدة مجهولة واستدلوا بهذا
الحديث وتأوله الجمهور
بما مضى اه بذر

(٤) بيان لو طيفت عامل المساقاة
وهو أن عليه جميع ما يحتاج
إليه في إصلاح الثمر واستزادته
بما يتكرر كل سنة كالسقي

وتقوية الأثمار وإصلاح
منابت الشجر وتلقيحه
وتحسين الحشيش والقضبان

عنه وحفظ الثمر وحسنه
وتحسين ذلك وأما ما يقصده
حفظ الأصل ولا يتكرر
كل سنة كبناء الخيطان

وحفر الأنهار فعلى المالك
والله أعلم اه بذر
(٥) أجاب عنه الجمهور بأن قوله
أقركم ما أقركم الله صريح
في أنهم ليسوا بعبيد اه بذر

على أنه إذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئا زاد ما عيننا أنه لا يجوز (١) ويلغو ودل حديث
حكيم على أنه يجوز للمالك المال أن يحجر العامل عما شاء فإن خالف ضمن إذا تلف المال وإن سلم المال
فالمضاربة باقية إذا كان يرجع إلى الحفظ وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ بل كان يرجع
إلى التجارة وذلك بان يتساءل أن يشتري نوعا معيناً ولا يبيع من فلان فإنه يصير فضولاً إذا خالف
فإن أجاز المالك نفذ البيع وإن لم يجز لم ينفذ

* (باب المساقاة (٢) والاجارة) *

* (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج
منها من غرأ وزرع متفق عليه وفي رواية لهما فأسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا أعمالها ولهم
نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقركم بها على ذلك ما شئنا فقر وأجرنا حتى
أجلناهم عمر وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع إلى يهود خيبر نخيل خيبر وأرضها
على أن يعقلوها من أموالهم ولهم شرط غرها) الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارة وهو قول
علي وأبي بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهائنا المحدثين وأنها ما يجوز أن تجتهدت وتجاوز كل
واحدة منفردة والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرين على العمل بالمزارة وفي قوله
ما شئنا دليل على صحة المساقاة والمزارة وإن كانت المدة مجهولة وقال الجمهور لا تجوز المساقاة
والمزارة إلا في مدة معلومة كالأجارة وتأولوا قوله ما شئنا على مدة العهد وأن المراد عنكم في
خيبر من الثمار ما شئنا ثم نقرحكم إذا شئنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على إخراج اليهود
من جزيرة العرب وفيه نظر وأما المساقاة فإن مدتها معلومة لأنها اجارة (٢) وقد اتفقت على أنها
لا تجوز إلا بأجل معلوم وقال ابن القيم في زاد المعاد في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارة
يجزى من الغلة من غرأ وزرع فإنه صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستقر على ذلك
إلى حين وفاته لم يسخ البتة واستقر عمل خلفائه الراشدين عليه وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء
بل من باب المشاركة وهو تطهير المضاربة سواء فحق أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متمثلين فإنه
صلى الله عليه وآله وسلم دفع إليهم الأرض على أن يعقلوها من أموالهم (٤) ولم يدفع إليهم البذر ولا
كان يحمل إليهم البذر من المدينة قط عاقل على أن هديه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض
وأنه يجوز أن يكون من العامل وهذا كان هديه صلى الله عليه وآله وسلم وهدي الخلفاء الراشدين
من بعدهم وكان هو المنقول فهو الموافق للقياس فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة والبذر
يجري مجرى سقي الماء ولهذا يموت في الأرض فلا يرجع إلى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال في
المضاربة لا شرط عود ما إلى صاحبه وهذا يفسد المزارعة فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين انتهى وقد أشار في كلامه إلى ما ذهب إليه
الحنفية في أن المساقاة والمزارة لا تصح وهي فاسدة وتأولوا هذا الحديث بأن خير فتحت عنوة
فكان أهلها عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذته فهو له ومات تركه فهو له وهو كلام مراد ولا
يجوز الاعتماد عليه (٥) (وعن حنظلة بن قيس) هو الزرني الأنصاري من ثقات أهل المدينة
(قال سألت أبا رافع بن خديج عن كراهة الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس به إنما كان الناس

(١) اسم رجلين من الصحابة

اه

(٢) أى العمل فى الارض
يخرج ما يخرج منها كما تقدم
اه منه

(٣) أى تاجير الارض بالذهب
والفضة اه

(٤) قال ابو محمد بن حزم فى
المحلى قد صح انه صلى الله عليه
 وآله وسلم عامل أهل خيبر أن
يزرعوا الارض على نصف
 ما يخرج منها فكان فعله صلى
 الله عليه وآله وسلم هو الناسخ
 لما سبقه من النهى وهذا عنه
 فى غاية الصحة واستمر ذلك فى
 عصر أبى بكر وعمر - رضى
 الله عنهم حتى أجلاهم منها
 اه على حسن خان

(٥) كما فى مسلم انه بلغ ابن عمر فى
 آخر خلافة معاوية أن رافع
 ابن خديج الحديث الخ اه
 منه

(٦) أخرجه أبو داود والنسائي
 وابن ماجه عن عروة بن
 الزبير قال قال زيد الخزنى
 رواية فسمع قوله لا تكتروا
 المزارع قال صاحب التنقيح
 وهو حديث حسن اه زر كشى
 (٧) والحق انه لاجهالة فى
 النفقة والكسوة قال تعالى
 فى ذلك بالمعروف وهو ما يعرفه
 الناس فى النفقة والكسوة
 فى كل جهة وكل على قدر حاله
 من غنى وغيره اه على
 حسن خان

بواجره على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المذانيات) بذا لمعجة مكسورة ثم مشناة
 تحتية ثم الف ونون ثم الف ثم مشناة فوقية هى مسايل المياه وقيل ما نبت حول السواقي (وأقبال
 الجداول) بفتح الهمزة فتنايف فوحدة أوائل الجداول ورؤسها والجداول النهر الصغير (وأشياء من
 الزرع فى ذلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويسلم للناس كراء الا هذا فذلك زجر عنه فاما
 شئ معلوم مضمون فلا بأس به رواه مسلم وفيه بيان لما أجلى فى المتفق عليه من اطلاق النهى عن كراء
 الارض) الحديث دليل على صحة كراء الارض باجرة معلومة من الذهب والفضة ويقاس عليها
 غيرهما من سائر الاشياء المتقومة ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث
 الاول وحديث ابن عمر قال قد علمت أن الارض كانت تكرى على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على الاربعاء وشئ من التسعين لا ادري كم هو أخرجه مسلم وأخرج أيضاً أن ابن عمر
 كان يعطى ارضه بالثلث والرابع ثم تركه ويأتى ما يعارضه وقوله على الاربعاء جمع ربيع وهو
 الساقية الصغيرة ومعناه هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الارض الى من يزرعها يسد من
 عنده على ان يكون للمالك الارض ما نبت على مسايل المياه ورؤس الجداول وهذه القطعة
 والباقي للعامل فمن واع ذلك لما فيه من الغرر فاعلم ذلك (وعن ثابت (١) بن النخعي
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة (٢) وامر بالمواجزة (٣) رواه مسلم أيضاً)
 وأخرج مسلم أيضاً أن عبد الله بن عمر كان يكرى ارضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الانصاري كان
 ينهى عن كراء المزارع فلقبه عبد الله فقال يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فى كراء الارض فقال رافع لعبد الله سمعت عمى وكان شهد ابداً يحد ثمان أهل الدار أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء الارض فقال عبد الله لقد كنت أعلم فى عهد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الارض تكرى ثم خشى عبد الله ان يكون رسول الله أحسب فى
 ذلك شيئاً لم يكن قتل كراء الارض وفى النهى عن المزارعة احاديث ثابتة (٤) وقد جمع بينهما وبين
 الاحاديث الدالة على جوازها بوجوه أحسنها ان النهى كان فى اول الامر لحاجة الناس وكون
 المهاجرين ليس لهم أرض فأمر الانصار بالتكريم بالمواصاة وبذل له ما أخرجه مسلم من حديث
 جابر قال كان لرجال من الانصار فضول أرض وكانوا يكر ونها بالثلث والرابع فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من كانت له أرض فليزرعها اولينها اخاه فان أبى فليسكها وهذا كما هو وعنه
 ادخال لحوم الاضحية ليمتدقوا بذلك ثم بعد توسع حال المسلمين زال الاحتياج فابيح لهم المزارعة
 ليمصرف المالك فى ملكه بما يشاء من اجارة أو غيره هاو يدل على ذلك ما وقع من المزارعة فى عهد
 صلى الله عليه وآله وسلم وعهد الخلفاء من بعده ومن البعيد غفلتهم عن النهى وترك اشاعة رافع له
 فى هذه المدة وذكره فى آخر خلافة معاوية (٥) قال الخطابي قد عقل المعنى ابن عباس وانه ليس
 المراد تحريم المزارعة بشطرها ما يخرج منه الارض وانما أريد بذلك أن يتماخروا وأن يرفق بعضهم
 ببعض انتهى وعن زيد بن ثابت (٦) يغفر الله لرافع أنا والله أعلم بالحديث منه انما اتاه رجلا من
 الانصار قد اختلفا فقال ان كان هذا شأنكم فلا تكتروا المزارع كأن زيدا يقول ان رافعا اقطع
 الحديث فروى النهى غير راو أوله فأخل بالمتصود واما الاعتذار عن جهالة الاجرة فقد صح فى
 المروضة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدر (٧) أوله كالمعلوم بجهالة لان الغالب تقارب حال الخاضع

وقد خذت بجهة الكمية اعني النصف والثلث وجاء النص فقطع التكلفات (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجه أجره ولو كان حراما لم يعطه رواه البخاري) وفي لفظ البخاري ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس كاذب يريد الرد على من زعم انه لا يحصل اعطاء الجحام اجرة وانه حرام وقد اختلف العلماء في اجرة الجحام فذهب الجمهور الى انه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه دناءة وليس يحرم وجعلوا النبي على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وانه كان حراما ثم ابيح وهو صحيح اذا عرف التاريخ وذهب احمد وآخرون الى انه يكره للعر الا حتراف بالجحامة ويحرم عليه الاتفاق على نفسه من اجرة ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب ويحتمل ما أخرجه مالك واحمد واصحاب السنن رجال ثقات من حديث محبصة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الجحام فنهاه فذكر له الحاجة فقال اعلمه فواضح وأباحوه له بسد مطلقا وفيه جواز التداءى باخراج الدم وهو اجماع (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كسب الجحام خبيث رواه مسلم) الخبيث ضد الطيب وهل يدل على تحريمه الظاهر انه لا يدل له فانه قال تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فسمى رذال المال خبيثا ولم يحرمه وأما حديث من السحت كسب الجحام فقد فسر هذا الحديث وانه اريد بالسحت (١) عدم الطيب وأيد ذلك اعطائه صلى الله عليه وآله وسلم اجرة وانه حرام قال ابن العربي يجمع بينه وبين اعطائه صلى الله عليه وآله وسلم اجرة بان محل الجواز ما اذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الجزا اذا كانت على عمل مجهول قالت هذا بناء على أن ما أخذ حرام وقال ابن الجوزي انما كرهت لانهم امن الاشياء التي يجب للمسلم على المسلم اعانتهم بها عند الاحتياج فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك اجرا (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى ثلاثة انا خصهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا ثم كل ثمة ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره رواه مسلم) فيه دلالة على شدة جرم من ذكر وانه تعالى يخصهم يوم القيامة بزيادة عن ظلمه وقوله اعطى بي أي حلف باسمي وعاهد أو اعطى الامان باسمي أو بمباشرة من ديني وهو مجمع على تحريم الغدر والنكث وكذا يبيع الحرام مجمع على تحريمه وقوله استوفى منه أي استكمل منه العمل ولم يعطه الاجرة فهو وكل لما له بالباطل مع ثمة وكذبه (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان احق ما اخذتم عليه اجر اكاب الله أخرجه البخاري) وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عباد بن الصامت ونقطة علمت ناسا من أهل الصفة الكتاب والقرآن فأهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ليست لي بل فارمى عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من نار فاقبلها فاختلف العلماء في العمل بالحد يثين فذهب الجمهور منهم مالك والشافعي الى جواز اخذ الاجرة على تعليم انقرآن سواء كان المعلم صغيرا أو كبير اولو تعين تعليمه على المعلم فلا يجدي ابن عباس ويؤيده ما أتى في النكاح من جعله صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الرجل لامرأة القرآن مهرها قالوا وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس اذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواة غير (٢) بن

(١) شبهه بالسحت الذي هو الحرام فاطلق عليه وقد يطلق السحت أيضا على ما خبث من المكاسب فيكون في معنى الخبيث اه بدر

(٢) قال في التقريب صدوق له أو هام اه

(١) في التعريب الأسود
 ابن ثعلبة الكندي الشامي
 مجهول وليس في الامهات
 الاسود بن ثعلبة سواء اه
 (٢) القطيع كلمة الطائفة
 من الغنم والنعيم اه قاموس
 (٣) بفتح القاف واللام
 نحو حذائي الموعلة بكافي النهاية
 اه منه

(٤) وبعض العلماء المتأخرين
 من علماء المدينة النبوية
 رسالة حزم فيها تحريم التأجير
 على تلاوة القرآن وذكر
 أدلة على ذلك غير ناهضة على
 مدعاه وقد تتبعنا ما قاله
 وقررنا خلاف ما قرره بأدلة
 واضحة اه أبو النصر على
 حسن خان

(٥) له نحو عشرة احاديث
 فيها منا كبريضعه زكريا
 الساجي قال ابراهيم الحربي
 شرفي كوفي تكلم فيه وكان
 صاحب سمر اه يريده
 ليس صاحب حديث كما قال
 فيه الخطيب كان عالما بالنسب
 وافر الادب اه ميزان

(٦) وأخرج ابن عدي وعلم
 من نسبه من الخنقصة الى
 البخاري فليس فيه اتعافيه
 حديث أبي هريرة ورجل
 استأجر اجير الخ اه

(٧) سواء كان الحق خاصا
 كالطريق المخصوص أو عاما
 كالرعي والمختطب وغيرهما
 اه منه

زياد مختلف فيه واستنكر اجد حديثه وفيه أيضا الاسود بن ثعلبة (١) فيه مقال فلا يعارض
 الحديث الثابت قالوا ولو صح فانه محمول على ان عبادة كان متبرعا بالاحسان والتعليم غير قاصد
 لاخذ الاجرة فحذر صلى الله عليه وآله وسلم من ابطال اجره وتوقعه وفي اخذ الاجرة من اهل
 الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة لانهم ناس فقراء كانوا يعيشون به لدقة الناس فاخذ المال منهم
 مكروه وذهب الخنقصة وغيرهم الى تحريم اخذ الاجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة
 وفيه ما عرفت قريباتهم استطرد البخاري ذكر اخذ الاجرة على الرقية في هذا الباب فاخرج حديث
 ابي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب وانه لم يرقه حتى شرط عليه قطيعا (٢) من غنم فتقل
 عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من عقال فانطلق عشي ومابه قلبه (٣) أي علمه فاوقاه
 ما شرط له ولما ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اصبتم اقساموا واضربوا الى
 معكم سهماء ذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب وان لم تكن من الاجرة على التعليم وانما
 فيه دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأييد جواز اخذ الاجرة على قراءة القرآن
 تعليميا أو غيره اذ لا فرق بين قراءة للتعليم وقراءة للطلب (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطوا الاجير اجره قبل أن يحرقه رواه ابن ماجه وفي الباب
 عن ابي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكلها ضعاف (٥) لان في حديث ابن عمر
 شرفي بن قطامي (٥) ومحمد بن زياد الراوي عنه وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي (٦) وتماهه عند
 البيهقي وأعلمه اجره وهو في علمه قال البيهقي عقيب ساقه باسناده وهذا ضعيف بجملة (٧) وعن أبي
 سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرته
 رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ووصله البيهقي من طريق أبي حنيفة وقال البيهقي كذا رواه أبو
 حنيفة وكذا في كتابي عن أبي هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود والحديث دليل على
 ندب تسمية اجرة الاجير على عمله لثلاث تكون مجهولة فتؤدي الى الشجار والخصام

﴿باب احياء الموات﴾

بفتح الميم والواو والخفيفة الارض التي لم تعمر شبت العمارة بالحياة وتعطيها باعدام الحياة واحياؤها
 عمارتها واعلم ان احياء مورد عن الشارع مطلقا وما كان كذلك وجب الرجوع فيه الى العرف لانه
 قد بين مطلقا الشارع كما في قبض المبيعات والحرق في السرقة مما يحكم به العرف والذي يحصل به
 الاحياء في العرف أحد خمسة اسباب تبييض الارض وتنقيتها للزراعة وبناء الحائط على الارض
 وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نزله الا بطلع (١) عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمر ارضا بالنعل الماضي ووقع امر في رواية والصحيح الاول
 (ليست لاحد فهو واجبها قال عروة وقضى به عرفي خلافة رواه البخاري) وهو دليل على ان
 الاحياء ملك ان لم يكن قد ملكها مسلم او ذمى أو ثبت فيها حق للغير (٧) وظاهر الحديث انه لا يشترط
 في ذلك اذن الامام وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة انه لا بد من اذنه ودليل الجمهور هذا الحديث
 والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحیوان فانهم اتفقوا على انه لا يشترط فيه اذن
 الامام وامام تقدم عليه يد لغير معين ثم مات فانه لا يجوز احياءها الا باذن الامام محال ليس فيه ضرر

(١) قوله عم أي ثامة في طولها والثقة فيها ٥١ منه (٢) والمراد أنه يحسمه لجيل الجهاد ٦٥ أو أبله وإذا استغنت عنه فهو على

أباحته لأنه يصير ملكا

ليت المال واتفق لبعض

جهال الحكماء أن باع جبلا

جاءه بعض الخلفاء ومات

واستغنى عنه من بعده

من الخلفاء وهذا لا يحل

بالاجاع ونهبه خليفة

عصرنا على بطلان ذلك

فارجع الثمن وأبطل البيع

في سنة ثمانين ومائة ألف

قاله السيد عبد الله بن

صاحب سبل السلام ٥١

على حسن خان

(٣) بالشين المفتوحة المجمة

والرابعها وقيل بالشين

المهملة وكسر الراء ٥١

(٤) بفتح الراء والموحدة

بعدها ذال مجمة ٥١

(٥) قوله هنيأ بضم الهاء وفتح

النون وتشديد الباء ويقال

بالهمزة أيضا ومعنى ضم

الحناء اتقاه الله تعالى

وخشيته وان لا يعيده الى

مال لا يحل له وحناء الرجل

عضده ويده والصريمة

والغنية بضم أولهما يعنى

أدخلهما الحى والمرعى يريد

صاحب الابل القليلة والغنم

القليلة والصريمة تصغير

الصريمة بكسر الصاد وهى

القطيع من الابل والغنم

قيل من العشرين الى الثلاثين

والاربعة وقيل الصريمة

من الابل خاصة ما جاوز

الذود الى الثلاثين والغنية

بضم الغين ما يزيد الاربعين

الى المائة من الشاء والغنم

وما تفرده اراع على حدة وهو ما يزيد المائة الى اربع مائة وقوله لولا المال الذى

للمصلحة عامة وقال أبو حنيفة لا يجوز احيائها بحال يجريها بحرى الاملاك لتعلق سيول المسلمين بها
اذ هي تجري السيول قال بعضهم هو قوى فان تحول عنها جرى الماء جاز احيائها باذن الامام
لا تقطاع الحق وعدم تعين أهله وليس للامام الاذن مع ذلك الا لمصلحة عامة لا ضرر فيها ولا يجوز
الاذن لكافر بالاحياء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عارى الارض لله ولرسوله ثم هي لكم والخطاب
للمسلمين وقوله وقضى به عرقيل هو مرسل لان عروة ولد في آخر خلافة عمر (وعن سعيد بن زيد)
تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيا ارضا مائة
فهو له رواءه الثلاثة وحسنه الترمذى وقال روى مرسل وهو كما قال واختلف في صحايه) أى في
راويه من الصحابة (فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر والراجح) من الاقوال الثلاثة
(الاول) وفيه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس احدهما نخلا في
ارض الاخر فقضى لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب النخل ان يخرج نخله منها قال فلقد
رأيتهما وانما يضرب أصمهما بالقوس وانما النخل عم (١) حتى اخرجت منها وتقدم الكلام على
فقهه وانما ليس لعرق ظالم حق (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ان الصعب) بفتح الصاد
المهملة وسكون العين المهملة فوحدة (ابن جثامة) بفتح الجيم فثلاثة مشددة (أخبره أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حى الا لله ولرسوله رواه البخارى) الحى يقصر ويمدو القصر أكثر
وهو المكان المجى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع الامام الرعى في أرض مخصوصة ليختص
(٢) برعيها ابل الصدقة مثلاً وكان في الجاهلية انه اذا اراد الرئيس أن يمنع الناس عن محل يريد
اختصاصه استعوى كلباً من مكان عال فالى حيث ينتهى صوته جأه من كل جانب فلا يرعاه غيره
ويرعى هو مع غيره فابطل الاسلام ذلك وأثبت الحى لله ولرسوله قال الشافعى يحق للحدث شيئين
احدهما ليس لاحد ان يحصى للمسلمين الا ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخر معناه
الاعلى مثل ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولاة بعده ان يحصى
وعلى الثانى يختص الحى بمن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة وريح
هذا الثانى بما ذكره البخارى عن الزهرى تعليقا ان عمر بن الخطاب (٣) والشرف (٤) وأخرج ابن
أبى شيبة باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (٣) والشرف (٤) وأخرج ابن
الاولى شعبة باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (٣) والشرف (٤) وأخرج ابن
ولاة الاقاليم في انهم يحمون ولكن بشرط أن لا يضرب بكافة المسلمين واختلف هل يحصى الامام
لنفسه أو لا يحصى الامام للمسلمين ولا يخفى انه لا دليل فيه على الاختصاص أما قضية عمر فانها دالة
على الاختصاص ولقظها فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبى شيبة والبخارى والبيهقى عن اسلم ان عمر
ابن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنيا (٥) على الحى فقال له يا هنى اضم جناحك عن المسلمين
واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم حجابة وأدخل رب الصريمة والغنية وبالبونع ابن عوف ونعم
ابن عفان فانهما ان تهلك ماشيتهم ارجعنا الى النخل وزرع وان رب الصريمة والغنية ان تهلك
ماشيتهم اياتينى بنسبه يقول يا أمير المؤمنين افتاركتهم انالابالك قال كلا أيسر على من الذهب
والورق وايم الله انهم يرون انى ظلمتهم انهم يبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية واسلموا عليه في الاسلام
والذى نفسى بيد لولا المال الذى اجل عليه في سبيل الله ما جئت على الناس في بلادهم انتهى
فهذا صريح انه لا يحصى الامام لنفسه (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه أحمد وابن ماجه (وله) أي لابن ماجه (من حديث
أبي سعيد مثله وهو في الموطأ من سلا) وأخرجه ابن ماجه أيضا والبيهقي من حديث عبادة بن
الصامت وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه من سلا بن يادة من ضار ضاره الله
ومن شاق شاق الله عليه وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد من فوعا
وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس أيضا وفيه زيادة والرجل ان يضع خشبته
في حائط جاره والطريق الميتا سبعة أذرع وقوله لا ضرر لا ضرر ضد النفع يقال ضره يضره
ضرا وضارا وأضرته يضره وضارا ومعناه لا يضر الرجل أحاه في نفسه شيئا من حقه والضرار
فعال من الضر أي لا يجازيه بضراره بادخال الضر عليه فالضر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه
قلت يعنده جواز الانتصار لمن ظلم ولن انتصر بعد ظلمه الآية وجزء ستة ستة مثلها وقيل
الضر ما تضر به صاحبك وتنتفع به أنت والضرار أن تضره من غير أن تنتفع وقيل هما
بمعنى وتكرارهما للتأكيد وقد دل الحديث على تحريم الضر لانه اذا نفي ذاته دل على
النهي عنه لان النهي لطلب التكف عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل الا لازم
في المألوم وتحريم الضر مع ما لم عقلا وشرعا الاما دل الشرع على اباحته رعاية للمصلحة التي تربو
على المقسدة وذلك مثل اقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحتسب ان
لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضرا من فاعلهما غيره لانه انما امتثل أمر الله بما اقامة
الحد على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لانه انزال ضرر من الفاعل ولذا لا يذم الفاعل لا قامة
الحد بل يمدح على ذلك ﴿ (وعن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من أحاط حائطاً على أرض فهي له رواه أبو داود وصححه ابن الجارود) وتقدم ان من أضر أرضاً
ليست لاحد فهي له وهذا الحديث بين نوعاً من أنواع العسكرة ولا بد من تقييد الأرض بأنه لاحق
فيها لاحد كما سلف ﴿ (وعن عبد الله بن مغفل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حفر
بئرأفه أربعون ذراعاً عطنا) بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون في القاموس العطن محرقة
وطن الابل ومبر كهاحول الخوض (لما شئته رواه ابن ماجه باسناد ضعيف) لان فيه اسمعيل بن
سلم وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد حرم
البئر (١) البئر خمسة عشر ذراعاً وحريم البئر العادي خمسون ذراعاً وأخرجه
الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عنه وأعله بالارسال وقال من أسنده فقد وههم وفي سنده
محمد بن يوسف المقرئ شيخ الدارقطني وهو متهم بالوضع ورواه البيهقي من طريق يونس عن
الزهري عن ابن المسيب من سلا وزاد فيه وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراعاً من نواحيها كلها
وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً ومن سلا والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف
والحديث دليل على ثبوت الحريم للبئر والمراد بالحريم ما يمنع منه المحي والمختص لا ضاراه وفي
النهاية معنى بالحريم لانه يحرم منع صاحبه منه ولانه يحرم على غيره التصرف فيه والحديث نص
في حريم البئر وظاهر حديث عبد الله ان العلة في ذلك هو ما يحتاج اليه البئر لثلاث تحصل المصلحة
عليها بقرب الاحياء منها ولذلك اختلف الحال في البئر والعادي والجمع بين الحديثين انه
ينظر ما يحتاج اليه اما لاجل السقي للماشية أو لاجل البئر وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب

(١) بفتح الموحدة فكسر
الذال بعدها مدة وهمزة
هي التي ابتدأ بها أنت
والعادية القديمة وفي النهاية
البسدي بزنة البديع البئر
التي حضرت في الاسلام
وليست بغادية قديمة اه
أبو النصر علي حسن خان

الشافعي وأبو حنيفة إلى أن حرّيم الإسلام أربعمون وذهب أحمد بن حنبل إلى أن الحرّيم خمسة وعشرون وأما العيون فقيس ما اتصل إليه الحجارة إذا نهضت وإلى هذا ذهب زيد بن علي وغيره وحرّيم النهر قد مر ما يلي فيه كسحه وقيل مثل نصفه من كل جانب وقيل بل بقدر أرض النهر جميعا وحرّيم الأرض ما يحتاج إليه وقت عملها والقاء كسحها وكذا المسيل حرّيمه مثل البئر على الخلاف وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في الأرض المباحة وأما الأرض المملوكة فلا حرّيم لها بل لكل أن يفعل في ملكه ما شاء ﴿ وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع أرضا بحضر موت رواء أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ﴾ وصححه أيضا السترمذي والبيهقي ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بها بأحيائه ممن لم يسبق إليها بالأحياء واختصاص الأحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وغيرهم وحكي القاضي عياض أن الاقطاع تسويغ الأمان من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك قال وأكثرت ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزها أما بأن يملكها أياه فيعمره وأما بأن يجعل له غلثا مدامة قال والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهي مشكل والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كالخصاص المتعبرول كنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبه جزم المحب الطبري وادعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقا لذلك قال ابن التين إنما يسمى اقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النقي ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد وقال وقد يكون الاقطاع تملككا وغير تملكك وأما ما يقع في أرض اليمن في هذه الأزمنة المتأخرة من اقطاع جماعة من أعيان آل قريش من البلاد العشرية يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غنائم فهذا شيء محرم لم تأت به الشريعة المحمدية بل أتت بخلافه وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتجزئتها على الأغنياء من الأمة فأن الله وانا إليه راجعون ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر ﴾ بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة فراء (فرسه) أي ارتفاع القرس في عدوه (فأجرى القرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أعطوه حيث بلغ السوط رواء أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري المكبر وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الاقطاع كان من أموال بني النضير قال في البحر وللا إمام اقطاع الموات لاقطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر ففرسه ولقيل أبي بكر وعمر ﴿ وعن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتنه يقول الناس شركاء في ثلاثة في الكلا) مهموز مقصور (والماء والنار رواء أحمد وأبو داود ورجاله ثقات) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا ثلاث لا يمتنع الماء والكلا والنار واسناده صحيح وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو عن مقال ولكن الكل ينهض على الحجة ويدل للماء بخصوصه أحاديث ثابتة في مسلم (١) والكلا النباتات رطبا كان أو يابساً وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس وأما الخلاص مقصورا غير مهموز فيختص بالطب ومثله العشب والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو اجماع

مطلب في الكلام على
الاقطاع

(١) هذا كلام المصنف
رحمته الله وقال ابن حزم أنه
رواه أبو خديش حبان بن
زيد الشرعي عن رجل من
الصحابة قال وأبو خديش
مجهول انتهى وقال المصنف
رحمته الله في تقريب التهذيب
أن أبا خديش ثقة وهو
حبان بن زيد الشرعي
انتهى قلت وابن حزم ما عرفه
فهو مجهول عنده والمصنف
عرفه فوثقه فقد عرفه ومن
علم جتعل من لم يعلم اهـ

في الكلا في الارض المباحة والجبال التي لم يحجزها أحد فانه لا يمنع من أخذ كلثم أحد الا
ما جاء الامام كاسلف وأما النابت في الارض المملوكة والمتجبرة ففسه خلاف بين العلماء فعند
بعضهم ان ذلك مباح أيضا وعموم الحديث دليل لهم وأما النار فاختلاف في المراد بها فقيل أريد
بها الخطب الذي يحتطب به الناس وقيل أريد بها الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها وقيل
الحجارة التي توري منها النار اذا كانت في موات والا قرب انه أريد النار حقيقة فان كانت من حطب
مملوك فقيل حكمها حكم أصلها وقيل يحتمل انه يأتي فيه الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم
الحاجة وتسامح الناس في ذلك وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وانه يحرم منع المياه المجتمعة من
الامطار في أرض مباحة وانه ليس أحداً حق بها من أحد الا لقرب أرضه منها ولو كان اجتمع في
أرض مملوكة فكذلك الا ان صاحب الارض المملوكة أحق به بسقيها وسقي ماشيته ويجب بذله لما
فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احتضرها فانه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه
في الانتفاع به على غيره وللغير دخول أرضه كاسلف فان قيل فهل يجوز بيع العين والبئر لنفسهما
قيل يجوز بيع البئر والعين لان النهي وارد عن بيع فضل الماء لا البئر والعين في قرارهما فلا نهى
عن بيعهما والمشتري لهما أحق بمائهم ما بقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي
بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وسبيلها للمسلمين فان قيل اذا كان الماء لا يملك فكيف تجبر
اليهودي البئر حتى يباعها من عثمان قيل هذا كان في أول الاسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم المدينة وقيل تقرر الاحكام على اليهود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أبقاهم أول الامر
على ما كانوا عليه وقررهم على ما تحت أيديهم

(باب الوقف)

هو لغة الحبس يقال وقفت كذا أي حبسته وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع
التصرف في رقبته على تصرف مباح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد
 صالح يدعوله رواه مسلم) ذكره في باب الوقف لانه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف وكان أول
 وقف في الاسلام وقف عمر الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة انه قال المهاجرون أول حبس في
 الاسلام صدقة عمر قال الترمذي لانعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف
 الارضين وأشار الشافعي الى انه من خصائص الاسلام لا يعلم في الجاهلية وألفاظه وقفت وحبست
 وسبلت وأبدت فهذه صرائح ألفاظه وكأنيته تصدقت واختلفت في حرمت فقيل صريح وقيل
 غير صريح وقوله أو علم ينتفع به المراد النفع الاخرى فيخرج ما لا تنفع فيه كعلم التجوم من حيث
 أحكام السعادة وضدها النجاسة ويدخل فيه من ألف علما نافعاً ونشروه فابقى من يرويه عنه وينتفع
 به أو كتب علما نافعاً ولو بالاجرة كل ذلك مع النية أو وقف كتباً ولفظ الولد شامل للأنثى والذكر
 وشرط صلاحه ليكون دعاء ومجاءاً والحديث دل على انه ينقطع أجر كل عمل بعد الموت الا هذه
 الثلاثة فانه يجري أجرها بعد الموت ويجدد له ثوابها قال العلماء لان ذلك من كسبه وفيه دليل
 على ان دعاء الولد لا يوجب بعد الموت بلحقهما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما

واعلم انه قد زيد على هذه الامور الثلاثة التي أفادها حديث أبي هريرة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علما نشره وولدا صالحا تركه أو معصفا ورثه أو مسجدا بناه أو ميلا بن السبيل بناء أو نهرا أجره أو صدقة أخرجهما من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته ووردت خصال آخر تبلغها عشر أو نظمها الحافظ السيوطي فقال

إذا مات ابن آدم لم ينسجى * عليه من فعال غير عشر
علم بنها ودعاء فجل * وغرس النخل والصدقات تجرى
ورأته مصحف ورباط ثغر * وحفر البئر وأجره
وبيت للغريب بناء بأوى * اليه أو بناء محمل ذكر

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر أرضا بنخيل في رواية للنسائي انه كان لعمر مائة رأس فاشتري بها مائة سهم من خيبر (فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستأمره فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضا بنخيل لم أصب مالا قط هو أنف نفسي عندي منه قال ان شئت حبست أصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يساع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها في القراء وفي القربي) أي ذوى قربي عمر (وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متمول مالا متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية البخاري تصدق بأصله لا يساع ولا يوهب ولكن يتفق غيره) أفادت رواية البخاري أن كونه لا يساع ولا يوهب من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وان هذا شأن الوقف وهو يدفع قول أبي حنيفة بجواز بيع الوقف قال أبو يوسف انه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف قال القرطبي رد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت اليه وقوله ان يأكل منها من وليها بالمعروف قال القرطبي جرت العادة ان العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف ان لا يأكل منه لاستقيم ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله قيل والاول أولى وقوله غير متمول أي غير متمول مالا لا ملكا والمراد لا يملك شيئا من رقابها أو لا يأخذ من غلها ما يترى به له لمكاييل ليس له الا ما يتفق وزاد احمد في روايته ان عمر أوصى بها الى حفصة ام المؤمنين ثم الى الاكابر من آل عمر ونحوه عند الدارقطني (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث وفيه وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله عتق عليه) تقدم تفسير الاعتدال والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ من كاته آلات الحرب للجهاد في سبيل الله وعلى انه يصح وقف العروض وقال أبو حنيفة لا يصح لان العروض تبدل وتغير والوقف موضوع للتأيد والحديث حجة عليه ودل على صحة وقف الحيوان لانها قد فسرت الاعتدال بالخيل وعلى جواز بقائه العين الموقوفة تحت يد الواقف وعلى جواز صرف الزكاة الى صنف واحد من الثمانية وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكره ان القصة محتملة لما ذكر ولغيره فلا ينتقض الاستدلال بها على شيء مما ذكر قال ويحتمل أن يكون تحييس خالد اصادا وعدم تصرفه ولا يكون وقفا

مطلب لو بلغ هذا الحديث
أبا حنيفة لقال به

* (باب الهبة) *

بكسر الهاء مصدر وهب يهب وهب وهي شرعاً تمليك عين بعقد على غير عوض معلوم في الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك ﴿عن النعمان بن بشير أن أبا عبد الله عليه السلام قال لا يملك ما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدك نخلة مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعه وفي النظر فأنطلق أبي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليشهد على صدقي فقال أفعلت هذا بولدك كلهم قال لا قال فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم فارجع أبي فردت تلك الصدقة متفق عليه وفي رواية لمسلم قال فاشهد على هذا غيري ثم قال أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذن) الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة وقد صرح به البخاري وهو قول أحمد واسحق والثوري وآخرين وانها باطلة مع عدم المساواة وهو الذي يفيد ألفاظ الحديث من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بارجاعه ومن قوله اتقوا الله وقوله اعدلوا بين أولادكم وقوله فلا إذن وقوله لا أشهد على جور (١) واختلف في كيفية التسوية ف قيل بأن يكون عطية الذكر والآنثى سواء وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النسائي الأسويت بينهم وعند ابن حبان سوا بينهم والحديث ابن عباس سوا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلاً لأحد الفضلت النساء آخرجه سعيد بن منصور والبيهقي بإسناد حسن وقيل بل التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التورث وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب التسوية بل تنسب وأطالوا في الاعتذار عن الحديث وذكر في الشرح عشرة أعيان وكلها غير باهضة وقد كتب السيلفي ذلك رسالة جواب سؤال أوضع فيها قوة القول بوجوب التسوية وإن الهبة مع عدمها باطلة وهو الحق الذي لا محذور عنه وبه قال العلامة الشوكاني في مؤلفاته الشر يفقه والله الجيد ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائد في هبته كالكلب يقر ثم يعود في قيئه متفق عليه وفي رواية للبخاري ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه) فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة وهو مذهب جماهير العلماء ويوجب له البخاري باب لا يجعل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته وقد استثنى الجمهور ما يأتي من الهبة للولد ونحوه وذهب أبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذى رحم قالوا والحديث المراد به التغليظ في الكراهة قال الطحاوي قوله كالعائد في قيئه وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد فالتقي ليس حرماً عليه والمراد التزمه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن اقعاء الكلب ونقرة الغراب والتفات الثعلب ونحوه ولا يفهم من المقام إلا التحريم والتأويل البعيد لا يلتفت إليه ويدل للتحريم قوله ﴿وعن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجعل لرجل مسلم أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم) فان قوله لا يجعل ظاهر في التحريم والقول بأنه مجاز من

(١) فإنه من ألفاظ الحديث
وان لم يسقه المصنف هنا
منه

الكرهية الشديدة صرف له عن طاهره وقوله الا والادليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيرا كان أو صغيرا وخصه بعضهم بالطفل وهو خلاف ظاهر الحديث ففرق بعض العلماء فقال يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وهو فرق غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب عند أكثر العلماء نعم رخص بعض العلماء ما وهبه الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن عبد العزيز تعليقا وقال الزهري يرد اليها ان كان خدعها وأخرج عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز ان النساء يعطين رغبة ورهبة فأيا امرأة أعطت زوجهما فاشاعت أن ترجع رجعت ويزيده ايضا حاقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا معناه ان طبن لكم النساء أيها الأزواج والأولياء عن شيء كائن من المهر وفي من وجهان أحدهما انها للتبعض ولذلك لا يجوز لها ان تهبه كل الصداق واليه ذهب الليث والثاني انها للبيان ولذلك يجوز أن تهبه المهر كله والاول أولى وفي طبن دليل على ان المعتبر في تحليل ذلك منهن لهم انما هو طيبة النفس لا مجرد ما يصدر منها من اللفاظ التي لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة نفسها لم يحل الزوج والاولى وان كانت قد تلفظت بالهبة أو التذرا ونحوهما وما أقوى دلالة هذه الآية على عدم اعتبار ما يصدر من النساء من اللفاظ المفيدة للتملك بمجرد انقصان عقولهن وضعف ادراكهن وسرعة انخداعهن وانجذابهن الى ما يراد منهن بأيسر ترغيب وترهيب كذا في فتح البيان وباب البخاري في صحيحه باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها قال في فتح الباري أي هل يجوز لاحد منهما الرجوع قال النخعي جازة أي فلا رجوع فيها وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان وقال الزهري رأيت القضاة يقبلون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقبلون الزوج فيما وهب لامرأته وهو التفصيل المذكورين أن يكون خدعها فلها ان ترجع والا فلا وهو قول المالكية ان أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور والى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح اه ملخصا والذي يظهر من النظر في الآية الشريفة وفي قول عمر الخليفة الراشد أن رجوعها في هبة صداقها يصح سواء كانت تلك الهبة من رغبة أو رهبة والله أعلم بالصواب ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية وينيب عليها رواه البخاري ﴾ فيه دلالة على ان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها وفي رواية عن ابن أبي شيبه وينيب عليها ما هو خير منها وقد استدل به على وجوب الاثابة على الهدية اذ كونه عادة له صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة يقتضي لزومه ولا يتم به الاستدلال على الوجوب لانه قد يقال انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مستمر الماحل عليه من مكارم الاخلاق لا الوجوب وقال الشافعي في الجديد الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لانه يبيع بثمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلو أوجبناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فاستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة قبل وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها وقال بعض المالكية يجب الثواب على الهبة اذا أطلق الواهب أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقر للثمن بخلاف ما يهبه الاعلى للدنى فاذا لم يرص

(١) وسيأتي مزيد تحقيق
آخر الباب ٨١ منه

(٢) وتام الحديث لقد
همت أن لا أتعب الأمن
قرشي أو أنساري أو ثقيفي
وفي رواية الترمذي زيادة
أو دوسي ذكره الزركشي
٨١ على حسن خان

الواهب بالثواب فقيل تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة وقيل لا تلزم إلا أن يرضيه والاول
المشهور عند مالك (١) ويرده قوله (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال وهب رجل لرسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه فأنا به عليها فقال رضيته قال لا فزاده فقال رضيته قال لا فزاده
فقال رضيته قال نعم (٣) رواه أحمد وصححه ابن حبان) ورواه الترمذي وبين أن العوض كان
ست بكرات ففيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه ان سلم اليه قدر ما وهب ولم يرض زيد له وهو
دليل لاحد القولين الماضيين وهو قول عمر قالوا إذا اشتراط فيه الرضا فليس هناك بيع
ان فقد (٤) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمرى (بضم العين المهملة
وسكون الميم) وألف مقصورة (لمن وهبت له متفق عليه ولمسلم) أي من حديث جابر (أمسكوا
عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من عمر عمرى فهي للذي أعمرها حيا وميتا ولعقبه وفي لفظ
أما العمرى التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هي للو لعقبك فأما إذا قال
هي لك ماعشت فانه ترجع الى صاحبها ولا يداود والنسائي) أي من حديث جابر (لاترقيوا
ولا تعمروا فخر أرقب شيئا أو أعمر شيئا فهو لورثته) الاصل في العمرى والرقى أنه كان في الجاهلية
يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعمرتك ياها أي أبجنت لك مدة عمرك فقيل لها عمرى لذلك كما
أنه قيل لها رقي لان كلامهم ما رقب صوت الآخر وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففي الحديث
دلالة على شرعيتها وانها ملكة لمن وهبت له واليه ذهب العلماء كافة الا رواية عن داود انها
لا تصح واختلاف الام يتوجه التملك فالجمهور أنه يتوجه الى الرقبة كغيرها من الهبات وعند
الشافعي ومالك الى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤبدة ان قال أبدا ومطلقة
عند عدم التقييد ومقيدة بأن يقول ماعشت فاذا مت رجعت الى واختلاف العلماء في ذلك
والاصح انها صحيحة في جميع الاحوال وان الموهوب له يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع
وغيره من التصرفات وذلك لتصريح الاحاديث بأنها لمن أعمرها حيا وميتا وأما قوله فاذا قال
هي لك ماعشت فانه ترجع الى صاحبها فلا نهى هذا التقييد قد شرط ان تعود الى الواهب بعد موته
فيكون لها حكم ما اذا صرح بذلك الشرط وهي كالو أعمره شهرا أو سنة فانها عارية اجماعا وقوله
امسكوا عليكم أموالكم وقوله لاترقيوا محمول على الكراهة والارشاد لهم الى حفظ أموالهم
لانهم كانوا يعمررون ويرقبون ويرجع اليهم اذ مات من أعمره وأرقبه بخاء الشرع بمراغمتهم
وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فانه أشبه الرجوع في الهبة وقد صرح النبي عنه وأخرج
النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما يرفع العمرى لمن أعمرها والرقى لمن أرقبها
والعائد في هبته كالعائد في قبضته وأما اذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال ماعشت فانها عارية
مؤقتة لا هبة ومرو حديث العائد في هبته كالعائد في قبضته ومثله قوله (٥) وعن عمر رضي الله عنه
قال حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائعه برخص فسألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقال لا تتبعه وان أعطاك به بدرهم الحديث متفق عليه) تمامه فان العائد في
صدقه كالكلب يعود في قبضته وقوله فأضاعه أي قصر في موته وحسن القيام به وقوله لا تتبعه
أي لا تشتره وفي لفظ ولا تعد في صدقتك فسمي الشراء عودا في الصدقة قيل لان العادة جرت
بالمساحة في ذلك من البائع للمشتري فأطلق على القدر الذي يقع به التسامح رجوعا ويحتمل أنه

مبالغة وان عودها اليه بالقيمة كالرجوع وظاهر النهي التحريم وذهب اليه قوم وقال الجمهور
انه للتنزيه وتقدم ان الرجوع في الهبة محرم وأنه الاقوى دليلاً الا ما استثنى قال الطبري يخص
من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب وما اذا كان الواهب الوالد لولده "هبة التي لم
تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب لبثوث الاخبار باسـتثناء ذلك وعما لا رجوع فيه مطلقاً
الصدقة يراد بها ثواب الآخرة قلت هذا في الرجوع في الهبة فأما شرؤها وهو الذي فيه سياق هذا
الحديث فالظاهر ان النهي للتنزيه وانما التحريم في الرجوع فيها ويحتمل أنه لا فرق بين ما للنهي
وأصله التحريم (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تهادوا تحابوا وراه
البخاري في الادب المفرد وأبو يعلى باسناد حسن) وأخرجه السيوطي وغيره وفي كل روايته مقال
والمصنف قد حسن اسناده وكأنه لشواهده التي منها الحديث الآتي ان كان ضعيفاً وهو قوله
(وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تهادوا فان الهدية تسـل
السخيمة) بالسـين المهملة مفتوحة فناء معجزة فـنـاة تحتمية في القاموس السخيمة والسخيمة
بالضم الحقد (رواه البزار باسناد ضعيف) لان في روايته من ضعف وله طرق كلها لا تخلو عن مقال
وفي بعض ألفاظه تذهب وحر المصدر بفتح الواو والحاء المهملة وهو الحقد أيضاً والاحاديث
وان لم تخل عن مقال فان للهدية في القلوب موقعا لا يخفى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا نساء المسلمات) قال القاضي الأشهر نصب النساء على
انه منادى مضاف الى المسلمات من اضافة الموصوف الى الصفة وقيل غير هذا (لا تحقرن) بالحاء
المهملة ساكنة وكسر القاف (جارية لجارتها ولو فرسن شاة) بكسر القاء وسكون الراء
وكسر السين المهملة آخره نون وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة وربما استعير للشاة
(متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تحقرن جارية لجارتها هدية ولو فرسن شاة والمراد من
ذكره المبالغة في الخس على هدية الجارية لجارتها لاحقية القرسن لانهم لم يجز العادة بما هداه
وظاهر النهي للمهدي اسم فاعل عن استحقر ما يهدي به بحيث يؤدي الى ترك الاهداء ويحتمل
أنه للمهدي اليه والمراد لا يحقرن ما أهدى اليه ولو كان حقيراً ويحتمل ارادة الجميع وفيه الخس
على التهادي سيما بين الجيران ولو بالشيء الخفيف لما فيه من جلب المحبة والتأنيس (وعن ابن عمر
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب عليها
رواه الحاكم وصححه والمحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر قوله) قال المصنف صححه الحاكم وابن
حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة اذا لم يشب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي
أثاب عنها الواهب الموهوب له وتقدم الكلام في ذلك وفي حكم الهبة للثواب والمكافأة وما أحسن
ما قيل في ذلك ان الفاعل لا يفعل الا لغرض فالهبة للادنى كثيراً ما تكون كالصدقة وهي غرض
منهم وللمساوي معايشة لجلب المودة وحسن العشرة والمروءة وهي مثل عطية الادنى الآن
في عطية الادنى توهم الصدقة والعرف جار يتخالف الهدايا باعتبار رجال المهدي والمهدي اليه
فاذا كان الغرض الطمع والتحصيل كالمهدي المتكسب للملك يتحفه بشيء يرجو فضله فلو اقتصر
الملك على قدر قيمته الذم (٣) والذم دليل الوجوب بل اما ان يردها أو يعطيها خيراً منها وان كان
غرض المهدي تحسين الاتصال بينهما والتخالقة الحسنه وتصفية ذات البين أجزأه من المكافاة

(٣) أي لاستحقاق الذم عند
العقلاء اهـ منه

أدنى شيء قل أو كثر بل الأقل أنسب لأنه ليس الغرض المعاوضة بل تكميل المودة فإنه لا فرق بين ما تملكه أنت وأملكه أنا

﴿باب اللقطة﴾

بضم اللام وفتح القاف قبل لا يجوز غيره وقال الخليل القاف ساكنة لا غير وأما بقصها فهو اللاقط قبل وهذا هو القياس لأنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح ولذا قيل لا يجوز غيره ﴿عن أنس رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرعة في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكتها متفق عليه﴾ دل على جواز أخذ الشيء الحقير الذي يتساح به ولا يجب التعريف به وإن أخذ عليك بمجرد الأخذ له وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحفسير وإن كان مالكه معروفا وقيل لا يجوز إلا إذا جهل وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه وإن كان يسيرا وقد أورد عليه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصرفه ويحجب عنه بأنه لا دليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذها للحفظ وانما تركها تورعاً وأنه تركها عبد الله يأخذها من يمر بمن تحل له الصدقة ولا يجب على الإمام الاحتفاظ بالمال الذي يعلم طلب صاحبه له لاجرت العادة بالأعراض عنه لحقارته وفيه حث على التورع عن كل ما يجوز فيه أنه حرام ﴿وعن زيد بن خالد الجهني﴾ هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن زيد بن خالد نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين وهو ابن خمس وثمانين سنة وروى عنه جماعة ﴿قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه﴾ لم يقيم برهان على تعيين الرجل ﴿فسأله عن اللقطة﴾ أي عن حكمها شرعاً ﴿فقال اعرف عفاصها﴾ بكسر العين المهملة فقفا بعد ألف صاد مهملة وعاء هاو وقع في رواية خرقتها ﴿ووكأها﴾ بكسر الواو وعدو ما يربط به ﴿ثم عرّفها﴾ بتشديد الراء ﴿سنة﴾ فإن جاء صاحبها والافشأ نك بها قال فضالة الغنم الضالة يقال على الحيوان وما ليس بحيوان يقال له لقطة ﴿قال هي لك أو لا خيك أو للذئب﴾ قال فضالة الأبل قال مالك ولها معها سقاؤها أي جوفها وقيل عنتها ﴿وحذاؤها﴾ بكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خفها ﴿ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها﴾ متفق عليه ﴿اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك﴾ فقال أبو حنيفة الأفضل الالتقاط لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه ومثله قال الشافعي وقال مالك وأحمد تركه أفضل لحديث (١) ضالة المؤمن حرق النار ولما يخاف من التضمين والدين وقال قوم بل الالتقاط واجب وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذ اللقطة انتفع بها من أول الأمر (٢) قبل تعريفها وقد اشتغل الحديث على ثلاث مسائل الأولى في حكم اللقطة وهي الضائعة التي ليست بحيوان فإن ذلك يقال له ضالة فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم الملتقط أن يعرف وعاءها وما تشد به وظاهر الأمر على وجوب التعرف لما ذكره وجوب التعريف لدلالة قوله ﴿وعنه﴾ أي عن زيد بن خالد ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آوى ضالة فهو ضال لم يعرفها رواه مسلم﴾ فوصفه بالضلال إذا لم يعرف بها (٣) وقد اختلف في فائدة معرفتها (٤) فقيل لترد للواصف بها وإنه يقبل قوله بعد إخباره بصفتها ويجب ردها إليه كما دل له ما هنا وما في رواية

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي وابن حبان والطبراني وغيرهم من حديث عبد الله بن الشخير اه منه

(٢) وبه يتأوله الأولون انتهى منه

(٣) لكنه قال الخطابي هذا ليس بخالف للأخبار التي جاءت في أخذ اللقطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على الدراهم ونحوها وإنما الضالة اسم للحيوان الذي يضل على أهله كالابل والبقر والطيور وما في معناها فإذا وجدها المرء لم يجز له أن يتعرض لها مادامت على حال تمنع فيه بنفسها وتستقل حتى يأتي ربها اه على حسن خان

(٤) أي العفاص والوكاه اه منه

للجاري فان جاء أحد يخبرك بها وفي لفظ بعددتها ووعاها وكأها فأعطاها إياه وإلى هذا ذهب
أحمد ومالك واشترطت المالكية زيادة صفة الدنانير والعدد قالوا لو ورد ذلك في بعض
الروايات وقالوا لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العفاص والوكاء فاما إذا عرف إحدى العلامتين
المنصوص عليهما من العفاص والوكاء وجهل الآخر فقل لا نبي له إلا بعرفتم ما جيعا وقيل
تدفع اليه بعد الانتظار مدة ثم اختلف هل تدفع اليه بعد وصفه لعفاصها وكأها بغير عينه أم لا بد
من العين فقل تدفع اليه بغير عين لأنه ظاهر الأحاديث وقيل لا ترد اليه إلا بالينة وقال سن أوجب
الينة أن فائدة أمر الملتقط بعرفتهما لئلا تلبس بماله لا لأجل ردها لمن وصفها فانما لا ترد اليه
إلا بالينة وقالوا وذلك لأنه مدع وكل مدع لا يسلّم اليه ما ادعاه إلا بالينة وهذا أصل مقرر شرعا
لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعي للعفاص والوكاء وأجيب بأن ظاهر الأحاديث وجوب الرد بمجرد
الوصف فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم فأعطاها إياه (١) وفي حديث الباب مقدر بعد قوله
فان جاء صاحبها أي فأعطاها إياه وانما حذف جواب الشرط للعلم به وحديث الينة على المدعي
ليست الينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق ومنها وصف العفاص
والوكاء على أنه قد قال من اشترط الينة أنها إذا ثبتت الزيادة وهي قوله فأعطاها إياه كان العمل
عليها والزيادة قد صحت كما حققه المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى
الله عليه وآله وسلم التعريف بها فقد حدد وقته بسنة فأوجب التعريف بها سنة وأما ما بعدها
فقل لا يجب التعريف بها بعد السنة وقيل يجب والدليل مع الأول ودل على أنه يعرف بها سنة
لا غير حقيرة كانت أو عظيمة ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الأسواق وأبواب
المساجد والجماع الخافلة قوله والافسأئك بها نصب شأنك على الأغراء ويجوز رفعه على الابتداء
وخبرها وهو تفويض له في حفظها والاتقاع بها واستدلل به على جواز تصرف الملتقط فيها
أي تصرف المال صرفها في نفسه غنيا كان أو فقيرا أو التصديق بها لأنه قد ورد من الأحاديث
ما يقتضي أنه لا يملكها فعند مسلم ثم عرفها سنة فان لم يجز صاحبها كانت وديعة عنده وفي
رواية ثم عرفها سنة فان لم تعرف استنفقها وتسكن وديعة عنده فان جاء طالبها يوم من الدهر
فأذاها إليه ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المجتهد أنه اتفق فقهاء
المصارم والمال والثوري والاوزاعي والشافعي أن لا يملكها ومثله عن عمرو ابن دينار ومسعود
وقال أبو حنيفة ليس له الآن يتصدق بها ومثله يروي عن علي عليه السلام وابن عباس وجاعة
من التابعين وكلهم متفقون على أنه ان كان أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا لتحل له بعد
السنة وتصير مالا من ماله ولا يضمنها ان جاء صاحبها قلت ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم
وشعوه الدال على وجوب ضمانها وأقرب الأقوال ما ذهب إليه الشافعي ومن معه لأنه أذن صلى الله
عليه وآله وسلم في استنفاقه (٢) لها ولم يأمر بالتصدق بها ثم أخره بعد الأذن في الاستنفاق أن
يردها إلى صاحبها ان جاء يوم من الدهر وذلك تضمن لها المسئلة الثانية في ضالة الغنم فقد اتفق
العلماء على أن لو وجد الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم هي لنا ولا خيل أول الذئب فان معناه أنها معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها
أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة

(١) يريد رواية البخاري
المذكورة في الشرح ٨١
على حسن خان

(٢) وقد جاء لفظ الاستنفاق
في كثير من رواية الصحيحين
في هذا الحديث ٨١ منه

من السباع وفيه حث على أخذه إياها وهل يجب عليه ضمان قيمتها صاحبها أولاً فقال الجمهور أنه
يضمن قيمتها والمشهور عن مالك أنه لا يضمن واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب والذئب لا غرامة
عليه فكذلك الملتقط وأجيب بأن اللام ليست للتقليد لأن الذئب لا يملك وقد أجمعوا على أنه لو جاء
صاحبها قبل أن يأكله الملتقط فهي باقية على مالك صاحبها والمسئلة الثالثة في ضالة الأبل وقد
حكم صلى الله عليه وآله وسلم بأنها لا تلتقط بل تترك ترى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها قالوا
وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على أنها غنمية غير محتاجة إلى الحفظ ببارك الله في طباعها
من الجلالة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنقها وقوتها على المشي فلا تحتاج إلى
الملتقط بخلاف الغنم وقالت الحنفية وغيرهم الأولى التقاطها قال العلماء والحكمة في النهي
عن التقاط الأبل أن بناءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها من تطلبه لها في رحال الناس
﴿وعن عياض﴾ بكسر الميم له آخره ضاد معجمة (ابن حجار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي
معروف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطه فليشبهه ذئب عدل وليحفظ
عقاصها ووكاءها ثم لا يكتف ولا يغيب فإن جاء ربها فوه وأحق بها والافه مال الله يؤتيه من يشاء
رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان) تقدم الكلام في
اللقطة والعقاص والوكاء أفاد هذا الحديث زيادة وجوب الأشهاد بعدلين على الالتقاط وقد
ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي فقال لو ايجب الأشهاد وعلى اللقطة وعلى
أوصافها وذهب مالك وهو أحد قول الشافعي إلى أنه لا يجب قالوا لعدم ذكر الأشهاد في الأحاديث
الصحيحة فيجمل هذا على الذئب وقال الأئمة هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب
الأشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث والحق وجوب الأشهاد وفي قوله فهو
مال الله يؤتيه من يشاء دليل للظاهر في أنها تصير ملكاً للملتقط ولا يضمنها وقد يجب أن
هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضمان وأما قوله يؤتيه من يشاء فالمراد أنه يحل انتفاعه بها بعد
مرور سنة التعريف ﴿وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي﴾ هو قرشي وهو ابن أخي طلحة بن
عبيد الله صحابي وقيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست له رواية وأسلم يوم الحديبية
وقيل يوم الفتح وتل مع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ألقطة الحاج
رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ماضع للحاج والمراد ماضع في مكة لما تقدم من حديث أبي
هريرة أنها لا تحل لقطتها إلا لمنشد وقدم أنه حمله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للتملك
للتعريف بها فانه يحل قالوا وإنما اختصت لقطعة الحاج بذلك لا مكان إيصالها إلى أربابها لأنها
إن كانت لمكي فظاهروا أن كانت لا فاق فلا يجاوز (١) في الغاب من واد منه إليها فإذا عثر فيها
واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال جماعة هي كغيرها من البلاد
وإنما تختص مكة بالمباغة بالتعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى
المباغة في التعريف بها والظاهر القول الأول وإن حديث النهي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه
لا يحل التقاطها إلا لمنشد فالذي اختصت به لقطعة مكة أنها لا تلتقط إلا بالتعريف بها أبداً فلا يجوز
التملك ويحتمل أن هذا الحديث في لقطعة الحاج مطلقاً (٢) في مكة وغيره لأنه هنا مطلق ولا دليل
على تقييده بكونها في مكة ﴿وعن المقدم بن معديكرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) قال الراغب الأذق
بالضم وبالفتح ويقال في
النسبة أفقي وفي القاموس
الافسقي بالضم وبضمين
الناحية جمعه آفاق وهو أفقي
بفتحين وبضمين وكشاد
يضرب في الآفاق مكتسباً
انتهى وظاهره أنه لا يقال
آفاق في النسبة وإن كانت
عبارة شائعة اه على
حسن خان

(٢) فيكون من إضافة
المصدر إلى مفعوله أي عن
التقاط الغير ضائعة الحاج
وسواء كان ذلك ذاهباً أو آيماً
أو في مكة ويحتمل أنه من
إضافته إلى الفاعل أي عن
التقاط الحاج ضائعة غيره
حاجاً كان ذلك الغير أو لا
وذلك لأن الحاج قد شغل
بنفسه وسفره عن التفرغ
للتعريف والحفظ للضائع
وهذا وجه وجيه إلا أن لا نعلم
قائلاً يقول إن الحاج منهى
عن الالتقاط اه على
حسن خان

وسلم ألا يجعل ذنوب من السباع ولا الجوارح على ولا اللقطة من مال معاهد الآن يستغنى عنها
رواه أبو داود) يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة وذكر الحديث هنا قوله ولا اللقطة
من مال المعاهد فدل على ان اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم وهذا محمول على التقاطها من
محل غالب أهلها وكلهم ذميون والا فاللقطة لا تعرف من مال أي انسان عند التقاطها وقوله
الآن يستغنى عنها موثول بالحقي كاسلف في الثمرة ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف
بها كاسلف أيضا وعبره عنه بالاستغناء لانه سبب عدم المعرفة في الاغلب فانه لو لم يستغن عنها
لبالغ في طلبها ونحو ذلك * (فائدة) * قال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء في من
يستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا الا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم
عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحد اهل اليمن للبستان حائط
جازله الاكل من الفاصكة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج الى ذلك وفي الاخرى اذا احتاج
ولا ضمان عليه في الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث
ابن عمر مر فوعاذا امر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبثا أخرجه الترمذي واستغربه قال
البيهقي لم يصح وجا من أوجه أخر غير قوية قال المصنف والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة
الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقدين السيد رحمه الله ذلك في كتابه المنحة فيما
علق الشافعي القول به على الصحة انتهى وفي المسئلة خلاف وأقويل كثيرة قد نقلها الشارح عن
المذهب ولم يتخلص البحث لتعارض الاحاديث في الاباحه والنهي فلم تقوأحاديث الاباحه على
نقل الاصل وهو حرمة مال الأدي وأحاديث النهي أكدت ذلك الاصل

﴿باب الفرائض﴾

الفرائض جمع فريضة وهي فعياله بمعنى مفروضة مأخوذة من القرض وهو القطع وخصت
الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مفروضا أي مقدرا معلوما وقد وردت أحاديث
كثيرة في الحديث على تعلم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع ﴿عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ألقوا الفرائض باهلها والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها
في القرآن﴾ (خاتمي فهو لا ولي رجل ذكر) اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكور والاقترب أنه
تأكيد ونقل في الشرح كلاما كثيرا وفائدة قليلة (متفق عليه) والفرائض المنصوصة
في القرآن ست النصف ونصف ونصفه والثلاثون ونصفهما ونصف نصفهما والمراد من أهلها
من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال المراد بأولي رجل ان الرجال من العصبية بعد أهل
الفرائض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استووا اشتروا
ولم يقصد من يدي بالآباء والامهات مثلا لانه ليس فيهم من هو أولى من غيره اذا استووا في المنزلة
وقال غيره (١) المراد به العمة مع الم وبنت الاخ مع ابن الاخ وبنت الم مع ابن الم وخرج عن ذلك
الاخ والاخت لابوين أو لاب فانهم يزنون بنص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك
مثل حظ الاثنين وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاب ثم الجد ابوالاب وان
علوا وتفصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض والحديث مبني على

(١) أي ابن البين اه منه

وجود عصبية من الرجال فاذا لم توجد عصبية من الرجال أعطى بقية الميراث من لا فرض له من النساء كما يأتي في بنت وبنت ابن وأخت ﴿١﴾ (وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم متفق عليه) المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول وفي آخره بالعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق واحتج معاذ بأنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الاسلام يزبد ولا ينقص أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدد أنه اختصم إلى معاذ أخوان مسلم ويهودى مات أبوهما يهوديا فخاز به اليهودى ميراثه فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نزل أهل الكتاب ولا يرثونا كما يحل لنا النكاح منهم ولا يحل لهم وأجاب الجمهور بأن الحديث المتفق عليه نص في منع التوريث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث انما فيه الاخبار بأن دين الاسلام يفضل غيره من سائر الأديان ولا يزال يزداد ولا ينقص ﴿٢﴾ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة للثلاثين وما بقي فللاخت رواه البخاري) فيه دلالة على ان الاخت مع البنت وبنت الابن عصبية تعطى بقية الميراث وهو مجمع على ان الاخوات مع البنات عصبية وقد كان أقي أبو موسى بأن للاخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو موسى لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الخاء وقحها ورواية المحدثين جميعا لم يفتقها قال أبو عبيد هو العالم بتجربة الكلام وتحسينه وقيل سمي خبر السابق من أثر علمه زاد الراغب في قلوب الناس ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بها والخبر هو الاثر المستحسن ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوارث أهل ملتين رواه أحمد والاربعة الا الترمذي وأخرجه الحاكم بلنظ أسامة وروى النسائي حديث أسامة بهذا اللفظ) والحديث دليل على انه لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالاسلام والكفر وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والاسلام فيكون كحديث لا يرث المسلم الكافر الحديث قالوا وأما توريث ملل الكفر بعضهم من بعض فانه ثابت ولم يقل بعموم الحديث للمللكها الا لا وزاعى فانه قال لا يرث اليهودى من النصراني ولا عكسه وكذلك سائر الملل والظاهر من الحديث مع الاوزاعى مخصوص للقرآن في قوله يوصيكم الله في أولادكم فانه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخص بأخبار الأحاد كما عرف في الأصول ﴿٤﴾ (وعن عمران بن الحصين قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابني مات فعلى من ميراثه قال لك السدس فلما ولي دعاه فقال للسدس آخر فلما ولي دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وهو من رواية الحسن عن عمران وفي سماعه خلاف) قال قتادة لا أدري مع أي شيء ورثه وقال أقل شيء ورث الجد السدس وصورة هذه المسئلة انه ترك الميت بنتين وهذا السائل هو الجد فللبنتين الثلثان وبقي ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السائل السدس بالفرض لانه فرض الجد هنا ولم يدفع اليه السدس الاخر لثلاثين ان فرضه الثلث وتركه حتى ولي أي ذهب فدعاه فقال

للسدس آخر وهو ببقية التركة فلما ذهب دعاه فقال ان السدس الاخر بكسر الخاء طعمة أى زيادة على الفريضة والمراد من ذلك اعلامه بأنه زائد على النقص الذى له فله السدس فرضا والباقي تعصيبا ﴿١﴾ (وعن ابن بريدة رضى الله عنه عن أبيه) هو بريدة بن الحبيب (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى) فيه عبد الله العتيكى مختلف فيه وثقه أبو حاتم والحديث دليل على أن ميراث الجدة السدس سواء كانت أم أم أو أم أب وتشترك فيه الجدتان فأكثر اذا استوين فان اختلفن سقط الابعد من الجهتين بالاقرب ولا يسقطهن الا لام والاب يسقط من كان من جهته ﴿٢﴾ (وعن المقدم بن معديكر برضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والاربعة سوى الترمذى وحسنه أبو زرعة الرازى وصححه الحاكم وابن حبان) فيه دليل على توريت الخال عند عدم من يرث من العصبية وذوى السهام والخال من ذوى الارحام وقد اختلف العلماء فى توريت ذوى الارحام فذهب طائفة كثيرة من العلماء الى توريتهم فن خلف عمته وخالته ولا وارث له سواء هما كان للعممة الثلثان وللخال الثلث واستدلوا بهذا الحديث بقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وخالف طائفة من الأئمة وقالوا لا يثبت لذوى الارحام ميراث لان الفرائض لا تثبت الا بكتاب الله وسنة صحيحة أو إجماع والكل منقود هذا وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص فى الخال لا غيره والآية مجملة ومسمى أولى الارحام فيها غير مسماه فى عرف الفقهاء وقد وردت أحاديث بأنه لاميراث للعممة والخال وان كان فيها مقال لكنهما معتمدة بأن الاصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض عما ذكرناه والقائلون بأنه لاميراث لذوى الارحام يقولون يكون مال من لا وارث له لبيت المال اذا كان منتظما وهو اذا كان فى يد امام عادل يصرفه فى مصارفه أو كان فى البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له فى التصرف فى مال المصالح دفع اليه ليصرفه فيها وتفاصيل بقية ميراث ذوى الارحام على القول به مستوفاة فى كتب هذا الفن فلا تطيل بها ﴿٣﴾ (وعن أبي أمامة بن سهل قال كتب عمر الى أبي عبيد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد والاربعة سوى أبي داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان) الحديث يرد قول من قال ان المراد بالخال فى حديث المقدم السلطان اذ لو كان كذلك لقال وأنا وارث من لا وارث له وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأثره فالج بينه وبين حديث المقدم وحديث أبي أمامة الدالين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث أنه أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم وارث من لا وارث له فى جميع الجهات من العصبات وذوى السهام والخال والمراد من ارثه صلى الله عليه وآله وسلم انه يصير المال لمصالح المسلمين وأنه لا يكون المال لبيت المال الا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره ﴿٤﴾ (وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواه أبو داود وصححه ابن حبان) والاستهلال روى فى تفسيره حديث مرفوع ضعيف الاستهلال العطاس أخرجه البزار وقال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه أمارة تدل على حياته والحديث دليل على أنه اذا استهل سقط ثبوت له

يحكم غيره في أنه يرث ويقاس عليه سائر الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ويلزم من قتله القود والدية واختلفوا هل يكتب في الأخبار باستهلاله عدله أو لا بد من عدلين أو أربع وإلى الأخير ذهب الشافعي وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء وأفاد مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم له بحياة فلا يثبت له شيء من الأحكام التي ذكرنا (وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء رواه النسائي والدارقطني وقواه ابن عبد البر وأعله النسائي والصواب وقفه على عمرو) والحديث له شواهد كثيرة لا يقصر عن العمل بمجموعها وإلى ما أفاده من عدم إرث القاتل عمدا كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وكثر العلماء قالوا فلا يرث من الدية ولا من المال وذهب مالك إلى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية ولم يقم له دليل ناهض على هذه التفرقة بل أخرجه البيهقي عن خلاص ابن جبار عن جبر فإصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته لا حق لك فأرتفعوا إلى علي رضي الله عنه فقال له علي حقت من ميراثها الجحر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وأخرج أيضا عن جابر بن زيد قال أيما رجل قتل رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ ممن يرث فلا ميراث له منهما وأما امرأته فماتت من ذلك أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها منهما وإن كان القتل عمدا فالقود إلا أن يعفو أو لیساء المقتول فإن عفو أو نال ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته من كان رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن المديني وابن عبد البر) المراد بأحرز الوالد أو الولد أن ماضا من مستحقها له مما من الحقوق يكون للعصبة ميراثا والحديث فيه قصة ولقطه في السنن أن رباب بن خديفة تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة فماتت أمهم فورثوها رباعها وولاموا إليها وكان عمرو بن العاص عصبته بينها فأخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وتركت ما لانفاصمه أخوتها إلى عمر بن الخطاب فقال عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز الحديث قال فكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر والحديث دليل على أن الولاء لا يرث وفيه خلاف وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتنق رجل عبدا ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو اثنين ثم مات أحد الابنين وترك ابنا وأحد الأخوين وترك ابنا فعلى القول بالتوارث ميراثه بين الابن وابن الابن والأخ وابن الأخ وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولامة كالحمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الحناكم من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف وصححه ابن حبان وأعله البيهقي) وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها وقد تقدم في كتاب البيوع ودل أن الولاء لا يكتب ببيع ولا هبة ويقاس عليه ما سائر التمليكات من النذر والوصية لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل بعوض ولا بغير عوض (وعن أبي قلابة) يكسر القاف وتخفيف اللام بعد ألفه موحدة تابعي جليل (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحمد والأربعة سوى أبي داود وصححه الترمذي

وابن حبان والحاكم وأعل بالارسال) لان أنقلابه لم يسمع هذا الحديث من أنس وان كان مما سمعه
لغيره من الاحاديث عن أنس ثابتاً وهذا الذي ذكره المصنف قطعة من الحديث فانه حديث
طويل (١) فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بمصلحة خيرة ذكر المصنف منه ماله تعلق
بباب القرائن لانه شهادة لزيد بن ثابت بأنه أعلم الخطابين من أصحابه بعلم الموارث فيؤخذ منه
انه يرجع اليه عند الاختلاف وقد اعتمد الشافعي في القرائن ورجحه على غيره

(باب الوصايا)

جمع وصية كهذا باجمع هدية وهي شرعا عهد خاص يضاف الى ما بعد الموت (عن ابن عمر رضى
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن يوصي فيه يبيت
ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه) كلمة ماناقية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها ما بعد
الا والوازنة في الخبر لوقوع الفصل بالا قال الشافعي معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم الا أن
تكون وصيته مكتوبة عنده اذا كان له شيء يريده أن يوصي فيه لانه لا يدري متى تأتية منيته فتصوّل
بينه وبين ما يريد من ذلك انتهى وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعا على ما ثبت
به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا ومندوبا ويطلق على المباح بقوله فان اقترن
به على ونحوه كان ظاهرا في الوجوب والافهوعلى الاحتمال وفي قوله يريده أن يوصي ما يدل على أن
الوصية ليست بواجبة عليه وانما ذلك عند ارادته وقد أجمع المسلمون على الامر بها وانما
اختلفوا هل هي واجبة أم لا فذهب المجاهيز الى أنها مندوبة وذهب داود وأهل الظاهر الى
وجوبها وحكى عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبد البر الاجماع على عدم وجوبها مستدلا
من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع فلا كانت الوصية واجبة
لا يخرج من ماله منهم شي من الوصية والا قرب ما ذهب اليه أبو ثور ومن وجوبها على من عليه
حق شرعي يخشى أن يضيع ان لم يوص به كوديعة ودين لله أولا دمي ومحل الوجوب فيمن عليه
حق ومعه مال ولم يمكن تخليصه الا اذا وصى به وما انتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب وقوله
ليلتين للتقريب لا للتحديد ولا فقد روى ثلاث ليال وقال الطيبي في تخصيص الليلتين والثلاث
تسامح في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمانا وقد ساحتناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن
يتجاوز ذلك وروى مسلم عن ابن عمر راوى الحديث انه قال ولم أبت ليلة الا ووصيتي مكتوبة
عندي وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع انه قيل لابن عمر في مرض موته ألا توصي
فقال أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته
ويتعاهدها وينجز ما كان يوصي به حتى وقد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به وفي قوله أما مالي
فالله أعلم ما كنت أصنع فيه ما يدل لهذا الجمع واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد
على الكتابة والخط وان لم يقتن بشهادة وقال بعض أئمة الشافعية ان ذلك خاص بالوصية وأنه
يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها ولان الوصية لما أمر الشارع بها
وهي تكون مما يلزم المرء من حقوق ولو ازم لاتزال تجدد في الاوقات واستحضار الاشهاد في كل
لازم يريده أن يوصي به فثبت بمقابلة الاجل متعسر بل متعذر في بعض الاوقات فيلزم منه عدم

(١) لفظ الحديث في رواية
الترمذي والنسائي وابن
ماجه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال أرحم
أمتي بأمي أبو بكر وأشدّهم
في دين الله عمر وأصدقهم
حياه عثمان وأقروهم لكتاب
الله أبي بن كعب وأعلمهم
بالحلال والحرام معاذ بن
جبل وأقرضهم زيد بن ثابت
الاوان لكل أمة أمينا
وأمين هذه الامّة أبو عبيدة
ابن الجراح اه تفخيم
الزكشي اه منه

وجوب الوصية أو شرعيتها من دون شهادة إذا فائدة في ذلك وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة وقال الجماهير المراد مكتوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت فإنه دل على اعتبار الشهادة في الوصية وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الشهادة في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به والتحقيق أن الاعتبار معرفة الخط فإذا عرف خط الموصي عمل به ومثله خط الحاكم وعليه عمل الناس قديما وحديثا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث الكتب يدعوفها العباد إلى الله تعالى وتقوم عليهم الحجة بذلك ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والدنيويات ويعملون بهم وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون اشهاد والحديث دليل على الإيصاء بشئ يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله له شئ يريد أن يوصي وأما كتب الشهادتين ونحوها مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع وإنما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفا قال كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن يشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ويشهد أن محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك من أهله أن يقولوا لله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله أن كانوا مؤمنين وأوصاهم عما أوصى به إبراهيم بنيه ويعتقوب أن الله اصطفى لكم الدين فلا تعوتن الا وأنتم مسلمون وضمير كانوا عائدا إلى الصحابة إذا خرج صحابي واختلف العلماء هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم لم يوص لاختلاف الروايات ففي البخاري عن ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص قالوا لأنه لم يترك بعده ما لا ولا أما الأرض فقد كان سبيلها وأما السلاح والبغلة فقد أخبر أنها لا تورث كذا ذكره النووي وفي المغازي لابن اسحق أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص عند موته الا ثلاث لكل من الدارسين والهاويين والاشعرين بجاذمئة وسق (١) من خير وان لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن يتقذبت أسامة وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أوصى صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث أجيزوا الوعد بما كنت أجيزهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عند التسائي وأجد وابن سعيد كانت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ثبت وصيته بالانصار وبأهل بيته ولكنهم ليست عند الموت وروى غير ذلك قلت وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد في مرضه أن يكتب كتابا وهو وصيته صلى الله عليه وآله وسلم لأمته الا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري وغيره وقد جمع صاحب تخريج الوصايا من خبايا الزوايا وصايا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب مستقل وكلها أحاديث صحيحة وهذا الكتاب قد طبع هذا العهد في مصر القاهرة بمطبعة بولاق والله الحمد (وعن سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله أنا ذومال) وقع في رواية كثير (ولا يرثني الا ابنتي واحدة) أفأتصدق بثني مالي قال لا قلت أفأتصدق بشطر مالي قال لا قلت أفأتصدق بثلثه قال الثلث والثلث كثير انك ان يروى بفتح الهمزة وكسرهما فالفتح على تقدير لام التعديل والكسر على أنها شرطية وجوابه خبر على تقدير فهو خير (تذروا ثلث أغنياء غير من أن تذروهم عالة) جمع عائل وهو الفقير (يتكففون) يسألون (الناس) بكفهم (متفق عليه)

مطلب صورة الوصية

(١) قوله بجاذمئة وسق
بالجيم والذال المهملة
مشددة الجاذي عن المجدود
أى بخلا يجذ منه ما يبلغ مائة
وسق ٥٥ نهاية ٥٥ منه

(١) قال ابن عبد البر
اختلف السلف في مقدار
المال الذي يستحب فيه
الوصية أو يجب عندهم
أوجبها فروى عن علي عليه
السلام أنه قال ستمائة درهم
أو سبعمائة درهم ليس بمال
فيه وصية وروى عنه أنه
قال ألف درهم مال فيه
وصية وقال ابن عباس
لا وصية في ثمانمائة درهم
وقالت عائشة في أمر أهلها
أربعة من الولد ولها ثلاثة
آلاف درهم لا وصية في
مالها وقال إبراهيم النخعي
ألف درهم إلى خمسمائة
درهم وقال قتادة في قوله إن
ترك خيراً ألتما فوقها وعن
علي من ترك ما لا يسيرا
فليدعه لورثته فهو أفضل
وعن عائشة فيمن ترك
ثمانمائة درهم لم يترك خيراً
فلا يوصى به من البسر
التمام اه على حسن خان

عليه) اختلف متى وقع هذا الحكم فقبل في حجة الوداع عكة فانه مرض سعد فعاده صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة واتفق الحفاظ انه وهم وان الاول هو الصحيح وقيل وقع ذلك في المرتين معا وأخذ من مفهوم قوله كثير انه لا يوصى من مال قليل (١) وروى هذا عن علي وابن عباس وعائشة وقوله لا يرثني الابنة أي لا يرثني من الاولاد والا فان سعدا كان من بني زهرة وهم عصبته وكان هذا قبل أن يولد المذكور والا فانه ذكر الواقدي انه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين وقيل أكثر من عشرة ومن البنات ثنتا عشرة بنتا وقوله أتصدق يحتمل انه استأذنه في تخصيص ذلك في الخال أو أراد بعد الموت الآتية في رواية بلطف أوصى وهي نص في الثاني فيجعل الاول عليه وقوله بشرط مالي أراد به النصف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم والثالث كثير يروى بالثلاثة وبالموعدة على أنه شك من الراوي وقع ذلك في البخاري ومثله وقع في النسائي وأكثر الروايات بالثلاثة ووصف الثالث بالكثرة بالنسبة إلى مادونه وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان الاول بيان ان الاولى الاقتصار عليه من غير زيادة وهذا المتبادر وفهمه ابن عباس فقال وددت ان الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية والثاني بيان ان التصديق بالثلث هو الاكمل أي كثير أجره ويكون من الوصف بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث وعلى هذا استقر الاجماع وانما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل فذهب ابن عباس والشافعي وجاعة إلى أن المستحب ما دون الثلث لقوله والثلث كثير قال قتادة أوصى أبو بكر بالخمس وأوصى عمر بالربع والخمس أحب إلي وذهب آخرون إلى أن المستحب الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم وسيأتي قريباً انه حديث ضعيف والحديث ورد فيمن له وارث فأما من لا وارث له فذهب مالك إلى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث وأجازت الحنفية له الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية صححت بأكثر من الثلث ونفذت لاسقاطهم حقهم وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف الظاهرية والمزنية وسيأتي في حديث ابن عباس إلا أن يشاء الورثة وانه حسن يعمل به نعم فلورجع الورثة عن الاجازة فذهب جماعة إلى أنه لا يرجع لهم في حياة الموصي ولا بعد وفاته وقيل ان رجوعاً بعد وفاته فلا يصح لان الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فانه يتجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم انك ان تذر الخهل يفهم منه أنه المنع من الوصية بأكثر من الثلث وان السبب في ذلك رعاية حق الوارث وانه اذا اتقى ذلك اتقى الحكم بالمنع أو ان العلة لا تعدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قول الشافعي والظاهر أن العلة متعدي وانه ينتفي الحكم في حق من ليس له وارث معين (وعن عائشة رضي الله عنها ان رجلاً) جاء ميئانه سعد بن عباد (أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني أقتلت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أي أخذت قلته (ولم توص وأظنهما لو تكلمت تصدقت أقلها أجزان تصدقت عنها قال نعم متفق عليه واللفظ لمسلم) في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت ولا يعارضه قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى لنبت حديث ان أولادكم من كسبكم ونحوه فولده من سعيه وثبوت

أولده صالح يدعوه وقد قدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز ﴿ وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وحسنه أحمد والترمذي وقواه ابن خزيمة وابن الجارود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره إلا أن يشاء الورثة واسناده حسن ﴿ وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عنده أيضا وقال الصواب إرساله وعن علي بن عبد بن أبي شيبة ولا يخلو اسناد كل منها عن مقال لكن مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم أن هذا المتن متواتر فانه قال انه نقل كافة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد قلت الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قاله الشافعي وإن نازع في تواتره الفخر الرازي فلا يضر ذلك ثبوته فانه متلقى بالقبول من الأمة كما عرف وقد ترجم به البخاري فقال باب لا وصية لوارث وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرجها ولكنه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفا في تفسير الآية وله حكم المرفوع والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول الجماهير من العلماء وذهب جماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية قالوا ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز قلنا نعم لو لم يرد هذا الحديث فانه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخها من آية الموارث قال ابن عباس كان المال للولد والوصية للوالدين فنسخ الله تعالى من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوجة الشطر والربع وقوله إلا أن يشاء الورثة دل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث أن أجازها الورثة وتقديم الكلام في إجازة الورثة لما زاد على الثالث هل يتقدمها أو لا وإن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لأجازتهم والظاهر معهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثالث وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد هذا لك قال انه يؤخذ القيد من التعليل بقوله إنك إن تذر الخ فانه دل على أن المنع من الزيادة على الثالث كان مراعاة لحق الورثة فان أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة هذا في الوصية للوارث واختلفوا إذا أقر المريض للوارث بشئ من ماله فأجازة الأوزاعي وجماعة مطلقا وقال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقرارا واحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعيدة وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر لوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمال وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فان أمره إلى الله قلت وهذا القول أقوى دليلا واستثنى مالك ما إذا أقر لبيته ومعه مان يشركها من غير الولد كان الم قال لانه يترتب في أنه يزيد لبيته وينقص ابن العم وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجته المعروفة بمحبته لها ومياله اليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال قلت والاحسن ما قيل عن بعض المالكية واختاره الروياني من الشافعية أن مدار الأمر على التهمة وعدمها فان فقدت جاز والأفلا وهي تعرف بقرائن الأحوال وغيرها وعن بعض الفقهاء انه لا يصح إقراره بالزوجة بمهرها ﴿ وعن معاذ بن

جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم رواه الدارقطني وأخرجه أحمد والبرزاني حديث أبي الدرداء وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكلها ضعيفة لكنهم اقد تقوى بعضها ببعض (وذلك لأن في اسناده اسمعيل بن عياش وشيخه عقبه بن جهم وهما ضعيفان وإن كان لهم في رواية اسمعيل تفصيل معروف والحديث قليل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمتنع منه الميت وظاهر الإطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله وسواء كانت لوارث أو غيره مولى لكن يقسمه ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا يتخذ الوارث واليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وروى عن زيد بن علي وأعلم أن قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقتضي ظاهرها أنه يخرج الدين والوصية من تركه الميت على سواء فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحرث الأعور عنه قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين وعلقه البخاري واسناده ضعيف لكن قال الترمذي إن العمل عليه عند أهل العلم وكان البخاري يعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه وقد أورد له شواهد ولم يختلف العلماء أن الدين مقدم على الوصية فإن قيل إذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية قلت أجاب السهيلي بأنهم لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين يقع بتعدي الميت بحسب الأغلب فجاء الوصية لكونها أفضل وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين وكان أدواها مظنة التفریط بخلاف الدين فقد تمت الوصية لذلك ولا تها حظ الفقير والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطالبه بقوة وله مقال ولأن الوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقد تمت تحريراً على العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر ولأن الوصية ممكنة من كل أحد مطالبة منه ما تدبأ وجوباً فيستترك فيها جميع الخاطبين وتقع بالمال وبالعمل وقبل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أو لا يذكر ووقوعه

مطلب تقديم الدين على الوصية

(باب الوديعة)

هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى وتعارفوا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليهم إن لم يقبلها (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أودع وديعة فليس عليه ضمان أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف) وذلك أن في رواية الثئي بن الصباح وهو متروك وأخرجه الدارقطني بلفظ ليس على المستعير غير المغفل ضمان ولا على المستودع غير المغفل ضمان وفي اسناده ضعيفان قال الدارقطني وأما ما روي هذا عن شرح غير مرفوع وفسر المغفل في رواية الدارقطني بالخائن وقيل هو المستغل وفي الباب آثار عن

أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر بن الوديعه أمانة وفي بعضها مقال ويغنى عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديع ضمان إلا ما روى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن وقد تؤول أنه مع التفريط والوديعه قد تكون باللفظ كاستودعتك ونحوه من الالفاظ الدالة على الاستحفاظ ويكتفى القبول لفظاً وقد يكونان بغير لفظ كان يضع في حاقوته وهو حاضر ولا ينعيه من ذلك أو في المسجد وهو غير متصل وأما إذا كان في الصلاة فلا لأنه لا يمكنه اظهار الكراهة وفي باب الوديعه تفاصيل في القروع كثيرة (وباب قسم الصدقات) بين الاصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو أليق لاتصاله به (وباب قسم النقي والغنيمه يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى) وهو أولى بأن يلي الجهاد لأنه من توابعه وانما ذكر المصنف هذه لأنها جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح والمصنف خالف فالحقهما بما هو أليق بهما

* (كتاب النكاح) *

هو لغة الضم والتداخل ويستعمل في الوطء وفي العقد قيل مجاز من اطلاق المسبب على السبب وقيل أنه حقيقة فيهما وهو مراد من قال أنه مشترك فيهما وكذا استعماله في العقد فقيل أنه حقيقة شرعية فيه ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد ﴿﴾ (عن ابن مسعود) رضي الله عنه (قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة بالباء الموحدة والهمز والمد) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) بكسر الواو والجيم والمد (متفق عليه) وقع الخطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم للشباب لأنهم مظنة الشهوة للنساء واختلف العلماء في المراد بالبائة والاصح أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنة النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم في دفع شهوته ويقطع شرماته كما يقطع الهوى ووقع في رواية ابن حبان مدرجاً تفسير الوجاء بأنه الاخصاء وقيل الوجاء رض الخصيتين والاختصاص سلم ما والمراد ان الصوم كالوجاء فهو من التشبيه البليغ أو من الاستعارة على قول والامر بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطء أن يجتهد في تزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وقال أنه قول جماعة من السلف وذهب الجمهور إلى أن الأمر للنسب مستدلين بأنه تعالى خير بين التزوج والتسرى لقوله فواحدة أو ما ملكت أيمانكم والتسرى لا يجب إجماعاً فكذا النكاح لأنه لا يخير بين الواجب وغير الواجب إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة بخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت وقدر على النكاح وتعدر التسرى وكذا أحكامه القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به ثم ذكر من يحرم عليه ويكرهه ويندب له ويباح فيحرم على من يخلل لزوجته في الوطء والاتفاق مع قدرته عليه وتوقاته اليه ويكرهه في حق كل مثل هذا حيث لا اضراء بالزوجة والاباحة فيما إذا اتقت الدواعي والموانع ويندب في حق كل من يرجي منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني مكاثركم بالامم ولظواهر الحث على النكاح والامر وقوله
 فعليه بالصوم اغراء بلزوم الصوم وضمير عليه يعود الى من فهو مخاطب في المعنى وانما جعل الصوم
 وجاء لانه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة ولشرح جعله الله تعالى في
 الصوم فلا يتقعر بتقليل الطعام وحده من دون صوم واستدل به الخطابي على جواز التداوى لقطع
 الشهوة بالادوية وحكاية البغوي في شرح السنة ولكن ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة
 ولا يقطعها بالاصالة لانه قد يقوى على وجدان مؤنة النكاح بل قد وعد الله من يستعفف ان
 يغنيه من فضله لانه جعل الاغناء بما لا يستعفف ولا ينهم اتفقوا على منع الحب والاختصاص فيلحق
 بذلك ما في معناه وفيه الحث على تحصيل ما يفيض به البصر ويحصن به الفرج وفيه انه لا ينكف
 على النكاح بغير الممكن كالاستدانة واستدل به العراقي على ان التشرىك في العبادة لا يضر
 بخلاف الرياء لكنه يقال ان كان المشرىك عبادة كالمشرىك فيه فلا يضر فانه يحصل الصوم وتحصين
 الفرج وغض البصر وأما تشرىك المباح كما لو دخل في الصلاة لترك خطاب من يحل خطابه فهو
 محل تطرئ عليه القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس نعم ان دخل في الصلاة لترك
 الخوض في الباطل والغيبة وسماعها كان مقصدا صحيحا واستدل به بعض المالكية على تحريم
 الاستئمان لانه لو كان مباحا لارشد الله لانه سهل وقد أباح الاستئمان بعض الحنابلة وبعض الحنفية
 واليه جرح الشوكاني رحمه الله في فتاواه الفتح الرباني (١) وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال أنا أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب
 عن سنتي فليس مني متفق عليه) هذا اللفظ لمسلم ولهذا الحديث سبب وهو انه قال أنس جاء
 ثلاثه رطط (١) الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه وآله وسلم قد
 وآله وسلم فلما أخبروا كانهم يقولوا فقالوا وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
 غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فاني أصلي الليل أبدا وقال آخر وأنا
 أصوم الدهر لا أفطر وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم اليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا أما والله اني لاختشأكم الله وأتقاكم له لكني أنا أصلي
 الحديث وهو دال على ان المشروع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهمال والاضرار
 بالنفس وهجر المألوفات كلها وان هذه المسألة المحمدية مبنية شريعتا على الاقتصاد والتسهيل
 والتيسير وعدم التعسير يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال الطبري في الحديث الرد على
 من منع استعمال الحلال من الطيبات ما كلالا وملبسا قال القاضي عياض هذا مما اختلف فيه
 السلف فمنهم من ذهب الى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى أذهبتم
 طيباتكم في حياتكم الدنيا قال والحق ان الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالأميرين والاولى التوسط في الامور وعدم الافراط ولازمة استعمال الطيبات فانه يؤدي الى
 الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات فان من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع
 الصبر عنه فيقع في المحذور كما ان من منع من تناول ذلك أحيانا قد يفضي به الى التلذذ وهو التكلف
 المؤدى الى الخروج عن السنة المنهية عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله
 التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاختبال تشديد في العبادة يؤدي الى الملل القاطع

وهم علي بن أبي طالب
 وعبد الله بن عمرو بن العاص
 وعثمان بن مظعون أخرجه
 عبد الرزاق عن سعيد بن
 المسيب مرسل قال
 المصنف في الفتح في عبد
 الله معهم نظر لان عثمان
 ابن مظعون مات قبل أن
 يهاجر عبد الله فيما أحسب
 ذكره في فتح الباري اه على
 حسن خان

لاصلها ولا زمة الاقتصار على القرائن مثل لا تزك النفل يفضي الى البطالة وعدم النشاط الى
 العبادة وخيار الامور واسطها وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فمن رغب عن سنتي أي
 من طريقتي فليس مني أي ليس من أهل الخفيفة السهلة بل الذي يتعين أن يفطر ليقوى على
 الصيام وينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليحفظ نسله وفرجه وقبل أن أراد من خالف هديه
 صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه صلى الله عليه
 وآله وسلم فعني ليس مني ليس من أهل ملتي لأن اعتقاد ذلك يؤدي الى الكفر ﴿ (وعنه) أي
 عن أنس ﴾ قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر نباليا ما وينهى عن التبتل نباليا شديدا
 ويقول تزوجوا الولود والودوداني مكثركم الانبياء يوم القيامة رواه أحمد وصححه ابن حبان وله
 شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضا من حديث معقل بن يسار التبتل الانقطاع عن
 النساء وترك النكاح انقطاعا الى عبادة الله وأصل التبتل القطع ومنه قيل لمرم عليها السلام
 التبتل وفاطمة رضي الله عنها التبتل أيضا لا تقطاعها عن نساء زمانها ما دنا وفضل لا ورغبة في
 الآخرة والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرايتها والودود المحبوبة لكثرة
 ما هي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحبب الى زوجها والمكاثرة المفاخرة وفيه جوازها
 في الدار الآخرة ووجه ذلك ان من أمتة أكثر ثوابه أكثر لان له مثل أجر من تبعه ﴿ (وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنكح المرأة لاربعة أي الذي يرغب
 الى نكاحها ويدعو اليه أحد اربع خصال (لما لها والحسبها وجمالها ولديها فاظفر بذات الدين
 تربت يداك متفق عليه) بين الشيخين مع بقية السبعة الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب
 الحديث اخبار بان الذي يدعو الرجال الى التزويج أحد هذه الاربعة وآخرها عندهم ذات الدين
 فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم اذا وجدوا ذات الدين فلا يبدلون عنها وقد ورد النهي
 عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو
 مرفوعا لا تنكحوا النساء الحسنهن لعله يرديهن ولا المسالهن لعله يطغين وأتكنهن للدين ولامة
 سودا من رقاه ذات دين أفضل وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة أنه قيل
 يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره ان تطروا وتطيعه ان أمر ولا تتخلفه في نفسها وماله بما
 يكره والحسب هو الفعل الجميل للرجل وآبائه وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه
 الترمذي وحسنه من حديث سمرة مرفوعا الحسب المال والكرم التقوى الا أنه لا يراد به المال في
 حديث الباب لذكره له بجنبه فالمراد فيه المعنى الاول ودل الحديث على ان مصاحبة أهل الدين في
 كل شيء هي الاولى لان مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركهم وطرائقهم ولا سيما الزوجة فهي
 أولى من يعتبر دينه لانها ضحيته وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها وقوله تربت
 يداك أي التصقت بالتراب من الفقر وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في الخطابات لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم قصد بها الدعاء ﴿ (وعنه) أي أبي هريرة ﴾ (أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم كان اذا رقا بالراء وتشديد الفاء فالف مقصورة) انسا انا اذا تزوج قال بارك الله لك وبارك
 عليك وجع بينك في خير رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان الرفاء
 الموافقة وحسن المعاشرة وهو من رفا الذوب وقيل من رفوت الرجل اذا سكنت ما به من روع

مطلب خطبة النكاح

قال مراد اذا دعا صلى الله عليه وآله وسلم للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله وحسن المعاشرة بينهما قال ذلك وقد أخرج بقى بن مخلد عن رجل من بني تميم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فعلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قولوا الحديث وأخرج مسلم من حديث جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له تزوجت قال نعم قال بارك الله لك وزاد الدارمى وبارك عليك وفيه ان الدعاء للمتزوج سنة وأما المتزوج فليس له أن يفعل ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفاد أحدكم امرأة أو خادما أو دابة فليأخذ بناصيتها وليقل اللهم اني أسألك خيرا وخيرا ما جبلت عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في الحاجة) زاد فيه ابن كثير في الارشاد في النكاح وغيره (ان الحمد لله شحمه ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ويقرأ ثلاث آيات رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي والحاكم) والآيات يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الى رقبيا والثانية يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الى آخرها والثالثة يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما كذا في الشرح وفي الارشاد لابن كثير عدد الآيات في نفس الحديث الا أنه جعل الاولى يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسالون به والارحام الآية والثانية يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الآية والثالثة كما هنا وقوله في الحاجة عام لكل حاجة ومنها النكاح وقد صرح به في رواية كما ذكرناه وأخرج البيهقي انه قال قال شعبة قلت لابي اسحق هذه في خطبة النكاح وفي غيرها قال في كل حاجة وفيه دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره ويخطب العاقد بنفسه حال العقد وهي من السنن الملهجورة وذهب الظاهرية الى أنها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد ويأتي في شرح الحديث الا في عدم الوجوب (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن يتطهر منها ما يدعوه الى نكاحها فليفعل) وعنه قال فخطبت جارية فكنت أنجب لها حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها فترزوجتها (رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة) ولفظه انه قال له وقد خطب امرأة انظر اليها فانه احري أن يدوم ينكح (وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ولمسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل تزوج امرأة) أي أراد ذلك (أقترت اليها قال لا قال اذهب فانظر اليها) دلت الاحاديث على انه يندب للرجل تقديم النظر الى من يريد نكاحها وهو قول جماهير العلماء والنظر الى الوجه والكفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وضده بالكفين على خصوبة البدن أو عدمها وقال الاوزاعي ينظر الى مواضع اللحم وقال داود ينظر الى جميع بينهما والحديث مطلق فينظر الى ما يحصل له المقصود بالنظر اليه ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت علي لما بعث بها الى يسه

لنظرها ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على عقلتها كما فعله جابر قال أصحاب الشافعي أنه ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء بخلافه بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتجبره بصفتها فقد روى أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقال انظري إلى عرقوبها وشمي معاطفها أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام وفي رواية شمي عوارضها وهي الأسنان التي في عرض الفم وهي ما بين الثنايا والأضراس واحدتها عارض والمراد اختبار رائحة النكحة وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة قائمها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبها منها كذا قيل ولم يرد به حديث والأصل تحريم نظر الاجنبي الإبدليل كالدليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبتها (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر الخاء هنا (حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له متفق عليه واللفظ للجاري) انتهى أصله التحريم الإبدليل يصرفه عنه وادعى التواوي الاجماع على أنه له وقال الخطابي انتهى للتأديب وليس للتحريم وظاهره أنه نهى عنه سواء قد أجنب الخطاب أم لا وقد بنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس تقدم والاجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة من المرأة المكففة في الكف ومن ولي الصغيرة وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع وهذه في الإجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخطاب فهو إجابة وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله أو يأذن له دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الأذن وجوازها للمأذون له بالنص ولغيره بالحق لان أذنه قد دل على إضراره فيجوز خطبة الكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه وأنه أقاد التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخطاب فاسقا فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته أم لا ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك أنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق ورجحه ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف عليها فتكون خطبة كلا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت منها علامة القبول (وعن سهل ابن سعد الساعدي رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال المصنف في الفتح ولم أقف على اسمها (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي) لأن الجبر لا تملك رقبته (فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصعد فيها النظر وصوبه) في النهاية ومنه الحديث فصعد في النظر وصوبه أي نظر إلى أعلاى وأسفل ومن أدلة جواز النظر إلى من يراد زواجها وقال المصنف أنه تحرر عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره (ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقام رجل من أصحابه) قال المصنف لم أقف على اسمه (فقال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء فقال لا والله يا رسول الله قال اذهب إلى أهلك فانظري هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال يا رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم انظر ولو خاتماً (أى ولو نظرت خاتماً) (من حديد فذهب ثم رجع فقال
 لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد) أى موجود خاتماً مبدأً معدن خبره (ولكن هذا
 ازارى قال) سهل بن سعد الراوى (ما له ردان فلها ضمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما تصنع بازارك ان لبسته) أى كله (لم يكن عليها منه شئ وان لبسته) أى كله (لم يكن عليك منه
 شئ) ولعله بهذا الجواب بين له ان قسمة الازار لا تنفعه ولا تنفع به المرأة (جلس الرجل حتى
 اذا طال مجلسه قام فقرأه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مولياً فأمر به فدعى به فلما جاء قال ماذا
 معك من القرآن قال معى سورة كذا وسورة كذا عددها فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال
 اذهب فقدم عليك كتابهما من القرآن متنق عليه واللفظ لمسلم وفى رواية له قال انطلق فقد
 زوجتكما فعملهما من القرآن وفى رواية البخارى أمكاً كما بعاهمك من القرآن ولا يداود عن أبى
 هريرة قال أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تحفظ قال سورة البقرة وآتى فلها قال قم فعملها
 عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد تنوعها ابن التين وقال هذه احدى وعشرون
 فائدة يوب البخارى على أكثرها قلت ولغات باتقسما وأوضاعها الأولى جواز عرض المرأة نفسها
 على رجل من أهل الصلاح وجواز النظر من الرجل وان لم يكن خاطباً لارادة التزوج يريد ان ليس
 جواز النظر خاصاً للخاطب بل يجوز لمن تخطبه المرأة فان نظره صلى الله عليه وآله وسلم اليها
 دليل على انه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكأنهم لم تعجبها فأعرض عنها والثانية ولاية
 الامام على المرأة التى لا قريب لها اذا أذنت الآن فى بعض الفاظ الحديث انها فوضت أمرها
 اليه وذلك فوكيل وانه يعقد للمرأة من غير سؤال عن وليها هل هو موجوداً ولا حاضراً ولا ولا
 سؤالها هل هى فى عصمة رجل أو عدمه قال الخطابى والى هذا ذهب جماعة جلاء على ظاهر
 الحال الثالثة ان الهبة لا تثبت الا بالقبول الرابعة انه لا بد من الصداق فى النكاح وانه يصح
 ان يكون شيئاً يسيراً فان قوله ولو خاتماً من حديد مبالغته فى تقليله فيصح بكل ما راضى عليه الزوجان
 أو من اليه ولاية العقد مما فيه منفعة وضابطه ان كل ما يصلح ان يكون قيمة وثمن الشئ يصح ان يكون
 مهراً ونقل القاضى عياض الاجماع على انه لا يصح ان يكون مما لا قيمة له ولا يحل به النكاح
 وقال ابن خزم يصح بكل ما يسمى شيئاً ولو حبة من شعير لقوله صلى الله عليه وآله وسلم هل تجد شيئاً
 وأجيب بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو خاتماً من حديد ورد مبالغته فى التقليل وله قيمة وكان
 قوله فى الحديث من استطاع منكم البائة ومن لم يستطع دل على انه شئ لا يستطيعه كل أحد وحجة
 الشعر مستطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا وقوله ان تبغوا
 بأموالكم دال على اعتبار المالية فى الصداق حتى قال بعضهم هم أقله خمسون وقيل أربعون
 وقيل خمسة دراهم وان كانت هذه التقادير لادليل على اعتبارها بخصوصها والحق انه يصح بما
 يكون له قيمة وان تحقرت والا حاديت والآيات يحتمل انها خرجت مخرج الغالب وانه لا يقع
 الرضا من الزوجة الا بكونه مالا له صورة ولا يطبق كل أحد على تحصيله الخامسة انه ينبغي ذكر
 الصداق فى العقد لانه أقطع للتزاع وأنفع للمرأة فلو عقدت بغيره كصداق صح العقد وجب لها
 مهر المثل بالدخول وانه يستحب تعجيل المهر والسادسة انه يجوز الحلف وان لم يكن عليه اليمين
 وانه يجوز الحلف على ما ينظنه الحالف لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال له بعد عيسه اذهب الى أهلك

فانظر هل تجد شيئاً أفضل على ان يمينه كانت على ظنسه ولو كانت لا تكون الاعلى علم لم يكن للامر
بذهابه الى أهله فائدة السابعة انه لا يجوز للرجل ان يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستعور ثوبه
أو يسد خلته من الطعام والشراب لانه صلى الله عليه وآله وسلم علل منعه عن قسمة ثوبه بقوله ان
لبسته لم يبق عليك منه شيء الثامنة اختبار مدعى الاعسار فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصدقه
في أول دعواه الاعسار حتى ظهر له قرائن صدقه وهو دليل على انه لا تسمع البين من مدعى
الاعسار حتى تظهر قرائن اعساره التاسعة انها لا تجب الخطبة للعقد لانهم لم تذكر في شيء من
طرق الحديث وتقدم ان الظاهرية يقولون بوجودها وهذا يرد قولهم وانه يصح ان يكون
الصدوق منفعة كالتعليم فانه منفعة ويقاس عليه غيره ويدل له قصة موسى مع شعيب وقد
ذهب الى جواز كونه منفعة بعض العلماء وخالفوا الحنفية وتكفوا التأويل الحديث وادعاه ان
التزويج بغير مهر من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاصل العاشرة قوله بعمامتك
من القرآن يحتمل كما قاله القاضي عياض وجهين أظهرهما ان يعلم امامه من القرآن أو قدرا
معيناً منه ويكون ذلك صدقاً أو يؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة فعلمها من القرآن وفي بعضها
تعيين عشر من الآيات ويحتمل ان الباء للتعليل وانه زوجهم بغير صداق اكراماً له لكونه حافظاً
لبعض القرآن ويؤيده هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم وذلك انه خطبها اقبالت والله
ما مثلك يرد ولكنك كافر أو نامسلة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره
فاسلم فكان ذلك مهرها أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس وترجم له النسائي باب التزويج
على الاسلام وترجم على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة وهذا ترجيح منه
للاحتمال الثاني والاحتمال الاول أظهرهما قاله القاضي لثبوت رواية فعلمها من القرآن الحادية
عشرة ان النكاح ينقد بلفظ التملك وهو مذهب الحنفية ولا يخفى انها قد اختلفت الالفاظ
في الحديث فروى بالتمليك وبالتزويج وبالإمكان قال ابن دقيق العبد هذه لفظة واحدة في قصة
واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث والظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لفظ واحد فالمرجع في هذا الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى قد
زوجتكمها وانهم أكثر وأحفظ وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الالفاظ ثم
قال ورواية التزويج والنكاح أرجح وأما قول ابن التين انه جمع أهل الحديث على ان الصحيح
رواية تزوجتكمها وان رواية ملكتكمها وهم فيه فقد قال المصنف ان ذلك مبالغته وقال
البعغوي الذي يظهر انه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجنيها اذ هو الغالب في لفظ
العقود اذ قل ما يختلف لفظ المتعاقدين وقد ذهبت الحنفية والمالكية في القول المشهور الى جواز
العقد بكل لفظ بغير معناه اذ اقرن به الصداق أو قصده النكاح كالتملك ونحوه ولا يصح بلفظ
العارية والاجارة والوصية (وعن عامر بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) عامر تابعي
سمع أباه وغيره ومات سنة أربع وعشرين ومائة (عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قال أعلنوا النكاح رواه أحد وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة أعلنوا النكاح
واضر بوا عليه بالغربال أي الدف أخرجه الترمذي وفي رواية عيسى بن ميمون ضعيف لما قاله
الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده خالد بن اياس منكر الحديث كما قال احمد

وأخرج الترمذي أيضا من حديث عائشة وقال حسن غريب أعلنا هذا النكاح واجعلوه
 في المساجد واضربوا عليه بالدقوف وليؤلم أحدكم ولو بشاة فاذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب
 بالبراد فليعلمها لا يغيرها دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح والإعلان خلاف الأسرار
 وعلى الأمر بضرب الغربال وفسر بالدق والاحاديث فيه واسعة وإن كان في كل منها مقال إلا
 أنها يعضد بعضها بعضا ويدل على شرعية ضرب الدق لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه وظاهر الأمر
 الوجوب ولعله لا فائل به فيكون مسنونا ولكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغنى بصوت رخيم
 من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح الخلد ودوا القدود بل ينظر إلى الأساليب العربية الذي كان في
 عصره صلى الله عليه وآله وسلم فهو المأمور به وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به
 ولا كلام أنه في هذه الأعصار يقترب بمحرمات كثيرة فيحرم لذلك لنفسه (وعن أبي بردة) بن
 أبي موسى رضي الله عنهما (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح إلا بولي
 رواه أحمد والأربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بالارسال) قال ابن كثير
 وقد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث إسرائيل وأبي عوانة وشرى
 القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي اسحق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي اسحق كذلك
 قال الترمذي ورواه شعبة والثوري عن أبي اسحق مرسلًا وكان الأول (١) عندي أصح هكذا
 صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن أبي المنثري عنه وقال علي بن المديني حديث
 إسرائيل في النكاح صحيح وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ قال ورواه أبو يعلى
 الموصلي في مسنده عن جابر مرفوعا قال الحفاظ الضياء باسناد رجاله كلهم ثقات قلت ويأتي
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها وحديث عائشة أن النكاح من غير
 ولي باطل قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم
 سلمة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابيا والحديث
 دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في النقي نقي الصحة لأن في الكمال والولي هو الأقرب
 إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فالجمهور
 على اشتراطه وانها لا تزوج المرأة نفسها وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة
 خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث وقال مالك بشرط في حق الشريعة لا الوضعية فلها أن تزوج
 نفسها وزهبت الخنفة إلى أنه لا يشترط مطلقا محتملين بالقياس على البيع فانها تستقل ببيع
 سلعتها وهو قياس فاسد الاعتبار ولا قياس مع نص ويأتي الكلام في ذلك مستوفى في شرح
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة الحديث وقالت الطاهرية يعتبر الولي في حق البكر
 الحديث الثيب أولى بنفسها وسيأتي ويأتي أن المراد اعتبار رضاها جعائنه وبين الحديث
 اعتبار الولي وقال أبو ثور للمرأة أن تنكح نفسها باذن وليها المقهور قوله (وعن عائشة رضي الله
 عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل
 فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن اشترى وأقال سلطان ولي من لا ولي لها أخرجه
 الأربعة إلا النسائي وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم) قال ابن كثير وصححه يحيى بن معين
 وغيرهم من الحفاظ قال أبو ثور فقوله بغير إذن وليها يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها

(١) أي عن أبي بردة عن
 أبيه اه منه

وأجيب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق باشتراطه واعلم ان الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري وسئل الزهري عنه فلم يعرفه والذي روى هذا القدح هو اسمعيل بن علية القاضي عن ابن جريج الراوى عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له ان يكون سليمان بن موسى وهم عليه لاسيما وقد أثبت الزهري على سليمان بن موسى وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى وقد عاضده أحاديث اعتبار الولي وغيره مما أتى في شرح حديث أبي هريرة وفي الحديث دليل على اعتبار اذن الولي في النكاح بعقد عليها أو عقد وكيله وظاهره ان المرأة تستحق المهر بالدخول وان كان النكاح باطلا لقوله فان دخل بها فله المهر بما استحل من فرجها وفيه دليل على انه اذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وان النكاح يسمى باطلا وصححا ولا واسطة والضمير في قوله فان استحجر واعتد الى الاولياء الدال عليهم ذكر الولي والسياق والمراد بالاستحجار منع الاولياء من العقد عليها وهذا هو العزل وبه تنتقل الولاية الى السلطان ان عضل الاقرب وقيل بل تنتقل الى الاعد وانتقالها الى السلطان مبنى على منع الاقرب والاعد وهو محتمل ودل على ان السلطان ولي من لا ولي له لعدم اولادهم ومثلها غيبة الولي ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لانكاح الابوي والسلطان ولي من لا ولي له وان كان فيه الحجاج بن أرمطة فقد أخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الابوي مرفوعا أو سلطان ثم المراد بالسلطان من اليه الامر جائرا أو عادلا لاسموم الاحاديث القاضية بالامر بطاعة السلطان جائرا أو عادلا وقيل بل المراد به العادل المتولى لمصالح العباد لاسلاطين الجور فانهم ليسوا باهل لذلك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح) مقبرة الصيغة تجز وما مرفوعا ومثله الذي بعده (الايم) هي (١) هنا التي فارقت زوجها بطلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستئثار وهو طلب الامر (ولا ينكح البكر حتى تستأذن) قالوا يا رسول الله وكيف اذننا قال ان تسكت متفق عليه) فيه انه لا بد من طلب الامر من الثيب فلا بعقد عليها حتى يطلب الولي الامر منها بالاذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار رضاها وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الاحاديث وقوله والبكر أراد بها البكر البالغة وعبر عنها بالاستئذان منها وعبر في الثيب بالاستئثار إشارة الى الفرق بينهما وانما كد مشاوره الثيب ويحتاج الولي الى صريح القول بالاذن منها بالعقد عليها والاذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما كتنى منها بالسكوت لانها قد تستحي من التصريح وقد ورد في رواية ان عائشة قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال رضاها صحتها أخرجه الشيخان ولكن قال ابن المنذر يستحب أن يعلم ان سكوتها رضا وقال سفيان يقال لها ثلاثان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقي فاما اذا لم تنطق ولكنها يكت عند ذلك فقيل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لا أثر لبكائها في المنع الا أن يقتصر بصياح ونحوه وقيل يعتبر الدمع هل هو حار فهو يدل على المنع أو بارد فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع الى القرآن فانها لا تخفى والحديث عام للاولياء من الاب وغيره في أنه لا بد من اذن البكر البالغة واليه ذهب الحنفية

(١) هذا هو المراد بها هنا لانها قد تطلق على من لا زوج لها ولو صغيرة ذكره عياض وغيره ٨١ منه

وآخرون عملا بعموم الحديث هنا وبالخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ والبكر يستأنها أبوها ويأتي ذكر الخلاف في ذلك واستيفاء الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس الآتي ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذنهما سكوتها رواه مسلم وفي لفظ﴾ أي من رواية ابن عباس (ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد بأحقية الثيب بنفسها اعتبار رضاها كما تقدم على استئثار البكر وقوله ليس للولي مع الثيب أمر أي أن لم ترض لما سلف من اعتبار الدليل على رضاها وعلى أن القدال للولي وأما قوله واليتيمة تستأمر فاليتيمة في الشرع الصغيرة التي لأب لها وهو دليل الشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا الأب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر اليتيمة ولا استئثار إلا بعد البلوغ إذا قاندة لاستئثار الصغيرة وذهب الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجهما الأولياء مستدلين بنظر قوله تعالى وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى الآية وما ذكر في سبب نزولها في أنه يكون في حجر الولي يتيمه وليست الرغبة في نكاحها وانما يرغب في مالها فيتزوجها بذلك فنهوا عنه ليس بصريح في أنه ينكحها بصغيرة لاحتمال أنه يمتنعها الأزواج حتى تبلغ ثم يزوجهما ولها بعد البلوغ الخيار قياسا على الأمة فانها تخبر إذا عتقت وهي مزوجة والجامع حدوث ذلك التصرف ولا يخفى ضعف هذا القول وما تفرع عنه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف لاخبار لها مع قوله يجوز تزويج غير الأب لها كأنه لم يقل بالخيار وضعف القياس فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي ﴿وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها رواه ابن ماجه والدارقطني ورأه ثقات﴾ فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الانكاح لنفسها ولا غيرها فلا عبرة لها في النكاح إيجابا ولا قبولا فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا غيره ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة وهو قول الجمهور وذهب أبو حنيفة إلى تجوز العاقلة البالغة نفسها وابنتها الصغيرة وتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند غير كف فلا وليا لها الأعراض وقال مالك تزوج الدنيئة نفسها دون الشريفة كما تقدم واستدل الجمهور بالحديث بقوله تعالى ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن قال الشافعي هي أصرح آية في اعتبار الولي والأب كما كان لعضله معنى وسبب نزولها في معقل بن يسار تزوج أخته فطلة لها زوجها طلة رجعية وتر كها حتى انقضت عدتها وراى رجعتها خاف أن لا يزوجهما قال فقئ نزلت هذه الآية رواه البخاري زاد أبو داود فكفرت عن عيني وأنكحتا أياما فلو كان لها أن تزوج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع ونزول الآية ببيان أنها تزوج نفسها وبسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي أن الضمير للأزواج وضعف قول صاحب نهاية المجتهد أنه ليس في الآية إلا أنهم من العضل ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في صحة العقد لاحقيقة ولا بمازابل قد يفهم منه ضد هذا وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلوئهم انتهى ويقال عليه قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وبإدراك نزلت فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد ولو كان لا سبيل للأولياء إلا بأن تعالى غاية البيان بل كررت على كون الأمر إلى الأولياء في عدة آيات ولم يأت عرف واحدان للمرأة نكاح نفسها ودلت أيضا على أن نسبة النكاح اليهن في الآيات

مثل حق تنكح زوجا غيره مراد به الانكاح بعقد الولي اذ لو فهم صلى الله عليه وآله وسلم انها
تنكح نفسها الامر بها بعد نزول الآية بذلك ولا بان لاختيائها لولا لاية له ولم يبع له الخنثى في عينه
والتكفير ويدل لاشتراط الولي ما أخرجه البخاري وأبو داود ومن حديث عروة عن عائشة انها أخبرته
ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل
وليسته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قال في آخره فلما بعث محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله
الانكاح الناس اليوم فهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النكاح المعتبر فيه
الولي وزاده تأكيد بما قد سمعت من الاحاديث ويدل له نكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة
وقولها انه ليس أحد من أوليائها حاضر ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم انكحي أنت نفسك مع انه
مقام البيان ويدل له قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين فانه خطاب للاولياء بانهم لا ينكحوا المسلمات
المشركين ولو فرض انه يجوز له انكاح نفسه لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لان
القاتل بانها تنكح نفسها يقول بانه ينكحها وليها أيضا فيلزم ان الآية تقيد بالدلالة على تحريم
انكاح المشركين للمسلمات لانها انما دلت على نهى الاولياء عن انكاح المشركين لا على نهى
المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالامر للاولياء دال
على انه ليس للمرأة ولاية في النكاح ولقد تكلم صاحب نهاية المحتسب على الآية بكلام في غاية
السقوط فقال الآية مترددة بين ان يكون خطابا للاولياء ولا ولي الامر ثم قال فان قيل هو عام
والعام يشمل أولى الامر والاولياء قيل هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى
فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالاذن أصلا ولو
قلنا انه خطاب للاولياء يوجب اشتراط اذنهم في النكاح لكان مجعلا لا يصح به عمل لانه ليس فيه
ذكر أصناف الاولياء ولا مراتبهم والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة انتهى والجواب ان
الاظهر ان الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدرها أغنى قوله ولا تنكحوا
المشركين حتى يؤمن والمراد لا ينكحهن من اليه الانكاح وهم الاولياء وخطاب للاولياء ومنهم
الامر اعنف فقد هم أو عضلهم لما عرفت من قوله فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها
فبطل قوله انه متردد بين خطاب الاولياء وأولى الامر وقوله هنا هذا الخطاب انما هو خطاب
بالمنع بالشرع قلنا نعم قوله والمنع بالشرع يستوى فيه الاولياء وغيرهم قلنا هذا كلام في غاية السقوط
فان المنع بالشرع هنا للاولياء والذين يتولون العقد اما جوازا كما يقوله الخنثية أو شرطيا كما يقوله
غيرهم والاجنبى يعزل عن المنع لانه لا ولاية له على بنات زيد مثلا فانه عن نهيته عن شيء ليس
من تكليفه فهذا تكليف يخص الاولياء فهو كمنع الغنى عن السؤال ومنع النساء عن التبج
فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور ومنها ما يخص الاناث ومنها ما يخص بعضا من
الفریقین أو فردا منهما ومنها ما يعم الفریقین وان أراد انه يجب على الاجنبى الانكاح على من يزوج
مسلمة بمشرك فخرج عن البحث وقوله ولو قلنا انه خطاب للاولياء ان كان مجعلا لا يصح به عمل
جوابه انه ليس بمجمل اذ الاولياء معروفون في زمان من انزلت عليهم الآية وقد كان معروفا
عندهم ألا ترى الى قول عائشة يخطب الرجل الى الرجل وليته فانه دال على أن الاولياء معروفون
وكذلك قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائي حاضر وانما ذكرنا هذا لانه

نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل ويخرج الى رأى الخنفية واستقواه الشارح ولم يقو
 في نظري ما قاله فاحسبت أنسبه على بعض ما فيه ولو لا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأثبت ما فيه ومن
 الأدلة على اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وآله وسلم النبي أحق بنفسها من وليها فإنه أثبت حقاً
 للولي كما يفيد لفظ أحق وأحقية هي الولاية وأحقية ترضاها فإنه لا يصح عقده بها إلا بعد
 لحقها بنفسها كدمن حقه لتوقف حقه على أذنها ﴿١﴾ (وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار) فسر قوله (ان يزوج الرجل
 ابنته على أن يزوجه الا ستر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه) واتفقنا من وجه آخر على ان
 تفسير الشغار من كلام نافع قال الشافعي لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب انه ليس من كلام
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو قول مالك وقد بين ذلك ابن مهدي والقعنبى ويدل انه من كلام
 مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت ان الشغار أن يزوج
 الرجل الخ وأما البخاري فصريح في كتاب الحيل ان تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي
 تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فان كان مرفوعاً فهو المقصود وان
 كان من قول الصحابي فقبول أيضاً لأنه أعلم بالقال وأبعد الحال انتهى وإذا ثبت النهي
 عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهب الشافعي ومالك الى أنه باطل للنهي عنه
 وهو يقتضي البطلان وللفقهاء خلاف في علته النهي لا تطول به وكلها أقوال تخمينية ويظهر من
 قوله في الحديث لا صداق بينهما أنه علته النهي وذهب الخنفية وطائفة الى ان النكاح صحيح
 وإن غوماً ذكر فيه عملاً بعموم قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ويحجب بانه خصه
 النهي ﴿٢﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكر أمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فذكرت ان أباه تزوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود
 وابن ماجه وأعمل بالارسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب
 موصولاً وكذلك رواه معمر بن سالم ان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً وإذا اختلف في
 وصل الحديث وارساله فالحكم لمن وصله قال المصنف الطعن في الحديث لا معنى له لان له طرقاً
 يقوى بعضها بعضاً انتهى وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه ولا تنكح البكر حتى
 تستأذن وهذا الحديث أقام ما أقاد فدل على تحريم اجبار الاب لابنته البكر على النكاح وغيره من
 الاولياء بالاولى والى عدم اجبار الاب ذهبت الخنفية لما ذكره الحديث مسلم بلفظ والبكر
 يستأذنها أبوها وان قال البيهقي زيادة الاب في الحديث غير محفوظة فقد رده المصنف بانها زيادة
 عدل يعنى فيعمل بها وذهب احمد واسحق والشافعي الى أن للاب اجبار ابنته البكر بالغة على
 النكاح عملاً بمفهوم النبي أحق بنفسها سبأى فإنه دل ان البكر بخلافها وان الولي أحق بها ويرد
 بانه مفهوم لا يقاوم المنطوق وبانه لو أخذ بعمومهم لم يبق حق غير الاب من الاولياء وان لا يخص الاب
 بجواز الاجبار وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي ان حديث ابن عباس هذا محمول على انه
 زوجها من غير كف قال المصنف جواب البيهقي هو المعتمد لانها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها
 نعمياً قلت كلام هذين الامامين محاماة على كلام الشافعي ومذهبهم والاقتاويل البيهقي

لادليل عليه فلو كان كما قال لذكرته المرأة بل قالت انه زوجها وهي كارهة قال قل كراهتها فعلها
 على التخيير لانها المذكورة فكانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت كارهة فانت بالخيار
 وقول المصنف انها واقعة عين كلام غير صحيح بل حكم عام لعدم علمه فاني ما وجدت الكراهة ثبت
 الحكم وقد اخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها ان فتاة دخلت عليها فقالت ان أبي زوجني
 من ابن أخيه يرفع بي خبيسته (١) وأنا كارهة قالت اجلسي حتى يأتي رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنه فأسرسل الى أبيها فادعاه فجعل
 الامر اليها فقالت يا رسول الله قد أجرت ما صنع أبي ولكن اردت ان أعلم الناس ان ليس الى
 الاباء من الامر شيء والظاهر انها بكر ولعل البكر التي في حديث ابن عباس وقدر زوجها أبوها
 كفء ابن أخيه وان كانت ثيبا فقد صرحت انه ليس مرادها الاعلام النساء انه ليس للآباء من
 الامر شيء ولفظ النساء عام للثيب والبكر وقد قالت هذه عنده صلى الله عليه وآله وسلم فأقرها
 عليه والمراد بنفي الامر عن الآباء نفي التزويج للكراهة لان السياق في ذلك فلا يقال هو عام
 لكل شيء (وعن الحسن) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زيد بن ثابت ولد لستين
 بقتا من خلافة عمر بالمدينة وقدم البصرة بعد مقتل عثمان وقيل انه لقي عليا بالمدينة وأما
 بالبصرة فلم تصح رؤيته اياه كان امام وقته علماء وورعاً ورزهداً مات في رجب سنة عشر ومائة
 (عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايعا امرأته زوجها وليان فهي للاول
 منهما رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في سماع الحسن من سمرة
 ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي
 الحسن في هذا عن سمرة أصح قال ابن المديني لم يسمع الحسن من عقبة شيئاً والحديث دليل على
 ان المرأة اذا عقد لها وليان لرجلين وكان العقد من ثبوتها للاول منها ما سوا تدخل بها الثاني
 أولاً أما اذا دخل بها عالماً فاجتمع انه زنا وانما الاول وكذلك اذا دخل بها جاهلاً الا انه لا حد عليه
 للجهل فان وقع العقدان في وقت واحد بطلا وكذا اذا علم ثم التبس فانها ما يطلان الا انها اذا أقرت
 الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فان ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه اذا لحق عليها
 فإقرارها صحيح وكذا الدخول برضاها فانه قرينة السبق لوجوب الحل على السلامة (وعن جابر
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايعا عبد تزوج بغير اذن ماله أو أهله
 فهو عاهر) أي زان (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذلك صحيحه ابن حبان) ورواه
 من حديث ابن عمر موقوفاً وانه وجد عبد الله تزوج بغير اذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه
 الحد والحديث دليل على ان نكاح العبد بغير اذن مالكه باطل وحكمه حكم الزنا عند الجمهور
 الا انه يسقط عنه الحد اذا كان جاهلاً لا ريم ويلحق به النسب وذهب داود الى ان نكاح العبد
 بغير اذن مالكه صحيح لان النكاح عند فرض عين فهو كسائر فرض العين لا يقتصر الى اذن السيد
 وكأنه لم يثبت لديه الحديث وقال الامام يحيى ان العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا هاتوا ولو كان
 عالماً بالتحريم لان العقد شبهة يدبرها الحل وهل ينقض عقده بالاجازة من سيده فقال الشافعي
 لا ينقض بالاجازة لانه سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاهراً وأجيب بان المراد اذالم تحصل الاجازة
 الا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلاً والمراد بالعاهرة كالعاهر وانه ليس برزان حقيقة

(١) في النهاية الخبيسة
 الخبيسة والخبيسة والخبيسة
 الحالة التي يكون عليها
 الخبيسة يقال رفعت
 خبيسته ومن خبيسته اذا
 فعلت فعلاً يكون فيه رفعت
 اه على حسن خان

﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجمع﴾ بلقظ
 المضارع المضي للمضارع ولا نافية فهو مرفوع وممنه النهي وقد ورد في إحدى روايات
 الصحيح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها
 متفق عليه) فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر
 وهو قول من لقيته من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر لست
 أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ونقل الاجماع أيضا ابن عبد
 البر وابن حزم والقروطي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خص عموم قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم الآية قبل ويلزم المنفية أن يجوز والجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم
 الكتاب على اخبار الأحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية أنه حديث مشهور والمشهور له حكم
 القطعي لا سيما مع الاجماع من الامة وعدم الاعتماد بالخالف ﴿وعن عثمان رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح﴾ بفتح حرف المضارعة من نكح (المحرم ولا ينكح)
 بضمه من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان (ولا ينكح) أي لنفسه
 أو لغيره (زاد ابن حبان ولا ينكح عليه) وتقدم ذلك في كتاب الحج الا قوله ولا ينكح عليه
 والمراد أنه لا ينكح أجده منه ولينه ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنه ما قال تزوج رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم متفق عليه﴾ الحديث قد أثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 ابن عباس لغيره قال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو
 حلال جاءت من طريق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من
 الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فطلب الترجيح من غيرهما وحديث عثمان
 صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد انتهى وقال الأثرم قلت لأجدان أنا توري يقول بأى شيء يدفع
 حديث ابن عباس أى مع صحته قال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول
 تزوجني وهو حلال انتهى يريد بقول ميمونة ما رواه عن ابن عباس وهو قول المصنف (ولمسلم عن ميمونة
 نفسها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال) وعرض حديثها حديث عثمان وقد
 يؤل حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم أى داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم جزم بهذا
 التأويل ابن حبان في صحيحه وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم
 الكلام في هذا في الحج ﴿وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أن أحق الشروط أن يوفى به ما استملأتم به القروح متفق عليه﴾ أى أحق الشروط
 بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليل على أن الشروط المذكورة
 في عقد النكاح تعين الوفاء بها أو سواء كان الشرط عرضاً أو مالا حيث كان الشرط للمرأة لأن
 استكمال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضى به لغيرها وللعلماء في المسئلة أقوال قال الخطابي
 الشروط في النكاح تختلف فيها فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله تعالى به من أمساك
 معروف أو تسريح باحسان وعليه جعل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق
 اختار المسلما ومن النهي عنه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى
 أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله وأما ما يشترطه العاقل لنفسه خارجاً عن الصداق فقل هو للمرأة

مطلقا وهو قول عطاء وجماعة وقيل هو لمن شرطه وقيل يخص ذلك بالابدون غيره من الاولياء
وقال مالك ان وقع في حال العدة فهو من جملته المهر أو خراج عنه فهو لمن وهب له ودليله ما
أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ أيما امرأة نكحت
على صداق أو جباة أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه
وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته وأخرج نحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة
ثم قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة
بشرط ان لا يخرجها الزم به يقول الشافعي وأحمد وأبو حنيفة لا قد تعقب بان نقله عن الشافعي
غريب والمعروف عن الشافعية ان المراد من الشرط هي التي لا تنافي النكاح بل تكون من
مقتضياته ومقتضياته كاشتراط حسن العشرة والاتفاق والكسوة والسكنى وان لا يقصر في شيء
من حقها من قسمة ونفقة وكسوته عليها ان لا يخرج الا باذنه وان لا تصرف في متاعه ونحو ذلك
قلت هذه الشروط ان أرادوا ان يحمل عليها الحديث فقد قللوا فائدة لان هذه ما لا لزوم
للعقد لا تقتصر الى شرط وان أرادوا غير ذلك فما هو نعم لو شرطت ما ينافي العقد كان لا يقسم لها
ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به قال الترمذي قال على رضى الله عنه سبق شرط الله شرطها
فالمراد في الحديث الشرط الخاتمة لا المنهى عنها وأما شرطها ان لا يخرجها من منزلها فلهذا
شرط غير منهي عنه فيتعين به الوفاء (وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال رخص رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها رواه مسلم) اعلم ان حقيقة
المتعة كما في كتب الامامية هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول ونعائته الى خمسة وأربعين
يوما ويرفع النكاح بانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض وبحيضتين في الحائض وبأربعة أشهر
وعشر في المتوفى عنها وحكمه انه لا يثبت لها مهر غير المشرط ولا يثبت لها نفقة ولا وارث ولا عدة
الا الاستبراء بما ذكر ولا يثبت به نسب الا ان يشترط وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم وحديث
سلمة هذا أفاد انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في المتعة ثم نهى عنها واستمر النهى ونسخت
الرخصة والى نسخها ذهب الجماهير من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الترخيص في ستة
مواطن الاول في خير الثاني في عمرة القضاء الثالث عام الفتح الرابع عام أو طاس الخامس
غزوة تبوك السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت الآن في ثبوت بعضها خلافا قال النووي
الصواب ان تحريمها واحتياؤها وقع امرين فكانت مباحة قبل حين ثم حرمت فيها ثم أيجت عام
الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحريما مؤبدا والى هذا التحريم ذهب أكثر الامة وذهب الى
بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ومن ذلك ابن عباس روى
عنه بقاء الرخصة ثم رجع عنه الى القول بالتحريم قال البخاري بين على رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بن الخطاب صحیح انه خطب فقال
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثة ايام ثم حرمها والله لا أعلم أحدا تمتع
وهو محصن الا بجنه بالنجارة وقال ابن عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما كنا
سابقين اسناده قوى والقول بان اباحته اقطعي ونسخها ظني غير صحيح لان الراويين لا يباحثها
رووا نسخها وذلك اما اقطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعا كذا في الشرح وفي نهاية المجتهد

انها توارثت الاخبار بالتحريم الا انها اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم انتهى وقد بسط
السيد رحمه الله القول في تحريمها في حواشي ضوء النهار (وعن علي رضي عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة عام خير متفق عليه) لفظه في البخاري ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة وعن الجمر الاهلية زمن خير بالخاء المعجمة أوله والراء آخره
وقد وهم من رواه عام حنين بملة أوله ونون آخره أخرجه النسائي والدارقطني ونبه على انه وهم
ثم الظاهر ان الظرف في رواية البخاري متعلق بالامر من مع المتعة ولحوم الجمر الاهلية وحكي
البيهقي عن الحميدي انه كان يقول سفيان بن عيينة في خير يتعاق بالجر الاهلية لا بالمتعة قال
البيهقي هو محتمل ذلك ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما وفي رواية لا جسد من طريق معمر
يسنده انه بلغه ان ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم نهى عنها يوم خير وعن لحوم الجمر الاهلية الا أنه قال السهيلي انه لا يعرف عن أهل السنن
ورواة الآثار انه نهى عن نكاح المتعة يوم خير قال والذي يظهر انه وقع تقديم وتأخير وقد ذكر
ابن عبد البر ان الحميدي ذكر عن ابن عيينة ان النهي زمن خير عن لحوم الجمر الاهلية وأما المتعة
فكان في غير يوم خير وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى
يوم خير عن لحوم الجمر وأما المتعة فسكت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح والحامل له ولا على ما
سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خير ولا تقوم على الحجة على ابن عباس الا اذا وقع النهي أخيراً الا
انه يمكن الاتصال عن ذلك بان علياً رضي الله عنه لم تبلغه الرخصة فمما يوم الفتح لوقوع النهي
عنها عن قرب ويمكن أن علياً رضي الله عنه عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم وقت الترخيص
وهو أيام شدة الحاجة مع العزو بهو بعده مضى ذلك فهو باقية على أصل التحريم المتقدم
فتقوم له الحجة على ابن عباس وأما قول ابن القيم رحمه الله تعالى ان المسلمين لم يكونوا يستمعون
بالكياسات يرفقون ان النهي لم يقع عام خير اذ لم يقع هناك نكاح لمتعة فقد يجاب
عنه بأنه قد يمكن أن يكون هناك مشركات غير كياسات فان أهل خير كانوا يصاهرون الاوس
والخزرج قبل الاسلام فلعله كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمع بهن (وعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحمل والحمل له رواه احمد
والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولفظه عن علي رضي الله عنه انه
صلى الله عليه وآله وسلم لعن الحمل والحمل له (أخرجه الاربعة الا النسائي) وصحح حديث ابن
مسعود ابن القبطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وقال الترمذي حديث صحيح حسن
والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين
وأما حديث علي رضي الله عنه ففي اسناده مجال وهو ضعيف وصححه ابن السكن وأعله الترمذي
ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ألا أخبركم بالتييس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو الحمل لعن الله الحمل والحمل له
والحديث دليل على تحريم التحليل لانه لا يكون اللعن الاعلى فاعل المحرم وكل محرم منهى عنه
والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وان كان لا فاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون عليه للعكم
وذكر والتحليل صوراً منها أن يقول له في العقد اذا أحلته افلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة

لأجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا أحللتها طلقها ومنها أن يكون مضمرا عند العقد بأن يتواطئا على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود وظاهر شمول اللعن فساد عقد جميع الصور وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل به ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الزاني المجلود الا مثله رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات﴾ الحديث دليل على انه يحرم على المرأة أن تزوج عن ظهر زنا ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها وهذا الحديث يوافق قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الا انه حمل الآية والحديث الاكثر من العلماء على ان معنى لا ينكح أي لا يرغب الزاني المجلود الا في مثله والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر هكذا تأولوهما والذي يدل عليه الحديث والآية النهي عن ذلك لا الاخبار عن مجرد الرغبة وانه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعفيفة الزانية ولا أصرح من قوله وحرم ذلك على المؤمنين أي كالملي الايمان الذين هم ليسوا بزناة والا فان الزنا لا يخرج فاعله عن مسمى الايمان ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت طلق رجل امرأته ثلاثا فزوجها رجلا ثم طلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجهما الاول أن يتزوجها فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الا تحرم عسيلة﴾ مصغر غسل وأنت لان الغسل مؤثث وقيل انه يذكر ويؤثث (ماذا قال الاول متفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في المراد بالعسيلة فقيل انزال المني وان التحليل لا يكون الا بذلك وذهب اليه الحسن وقال الجمهور ذوق العسيلة تكاينة عن الجماعة وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكفي منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق وقال الأزهرى الصواب ان معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة وقال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شئ تستلذه عسلا والحديث محتمل وأما قول سعيد بن المسيب انه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فسيقول ابن المنذر لا تعلم أحد واقفه عليه الا الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبيرة فلا يوجد مسندا عنه في كتاب انما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة وقد حكى ابن الجوزي قول ابن المسيب عن داود

* (باب الكفاءة والخيار) *

الكفاءة المساواة والمماثلة والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر اجماعا ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرب بعضهم أكفاء وبعض الموالي بعضهم أكفاء﴾ كفاءة بض الاحكام كأوججهم وأما الحماكم وفي اسنادهم ولم يسم واستكروا بوحاتم وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع) وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث اباه فقال هذا كذب لا أصل له وقال في موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البر في التمهيد قال الدارقطني في العلل لا يصح وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد أوججهم أودبنا فاجتمع عليه الباغون وهموا به قال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية والحديث دليل على ان العرب كلهم سواء في الكفاءة بعضهم لبعض وان الموالي ليسوا

اكفاهم وقد اختلف العلماء في المعبر من الكفاءة اختلافا كثيرا والذي يقوى هو ما ذهب اليه
 زيد بن علي ومالك بن وري عن عمرو بن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحسن قولي
 الناصر ان المعبر الدين لقوله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وحديث الناس كلهم ولد آدم
 تمامه وآدم من تراب أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كاسنان
 المشط لا فضل لأحد على أحد الا بالتقوى أخرجه ابن لال بلقط قريب من لقطه من حديث
 سهل بن سعد وأشار البخاري الى نصرة هذا القول حيث قال في أول باب الكفاءة في الدين وقوله
 تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فاستنمط من الآية الكريمة المساواة بين بني آدم ثم أردفه
 بانسكاخ أبي حذيفة من سالم بانه أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لامرأة من
 الانصار وقد تقدم حديث فعلي بن كذا الدين وقد خطب صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة
 فقال الحمد لله الذي أذهب عنكم عيبه بضم المهملة وكسرها الجاهلية وتكبرها يا أيها الناس انما
 الناس رجلان مؤمن تقى كريم على الله وفاجر شقى هين على الله ثم قرأ الآية وقال صلى الله عليه
 وآله وسلم من سره أن يكون أكرم الناس فليستق الله فجعل صلى الله عليه وآله وسلم الالتفات الى
 الانساب من عيبة الجاهلية وتكبرها فكيف يعتبره المؤمن ويبني عليه حكما شرعيا وفي الحديث
 أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس ثم ذكر منها الفخر بالانساب أخرجه ابن جرير من
 حديث ابن عباس وفي الاحاديث شئ كثير في ذم الالتفات الى الترفع بها وقد أمر بنى بياضة
 بانسكاخ أبي هند الحجام وقال انما هو امرؤ من المسلمين فنبهه على الوجه المقتضى لمساواتهم وهو
 الاتفاق في وصف الاسلام قال السيد رحمه الله تعالى والناس في هذه المسئلة بمخائب لا تدور على
 دليل غير الكبرياء والترفع ولا له الا الله **كم** حرمت المؤمنين النكاح لكبرياء الاولياء
 واستعظاهم لانفسهم اللهم اننا نرى السك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء ولقد منعت
 الفاطميات في جهة الين ما أحل الله لهن من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهدوية
 انه يحرم نكاح الفاطمية الامن فاطمي من غير دليل ذكره وليس مذهب الامام المذهب
 الهادي عليه السلام هل زوج بناته من الطبريين وانما شأ هذا القول من بعده في أيام الامام
 أحمد بن سليمان وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال تحرم شراقتهم على الفاطميين الامن
 مثلهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كادل له
 قوله **عن** (عن فاطمة بنت قيس) رضي الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انكحى
 أسامة رواه مسلم) وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحالك بن قيس وهي من المهاجرات الاول
 كانت ذات جمال وفضل وكال جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان طلقها أبو عمرو
 ابن حفص بن المغيرة بعد ان قضاه عدتها منه فأخبرته ان معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطبها
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فضعوا
 لامال له انكحى أسامة بن زيد الحديث فأمرها بانكاح أسامة مولاة بن مولاة وهي قرشية وقدمه
 على اكفائها من ذكر ولا أعلم انه طلب من أحد من أوليائها اسقاط حقه وكان المصنف رحمه الله
 أو ردد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الاول للاشارة الى انه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما
 أو ردد ذلك قوله **عن** (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

بابني بياضة انكحوا أباهند) اسمه يسار وهو الذي جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى
 لبني بياضة (وانكحوا اليه وكان جماما رواه أبو داود والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم
 اعتبار كفاة الأنساب وقد صرح أن بلا لا نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف وعرض
 عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي ﴿ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت
 خيرت بريرة على زوجها حين عتقت متفق عليه في حديث طويل وسلم عنها ان زوجها كان عبدا
 وفي رواية عنها كان حرا والاول أثبت) لانه جزم البخاري بانه كان عبدا ولذا قال (وصح عن ابن
 عباس عند البخاري انه كان عبدا) ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شيئا ورأوه فهو
 أصح وأخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ ان زوج بريرة كان عبدا اسود يسمى مغيثا
 فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها ان تعتد وفي البخاري عن ابن عباس ذلك مغيثا بضم
 الميم وكسر الغين المعجمة ثم مشاة تحتية ساكنة ثم مائة عبد بن فلان يعني زوج بريرة وفي أخرى
 عند البخاري كان زوج بريرة عبدا اسود يقال له مغيث قال الدارقطني لم يختلف الرواية عن عروة
 عن عائشة انه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة قال النووي يؤيد قول من
 قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا فأخبرت وهي صاحبة القصة بانه كان عبدا فصير رجلا
 كونه عبدا قوة وكثرة وحفظا والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في زوجها اذا
 كان عبدا وهو اجماع واختلف اذا كان حرا فقل لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا لان
 العلة في ثبوت الخيار اذا كان عبدا هو عدم المكافأة من العبد للحر في كثير من الاحكام فاذا
 عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها والمنازقة لانها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل
 الاختيار وذهب الشعبي وآخرون الى انه يثبت لها الخيار وان كان حرا واحتجوا بانه قد ورد في
 رواية ان زوج بريرة كان حرا ورده الاولون بانها رواية مرجوحة لا يعمل بها قالوا لانها عند
 تزويجها لم يكن لها اختيار فان سيدها بن زوجها وان كرهت فاذا عتقت بمجدد لها حال لم يكن قبل
 ذلك قال ابن القيم ان في تخييرها ثلاثة ما أخذوا كراخدين وضعفها ثم كرا الثالث وهو
 أرجحها وتحقيقه ان السيد عقد عليها بحكم المالك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها والعقد
 يقتضي تعليق الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبته املك
 بضعها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملكها الا باختيارها فخيرها الشارع عين الامر
 البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة ملكك نفسك فاختراري
 قلت وهو من تعلق الحكم وهو الاختيار على ملكها بنفسها فهو إشارة الى علة التخيير وهذا
 يقتضي ثبوت الخيار وان كانت تحت سر وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قيل نعم كما يدل له قوله في
 الحديث خيرت وقيل لا بد من لفظ الفسخ ثم اذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها وانما
 يرجعها بعقد جديد ان رضيت به ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يطأها المأخرجه أجد عنه
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يطأها ان تشأ فارقت وان وطئها فلا
 خيار لها وأخرجه الدارقطني بلفظ ان وطئك فلا خيار لك وأخرجه أبو داود بلفظ ان قربك فلا
 خيار لك فدل ان الوطء مانع من الخيار واليه ذهب الحنابلة واعلم ان هذا الحديث جليل قد ذكره
 العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي النكاح وذكره البخاري في البيع

وأطال المصنف في عدة ما استخرج منهم من القوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين من فائدة فنذكر
 ماله تعلق بالباب الذي نحن بصدد منها جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر وإن يبيع
 الأمة المزوجة لا يكون طلافا ولا فسحا وان للرقيق أن يسي في فكالك رقبتة من الرق وان الكفافة
 معتبرة في الحرة قلت قد أشار الحديث إلى أن سبب تخييرها ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم
 هذا وإن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها وعماد كفي قصة بريرة أن زوجها كان يتبعها
 في سكك المدينة أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما يتحدر دمه لفرط محبته لها قالوا يؤخذ منه أن
 الحب يذهب الحياء وأنه يعد من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه فيعذر أهل المحبة في الله إذا
 حصل لهم الوجد عن سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يغتفر منهم ما لا يحصل عن
 اختيار كالرقص ونحوه قلت لا يخفى أن زوج بريرة يبي من فراق من يحبه فحب الله يبي شوقا
 إلى لقائه وخوفا من سخطه كما كان يبي صلى الله عليه وآله وسلم عند سماع القرآن وكذلك أصحابه
 ومن تبعهم بإحسان وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق والخلاعة لاشأن من يحب الله
 ويحبه فاعجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكره المصنف في القبح ثم رد فيه غير
 ما ذكرناه وأبلغ قوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعضها خفا وتكلف لا يليق بحمل كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن الضحاك) تابعي معروف روى عن أبيه (ابن فيروز)
 بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية وضم الراء وسكون الواو آخر ما زى هو أبو عبد الله (الدبلي)
 ويقال الجبيري تزوله جبر وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء كان ممن وفد على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة وأتى حين قتله
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مريض مرض موته وكان بين ظهوره وقلبه أربعة أشهر
 (عن أبيه) قال قلت يا رسول الله اني أسلمت وتحتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طلق أيتهم ما شئت رواه أحمد والأربعة إلا النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 وأعله البخاري) يأنه رواه الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجبشاني بفتح الجيم وسكون
 المثناة التحتية والشرين المججمة فنون قال البخاري لا يعرف سماع بعضهم من بعض والحديث
 دليل على اعتبار أنسكة الكفار وإن خالف نكاح الإسلام وانها لا تخرج المرأة عن الزوج
 الا بطلاق بعد الإسلام وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي
 ودادود وعند الحنفية أنه لا يقر منه إلا ما وافق الإسلام وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق
 الاعتزال وامسالك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد ولا يخفى أنه تأويل متعسف
 وكيف يخاطب صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا وكذلك
 تأولوا بمثل هذا قوله (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (ان غيلان بن سلمة) هو ممن أسلم
 بعد فتح الطائف ولم يهاجر وهو ممن أعيان ثقيف ومات في خلافة عمر (أسلم وله عشر نسوة فأسلمن
 معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخير منهن أربعاً رواه أحمد والترمذي وصححه ابن
 حبان والحاكم وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي قال البخاري غير محفوظ وأطال
 المصنف في التلخيص الكلام على الحديث وأخص منه وأحسن إفادة كلام ابن كثير في الإرشاد
 قال عقب سياقه رواه الامامان أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل

والترمذي وابن ماجه وهذا الاسناد رجاله على شرط الشيخين الا ان الترمذي يقول سمعت البخاري يقول هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب (١) وغيره عن الزهري قال حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي ان غيلان فذكره قال البخاري وانما حديث الزهري عن سالم عن أبيه ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك الحديث قال ابن كثير قلت قد جمع الامام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند فليس مانع من كونه البخاري قاضيا وساق رواية النساء له رجال ثقات الا انه يرد على ابن كثير ما نقله الاثر من أحمد انه قال هذا الحديث غير صحيح والعمل عليه وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحالة ومن تأول ذلك تأول هذا * (قائدة) * سبقت اشارة الى قصة تطليق رجل من ثقيف نساءه وذلك انه اختار أربعاً فلما كان في غمده عمر طلق نساءه وقسم ماله بين نفسه فبلغ ذلك عمر فقال اني لاظن الشيطان مما يسترق من السمع سمع عيونك فقد ذقه في نفسك وأعلمك انك لا تمكث الا قليلا وايم الله لتراجعن نساءك ولترجعن ماله أولاً ورهن منك ولامرت بقبرك فيرجم كل رجيم قبري رجاك الحديث ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان وأشد منه وهما ما وقع في مختصر ابن الحاجب ابن غيلان بالعين المهملة وفي سنن أبي داود ان قيس بن الحرث أسلم وعنده ثمان نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يختار أربعاً روى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن معاوية انه قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال فارق واحدة وأسلمك أربعاً فعمدت الى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة فقارقتها وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشر من سنة ستين في الاسلام وستين في الجاهلية وفي كلام عمر ما يدل لابطال الحيلة تلغع التورث وان الشيطان قد يفتن في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله وانه يرجم القبر عقوبة للعاصي واهانة وتحذير عن مثل ما فعله ﷺ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الاول ولم يحدث نكاحاً رواءاً أحمد والاربية الا للنسائي وصححه أحمد والحاكم) قال الترمذي حسن وليس باسناده بأس وفي لفظ لا جد كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين وأعني باسلامها هجرتها والافهي أسلمت مع سائر بناته صلى الله عليه وآله وسلم ومن أسلم من مذبحه الله وكانت هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته صلى الله عليه وآله وسلم وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست في ذي القعدة منها فيكون مكنتها بعد ذلك نحو من سنتين ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد سنتين وهكذا أقر ذلك الحافظ أبو بكر البيهقي قال الترمذي لا يعرف وجه هذا الحديث (٢) يشير الى انه كيف ردها عليه بعد ست سنين أو ثلاث أو سنتين وهو مشكل لاستبعاد ان تبقى عدتها هذه المدة ولم يذهب أحد الى تقرير المسلمة تحت الكافر اذا تأخر اسلامه عن اسلامها فنقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار الى ان بعض أهل الظاهر يجوز ورديها بالاجماع وتعقب بشبوت الخلاف فيه عن علي رضي الله عنه والنخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وبه أفق جاد شيخ أبي حنيفة فروى عن علي عليه السلام انه قال في الزوجين الكافرين من يسلم أحدهما هو أملاك لبضعهما مادامت في دار هجرتهما وفي رواية هو أولى بهما لم يخرج من مصرهما وفي رواية عن الزهري من رأيه ان أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على

(١) في تخریج الزركشي
سعيد بن أبي حمزة اه منه
(٢) وزادوا له قد جاء هذا
من قبل داود بن الحصين من
قبل حفظه انتهى قلت قال
الذهبي في المغني داود بن
الحصين أبو سليمان المدني
عن عكرمة صدوق يعرب
وثقه غير واحد كان معين
وقال ابن المديني ما روى
عن عكرمة فنفكر وقال أبو
حاتم لولا أن ما لكاروى عنه
لترك حديثه وقال سفيان
ابن عيينة كاتفي حديثه
وقال أبو زرعة الرازي لين
قلت وروى أيضا بالقدرة قال
الذهبي قلت وهذا الحديث
رواه داود عن عكرمة كافي
الترمذي فالعجب قول
الترمذي هذا حديث ليس
باسناده بأس وفي داود ما
سمعت اه على حسن
خان

نكاحهما لم يفسر بينهما بسلطان وقال الجمهور ان أسلمت الحريسة وزوجها حري وهي
مدخولة فان أسلم وهي في العدة فالتكاح باق وان أسلم بعد انقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما
وهذا الذي ادعى عليه الاجماع في الجبر وادعاء ابن عبد البر كما عرفت وتأول الجمهور حديث زينب
بان عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر وهو مقدر
سنتين وأشهر لان الحيض قديماً خرم مع بعض النساء فردها صلى الله عليه وآله وسلم عليه لما كانت
العدة غير منقضية وقيل المراد بقوله بالنكاح الاول انه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر ورد هذا ابن
القيم وقال لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسأل المرأة هل قد انقضت عدتها أم لا ولا يرب ان الاسلام لو كان بمجرد فرقة كانت فرقة بائنة
لارجعية فلا أثر للعدة في بقاء النكاح وانما أثرها في منع نكاحها للغير ولو كان الاسلام قد نجز
الفرقة بينهما لم يكن أحق بهما في العدة ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وآله وسلم ان
النكاح موقوف فان أسلم قبل انقضاء عدتها فبهي زوجته وان انقضت عدتها فلهما ان تنكح من
شئت وان أحببت انتظرته فان أسلم كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاح ولا يعلم أحد
جدد بعد الاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الأمرين اما اقترانهما ونكاحها غيره واما
بقاؤهما عليه وان تأخر اسلامه واما تخيير الفرقة ومراعاة العدة فلا نعلم ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب اسلام أحد الزوجين من
الآخر وبعده منه قال ابن القيم رحمه الله ولولا اقراره صلى الله عليه وآله وسلم الزوجين على
نكاحهما وان تأخر اسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح المدينة زمن الفتح لقلنا بتجمل
الفرقة بالاسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله تعالى
ولا تنكحوا بعصم الكوافر ثم سرد قضايا تو كدما ذهب اليه وهو أقرب الأقوال في المسئلة
﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب
على أبي العاص بن الربيع بن كاح (١) جديد قال الترمذي حديث ابن عباس أجود اسنادا
والعمل على حديث عمرو بن شعيب ﴾ قال الحافظ بن كثير في الارشاد قال الامام أحمد هذا
حديث ضعيف وجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب انما سمعه من محمد بن عبد الله العزمي
والعزمي لا يساوي حديثه شيئاً قال الصحيح حديث ابن عباس يعني المقدم وهكذا قال البخاري
والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكاة عن حفاظ الحديث وأما ابن عبد البر فانه جنح الى ترجيح
رواية عمرو بن شعيب وجعل بينه وبين حديث ابن عباس فجعل قوله في حديث ابن عباس
بالتكاح الاول أي بشرطه ومعنى لم يحدث شيئاً أي لم يزد على ذلك شيئاً وقد أشرفنا اليه آنفاً قال
وحديث عمرو بن شعيب نعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والاخذ
بالصريح أولى من الاخذ بالمحتمل انتهى قلت يرد تأويل حديث ابن عباس تصريح ابن عباس
في رواية فلم يحدث شهادة ولا صداقا رواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى اخرج الامام أحمد له
وأما قول الترمذي والعمل على حديث عمرو بن شعيب فانه يريد عمل أهل العراق ولا يخفى ان
عملهم بالحديث الضعيف وهجر القوى لا يقوى الضعيف بل تضعف مذهبهم اليه من العمل
﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أسلمت امرأة فزوجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله

(١) قلت في الترمذي
زيادة بمهر جديد ثم قال هذا
حديث في اسناده مقال
والعمل على هذا الحديث
عند أهل العلم ان المرأة اذا
أسلمت وأسلم زوجها وهي
في العدة ان زوجها أحق بها
ما كان في العدة وهو قول
مالك بن أنس والاوزاعي
والشافعي وأحمد واسحق
انتهى بلفظه وكلامه في
حديث ابن عباس قد نقلناه
في الهامش قريباً وبه تعرف
ان قول المصنف قال الترمذي
الخ نقل لكلامه بالمعنى
لا بلفظه اه أبو النصر
على حسن خان

اني كنت أسلمت وعلمت بإسلامي فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها الآخر
وردها إلى زوجها الأول رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث
دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلمت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه وان تزوجت
فهو تزوج باطل تنتزع من الزوج (١) الآخر وقوله وعلمت بإسلامي يحتمل أنه أسلم بعد
انقضاء عدتها وقبلها وانتهز الديسه على كل حال وان علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل
نكاحها مطلقا سواء انقضت عدتها أم لا فهو من الأدلة لكلام ابن القسيم الذي قدمناه لأن تركه
صلى الله عليه وآله وسلم الاستفصال هل علمت بعد انقضاء العدة أو لا دليل على أنه لا حكم للعدة
(وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العالية
من بني غفار) بكسر الغين المعجمة وفاء خفيفة فراء بعد الالف قبيلة معروفة (فلما دخلت
عليه ووضع ثيابها رأى بكشعها) بفتح الكاف فشين معجمة فاء مهملة هو ما بين الخاصرتين
إلى الضلع كافي القاموس (بإضافة قال البسي ثيابك وألقى بإهالك وأمر لها بالصدقة رواه
الحاكم وفي أسناده جيل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه اختلافا كثيرا) اختلف
في الحديث عن جيل فقيل عنه كما قال المصنف وقيل عن ابن عمر وقيل عن كعب بن عجرة وقيل
عن كعب بن زيد والحديث فيه دليل على أن البرص منفرد لا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح
صريحا لاحتمال قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألقى بإهالك أنه قصد به الطلاق إلا أنه قد روى هذا
الحديث ابن كثير بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما أدخلت عليه
رأى بكشعها ووضعها فردها إلى أهلها وقال دلستم على قهود دليل على الفسخ وهذا الحديث ذكره
ابن كثير في باب الخيار في النكاح (٢) والرد بالعيب وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب
فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وان اختلفوا في التفاصيل فروى عن علي وعمر رضي الله عنهما أنها
لا ترد النساء إلا من أربع من الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج وأسناده منقطع وروى
البيهقي بأسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أربع لا يجزئ في بيع ولا نكاح الجنونة
والجذومة والبرص والعقلاء والرجل يشارك المرأة في ذلك ويريد بالجب والعنة على خلاف في العنة
وفي أنواع من المنفقات خلاف واختار ابن القيم أن كل عيب يقرر الزوج الآخر منه لا يحصل به
مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة
في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع قال ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده
وعدله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يحتج عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد
الشرعية قال وأما الاقتصار على عيين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى
منها أو مساوٍ لها فلا وجه له فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو
أحدهما من أعظم المنفقات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين
والإطلاق انما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفا قال وقد قال أمير المؤمنين عمر بن
الخطاب إن تزوج امرأة وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم فماذا تقول في العيوب التي هذا عندها
كأن لا تنقص انتهى وذهب داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب البتة وكانهم سلم ثبت
الحديث ولم يقولوا بالقياس لم يقولوا بالفسخ (وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب

(١) كذا قاله الشارح ولا
يجوز أن يفتي أنه مشكل لأنه إن كان
عقد الآخر بعد انقضاء
عدتها من الأول فنكاحها
صحیح وان كان قبل انقضائها
فهو باطل إلا أن يقال أنه
أسلم وهي في العدة فإذا أسلم
وهي فيها فالنكاح باق بينهما
فتزوجها بعد إسلامه باطل
لأنها باقية في عدة نكاحه
فهذا أقرب اه على حسن خان
مطلب فسخ النكاح بالعيوب

رضي الله عنه قال أيمار رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاً أو مجنونة أو مجذومة فلها
الصداق بمسببه أياها وهو له على من غره منها أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة
ورجاله ثقات) تقدم الكلام في الفسخ بالعيب وقوله وهو أي المهر له أي للزوج على من غره منها أي
يرجع إليه وبالبه ذهب مالك وأصحاب الشافعي وذلك لأنه غرم لحقه بسببه إلا أنهم اشترطوا علمه
بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه وقول عمر على من غره دال على ذلك إذا غر منه الامع العلم
وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا أن الشافعي قال هذا في الجديد قال ابن كثير في
الارشاد وقد حكى الشافعي في القديم عن عمرو بن علي وابن عباس رضي الله عنهم في المهر ويرجع
بالمهر على من غره ويعتضد لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من غشنا فليس منا ثم قال
الشافعي في الجديد وانما تر كذا ذلك الحديث أي امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وان
أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها قال جعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي
غره فلا ينجم لها الصداق بالرجوع على الغار في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير
بطريق الأولى انتهى وقد يقال هذا مطلق مقيد بحديث الباب (وروى سعيد) يعني ابن
منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاداً وبها قرن) فتح القاف وسكون الراء هو العقل يفتح
العين المهملة وفتح القاف واللام وهو ما يخرج في قبل النساء وحيا الناقصة كالادر من الرجال
(فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً)
أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال قضى عمر أن يؤجل العنين سنة) بالمهملة
فتون فتنة فتنة فتون بزنة مسكين هو من لا يأتي النساء بحز العدم انتشار ذكره ولا يريدن
والاسم العنانة والعنين والعنينة بالكسر وشدوا العنينة والعنة بالضم الاسم أيضاً من عنت عن
امرأته حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر وهذا لا ترد على أن العنة عيب يفسخ بها النكاح
بعد تحققها واختلقوا في ذلك والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في أمهاله ليحصل التحقيق فقبل
يمهل سنة وهو مروي عن عمرو بن مسعود وروى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحرث بن عبد
الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد وجاعة إلى أنه لا يفسخ بذلك واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ
وهذا أثر لا حجة فيه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخير امرأة رفاعة وقد شككت منه ذلك وهو في
موضع التعليم وقد أجاب في البحر بقوله قلنا لعل زوجها أنكر والظاهر بمنوع قلت ولا يخفى أن
امرأة رفاعة لم تشك من رفاعة فانه كان قد طلقها وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير (أ) فجاءت تشكوه
إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت انما معي مثل هدية الثوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم
تريدن أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته وفي رواية الموطأ أن رفاعة
طلق امرأته تميم بنت وهب في عهدته صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً فنكحت عبد الرحمن
ابن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها فقارقتها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول
فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريدن الحديث وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاعة
فانها لم تطلب الفسخ بل فهم منها أنها تريد أن يراجعها رفاعة فاخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق
عسيلته ولا ذاق عسيلته لا يحلها الرفاعة وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ وقد أخرج مالك
في الموطأ أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول

(١) الزبير بفتح الزاي وكسر
الباء الموحدة ليس في الصحابة
الاهواء منه

فجاءت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجابها بانها لا تحل له وأما قصه أبي ركانة وهو انه
 نكح امرأة من مزينة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما تعني عني الا كما تعني عني
 الشعرة بشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة
 فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائه أترؤن فلا نايعني ولدا له يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد
 وفلانا لانه الآخر يشبه منه كذا وكذا قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل
 الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها لم يثبت عنده صلى الله عليه وآله وسلم
 ما ادعته المرأة من العنة ولا نه خلاف الاصل لانه صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولاده بالقافة
 وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدل انه لم يثبت له انه عنين فأمره بالطلاق ارشاد الى انه
 ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لانه يجب عليه * (قائدة) * قال ابن المنذر اختلفوا في المرأة
 تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر ان وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين
 وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي واسحق وقال أبو ثور ان ترك جماعها
 لعلة أجل لها سنة وان كان لغيره فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقا
 في الجماع فثبت الخيار لها اذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهلة به ما يضرب للعنين أجل سنة
 لا خيار زوال مابها انتهى قلت ولم يستدلوا على مقدار الاجل بالسنة بدليل ناهض انما يذكر
 الققهاء انه لا أجل ان عمر الفصول الاربعة فيتين حينئذ حاله

* (باب عشرة النساء) *

بكسر العين المهملة وسكون الشين المعجمة أي عشرة الرجال أي الأزواج النساء أي الزوجات
 ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة
 في دبرها رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالارسال﴾ روى هذا الحديث
 بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه وعمر
 وخزيمة وعلي بن طلق وطلق بن علي وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر
 وأنس وأبو ذر وفي طرقه جميعا كلام ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواية يشد بعض طرقه
 بعضها ويدل على تحريم اتيان النساء في أدبارهن والى هذا ذهب الامه الا القليل للحديث هذا
 ولان الاصل تحريم المباشرة الا ما أحله الله ولم يحل تعالى الا القبل كما دل له قوله فأتوا حرككم أي
 شتم وقوله فأتوه من حيث أهركم الله فاباح موضع الحرث والمطلوب من الحرث نبات الزرع
 فكذلك النساء الغرض من اتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة وهو لا يكون الا في القبل فيحرم
 ما عدا موضع الحرث ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محل الزرع وأما محل الاستمتاع
 فيما عدا الفرج فما حوز من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج وذهب
 الامامية الى جواز اتيان الزوجة والامة بل والمملوك (١) في الدبر وروى عن الشافعي انه
 قال لم يصح في تحليله ولا في تحريمه شيء والقياس انه حلال ولكن قال الربيع والله الذي لا اله الا
 هو لقد نص الشافعي على تحريمه في سنة كتب ويقال انه كان يقول بجهل في التقديم وفي
 الهدي النبوي عن الشافعي انه قال لا أرخص فيه بل أنهى عنه وقال ان من نقل عن الامه

(١) هكذا ينقل عنهم ولم
 أجده في كتب الامامية
 المعروفة فلا اعتقد انهم
 يقولون به حتى أجده
 منصوصا لهم وهذه القول
 للمذاهب كثيرة منها انه لا يصح
 وقدين السيد رحمه الله في
 حاشية ضوء النهار أعاليط
 كثيرة في نقل المذاهب وأما
 الشافعي فالذي نقل عنه انما
 هو دبر النساء من علوكة
 وزوجة ولكن الحق ما قاله
 الربيع عنه اه أبو النصر
 علي حسن خان

اباحتهم فقد غلط عليهم أخش الغلط وأقبحه وانما الذي أباحوه ان يكون الدبر طريقالى
 الوطء فى القصرح فيطأ من الدبر لافى الدبر فاشتبه على السامع انتهى و يروى جواز ذلك عمن
 مالك وأنكره أصحابه وقد أطل الشارح القول فى هذه المسئلة بما لا حاجة الى استيفائه منها
 وقرر آخر التحريم ذلك وقرر أدلة تحريمه ومن أدلة تحريمه قوله ﴿ وعن ابن عباس رضى
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى رجل اتى رجلاً أو امرأة
 فى دبرها رواه الترمذى والنسائى وابن حبان وأعل بالوقف) على ابن عباس ولكن المسئلة
 لا مسرح للاجتهاد فيها سيما ذكر هذا النوع من الوعيد فانه لا يدرك بالاجتهاد وله حكم الرفع
 ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره واستوصوا بالنساء خيراً فانهم خلقن من ضلع) بكسر
 الضاد المعجمة وفتح اللام واسكانها واحسد الاضلاع (وان اعوج شئ فى الضلع اعلاه اذا
 ذهب تقيمه كسبرته وان تركته لم يزل أعوج واستوصوا بالنساء خيراً) أى اقبلوا الوصية فيهن
 والمعنى أبى أو صيكن بهن خيراً أو المعنى يوصى بعضكم بعضاً فيهن خيراً (متفق عليه واللفظ
 للبخارى وسلم فان استمتعت بها استمتعت بنى أو بهما عوج) هو بكسر أوله على الارجح (وان
 ذهب تقيمه كسرتها وكسرها طلاقها) الحديث دل على عظم حق الجار وان من آذى الجار
 فليس يؤمن بالله واليوم الآخر وهذا وان كان يلزم منه كفر من آذى جاره الا انه محمول على
 المبالغة لان من حق الايمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به وقد عدا آذى الجار من الكبائر
 فالمراد من كان يؤمن بالله ايما ناكسلاً وقد وصى الله على الجار فى القرآن وحد الجار الى أربعين داراً
 كما أخرج الطبرانى انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله انى نزلت فى محمل
 بنى فلان وان أشدهم لى آذى أقربهم الى دار اقبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر وعمر وعلياً
 رضى الله عنهم يأوتون المسجد فيصيحون على ان أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره
 بوائقه وأخرج الطبرانى فى الكبير والاولى ان الله ليسدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من
 خبائه وهذا فيه زيادة على الاول والاذية للمسلم مطلقاً محرمة قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الاية ولكنه فى حق الجار أشد تحريماً فلا يغتفر منه شئ وهو كل ما يبعد
 فى العرف آذى حتى ورد فى الحديث انه لا يؤذيه بقنار قدره الا ان يعرف له من مرقه ولا يجب
 عنه الريح الا بانه وان اشترى فأكهة أهدى اليه منها وحقوق الجار مستوفاة فى الاحياء للفرز الى
 وقوله واستوصوا قد دم بيان معناه وعلاه بقوله فانهم خلقن من ضلع يريد خلقن خلقاً فيه
 اعوجاج لانهم خلقن من أصل معوج والمراد ان حواء أصلهن خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى
 وخلق منها زوجها بعد قوله خلقكم من نفس واحدة وأخرج ابن اسحق من حديث ابن عباس
 ان حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر الايسر وهو قائم وقوله وان اعوج ما فى الضلع اخبار بانها
 خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة فى اثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسرتها للضلع
 وهو يذ كر ويؤث ولذا جاء فى لفظ البخارى تقيمها وكسرتها ويحتمل انه للمرأة ورواية مسلم
 صريحة فى ذلك حيث قال وكسرها طلاقها والحديث فيه الاثر بالوصية بالنساء والاحتمال
 لهن والصبر على عوج أخلاقهن وانه لا سبيل الى صلاح أخلاقهن بل لابد من العوج فيها وانه

من اصل الخلقة وتقدم ضبط العوج هنا وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل منتصب كالخائط والعود وشبههما وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين ويقال فلان في دينه عوج بالكسر ﴿وعن جابر رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فلما قدمنا المدينة ذهبنا للدخل فقال صلى الله عليه وآله وسلم امهلوا حتى تدخلوا البئلا يعني عشاء لكي تمتشط الشعنة﴾ يفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فتلثة (وتسجد) بسين وحاء مهملتين (المغنية) بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مشاة تحتية ساكنة فوحدة مفتوحة التي غاب عنها زوجها (متفق عليه) فيه دليل على أنه يحسن التأني للقادم على أهله حتى يشعر وابقدمه قبل وصوله بزمان يتسع لما ذكر من تحسين هيات من غاب عنهن أزواجهن من الامتشاط وازالة الشعر بالموسى مثلاً من المحلات التي تحسن ازالته منها وذلك لئلا يهجم على أهلها وهم في هيئة غير مناسبة فينفر الزوج عنهن والمراد اذا سافر سقرا يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله (وفي رواية البخاري) أي عن جابر (اذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهل ليلاً) قال أهل اللغة الطروق الجعي بالليل من سقراً وغيره على غفلة ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال في النهار الا مجازاً وقوله ليلاً ظاهره تقييد النهي بالليل وأنه لا كراهة في وصوله الى أهلها من غير شعورهم واختلف في علته التفرقة بين الليل والنهار فعمل البخاري في ترجمة الباب بقوله لا يطرق الرجل أهله ليلاً اذا طال الغيبة مخافة ان يتخونهم أو يلقس عثراتهم فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة لان الرية تغلب في الليل وتندرف في النهار وان كانت العلة ما صرح به قوله لكي تمتشط الى آخره فهو حاصل في الليل والنهار قيل ويحتمل ان يكون معتبراً على كلا التقديرين فان الغرض من التنظيف والترين هو تحصيل لجمال الغرض من قضاء الشهوة وذلك في الاغلب يكون في الليل فالقادم في النهار يتأني لزوجته التنظيف والترين لوقت المباشرة وهو الليل بخلاف القادم في الليل وكذلك ما يخشى منه من العثور على وجود أجنبي هو في الاغلب يكون في الليل وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يطرق النساء ليلاً فطرق رجلان كلاهما فوجد يريد كل واحد منهما مامع امرأته ما يكره وأخرج أبو عوانة في صحيحه من حديث جابر ان عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأتها تمتشطها فظن انها رجلاً فأشار اليها بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يطرق الرجل أهله ليلاً وفي الحديث الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل والحث على ما يجلب التوادد والحباب بين الزوجين وعدم التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم أولى وفيه ان الاستحداً وشعوره مما يزين به المرأة لزوجها محبوب للشرع وأنه ليس من تغيب يخلق الله المنهى عنه ﴿وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي الى امرأته من أفضى الرجل الى المرأة جامعها أو خلاها جامع أم لا كما في القاموس (وتفضي اليه ثم ينشر سرها) أي وتنشر سره﴾ (أخرجه مسلم) الا انه بلفظ ان من أشر الناس قال القاضي عياض وأهل الخو يقولون لا يجوز أشر وأخبروا بما يقال هو خير منه وشر منه قال وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً وهي حجة في جوازها جميعاً وأنهما لغتان والحديث دليل على تحريم افشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف

تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه وأما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن
 الحاجة فذكره مكروه لأنه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فإن دعت إليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة بأت كان ينكر اعراضه
 عنها وتدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اني
 لأفعله أنا وهذه وقال لابي طلحة أعرضتم الليلة وقال بلابر الكيس والكيس وكذلك المرأة لا يجوز
 لها اقتسامه وقد ورد به نص أيضا (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة
 فثناة تحتية سا كنة فدل المهملة ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم وروى عن حكيم ابنه بهز
 بفتح الموحدة وسكون الهاء قرأى (عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا
 بعدم التاء هي اللغة القصيدة وجاز وجه التاء (عليه قال تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا
 اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه
 وعلق البخاري بغضه) وذلك حيث قال باب هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساء في غير بيوتهن
 ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر الا في البيت والاول أصح انتهى (وصححه ابن حبان
 والحاكم) دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وان النفقة بقدر سعته لا يكلف فوق
 وسعه لقوله إذا أكلت كذا قيل وفي أخذه من هذا اللفظ خفاء فتي قدر على تحصيل النفقة وجب
 عليه ان لا يختص بهم بدون زوجته وأعلمه مقيد بما زاد على قدر سد خلته لحديث ابدأ بنفسك ومثله
 القول في الكسوة وغيبه دليل على جواز الضرب تأديبا الا انه منهي عن ضرب الوجه للزوجة
 وغيرها وقوله لا تقبح أي لا تسمعها ما تكره وتقول قبحك الله ونحوه من الكلام الجافي ومعنى
 قوله ولا تهجر الا في البيت انه اذا أراد هجرها في الموضع تأديبا لها كما قال تعالى واهجرهن في
 المضاجع فلا يهجرها الا في البيت ولا يتحول الى دار أخرى أو يحولها اليها الا ان رواية البخاري التي
 ذكرناها دلت على أنه صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساء في غير بيوتهن وخرج الى مشربة له وقد
 قال البخاري ان هذا أصح من حديث معاوية هذا وقد يقال اذا دل فعليه على جواز هجرهن في غير
 البيوت وحديث معاوية على هجرهن يكون مفهوم الحصر غير مراد واختلاف في تفسير الهجر
 فالجمهور يفسرونه بترك الدخول عليهن والاقامة عندهن على ظاهر الآية وهومن الهجر ان بمعنى
 البعد وقيل ايضا جعها ويوليها ظهره وقيل يترك جاعها وقيل يجامعها ولا يكلمها وقيل هو من
 الهجر بمعنى الاغلاظ في القول وقيل من الهجر وهو الحبس الذي يربط به البعير أي أو تقوهن
 في البيوت قاله الطبري واستدل له ووهاه ابن العربي (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه
 قال كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساوكم
 حث لكم فانوا حثكم أني شتم متفق عليه واللفظ لمسلم) ولفظ البخاري سمعت جابرا يقول
 كانت اليهود تقول اذا جامعها من ورائها في قبلها كما فسره الرواية الاولى جاء الولد أحول فنزل
 نساوكم حث لكم فانوا حثكم أني شتم واختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال
 الاول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين انه في اتيان المرأة من ورائها في قبلها وأخرج هذا المعنى
 جماعة من المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقا صرح في بعضها بأنه لا يحل
 الا في القبل وفي أكثرها الرد على اليهود الثاني انها نزلت في حل اتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة

عن ابن عمر من اثني عشر طريقا الثالث انه نزلت في حل العزل عن الزوجة أخرجه أئمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن المسيب ولا يخفى ان ما في الصحيحين مقدم على غيره والراجح هو القول الاول وابن عمر قد اختلفت عنه الرواية والقول بانه يريد بها العزل لا يناسبه لفظ الآية هذا وقد روى عن ابن الحنفية ان معني قوله أئى شئتم اذا شئتم فهو بيان للفظ أئى وانه بمعنى اذا فلا يدل على شئ محاذ كانه سبب النزول بل على ان اتيان الزوجة موكل بالمشيئة الزوج (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان أحدكم اذا أراد ان يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فإنه ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا متفق عليه) هذا اللفظ مسلم والحديث دليل على انه يكون القول قبل المباشرة عمدا الارادة وهذه الرواية تفسر رواية لو ان أحدهم يقول حين يأتي أهله أخرجه البخاري بان المراد حين يريد وضعه جنبنا للرجل وامرأته وفي رواية الطبراني جنبني وجنب ما رزقتني بالافراد وقوله لم يضره الشيطان أبدا أى لم يسلط عليه قال القاضي عياض نفي الضرر على جهة العموم في جميع أنواع الضرر غير مراد وان كان الظاهر العموم في جميع الاحوال من صيغة النفي مع التأنييد وذلك لما ثبت في الحديث الصحيح من ان كل ابن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الامريم وابنها فان في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة مع ان ذلك سبب صراحه قلت هذا من القاضي معني على عموم الضرر الدنيوي والدنيوي وقيل ليس المراد الا الدنيوي وانه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ويؤيده هذا انه أخرج عبد الرزاق عن الحسن وفيه فكان يريد ان علمت به ان يكون ولدا صالحا وهو مرسل ولكنه لا يقال من قبل الزأى وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان لا يضره في دينه ولكن يلزم منه العصمة وليست الا لانياء عليهم السلام وقد أجيب بان العصمة في حق الانبياء عليهم السلام على جهة الوجوب وفي حق من دعى لاجلهم هذا الدعاء على جهة الجواز فلا يبعد أن يوجد من لا تصدر منه معصية عمدا وان لم يكن ذلك واجباله وقيل لم يضره لم يفتنه عن دينه الى الكفر وليس المراد عصمته عن المعصية وقيل لم يضره بمساركة الشيطان لايه في جماع أمه ويؤيده ما جاء عن مجاهد ان الذي يجمع ولا يسمى بالنسب الشيطان على احليه فيجماع معه قيل ولعل هذا أقرب الاجوبة قلت الا انه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد ثم هو مرسل ثم الحديث سيق لقائده تحصل للولد ولا تحصل له على هذا اوله يقول ان عدم مساركة الشيطان لايه في جماع أمه فائدة عائده على الولد أيضا وفي الحديث استحباب التسمية وبيان بركتها في كل حال وان يعتصم بالله وذكره من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الاسماء وفيه الشيطان لا يفارق ابن آدم في حال من الاحوال الا اذا ذكر الله تعالى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن تجي لعنتها الملائكة حتى تصبح) أي وترجع عن العصيان ففي بعض ألفاظ البخاري حتى ترجع (متفق عليه واللفظ للبخاري ولمسلم كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها) الحديث اخبار بانه يجب على المرأة اجابة زوجها اذا دعاها للجماع لان قوله الى فراشه كناية عن الجماع كما في قوله الولد للفراش أي الذي يطأ في الفراش ودليل الوجوب لعن الملائكة لها فلا يلغون

الاعن أمر الله ولا يكون الاعقوبة ولا عقوبة الاعلى ترك واجب وقوله حتى تصبح دليل على
 وجوب الاجابة في الليل ولا مفهوم له لانه خرج ذكره مخرج الغالب والافانه يجب عليها اجابته
 نهرا وقد أخرجه غير مقيد بالليل ابن خزيمة وابن حبان مرفوعا ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد
 لهم إلى السماء حسنة العبد الا بقى حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها
 زوجها حتى يرضى وان كان هذا في خطمه مطلقا ولولعدم طاعتها في غير الجماع وليس فيه
 لعن الا ان فيه وعيدا شديدا يدخل فيه عدم طاعتها في جماعها من ليل أو نهار وزاد البخاري في
 روايته في بدء الخلق فبات غضبان عليها أي زوجها قبل وهذه الزيادة تنجبه وقوع اللعن عليها لانها
 حيثئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانها لا تستحق اللعن وفي قوله
 لعنتها الملائكة دلالة على ان منع من عليه الحق عن هوله وقد طلبه بوجوب سخط الله تعالى على
 المانع سواء كان الحق في بدن أو مال قيل ويدل على انه يجوز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه
 الارهاب عليه الى ان يواقع المعصية فاذا واقعها دعاه بالتوبة والمغفرة قال المصنف في الفتح
 بعد نقله لهذا عن المهلب ليس هذا التقييم مستقادا من الحديث بل من أدلة أخرى والحق ان
 من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الابعاد من الرحمة وهذا لا يليق ان يدعى به على المسلم
 بل تطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازوه أراد معناه العرفي وهو مطلق
 السب ولا يخفى ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر ولعن الملائكة لا يلزم منه
 جواز اللعن منا فان التكليف مختلف انتهى كلامه قلت قول المهلب انه يلعن قبل وقوع
 المعصية للارهاب كلام مردود فانه لا يجوز لعنه قبل ايقاعها أصلا لان سب اللعن وقوعها منه
 فقبل وقوع السب لا وجه لايقاع المسبب ثم انه رتب في الحديث لعن الملائكة محلي اياه المرأة عن
 الاجابة وأحاديث لعن الله شارب الخمر رتب فيها اللعن على وصف كونه شارباً وقول الحافظ انه
 اذا أريد معناه العرفي جاز لا يخفى انه غير مراد للشارع الا المعنى اللغوي والتحقيق ان الله تعالى
 أخبر بان الملائكة تلعن من ذكر وبانه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه فان ورد
 اللعن بأمره بلعنه وجب علينا الامتثال ولعنه ما لم تعلم توبته ونذب لنا الدعاء بالتوفيق للتوبة
 والاستغفاره وقد أخبر الله تعالى ان الملائكة تلعن من ذكر ومعلوم انه عن أمر الله وأخبر
 انهم يستغفرون لمن في الارض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في
 الآية اذ المراد من عصاة أهل الايمان لانهم المحتاجون الى الاستغفار لانهم مقيدين بقوله
 فاغفر للذين تابوا الآية كما قيل لان التائب مغفور له وانما دعاهم بالمغفرة تعجب وزيادة تنويه
 بشأن التائبين وأما شمول عمومها للكفار فمعلوم انه غير مراد وبهذا تعرف ان الملائكة قاموا
 بالامرين كما أشرنا اليه وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه وأي
 رعاية أعظم من هذه رعاية الملك الكبير للعبد الحقير فليكن لنعم مولاهذا كرا ولا ياديه شاكرا
 ومن معاصيه محاذرا ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسوله مذكرا (وعن ابن عمر رضي الله
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة) بالصاد المهملة (والمستوصلة والواشمة)
 بالشين المعجمة (والمستوشمة متفق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها
 سواء فعلته لنفسها ولغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويقول بها ولا يدل

(١) من زوجة أو غير من زوجة
هـ منه

عليه اللفظ والواشمة فاعلة الوشم وهو أن تغرز إبره أو تخوها في ظهر كفها أو شفتيها أو نحوهما من
يدنها حتى يسيل الدم ثم تحتو ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر والمستوشمة الطالبة لذلك
والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالوصل محرم للمرأة مطلقا بشعر
محرم أو غيره أدى أو غيره سواء كانت المرأة ذات (١) زينة أو لا وللشافعية خلاف وتفاصيل
لا ينهض عليها دليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقا لوصل الشعر واستئصاله كما هي قاضية
بتحريم الوشم وسؤاله ودل اللعن على أن هذه المعاصي من الكبائر وهذا وقد علل الوشم في بعض
الأحاديث بأنه تغيير خلق الله تعالى ولا يقال إن الخضاب بالخناء ونحوها تشمله العلة لأنها وإن
شملت فهو مخصوص بالأجماع وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بتغيير لباس
أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند فاما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي
عياض اختلف العلماء في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال لا كثرون الوصل ممنوع
بكل شيء وهو مروى عن عائشة حتى بالشعر ونقل عنها أنها قالت حديث الباب بان المراد
بالواصل المرأة التي تفجر في نفسها ثم فصل ذلك بالعبادة وهي رواية ضعيفة ولا يصح عنها قال
القاضي وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس ينهى عنه لأنه ليس بوصل
ولا معنى مقصود من الوصل وإنما هو للتجميل والتحسين انتهى ومراده من المعنى المناسب هو
ما في ذلك من الخداع للنزوح فما كان لونه مغيرا للون الشعر فلا خداع فيه (٢) وعن بخذامة
بنت وهب) بضم الجيم وذال معجمة ويروى بالذال المهملة قيل وهو تصفيف هي أخت عكاشة بن
محضر من أمه هاجرت مع قومها وكانت تحت أنيس بن قنادة مصغرا أنس (قالت حضرت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أناس وهو يقول لقد هممت أن أنهى عن الغيلة) بكسر
الغين المعجمة فثناة تحتية (فنظرت في الروم وفارس فاذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك
أولادهم شيئا ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوأد الحفي رواه
مسلم) اشتمل الحديث على مسألتين الأولى الغيلة تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع
فتح المثناة التحتية والغيل بكسر الغين والمراد بها هي مجامعة الرجل امرأته وهي ترضع كما قاله
مالك والاصمعي وغيرهما وقيل هي أن ترضع المرأة وهي حامل والأطباء يقولون إن ذلك ذاء
والعرب تكرهه وتنقيه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضرر الذي
زعمت العرب والأطباء أن فارس والروم يفعل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد وقوله فاذا هم
يغيلون هو من أعمال يغيل والمسئلة الثانية العزل وهو بفتح العين المهملة وسكون الزاي وهو
أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج وهو يفعل لأحد أمرين أما في حق الأمة فلئلا
تحمل كراهة محجي الولد من الأمة ولأنه مع ذلك يتعذر بيعها وأما في حق الحرة فكراهة ضرر
الرضيع إن كان أولئلا تحمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه أنه الوأد الحفي دال على تحريمه
لأن الوأد دفن البنت حية وبالتحريم حرم ابن حزم محجبا بحديث الكتاب هذا وقال الجمهور
يجوز عن الحرة بذنها وعن الأمة السرية بغير إذنها ولهم خلاف في الأمة المزوجة بحرق قالوا
وحديث الكتاب معارض بمحدثين الأول عن جابر قال كانت لنا جوار وكان تعزل فقالت اليهود
تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد

الله خلقه لم يستطع رده أخرجه النسائي والترمذي وصححه والثاني أخرجه النسائي من حديث
 أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث بحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه
 ورجح ابن حزم حديث جذامة وإن النهي فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لاصل الإباحة
 وحديثها مانع فمن ادعى أنه أئيج بعد المنع فعليه البيان ونوزع ابن حزم في دلالته قوله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك الوأد الخفي على الصراحة بالتحريم لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع
 حياة محففة والعزل شبهه صلى الله عليه وآله وسلم به وانما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة والمشبه
 دون المشبه به وانما هما وأد لما تعلق به من قصد منع الحاصل وأما قوله النهي عن العزل
 فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه معاندة للقدر وهو هذا دل على عدم التفرقة بين الحرمة والأمة
 * (فائدة) * معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف
 في العزل فمن أجاز العالجة ومن حرمه حرم هذا بالاولى ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع
 الحمل من أصله وقد افتى بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا
 (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أعزل عنها وأنا
 أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وإن إليهم وقد حدثت أن العزل المؤودة الصغرى قال
 كذبت يهود لو أراد الله أن يخلقهم ما استطعت أن تصرفه رواه أحمد وأبو داود والنسائي
 والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهي وتسميته صلى الله عليه
 وآله وسلم العزل الوأد الخفي وفي هذا كذب يهودي وتسميته المؤودة الصغرى وقد جمع بينهما
 حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي وقوله لو أراد
 أن يخلقهم إلى آخره معناه أنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم الماء فلا
 تقدر أن ترفعوه ولا ينفعكم الحرص على ذلك فقد يسبق الماء من غير شعور العازل لتتمام ما قدره
 الله وقد أخرج أحمد والبراز من حديث أنس وصححه ابن حبان أن رجلا سأل عن العزل فقال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لا خرج الله منها
 ولد أوله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط له عن ابن مسعود (وعن
 جابر رضي الله عنه قال كان العزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لو كان
 شيئا ينهي عنه لناعه القرآن متفق عليه) إلا أن قوله لو كان شيئا ينهي عنه إلى آخره لم
 يذكره البخاري وانما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواه وظاهره أنه قاله استنباطا قال
 المصنف في الفتح تتبع المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة انتهى
 وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعله من الحديث وشرحها ابن دقيق العيد
 واستغرب استدلال جابر بتقرير الله لهم (ولمسلم) أي عن جابر (فبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا عنه) فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوازه وقد قيل
 إن أرا جابر بالقرآن ما يقرأ أعظم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إليه صلى الله عليه وآله
 وسلم فكأنه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه قيل فيزول استغراب ابن
 دقيق العيد إلا أنه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم فعلوه والحديث دليل على
 جواز العزل ولا ينافيه كراهة التنزيه كما دل له أحاديث النهي (وعن أنس أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد أخرجه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه صلى الله عليه وآله وسلم واجبا عليه وقال ابن العربي أنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكان أنه أخذ من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من أحدها فنقولها فيدنو يحتمل أنه للوقاع إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع فهو لا يتم مأخذا لابن العربي وقد أخرج البخاري من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة ولا يتم أن يراد باليلة بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك كذا قيل وهو مجرد استبعادوا لا فالظاهر أن ساعة لذلك فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء ولأنه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره والحديث دليل أنه كان لا يجب عليه القسم لنسائه وهو ظاهر قوله تعالى تربي من تشاء ممنن الآية وذهب إليه جماعة من أهل العلم والجمهور يقولون يجب عليه القسم وتأولو هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة النوبة وبأنه يحتمل أنه فعله عند استيقاظ القسم ثم يستأنف القسم وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم وقوله وله يومئذ تسع نسوة في رواية للبخاري وهن إحدى عشرة ويجمع بين الروايتين بأن يحمل قول من قال تسع نظر إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فهن وإطلاق عليهما لفظ نسائه تغليباً وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أكمل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثه رجال وفي رواية الاسماعيلي قوة أربعين ومثله لابي نعيم في سنن الخنة وزاد من رجال أهل الخنة وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن ارقم أن الرجل في الخنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة

﴿باب الصداق﴾

بفتح الصاد وكسرها ما خوذ من الصدق لاشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه سبع لغات وله ثمانية أسماء يجمعها قوله

صداق ومهر نحلة وفريضة * حباء واجرم عقر علائق

وكان الصداق في شرع من قبائل الألبان كما قاله صاحب المستعذب على المذهب. ﴿عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتق صفيية وجعل عتقها صداقها متفق عليه﴾ هي أم المؤمنين صفيية بنت حيي (١) بن اخطب من سبط هرون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقتل يوم خيبر ووقعت صفيية في السبي فاصطفها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقها وترزجها وجعل عتقها صداقها وماتت سنة خمس وخمسين وقيل غير ذلك والحديث دليل على صحة جعل العتق صداقاً بأي عبارة وقعت تفيد ذلك وللفقهاء عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى وذهب إلى صحة جعل العتق مهراً أجدوا سحق وغيرهما واستدلوا بهذا الحديث وذهب الأكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهراً واجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بضم الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية الأولى وتشديد الأخرى واخطب بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح الطاء آخره موحدة اه أبو النصر

اعتقها بشرط ان يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معاومة فتزوجها بها وورد هذا التأويل أنه في مسلم يلفظ ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه انه قال عبد العزيز زاوية قال ثابت لانس بعد ان روى هذا الحديث ما أصدقها قال نفسها واعتقها فانه ظاهر انه جعل نفس العتق صداقا وأما قول من قال ان هذا شئ فهمه أنس فعبر به ويجوز ان فهمه غير صحيح فجوابه انه اعرف باللفظ وافهم له وقد صرح بانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صداقا فهو رواة فعله صلى الله عليه وآله وسلم وحسن الظن به لنقته يوجب قبول روايته للأفعال كما يوجب قبولها للأقوال والالزام رد الأقوال والأفعال اذ لم يقل الصحابة اللفظ النبوي الا في شئ قليل وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف ورواية المعنى عمدتها فهمه وقوله انه لم يرفعه أنس بل قاله تظننا خلاف ظاهر لفظه فانه قال جعل يريده النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقها صداقها وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية قالت اعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي وهو صريح فيما رواه أنس وانه لم يقل ذلك تظننا كما قيل وانما خالف الجمهور الحديث وتأولوه قالوا لانه خالف القياس لوجهين أحدهما ان عقدها على نفسها اما ان يتبع قبل عتقها وهو محال واما بعده وذلك غير لازم لها والثاني اننا ان جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضا التناقضهما او حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لان الصداق لا بد ان يتقدم تقرره على الزوج اما انصا واما حكا حتى تلك الزوجة طلبه ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال ان يكون صداقا وأجيب أولا انه بعد صحة القصة لا يباي بهذه المناسبات وثانيا بعد تسليم ما قالوه فالجواب عن الاول أن العقد يكون بعد العتق واذا امتنعت من العقد لمهما السعاية بقيمتها ولا يحذور في ذلك وعن الثاني بان العتق منقعة تصح المعاوضة عنها والمنقعة اذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك وأما قول من قال ان ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعله صداقا وكان يمكن جعل المهر غيره فجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم يفعل المفضل لبيان التشريع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الافضل فهو في حقه أفضل وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرة مؤيدا للحديث صفية ولفظه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لجويرة لما جاءت تستعينه في كتابها لك ان أقضي عنك كتابك وأتزوجك قالت قد فعلت أخرجه أبو داود فلا يخفى انه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه في المدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال ان اسمه كنيته وهو كثير الحديث واسع الرواية يسمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع ومائة وهو في سبعين سنة قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لا زواجه اثنتي عشرة أوقية) بضم الهمزة وتشديد المشاة التحتية (ونشا) بفتح النون وشين معجمة مشددة (قالت أتدري ما النش قلت لا قالت نصف أوقية قلت خمسة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا زواجه رواه مسلم) المراد في الحديث أوقية الخبز وهي أربعون درهما وكان كلام عائشة هذا بناء على الغلب والا فان صداق صفية عتقها قبل ومثلها جويرة وخديجة لم يكن صداقهما هذا المقدار

واذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزوج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم للبقاء فيما تلف قبل
 الوقت الذي يعتاد التلف فيه لا فيما عد ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال
 أو رشوة إن لم تسلم الابن وإذا كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة
 وكان مشروطا مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التنازل منه لمن يعتاد له كلقراءة وغيرهم لأن
 الزوج انما شرطه وسلمه ليفعل ذلك لا ليقبضه كذا الزوج والعرف معتبر في هذا (وعن علقمة)
 أي ابن قيس أبي شبل بن مالك من بني بكر بن النخع النخعي روى عن عمرو بن مسعود وهو تابعي
 جليل اشتهر بجديث ابن مسعود وصحبته وهو عم الاسود النخعي مات سنة احدى وستين (عن
 ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
 مسعود لها مثل صداق نساءها لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة هو النقص أي
 لا ينقص عن مهر نساءها (ولا شطط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة وهو الجور أي لا يجار
 على الزوج بزيادة مهرها على نساءها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون
 العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فالف فنون (الاشجعي)
 بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة ومعقل هو أبو محمد شهيد فتح مكة ونزل الكوفة وحديثه في أهل
 الكوفة وقتل يوم الحرة صبيرا (فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بروع) بفتح
 الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة (بنت واشق) بواو مفتوحة فألف فشين
 معجمة فقفاف (امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فألف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن
 مسعود رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وحسنه وجماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم
 وقال لا مغز فيه لصحة اسناده ومثله قال البيهقي في الخلافيات وقال الشافعي لأحفظه من
 وجه يثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع لقلت به وقال في الامان كان ثبت عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو أولى الامور ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان
 كبر ولا شيء في قوله الاطاعة الله بالتسليم له ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله مرة يقال عن
 معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمى هذا تضعيف الشافعي
 بالاضطراب وضعفه الواقدي بانه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فاعرفه علماء المدينة
 وقدرى عن علي رضي الله عنه انه رده بان معقل بن سنان أعربى بوال على عقبه وأجيب بان
 الاضطراب غير قادح لانه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطعن به في الرواية وعن قوله انه
 يروى عن بعض أشجع فلا يضر أيضا لانه قد فسر ذلك البعض بمعقل فثبت ان ذلك البعض
 صحابي وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بها مع عدالة الراوى وأما الرواية عن علي رضي
 الله عنه فقال في البدر المنير لم تصح عنه وقدرى الحاكيم من حديث حرملة بن يحيى انه قال
 سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروع بنت واشق لقلت به قال الحاكيم قلت صح فقل به وذكر
 الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال وأنسبها اسنادا حديث قتادة لانه لم يحفظ اسم الصحابي
 قلت لا تضر جهالة اسمه على رأى المحققين وما قال المصنف من ان حديث بروع شاهد من
 حديث عقبه بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة رجلا فدخل بها ولم
 يفرض لها صداقا فخرته الوفاة فقل أشهدكم ان سهمي بخير لها أخرجه أبو داود والحاكم فلا

يجب ان لا شهادة له على ذلك لان هذا في امره أدخل بها زوجها ثم فيه شاهدانه يصح النكاح بغير
تسمية والحديث دليل على ان المرأة تستحق كمال المهر بالموت وان لم يسم لها الزوج ولا دخل بها
وتستحق مهر مثلها وفي المسئلة قولان الاول العمل بالحديث وانها تستحق المهر كاذكرو قول
ابن مسعود اجتهاد موافق للدليل وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين والدليل الحديث وما طعن
فيه قد سمعت دفعه والقول الثاني انها لا تستحق الا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر ومالك
وأحمد قولي الشافعي قالوا ان الصداق عوض فاذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياسا
على ثمن المبيع قالوا والحديث فيه تلك المطاعن قلنا تلك المطاعن قد دفعت فنقض الحديث
للاستدلال فهو أولى من القياس (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أعطى في صداق امرأته سويقا) هو دقيق القمح المقلو والشعير أو الذرة أو غيرها (أو عترا
فقد استحل آخرجه) أجدوا وادوا وشاروا إلى ترجيح وقفه وقال المصنف في التلخيص فيه
موسى بن سلمة بن رومان وهو ضعيف وروى موقوفا وهو أقوى اه فكان عليه ان يشير الى
ان فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعي بلاغا والحديث دليل على انه يصح كون المهر من غير
الدراهم والدنانير وانه يجزى مطلق السويق والتمر وظاهره وان قل وتقدمت أقاويل العلماء
في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبة نفسها (وعن عبيد الله بن عامر بن ربيعة) هو
أبو محمد عبيد الله بن عامر بن ربيعة العنزي بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي وفي نسبه
خلاف كثير قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في أربع سنين أو خمس مات عبيد الله المذكور
سنة خمس وثمانين وقيل سنة تسعين (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز نكاح
امرأة على نعلين أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح
لفظ الحديث ان امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رضيت من نفسك ومالك بن نعلين قالت نعم فأبازه والحديث دليل على صحة جعل المهر شيئا
وقد سلف ان كل ما صح جعله تنصاح جعله مهرا وفيه ما أخذ لما ورد في غيره من انها لا تصرف
المرأة في مالها الا برأى زوجها (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم رجلا امرأة بختام من حديد أخرجه الحاكم) قد تقدم حديث سهل في الواهبة نفسها
بطوله وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من خطبها ان يلبس ولو خاتم من حديد فلم يجده
فزوجها اياها على تعليمها شيئا من القرآن فان كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتما من
حديد كما عرفت وان أريد غيره فيجتمل وهو بعيد لقول المصنف وهو طرف من الحديث الطويل
المتقدم في أوائل النكاح وعلى تقدير انه أريد ذلك الحديث فتأويله انه صلى الله عليه وآله وسلم
أذن في جعل الصداق خاتما من حديد وان لم يتم العقد عليه (وعن علي رضى الله عنه قال
لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم أخرجه الدارقطني موقوفا وفي مسنده مقال) أي موقوفا
على علي رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر مر فوعا ولم يصح والحديث معارض بالا حاديث
المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله تنصاح جعله مهرا كما عرفت والمقال الذي
في الحديث هو ان فيه ختم بن عبيد الله قال أحمد كان يضع الحديث (وعن عقبة بن عامر رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره) أي أسهله على الرجل

(أخرجهم أبو داود وصححه الحاكم) فيه دلالة على استحباب تخفيف المهر وان غير الإيسر على خلاف ذلك وان كان جائزا كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله وآتيتم أحداهن قنطارا تقدم ان عمرهن عن المغالة في المهور فقالت امرأة ليس ذلك اليك يا عمر ان الله تعالى يقول وآتيتم أحداهن قنطارا من ذهب قال عمر امرأة خاصمت عمر فخصمته أخرجهم عبد الرزاق وقوله في الرواية من ذهب هي قراءة ابن مسعود وله طرق بالقنطار مختلفة ويحتمل ان الخبرية ببركة المرأة وفي الحديث أبركهن أيسرهن مؤنة ﴿﴾ وعن عائشة رضي الله عنها ان عمرة بنت الجون بفتح الجيم وسكون الواو فنون (تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أدخلت عليه يعني لما تزوجها فقال لقد عدت بعدا) بفتح الميم ما يستعاض به (فطلقها وأمر أسامة فتعها بثلاثة أثواب أخرجهم ابن ماجه وفي اسناده راو متروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) ١ وقد سماها في الحديث عمرة ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في سبب تعوذها منه ففي رواية أخرجها ابن سعد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل عليها وكانت من أجل النساء فدخل نساء صلى الله عليه وآله وسلم غيرة فقبل لها انما تخطى المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول اذا دخلت عليه أعوذ بالله منك فاستعذى منه وفي رواية أخرجها ابن سعد أيضا باسناد البخاري أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت مشطتاها وخضبتاها وقالت لهما احداهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجيب من المرأة اذا دخل عليها ان تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية المتعة المطلقة قبل الدخول وانفق الاكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداقا الا عن الليث ومالك وقد قال تعالى لا جناح ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وتمتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية وظاهر الامر الوجوب وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال المس السكاح والفريضة الصداق وتمتعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فأمره الله ان يتمتعها على قدر عسر ويسره الحديث وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم متعة الطلاق أعلاها الخنادم ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة نعم هذه المرأة التي تمتعها صلى الله عليه وآله وسلم يحتمل انه لم يسم لها صداقا فتمتعها كما قضت به الآية ويحتمل انه كان سمي لها فتمتعها احسانا منه وفضلا وأما تمسيع من لم يسم الزوج لها مهر او دخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب على وعمر والشافعي الى وجوبها أيضا عملا بقوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وذهبت الحنفية الى انه لا يجب الامهر المثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآية الاخرى التي أوجب فيها المتعة لانه شرط فيها عدم المس وقد مس وأما قوله تعالى فتعالين أمتعن فانه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبقت اشارة الى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقا واستدل بانها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بان نفقة القريب واجبة ولا تقدير لها

١ ويأتي في الطلاق عن عائشة منسوب الى البخاري

مشتقة من الولم بفتح الواو وسكون اللام وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهرى وغيره
والفعل منها أولم ويقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث ووليعة العرس ما يتخذ عند الدخول وما
يتخذ عند الاملاك (عن أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد
الرحمن بن عوف أثر صفرة قال ما هذا قال يا رسول الله انى تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب
فقال بارك الله لك أولم ولو لبشاة متفق عليه والمقط لمسلم) جاء في الروايات تعيين الصفرة بأنه ردغ
من زعفران وهو بفتح الراء ودال مهملة وغين معجمة أثر الزعفران فان قلت قد علم النهى عن
الزعفران فكيف لم يسكره صلى الله عليه وآله وسلم قلت هذا يخص النهى بجواز العروس وقد
يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بدنه بناء على جوازه في الثوب وقد منع جوازه فيه أبو حنيفة
والشافعي ومن تبعهما والقول بجوازه في الثياب مروى عن مالك وعلماء المدينة واستدل لهم
بمفهوم النهى الثابت في الاحاديث الصحيحة حديث أبي موسى مرفوعا لا يقبل الله صلاة رجل في
جسده شئ من الخلق وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النهى الثابت في الاحاديث الصحيحة
وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النهى في أول الهجرة وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها صلى الله
عليه وآله وسلم كانت من جهة امرأته علقته به فكان ذلك غير مقصود له ورجح هذا النووي
وعزاه للمحققين وبنى عليه البيضاوى وقوله على وزن نواة من ذهب قيل المراد واحدة نوى التمر
قيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بأن نوى التمر يختلف فكيف يجعل معيارا لما يوزن وقيل
ان النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجرم به الخطاى واختاره الازهرى
ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة
دراهم وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاثة أسناده ضعيف لكن جزم به
أحمد وقيل في قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية ان النواة عند أهل المدينة ربع دينار
والحديث دليل على أنه يدعى للمعرب بالبركة وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال
لقد رأيتنى ولورفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهباً وفضة رواء البخارى عنه في آخر هذه الرواية
وفي قوله أولم ولو لبشاة دليل على وجوب الوليمة في العرس وإليه ذهب الظاهرية قبل وهو نص
الشافعي في الام ويدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما
خطب على قاطمة رضى الله عنهما لا بد من وليمة وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الوليمة وهو في
معنى الوجوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبرانى في الاوسط من حديث أبي هريرة مرفوعا الوليمة
حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى والظاهر من الحق الواجب وقال أحمد الوليمة سنة وقال
الجمهور مندوبة وقال ابن بطلال لأعلم أحداً أوجبها وكأنه لم يعرف الخلاف واستدل الجمهور
على الندية بما قاله الشافعي لأعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولأعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
ترك الوليمة رواء عنه البيهقي فجعل ذلك مستنداً الى كون الوليمة غير واجبة ولا يخفى ما فيه واختلاف
العلماء في وقت الوليمة هل هي عند العقد أو عقبه أو عند الدخول وهي أقوال في مذهب المالكية
ومنهم من قال عند العقد وبعد الدخول وصرح الماوردى من الشافعية بأنها عند الدخول
وقال ابن السبكي والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول وكأنه يشير
الى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عروساً بن زينب

فدعا القوم وقد ترجم له اليه في باب وقت الوليمة وأما مقدارها فظاهر الحديث أن الشاة أقل ما يجزئ إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أولم على أم سلمة وغيرها بأقل من شاة وأولم على زينب بشاة وقال أنس لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها إلا أنه أولم صلى الله عليه وآله وسلم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام القضية وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا بأكثر من وليمة على زينب وكان أنسابه يد أنه وقع في وليمة زينب بالشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها فإنه أشبع الناس خبزاً ولحافاً كان المراد لم يشبع أحد خبزاً ولحافاً في وليمة من ولأته صلى الله عليه وآله وسلم أكثر مما وقع في وليمة زينب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعيت إلى وليمة فليأتها متفق عليه ولمسلم) أي عن ابن عمر مرفوعاً (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الوليمة والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تعارض بين الرويتين وإن كاسعن راووا واحداً لأنه يحتمل أنه تارة اقتصر على بعض الحديث وتارة استوفاه وأما ذلك من أحدرواته وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا يجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً وزعم ابن حزم إلى أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فنقل ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس وصرح جمهور الشافعية والحناابلة بأنهم افترض عين ونص عليه مالك وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم يمين إلى أنه عاص كما تبين لي في وليمة العرس وهذا على القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلهام وقد سوغ ترك الإجابة لاعتذار منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا تليق بحالته أو يدعو لحوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك منك من خسر أوله أو فرائش حريراً وستر لجدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الاعتذار ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب بالأولى وهذا مأخوذ مما علم من الشريعة ومن قضيا وقعت للصحابة كما في البخاري أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلب عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطم لك طعاماً فرجع أخرجه البخاري تعليقا ووصله أحمد ومسلم وأخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله ابن عمر قال عرس في عهد أبي فاذن الناس فكان أبو أيوب فيمن أذن وقد ستروا بيتي بجدار أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال يا عبد الله أستررون الجدار فقال إني واستحي غلبت عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكره وفي رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا ثم انصرف وأخرج أحمد في كتاب الزهد أن رجلاً دعاه إلى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد ليملك كل رجل ما يليه والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران

وقد أخرج ابوداود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعا لا تستروا الجدر بالثياب وفيه ضعف وله شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقوفا أنه أنكر ستر البيت وقال أنحموم بيتكم أو تحولت الكعبة عنكم قال لا أدخله حتى يهتك والمسئلة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدران وجهور الشافعية على أنه مكروه وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين وجذب الستر حتى هتكه في قصة معروفة قال السيد رحمه الله تعالى وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة طعام الناسقين وأخرج النسائي من حديث جابر مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر واسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه أحمد من حديث عمر وبالحلة الدعوة مقتضية للإجابة وحصول المنكر بالغ عنها فيعارض المانع والمقتضى والحكم للمانع (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شر الطعام طعام الوليمة ينعها من يأتيها) وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني بنس الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الشبعان وينع عنها الجيعان اه فلو شملت الدعوة القرين زالت الشرية عنهما (ويدعى اليها من يأبأها) يعنى الاغنياء (ومن لم يجب الدعوة) بفتح الدال المهملة على المشهور وضمها قطرب في مثلثته وغلط (فقد عصي الله ورسوله أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس وشرية طعامها قديين وجهه قوله ينعها من يأتيها ويدعى اليها من يأبأها فأنها جلة مستأنفة بيان لوجه شرية الطعام والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة وإن كانت إلى شر طعام وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجب وتقدم الكلام على ذلك (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم أخرجه مسلم) فيه دليل على أنه يجب على من كان صائماً أن لا يعتذر بالصوم ثم أنه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور المراد فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة وقيل المراد بالصلاة المعروفة أي فليستغل بالصلاة ليحصل له فضلها وينال بركتها أهل الطعام والحاضرون وظاهره أنه لا يلزمه الإفطار ليحب فإن كان صومه فرضاً فلا خلاف أنه يحرم عليه الإفطار وإن كان نفلاً جاز له وظاهر قوله فليطعم وجوب الأكل وقد اختلف العلماء في ذلك والأصح عند الشافعية أنه لا يجب الأكل في طعام وليمة ولا غيرها وقيل يجب لظاهر الأمر وأقله لقمة ولا تجب الزيادة وقال من لم يوجب الأكل الأمر للنسب والقرينة الصارفة إليه قوله (وله) أي لمسلم (من حديث جابر رضي الله عنه نحوه قال إن شاء طعم وإن شاء ترك) فإنه خير والتخيير دليل على عدم الوجوب للالكل ولذلك أورده المصنف عقب حديث أبي هريرة (وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام الوليمة أول يوم حق) أي واجب أو مندوب (وطعام يوم الثاني سنة ووطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به رواه الترمذي واستغربه) وقال لا تعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمساكير قال المصنف كل ادعى الترمذي ما لفظه (ورجاله رجال الصحيح) إلا أنه قال المصنف

زياد يختلف فيه وشيخه عطاء بن السائب واختلط سماعه منه بعد اختلاطه اه قلت وحيث
 فلا يصح قوله ان رجاله رجال الصحيح ثم قال (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي اسناده
 عبد الملك بن حسين وهو ضعيف وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال والحديث دليل على
 شرعية الضيافة في الوليمة يومين ففي أول يوم واجبة كما يفيد لفظ حق لانه الثابت اللازم وتقدم
 الكلام في ذلك وفي اليوم الثاني سنة أي طريقة مستمرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء
 والتسميع وفي اليوم الثالث رياء وسعة فيكون فعلها حراما والاجابة اليها كذلك وعليه أكثر
 العلماء قال النووي اذا أولم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب مطلقا
 ولا يكون استحبها فيه كاستحبها في اليوم الاول وذهب جماعة الى انها لا تتركه في اليوم
 الثالث لغير المدعو في اليوم الاول والثاني لانه اذا كان المدعون كثيرين وهو يشق جمعهم
 في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقا لم يكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب وجنح البخاري الى أنه
 لا بأس بالضيافة ولو الى سبعة أيام حيث قال باب حق اجابة الوليمة والدعوة من أول سبعة أيام
 ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين وأشار بذلك الى ما أخرجه ابن أبي
 شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام وفي رواية ثمانية
 أيام واليه أشار البخاري بقوله ونحوه وفي قوله ولم يوقت ما يدل على عدم صحة حديث الباب
 عنده قال القاضي عياض استحب أصحابنا لاهل السمعة كونها أسبوعا فأخذت المالكية بما
 دل عليه كلام البخاري (وعن صفية بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنفي من بني عبد
 الدارقيل انها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) وقيل لم تره وجرم ابن سبعة عدتها تابعة
 (قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نساء يمدن من شعير أخرجه البخاري) قال
 المصنف لم أقف على تعيين اسمها يعني بعض نساء المذكورة هنا قال وفي الباب أحاديث تدل
 على أنها أم سلمة وقيل انها وليمة على بشاطمة رضي الله عنهم ما أراد بعض نساءه من يتسب اليه
 من النساء في الجملة وان كان خلاف المتبادر لانه يدل له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء
 بنت عميس قالت لقد أوم على بشاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليته رهن درعه
 عند يهودي بشر شعير ولعل المراد مدين من شعير لان المدين نصف الصاع فكانه قال شطر صاع
 فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مجازية اما لكونه الذي وفي اليهودي بشعيرة أو لغير ذلك قلت ولا يخفى انه تكلف ولا مانع ان
 يولم صلى الله عليه وآله وسلم يمدن ويولم على أيضا بمدن والمذكور في الباب وليته صلى الله عليه
 وآله وسلم (وعن أنس رضي الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خيبر والمدينة
 ثلاث ليال يني) مغير الصيغة (عليه بصفية) أي يني عليه خباء جديد بسبب صفية أو
 بصاحبها (فدعوت المسلمين الى وليته فما كان فيهم من خبز ولا لحم وما كان فيها إلا أن امر
 بالانطاع فبسطت فالتى عليها الترو الاقط) وفي القاموس الاقط ككتف وابل يتخذ من الخيض
 الغنم (والسمن) ومجموع هذه الاشياء يسمى حبسا (متفق عليه واللفظ البخاري) فيه اجزاء
 الوليمة بغرز بجم شاة البناء بالمرأة في السفر واثار الجديدة بثلاثة أيام وان كانوا في السفر (وعن
 رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع داعيان فاجب أحدهما بابا) زاد

(١) فالحديث من مراسيل
 الصحابة ان كانت لصفية
 صحيحة وذلك لانها ما حضرت
 زواج المرأة المذكورة لانها
 كانت بمكة طفلة أولم تولد
 وتزوج المرأة بالمدينة ولم
 أقف على تعيين اسمها
 صريحا والاقرب انها أم
 سلمة اه أبو النصر على
 حسن خان

في التخصيص فان أقربهم ما اليك يا أقرهم ما اليك جوارا (فان سبق أحدهما فأوجب الذي سبق
رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال اسنده موثقون ولا ندرى ما وجه ضعف سند فانه
رواه أبو داود عن هناد بن السرى عن عبيد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء
الأودى عن حميد بن عبد الرحمن الجبيري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل
هؤلاء وثقتهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني فانهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابن معين
لأبأس به وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال ابن عدى في حديثه لين وقال شريك كان
مرجئا والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقف وفيه دليل على انه اذا اجتمع داعيان فالأحق
بالاجابة الأسبق فان استويا قدم الجار والجار على مراتبه فأحقهم أقربهم يا فان استويا أقرع
بينهم ﴿ وعن أبي جحيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكل متكثرا رواه
البخاري ﴾ الاتكاء مأخوذ من الوكاء والتاء بدل عن الواو والوكاء هو ما يشبه الكيس أو غيره
فكأنه أوكاء مقعده وشدها بالقعود على الوطاء الذي تحته ومعناه الاستواء على وطاء متكئا قال
الخطابي المتكئ هنا هو المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحتبه قال ومن
استوى قاعدا على وطاء فهو متكئ والعامه لا تعرف المتكئ الا من مال على أحدث شقه ومعنى
الحديث اذا أكلت لا أقعد متكئا كصعل من يريد الاستكثار من الأكل ولكن أكل بلفظة
فيكون قعودى مستوفزا ومن حل الاتكاء على الميل على أخذ الشقين تأول ذلك على مذهب
الطب بأن ذلك فيه ضرر فانه لا يندرج في مجاري الطعام سهلا ولا يسبغ به هنيئا وربما نأذى به
﴿ وعن عمر بن أبي سلمة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك
وكل مما يليك متفق عليه ﴾ الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها وقيل انها متعقبة في
الأكل ويقام عليه الشرب قال العلماء ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبه عليها
فان تركها لا يوجب من نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أمثاله بسم الله أوله وآخره
الحديث أبي داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي حسن صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال
اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره وينبغي
أن يسمى كل أحد من الآكلين فان سمي واحد فقط فقد حصل بتسميته السنة قاله الشافعي
ويستدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن الشيطان يستحل الطعام الذي لا يذكر اسم الله
عليه فان ذكره واحد من الآكلين صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه وفي الحديث دليل على
وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضا ويزيده تأكيد كذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن
الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ويزيده تأكيد كذا
أن رجلا أكل عنده صلى الله عليه وآله وسلم بشماله فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع قال
لا استطعت ما منعه إلا الكبر فخارفعها الى فيه أخرجه مسلم ولا يدعوصلى الله عليه وآله وسلم
الأعلى من ترك الواجب وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتتمل أيضا ولا ينافي أن الدعاء عليه
للأمرين معا وفي قوله وكل مما يليك دليل على انه يجب الأكل مما يليه وأنه ينبغي حسن العشرة
بالجليس وان لا يحصل من الإنسان ما يسوء جليسه مما فيه سوء عشرة وتركه مرة واحدة قد يتقذر
جليسه ذلك لاسيما في التريد والامراق ونحوها الا في مثل الفاكهة فانه قد أخرج الترمذي وغيره

من حديث عكراش بن ذؤيب قال أتينا بطننة كثيرة الثريد والودر هو يفتح الواو ويخ الزال المعجمة
فراجم وذرقة قطعة من اللحم لا عظم فيها فحفظت يدي في نواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال يا عكراش كل من موضع واحد
 فإنه طعام واحد ثم أتينا بطنق فيه ألوان التمر ففعلت آكل من بين يدي وجلت يدي رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد فهذا يدل على
 التفرقة بين الاطعمة والقوا كدبل يدل على أنه إذا تعدد لون الماء كول من طعام أو غيره فله أن
 يأكل من أي جانب وكذلك إذا لم يبق تحت يد الآكل شيء فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب
 فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطعام
 صنعه قال فذهبت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقرب خبر شعير ومرفق فيه دباً وقديد
 فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة أي جوانبها فلم أزل أتبع
 الدباء من يومئذ وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت ألقيه إليه ولا أطعمه وهو دليل
 على طلبه من جميع القصعة لمحتمله هذا وعما نهى عنه الأكل من وسط القصعة كما يدل
 (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال
 كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها رواه الأربعة وهذا لفظ
 التسانى وسنده صحيح) دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة وعلمه بأنه تنزل البركة في
 وسطها وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام والنهي يقتضي التحريم سواء كان الأكل
 وحده أو مع جماعة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ما عاب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم طعاماً قط كان إذا انتهى شيئاً أكله وإن تركه تركه متفق عليه) فيه أخبار بعد عدم عيبه
 صلى الله عليه وآله وسلم للطعام ولا ذم له فلا يقول هو مالخ أو حامض أو نحو ذلك وحاصله أنه دل
 على عدم عنايته صلى الله عليه وآله وسلم بالأكل بل ما اشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه وليس
 في ترك ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام (وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال رواه مسلم) تقدم أنه من أدلة
 تحريم الأكل بالشمال وإن ذهب الجاهل إلى كراهته لا غير وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً وهو
 دليل على أن الشيطان يأكل كلاً كلاً حقيقياً (وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء متفق عليه) وقد أخرج الشيخان من حديث
 أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الشراب ثلاثاً أي في أثناء الشرب لأنه في أثناء
 الشرب وورد تعلق ذلك في رواية مسلم أنه أروى أي أقع للعطش وأبرأ أي أكثر برأ المساقية
 من الهضم ومن سلامته من التأثير في برد المعدة وأمرأ أي أكثر مراعاة لمساقيه من السهولة
 وقيل العلة خشية تقديره على غيره لأنه قد يخرج شيء من القم فيتصل بالماء فيقذره على غيره
 (ولابى داود نحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (وينفتح فيه وصحة
 الترمذي) فيه دلالة على تحريم النفخ في الإناء وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشراب فقال رجل القسدة أراها في الإناء فقال
 أهرقها قال فاني لأروى من نفس واحد قال فابن القدح عن فيك ثم تنفس وفي الشرب ثلاث

مرات من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا واحداً من شربوا واحداً كشر البعير ولكن اشربوا مثني وثلاث وشربوا إذا شربتم واحداً وإذا شربتم رفعتم وأفادان المرتين سنة أيضاً نعم وقد ورد النهي عن الشرب من قم السقاء فخرج الشيخان من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وأخرجهما من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الابقية زاد في رواية واختناثها أن قلب رأسها ثم يشرب منه وقد عارضه حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قرية معلقة قائماً فقامت إلى فيها فقطعت أي أخذته شفاء تبرك به وتستشفى به أخرجه الترمذي وقال حسن غريب صحيح وأخرجه ابن ماجه وجمع بينهما بأن النهي انما هو في السقاء الكبير والقرية هي الصغيرة وأن النهي للتنزيه لئلا يتخذ الناس عادة دون السدرة وعله النهي انما قد تكون فيه دابة فتخرج إلى في الشارب فيبتلعها مع الماء كما روى أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً فخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائماً من نسي فليستقي وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب قائماً قال قتادة قلنا لا كل قال أشد وأخبر ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زعم من فشرب وهو قائم وفي لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم شرب من زعم من وهو قائم وفي صحيح البخاري أن علياً رضي الله عنه شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا أي تموت ويجمع بينهما بأن النهي للتنزيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجواز ذلك فهو واجب في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التشريع وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في صور كثيرة وأما التقيون يشرب قائماً فإنه يستحب الحديث الصحيح الوارد بذلك وظاهر حديث التقي أنه مستحب مطلقاً للعامة وناس ونحوهما وقال القاضي عياض أنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقياً نعم ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساء وأراد أن يعمم الجلساء أن يبدأ بمن عن يمينه كما أخرجه الشيخان من حديث أنس أنه أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب وعلى يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فقال عمر أعط أبا بكر يا رسول الله فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال الأيمن فالأيمن وأخرجهما من حديث سهل بن سعد قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم هو عبد الله بن عباس والأشياخ عن يساره فقال يا غلام أأناذن أن أعطيه الأشياخ فقال ما كنت لأؤثر بفضل منك أحد يا رسول الله فأعطاه إياه ومن مكروهات الشرب أن لا يشرب من ثلثة القدح وهو لما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي سعيد الخدري نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من ثلثة القدح

(باب القسم) * (١)

أي بين الزوجات (٢) (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم أي لتسائنه (فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي) بفتح القاف (فيما أملك) وهو المبيت مع

(١) بفتح القاف وسكون السين المهملة مصدر قسمت الشيء أقسمه قسماً وبكسر القاف النصيب ويقسمه وفتح السين اليمين والمراد هنا الاول اه أبو النصر (٢) لا بين المملوكات فلا قسم ولا يمين وبين الزوجات لقوله تعالى فان خفتن أن لاتعدلوا فواحدة أو ما ملكتم أي ما أنكم فانه أشعر انه لا يجب القسم في ملك اليمين اه أبو النصر

كل واحد في نوبتها (فلا تلقي فيما تملك ولا أملك) قال الترمذي يعني به الحب والمودة (رواه
الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم لكن رجع الترمذي ارساله) قال أبو زرعة لأعلم أحدا تابع
عبد ابن سلمة على وصلة لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن
عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا والذي رواه هو حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة
قال الترمذي المرسل أصح قلت بعد صحيح ابن حبان للوصول فقد تعاضد الموصول والمرسل دل
الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين نسائه وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان
واجبا عليه أم لا قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب لقوله تعالى ترجى من
تسامنهن الآية قال بعض المفسرين أنه تعالى أباح له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه
حتى أنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها ويأمن شاء في غير نوبتها وإن ذلك من خصائصه صلى الله
عليه وآله وسلم بناء على أن الضمير في منهن للزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه
وآله وسلم فإنه كان يقسم بينهن من حسن عشرته وكإل حسن خلقه وتأليف قلوب نسائه صلى الله
عليه وآله وسلم والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور العبد بل هو من الله
تعالى لا يملكه العبد ويدل له ولكن الله ألّف بينهم بعد قوله لو اتفقت ما في الأرض جميعا ما ألّف
بين قلوبهم وبه فسر واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان فإلى أحدهما) دون الأخرى (جاء
يوم القيامة وشقه مائل رومأ أحدوا الأربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على
الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى أحدهن وقد قال تعالى فلا تميلوا كل الميل
والمراد الميل في القسم والاتفاق لا في المحبة والاتفاق لما عرفت من أنها مما لا يملكه العبد ومفهوم
قوله كل الميل جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث يثنى ذلك ويحتمل تقييد الحديث
بمفهوم الآية (وعن أنس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب
أقام عندها سبعاً ثم قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلثاً ثم قسم متفق عليه واللفظ للخاري)
يريد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه حكم الرفع ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس ولو
شئت لقلت إن أنس أرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد ويكون رواية بالمعنى أن معني
من السنة هو الرفع لأنه رأى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مرفوعاً إنما هو بطريق
اجتهادى محتمل والرفع نص وليس للراوى أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا
قاله ابن دقيق العيد وبالجملة أنهم لا يعنون بالسنة السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال
سالم وهل يعنون يريد الصحابة بذلك السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قد أخرجه
أئمة من الحديث عن أنس مرفوعاً من طرق مختلفة عن أبي قلابة والحديث دليل على إتيان
الحديث لمن كانت عنده زوجة وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب
الرفاق سواء كانت عنده زوجة أم لا واختاره النووي لكن الحديث دال على أنه فين كانت
عنده زوجة وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور وظاهر الحديث أنه واجب
وأنه حق للزوجة الجديدة في الكل خلافاً لم يقم عليه دليل يقاوم الأحاديث والمراد بالآثار في
البقاء عندها ما كان متعارفاً حال الخطاب والظاهر أن الآثار يكون بالميت والقبول لا استغراق

ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العبدانه أن طرف بعض التقهها حتى
 جعل مقامه عندها عذرا في اسقاط الجمعة وتجب الموالاة في السبع والثلاث فلوفرى وجب
 الاستئناف ولا فرق بين الحرمة والامة فلوترى في هذه السبع والثلاث فالظاهر انه يتم
 ذلك لانه صار مستحقا لها ﴿(وعن أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
 تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهالك يريد نفسه هو ان شئت سبعت لك) أي
 أقت عندك سبعا﴾ (وان سبعت لك سبعت لنفسك روى مسلم) وزاد في رواية وان شئت ثلثت ثم
 درت قالت ثلث وفي رواية دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت ثوبه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ان شئت زدتك وحاسبت لك للبكر سبع والنيب ثلاث دل ما تقدم على استحقاق
 البكر والنيب ما ذكر من العدد ودلت الأحاديث على أنه اذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا
 المرأة سقط حقها من الأيثار ووجب عليه القضاء لذلك وأما اذا كان بغير رضاها حقها ثابت وهو
 مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت ومعنى قوله ليس بك على أهالك هو ان انه لا يلحقك
 منها هو ان لا تضيق مما تستحقينه شيئا بل تأخذينه كلبلا ثم أعلمها ان لها الخيار بين ثلاث
 بلا قضاء وبين سبع ويقضى لنسائه وفيه حسن ملاطفة الأهل وإبانة ما يجب لهم وما لا يجب
 والتخير لهم فيما هو لهم ﴿(وعن عائشة رضي الله عنها ان سودة بنت زمعة) بفتح الزاي والميم وعين
 مهملة وكان صلى الله عليه وآله وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة
 سنة أربع وخمسين﴾ (وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة
 يومها ويوم سودة متفق عليه) زاد البخاري ويليها وزاد أيضا في آخره تبتغي بذلك رضا رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو داود وذكرك فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم ان
 سودة حين أسنت وخافت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت يا رسول الله يوحى
 لعائشة فقبل ذلك منها ففهموا وأشباهها تزلت وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعرضا الآية
 وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 طلقها يعني سودة فقعدت على طريقته وقالت والذي بعثك بالحق ما لي في الرجال حاجة ولكن
 أحب ان أبعث مع نساءك يوم القيامة فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقني بوجدة
 وحديثها على قال لا قالت فأنشدك الله لما راجعتني فراجعها قالت فاني قد وهبت يوحى ويليقي
 لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها
 لزوجها ويعتبر رضا الزوج لان له حقه في الزوجة فليس لها ان تسقط حقه الا برضاه واختلف
 الفقهاء اذا وهبت نوبتها للزوج فقال الأكثر يصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر
 وقيل ليس له ذلك بل تصير كالمعدومة وقيل ان قالت خص بها من شئت جاز لا اذا طلقته قالوا
 ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها لان الحق يتجدد ﴿(وعن عروة رضي الله عنه قال
 قالت عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفضل بعضنا على
 بعض في القسم من مكثه عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من
 غير منيس) وفي رواية بغير وقاع فهو المراد هنا﴾ (حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها رواه
 أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن

في يومها من نسائه والتأبير لها واللمس والتقبيل وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم
فانه كان خيرا للناس لاهله وفي هذه رد لما قاله ابن العربي وقد أشربنا اليه سابقاته كان له صلى الله
عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها وهي بعد العصر قال المصنف لم أجدها
قوله دليل وقد عين الساعة التي كان يدور فيها قوله (ولسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدنومن الحديث) أي دنو لمس وتقبيل من دون وقاع
كما عرفت (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في
مرضه الذي مات فيه أين أنا غدا يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت
عائشة متفق عليه) وفي رواية وكان أول ما بدى به من مرضه في بيت ميمونة أخرجه البخاري في
آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أزواجه وقع عند أحمد عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال اني لأستطيع ان أدور وتكن فان شئت أذنن لي فأذن له ووقع عند ابن سعد باسناد صحيح
عن الزهري ان فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت انه يشق عليه الاختلاف ويمكن
انه استأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت فاطمة رضي الله عنهما فيجتمع الحديثان ووقع في
رواية انه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرأة اذا
أذنت كان مسقطا لحقها من النوبة وانها لا تكني القرعة اذا مرض كاتكني اذا سافر كادل له قوله
(وعنها) أي عائشة (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد سفر أقرع بين نسائه
فأبتهن خرج سهمها خرج بها معه متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنها فكان اذا خرج
سهم غيري عرف فيه الكراهية دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفر أو أراد اخراج
احداهن معه وهذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشافعي الى وجوبه وقال أبو حنيفة يجب
القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي ان كان بقرعة لم يجب القضاء وان كان
بغيرها وجب عليه القضاء ولا دليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا والاستدلال بان القسم واجب
وانه لا يسقط الواجب بالسفر جوابه ان السفر أسقط هذا الواجب بدليل ان له أن يسافر ولا يخرج
منه احد اذ انه لا يجب عليه بعد عود قضاء أيام سفره لهن اتفاقا والاقراع لا يدل الحديث على
وجوبه لما عرفت انه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشر كالمشهور والمشهور
عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
لانه من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية اجازتها انتهى واحتج من منع من القرعة بأن
بعض النساء قد تكون اتقع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة التي لا تنفع فيها في السفر لأضر
بحال الزوج وكذا قد تكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت
القرعة عليها بالسفر لأضر بحال الرجل من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر وقال القرطبي
تختص مشروعية القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لئلا يختص واحدة فيكون ترجيحها بالامرج
قبل هنا تخصيص لمعوم الحديث بالمعنى الذي شرع لاجله الحكم والجرى على ظاهره كما ذهب
الشافعي أقوى (وعن عبد الله بن زعنة رضي الله عنه) هو ابن الاسود بن عبد المطالب بن أسد
ابن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وعداه في أهل المدينة
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد أحدكم امرأته بجلد العبد) بالنصب على

المصدرية (رواه البخاري) وتماه فيه ثم يجامعها وفي رواية ولعنه ان يضاجعها وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله جلد العبد ولقوله في رواية أبي داود ولا تضرب طعنتك ضربك أمة وفي لفظ للنسائي كما تضرب العبد والأمة وفي رواية للبخاري ضرب الفحل أو العبد فانها دالة على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والمماليك وقد قال تعالى واضربوهن ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكره بشديداً وقوله ثم يجامعها دال على أن علته انتهى أن ذلك لا يستحسنه العقلاء في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما يليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاود غالباً يتفرع عن جلده بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينفر الطباع ولا ريب أن عدم الضرب والاعتقار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة له ولا جاداً ما قط ولا ضرب يده قط إلا في سبيل الله أو تنتهك محارم الله فينتقم الله

* (باب الخلع) *

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل مجازاً وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي والاصل فيه قوله تعالى فان خستهم أن لا يقيم احداً ود الله فلا جناح عليهم ما فيها افتدت به ﴿١﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس سمها البخاري جيلة ذكروه عن عكرمة مرسل وأخرج البيهقي مرسلان اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي بن سؤل وقيل غير ذلك (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهداً أحداً وما بعدهما وهو من أعيان العجالة كان خطيباً للأنصار ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهده النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة (مأعقب) روي بالمتناة القوقية مضمومة ومكسورة من العتب وبالمتناة التحسية مكسورة من العيب وهو أوفق بالمراد (عليه في خلق) بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها (ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتردين عليه حديثه قال فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل الحديث فقبلته وطلعتها فطلعتها رواه البخاري وفي رواية له فأمره بطلاقها ولأبي داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس وحسنه (ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدتها حيضة) قولها أكره الكفر في الإسلام أي أكره من الإقامة عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر والمراد ما يصاد الإسلام من التشويز وبعض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما يتألف في خلق الإسلام الكفر بالغة ويحتمل غير ذلك وقوله حديثه أي يستأنه في الرواية أنه كان تزوجها على حديثه فخل الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته وأنه يحل أخذ العوض من المرأة واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشرة أم لا فذهب إلى الأول الظاهرية (١) واختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق تشويز بقوله تعالى الآن يخاف أن لا يقيمها حدود الله وقوله الآن يأتين بفاحشة معينة وذهب أبو حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم إلى

(١) هكذا في الشرح وفي التجم الوهاج أن الظاهرية لا تقول بالخلع أصلاً كما روى ذلك عن بكر بن عبد الله المزني اه أبو النصر

(٢) أي الحنفية والشافعية
جوابا عن أدلة الأولين أه
أبو النصر

الثاني وقالوا يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما ويحل العوض لقوله تعالى فإن طعن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ولم تفرق ولحديث الابنطية من نفسه وقالوا (٢) أنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل أن الخوف فيها وهو الظن والحسبان يكون في المستقبل فيدل على جوازه وإن كان الحال مستقيمة بينهما وهما مقيمان لحدود الله في الحال ويحتمل أن يراد أن يعلم أن لا يقيما حدود الله ولا يكون العلم بالتحقق في الحال كذا قيل وقد يقال إن العلم لا ينافي أن يكون النشوز مستقبلا والمراد أني أعلم في الحال أني لا أحتمل معه إقامة حدود الله في الاستقبال وحينئذ فلا دليل على اشتراط النشوز في الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منهما ما أعطاهما من غير زيادة واختلف هل تجوز الزيادة أم لا فذهب الشافعي ومالك إلى أنه تحل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة قال مالك لم أزل أسمع أن القدية تجوز بالصدوق وباكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاهما وقال مالك لم أر أحدا ممن يقتدى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وأما الرواية التي فيها أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا يتم بثبوت رفعها وذهب عطاء وطاوس وأحمد واسحق وآخرون إلى أنه لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولما ورد من رواية أما الزيادة فلا فاته قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريح عن عطاء مرسل ومثله عند الدارقطني فانها قالت لما قال لها صلى الله عليه وآله وسلم أتريدين عليه حديثه قالت وزيادة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا الحديث ورجاله ثقات إلا أنه مرسل وأجاب من قال بجواز الزيادة بأنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة نصيا ولا اثباتا وحديث أما الزيادة فلا قد تقدم الجواب عنه أنه مرسل وعلى أنه وإن ثبت رفعها فلعلة خرج مخرج الشورى عليها والرأي وأنه لا يلائمها لأنه خرج مخرج الخبر عن تحريمها على الزوج وأما أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتطبيقه لها فانه امر ارشاد لا إيجاب كذا قيل والظاهر بقاؤه على أصله من الإيجاب ويدل له قوله تعالى فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان فإن المراد أنه يجب عليه أحد الأمرين وهما قد تعذرا لا ماسك بمعروف لطلبها للفرق فيستعين عليه التسرع بإحسان ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق وإن الموطأ على رد المهر لأجل الطلاق يصير بها الطلاق خلعا واختلفوا إذا كان بلفظ الخلع فذهب جمهور العلماء إلى أنه طلاق ويجتهدم أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ولو كان فسخا لما جاز على غير الصدوق كالأقوال وهو يجوز عند الجمهور وبما قل وكثر فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد ويدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحبضة قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق أنلو كان طلاقا لم يكتف بحبضة للعدة واستدل للقائل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال الطلاق مرتان ثم ذكر الاقتداء ثم قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فلو كان الاقتداء طلاقا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فانه سأله رجل طلق امرأته طلقين ثم اختلعا قال نعم ينكحها فإن الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع

فما بين ذلك فليس الخلع بشئ ثم قال الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان ثم قرأ
فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد قرر السيد رحمه الله أنه ليس بطلاق في منحة
العفار حاشية ضوء النهار وأوضح هناك الأدلة وبسطها فيه وبه قال الشوكاني في المختصر وغيره ثم
من قال أنه طلاق يقول أنه طلاق بائن لأنه لو كان للزوج الرجعة لم يكن للاقتداء بهم فائدة والحق
ما تقدم وللقهاء أبحاث طويلة وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع ومقصودنا
شرح ما دلل له الحديث على أن قد زدنا على ذلك ما يحتاج إليه الحديث (وفي رواية عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عند ابن ماجه أن ثابت بن قيس كان دميما وإن امرأته قالت لولا مخافة الله إذا
دخل على لبصقت في وجهه) وفي رواية عن ابن عباس أن امرأة ثابت أتت رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا إلى رفعت جانب الخباء فرأيت
أقبل في عدة وإذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهها الحديث فصرح الحديث
بسبب طلبها الخلع وأبان قوله (ولا جد من حديث سهل بن أبي حنمة) بفتح الحاء المهملة فخلته
ما كنة (وكان ذلك أول خلع في الإسلام) أنه أول خلع وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم
وقيل أنه وقع في الجاهلية وهو أن عامر بن الظرب بفتح الطاء المجعلة وكسر الراء ثم موحلة
زوجه ابنته ابن أخيه عامر بن الحرث فلما دخلت عليه فقرت منه فشكا إلى أبيها فقال لأجمع
عليك فراق أهالك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها زعم بعض العلماء أن هذا كان أول خلع
في العرب

﴿كتاب الطلاق﴾

هو لغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق اليمين بالخير كثير البذل
والارسال لهما بذلك وفي الشرع حل عقدة التزويج قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد في الاسلام
بتقريره ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض
الحلال إلى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح أبو حاتم إرساله) وكذلك
الدارقطني والبيهقي رجحا الارسال الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبعوضة إلى الله
تعالى وأن الطلاق أبغضها فيكون البغض مجازا عن كونه لا ثواب فيه ولا قرينة في فعله ومثل بعض
العلماء المبعوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد بغير عذر وفي الحديث دليل أنه
يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة وقد قدم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام
النجسة فالحرām الطلاق البدعي والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال وهذا هو القسم
المبعوض مع حله ﴿١﴾ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال مره
فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس
فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء متفق عليه في قوله مره فليراجعها دليل على أن
الامر لابن عمر بالرجعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم إلى ابنه بأنه مأمور بالرجعة فهو تطهير قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
الصلاة فاتهم صلى الله عليه وآله وسلم مأمور بأن يأمر نائبا قامة الصلاة فتحن مأمورون من الله تعالى

(١) والواجب كع الشقاق
إذا رآه الحسبان والندوب
كما إذا كانت غير عفيفة
والجائز كما إذا كان لا يريد
ولا تطيب نفسه بجماع
ووثها من غير حصول
غرض الاستمتاع وصرح
امام الحرمين بأن الطلاق
في هذه الصورة لا يكره ونفي
التوى قسم الجواز أنه أبو
النصر

وكذلك ابن عمر مأمور من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يتوهم ان هذه المسئلة من باب هل
 الامر بالامر بالشئ أم بذلك الشئ وانما تلك المسئلة مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم مروا
 أولادكم بالصلاة لسبع الحديث لا مثل هذه واذا عرفت انه مأمور منه صلى الله عليه وآله وسلم
 بالمرابعة فهل الامر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ذهب الى الاول مالك وهو رواية عن أحمد وصحيح
 صاحب الهداية من الحنفية وجوبها وهو قول داود ودليلهم الامر بها قالوا فاذا امتنع الرجل
 منها أدبه الحياكم فان أصر على الامتناع ارتفع الحياكم عنه وذهب الجمهور الى أنها مستحبة
 فقط قالوا لان ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على ان الامر
 للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة وفي
 قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على انه لا يطلق الا في الطهر الثاني دون الاول وقد ذهب
 الى تحريم الطلاق فيسه مالك وهو الاصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة الى أن الانتظار الى
 الطهر الثاني مندوب وكذا عند أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر (مره
 فليرجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا) فأطلق الطهر ولان التحريم انما كان لاجل الحيض فاذا
 زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده وكما يجوز في الطهر الذي
 لم يتقدمه طلاق في حيضة ولا يخفى قرب ما قالوه وفي قوله قبل أن يس دليل على انه اذا اطلق
 في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرم وبه صرح الجمهور وقال بعض المالكية انه يجب بر على
 الرجعة فيه كما اذا اطلق وهي حائض وفي قوله ثم تطهر وقوله طاهرا خلافا للفقهاء هل المراد به
 اقطاع الدم أو لا بد من الغسل فعن أحمد روايتان والراجح أنه لا بد من اعتبار الغسل لما مر في رواية
 التسائي فاذا اغتسلت من حيضتها الاخرى فلا يمسه حتى يطلقها وان شاء أن يمسه أمسكها وهو
 مفسر لقوله طاهرا وقوله ثم تطهر وقوله فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء أي اذن
 في قوله فطلقوهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأيتها
 النبي الآية وفي الحديث دليل على ان الاقراء الأطهار للامر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن
 لعدتهن أي وقت ابتداء عدتهن وفي قوله أو حاملا دل على ان طلاق الحامل سني واليه ذهب
 الجمهور واذا عرفت ان الطلاق البدعي منهى عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتبه أم لا يقع
 فقال الجمهور يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى (للبخاري
 وحسبت تطليقة) وهو بضم الحاء المهملة مبنى للمجهول من الحساب والمراد جعلها واحدة من
 الثلاث التطليقات التي يملكها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فان كان الفاعل ابن عمر فلا
 صحة فيه وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو الحجة لأنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية
 كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
 واحدة وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هي واحدة وقد ورد ان الحاسب لها هو النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم من طرق يقوى بعضها بعضا وقوله (وفي رواية لمسلم قال ابن عمر) أي لمسا له سائل (أما
 أنت طلقتهما واحدة أو اثنتين فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها
 حتى تحيض حيضة أخرى ثم أهلهما حتى تطهر ثم أطلقهما قبل ان أمسها وأما أنت طلقتهما اثلاثا

فقد عصبت ريك فيما أمر له من طلاق امرأتك (دل على تحريم الطلاق في الحيض وقد يدل قوله
أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق إذا رجعت فرغ الوقوع وفيه بحث وخالف فيه طاووس
والخوارج والروافض قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم
واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر قال عبد الله بن عمر فردها على ولم يرها
شيئاً (وقال إذا ظهرت فلينطلق أو ليسك) ومثله في رواية أبي داود وفردها على ولم يرها شيئاً واستأنده
على شرط الصحيح إلا أنه قال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئاً منك لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما
يخالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً
لكنهم لم تقع على السمة وقال الخطابي وقال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا
ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً تحريم المراجعة أو لم يرها شيئاً جازاً في السنة الماضية في الاختيار
وان كان لازماً ونقل السبيعي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من
أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا وقد وافق نافعاً وغيره من أهل التثبت
قال وجعل قوله ولم يرها شيئاً على أنه لم يعد شيئاً صواباً غير خطا بل يؤمر صاحبها أن لا يقيم عليه
لأنه أمره بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله
أو أخطأ في جوابه أنه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً قال السيد رحمه الله وقد أطال ابن
القيم في الهدى الكلام على نصرة عدم الوقوع ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
حسبها تطليقة تصلح كل عبادة ويضيع كل صنيع وقد كُتبت في عدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة
وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه ثم انه قوى عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع لادلة قوية قد
سقتها في رسالة يمينها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي ومن الادلة أنه منسوب
ومسمى النسبة إلى البدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها
بل هي باطلة ولان الرواية لحديث ابن عمر اتفقوا على ان المسند المرفوع في هذا الحديث غير
مذكور فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب تلك التطليقة على ابن عمر ولا قال له قد وقعت
ولا رواه ابن عمر مرفوعاً بل في صحيح مسلم ما دل على ان وقوعها انما هو رأي ابن عمر فانه سئل
عن ذلك فقال وما لي لأعتد بها وان كنت قد عجزت واستحمت فهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك
نصاً بولاً لأنه لو كانت عنده لم يترك روايته ويتعلق بهذه العلة العلية فان العجز والحج لا مدخل
لهما في صحة الطلاق ولو كان عنده نص نبوي لقال وما لي لأعتد بها وقد أمرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أن أعتد بها وقد صرح الامام الكبير محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى
بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد ساق السيد
محمد رحمه الله ستة عشر حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي وخلصنا هنا في رسالتنا المذكورة
وبعد هذا اتعرف رجوعنا عما هنا فليخلق هذا في نسخ سبل السلام انتهى وأما الاستدلال على
الوقوع لقوله فليراجعها فلا رجعة الا بعد طلاق فهو غير ناهض لان الرجعة المقيدة بعد الطلاق
عرف شرعي متأخر اذهي لغة أعم من ذلك ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض وبأن
الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولي لأنه جعل ذلك اليه ولقوله تعالى ويعولن
أحق بردهن في ذلك وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهرأ أو حاملاً فدل على انها لا تحيض لا طلاق

الطلاق فيه وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يعتبر لان عدتها
بوضع الحمل وان الاقراء في العدة هي الاطهار قال الغزالي ويستثنى من تحريم طلاق الحائض
طلاق المخالعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل حال امرأته ثابت هل هي طاهرة أو
حائض مع أمره بالطلاق والشافعي يذهب الى ان ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة
العموم في المثل (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد
استجبلوا في أمرهم كان لهم فيه أناة) بفتح الهمزة أي مهلة (فلو أمضينا عليهم فأمضاه عليهم رواه
مسلم) الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان
في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه وظاهر كلام ابن عباس أنه كان
الاجماع على ذلك وأجيب عنه بسنة أجوبة الاول انه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله
عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود ومن طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان
الرجل اذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك انتهى الا أنه لم يشتر النسخ
فبقى الحكم المنسوخ مع مولاه الى أن أنكره عمر قلت ان ثبت رواية النسخ فذاك والا فانه
يضعف هذا قول ابن عمر ان الناس قد استجبلوا في أمرهم كان لهم فيه أناة الى آخره فانه واضح في انه
رأى محض لاسنة فيه وما في بعض الفاظه عند مسلم انه قال ابن عباس لابي الصهباء انه لما تبايع
الناس في الطلاق في عهد عمر فأجاز عليهم ثانیها ان حديث ابن عباس هذا مضطرب قال القرطبي
في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه ان هذا
الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك ويتشروا لا يتردبه ابن
عباس فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره اذا لم يقتض القطع بطلانه انتهى قلت وهذا
مجرد استبعاد فانه كم من سنة وحادثة انقرد بها او لا يضر سيما مثل ابن عباس بجر الامة ويؤكد
ما قاله ابن عباس من انها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة وان كان فيه كلام
وساقي الثالث ان هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق وذلك
انه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس محمولا على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى
ان اللفظ الثاني تأكيد الاول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير احوال
الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهره فقول ولا يصدق في
دعوى ضميره وهذا الجواب ارتضاه القرطبي قال النووي هو أصح الاجوبة قلت ولا يخفى أنه
تقرير لكون نهى عمر أيا محضا ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب
وما يعرف ما في ضمير الانسان الا من كلامه فيقبل قوله وان كان مبطلا في نفس الامر فيحكم
بالظاهر والله يتولى السرائر مع ان ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة انه كان ذلك باي
عبارة وقعت الرابع ان معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة ان الطلاق الذي كان يقع في عهده
صلى الله عليه وآله وسلم وعهد أبي بكر إنما كان يقع في الغالب واحدة لا يقع ثلاثا فإرادته ان هذا
الطلاق الذي يقعونه ثلاثا كان يقع في ذلك العهد واحدة فيكون قوله فلو أمضينا عليهم بمعنى
لو أجزيناه على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهذا الجواب يتناول على قوله استجبلوا في أمرهم كان

لهم فيه آفة تنزل آقرى من غير تكلف ويكون معناه الاخبار عن اختلاف عادات الناس في
 ايقاع الطلاق ولا في وقوعه فالحكم متقرر وقد رجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى أبي زرعة
 وكذا البيهقي أخرجه عنه قال معناه ان ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قلت وهذا
 يتم ان اتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة ارسال ثلاث تطليقات دفعة واحدة وحديث أبي ركانة
 وغيره يدفعه وينبوعه قول عمر فلو أمضينا فانه ظاهر في أنه لم يكن مضي في ذلك العصر حتى رأى
 امضاء وهو دليل ووقوعه في عصر النبوة لكنه لم يحض فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة نادرا
 في ذلك العصر الخامس ان قول ابن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف
 عليه وهذا الجواب ضعيف لما تقرر في أصول الحديث وأصول الفقه ان كاتفعل وكانوا يفعلونه
 له حكم الرفع السادس انه أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ البتة اذا قال أنت طالق البتة
 وكما سيأتى في حديث ركانة فكان اذا قال القائل ذلك قبل تفسيره بالواحدة وبالثلاث فلما حكم في
 عصر عمر لم يقبل التفسير بالواحدة قبل وأشار الى هذا البخاري فانه أدخل في الباب الاثبات التي فيها
 البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير الى عدم الفرق بينهما وان البتة اذا
 أطلقت جلت على الثلاث الا اذا أراد المطلق واحدة فيقبل فروى بعض الرواة البتة بلفظ
 الثلاث يريد أن أصل حديث ابن عباس كان طلاق البتة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وعهد أبي بكر الى آخره قلت ولا يخفى بعد هذا التأويل وقوهم الراوى في التبديل ويعدمه ان
 الطلاق بلفظ البتة في غاية التدور فلا يحمل عليه ما وقع كيف وقول عمر قد استعجلا في أمر كان
 لهم فيه آفة فدل على ان ذلك واقع أيضا في عصر النبوة والا قرب ان هذا رأى من عمر ترجحه كما منع
 عن متعة الحج وغيرها وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وكونه خالف ما كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم فهو تطير متعة الحج بلا ريب والتكلفات في
 الاجوبة ليوافق ما ثبت في عصر النبوة لا يليق فقد ثبتت عن عمر اجتهادات يعسر تطبيقها على
 ذلك نعم اذا أمكن التطبيق على وجه مبيح فهو المراد (وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه) ابن أبي
 رافع الانصاري الأشملى ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال
 البخاري له صحبة وقال أبو حاتم لا نعرف له صحبة وذكره مسلم في التابعين وكان من العلماء مات سنة
 ست وتسعين وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع
 (قال أخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان
 ثم قال أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله رواه النسائي
 ورواه موقوفون) الحديث دليل على ان جميع الثلاث التطليقات بدعة واختلف العلماء في ذلك
 فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه بدعة وذهب الشافعي وأحمد الى أنه ليس بدعة ولا مكروه
 واستدل الاولون بغضبه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله أيلعب بكتاب الله وبما أخرجه سعيد بن
 منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا وأوجع ظهره ضربا وكان
 أخذ عمر تحريره من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أيلعب بكتاب الله واستدل الآخرون بقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وبقوله الطلاق مرتان فبما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج
 ثلاثا بحضرته صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر عليه وأجيب بأن الآيتين مطلقتان والحديث

صريح بتخريم الثلاث فتقيد به الإتيان وبأن طلاق الملاء عن الزوجة ليس طلاقاً في محله لأنها
 باقية مجرد اللعان كما يأتي وأعلم أن حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة وانعاده المصنف أخباراً بأنها قد وقعت التطلقات
 الثلاث في عصره صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق أبو ركانة)
 بضم الراء وبعد الالف نون (أم ركانة فقال له صلى الله عليه وآله وسلم راجع امرأتك فقال اني
 طلقته ثلاثاً قال قد علمت راجعها رواه أبو داود وفي لفظ أحمد) أي عن ابن عباس (طلق ركانة
 امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنها واحدة
 وفي سندهما) أي سند حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن اسحق) أي محمد صاحب السيرة
 وفيه مقال قد حققه السيد رحمه الله في غمرات النظر في علم أهل الأثر وفي إرشاد النقاد إلى تيسير
 الاجتهاد عدم صحة القدح فيه بما يخرج روايته (وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه
 أن أبا ركانة قد طلق امرأته سهية) بالسین المهملة مضمومة تصغير سهمة (البتة فقال والله
 ما أردت بها الا واحدة فردها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه
 كلها من رواية محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقد عمل العلماء بمثل
 هذا الاسناد في عدة من الأحكام مثل حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته على أبي العاص
 بالنكاح الاول تقدم وقد صححه أبو داود أنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى وهي التي أشار إليها
 المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عبيد بن يزيد بن ركانة أن ركانة
 الحديث وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وفيه خلاف العلماء بين صحيح ومضعف والحديث
 دليل على أن إرسال الثلاث التطلقات في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة وقد اختلف العلماء
 في المسئلة على أربعة أقوال الاول أنه لا يقع بها شيء لأنها طلاق بدعة وهذا للنسافين وقوع طلاق
 البدعة وتقدم ذكرهم وأدلتهم الثاني أنه يقع بها الثلاث واليه ذهب عمرو بن عباس وعائشة
 ورواية عن علي والفقهاء الاربعة وجهور السلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق وانهم لم
 تفرق بين واحدة ولا ثلاث وأجيب بما سلف انها مطلقات تحتل النقيض بالاحاديث واستدلوا
 بما في الصحيحين أن عويمراً العجلي طلق امرأته ثلاثاً ما حضرته صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر
 عليه فدل على إباحة جميع الثلاث وعلى وقوعها وأجيب بأن هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا
 على وقوع الثلاث لأن النهي انما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام والملاء عن
 أوقع الطلاق على ظن أنه نفي له امساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد سواء كان فراقه
 بنفس اللعان أو بتفريق الحاك فلا يدل على المطلوب واستدلوا في المتفق عليه أيضاً في حديث
 فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر بذلك قال ليس لها
 نفقة وعليها العدة وأجيب عنه بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد فلا
 يدل على المطلوب قالوا عدم استقصائه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان في مجلس أو مجالس دل على
 أنه لا فرق في ذلك ويجاب عنه بأنه لم يستفصل لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال
 الثلاث كما تقدم وقولنا غالباً لا يقال قد أسلفنا انها وقعت الثلاث في عصر النبوة لانا نقول نعم
 لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فزوجت

فطلق الاخر فستل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثمل الاول فقال لاحق يذوق عسيلتها
أخرجه البخاري والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حجة فلا
نعظم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلووا به من فتاوى الصحابة أقوال افراد لا تقوم بها حجة القول
الثالث انها تقع بها واحدة بجمعية وهو مروى عن علي وابن عباس وذهب اليه جماعة من أهل
العلم ونصره أبو العباس ابن تيمية وتبعه ابن القيم تليذه على نصره واستدلووا بما مر من حديث ابن
عباس وهما صريحان في المطلوب ويأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة أما الاول والثاني فلما
عرفت ويأتى ما في غيرهما القول الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره فافتقح الثالث على
المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس واليه ذهب
اسحق بن راهويه واستدلووا بما وقع في رواية أبي داود ما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا
قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبالقياس
فانه اذا قال أنت طالق بانت منه بذلك فان أعاد اللفظ لم يصادف محلا للطلاق فكان لغوا وأجيب
بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيره فافهم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن
عباس واعلم ان ظاهر الأحاديث انه لا فرق بين ان يقول أنت طالق ثلاثا أو يكرر هذا اللفظ ثلاثا
وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين هذه الالفاظ لم يستند الى دليل واضح وقد أطل
الباحثون في الفروع في هذه المسئلة الأقوال وأطبق أهل المذاهب الاربعة على وقوع الثلاث
متابعة لامضاء عز واشتد نكيرهم على من خالف ذلك وصارت هذه المسئلة علما عندهم للرافضة
والخبالين وعوقب بسبب القتياب شيخ الاسلام ابن تيمية وطيف بتليذه الحافظ ابن القيم على
جل بسبب القتياب بعدم وقوع الثلاث قال السيد رحمه الله ولا يخفى ان هذه محض عصبية شديدة في
مسئلة فرعية قد اختلف فيها سلف الامة وخلفها فلا يكبر على من ذهب الى أى قول من الأقوال
المتخالف فيها كما هو معروف وهما تميز المنصف من غيره من حقول النظر والاتقياء من الرجال انتهى
والحاصل ان الحق الذي لا يحصى عنه هو ما اختاره شيخ الاسلام وتليذه وبه قال الشوكاني رحمه
الله والسيد وغيرهما من اتباع الدليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل ﴿١﴾ وعن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جدوهن لهن جد النكاح
والطلاق والرجعة رواه الاربعة الا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (ابن
عدي من وجه آخر ضعيف الطلاق والعناق والنكاح) وقد بين معناها قوله (وللعن بن
أبي أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والعناق والنكاح
فن قالهن فقد وجبن وسنده ضعيف) لان فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضا والاحاديث دلت
على وقوع الطلاق من الهازل وانه لا يحتاج الى النية في الصريح واليه ذهب الحنفية والشافعية
وذهب أحمد الى أنه لا بد من النية لعموم حديث الأعمال بالنيات وأجيب عنه بأنه عام خصه
ما ذكر من الأحاديث ويأتى الكلام في العتق ﴿٢﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم متفق عليه
ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باللفظ ما توسوس به صدورهم ما حدثت به أنفسها وزاد
في آخره وما استكروا عليه قال المصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كلها دخلت على هشام بن

عما من حديث في حديث والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور وروى عن ابن سيرين والزهرى ورواية عن مالك بأنه إذا طلق في نفسه وقع الطلاق وقواه ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بأن الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤخذ الأمة بحديث نفسها وأنه تعالى قال لا يكلف الله نفسا الا وسعها وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازما على الفعل فيخاف منه الوقوع فيما يحرم فهو الذي ينبغي ان يسارع بقطعه اذا خطر وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا يخفى أنهم ما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على ان الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصر على المعصية فالأثم على عمل المعصية المتقدم على الاصرار فانه دال على أنه لم يقب عنها واستدل به على ان من كتب الطلاق طلق امرأته لانه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجماهير وشرط مالك فيه الاشهاد على ذلك وسيأتي (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم لا يثبت وقال النووي في الروضة في تعليق الطلاق انه حديث حسن وكذا قال في أوخر الاربعين له انتهى وللحديث أسانيد وقال ابن أبي حاتم انه سأل أبا عنه أسانيد فقال هذه أحاديث منكورة كلها موضوعة وقال عبيد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جدا وقال ليس يروى هذا الا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الخلال عن أحمد انه قال من زعم (١) ان الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة والحديث دليل على ان الاحكام الاخرى من العقاب معفو عن الأمة المحمدية المرحومة اذا صدرت عن خطأ ونسيان أو اكره فاما ابتناء الاحكام والآثار الشرعية عنها ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلقوا في طلاق التامى فعن الحسن انه كان يراه كالعمد الا اذا اشترط (٢) أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور أنه لا يكون طلاقا للحديث وكذا ذهب الجماهير الى أنه لا يقع طلاق الخاطئ وعن الحنفية أنه يقع واختلف في طلاق المكروه فعند الجماهير لا يقع ويروى عن النخعي وقالت الحنفية انه يقع واستدل الجمهور بقوله تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان قال عطاء الشريك أعظم من الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكره وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك أسقط عن المكروه ما دون الكفر لان الأعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال اذا خرم امرأته ليس بشيء وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة رواه البخارى ولمسلم عن ابن عباس اذا حرم الرجل عليه امرأته فهو عين يكفرها الحديث موقوف وفيه دليل على ان تحريم الزوجة لا يكون طلاقا وان كان يلزم فيه كفاية بين كماله رواه مسلم فراه ليس بشيء ليس بطلاق لانه لا حكم له أصلا وقد أخرج عنه البخارى هذا الحديث بلفظ اذا حرم الرجل امرأته فانما هي

(١) يعنى من زعم ارتقاها
على العموم في خطاب الوضع
والتكليف اه أبو النصر

(٢) فيقع الطلاق ويطل
الشرط بخلاف العمدة فان
الشرط لا يطل اه منه

عيين بكفرها فدل على ان المراد بقوله ليس بشئ انه ليس بطلاق ويحتمل انه أراد لا يلزم فيه شئ
 ويكون رواية انه عيين رواية أخرى فيكون له قولان في المسئلة والمسئلة اختلف فيها السلف
 من الصحابة والتابعين والخلف من الأئمة المجتهدين حتى بلغت الاقوال الى ثلاثة عشر قولاً أصولاً
 وتفرعت الى عشرين مذهباً الاول انه لغو لا حكم له في شئ من الاشياء وهو قول جماعة من
 السلف وقول الظاهرية والحنفية على ذلك ان التحريم والتحليل الى الله تعالى كما قال تعالى ولا تقولوا
 لما نطقنا ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم لم تحرم ما أحل الله لك وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم
 قالوا ولانه قرن بين تحريم الحلال وتحليل الحرام فكما كان الاول باطلاً فليكن الثاني باطلاً ثم قوله
 هي حرام ان أراد به الانشاء فانشاء التحريم ليس اليه وان أراد به الاخبار فهو كذب قالوا ونظرنا الى
 ما سوى هذا القول يعني من الاقوال التي في المسئلة فوجدناها اقوالاً مضطربة لا برهان عليها
 من الله فيتعين القول بهذا وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس والآية وقوله لقد كان
 لكم في رسول الله اسوة حسنة فانه دال انه لا يحرم ما يحرم ما حرمه على نفسه فان الله تعالى أنكر
 على رسوله تحريم ما أحل الله له وظاهره انها لا تلزم الكفارة وأما قوله تعالى قد فرض الله لكم
 تحله أيمانكم فانها كفارة حلقه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد
 ابن أسلم التابعي المشهور قال أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم ابراهيم ولده في بيت
 بعض نسائه فقالت يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراماً فقالت يا رسول الله كيف
 تحرم الحلال خلف بالله لا يصيبها فنزلت هذا أحد القولين فيما حرمه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسيأتي القول الآخر في تحقيق ايلاته صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وان كان مرسلًا فقد
 أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل
 به حفصة وعائشة حتى حرمها فأنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم وهذا أصح طرق سبب القول
 والمرسل عن زيد قد شهد له هذا قال الكفارة لليمين لا بمجرد التحريم وقد فهم زيد بن أسلم فقال بعد
 روايته القصة يقول الرجل لامرأته أنت على حرام لغو وانما تلزمه كفارة عيين ان حلف وحيث
 قال اسوة برسول الله الغاء التحريم والتكفير ان حلف وهذا القول أقرب الاقوال المذكورة
 وأرجحها عندي فلم أسرد شيئاً منها سواه (وعن عائشة رضي الله عنها ان ابنة الجون لها
 أدخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لقد عدت بعظيم
 الحق بأهلك رواه البخاري) اختلف في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها
 قليل فلان شغل بقوله أخرجه ابن سعيد من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن
 أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أزوجك أجبلاً أيم
 في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعت من يحملها اليك فبعثت
 معه أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأثقت ثلاثة أيام ثم تحملت بهامعي في محشة فأقبلت بهامعي
 قدمت المدينة فأنزلتها في بني ساعدة ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بني
 عمرو بن عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة سبع ثم أخرج
 ذلك من طريقين وفي تمام القصة قبل لها استعبدني منه فانه أحظى لك عنده وخذعت لما ربي من

جالهاوذ كر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعلها على ما قالت قال انهن صواحب
 يوسف وكيدهن والحديث دليل على ان قول الرجل لامرأته الحق بأهلك طلاق لانه لم يروا أنه
 زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق اذا أريد به الطلاق كان طلاقا قال البيهقي زاد ابن أبي ذئب عن
 الزهري الحق بأهلك جعلها تطليقة ويدل على انه كناية طلاق انه جاء في قصة كعب بن مالك انه لما
 قبل له اعتزل امرأته قال الحق بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق والى هذا ذهب
 الفقهاء الاربعة وغيرهم وقالت الظاهرية انه لا يقع الطلاق بالحق بأهلك قالوا والنبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يكن قد عقد بآبنة الجون وانما أرسل اليها ليخطبها اذ الروايات قد اختلفت في
 قصته ويدل على انه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي لي نفسك
 قالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها تسكن قالت أعوذ بالله منك قالوا
 فطلب الهبة دال على انه لم يكن عقد بها ويعد ما قالوه قوله ليضع يده ورواية فلم تدخل عليها فان
 ذلك انما يكون مع الزوجة وأما قوله هي لي نفسك فانه قاله تطييبا ل خاطرها واستمالة لقلبها
 ويؤيده ما سلف من رواية انها رغبت فيك وقدر روى اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها وهذه
 وان لم تكن صرائح في العقد بها الا انه أقرب الاحتمالين ﴿ وعن جابر رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك واه أبو يعلى
 وصححه الحاكم ﴾ وقال أنا متعجب من الشيخين كيف أهملوا لقد صح على شرطهما من حديث
 ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى (وهو معلول) بما قاله الدارقطني
 الصحيح مرسل ليس فيه جابر قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق
 قبل نكاح وقال ابن عبد البر روى من وجوه الا انها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى ولكنه
 يشهد لقوله (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو
 فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم نفاة معجمة ساكنة مثله (واسناده حسن لكنه معلول أيضا)
 لانه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن
 عروة عن المسور وقال جناد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن
 أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم
 ذكرها البيهقي في الخلافات وقال البيهقي أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال الترمذي هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولقظه عند أصحاب السنن ليس على
 الرجل طلاق فيما لا يملك الحديث قال البيهقي قال البخاري أصح شيء فيه وأشهره حديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده وأبي وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومداة علي جوير عن
 الضحاك عن التزالي بن سيرة عن علي وجوير يروون ثم قال البيهقي ورواه ابن ماجه بإسناد حسن
 والحديث دليل على انه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية فان كان تيجيزا فاجماع وان كان تعليقا
 بالنكاح كأن يقول ان نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال الاول انه لا يقع مطلقا وهو
 قول الشافعية وأحمد وداود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابيا ودليل هذا القول
 حديث الباب وان كان فيه مقال من قبل الأسناد فهو مؤيد بكثرة الطرق وما أحسن ما قال ابن
 عباس قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقبل اذا طلقتموهن

مطلب تعقب علي بن القيم

ثم نسكتهموهن وبأنه إذا قال المتزوج إذا تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لأجنبية فأنه ساجين
 انشاء الطلاق أجنبية والمتجدد هو نكاحها فهو كالوفاى الأجنبية بان دخلت الدار فأنت طالق
 فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعا وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصح التعليق مطلقا وذهب مالك
 وآخرون إلى التفصيل فقالوا إن خص بأن يقول كل امرأة تزوجها من بنى فلان أو من بلد كذا
 فهي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن عم فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق لم يقع شيء
 قال في نهاية المجتهد سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدما على الطلاق
 بالزمان أو ليس من شرطه فن قال هو من شرطه قال لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ومن قال ليس من
 شرطه الا وجود الملك فقط قال يقع قلت ودعوى الشرطية يحتاج إلى الدليل ومن لم يدعها
 فالأصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسان مبني على المصلحة وذلك أنه إذا
 وقع فيه التعميم فلو قلنا بوقوعه امتنع فيه التزويج فلم يجديسيلا إلى النكاح الحلال فكان من
 باب النذر بالمعصية وأما إذا خص فلا يمنع فيه ذلك انتهى قلت سبق الجواب عن هذا بعدم
 الدليل على الشرطية هذا والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة
 وأصحابه وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابه ومنهم من يرى القيم فانه فرق بين الطلاق والعتاق
 فأبطله في الأول وقال به في الثاني مستدلا على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فانه سري إلى ملك
 الغير ولانه يصح أن يجعل الملك سببا للعتق كما لو اشترى عبد البعثة عن كفارة أو نذرا واشتراه بشرط
 العتق ولأن العتق من باب القرب والطاعات وهي يصح النذر بها وإن لم يكن المنذور به مملوكا
 كقوله لئن آتاني الله من فضله لاتصدقن بكذا أو بكذا ذكره في الهدى النبوي قلت ولا يخفى
 ما فيه فإن السراية إلى ملك الغير تفرعت عن اعتاقه لما يملك من الشقص حكمه الشارع بالسراية
 لعدم تبعض العتق وأما قوله ولانه يصح أن يجعل الملك سببا للعتق كما لو اشترى عبد البعثة فيجاب
 عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه إلا باعتاقه كما لو قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه وأما قوله انه يصح
 النذر ومثله بقوله لئن آتاني الله من فضله فهذه عدة لا يمين وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر
 فيما لا يملك ابن آدم كما يفيد قوله (وعن عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق
 له فيما لا يملك أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه) تقدم
 الكلام في ذلك مستوفى (وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 رفع القلم) أي ليس يجزى أصالة لانه رفع بعد وضع والمراد رفع قلم المؤاخظة لا قلم الثواب فلا
 ينفيه صحة اسلام الصبي المميز كما ثبت في الغلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعرض عليه الاسلام فأسلم فقال الحمد لله الذي أنقذه من النار وكذلك ثبت أن امرأة
 رفعت إليه صلى الله عليه وآله وسلم صبيًا فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر ونحو هذا كثير في
 الأحاديث (عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى
 يعقل أو يفتق رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه
 كلام كثير لأئمة الحديث وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف وهو في النائم المستغرق
 إجماع وفي الصغير الذي لا يتميز له وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى

ان يكبر فقبل الى ان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وهذا الاجد وقيل اذا بلغ اثنتي عشرة سنة وقيل اذا ناهز الاحتلام وقيل اذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذ كرمع انزال المنى اجماعا وفي حق الانثى عند آخر ين وبلوغ خمس عشرة سنة وانبات الشعر الاسود المتجدد في العانة بعد تسع سنين عند آخرين وكذلك الامناء في حال المقتظة اذا كان لشهوة وفي الكل خلاف معروف وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون وقد اختلف في طلاق السكران على قولين الاول انه لا يقع واليه ذهب عثمان وزيد وجابر وعمر بن عبد العزيز وجماعة من السلف وهو مذهب اجد وأهل الظاهر لهذا الحديث ولقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لان عقادا الاجماع على ان من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف وبأنه كان يلزم ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربه أو غير عالم بأنها خمر ولا يقوله المخالف الثاني وقوع طلاق السكران ويروي عن علي وابن عباس رضي الله عنه وجماعة من الصحابة وعن أبي حنيفة والشافعي ومالك واحتج لهم بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فإنه ينهي لهم عن قربانها حال السكر والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم والمكلف نصح منه الانشآت وبأن ايقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتب الطلاق على التطليق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر وبأن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى اقترى وحدها المقترى عثمانون وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا قبوله في الطلاق وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهي لهم قبل سكرهم ان تقربوا الصلاة حاله لانهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج الى دليل على المعاقبة للسكران بقراق أهله فان الله لم يجعل عقوبته الا الحد وبأن ترتب الطلاق على التطليق محل النزاع وقد قال اجد والبي انه لا يلزمه عقود ولا بيع ولا غيره على انه يلزم القول بترتب الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا اذا شرب الخ فقال ابن حزم رحمه الله خبر مكذوب باطل متناقض فان فيه ايجاب الحد على من هذى والهذى لا حد عليه وبأن حديث لا قبوله في طلاق خبر غير صحيح وان صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لاتنقض على المدعى

(كتاب الرجعة)

عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يراجع ولا يشهد فقال أشهد على طلاقها وعلى رجعتها رواه أبو داود وهكذا موقوفه وسنده صحيح وأخرجه البيهقي بلفظ ان عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد قال أرجع في غير سنة فيشهد الآن وزاد الطبراني في روايته ويستغفر الله دل الحديث على شرعية الرجعة والاصل فيها قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية وقد أجمع العلماء ان الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها اذا كان الطلاق بعد المسيس وكان

الحكم بجمعة الرجعة مجمعة عليه لا إذا كان مختلفا فيه والحديث دل على ما دلته عليه آية سورة الطلاق وهي قوله وأشهدوا ذوي عدل منكم بعد ذلك الطلاق والرجعة وظاهر الأمر وجوب (١) الشهادتين قال الشافعي في القديم وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه فإنه قال المرعي في تفسير البيان وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز وأما الرجعة فيحتمل أن تكون في معنى الطلاق لأنها قريته فلا يجب فيها الإشهاد لأنها حق للزوج ولا يجب عليه الإشهاد على قبضه ويحتمل أن يجب (٢) الإشهاد وهو ظاهر الخطاب انتهى والحديث يحتمل أنه قاله عمر إن اجتهادا إذ الاجتهاد فيه مسرحة إلا أن قوله أرجع في غير سنة قديقال أن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مر فوعا إلا أنه لا يدل على الإيجاب لعدد كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والنسب والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح والتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل فقال الشافعي الفعل محرم فلا تحل به ولأنه تعالى ذكر الإشهاد ولا إشهاد إلا على القول وأجيب بأنه لا يتم عليه لأنه تعالى قال الأعلى أزواجهم وهي زوجة والإشهاد غير واجب كما سلف وقال الجمهور يصح بالفعل واختلفوا هل من شرط الفعل النية فقال مالك لا تصح بالفعل إلا مع النية كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات وقال الجمهور يصح لأنها زوجة شرعا داخل تحت قوله تعالى الأعلى أزواجهم ولا يشترط النية في بلس الزوجة وتقبيلها وغيرهما إجماعا واختلف هل يجب عليه إعلامها بأنه قد راجعها ثلاثا وتزوج غيره فذهب الجمهور من العلماء أنه يجب عليه وقيل لا يجب وتفرع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعها فقال الأولون التكاح باطل وهي لزوجهما الذي راجعها واستدلوا بإجماع (٣) العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعلم بها المرأة وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج وعن مالك أنها للثاني دخل بها أو لم يدخل واستدل بمرواه ابن وهب عن نونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم راجعها ثم بكتها راجعها فحققت فسكن زوجها غيره أنه ليس له من أمرها شيء ولكن لمن تزوجها إلا أنه قيل لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري فيكون من قوله وليس بمحجة ويشهد لكلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة تزوجها اثنان فهي للأول منهما فإنه صادق على هذه الصورة وأعلم أنه تعالى قال ويعولن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا أصلا حاي أي أحق بردهن في العدة بشرط أن يريد الزوج بردها الأصلا وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فإن أراد بالرجعة غير ذلك كمن راجع زوجته ليطلقها كما يفعل العامة فإنه يطلق ثم ينتقل من موضعه فيراجع ثم يطلق أرادته لينونة المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها أصلا ولا إقامة حدود الله فهي باطلة إذا لا آية ظاهرة في أنها لا تساهل المراجعة ويكون أحق بردها أمرأته إلا بشرط إرادة الأصلا وأي إرادة أصلا في مراجعتها ليطلقها ومن قال أن قوله إن أرادوا أصلا ليس شرطا للرجعة فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنها لما طلق امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمره فليراجعها متفق عليه تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة

(١) ولا صارف له عن الوجوب فن لم يشهد صح طلاقه ورجعته ويكون آثما تركه الواجبات لأنه تعالى قال فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف وهي الرجعة أو فارقوهن بمعروف وهو الطلاق ثم قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله اه أبو النصر على حسن خان

(٢) قديقال قوله أشهد على طلاقها إلى آخره بلفظ الأمر وقوله فيشهد الآن ويستغفر الله يدلان على أنه يرى الوجوب والله أعلم اه أبو النصر

(٣) لا يتم دعوى الإجماع فإن من يقول بإيجاب إعلامها بالرجعة لعله يقول الرجعة مع عدم إعلامها غير صحيحة إلا أن ثبت أنه يقول تكون صحيحة ويأثم تركه الواجب من إعلامها تمت دعوى الإجماع اه أبو النصر

* (باب الايلاء) *

هو لغة الحلف وشرعا الامتناع باليمين من وطء الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مستق من
الظهر لقول القائل أنت علي كظهر أبي (والكفارة) وهو من التكفير الغغطية ﴿ عن
عائشة رضي الله عنها قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسائه وحرم وجعل
الحلال حراما وجعل لليمين كفارة رواه الترمذي ورجاله ثقات) ورجح الترمذي ارساله على
وصله الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه نص يرجح بالايلاء المصطلح عليه
في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة واعلم انها اختلفت الروايات في سبب ايلائه وفي
الشيء الذي حرمه على روايات أحدها انه بسبب افشاء حقصة للحديث الذي أسره اليها واختلف
في الحديث الذي أسره اليها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه في حديث
طويل وأجله في رواية البخاري هذه وفسر في رواية أخرجهما الشيخان بأنه تحريره لمارية وانه
أسره الى حقصة فأخبرت به عائشة وأتحريره للعسل وقيل بل أسره الى حقصة ان أباه يلى أمر
الامة بعد أبي بكر وقال لا تخبري عائشة بتحريري مارية وثانيها ان السبب في ايلائه انه فرق هدية
جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة
لقد آقت وجهك ترد عليك الهدية فقال لا تنأهون على الله من ان يغمي لا أدخل عليكم شهرا
أخرجه ابن سعد عن عمر عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمر عن عائشة نحوه وقال ذبح
ذبحا ثالثها انه بسبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر فهذه أسباب ثلاثة اما لافشاء
بعض نسائه السر وهي حقصة والسر أحد ثلاثة اما لتحريره مارية والعسل أو وجدانه مع
مارية أو بتحريره صدره من قبل ما فرقه بينهما من الهدية أو تضييقهن في طلب النفقة قال
المصنف رحمه الله واللائق بمكارم أخلاقه وسعة صدره وكثرة صفحه ان يكون مجموع هذه الاشياء
سببا لاعتزالهن فقوله ما حرم أي حرم مارية والعسل فليس فيه دليل على ان التحريم للجماع حتى
يكون من باب الايلاء الشرعي فلا وجه لحزم ابن بطال وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من
جماع نسائه ذلك الشهر ان أخذه من هذا الحديث ولا مستند له غيره فانه قال المصنف رحمه الله
تعالى لم أفق على ثقل صريح في ذلك فانه لا يلزم من عدم دخوله عليهن ان لا تدخل احداهن عليه
في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المكان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن
مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ﴿ وعن ابن عمر
رضي الله عنهما اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق
أخرجه البخاري) الحديث كالتفسير لقوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر
وقد اختلف العلماء في مسائل من الايلاء الاولى في اليمين فانهم اختلفوا فيها فقال الجمهور ينعقد
الايلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله أو غيره (١) وقال آخرون انه لا ينعقد
الا بالحلف بالله قالوا لانه لا يكون يمينا الا ما كان بالله تعالى فلا تشمل الآية ما كان بغيره قلت وهو
الحق كما يأتي الثانية في الامر الذي تعلق به الايلاء وهو ترك الجماع صريحا أو كناية أو ترك الكلام
عند البعض (٢) والجمهور على انه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا مجرد

- (١) من طلاق أو عتاق أو
أوجب على نفسه صياما أو
صدقة اه
(٢) وهو ابن المسيب
وجامعة من السلف اه

الامتناع عن الزوجة ولا كلام ان الاصل في الايلاء قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم تربص
 أربعة أشهر الآية فانها نزلت لا بطل ما كان عليه الجاهلية من اطالة مدة الايلاء فانه كان الرجل
 يولي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وانظر للمولى أربعة أشهر فاما ان يفيء أو يطلق
 الثالثة اختلفوا في مدة الايلاء فعند الجمهور والخنفية لابد ان تكون أكثر من أربعة أشهر (١)
 وقال الحسن وآخرون يعتقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى يؤثرون من نسائهم ورد بأنه لا دليل
 في الآية اذ قد قدر الله المدة فيها بقوله أربعة أشهر فالاربعة قد جعلها الله تعالى مدة الامهال
 (٢) فهي كاجل الدين لانه تعالى قال فان قاؤا بقاء التعقيب وهو بعد الاربعة فلو كانت المدة
 أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطالب بعدها والتعقيب للمدة لا للايلاء لبعدهم والاربعة ان
 مضى المدة لا يكون طلاقا فعند الجمهور وقال أبو حنيفة بل اذا مضت الاربعة الاشهر طلقت
 المرأة قالوا والدليل على انه لا يكون بضمها طلاقا فانه تعالى خير في الآية بين الفيسة والعزم على
 الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضى الاربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الاربعة والفيسة
 بعده لم يكن تخيرا لان حق الخير فيهما ان يقع أحدهما في الوقت الذي يصبح فيه الآخر كال كفارة
 (٣) ولانه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدمن فعل الرجل والحديث ابن
 عمر رضي الله عنهما هذا الذي شخ في سياقه وان كان موقوفا فهو مقول للدلالة الخامسة
 الفيسة هي الرجوع ثم اختلفوا بما اذا تكون فقيلا تكون بالوطء على القادر والمعدورين
 عذره بقوله لو قدرت لغنت لانه الذي بقدر عليه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها السادسة
 اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء فقال الجمهور وتجب لانهم اعين قد حدث فيها فتجب
 الكفارة لحديث من حلف على عين فرأى غيرها خيرا منها فليكن كفر عن عينه وليأت الذي هو خير
 وقيل لا تجب لقوله تعالى فان قاؤا فان الله غفور رحيم وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب
 لا بالكفارة ويدل للمسئلة الخامسة حديث (وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاة
 فسين مهملة تخففة بعد الالف راهو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سليمان من فقهاء المدينة وكرار التابعين ثقة
 فاضلا ورعا حجة هو أحد النقباء السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مات
 سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال أدركت بضعة عشر رجلا من)
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يثقون المولى رواه الشافعي وفي الارشاد لابن
 كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر انتهى يريد أقل ما يطلق عليه
 لفظ بضعة عشر وقوله يثقون بمعنى يثقونه أربعة أشهر كما أخرجه اسمعيل هو ابن أبي ادريس عن
 سليمان أيضا انه قال أدركنا الناس يثقون الايلاء اذا مضت الاربعة فاطلاق رواية الكتاب محمولة
 على هذه الرواية المقيمة وقد أخرج الدارقطني من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه انه قال
 سألت اثنى عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر
 فيوقف فان فاء والاطلاق وأخرج الامام علي أن ابن عمر بلغوا انه كان يقول أيما رجل آلى من
 امرأته فاذا مضت أربعة أشهر توقف حتى يطلق أو يفيء ولا يقع عليها طلاق اذا مضت حتى يوقف
 وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الاربعة أشهر من ايصال المولى

(١) أي لا يعتقد ويكون
 له حكم الايلاء الا بذلك اه

(٢) فليس للمرأة مطالبة
 الزوج بالفيسة أو الطلاق
 قبل مضى اه

(٣) يعني خصال الكفارة
 للمين مثلا اه

ومعنى ايقافه هو ان يطالب اماما بالنفي أو بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة والى هذا ذهب
 الجماهير وعليه دل ظاهر الآية اذ قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم يدل قوله
 سميع على ان الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع ولو كان يقع بمضى المدة لكفى قوله عليم لما عرف
 من بلاغة القرآن وان فواصل الآيات تشير الى ما دلت عليه الجملة السابقة فاذا وقع الطلاق فانه
 يكون رجعا عند الجمهور وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل (وعن ابن عباس
 رضى الله عنهما قال كان ايلاء الجاهلية السنة والستين فوقت الله أربعة أشهر فان كان أقل من
 أربعة أشهر فليس بايلاء أخرجه البيهقي) وأخرجه الطبراني أيضا عنه وقال الشافعي كانت
 العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء وفي لفظ كانوا يطلقون الطلاق والظهار والايلاء فنقل
 تعالى الايلاء والظهار عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع الفرقة على الزوجة الى ما استقر عليه
 حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه والحديث دليل على ان أقل ما ينعقد به
 الايلاء أربعة أشهر (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ما ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع
 عليها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى وقعت عليها قبل ان أكفر قال فلا تقربها حتى
 تفعل ما أمرك الله تعالى رواه الاربعة وصححه الترمذي ورجح النسائي ارساله ورواه البزار من
 وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد) هذا من باب الظهار والحديث لا يضر ارساله
 كما ذكرناه من ان اتيانه من طريق من رسالة وطريق موصولة لا يكون عليه بل يزيد قوة الظهار
 مشتق من الظهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي فأخذ اسمه من لفظه وكنوا بالظهر
 عما يستهجن ذكره وأضافوه الى الام لانها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وان
 فاعله كما قال تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وأما حكمه بعد ايقاعه فيأتى وقد
 اتفق العلماء على انه يقع تشبيه الزوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل الاولى اذا شبهها
 بعضومنها غير فذهب الاكثر الى انه يكون ظهرا أيضا وقيل يكون ظهرا اذا شبهها بعضومنها
 النظر اليه وقد عرفت ان النص لم يرد الا في الظهر الثانية انهم اختلفوا أيضا فيما اذا شبهها
 بغير الام من المحارم فقال بعض العلماء لا يكون ظهرا لان النص ورد في الام وذهب آخرون
 منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة الى انه يكون ظهرا ولو شبهها بمحرم من الرضاع ودليلهم القياس
 فان العلة التحريم المؤبد وهو ثابت في المحارم كنبوته في الام وقال مالك وأحمد انه ينعقد وان لم
 يكن المشبه به مؤبدا التحريم كالاجنبية بل قال أحمد حتى من البهيمية ولا يحنى ان النص لم يرد الا
 في الام وما ذكر من الحاق غيرها بالقياس وملاحظة المعنى ولا ينتهز دليلا على الحكم الثالثة
 انهم اختلفوا أيضا هل ينعقد الظهار من الكافر فقيل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا
 ينعقد منه لان من لوازمه الكفارة وهي لا تصح من الكافر ومن قال ينعقد منه قال يكفر بالعتق
 أو الاطعام لانا الصوم لتعذره في حقه وأجيب بان العتق والاطعام اذا فعلا لاجل الكفارة كانا
 قرينة لا قرينة لكافر الرابعة انهم اختلفوا أيضا في الظهار من الامة المملوكة فذهب الحنفية
 والشافعية الى انه لا يصح الظهار منها لان قوله تعالى من نسائهم لا يتناول المملوكة في عرف اللغة
 والاتفاق في الايلاء على انها غير داخله في عموم التسمية فاعلى الطلاق وذهب مالك وغيره
 الى انه يصح من الامة لعموم لفظ النساء الا انه اختلف القائلون بصحته منها في الكفارة فقيل

لا يجب الانصف الكفارة وكأنه قام ذلك على الطلاق عنده الخامسة الحديث دليل على انه يحرم وطء الزوجة التي ظاهرها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى من قبل ان يتماسا فلو وطئ لم تسقط الكفارة ولا تنقض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تفعل ما أمرك الله قال الصلت بن دينار سألت عشرة (١) من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل التكفير فقالوا كفارة واحدة وهو قول الفقهاء الاربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين احدهما للظهار الذي اقترن به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا ولا يخفى ضعفه وعن الزهري وابن جبير انها تسقط الكفارة لانه فات وقتها فانه قبل المسيس وقد فات وأجيب بان فوات وقت الاداء لا يسقط الثابت في النعمة كالصلاة وغيرها من العبادات واختلف في تحريم المقدمات (٢) فقبيل حكمها حكم المسيس في التحريم لانه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول الاكثر وعن الاقل لا يحرم المقدمات لان المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات الاجازا ولا يصح ان يراد لانه جمع بين الحقيقة والنجاز وعن الاوزاعي يحل الاستمتاع بما فوق الازار (وعن سلمة بن صخر) هو البياض بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد مجمة انصاري خزيجي كان أحد البكائين روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب قال البخاري لا يصح حديثه يعني هذا الذي في الظهار (قال دخل رمضان فقلت ان أصيب امرأتى) وفي الارشاد وانى كنت امرأ أصيب من النساء ما لا يصيب غيري (فظاهرت منها فأنكشفت لى شئ (٣) منها ليلية (٤) فوكت عليها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر رقبة فقلت ما أمك الارقبى قال فصم شهرين متتابعين فقلت وهل أصبت الذى أصبت الامن الصيام قال أطمع عرقا من تمرتين مسكينا أخرجه أجدوا الاربعة الا النسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أعلاه عبد الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة لان سليمان لم يدرك سلمة حكى ذلك الترمذى عن البخاري وفي الحديث مسائل الاولى انه دل على ما دل عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة والترتيب اجماع بين العلماء الثانية انها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضا ولم تقيد بالايمن كما قيدت به في آية القتل فاختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة وغيره الى عدم التقيد وانها تحزى رقبة ذميمة وقالوا لا تقيد بها في آية القتل لاختلاف السبب وقد أشار الزنجشري الى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة فان المناسبة (٥) في آية القتل انه لما أخرج رقبة مؤمنة من صفة الحياة الى الموت كانت كفارته ادخال رقبة مؤمنة في حياة الحرية واخرجه عن موت الرقبة فان الرقبة يقتضى سلب التصرف عن المملوك فاشبه الموت الذى يقتضى سلب التصرف عن الميت فكان في اعتاقه اثبات التصرف فاشبهه الاحياء الذى يقتضى اثبات التصرف للحى وذهب مالك والشافعى الى انه لا يجوز اعتناق رقبة كافرة وقالوا تقيد آية الظهار كما قيدت آية القتل وان اختلف السبب قالوا قد أيدت ذلك السنة فانه لما صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستغفبه في عتق رقبة كانت عليه سأل صلى الله عليه وآله وسلم الجارية ابن الله فقالت فى السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله قال فاعتقها فانها مؤمنة أخرجه البخاري وغيره قالوا فسد والله صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الايمان وعدم سؤاله

- (١) وهم الحسن وابن سيرين ومسروق ويكر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة قال والعاشر أراه نافعا اه أبو النصر
(٢) كالقبيل ونحوه اه
(٣) قوله شئ منها في رواية رأيت خلخالها في ضوء القمر وفي لفظ بياض ساقها فهو يقسم ما بينهم هنا اه أبو النصر
(٤) في حديث عائشة انه وقع على امرأته نهارا قال الزركشى وهذا أصح من رواية انه وقع عليها ليللا اه أبو النصر
(٥) أى لا شراك الايمان في الرقبة المعلقة في كفارة القتل اه

عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الايمان في كل رقبة تعتق عن سبب لانه قد تقرر ان ترك
الاستفصال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر قلت الشافعي قائل بهذه
القاعدة فان قال به من معه من المخالفين كان الدليل على التقيد هو السنة لا الكتاب لانهم قرروا
في الاصول انه لا يحتمل المطلق على المقيد الا مع اتحاد السبب لكنه وقع في حديث أبي هريرة عند
أبي داود ما لفظه فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة الحسد يثني الى آخره قال عز الدين الذهبي
وهذا حديث صحيح وحينئذ فلا دليل في الحديث على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يسألها عن الايمان الا لان السائل عليه رقبة مؤمنة الثالثة اختلف العلماء في الرقبة المعيبة
بأي عيب فقال داود تجزئ المعيبة لتناول اسم الرقبة لها وذهب آخرون الى عدم اجزاء المعيبة
قياسا على الهدايا والضحايا بجميع التقرب الى الله تعالى وفصل الشافعي رحمه الله تعالى فقال ان
كانت كاله المنفعة كالا عوراً جزأت وان نقصت منافعها لم تجز اذا كان ذلك ينقصها نقصاً
ظاهراً كالا قطع والا عي اذا اعتق عليك المنفعة وقد نقصت وللحنفية تنص صريحاً في العيب بطول
تعدادها ويعزى قيام الادلة عليها الرابعة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصم شهرين متتابعين
دال على وجوب التتابع وعليه دلت الآية وشرطت أن يكون قبل المس فلو مس فيها استأنف
وهو اجماع اذا وطئها ثم ارامت عمد او كذا لئلا عند أبي حنيفة وآخرين ولو ناسيا للآية وذهب
الشافعي وأبو يوسف الى انه لا يضر ويجوز لان علة النهي افساد الصوم ولا افساد بوطء الليل (١)
وأجيب بان الآية عامة واختلف اذا وطئ نهاراً ناسياً فاعند الشافعي وأبي يوسف لا يضر لانه لم
ينسد الصوم وقال أبو حنيفة بل يستأنف كما اذا وطئ عامدا للعموم الآية قالوا وليست العلة
افساد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كلها على انه لا تتم الكفارة الا بوقوعها قبل المسيس
الخامسة اختلفوا ايضا فيما اذا عرض له في اثناء صومه عذر مؤبس ثم زال هل يبني على صومه أو
يستأنف فقال مالك وأحمد انه يبني على صومه لانه فرقه بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو أحد
قولي الشافعي بل يستأنف لاختياره التفريق وأجيب بان العذر صيره كغير المختار واما لو كان
العذر مرجوا فقبل يبني أيضا وقيل لا يبني لان رجاء زوال العذر صيره كالمختار وأجيب بانه
مع العذر لا اختيار له السادسة ان ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصم على قول السائل
ما أملك الارقتي يقتضي بما قصت به الآية من انه لا ينتقل الى الصوم الا بعد وجوب الرقبة فان
وجد الرقبة الا انه يحتاج الى خدمته للمجزأ فانه لا يصح منه الصوم فان قيل انه قد أصبح التيمم لواجب
الماء اذا كان يحتاج اليه فهل اقسى ما هنا عليه قلت لا قياس لان التيمم قد شرع مع العذر فكان
الاحتياج الى الماء كالعذر فان قيل فهل يجعل (٢) الشبق الى الجماع عذرا يكون له معه العدول
الى الاطعام وبعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم قلت ظاهر حديث سلمة وقوله في الاعتذار
عن التكفير بالصيام وهل اصبحت الذي اصبحت الامن الصيام واقراءه صلى الله عليه وآله وسلم على
عذره وقوله أطعم بدل على أنه عذر يعدل معه الى الاطعام السابعة ان النص القرآني والنسوي
صريح في اطعام مسكينين أو تكفي اطعام مسكين واحدتين يوما فذهب مالك
والعلماء الى ان اطعام مسكينين أو تكفي اطعام مسكين واحدتين يوما فذهب مالك
وأحمد والشافعي الى الاول لظاهر الآية وذهبت الحنفية الى الثاني وانه يكفي اطعام واحد

(١) ولان الاصح كما قاله
الزركشي في تخریج أحاديث
الرافعي ان سلمة واقع نهارا
اه أبو النصر

(٢) الشبق يفتح المعجمة وفتح
الموحدة يقال فيه شبق
كفرح أي اشتدت غلمته
بضم الغين المعجمة وسكون
اللام وهي شهوة الضراب
اه أبو النصر

سنتين يوماً وأكثر من واحد بقدر اطعام سنتين مسكيناً قالوا لانه في اليوم الثاني مستحق كقبل
الدفع اليه وأجيب بان ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين
هذين والثالث ان وجد غير المسكين لم يجز الصرف اليه والا جزاً إعادة الصرف اليه الثالثة
اختلف في قدر الاطعام لكل مسكين فذهب الحنفية الى ان الواجب ستون صاعاً من غراً وذرة
أو شعيراً ونصفه من بر وذهب الشافعي الى ان الواجب لكل مسكين من مد والمدر ربع الصاع
واستدل بقوله في حديث الباب أطمع عرقاً من عرسين مسكيناً والعرق مكمل يأخذ خمسة عشر
صاعاً وستة عشر ولا عاتقه صلى الله عليه وآله وسلم للواطئ في رمضان بعرق خمسة عشر صاعاً من
تمولانه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا واستدل الاولون بانه ورد في رواية عبد الرزاق اذهب
الى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها اليك فأطمع عنك منها وسقاً سنتين مسكيناً قالوا
والوسق ستون صاعاً وفي رواية لابي داود والترمذي فأطمع وسقاً من عرسين مسكيناً وجاء
في تفسير العرق أنه ستون صاعاً وفي رواية لابي داود ان العرق مكمل يسع ثلاثين صاعاً قال أبو داود
وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه
جئنا الشافعي الى الترجيح بالكثرة وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً وقال الخطابي في معالم السنن
العرق السقيفة التي من الخوص فيختمها المسكّن قال وجاء تفسيره انه ستون صاعاً وفي رواية
لابي داود يسع ثلاثين صاعاً وفي رواية سلمة يسع خمسة عشر صاعاً فدل أن العرق يختلف في السعة
والضيق قال فذهب الشافعي الى رواية الخمسة عشر صاعاً قلت يؤيد قوله ان الاصل برائة
الذمة عن الزائد وهو وجه ترجيح * التاسعة في الحديث دليل على ان الكفارة لا يسقط جميع
أنواعها بالعجز وفيه خلاف فذهب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد الى عدم سقوطها بالعجز لما
في حديث أبي داود عن خويلد بنت مالك بن نعلبة قالت ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت الى
ان قال له ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتق رقبة قالت لا يجد قال يصوم شهر من متتابعين
قالت انه شيخ كبير ما به من صيام قال يطعم سنتين مسكيناً قالت ما عنده شيء يتصدق به قال فاني
سأعنه بعرق من تمر الحديث فلو كان يسقط عنه بالعجز لانه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعنه من
عنده وذهب أحمد في رواية وطائفة الى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن
أبد الها و قيل انها تسقط ككفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرهما من الكفارات قالوا لان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر المجامع في شهر رمضان ان يأكل الكفارة هو وعياله والرجل
لا يكون مصرفاً لكفارته وقال الاولون انما حلت له لانه اذا عجز وكفر عنه الغير جاز ان يصرفها
اليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرهما من الكفارات قولان العاشرة قال
الخطابي دل الحديث على ان الظهار المقيد كالظهار المطلق وهو اذا ظاهر من امرأته الى مدة ثم
أصابها قبل انقضاء تلك المدة واختلقوا فيه اذا بر ولم يحنث فمال مالك وابن أبي ليلى اذا قال
لامرأته أنت علي كظهر أمي الى الليل لئلا يمتنع الكفارة وان لم يقربها وقال أكثر أهل العلم لا شيء
عليه اذا لم يقربها وجعل الشافعي في الظهار الموقت قولين أحدهما انه ليس بظهار * (فائدة) *
فدنيوهم ان سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا الاتحاد الحكيم في الآية والحديث وليس
كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في الارشاد من حديث خويلد

بنت ثعلبة قالت في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيخا كبيرا قد
 ساء خلقه وقد ضجرت قالت فدخل على توما فراجعته بشي فغضب فقال أنت على كظهر رأي
 قالت ثم خرج فجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على فاذا هو يريدني عن نفسي قالت فقلت
 كلا والذي نفس خويلد بيده لا أتخلص الى وقد قلت ما قلت فحكم الله وره وله فيه ما الحديث رواه
 الامام أحمد وأبو داود واسناده مشهور وأخذ من عاتقه اذا قصد بالفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق
 وكان ظهارا والى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو ظاهر يريد طلاقا كان
 ظهارا ولو طلق يريد ظهارا كان طلاقا وقال أحمد اذا قال أنت على كظهر رأي وعني به الطلاق
 كان ظهارا ولا تطلق به وعنه ابن القيم بان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنسخ فلم يجز أن يعاد الى
 الامر المنسوخ وأيضا قاوس انما نوى به الطلاق لما كان علمه فاجرى عليه حكم الظهار دون
 الطلاق وأيضا فانه صريح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله تعالى شرعه
 وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب

(باب الامعان)

هو مأخوذ من اللعن لانه يقول الزوج في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويقال فيه
 اللعان والالتعان والملاعنة واختلف في وجوبه على الزوج فقيل يجب اذا كان ثمة ولد وعلم انه لم
 يقر به او قيل انه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة أو العلم يجوز ولا يجب ومع عدم الظن يحرم (عن
 ابن عمر رضي الله عنهم ما قال سألت فلان) هو عويرة العجاني كافي أكثر الروايات (فقال يا رسول
 الله أرايت لو وجدنا امرأة على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلم بامر عظيم وان سكنت
 سكنت على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألتك
 عنه قد ابتليت به فانزل الله تعالى الآيات في سورة النور) الاكثر في الروايات ان سبب نزول
 الآيات قصة هلال بن أمية وزوجته وكانت متقدمة على قصة عويرة وانما تلاها صلى الله عليه
 وآله وسلم عليه لان حكمها عام للامة (فتلاهن عليه ووعظه وذكره) عطف تفسير اذ الوعظ هو
 التذكير (وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله لعنوا في
 الدنيا والآخرة واهم عذاب عظيم (قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها
 كذلك قالت لا والذي بعثك بالحق انه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم ثنى
 بالمرأة ثم فرق بينهم مارواه مسلم) في الحديث مسائل الاولي قوله فلم يجبه وقع عند أبي داود فذكره
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها قال الخطابي يريد المسئلة عما لا حاجة بالمسائل
 اليه وقال الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لتلا ينزل في ذلك
 ما يوقعهم في مشقة وعنت كما قال تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي الحديث الصحيح أعظم الناس
 جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال الخطابي قد وجدنا المسئلة في كتاب
 الله على وجهين أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعليم فيما لزم الحاجة اليه من أمر الدين
 والآخر ما كان على طريق التنعت والتكلف فأباح النوع الاول وأمر به وأجاب عنه فقال
 فاسألوا أهل الذكر وقال فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك وأجاب تعالى في آيات بسألونك

عن الاهله يسألونك عن المحيض وغيرها وقال في النوع الآخر يسألونك عن الروح قل الروح
من أمر ربي وقال يسألونك عن الساعة أبان من ساءها فيم أنت من ذكرها فكل ما كان من
السؤال على هذا الوجه فهو مكروه فاذا وقع السكوت عن جوابه فأنما هو زجر وردع للسائل
فاذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ الثانية في قوله فبدأ بالرجل ما يدل انه يبدأ به وهو قياس
الحكم الشرعي لانه المدعى فيقدم وبه وقعت البداية في الآية وقد وقع الاجماع على ان تقديمه
سنة واختلف هل يجب البداية أم لا فذهب الجاهل الى وجوبها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
لهلال البينة والاخذ في ظهورك فكانت البداية به لدفع الخد عن الرجل فلو بدأ بالمرأة كان
دفعها لامر لم يثبت وذهب أبو حنيفة الى انها تصح البداية بالمرأة لان الآية لم تدل على لزوم البداية
بالرجل لان العطف فيها بالواو وهي لاتقتضي الترتيب وأجيب عنه بأنه وان لم تقتض الترتيب
فانه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الاحق والاقدم في العناية وبين فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فهو
مثل قوله تبدأ بما بدأ الله به في وجوب البداية بالصفا الثلاثة قوله ثم فرق بينهم ما دل على ان
الفرقة بينهم لاتقع الابتغريق الحاكم لا بنفس اللعان والى هذا ذهب كثير مستدلين بهذا اللفظ
في الحديث وانه ثبت في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثا بغير اللعان وأقره النبي صلى الله عليه
وآله وسلم على ذلك ولو كانت الفرقة بنفس اللعان لين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان طلاقه
في غير محله وقال الجمهور بل الفرقة تقع بنفس اللعان وانما اختلفوا هل تحصل الفرقة بتمام لعانه
وان لم تلتعن هي فقال الشافعي يحصل به وقال أحمد لا يحصل الا بتمام لعانه ما هو المشهور عند
المالكية وبه قالت الظاهرية واستدلوا بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلككم
التفريق بين كل متلاعنين قال ابن العربي أخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلككم عن قوله
لا سبيل لك عليها قال وكذا حكم كل متلاعنين فان كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذ الحكم
فيه من الحاكم الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ذلككم التفريق بين كل متلاعنين قالوا
وقوله فرق بينهم ما معناه اظهرا ذلك وبيان حكم الشرع فيه لانه أنشأ الفرقة بينهما قالوا أما
طلاقها بما لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه لم يزد التحريم الواقع باللعان الا تأكيداً
فلا يحتاج الى انكاره وبأنه لو كان لافرقه الا بالطلاق لجازله الزواج بها بعد أن تنكح زوجها غيره
وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه الحديث وفيه وقضى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ان لا يبت لها عليه ولا قوت من أجل انها ما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها
وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال مضت السنة بعدني
المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً وأخرجه البيهقي بلفظ ففرق رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما ما قال لا يجتمعان أبداً وعن علي وابن مسعود قال مضت السنة بين
المتلاعنين ان لا يجتمعاً أبداً وعن عمر يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً الرابعة اختلف العلماء
في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بآئن فذهب الشافعي وأحمد وغيرهم الى انها فسخ مستدلين
بأنها توجب تحريراً بما بدأ فساكت فسخاً كفرقة الرضاع اذ لا يجتمعان ابداً ولان اللعان ليس
صريحاً في الطلاق ولا كفاية فيه وذهب أبو حنيفة الى انها طلاق بآئن مستدلة لانها لا تكون
الا من زوجة فهي من أحكام النكاح المختصة به فهي طلاق اذ هو من أحكام النكاح المختصة به

بخلاف الفسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب وأجيب بأنه لا يلزم من
 اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها الخامسة وهي فرع الرابعة
 اختلفوا لو أ كذب نفسه بعد اللعان هل تحل له الزوجة فقال أبو حنيفة تحل له لزوال المانع
 المحرم وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال فإن أ كذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب وقال ابن
 جبير ترد إليه ما دامت في العدة وقال الشافعي وأحمد لا تحل له أبد القوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا يسئل لك عليها قلت قد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن التعن ولم يكذب نفسه
 السادسة في حديث لعان هلال بن أمية أنه قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بشر يك بن سخماء الحديث عند أبي داود وغيره قال الخطابي فيه من الفقه أن الزوج إذا قذف
 امرأته برجل بعينه ثم تلاعنا فإن اللعان يسقط عنه الحد فيصير في التقدير ذكره المقذوف به تبعاً
 ولا يعتبر حكمه وذلك أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لهلال بن أمية البيعة أ وحسد في ظهره فلما
 تلاعنا لم تعرض لهلال بالحد ولا يروى في شيء من الأخبار أن شريك بن سخماء عفى عنه فعلم أن
 الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان وذلك أنه مضطر إلى ذكر من يقذفها به لازماً للضرورة
 عن نفسه فلم يحمل نفسه على القصد له بالقذف وإدخال الضرر عليه قلت ولا يخفى أنه لا ضرورة
 في تعيين من قذفها به وقال الشافعي انما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم
 يفعل ذلك حلت له وقال أبو حنيفة الحد لازم له وللرجل مطالبته به وقال مالك يحد للرجل
 ويلاعن للزوجة انتهى قلت ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لأنه حق
 للمقذوف ولم يرد أنه طالب به حتى يقول له صلى الله عليه وآله وسلم قد سقط باللعان أو يحد
 القاذف فيبين الحكم والاصل ثبوت الحد على القاذف واللعان انما شرع لدفع الحد عن الزوج
 والزوجة ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمتلاعنين
 حسابكم على الله ﴾ بينه بقوله (أحدكما كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً فآفته هو المتولى
 جزائه (لا يسئل لك عليها) هو إثبات للفرقة بينهما كما سلف (قال يا رسول الله مالي) يريد به
 الصداق الذي سلمه إليها (قال إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلت من فرجها وإن كنت
 كاذباً عليها فذلك أبعث لك منها متفق عليه) الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما وإن أحدهما
 كاذب في نفس الأمر وحسابهما على الله وأنه لا يرجع بشيء عما سلمه من الصداق لأنه إن كان
 صادقاً في القذف فقد استحققت المال بما استحلت منها وإن كان كاذباً فقد استحقته أيضاً بذلك
 ورجوعه إليه أبعث لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرجع ما أعطاها ﴿ وعن أنس رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً ﴾ بفتح السين
 المهملة وكسر الباء الموحدة بعد طاء مهملة هو الكامل الخلق من الرجال (فهو لزوجها
 وإن جاءت به أكل) بفتح الهاء وسكون الكاف هو الذي منابت أجفانه سود كأن فيها أكلا
 وهي خلقه (جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فدل المهملة وهو من الرجال القصير
 (فهو للذي رماها به متفق عليه) ولهما في أخرى فجاءت به على التعت المكروه وفي الأحاديث
 ثبتت له عدة صفات وفي رواية لهما والتسائي أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد سر صفات
 مافي بطنها اللهم بين فوضعت شبيهاً الذي ذكر زوجها أنه وجده عندها وفي الحديث دليل على أنه

يصح اللعان للمرأة الحامل ولا يؤخر إلى أن تضع واليه ذهب الجمهور لهذا الحديث وقال أبو يوسف
وحماد وروى عن أبي حنيفة وأحمد أنه لا لعان لنفي الحمل لجواز أن يكون ريحاً فلا يكون للعان
حينئذ معنى قلت وهذا رأى في مقابلة النص وكانهم يريدون أنه لا لعان لمجرد نفي الحمل من
الاجنبى لولجده معه الذي هو صورة النص وفي الحديث دليل على أنه يتنفي الولد بالعان وإن لم
يذكر النفي في اليمين وإلى هذا ذهب أهل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه
يصح اللعان على الحمل بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة وبأنه يصح نفي الولد وهو حمل ويؤخر
اللعان إلى بعد الوضع وللدليل عليه ما قبل الحق قول الظاهرية فإنه لم يقع في اللعان عنده صلى الله
عليه وآله وسلم لم تنفي الولد ولم نزه في حديث هلال ولا غيره ولم يكن اللعان إلا منهم في عصره صلى
الله عليه وآله وسلم وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث وقد أثير ما لك عن نافع عن
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا عن بين رجل وامرأة وأنه اتفق من ولده ففرق بينهما
وألحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملاً فأنكر حملها وذكر أنه اتفق من ولده ولكنه
لا يدل على اشتراط نفي الولد لأنه فعله الرجل من تلقاء نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح نفي الحمل
واللعان عليه فإن لا عن حاملاً ثم أتت بالولد لم يملك من نفيه أصلاً لأن اللعان لا يكون
إلا بين الزوجين وهذه قد بان بلعانهما في حال حملها وبحجاب بان هذا رأى في مقابلة النص
الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا وإن كان البخاري قديماً أن قوله فيه وكانت
حاملاً من كلام الزهري لكن حديث الباب صحيح صريح وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة
وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صفته لأنه للفراس لكنه بين صلى الله عليه وآله
وسلم المانع عن الحكم بالقيافة نفيًا وإثباتاً بقوله لولا الإيمان لكان لي ولها شأن ﴿ وعن ابن
عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلاً أن يضع يده عند
الخامسة على فيه وقال إنها الموجبة رواه أبو داود والنسائي ورجاله ثقات) فيه دلالة على أنه يشرع
من الحاكم المبالغ في منع الحلف خشية أن يكون كاذباً صلى الله عليه وآله وسلم منع بالقول
بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع هنا بالفعل ولم يرو أنه أمر بوضع يده على فم المرأة أو أن أوهمه
كلام الرافعي وقوله إنها الموجبة أي للفرقة ولعذاب الكاذب وفيه دليل على أن اللعنة
الخامسة واجبة وأما كيفية التحليف فأخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس في تحليف
هلال بن أمية أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احلف بالله الذي لا إله إلا هو أني صادق
يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخاري ﴿ وعن سهل بن
سعد رضي الله عنه في قصة المتلاعنين قال) أي الرجل (لما فرغ من تلاعنها كذبت عليها
يا رسول الله أن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق
عليه) تقدم الكلام على تحقيق المقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن امرأتى لا تريد لاس قال عزبها) بالغين المعجمة
والزاعو بضم وحة قال في النهاية أي أبعد هارباً بالطلاق (قال أخاف أن تنبها نفسي قال
فاستمتع بها رواه أبو داود والبرزورجيه ثقات) وأطلق النووي عليه الصحة لكنه نقل ابن الجوزي
عن أحمد أنه قال لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء وليس له أصل فمسك

بهذا ابن الجوزي وعده في الموضوعات مع أنه أورد به بأسناد صحيح (وأخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ قال طلقها قال لا أصبر عنها قال فأمسكها) اختلف العلماء في تفسير قوله لا ترد لأمس على قولين الأول أن معناه العجز وأنها لا تمتنع من يريد منها الفاحشة وهذا قول أبي عبيد والخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي واستدل به الرافعي على أنه لا يجب تطبيق من فسقت بالزنا إذا كان الرجل لا يقدر على مفارقتها والثاني أنها تبذر بعمال زوجها ولا تمتنع أحد اطالب منها شيئا منه وهذا قول أحمد والاصمعي ونقله عن علماء الاسلام وأئكار ابن الجوزي على من ذهب إلى الأول قال في النهاية وهو أشبه بالحديث لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة قلت الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر الرجل أن يكون ديوتا فحمله على هذا لا يصح والثاني بعيد لأن التبذير ان كان بعمالها فغنىها يمكن وإن كان من مال الزوج فكذلك ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال فلان لا يرد لأمس كناية عن الجود فالأقرب أن المراد أنها سله الأخلاق ليس فيها نقور وحشمة عن الجانب لأنها تأتي الفاحشة وكثير من الرجال والنساء بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة كما قال أبو الطيب بيضاء يطمع فيما تحت حلتها * وعز ذلك مطلوباً إذا طلما

ولو أراد به أنها لا تمتنع نفسها عن الوقوع من الجانب لكان قاذفها (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فأيست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وأيعارجل جحدولده وهو ينظر إليه) أي يعلم أنه ولده (احتجب الله عنه وفضحه على رؤس الأولين والآخرين أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان) وقد تفرده عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة لا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث ففي صحيحه نظرو صححه أيضاً الدارقطني مع اعترافه بتفرد عبد الله وفي الباب عن ابن عمر عن عبد البر وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف وأخرج أحمد من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في رواية المسند عن أبيه عن وكيع وقال تفرده وكيع ومعنى الحديث واضح (وعن عمر رضي الله عنه قال من أقرب لولده طرفه عين فليس له أن ينقبه أخرجه البيهقي وهو حسن موقوف) فيه دليل على أنه لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به وهو مجمع عليه واختلف فيما إذا سكبت بعد علمه به ولم ينقه فقال المؤيد أنه يلزمه وإن لم يعلم أن له النفي لأن ذلك حق يبطل بالسكوت كالشفيع إذا بطل شفيعته قبل علمه باستحقاقها وذهب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم أن لا يشبب التخبر من دون علمه فإن سكبت عند العلم لم يلزم من النفي بعد ذلك ولا يعتبر عنده فور والاتراخ بل السكوت كالإقرار وقال الشافعي بل يكون نفيه على الفور وحده الفور ما لم يعد تراخياً عرفاً كما واشتغل بإسراج دابته أو ليس ثبابة أو نحو ذلك لم يعد تراخياً لهم في المسئلة تقادير ليس عليه دليل إلا الرأي وفروع على غير أصل أصيل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً) قال عبد الغني إن اسمه ضمير بن قسادة (قال يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود قال هل لك من أبل قال نعم قال فما ألوانها قال جمر قال هل فيها من أورك) بالراء والقاف بزنة أحر وهو الذي في لونه سواد ليس

بجاءك (قال نعم قال فأتى ذلك قال لعلة نزعها) بالنون فزاي وعين مهملة أى جذبه اليه (عرق
 قال فلعل ابنك هذا نزع عرق متفق عليه وفي رواية لمسلم) أى عن أبي هريرة (وهو) أى الرجل
 (يعرض بان يقيه وقال في آخره ولم يرخص له في الاتقاء منه) قال الخطابي هذا القول من
 الرجل تعرض بالريية كأنه يريد نفي الولد حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الولد للفرش ولم
 يجعل اختلاف الشبهة واللون دلالة يجب الحكم بها وضرب له المثل بما يوجب من اختلاف
 الألوان في الأبل ولقاحها وأخذ من هذا اثبات القياس الجلي ويبان أن المتشابهين حكمهما
 من حيث الشبهة واحد ثم قال وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكانى (١) وإنما يجب
 بالقذف الصريح وقال المهلب التعريض إذا كان على جهة السؤال لأحديه وإنما يجب الحد
 في التعريض إذا كان على المواجهة والمساومة وقال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبى في
 التعريض بأن الاجنبى يقصد الأذية المحضة والزواج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب وقال
 القرطبي لا خلاف أنه لا يجوز نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالسمرة والأدمنة ولا في البياض
 والسواد إذا كان قد أقرب بالوطء ولم تنقض مدة الاستبراء قال في الشرح كأنه أراد في مذهبه
 والأختلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو أن لم ينضم اليه قرينة زنا لم يجز النفي وإن اتهمها
 فأتت بولد على لون الرجل الذى اتهمها به جاز النفي على الصحيح وعند الحنابلة يجوز النفي مع
 القرينة مطلقا والخلاف إنما هو عند عدمها والحديث يحتمله لأنه لم يذكر أن معه قرينة على
 الزنا وإنما هو مجرد مخالفة اللون

(١) جمع كتابة أبو النصر

(باب العدة)

بكسر العين المهملة اسم مدة تربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقها إما بالولادة
 أو الاقراء أو الأشهر (والاحداد) بالخاء المهملة بعد هاء الدال ان مهملتان بينهما ألف وهو لغة المنع
 وشرعاً ترك الطبيب والزينة للمعتدة عن وفاة (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين
 المهملة فواو مفتوحة فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء تقدمت
 ترجمته (السنبعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فتنة تحتية تصغير سبع وتاء تأنيث
 (الاسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة زوجها) هو سعد بن خولة توفي بمكة
 بعد حجة الوداع (بعمال) وقع في تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره ويأتى بعضها قريبا
 (جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنته أن تنكح فاذن لها ففكحت رواه البخارى وأصله
 في الصحيحين وفي لفظ) للبخارى (أنها وضعت بعد وفاة زوجها باربعين ليلة وفي لفظ لمسلم)
 أى عن المسور (قال الزهري ولا يرى بأساً أن تزوج وهي في دمها) أى دم نفاسها (غير أنه
 لا يقرب أزواجه حتى تطهر) الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقض عدتها
 بوضع الحمل وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشرو ويجوز بعده أن تنكح وفي المسئلة خلاف
 فهذا الذى أفاده الحديث قول جماهير العلماء من الصحابة وغيرهم له هذا الحديث ولعموم قوله
 تعالى وأولات الأجل أنجلهن أن يضعن حملهن والآية وإن كان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك
 لا يخص عمومها وأيد بقاها عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند والاضياء

في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله وأولات الاجال أجلهن أن
يضعن جلهن أهى المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها قال هي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها وأخرجها ابن
جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال لما نزلت هذه الآية
قلت يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهجة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية آية
قلت وأولات الاجال أجلهن أن يضعن جلهن المطلقة والمتوفى عنها قال نعم وثبتت عن ابن
مسعود عدة روايات دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نسخت سورة النساء
القصرى كل عدة وأولات الاجال أجلهن أن يضعن جلهن أجل كل حامل مطلقة أو متوفى
عنها زوجها أن تضع جلهما وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال نزلت سورة النساء
القصرى بعد التي في البقرة بسبع سنين وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي وابن
ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس
وأبو هريرة رضي الله عنهم في جماعة رجل فقال اقتني في امرأته ولدت بعد وفاة زوجها باربعين ليلة
أحلت قال ابن عباس تعتد آخر الاجلين قلت أنا وأولات الاجال أجلهن أن يضعن جلهن
قال ابن عباس ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أ رأيت لو أن امرأته حترت جلهما سنة فما عدها
قال ابن عباس آخر الاجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فإرسل ابن عباس غلامه
كريماً إلى أم سلمة يسألهما أمضت في ذلك سنة فقالت (١) قتل زوج سبيعة الاسلمية وهي حبلى
فوضعت بعد موته باربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأخرج ابن عباس بن جهم عن حديث أبي سلمة وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت ولدت
سبيعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بليل وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة
على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدد وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة
مع تأخر نزولها كما صرح به الروايات فينبغي أن يكون التخصيص أو التسخين متفقاً عليه
ويروى عن علي وغيره أنها تعتد بآخر الاجلين أما وضع الحمل إن تأخر عن الاربعه الأشهر والعشر
أو بالمدة المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً قالوا فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من
وجه وقوله وأولات الاجال أجلهن كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج عن العهدة
ببقيتين بخلاف ما إذا عمل باحدهما وأجيب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم بمين بان آية
النساء القصوى شاملة للمتوفى عنها وأيد حديثها ما سمعته من الأحاديث والآثار وأما الرواية
عن علي فقال الشعبي ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر
الاجلين هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها وإن كانت لم تطهر من دم نفاسها وإن حرم
وطؤها لاجل علة أخرى هي بقاء الدم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء من أصحابنا
وغيرهم سواء كان الحمل ولداً أو أكثر كمال الخلقة أو ناقصاً أو علقه أو مضغقة فإنها تنقض العدة
بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمى سواء كان صورة خفيفة تختص النساء بمعرفة أو جليلة
يعرفها كل أحد وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في اطلاق وضع الحمل هو الحمل
التمام المخلق وأما خروج المضغقة والعلقة فهو نادراً والحمل على الغالب أقوى قال المصنف

هذا يؤيد القول بأن سعدا
قتل وهي رواية في البخاري
ومعظم الروايات أنه مات
بمرض وقع له أبو النصر

ولهذا قيل عن الشافعي قول بان العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خفية
وظاهر الحديث والآية الاطلاق فيما يتحقق كونه حلا واما لا يتحقق كونه حلا فلا يجوز ان
قطعة لحم والعدة لازمة يتيقن فلا تنقضي بمسكوك نيه ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت
أمرت﴾ مغير الصيغة والأمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿بريرة أن تعتد بثلاث حيض
رواه ابن ماجه ورواه ثقات لكنه معاول﴾ وقد ورد ما يؤيده وهو دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة
عند من يجعل عدة المملوك دون عدة الحر لا بالزوج على القول الاظهر من أن زوج بريرة كان
عبدا ﴿وعن الشعبي﴾ هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي
تابعي جليل القدر فقيه كبير قال ابن عينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه مر ابن عمر
بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بهامني وقال الزهري العلماء أربعة
ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام ولد
الشعبي في خلافة عمر كافي الكاشف للذهبي وقبل استخلت من خلافة عثمان ومات سنة
أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة ﴿عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في
المطلقة ثلاثا ليس لها سكي ولا نفقة رواه مسلم﴾ الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة
ولاسكنى وفي المسئلة خلاف ذهب الى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي
وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والامامية واسحق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث
مستدلين بهذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والخنفية والثوري وغيرهم
الى أنه يجب لها النفقة والسكنى مستدلين على الاول بقوله تعالى فأنفقوا عليهم حتى يضع
حملهن وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها يجب لها النفقة وعلى الثاني بقوله تعالى
أسكنوهن من حيث سكنتم وذهب آخرون الى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله
تعالى وللمطلقات متاع واوجب بسببه للرجعية ولا يجب لها السكنى لان قوله من
حيث سكنتم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختلاط ولا يكون ذلك الا في
حق الرجعية قالوا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به
وحاصلها أربعة مطاعن الاول كون الراوى امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على
حديثها الثاني أن الرواية تخالف ظاهر القرآن الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لاجل أنه
لاحق لها في السكنى بل لايذائها أهل زوجها بلسانها الرابع معارضة روايتها برواية عمر
وأجيب بان كون الراوى امرأة غير قاذح فكيف من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير
وأسانيد الصحابة وأما قول عمر لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم
نسيت فهذا تردده في حفظها والافاه قد قبل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردده في حفظها
عذر له في عدم العمل بالحديث ولا يكون شك حجة على غيره وأما قوله أنه مخالف للقرآن وهو
قوله تعالى لا تحرجوهن من بيوتهن فالجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص ببعض أفراد العام
وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله وسنة نبينا وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من
السنة كذا يكون مرفوعا فالجواب انه قد أنكر أحمد بن حنبل هذه الزيادة من قول عمر وجعل
يقسم ويقول وأين في كتاب الله ايجاب النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثا وقال هذا لا يصح عن عمر

قال ذلك الدارقطني وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لها السكني
والنفقة فانه من رواية ابراهيم النخعي عن عمر و ابراهيم لم يسمعه من عمر فانه لم يولد الا بعد موت عمر
بسنتين وأما القول بان خروج فاطمة من بيت زوجها كان لا يذاها لاهل بيته بلسانها فكلام
أجنبي عما يشيده الحديث الذي روت ولو كانت تستحق السكني لما أسقطه صلى الله عليه وآله
وسلم لبذاءة لسانها ولوعظها وكفها عن أذية أهل زوجها ولا يخفى ضعف هذه المطاعن في رد
الحديث والحق ما أفاده الحديث وقد أطل ابن القيم ذلك في الهدى النبوي ناصرا لمن عمل
بحديث فاطمة (وعن أم عطية رضي الله عنها) اسمها نسبية بضم النون وفتح المهملة صحابة
لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحدد) بضم حرف
المضارعة وكسر الحاء المهملة ويجوز ضم الدال على أن لا نافية وجر معها على أنه نهي (امرأة)
على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب
يفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة قبا موحدة في النهاية انه يابود يمنية يعصب غزلها أي
يجمع ويشد ثم يصبغ ويفرش فيبقى موشى لبقا ما عصب منه أيض لم يأخذه الصبغ (ولا)
تسكحل ولا تمس طيبا الا اذا ظهرت نبذة (بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال معجمة أي قطعة)
(من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة في النهاية ضرب من الطيب وقيل العود (أو)
أظفار (يأتى تفسيره) متفق عليه وهذا اللفظ مسلم ولا يي داود والنسائي من الزيادة ولا تختضب
وللنسائي (ولا تمتشط) الحديث فيه مسائل الاولى تحريم احداث المرأة فوق ثلاثة ايام على أي ميت
من أب أو غير موجوزة ثلاثا عليه وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشرا الا انه أخرج أبو داود
في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رخص للمرأة أن تتحد على أيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح كان مخصصا للاب من
عموم النهي في حديث أم عطية الا أنه مرسل لا يقوى على التخصيص الثانية في قوله امرأة
أخرج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الا حداثا على الزوج فلا تنهى عن الاحداثا عن غيره
أكثر من ثلاثة واليه ذهب الحنفية وذهب الجمهور الى أنها داخله في العموم وأن ذكر المرأة
خرج مخبر الغالب والتكليف على ولها في منعها من الطيب وغيره ولان العدة واجبة على
الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها الثالثة في قوله على ميت دليل على أنه لا احداثا على المطلقة
فان كان رجبيا فاجماع وان كان بائنا فذهب الجمهور الى أنه لا احداثا عليها وهو قول الشافعي
ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله على ميت وان كان مفهوما فانه يؤيده أن الاحداثا شرع
لقطع ما يدعوا الى الجماع وكان هذا في حق الميتة لتعذر رجوعها الى الزوج وأما المطلقة بائنا
فانه يصح أن تعود مع زوجها بعد اذ لم تكن مثلثة وذهب آخرون منهم على وزيد بن علي وأبو
حنيفة وأصحابه الى وجوب الاحداثا على المطلقة بائنا قياسا على المتوفى عنها لانها ما اشتركا في
العدة واختلافنا في سببها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الاول أظهر دليل
الرابعة انه لا دلالة في الحديث على وجوب الاحداثا واتمادل على حله على الزوج الميت وذهب
الى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت دخل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبرا الحديث سياق ورواه النسائي

قال ابن كثير وفي سند غرابة قال ولكن رواه الشافعي عن مالك انه بلغه عن أم سلمة فذكره وهما مما يتقوى به الحديث ويدل على ان له أصلاً ولما أخرجه عنها أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الخلى ولا تختضب ولا تتكحل قال الحافظ ابن كثير اسناده جيد لكن رواه البيهقي موقوفاً عليها وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها ~~تكتحلان~~ وتغتسلان وتطيبان وتتقلدان وتتصبغان ماشاءتا واستدل ابن ماجه أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث أسماء بنت عميس قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تجدي بعد يومك هذا لفظ أحمد وله ألفاظ كلها الدالة على أمره صلى الله عليه وآله وسلم لها بعد العلم الاحداث بعد ثلاث وهذا ناسخ لاحاديث أم سلمة في الاحداث لانه بعدها فان أم سلمة أمرت بالاحداث بعد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بجواب سبعة كلها تكلف لا حاجة الى سردها المسئلة الخامسة في قوله أربعة أشهر وعشراً قيل الحكمة في التقدير لهذه المدة ان الولد متكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الالهة فخير الكسر الى العقد على طريق الاحتياط وذكر العشر مؤثباتاً اعتباراً للبالي والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحبل حتى تدخل البلية الحادية عشرة المسئلة السادسة في قوله ثوباً مصبوغاً دليل على النهي عن كل مصبوغ باي لون الا ما استثناه في الحديث وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على انه لا يجوز للعادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبغة الا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ لزينه بل هو من لباس الحزن واختلف في الحرير فذهب الشافعية في الاصح الى المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ قالوا لانه أبيع للنساء التزين به والحادة ممنوعة من التزين وقال ابن حزم انها تجنب الثياب المصبغة فقط ويباح لها أن تلبس ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والخلى كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت وهذا جود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها الثياب المعصفرة ولا المشقة ولا الخلى فقال انه لم يصح لانه من رواية ابراهيم بن طهمان ورد عليه بانه من الحناظ الاثبات الثقات وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم وابن حزم أدارا التحريم على ما ثبت عنده بالنص وغيره من الإئمة اداراه على التعليل بالزينة فبقى كلامهم ان ثوب العصب اذا كان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية وللعلماء في تفسيره أقوال أخر المسئلة السابعة في قوله ولا تكحل دليل على منعها من الاحمال وهو قول الجمهور وقال ابن حزم لا تكحل ولو ذهبت عيناها لا يسلا ولا نهارا ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأة توفى عنها زوجها تخافوا على عيناها فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه في الكحل فما أذن فيه بل قال لا امرتين أو ثلاثاً وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه الى أنه يجوز الا كحال بالآمد للتداوي مستثنين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود انها قالت في كل الجلاء لمأسألتها امرأة أن زوجها توفى وكانت تشسكي عيناها فأرسلت الى أم سلمة فسألتها عن كل الجلاء فقالت

أم سلمة لا يكحل منه الأمن أمر لا بد منه يشتد عليك فتكحلين بالليل وتسجينه بالنهار ثم قالت أم
 سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وذكرت حديث الصبر قال
 ابن عبد البر وهذا عندي وإن كان مخالفا لحديثها الآخر الناهي عن الكحل مع الخوف على
 العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عرف من الحالة التي نهاها أن حاجتها إلى الكحل
 خفيفة غير ضرورية ولا باحة في الليل لدفع الضرر بذلك قلت ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس
 منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب
 الاحداد ﴿وعن أم سلمة قالت جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة فقَالَ رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنه يشيب الوجه﴾ بضم حرف المضارعة ﴿فلا تجعليه إلا بالليل واتزعيه بالنهار
 ولا تمسطي بالطيب ولا بالخناء فإنه خضاب قلت بأي شيء أمتشط قال بالسدر رواه أبو داود والنسائي
 وإسناده حسن﴾ فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في لفظ لآتمس طيبا
 ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها واذن لها في القسط والاطفار قال البخاري
 القسط والكست مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما القاف والكاف قال النووي
 القسط والاطفار نوعان معروفان من الجذور ﴿وعنها﴾ أي عن أم سلمة ﴿ان امرأة قالت
 يا رسول الله ان ابنتي ماتت عن ناز وجها وقد اشتكت عينها أفتكحلها﴾ بضم الحاء ﴿قال لا متفق
 عليه﴾ تقدم الكلام في الكحل وظاهر الحديث انها لا تكحلها للتداوي فن قال انها تمنع الحادة
 من الكحل بالأعذار الذي يحصل به الزينة فاما الكحل التوسيا والعزروت ونحوهما فلا بأس به
 لانه لازية فيه بل يصح العين يرد عليه لفظ الحديث فانها سألت عن كحل تداوي به العين لانه
 كحل الأعذار بخصوصه إلا أن يدعى ان الكحل اذا أطلق لا يتبادر إلا اليه ﴿وعن جابر قال طلقت
 خالتي فأرادت أن تجذ﴾ بالجم والذال المعجمة هو القطع المستأصل كما في القاموس وفي النهاية
 بالذال المهملة صرام الخمل وهو قطع غيرها ﴿فخرجها رجل ان تخرج فأتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال بل جذي فحكك فانك عسى ان تصدق أو تقع على معروف فارواه مسل﴾ في باب
 جواز خروج المعتدة البائن كما يوجب النووي وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طلقت خالتي ثلاثا
 والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزله في النهار للحاجة إلى ذلك ولا
 يجوز لغير حاجة وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وقالوا يجوز الخروج للحاجة والعذر ليسا
 ونهرا كالحوف وخشبة انهدام المنزل ويجوز اخراجها اذا تأذت بالحسرة أو تأذوا بها أدى
 شديد القول تعالى ولا تخريجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وفسر
 الفاحشة بالبذاءة على الاجماع وغيرهم وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها نهارا مطلقا دون
 الليل للحديث المذكور وقياسا على عدة الوفاة ولا يخفى أن الحديث المذكور عمل فيه جواز
 الخروج برجاء ان تصدق أو تقع معروف أو هذا عذر في الخروج وأما لغير عذر فلا يدل عليه إلا أن
 يقال انما هذا جاء فعل ذلك وقدير في كل خروج في الغالب وفيه دليل على استحباب الصدقة
 من التمر عند جذأه واستحباب التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر ﴿وعن
 فريضة﴾ بضم الفاء وفتح الراء وسكون المثناة التحتية وعين مهملة أخت أبي سعيد الخدري شهدت
 ببيعة الرضوان ولها رواية ﴿بنت مالك أن زوجها خرج في طلب اعبده فقالت فقلت له قالت فسألت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكاً ليكس ولا نفقة فقال نعم فلما كنت في الحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشر أقالت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أحد والأربعة وصححه الترمذي (والذهلي) بضم الذال المعجمة (وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن اسحق بن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن القرينة قال ابن عبد البر هذا حديث معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق وأعله عبد الحق بعلابن حزم بجهالة حال زينب وبان سعد بن اسحق غير مشهور والعدالة وتعقب بان زينب هذه من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد روى عنها سعد بن اسحق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات وقدرى عنها سلمان بن محمد بن كعب بن عجرة فهي امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطعن فيها بحرف وسعد بن اسحق وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جريح ومالك وغيرهم والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الذي نوت فيه العدة ولا تخرج منه إلى غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عدة روايات وأما عن الصحابة ومن بعدهم وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وقال ابن عبد البر وبه تقول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بن الخطاب من المهاجرين والأنصار والدليل حديث القرينة ولم يطعن فيه أحد ولا في روايته إلا ما عرفت وقد وقع ويجب لها السكنى في مال زوجها لقوله تعالى غير أخراج والآية وإن كان قد نسخ فيها استقرار النفقة والكسوة حولاً فالسكنى باق حكمها مدة العدة وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل وذهب طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة أنها كانت تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدها وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال إنما قال الله تعتد أربعة أشهر وعشر ولم يقل تعتد في بيتها فتعتد حيث شئت ومثله أخرجه عن جابر بن عبد الله ومثله عن جماعة من الصحابة والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث القرينة وبالكتاب أيضاً كما تقدم الآن حديث القرينة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها ويؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء كان له أولاً وقد أطل في الهدى السوى الكلام على ما يتفرع عن اثبات السكنى وهل يجب على الورثة من رأس التركة أولاً وهل تخرج من منزلها للضرورة أولاً وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس بالتطويل بنقله كثير فائدة إذ ليس على شيء من تلك الفروع دليل ناهض (وعن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتلني) مغيرة الصيغة أي يهجم على أحد بغير شعور (على فأمرها فتحلت رواء مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفاده ولا وجه لأعادة المصنف له (وعن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة سبعة سنين عدة أم الولد إذا توفي عنها سبعة أشهر وعشر رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع) وذلك لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قاله الدارقطني وقال ابن المنذر ضعفه أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح وقال الميوني رأيت أبا عبد الله يتمجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) في المغني للذهبي خلاص
ابن عمرو والهجرى عن علي
وابن عباس صدوق قيل لم
يسمع من علي وقال اجد
ثقة وأما ابوب السخيتاني
فقال صحتي لاتروا عنه
وقال ابو حاتم ليس بقوى
انتهى ابو النصر
(٢) أى الاستبراء ٥١

وسلم في هذا وقال اربعة أشهر وعشرا انتهى عدة الحرة عن النكاح وانما هذه أمة خرجت من
الرق الى الحرية وقال المنذرى في اسناد حديث عمرو ومطر بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعفه
غير واحد وله عدة ثالثة هي الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه قال أحمد حديث منكرو وقد
روى خلاص عن علي مثل رواية قبصة عن عمرو ولكن خلاص (١) بن عمرو قد تكلم في حديثه
كان ابن معين لا يعجب حديثه وقال أحمد في روايته عن علي يقال انها كتاب وقال البيهقي روايات
خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم والمستلة فيها خلاف ذهب الى ما أفاده حديث عمرو
الاورزاعي والظاهرية وآخرون وذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة الى أن عدتها حيضة
لانها ليست زوجة ولا مطلقة فليس الاستبراء رجها وذلك بحیضة تشبهها بالامة يموت عنها سبدها
وذلك مما لا خلاف فيه وقال مالك فان كانت بمن لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر ولها السكنى
وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود وذلك لان العدة انما وجبت
عليها وهي حرة وليست بزوجة فتعد عدة الوفاة والأمة فتعد عدة الامة فوجب أن يستبرأ
رجها بعدة الاحرار قلت اذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة انبها يتحقق (٢) وقال قوم عدتها
نصف عدة الحرة تشبهها بالامة المزوجة عند من يرى ذلك وسيأتى قال في نهاية المجتهد سبب
الخلاف انها منسكوت عنها أى في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبه بين الامة والحرة فأما من
شبهها بالزوجة الامة فتضعف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى قلت وقد عرفت
ما في حديث عمرو من المقال فالاقرب قول أحمد والشافعي انها تعد بحیضة وهو قول ابن عمر
وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والعباسي والزهرى لان الاصل البراءة من الحكم وعدم حبسها
عن الازواج واستبراء الرحم يحصل بحیضة (٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان الاقراء
الاطهار اخرجهما لك في قصة بسند صحيح) والقصة هي ما أفاده سبب الحديث قال الشافعي
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وقد جادلها في ذلك ناس
وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرن ما الاقراء الاقراء الاطهار قال
الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد
الذى قالت عائشة انتهى واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامة وخلفها مع الاتفاق أن
القروء بفتح القاف وضما يطلق لغة على الحيض والظهور انه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ثلاثة
قروء أحدها لا مجموعها الا أنهم اختلفوا في الاحد المراد منها فيها فذهب كثير من الصحابة
وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في الروايتين وهو قول مالك وقال هو الامر الذي أدركت
عليه أهل العلم يلدن أن المراد بالاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستبدلين بحديث عائشة هذا
وقال الشافعي انه يدل ذلك الكتاب واللسان أى اللغة أما الكتاب فله تعالى فطلقوهن
لعدتهن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم تطهر ثم ان شاء أمسك وان شاء
طلق فماتت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وفي حديث ابن عمر لما طلق امرأته حائضا قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طهرت فليطلق أو يمسهك ولا صلى الله عليه وآله وسلم
اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبيل عدتهن أو في قبيل عدتهن قال الشافعي أنا شككت فأخبر
صلى الله عليه وآله وسلم أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبيل عدتهن وهو أن

بطلانها طاهر او حينئذ تستقبل عدتها فلو طلقت حائضاً لم تكن مستقبلة عدتها الا بعد الحيض
وأما اللسان فهو أن القرء اسم معناه الحبس تقول العرب هو يقرئ الماء في حوضه وفي سقائه
وتقول يقرئ الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام فيه وتقول اذا حبس الشيء أقرأه أى حبأه
وقال الاعشى

أفي كل يوم أنت جاشم غزوة * تشدلاقصاها عزم عزائك
مورثة عزاء في الحى رفعة * لما ضاع فيمن قروء نساك

فالقرء في البيت بمعنى الطهر لانه ضيع اطهارهن في غزاته وآثرها عليهن أى آثر الغزو على القعود
فضاعت قروء نساؤه بلا جاع فدل على انها الاطهار وذهبت بجاعة من السلف كالخلفاء الاربعة
وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين الى أنها الحيض وبه قال أئمة الحديث واليه
رجع احمد ونقل عنه انه قال كنت أقول انها الاطهار وأنا اليوم أذهب الى أنها الحيض وهو
قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بانه لم يستعمل القرء في لسان الشارع الا في الحيض كقوله تعالى
ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في ارحامهن وهذا هو الحيض والحمل لان المخلوق في
الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم دعى الصلاة أيام
اقرائك ولم يقل أحد ان المراد به الطهر وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحمد وأبو
داود في سبأ او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة سبأى وأجاب
الاولون عن الآية بان الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيض أو الحمل
أو كلاهما ولا ريب ان الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانها لا يدل على أن القرء المذكور
في الآية هو الحيض فانها اذا كانت الاطهار فانها تنقض بالطعن في الحيضة الاربعة أو الثالثة
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تتم به البعدة فتكون دلالة الآية
على ان الاقرء الاطهار أظهور وعن الحديث الاول بان الاصح ان لقطة كما قال الشافعي أخبرنا مالك
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لتنتظر عدد الياالي
والايام التي كانت تحيضن من الشهر قبل ان يصيبها الذي أصابها ثم لتدع الصلاة ثم اتغتسل
ولتصل وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن أيوب الراوى لذلك اللفظ هذا حاصل
ما نقل عن الشافعي من رده للحديث الاول وعن الحديث الثاني بانه لا شك ان الاستبراء ورد
بحيضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول جمهور الامه والفرق بين
الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت برمان حقه وهو الطهر وبانها
تسكرو فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء واعلم انه قد أكثر الاستدلال
المتنازعون في المسئلة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب اليه وغاية ما أفادت الادلة انه أطلق
القرء على الحيض واطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت فان كان مشتركا كما قاله جماعة
فلا بد من قرينة معينة لاحد معنييه وان كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فالاصول
الحقيقة ولكنهم مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجازا في الطهر أو العكس قال الأكثرون
بالاول وقال الاقلون بالثاني فالاولون يحملونه في الآية على الحيض لانه الحقيقة والاقولون على
الطهر ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين لان غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعنيين

والعجاز علامات من التبادر وصحة النبي وغير ذلك ولا ظهور لها هنا وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى المقال قال السيد رحمه الله ولم يقهر نادليه الى تعيين ما قاله ومن ادلة القول بان الأقراء الحيض قوله (وعن ابن عمر رضي الله عنه طلاق الامة) المروجة (تطليقتان وعدتها حيضتان رواه الدارقطني) موقوف على ابن عمر (وأخرجه مرفوعا وضعفه) لانه من رواية عطية العوفي وقد ضعفه غيره واحد من الأئمة (وأخرجه ابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الامة طليقتان وقروها حيضتان وهو ضعيف لانه من حديث مظاهر بن اسلم قال فيه ابو حاتم منكر الحديث وقال ابن معين لا يعرف (وصححه الحسني كم وخالفوه واتفقوا على ضعفه) لما عرفته فلا يتم به الاستدلال للمسئلة الاولى انتهى ولكن قواها الشوكاني في مؤلفاته وأجاب عن هذه الادلة جوابا شافيا فليراجع واستدل به هنا على ان الامة تخالف الحرة فتبين عن الزوج بطلاقين وتكون عدتها قرنين واختلف العلماء في المسئلة على اربعة اقوال اقواها ما ذهب اليه الظاهرية من ان طلاق العبد والحرة سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حرة وعبد وادلة التفرقة كلها غير ناهضة وقد سرد الاقوال الثلاثة وادلتها في الشرح فلا حاجة بالاطالة بذكرها مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا واما عدتها فاختلف ايضا فيها فذهب الظاهرية الى انها كعدة الحرة قال ابو محمد بن حزم لان الله علمنا العدد في الكتاب فقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال واللائي يتسنن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن ان يوضعن عن جملهن وقد علم الله تعالى اذ أباح لنا الامان عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسيا وتعقب استدلاله بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحرات فان قوله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به في حق الحرات فان اقتداء الامة الى سيدها لا اليها وكذا قوله فلا جناح عليهما أن يتراجعا فجعل ذلك الى الزوجين والمراد به العدة وفي الامة ذلك يختص بسيدها وكذا قوله فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والامة لا فعل لها في نفسها قلت لكنهما اذا لم تدخل في هذه الآيات ولا ثبت فيما سئله صحة ولا اجاع ولا قياس ناهض هنا فاذ يكون حكمها في عدتها فالأقرب انها زوجة شرعا قطعا فان الشارع قسم لنا من أحل لنا وطأها الى زوجة أو مملوكة المين في قوله الاعلى أزواجهم أو مملوكت أيمانهم وهذه التي هي محل النزاع ليست مملوكة عين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات وخروجه عن حكم الحرات فيما ذكر من الاقتداء والعقد والفعل في نفسها بالمعروف لا يتأني دخوله في حكم العدة لان هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة بالولي فالراجح أنها كالحرة تطليقا وعدة (وعن روي يفع) تصغير رافع (ابن ثابت) من بني مالك بن النجار عداة في المصيرين نوفي سنة ست واربعين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي مائه زرع غيره أخرجه ابوداود والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه البزار) فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الوطئ وذلك كالامة المستتر اذا كانت حاملا من غيره والمسيبة وظاهره ان ذلك اذا كان الحمل متحققا أما اذا كان غير متحقق وتلك الامة بسبي أو شراء أو غيره

فسيأتي انه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحیضة وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل
تجب عليها العدة وتستبرأ بحیضة فذهب الاقل الى وجوب العدة عليها وذهب الاكثر الى عدم
وجوبها عليها والدليل غيرنا هض مع الفريقين فان الاكثر استدلو بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
الولد للفراش ولادليل فيه الاعلى عدم لحوق ولد الزنا بالزاني والقائل بوجوب العدة استدل
بعموم الأدلة ولا يخفى أن الزانية غير داخله فيها فانما في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء
وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حیضة
قال المصنف في التلخيص انها استدلت الحنابلة بتحديثه ويضع على فساد نكاح الحامل من الزنا
واحجج به الحنفية على امتناع وطئها قال وأجاب الاصحاب عنه بأنه ورد في البي لافي مطلق النساء
وتعقب بان العبرة بعموم اللفظ ﴿ وعن عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود تر بص أربع سنين
ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى وفيه قصة أخرجهما عبد
الرزاق بسنده الى الفقيه الذي فقد قال دخلت الشعب فاستوتني الجن فكنت أربع سنين
فأتت امرأتى عمر بن الخطاب فأمرها ان تر بص أربع سنين من حين رفعت أمرها اليه ثم دعا
وليه (١) فطلقةا ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم جئت بعد ما تزوجت فخرني عمر بينها
وبين الصداق الذي أصدقتهارواه ابن أبي شيبة عن عمرو رواه البيهقي وفيه دليل على ان مذهب
عمر ان امرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها الى الخا كم تبين من زوجها كما
يفسده مظاهر رواية الكتاب وان كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على انه يأمر الخا كم بولي الفقيه
بطلاق امرأته وقد ذهب الى هذا مالك وأحمد وإسحق وهو أحد قول الشافعي وجماعة من
الحنابلة بدليل فعل عمر وذهب أبو يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وأحد قول الشافعي
الى انها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته أو طلاقه أو رده ولا بد من تبين ذلك قالوا لان
عقدها ثابت يبين فلا يرتفع الا بيقين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوفا امرأة المفقود
امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتيها يقين موته قال البيهقي هو عن علي مطولا مشهور ومثله أخرجه
عنه عبد الرزاق قالت الحنفية فان لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه تربصت العمر الطبيعي مائة
وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين الى مائتين وهذا كما قال بعض المحققين نبضة فلسفية طبيعية
يتبرأ الاسلام منها اذا لامر قسم من الخلق الجبار والقول بانها العادة غير صريح كما يعرفه
كل مميز بل هذا اندر النادر بل معتزك المنيا كما أخبر به الصادق بين الستين والسبعين وقال بعض
العلماء لا وجه للتر بص لكن ان ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كال حاضر اذ لم يفتها الا الوطء
وهو حقه لالهها والافسحها الخا كم عند مطابقتها من دون انتظار المفقود (٢) لقوله تعالى ولا
تسكوهن ضرارا ولحديث لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والخا كم وضع لرفع المضارة في الابل
والظهار وهذا أبلغ والفسخ مشرع بالعيب ونحوه قلت وهذا أحسن الاقوال وما سلف عن علي
وعمر أقوال موقوفة وفي الارشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده الى أبي الزناد قال سألت سعيد بن
المسيب عن الرجل لا يجد ما ينطق على امرأته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة قال الشافعي
الذي يشبه ان قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد طول السيد
رحمه الله الكلام في هذا في حواشي ضوء المنار واختارنا الفسخ للغيرة ولعدم قدرة الزوج على

(١) أبي ولي الفقيه اه

(٢) وقصته أخرجهما البيهقي
وفيها انه قال لعمر لما رجع
اني خرجت لصلاة العشاء
فستخى الجن فلبت فيهم
زما نا طويلا فغزاهم جن
مؤمنون أو قال مسلمون
فقاتلهم فظهروا عليهم
فسبوا منهم سبيا فسموني
فيما سبوا منهم فقالوا تراك
رجلا مسلما لا يحل لنا
سباؤك فخرني بين المقام
وبين الققول الى أهلي
فاخترت الققول الى أهلي
فأقبلوا معي فأما الليل فلا
يحدثوني وأما النهار فاعصار
ريح أتبعها فقال له عمر فإني
كان طعامك فيهم قال القول
وما لا يذكر اسم الله عليه قال
فما كان شربك قال الجلف
قال قتادة والجلف ما لا
يخبر من الشرب اه منه

الاتفاق نعم لو ثبت قوله ﴿﴾ (وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 امرأه المفقود امرأته حتى يأتيها البيان أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف) لكان مقويا
 لتلك الآثار ألا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم ﴿﴾ (وعن جابر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيتن) من اليتيمة وهي بقاء الليل (رجل عند
 امرأة الآن يكون نكاحاً وذا محرم أخرجه مسلم) وفي لفظ مسلم زيادة عند امرأة ثيب قيل إنما
 خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالباً وأما البكر فهي متصونة في العادة مجابة للرجال أشد
 مجابة ولا ينبغي بالاولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها
 فبالاولى البكر والمراد من قوله نكاحاً أي من زوجها وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة
 بالاجنبية وأنه يساحل الخلوة بالمحرم وهذا الحكمان مجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل
 من حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح يحرمها فقوله على التأنيد احتراز من أخت
 الزوجة وعمتها وخالها ونحوهن وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطوءة بشبهة ونبتها فانها
 حرام على التأنيد لكن لا بسبب مباح فان وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا يغيرهما من
 أحكام الشرع الخمسة لأنه ليس فعل مكلف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة فانها محرمة على
 التأنيد لا الحرمتها بل تغليظا عليها ومفهوم قوله لا يبيتن أنه يجوز له البقاء عند الاجنبية في النهار
 خلوة أو غيرها لكن قوله ﴿﴾ (وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوة بها ليلاً ونهاراً وهو
 دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة وأفاد جواز خلوة الرجل بالاجنبية مع محرمها وتسميتها
 خلوة تسامح فلا استثناء منقطع ﴿﴾ (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال في سبائك وطاس) اسم واد في دياره وازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادي أو طاس غير
 وادي حنين (لاوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة أخرجه أبو داود وصححه
 الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوطأ حامل حتى
 تضع أو حامل حتى تحيض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن
 كثير في الارشاد والحديث دليل على أنه يجب على السابى استبراء المسبية إذا أراد وطأها بحيضة أن
 كانت غير حامل ليتحقق براءة رجها ووضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسبية المشترأة
 والمتملكة بأى وجهه من وجوه التملك بجامع استداء التملك وظاهر قوله ولا غير ذات حمل حتى
 تحيض حيضة عموم البكر والثيب فالثيب لما ذكر والبكر أخذ بالعموم وقياساً على العدة فانها
 تجب على الصغيرة مع العلم ببرائة الرحم وإلى هذا ذهب الاكثر ونذهب آخرون إلى أن
 الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة رجها وأما من علم براءة رجها فلا استبراء عليها وهذا
 رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرأها إن شاء ورواه البخاري في
 الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن علي بن حديد بريدة ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه
 احمد بن حنبل في حديثه ويقع من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبايا حتى تحيض
 وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل إفاده قول المازري في تحقيق مذهبه حيث قال إن القول
 الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها

حاملها أو شك في حملها أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة رجها السكنة
يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه وأطال بما خلاصته أن ما أخذ
مالك في الاستبراء إنما هو العلم ببراءة الرحم بحيث لا تعلم ولا تظن البراءة ويجب الاستبراء
وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وبهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم
والأحاديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلة الجلية أو تجويزه وقد عرفت أن النص ورد في السبايا
وقيس عليه أنه قال الملك بالشراء أو غيره وذهب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير
السبايا لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولأن الشراء ونحوه عنده ~~الزواج~~ ~~الزواج~~
(قائده) * وأعلم أن ظاهراً حديث السبايا جواز وطئهن وإن لم يدخلن في الإسلام فإنه صلى الله
عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بمحضة أو بوضع الحمل ولو كان الإسلام شرطاً لينه
والألم لم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز فالذي قضى به إطلاق الأحاديث وعمل الصحابة
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بجواز الوطء للمسيية من دون الإسلام وقد
ذهب إلى هذا طائوس وغيره * (قائده) * وأعلم أن الحديث يدل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل
الاستبراء بدون الجماع وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال وقعت في سهمى جارية يوم جلولاء كان
عنقها ابريق فضة قال فما ملكت نفسي أن جعلت أقبلها والناس ينظرون أخرجه البخاري
§ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الولد للقراش والعاهر
الجمر متفق عليه من حديثه) أي أبي هريرة (ومن حديث عائشة في قصة) سستانى قريسا
(وعن ابن مسعود عند التستائي وعن عثمان عند أبي داود) قال ابن عبد البر أنه جاء عن بصعة
وعشرين نقسا من الصحابة والحديث دليل على ثبوت نسب الولد للقراش من الأب واختلف
العلماء في معنى القراش فذهب الجمهور إلى أنه اسم للمرأة وقد يعبر به عن حالة الافتراش وذهب
أبو حنيفة إلى أنه اسم للزوج ثم اختلفوا بما إذا ثبت فعند الجمهور إنما يثبت للحررة بما كان الوطء
في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة أنه يثبت بنفس العقد وإن
علم أنه لم يجتمع بها بل ولو طلقها عقبه في المجلس وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لا بد من
معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه الحافظ ابن القيم قال وهل بعد أهل اللغة وأهل العرب
المرأة فراشا قبل البناء بها وكيف تأتي الشريعة بالحاق نسب من لم يبن بامرأته ولا دخل بها ولا
اجتمع بها بمجرد إمكان ذلك وهذا الامكان قد يقطع باتفاقه عادة فلا تصير المرأة فراشا لا بدخول
محقق قال في المناهذه هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الامكان فإن غاية أنه
مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الأحكام بعلم أو ظن والممكن أعظم من المظنون والجب
من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وهي رواية عن
أحمد هذا في ثبوت فراش الحره وأما ثبوت فراش الأمة فظاهر الحديث فهو له وأنه يثبت
لقراش للامة بالوطء إذا كانت غلاماً للوطأى أو في شبهة ملك إذا اعترق به السيد أو ثبت بوجه
والحديث وارد في الأمة ولقطة في رواية عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص
وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة (١) بن أبي وقاص عهد إلى أنه
ابنه أنظر إلى شبهة وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولده على فراش أبي من وليده فنظر

(١) وعتبة هلك كافر أو كان
قد عهد إلى أخيه سعد قبل
موته وقال استحق الذي
قائه زمعة أفاده الزركشي
في مخرجه لأحاديث الرافعي

أبو النصر

(٢) وفي قوله واحتجني منه
باسودة دليل على ان من فجر
بالمرأة حرمت على أولاده
وهذا مذهب أحمد وعند
الشافعي ومالك لا تحرم اه
أبو النصر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى شبهه فرأى شيئا بنا بعتبة فقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد
للقراش وللعاهر الحجر واحتجني (٢) منه ياسودة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد
لقراش زمعة للوليدة المذكورة فسبب الحكم ومحلها إنما كان في الأمة وهذا قول الجمهور وإلى
ذهب الشافعي ومالك والنخعي وأحمد واسحق وذهب الخنفية إلى أنه لا يثبت القراش للأمة إلا
بدعوى الولد ولا يكتفى بالإقرار بالوطء فإن لم يدعه فلا نسب له وكان ملكاً للمالك الأمة وإذا ثبت فراشها
بدعوى أول ولدها فاولادته بعد ذلك لحق بالسيد وان لم يدع المالك ذلك قالوا وذلك للفرق بين الحرمة
والأمة فإن الحرمة تترادف للاستقراش والوطء بخلاف ملك اليمين فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره
وأجيب بأن الكلام في الأمة التي اتخذت للوطء فإن الغرض من الاستقراش قد حصل بها فإذا
عرف الوطاء كانت فراشاً ولا يحتاج إلى استلحاق والحديث دال لذلك فإنه لما قال عبد بن زمعة
ولدي فراش أبي ألقته النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزمعة صاحب القراش ولم ينظر إلى شبهة
الدين الذي فيه الخلف للملحوق به وتأولت الخنفية حديث أبي هريرة هذا بتأويل كثير وزعموا أنه
لم يخلق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة به واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بسودة بنت
زمعة بالاحتجاب منه ولو كان أخاها لم يأمرها بالاحتجاب منه وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب
منه على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لامهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك
لما رآه صلى الله عليه وآله وسلم في الولد من شبهة اليمين بعتبة بن أبي وقاص ولما ألكية هنامسك
آخر فقالوا الحديث دل على مشروعية حكم بين حكمين وهو أن يأخذ الفرع شيئاً من أكثر من
أصل فيعطى أحكاماً فإن القراش يقتضي الحاقه بزمعة والشبه يقتضي الحاقه بعتبة فأعطى
الفرع حكماً بين حكمين فروى القراش في إثبات النسب وروى الشبه اليمين بعتبة في أمر سودة
بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديرات فإن الفرع إذا دار بين أصليين فالحق بأحدهما فقط فقد
أبطل شبهة الثاني من كل وجه فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما
من كل وجه فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعى من أحكام البنوة
ثابتاً بالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت قالوا ولا يمنع ثبوت النسب من وجه
دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزنا وإن كان لها
حكم الأجنبية وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض وفي الحديث دليل على أن الغير
الأب ابن يستلحق الولد فإن عبد بن زمعة استلحق أخاه بإقراره بأن القراش لا يبه وظاهر الرواية أن
ذلك يصح وإن لم يصدقه الورثة فإن سودة لم يذكرونها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال إن سكوتها قائم
مقام الإقرار وفي المسئلة قولان الأول أنه إذا كان المستلحق غير الأب ولا وارث غيره وذلك كأن
يستلحق الجد ولا وارث سواء صح إقراره وثبت نسب المقربة وكذلك أن كان المستلحق بعض
الورثة وصدقه بالقول والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره واحداً كان أو جماعة
وهذا مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لعبد هو أخوك دليل ثبوت النسب بذلك ثم اختلف القائلون بلحق النسب بإقرار غير الأب
هل هو إقرار خلافة ونسابة عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه أو هو إقرار شهادة
فتعتبر فيه أهلية الشهادة فقالت الشافعية وأحمد أنه إقرار خلافة ونسابة وقالت المالكية أنه إقرار

شهادة واستدل الحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله الولد للفراش قالوا ومثل هذا التركيب يفيد الحصر ولأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعى بعقبة ولم يحكم به له بل حكم به لغيره وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه انما يثبت به فيما حصل من وطأين محرمين كالمشتري والبائع بطآن الجارية في طهر واحد قبل الاستبراء واستدلوا أيضا بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم بقول مجزأ المدعى وقد رأى قدحى أسامة بن زيد ويزيد أن هذه الأقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وقرره على قيافته وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعاوى وبما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه دليل في قصة اللعان أن جاءت به على صفة كذا فهو لقلان أو على صفة كذا فهو لقلان فإنه دليل الالحاق بالقيافة ولكن منعه الأئمة عن الالحاق فدلل على أن القيافة مقتضى لكنه عارض العمل بها المانع وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ثم سليم لما قالت أو تحتمل المرأة من أين يكون الشبه ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رآه من الشبه وبأنه قال الذي ذكره أن امرأته أتت بولد على غير لونه لعله نزع عرق فإنه ملاحظ للشبه ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والحكم الشرعي يشبه الدليل الظاهر والتكلف رد الظواهر من الأدلة محاماة على المذهب ليس من شأن المتبع لما جاء عن الله وعن رسوله وأما الحصر في حديث الولد للفراش فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والكلام مع اتفائه ولأنه قد يكون حصرًا أغلبيا وهو غالب ما يأتي في الحصر فإن الحصر الحقيقي قليل فلا يقال قدر جعتم إلى ما ذمتم من التأويل وأما قوله وللعاشر أي الزاني الخจร فالمراد به الخيبة والحرم أن وقيل له الرمي بالجارية إلا أنه لا يخفى أنه يقصر الحديث على الزاني المحصن والحديث عام

* (باب الرضاع) *

بكسر الراء وفتحها ومثله الرضاعة ﴿عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحرم المصّة والمصتان أخرجه مسلم﴾ المصّة الواحدة من المص وهو أخذ اليسير من اللبن كافي الضياء وفي القاموس مصصته بالكسر أمصه ووصصته أمصه كخصصته أخصصه شربه شر بارقيقا والحديث دل على أن مص الصبي الشدي حرمة أو مرتين لا يصير به رضيعا وفي المسئلة أقوال الأول أن الثلاث فصاعدات تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا يحرم الأملاجة والأملاجة فإدبجهومه تحريم ما فوق الاثنين والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحترم وهذا يروى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الحنفية ومالك قالوا وحده ما وصل الخوف بنفسه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم واستدلوا بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقا للآية فقال صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والحديث عقبة الآتي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد زعمت أنها أرضعتك كما لو يستفصل عن عدد الرضعات هذه أدلتهم ويجاب عما ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه يجمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به وبعد البيان لا يقال أنه ترك الاستفصال القول الثالث أنها لا تحرم إلا خمس رضعات وهو قول

ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واسمه تدلوا بما يأتي من حديث عائشة وهو نص في الخمس بأن سهلة بنت سهيل أرضعت سائما خمس رضعات ويأتي أيضا وهذا وإن عارضه مفهوم حديث المصنف والمصنفان فإن الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآنا فإن له حكما خيرا لا حاد في العمل به كما عرف في الأصول وقد عضده حديث سهلة فإن فيه أنها أرضعت سائما خمس رضعات لتحرم عليه وإن كان فعل صحابة فانه قد كان متقدرا عندهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب واللمسة من اللمس في التقم الصبي الثدي وامتص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض كتنفس أو استراحة بسيرة أو شيء يلهيه ثم يعود من قريب لا يجزها عن كونها رضعة واحدة كما أن الآكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت **﴿عنها﴾** أي عن عائشة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظرن من أخوانكن فأنما الرضاعة من الجماعة متفق عليه) في الحديث قصة وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت أنه أخي فقال انظرن من أخوانكن فأنما الرضاعة من الجماعة قال المصنف لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القعيس وقوله انظرن أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الرضاع (١) فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترط وقال أبو عبيد معناه أنه إذا جاع كان طعامه الذي يشبه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع وهو تعليل لامعان التحقيق في شأن الرضاع وإن الرضاع الذي تأت به الحرمة وتحتل به الخلوة هو حيث يكون الرضيع طفلا يسد اللبن جوعه لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير جزءا من المرصعة فيشترك في الحرمة مع أولادها فعنه لارضاعة معتبرة إلا الغنيمة عن الجماعة والمطعمة من الجماعة فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي لارضاع الاما انشز العظم وأثبت اللحم وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء أخرجه الترمذي وصححه واستدل به على أن التغذية بلبن المرصعة محرم سواء كان شربا أو وجورا وسعوطا وحقنه حيث كان يسد جوع الصبي وهو قول الجمهور وقالت الحنفية لا يحرم الخلقة وكأنهم يقولون أنه لا تدخل تحت اسم الرضاع قلت إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكر وإن لوحظ معنى الرضاع فلا يشمل إلا التقام الثدي ومص اللبن منه كما نقوله الظاهرية فإنهم قالوا لا يحرم إلا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما عرفت وقد ورد **﴿عنها﴾** أي عائشة (قالت جاءت سهلة بنت سهيل فقالت يا رسول الله إن سائما مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال أرضعني تحرمي عليه وفي سنن أبي داود فأرضعني خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة رواه مسلم) معارض ذلك وكأنه ذكره المصنف كالمشير إلى أنه خصص هذا الحكم بحديث سهلة فانه دل على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخل تحت الرضاعة من الجماعة وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبنى سائما وزوجه وكان سائما مولى

(١) وأما ذكر العدد هنا فلم يفده هذا الحديث بل هو مستفاد من أدلة أخرى فلا وجه لذكره هنا كما في الشرح اه

لامرأة من الانصار فلما أنزل الله ادعواهم لا ياتهم الآية كان من له أب معروف نسب لآبيه ومن
لا أب له معروف كان مولى وأحافى الدين فعند ذلك جاءت سبلته تذكروا نصه الحديث في الكتاب
وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهب عائشة إلى ثبوت حكم التحريم وإن كان الراضع
عاقلاً بالغاً قال عروة إن عائشة أم المؤمنين أخذت به هذا الحديث فكانت تأمر اختها أم كلثوم
وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليهما من الرجال رواه مالك ويروى عن علي وعروة وهو
قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ونسبه في البحر إلى عائشة وداود الظاهري ويختتم حديث
سبلته هذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته ويدل له قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم
وأخواتكم من الرضاعة فإنه مطلق غير مقيد بوقت وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء
إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الصغير وإنما اختلفوا في تحديد الصغير فالجمهور قالوا
مهما كان في الحولين فإن رضاعه محرم ولا يحرم ما كان بعده مستدلين بقوله تعالى حولين كاملين
لمن أراد أن يرضع الرضاعة وقالت جماعة الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولم يقدر به زمان
وقال الأوزاعي إن فطمه وله عام واحد واستقر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً وإن
تتأدى رضاعه ولم يقطم فراضع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرم وإن تتأدى رضاعه
وفي المسئلة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل بها المقال واستدل الجمهور بحديث عائشة
الرضاعة من الجماعة وتقدم فإنه لا يصدق ذلك الأعلى من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره فلا
يدخل الكبير سيما وقد ورد بصيغة الحصر وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سبلته
فلا يعمد حكمه إلى غيرها كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة ما نرى هذا إلا خاصاً بسالم وما
ندري لعله رخصة لسالم وأنه منسوخ وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير أن الآية وحديث
إنما الرضاعة من الجماعة واردة لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للرضعة والتي يجبر عليها الأبوان
رضياً أم كرها كما يرشد إليه آخر الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف
وعائشة هي الراوية لحديث إنما الرضاعة من الجماعة وهي التي قالت برضاع الكبير وأنه يحرم
فدل أنها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث وأما قول أم سلمة أنه خاص بسالم فذلك تظن
منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت أما لك في رسول الله أسوة حسنة فسكتت أم سلمة ولو كان خاصاً
لبينه صلى الله عليه وآله وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذعة من المعز والقول بالنسخ
يدفعه أن قصة سبلته متأخرة عن نزول آية الحولين فإنها قالت سبلته لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كيف أرضعته وهو رجل كبير فإن هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دال على أن
التحليل بعد اعتقاد التحريم قلت ولا يخفى أن الرضاع لغة إنما يصدق على من كان في سن الصغير
وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث إنما الرضاعة من الجماعة والقول بأن الآية لبيان
الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي أنها أيضاً لبيان زمان الرضاعة بل جعله الله زماناً من أراد تمام
الرضاعة وليس بعد التمام ما يدخل في حكمها حكم الشارع بأنه قد تم والاحسن في الجمع بين
حديث سبلته وما عارضه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه قال أنه يعتبر الصغير في الرضاعة إذا
دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشق احتجابها عنه كحال
سالم مع امرأته أبي حذيفة فقل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه وأما من عداه فلا بد من

الصخر اه فانه جمع بين الاحاديث حسن واعمال لها من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا نسخ ولا الغام لما اعتبرته اللغة ودلت له الاحاديث (وعنها) أي عائشة (ان أفلم) بفتح الهمزة قفاؤه آخره حاء مهملة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى أم سلمة (أخا أبي القعيس) يقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة فتحية (جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت فأتيت ان آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمروني ان آذن له علي وقال انه عمك متفق عليه) اسم أبي القعيس وائل بن أفلم الأشعري وقيل اسمه الجعد فعلى الاول يكون اخوه وافق اسمه اسم أبيه قال ابن عبد البر لا أعلم لأبي القعيس ذكر الا في هذا الحديث والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالرضعة وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معافو يجب أن يكون الرضاع منهما كالجلد لما كان سبب ولده الولد أو يجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم اللقاح واحد أخرجه عنه ابن أبي شيبة فان الوطء يدر اللبن فلرجل منه نصيب والى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب والحديث دليل واضح لما ذهبوا اليه وفي رواية أبي داود زيادة تضمن صحيح حيث قالت دخل على أفلم فاستترت منه فقال أنسترين مني وأنا عمك قلت من أين قال أرضعتك أمه أة أخي قلت انما أرضعتني المرأة ولم يرعني الرجل الحديث وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا لا يثبت حكم الرضاع للرجل لان الرضاع انما هو للمرأة التي اللبن منها قالوا ويدل عليه قوله تعالى وإمهاتكم اللاقي أرضعنكم وأجيب بان الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فان ذكر الامهات لا يدل على ان معادهن ليس كذلك ثم ان دل بمفهومة فهو مفهومة لقب مطرح كما عرف في الأصول وقد استدلووا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب ولا يخفى انه لا حجة في ذلك وقد أطال بعض المتأخرين (١) البحث في المسئلة وسبقه ابن القيم في الهدى واستحسنه ابن تيمية رجه الله والواضح ما ذهب اليه الجمهور (وعنها رضى الله عنها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فيما يقرآن من القرآن رواه مسلم) يقرأ بضم حرف المضارعة تريد ان النسخ بخمس رضعات تأخر انما وجد حتى انه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على انه لا يتلى وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فانه ثلاثة أقسام نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات والثاني نسخ الحكم دون التلاوة دون الخمس رضعات وكالشيخ والسجدة اذا زينا فارجوهما والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير فحوقله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث بان العمل على ما أفاده هو أريح الاقوال والقول بان حديث عائشة هذا ليس بقرآن لانه لا يثبت بخبر الواحد ولا هو حديث لانهم لم يرووه حديثا مرودا بانها وان لم تثبت قرآنية ويحرم عليه أحكام ألفاظ القرآن فقد روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله حكم الحديث في العمل به وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأجد في هذا الموضع وعلى به الحنفية في قراءة ابن

(١) هو السيد حسن بن أحمد الجلال رجه الله ألف في ذلك رسالة وأشار اليه في ضوء النهار الآتية اختصار مذهب داود وذلك البدر رجه الله في حاشية ضوء النهار اه أبو النصر

مسعود في صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الاخ من الامم بقراءة أبي وله
 أخ واخت من أم والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة والعمل بمحدث الباب هذا لا عذر عنه ولذا
 اخترنا العمل به فيما سلف وبه قال السيد والشوكاني وجماعة من أهل الحديث وهو الحق الذي
 لا يحصى عنه رحمه الله (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد بضم
 الهمزة مبنى للمجهول من الارادة (على ابنة حمزة) أي قيل له (١) لو تزوجتها (فقال أنها لا تخل لي
 انها ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب متفق عليه) اختلف في اسم
 ابنة حمزة على سبعة أقوال (٢) ليس فيها ما يحرم به وانما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم
 لانه رضع صلى الله عليه وآله وسلم من ثوبية أمه أي لهب وقد كانت أرضعت عمه حمزة وأحكام
 الرضاع حرمة التناكح وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث وجوب الاتفاق
 والعق بالمالك وغيره من أحكام النسب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاع ما يحرم
 من النسب مراده تشبيهه في التحريم ثم التحريم ونحوه بالنظر الى المرضع فان أقر به أقارب
 للرضيع وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من
 الأحكام رحمه الله (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم من
 الرضاع الا ما فتق) بالقائه فثناة فوقية فتقاف (الامعاء) جمع المعابكسر الميم وقبحها (وكان
 قبل القطام رواه الترمذي وصححه هو والحاكم) والمراد ما سلك فيهما من الفتق يعني الشق والمراد
 ما وصل اليها فلا يحرم القليل الذي لا يمتد اليها ويحتمل أن المراد ما وصلها وغذاها واكتفت به
 عن غيره فيكون دليلا على عدم تحريم ارضاع الكبير ويدل على أن المراد هذا قوله في هذا الحديث
 قبل القطام فانه يراد به قبل الحولين كما ورد في الحديث الا سحر ان ابن ابراهيم مات في الثدي وان له
 مرضعا في الجنة وتقدم الكلام في الامرين ويدل لهذا الاخير قوله رحمه الله (وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما قال لا رضاع الا في الحولين رواه الدارقطني وابن عدي مر فوعا وموقوف اورح الموقوف)
 لانه تفرد برفعه الهيثم بن جليل عن ابن عيينة قاله الدارقطني وقال وكان ثقة حافظا ورماه سعيد
 ابن منصور عن ابن عيينة فوقفه قلت وهذا ليس بعلة كما قررناه مرارا وقال ابن عدي ان الهيثم
 كان يغلط وقال البيهقي الصحيح انه موقوف وروى البيهقي التحديد بالحولين عن عمرو بن
 مسعود والحديث دال على اعتبار الحولين وانه لا يسمى الرضاع رضاعا الا في الحولين وقد تقدم انه
 الذي دلت عليه الآية والقول بأنها اتحدت على حكم الواجب من النفقة ونحوها لا على مدة
 الرضاع تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم قوله رحمه الله (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما أنشز) بشين معجمة فزاء أي شد وقوى (العظم
 وأثبت اللحم آخر جبهه أبو داود) فان ذلك انما يكون لمن هو في سن الحولين ينمو باللبن ويقوى به
 عظمه وينبت عليه لحم رحمه الله (وعن عقبة بن الحرث) هو أبو سبرة بكسر السين المهملة وسكون
 الراء وفتح الواو وعين مهملة عقبة بن الحرث بن عامر القرشي النوفلي أسلم يوم الفتح بعد في أهل مكة
 (انه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب) بكسر الهمزة (خفاف امرأة) قال المصنف لم أعرف
 اسمها (فقال قد أرضعتكم فسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال كيف وقد قيل ففارقها
 عقبة فتكثرت زواجا غيره أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل

(١) والقائل له على رضي الله
 عنه أخرجه عنه مسلم
 والنسائي انه قال قلت يا رسول
 الله مالك تتوق في قریش
 وتدعنا قال وعندكم شيء
 قلت ابنة حمزة قال انها
 الحديث اه أبو النصر
 (٢) امامة عمارة سلمى
 عائشة فاطمة أمه الله
 أم الفضل لكن قال ابن
 بشكوال هي كنية اه
 أبو النصر

وبوب على ذلك البخاري واليه ذهب ابن عباس وجاعة من السلف وأحمد بن حنبل وقال أبو عيسى يجب على الرجل المفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك وقال مالك أنه لا يقبل في الرضاع إلا امرأتان وذهبت الحنفية إلى أن الرضاع لغيره لا بد من شهادتين أو رجل وامرأتين ولا تكفي شهادة المرضعة لأنها تقرر فعلها وقال الشافعي تقبل المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض لطلب أجره قالوا وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر سيما وقد تقرر سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات وأجابه بقوله كيف وقد قيل وفي بعض ألفاظه دعها وفي رواية الدارقطني لا خير لك فيمأولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الطلاق فيكون هذا الحكم مخصوصاً من عموم الشهادة المعتبر فيها العبد وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكتفي بشهادة امرأة واحدة والعلة عندهم فيه أنه قلما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذا هنا ﴿ وعن زياد السهمي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تسترضع الحقة ﴾ خفيفة العقل (آخر جه أبو داود وهو مرسل وليست لزاد صحبة) ووجه النهي أن الرضاع أثر في الطباع فيختار من لا حاقة فيه أو نحوها

﴿باب النفقات﴾

جمع نفقة والمراد به الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو وأغیره من الطعام والشراب ونحوهما ﴿ عن عائشة قالت دخلت هند بنت عتبة ﴾ بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح في مكة بعد اسلام زوجها قتل أبوها عتبة وعمها شيبه وأخوها الوليد بن عتبة يوم بدر فشق عليهم ذلك فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقته وأخذت كبسه فلا كتها ثم لفظته فوفيت في المحرم سنة أربع عشرة وقيل غير ذلك (امرأة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل اسلام زوجته حين أخذته بجنود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الفتح وأجاره العباس ثم غدا به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن أباسفيان رجل شحيح) الشح الجمل مع حرص فهو أخص من الجمل والجمل يختص بمنع المال والشح بكل شيء (لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل علي في ذلك من جناح فقال خذ من ماله بالمعروف ما يكفيك وما يكفي بنيك متفق عليه) الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا وهذا أحد المواضع التي أجازوا فيها الغيبة ولكن تعقبه الشوكاني رحمه الله في رسالة مستقلة وأخرج هذه الشكوى من الغيبة ودل على وجوب نفقة الزوجة والاولاد على الزوج وظاهره وإن كان الولد كبير العموم اللفظ وعدم الاستفصال فإن اتى تخصيصه من حديث آخر والافالعموم قاض بذلك وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الشافعي وعليه دل قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وفي قول للشافعي أنها مقطرة بالامدافعل على الموسر كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد وعن أبي يعلى الواجب رطلان من الخبز في

كل يوم في حق المعسر والموسر وانما يختلفان في صفته وجودته لان الموسر والمعسر مستويا
في قدر المال كقول وانما يختلفان في الجوده وغيرها قال النووي وهذا الحديث حجة على من اعتبر
التقدير قال المصنف تعقبا له ليس صريحا في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكر يحتاج الى دليل
فان ثبت حملت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدر وفي قولها الا ما أخذت من ماله دليل
على ان اللام ولاية في الاتفاق على اولادها مع ترد الاب وعلى ان من تعذر عليه استيفاء ما يجب
له ان يأخذه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أقرها على ذلك ولم يذكر لها انه حرام وقد سألته هل عليها
جناح فاجاب علمه بالاباحة في المستقبل وأقرها على الاخذ في الماضي وقد ورد في بعض ألفاظه
في البخاري لا خرج عليك ان تطعمهم بالمعروف وقوله خذ ما يكفيلك ووالله يحتمل انه قسيامنه
صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه حكم فقهاء دليل على الحكم على الغائب من دون نصب
عنه وعليه بوب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث لكنه قال النووي شرط
القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد أو متعززا لا يقدر عليه أو متعذرا ولم يكن أبو سفيان
فيه شيء من هذا بل كان حاضرا في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب الا أنه قد أخرج
الحاكم في تفسير المحمّنة في المستدرک أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في البيعة على النساء
لا يسرقن قالت هن لا يأبعلن على السرقة اني أسرق من مال زوجي فكف حتى أرسل الى أبي
سفيان يتحمل لها منه فقال أما الرطب فنعم وأما اليباس فلا وهذا المذکور يدل انه قضى على حاضر
الا أنه خلاف ما توب له البخاري والحاصل أن القضية مترددة بين كونه قسياما وكونه حكما وكونه
قسيما اقرب لانه لم يطلبها بالبيعة ولا استخلفها وقد قيل انه حكم بعلمه بصدقه فلم يطلب منها بيعة ولا
عينا فهو حجة لمن يقول انه يحكم الحاكم بعلمه الا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليل على معين من
صور الاحتمال انما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى ان
لها الاخذ من ماله ان لم يقيم بكفايتها وهو الحكم الذي أراده المصنف من ايراده الحديث هذا هنا
في باب النفقات (وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وطاء مهملة
روى عنه جامع بن شدداد (وربهي) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر المهملة وتشديد المثناة
التحتية (ابن حراش) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء بالشين المعجمة (قال قدمنا المدينة
فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخاطب الناس ويقول يد المعطي العليا
وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك رواه النسائي وصححه ابن حبان
والدارقطني) الحديث كالتفسير لحديث البد العلياء من اليد السفلى وفسر في النهاية اليد
العلياء بالمعطية أو المتفقة واليد السفلى بالمنفعة أو السائلة وقوله ابدأ بمن تعول دليل على وجوب
الاتفاق على القريب وقد فصل به ذكر الام قبل الاب الى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على ان
الام أحق من الاب بالبر قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور ويدل له ما أخرجه البخاري
من حديث أبي هريرة قد ذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفا بينهما فن لا يجدا الا كفاية لاحد
أبو يه خص بها الام للاحاديد هذه وقد نبه القرآن على زيادة حق الام في قوله ووصينا الانسان
بوالديه حسنا حملته أمه كرها ووضعته كرها وفي قوله وأختك وأخاك الخ دليل على وجوب
الاتفاق للقريب المعسر فانه تفصيل لقوله وابدأ بمن تعول فجعل الاخ من عياله والى هذا ذهب

عمر بن أبي ليلى وأحمد وعند الشافعي ان النفقة تجب للفقير غير مكتسب زمناً أو صغيراً أو مجنوناً
لعجزه عن كفاية نفسه قالوا فان لم يكن فيه أحد هذه الصفات فأقوال أحسنها تجب لأنه يفتقر أن
يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه والثاني المنع للقدرة على الكسب فإنه نازل منزلة المال
والثالث تجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف
أصله التكسب مع علو السن وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب
بقدر الارث هكذا في كتب القريتين وفي البحر نقل عنهم يخالف هذا وهذه أقوال لم يفسر فيها
وجه الاستدلال وفي قوله تعالى وآت ذا القربى حقه ما يشعر بأن القريب حق على قريبه
والحقوق متفاوتة فحقه للنفقة تجب ومع عدمها فحقه الاحسان بغيرها من البر والاكرام
والحديث كالمبين لذي القربى ودرجاتهم فيجب الاتفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر
فيه الولد والزوجة لأنهما قد علما من دليل آخر (١) والتقييد بكونه وارثاً محل توقف واعلم أن
العلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي فقبل تسقط للزوجة والاقارب وقيل لا تسقط وقيل
تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعللوا هذا التفصيل بأن نفقة القريب انما شرعت للمواساة
لاجل احياء النفس وهذا قد اتفق بالنظر الى الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لاجل
المواساة ولذا تجب مع غنا الزوجة ولا جاع الصحابة على عدم سقوطها فان تم الاجماع فلا
التفات الى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ولهن عليكم رزقهن
وكسوتهن بالمعروف فهما كانت زوجة مطيعة فهذا الحق الذي لها ثابت وأخرج الشافعي
باسناد جيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى امرأه الاجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم
أن يأمرهم بأن يتفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعتوا بنفقة ما حبسوا وصحبه الحافظ أبو حاتم
الرازي ذكره ابن كثير في الارشاد (٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم للمملوك والمملوكة على السيد طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق
رواه مسلم الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته وظاهره مطلق
الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد وبليسه (٣) وحديث مسلم بالامر بالطعامهم
مما يطعم وكسوتهم مما يلبس محمول على الندب ولولا ما قيل من الاجماع على هذا الاحتمال ان هذا
يقيد بمطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الاعمال الا ما يطيقه وهذا مجمع عليه
أيضاً (٤) وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه (وهو معاوية بن حيدة) قال قلت يا رسول الله
ما حق زوجة أحدنا عليه قال أن تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكسيتها الحديث وتقدم
في عشرة النساء) بنماه ونسبه الى أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأنه علق البخاري بعضه
وصححه ابن حبان والحاكم وتقدم الكلام عليه (٥) وعن جابر رضي الله عنه في حديث الحج
بطوله قال في ذكر النساء ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أخرجه مسلم وهو دليل على
وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلت الآية وهو مجمع عليه وقد تقدم تحقيقه وقوله
بالمعروف اعلام بأنه لا يجب الا ما تعرف من اتفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى لينفق ذو سعة
من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ثم الواجب لها طعام مصنوع لأنه الذي يصدر
عليه انه نفقة ولا تجب القيمة الا برضا من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدى

(١) وهو الحديث الذي قبل
هذا ٨١

(٢) ولقظه عنه صلى الله
عليه وآله وسلم اطعموهم
مما تأكلون وألبسوهم مما
تلبسون ولا تكلفوهم
ما يغلبهم فان كلفوهم
فأعينوهم أخرجه مسلم من
حديث أبي ذر رضي الله عنه
اه أبو النصر

واختاره وهو الحق فانه قال ما لفظه وأما فرض الدراهم فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الاسلام والله تعالى أوجب نفقة الاقارب والزوجات والرفيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه الشرع ان يكسوهم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم يملك فان نفقة الاقارب والزوجات انما تجب يوم ما فيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب فان الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الاصل وهو اما البر عند الشافعي أو المقتات عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا اجبار الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومضال العباد ولكن ان اتفق المنفق والمنفق عليه جاز باتفاقهما على ان في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعا معروفا في مذهب الشافعي وغيره (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء اثما ان يضع من يقات رواء النساء وهو عند مسلم بلفظ ان يحبس عن يملك قوته) الحديث دليل على وجوب النفقة على الانسان ان يقوته فانه لا يكون اثما الا على تركه لما يجب عليه وقد بلغ هنا في اثمه بأن جعل ذلك الاثم كافي في هلاكه عن كل اثم سواه والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليهم انفاقهم وهم أهلها وأولادهم وعبيدهم على ما سلف تفصيله ولفظ مسلم خاص بقوت المالك ولفظ النساء عام (وعن جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال لا نفقة لها أخرجه البيهقي ورجاله ثقات لكن قال المحفوظ وقعه وثبت نفي النفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم رواه مسلم) وتقدم انه في حق المطلقة بائنا وأنه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها وهذه المسئلة فيها خلاف ذهب جماعة من العلماء الى أنها لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملا أو حائلا أما الاولى فلهذا النص وأما الثانية فيطريق الاولى والى هذا ذهب الشافعية والحنفية لهذا الحديث ولان الاصل براءة الزمة ووجوب التربص أربعة أشهر وعشرا لا يوجب النفقة وذهب آخرون الى وجوب النفقة لها مستدلين بقوله تعالى متاعا الى الحول قالوا ونسخ المدقم الآية لا يوجب نسخ النفقة ولانها محبوسة بسببه فتجب نفقتها وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كدال لها قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لارواحهم متاعا الى الحول فنسخت الوصية بالمتاع اما بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا واما بآية الموارث واما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث واما قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضعن جلهن فانها واردة في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس انها نسخت آية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لارواحهم متاعا الى الحول بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثلث ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس هنا فكانه يريد أن البائن والمتوفى عنها حكمهما واحد يجامع اليئونة والحل للغير (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البائد العليا خير من البائد السفلى) تقدم تفسيرهما

(ويندأ) أي في البر والاحسان (أحدكم بمن يعول تقول المرأة اطعمني أو طلقني رواء الدارقطني
واسناده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شيئاً
وأخرجه البخاري موقوفاً على أبي هريرة وفي رواية الاسماعيلي قالوا يا أبا هريرة شيء تقول عن
رأيتك أو عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا من كيسي إشارة إلى أنه من
استنباطه هكذا قاله الناظر وفي الأحاديث والذي يظهر بل يتعين أن أبا هريرة لما قال لهم قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا هذا شيء تقول عن رأيتك أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم أجاب بقوله من كيسي جواب المتهكم بهم لا يخبر أنه لم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم وكيف يصح حمل قوله من كيسي أبي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينسب استنباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وهل هذا الكذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاشاً أبا هريرة من ذلك فهو من
رواة حديث من كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عده من النار والقرائن واضحة أنه لم يرد أبو هريرة
إلا التهمكم بالسائل ولذا قلنا أنه يتعين أن هذا امرأته والذي أتى به المصنف من الرواية بعض
حديث على أنه قد فسّر قوله من كيسي أبي هريرة أي من حفظه وعبر عنه بالكيس إشارة إلى ما في
صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو غرة كانت عليه فاملاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حديثاً كثيراً ثم لفه فلم ينس شيئاً كأنه يقول ذلك الثوب صار كيساً وشرناك إلى أنه لم يأت المصنف
بحديث أبي هريرة تاماً وعامة في البخاري ويقول العبد اطعمني واستعملني وفي رواية
الاسماعيلي ويقول خادمك اطعمني والابن ويقول الابن إلى من تدعني والكل دليل على
وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة
العبد والواجب بيعه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً قال ابن المنذر اختلف في نفقة من
بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطلاقاً كانوا أو بالغين
نأوا وذكروا إذا لم تكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب
الاتفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إذا كانوا زمني وإن كانت
لهم أموال فلا وجوب على الأب واستدل به على أن للزوجة إذا عسر زوجها بنفقة طالب
الفراق ويدل له قوله ﷺ (وعن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما يتفق على أهله قال يفرق
بينهما) أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب سنة
قال سنة وهذا من قوي) ومراسيل سعيد معمول بها الماعرف من أنه لا يرسل إلا عن نفقة
قال الشافعي والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما
قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر فإنه خلاف الظاهر وكيف يقول له السائل سنة ويريد سؤاله
عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حمل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة أنه إذا قال الراوي من السنة كذا فإنه يحتمل أن يراد سنة
الخلق أو ما بعد سؤال الراوي فلا يراد السائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولا يجب الجيب الاعتناء إلا عن سنة غيره فإنه إنما سأل عما هو حجة وهو سنة رسول الله عليه وآله
وسلم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم في الرجل لا يجدهما يتفق على امرأته قال يفرق بينهما وأما دعوى المصنف
 انه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على الوهم فهو غير صحيح وقد حققه السيد رحمه الله في
 حواشي ضوء النهار وسيأتي كتاب عمر إلى امرأه الاجنادي انهم يأخذون على من عندهم من
 الاجناد ان يتفقوا أو يطلقوا وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو فسخ الزوجة عند اعسار
 الزوج على أقوال الاول ثبوت الفسخ وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجاعة من التابعين ومن
 الفقهاء مالك والشافعي وأجدوبه قال أهل الظاهر (١) مستدلين بما ذكر وبحديث لا ضرر
 ولا ضرار تقدم تخريجه وبأن النفقة في مقابلة الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد
 أوجبوا على السيد بيع مملوكه اذا عجز عن انفاقه فاجاب فراق الزوجة أولى لان كسبه ليس
 مستحقا للزوج كاستحقاق السيد لكسب عبده وبأنه قد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على الفسخ
 بالعنة والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عنيئا ولانه تعالى
 قال ولا تضاروهن وقال فامسك بمعروف وأمسك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير
 نفقة والثاني ما ذهب اليه الحنفية وهو قول للشافعي انه لا فسخ بالاعسار عن النفقة مستدلين
 بقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها قالوا واذا لم
 يكلفه الله النفقة في هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم بتركه فلا يكون سببا للتفريق بينه
 وبين سكنه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما طلب أزواجه منه
 النفقة قام أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجدا أعناقهما وكلاهما يقول تسألني رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ما ليس عنده الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان ابنتيهما بحضرة
 صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للعق لم
 يقر صلى الله عليه وآله وسلم الشيخين على ما فعلا ولبين ان لهما ان تطالبا مع الاعسار حتى
 ثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ولانه كان في الصحابة المعسر بالارب ولم يخبر صلى الله عليه
 وآله وسلم أحد منهم بأن للزوجة النسخ ولا فسخ أحد قالوا لانهم رضت الزوجة وطال
 مرضها حتى تعذر على الزوج جاعها ألوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ وكذلك الزوج قد دل ان
 الاتفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم وأما حديث أبي هريرة فقد بين انه من كسبه وحديثه
 الاخر له مثله وحديث سعيد مرسل وأجيب بأن الآية انما دلت على سقوط الوجوب عن
 الزوج وبه نقول وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به وبأن قصة أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم
 وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كالاتية دلت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وليس فيه انهم سألوا الطلاق أو الفسخ ومعلوم انهم لا يسجن بفراقه فان الله تعالى قد
 خيرهن فاخترن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدار الاخرة فلا دليل في القصة وأما اقراره
 صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر على ضربهما فلما علم من أنه لا تأديب الابناء اذا اتوا
 ما لا ينبغي ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرط فيما يجب عليه من الاتفاق فاعلم ان طلب
 زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكلية وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم ان
 امرأته طالبت الفسخ أو الطلاق لا عسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان
 نساء الصحابة كرجالهم يصبرن على ضنك العيش وتعسره كما قال مالك ان نساء الصحابة كن يردن

(١) هكذا في كتب المقالات
 نسبة هذا الى الظاهرية
 ورأيت بعد أعوام كلام ابن
 حزم في كتابه المحلى وشرحه
 فرأيت اختار عدم الفسخ
 وهو ظاهر اه أبو النصر

على يحيى القطان والثوري فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الوالد على الزوجة فينبغي ان لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لانه قد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم تكلم ثلاثا فيجتمعل ان يكون في اعادته اياه قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة قصار سواء قلت هذا اجل بعيد فليس تكريره صلى الله عليه وآله وسلم لهما بقوله ثلاثا بمنزلة بل عدم التكرير غالب وانما يكررا ذالم يفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة اليه لفهم السائل للجواب ثم رواية جابر التي لا ترد فيها تقوى رواية تقديم الامل والحديث قد تقدم وفيه حث على اتفاق الانسان ما عنده وانه لا يدخر لانه قال له في الآخر بعد كفايته وكفايته من يجب عليه أنت أعلم ولم يقل ادخر لحاجتك وان كانت هذه العبارة تحتل ذلك (وعن يمز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت ثم من قال أمك قلت ثم من قال أبالك ثم الأقرب فالأقرب أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وانه يقتضى تقديم الام بالبر وأحقيتها على الاب

* (باب الحضانة) *

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضنا وحضانة جعله في حضنه أو رباها فاحضنه والحضن بكسر الحاء هو ما دون الانبط الى الكشح والصدر أو العضدان وما بينهما وجانب الشيء أو ناحيته كما في القاموس وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره (عن عبد الله بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد تضم ويقال الاعاء الطرف كما في القاموس (وثدي له سقاء) هو ككساء جلد السحاة اذا أجذع يكون للام والاب كفايه أيضا (وجرى) بجاء مهملة مثلثة فيم فراء حضن الانسان (له حواء) بجاء مهملة بزنة كساء أيضا اسم المكان الذي يحوى الشيء أى يضمه ويجمعه (وان أباه طلقني وأراد أن ينزعني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به مالم تنكحي رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) الحديث دليل على أن الام أحق بحضانة ولدها اذا أراد الاب انتزاعه منها وقد كرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضى استحقاها ولو ليتم بحضانة ولدها وأقرها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكم لها فقيهه تنبيهه على المعنى المقتضى للحكم وان العلل والمعاني معتبرة في اثبات الاحكام مستقرة في القطر السليمة والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضى به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس ريحها وفاضها وحرها خيرة منك حتى يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة ودل الحديث على ان الام اذا نكحت سقط حقها من الحضانة واليه ذهب الجماهير قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم وذهب الحسن وابن حزم الى عدم سقوط الحضانة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهى من وجهه وكذا أم سلمة تزوجت وبقي ولدها في كفالتها وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه

وآله وسلم خالتهما هي من زوجة قال وحديث ابن عمر والمذكور فيه مقال فانه صحيفة يريد لانه
 قد قيل ان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن
 شعيب قبله الأئمة وعملوا به البخاري وأحمد وابن المديني والحيثي واسحق بن راهويه وأمثالهم
 فلا يلتفت الى القدح فيه وأما ما احتج به فانه لا يتم دليلا الامع طلب من تنقل اليه الحضانة
 ومنارعتة وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن اللام المزوجة ان تقوم بولدها ولم يذ كرفي القصص
 المذكورة انه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فيما ذكره على مدعاه (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد نفعتني وسفقتني من بئر أبي عتبة)
 بكسر العين المهملة واحد حبات العنب (فخاز زوجها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام
 هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أمهم ما شئت فخذ بيد أمه فانطلقت به رواء أحمد والاربعة وصححه
 الترمذي وصححه ابن القطان) والحديث دليل على ان الصبي بعد استغنائه بنفسه بخير بين الام
 والاب واختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة قليلة الى أنه بخير الصبي عملا بهذا الحديث وهو
 قول اسحق بن راهويه وحدا التخير من السبع السنين وذهب الخنفية الى عدم التخير وقالوا الام
 أولى به الى أن يستغنى بنفسه فاذا استغنى بنفسه فالاب أولى بالذكر والام أولى بالاشئ ووافقهم
 مالك في عدم التخير لكنه قال ان الام أحق بالولد ذكرًا كان أو أنثى قيل حتى يبلغ وفي المسئلة
 تفاصيل بلا دليل واستدل نفاة التخير بعموم حديث أنت أحق به ما لم تنكح قالوا ولو كان
 الاختيار الى الصغير ما كانت أحق به وأجيب انه ان كان عامًا في الازمنة أو مطلقا فيها فحديث
 التخير يخصه أو يقيده وهذا جاع بين الدليلين فان لم يخير الصبي أحد أبويه فقليل يكون
 للام بلا قرعة لان الحضانة حق لها وانما ينقل عنها باختياره فاذا لم يخير بقي على الاصل وقيل
 وهو الاقوى دليلا انه يقرع بينهم ما اذ قد جاع في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم استهما فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدي فقال صلى الله عليه وآله وسلم
 اختراهما ما شئت فاختار أمه فذهب به أخرجه البيهقي وظاهره تقديم القرعة على الاختيار
 لكن قدم الاختيار عليها لاتفاق ألفاظ الحديث عليه ولعمل الخلفاء الراشدين به الا انه قال
 في الهدي النبوي ان التخير والقرعة لا يكونان الا اذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الام
 أصون من الاب وأغرم منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه
 ضعيف العقل يؤثر البطالة واللعب فاذا اختار من ساعده على ذلك فلا التفات الى اختياره
 وكان عنده من هو أنفع له وخير ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع والله يقول
 قوا أنفسكم وأهليكم نارا فاذا كانت الام تتركه في المكتبة أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر
 اللعب ومعاشرته اقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فانها أحق به ولا تخير ولا قرعة وكذلك العكس انتهى
 وهذا كلام حسن (وعن رافع بن سنان رضي الله عنه أنه أسلم وأبت امرأته ان تسلم فأقعد
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الام في ناحية والاب في ناحية وأقعد الصبي بينهما فقال الى أمه
 فقال اللهم اهدمها الى أبيه فأخذه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الا انه قال
 ابن المنذر لا يثبت أهل النقل وفي اسناده مقال وذلك لانه من رواية عبد الجسد بن جعفر بن
 رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي فقليل انه أنثى وقيل ذكر والحديث

ليس فيه تخيير الصبي والظاهر انه لم يبلغ سن التخير فانه انما أقعده صلى الله عليه وآله وسلم بينهما
ودعا ان يهديه الله فاختر اياه لاجل الدعوى النبوية فليس من أدلة التخير وفي الحديث دليل
على ثبوت حق الحضانة للام الكافرة وان كان الولد مسلماً اذ لو لم يكن لها حق لم يقعه صلى الله
عليه وآله وسلم بينهما والى هذا ذهب أهل الرأي والثوري وذهب الجمهور الى انه لاحق لها مع
كفرها قالوا لان الخاص يكون حر يصاعلى تربية الطفل على دينه ولان الله تعالى قطع الموالاة
بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقال ولن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلاً والحضانة ولاية ولا بد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريبا وحديث
رافع قد عرفت عدم انتهاضه وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه وكيف تثبت
الحضانة للام الكافرة مثلاً وقد اشترط الجمهور وروهم أصحاب أجدوا الشافعي عدالة الحاضنة وان
لاحق للفاسقة فيها وان كان شرطاً في غاية من البعد ولو كان شرطاً في الحاضنة لضاع أطفال
العالم ومعلوم انه لم يزل مندبث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ان تقوم الساعة أطفال
الفساق بينهم يربونهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع انهم الا كثرون ولا يعلم انه انتزع طفل
من أبويه أو أحدهما للفسقة فهذا الشرط باطل لعدم العامل به نعم يشترط كون الحاضن عاقلاً بالغاً
فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل اذهولاً لا يحتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم وأما اشتراط حرية
الحاضن فقال به أصحاب الأئمة الثلاثة وقالوا لان المملوك لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره
والحضانة ولاية وقال مالك في حله ولان أمنته ان الام أحق به ما لم تبع فتنتقل فيكون الاب أحق
بها واستدل بعموم حديث لا توله والد عن ولدها وحديث من فرق بين والدته وولدها فرق الله تعالى
بينه وبين أخته يوم القيامة أخرج الاول البيهقي من حديث أبي بكر وجسسه السيوطي وأخرج
الثاني أجدوا الترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب وصححه الحاكم قال ومنافعه وان كانت
مملوكة للسيد فحق الحضانة مستثنى وان استغرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في
حاجة نفسه وعبادة ربه ﷺ (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قضى في ابنة حمزة لخالتها وقال الخالة بمنزلة الام أخرجه البخاري وأخرجه أجدون حديث
على رضي الله عنه وأرضاه قال والجارية عند خالتها وأن الخالة والدة) الحديث دليل على ثبوت
الحضانة للخالة وانها كالام ومقتضاه ان الخالة أولى من الاب ومن أم الام ولكن خص ذلك
الاجماع وظاهره ان حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال فان عصبة المذكورة من الرجال
موجودون طالبون للحضانة كما دلت له القصة واختصام على رضي الله عنه وجعفر وزيد بن
حارثة وقد سبق وان قضى بها للخالة وقال الخالة بمنزلة الام وقد وردت رواية في القصة انه صلى
الله عليه وآله وسلم قضى بها لجعفر فاستشكل القضاء بها لجعفر فانه ليس محرماً لها وهو أمير
المؤمنين على رضي الله عنهم ما سوا في القرابة لها وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها للزوجة
جعفر وهي خالتها فانها كانت تحت جعفر لكن لما كان المنازع جعفر وأقال في محمل الخصومة
بنت عمي وخالتها تحت أي زوجتي قضى بها لجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال الخالة بمنزلة
الام اية بان القضاء للخالة بمعنى قوله قضى بها لجعفر فرضى بها للزوجة جعفر وانما وقع القضاء
عليه لانه المطالب فلا اشكال في هذا الا انه استشكل ثانياً بان الخالة متزوجة ولا حق لها في

الحضانة للحديث أتت أحق به ما لم تنكحى والجواب عنه ان الحق في المروحة للزوج وانما تسقط حضانتها لانها تستغل بالقيام بحقه وخدمته فاذا رضى الزوج بأنها تحضن من لها حق في حضانتها وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب الحسن وابن حزم وابن جرير ولان النكاح للمرأة انما يسقط حضانة الام وحدها حيث كان المنازع لها الاب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالتزويج أو الام والمنازع لها غير الاب يؤيده ما عرف من ان المرأة المطلقة يشتد بغض الزوج المطلق ومن يتعلق به فقد يملغ بها الشأن الى اهمال ولدا منه قصد الاغائظه وتبالغ في التحجب عند الزوج الثاني بتوفير حقه وبهذا يجتمع شمل الاحاديث والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى به الجعفر وأنه دال على ان للعصبة حقا في الحضانة بعد لانه وعليها رضى الله عنه وأرضاه سوا في ذلك لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الخالة أم صريح ان ذلك علة القضاء ومعناه ان الام لا تنازع في حضانة ولدها فلا حق لغيرها ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ أنى أحدكم مفعول مقدم (خادمه) فاعل (بطعامه فان لم يجلسه معه فليسا له لقمة أو لقمتين متنفق عليه واللفظ للبخاري) الخادم يطلق على الذكور والانثى أعم من أن يكون عملاً كأوحر او المراد اذا كان الخادم حر افان كان انثى والخادم ذكر افلا بد أن يكون محرماً وكذا في صورة العكس وظاهر الامر الايجاب وانه يسأله من الطعام ما ذكر محمداً وفيه بيان ان الحديث الذي فيه الامر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد مؤاكلته ولان يشبعه من عين ما يأكل بل يشركه فيه بأدنى شيء من لقمة أو لقمتين قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم ان الواجب اطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة وكذلك الادام والكسوة وان للسيد ان يستأثر بالنفيس من ذلك وان كان الافضل المشاركة وتعام الحديث فانه ولي حره وعلاجه فدل على ان ذلك متعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المعنى فيه وهو متعلق نفسه به ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عذبت امرأة قال المصنف لم أقف على اسمها وفي رواية انها جارية وفي رواية من بنى اسرائيل (في هرة) هي أنثى السنور والهراذر (سجنها حتى ماتت فدخلت النار فيها لاهى أطعمتها وسقته) اذهى حبسها (ولاهى تركها تاكل من خشاش الارض) بفتح الخاء المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما وشينين مجتمعتين بينهما ألف والمراد هوام الارض (متفق عليه) والحديث دليل على تحريم قتل الهرة لانه لا عذاب الاعلى فعل محرم ويحتمل ان المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب ذلك وقال النووي انها كانت مسلمة وانما دخلت النار بهذه المعصية وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان كانت كافرة ورواه البيهقي في البعث والنشور فاستحققت العذاب بكفرها وظلمها وقال الدميري في شرح المنهاج ان الاصمح الهرة يجوز قتلها في حال عدوها دون هذه الحالة ويجوز القاضى قتلها حال سكونها الخافق لها بان الجنس القواسق وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ الهرة وربطها اذ لم يسم لاطعامها قلت ويدل على انه لا يجب اطعام الهرة بل الواجب تغليتها تبطش على نفسها

هي جمع جنابة مصدر من جنى الذنب يجنيه جنابة أي جره اليه وجعت وان كانت مصدرا
لاختلاف أنواعها فانها قد تكون في النفس وفي الاطراف وتكون عمدا وخطأ ﴿ عن ابن
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرئ مسلم يشهدان
لا اله الا الله وأني رسول الله ﴾ هو تفسير لقوله مسلم (الاباحدي ثلاث الثيب الزاني) أي المحصن
بالرحم (والنفس بالنفس والتارك لدينه) أي المرتد عنه (المفارق للجماعة متفق عليه) فيه
دليل على انه لا يباح دم المسلم الا بآتيانه باحدى الثلاث والمراد من النفس بالنفس القصاص
بشرطه وستاق والتارك لدينه يعم كل مرتد عن الاسلام بأي ردة كانت فيقتل ان لم يرجع الى
الاسلام وقوله المفارق للجماعة قيل يتناول كل خارج عن الجماعة سيعة أو بغي أو غيرهما
كالخوارج اذا قاتلوا أو أفسدوا وقد أورد على الحصر بأنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة
وأجيب بأنه داخل تحت قوله المفارق للجماعة أو ان المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصدا
والصائل لا يقتل قصدا بل دفعا وفيه دليل على انه لا يقتل الكافر الاصل لطلب ايمانه بل لدفع شره
وقد بسط السيد القول في ذلك في حواشي ضوء النهار وقد يقال ان الكافر الاصل داخل تحت
التارك لدينه لانه ترك فطرته التي فطره الله عليها كما عرف في محله ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل قتل مسلم الا باحدى ثلاث خصال ﴾ بينها بقوله
(زان محصن) يأتي تفسيره (فيرجم ورجل يقتل مسلما متعمدا) قديما أطلق في الحديث
الاول (فيقتل ورجل يخرج من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من
الارض رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الحديث أفاد ما أفاده الحديث الاول الذي قبله
وقوله فيحارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الاسلام بيان لحكم خاص لخارج عن الاسلام
خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النفي فهو أخص من الذي
أفاده الحديث الذي قبله والنفي الحبس عند أبي حنيفة وعند الشافعي النفي من بلد الى بلد لا يزال
يطلب وهو هارب فزعر وقيل ينفي من بلده فقط وظاهر الحديث والآية أيضا ان الامام مخير بين
هذه العقوبات في كل محارب مسلما كان أو كافرا ﴿ وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء متفق
عليه ﴾ فيه دليل على عظم شأن دم الانسان فانه لا يقدم في القضاء الا الاثم ولكنه يعارضه
حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلاته أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ويحجب
بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق وبأن
ذلك في أولينة القضاء والآخرة في أولينة الحساب كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن
مسعود بل فقط أول ما يحاسب عليه العبد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وقد أخرج
البخاري من حديث علي رضي الله عنه وغيره انه رضي الله عنه أول من يجتوي بين يدي الرحمن
لخصوص يوم القيامة في قتل بدر الحديث فيين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصاص حديث
أبي هريرة أول ما يقضى بين الناس في الدماء ويأتي كل قيسل قد سجل رأسه فيقول يا رب سل هذا قيسل
فقتل الحديث وفي حديث ابن عباس يرفع يأتى المقتول معلقا رأسه باحدى يديه مليبا قاتله
بيده الاخرى تشحط (١) أو دأجه دما حتى يقف بين يدي الله تعالى وهذا في القضاء في الدماء وفي

(١) بالشين المعجمة والحاء
المهملة يقال تشحط في دمه
تخبط فيه واضطرب وكان
المراد ههنا يسيل دما كما في
حديث يبعث الشهيد يوم
القيامة وجرحه يشخب
وهو رواية ههنا والشخب
بالحاء والشين المعجمتين
السيلان كما في النهاية اه
أبو النصر

القضاء بالاموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه من مات وعليه دينار او درهم قضى من حسنة وفي معناه عدة أحاديث وانها اذا قنيت حسنة قبل ان يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه وألقى في النار وقد استشكل ذلك بأنه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى يعني على القول بخروج الموحد من النار وأجاب البيهقي بأنه يعطى من حسنة ما يوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات لان ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا قنيت مات غير نافر لقضاء دينه وأما من مات ينوي القضاء فان الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث من أبواب السلم (وعن سمرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عبده قتلناه ومن جدد) بالجيم والادال المهملة (جددناه واه أجدوا الاربعة وحسنه الترمذي من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال قال ابن معين لم يسمع الحسن منه شيئا وانما هو كذاب وقيل سمع منه حديث العقيقة وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة (وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة ومن خصى عبده خصيناه وصحح الحاكم هذه الزيادة) وهو دليل على ان السيد يقاد بعبده في النفس والاطراف اذا جدد قطع الانف أو الاذن أو اليد أو الشفة كما في القاموس ويقاس عليه اذا كان القاتل غير السيد بطريق الاولى والمسئلة فيها خلاف ذهب النخعي وغيره الى انه يقتل الحر بالعبد مطلقا عما وجد في سمرة وأيده عموم قوله تعالى النفس بالنفس وذهب أبو حنيفة الى انه يقتل به الا اذا كان سيده عملا بعموم الآية وكأنه يخص السيد بحديث لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والده آخر جبه البيهقي الا انه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري انه منكر الحديث وأخرج البيهقي أيضا من حديث ابن عمر وفي قصة زباج لما جاب عبده وجدع أنفه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فاعتقه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتص من سيده الآن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الحاجب بن أرمطة من طريق آخر ولا يحتج به وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة وذهب الشافعي ومالك وأحمد الى انه لا يقاد الحر بالعبد مطلقا مستدلين بما يفيد قوله تعالى الحر بالحر فان تعريف المبتدأ يفيد الحصر وانه لا يقتل الحر بغير الحر ولانه تعالى قال في صدر الآية كتب عليكم القصاص وهو المساواة الحر بالحر تفسير وتفصيل لها وقوله تعالى في آية المائدة النفس بالنفس مطلقة وهذه الآية مقيدة بمبينة وهذه صريحة لهذه الامة وتلك سبقت في أهل الكتاب وشريعتهم وان كانت شريعة لنا لكنه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيرا فيقرب ان هذا التقييد من ذلك وفيه مناسبة اذ فيه تخفيف ورجح وشريعة هذه الامة أخف من شرائع من قبلها فانه وضع عنهم فيها الاصار التي كانت على من قبلهم والقول بان آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بانه لا تنافي بين الآيتين اذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يصار الى النسخ وآية المائدة متقدمة حكما فانها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة وهي متقدمة نزولا على القرآن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد وأخرج البيهقي من حديث علي رضي الله عنه من السنة ان لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه

ضعف وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوخ بما سردناه من الأحاديث هذا وأما قتل العبد بالحر فاجاع وإذا تقرر أن الحر لا يقتل بالعبد فتأزم من قتله قيمته على خلاف فيها معروف ولو بالغة ما بلغت وإن تجاوزت دية الحر ولا تجاوزها وقد بينه السيد في حواشي ضوء النهار وأما إذا قتل السيد عبده فقيسه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة جلدة وثقاه سنة وحجى سهم من المسلمين وأمره أن يعتق رقبة ولم يقده به ﴿وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاد الوالد بالولد رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي انه مضطرب﴾ وفي اسناده عنده الخجاج ابن ارطاة ووجه الاضطراب انه اختلق على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقبل عن عمر (١) وقبل عن سراقه (٢) وقبل بلا واسطة قال الترمذي (٣) وروى عن عمرو بن شعيب مرسل وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى قال الشافعي طرق هذا الحديث كلها منقطة وقال عبد الحق هذه الأحاديث كلها معولة لا يصح فيها شيء والحديث دليل على انه لا يقتل الوالد بالولد قال الشافعي حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالحنفية والشافعية وأجدوا سحقاً مطلقاً للحديث قالوا لأن الأب سبب لوجود الولد فلا يكون الولد سبباً لإعدامه وذهب البتة إلى انه يقاد الوالد بالولد مطلقاً للعموم قوله تعالى النفس بالنفس واجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده وذهب مالك إلى انه يقاد بالولد إذا أضجعه وذبحه قال لأن ذلك عند حقيقة لا يمتثل غيره فإن الظاهر في مثل استعمال الجارح في المقتل هو قصد العمد والعمدية أمر خفي لا يحكم بآبائهم إلا بما ينظر من قرائن الأحوال وأما إذا كان على غيره هذه الصفة فيما يمتثل عدم ازهاق الروح بل قصد التأديب من الأب وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الشفقة على ولده وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب فيعمل على عدم قصد القتل وهذا رأي مننه وإن ثبت النص لم يقاومه شيء وقد قضى به عمر في قصة المدلجي والزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال ليس لقاتل شيء فلا يرث من الدية اجاعاً ولا من غيرها عند الجمهور والجدوال الأب كالأم عندهم في سقوط القود ﴿وعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال لا والذي قلن الحبة وبرأ النسمة الا فهم﴾ استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية (يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة) أي الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل) أي الدية سميت عقلاً لأنهم كانوا يعقلون الأبل التي هي دية بقناعات المقتول (وفكالك) بكسر الفاء وفتحها (الاسيروان لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه المؤمنون تنكأنا دماً وهم) أي تتساوى في الدية والقصاص (ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهده وصححه الخاكم) قال المصنف انما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لاهل البيت عليهم السلام لا سيما علياً رضي الله عنه اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره وقد سأل علياً رضي الله عنه عن هذه المسئلة غير أبي جحيفة أيضاً ثم

(١) وهي رواية الكتاب ٥١
(٢) وفيه المتن بن الصباح وهو ضعيف ٥١
(٣) لفظ الترمذي بعد سياقه بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن سراقه ابن مالك حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيد الابن من أبيه ولا يقيد الاب من ابنه قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقه الا من هذا الوجه وليس اسناده بصحيح ورواه اسمعيل بن عياش عن المتن بن الصباح والمثنى بن الصباح يضعف في الحديث وقد روى هذا الحديث أبو خالد الاخر عن الخجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى هذا الحديث عنه عمرو بن سعيد مرسل وهو حديث فيه اضطراب والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأب إذا قتل ابنه لم يقتل به وإذا قذفه لا يحد أه أو النصر

الظاهر ان المسئول عنه هو ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المجزؤ سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان الله تعالى سماها وحيا اذ فسر قوله تعالى وما ينطق عن الهوى بما هو اعم من القرآن ويدل عليه قوله وما في هذه الصحيفة فلا يلزم منه نفي ما نسب الى علي رضي الله عنه من الجفر وغيره وقد يقال ان هذا داخل تحت قوله أو فهم يعطيه الله تعالى رجالا في القرآن فانه كما نسب الى كثير من فتح الله عليه بانواع العساوم ونور بصيرته انه يستنبط ذلك من القرآن والحديث قد اشتمل على مسائل الاولى العقل وهو الدية ويأتي بتحقيقها والثاني فكالك الاسري أي حكم تخليص الاسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في ذلك والثالثة عدم قتل المسلم بالكافر فوراً والى هذا ذهب الجماهير وانه لا يقتل ذو عهد في عهده فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل الينا بأمان فان قتله محرم على المسلم حتى يرجع الى مأمنه فلو قتله مسلم فقالت الحنفية يقتل المسلم بالذي اذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث ولا ذو عهد في عهده فانه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الاول فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحرب لان الذي يقتل بالذي ويقتل بالمسلم واذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ومفهوم حربي انه يقتل بالذي بدليل مفهوم المخالفة وان كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون على ان الحديث يدل على انه لا يقتل بالحربي صريحاً واما قتله بالذي فبعموم قوله تعالى النفس بالنفس ولما أخرجه البيهقي من انه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بعهده وقال انا اكرم من وفي بدمته وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن البيلماني وقد روى مرفوعاً قال البيهقي وهو خطأ وقال الدارقطني بن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف بما يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله اماماً تفك به دماء المسلمين وذكر الشافعي في الامم ان حديث ابن البيلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية الضمري قال فعلى هذا الوثيق لكان منسوخاً لان حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة قبل ذلك بزمان هذا واما ما ذكرته الحنفية من التقدير فقد اجيب عنه بانه لا يجب التقدير لان قوله ولا ذو عهد في عهده كلام تام فلا يحتاج الى اضمار لان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة فيكون نهيها عن قتل المعاهد وقولهم ان قتل المعاهد معلوم والالم يكن للعهد فائدة فلا حاجة الى الاخبار به جوابه انه محتاج الى ذلك اذ لا يعرف الامن طريق الشارع والا فان ظاهر العمومات يقضي بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الاول بالحربي لان مقتضى المعطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله ويسعى بدمتهم أدناهم انه اذا أمن المسلم حرياً كان أمانه أماناً من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانئ ويشترط كون المؤمن مكلفاً فانه يكون أماناً من الجميع فلا يجوز نكث ذلك وقوله وهم يد على من سواهم أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التجادل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم فعلاً واحداً (وعن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان جارية وجد رأسها قد رضى بين حجر بن نفسألوها من صنع بك هذا فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فأومت برأسها فأخذ اليهودي فأقر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يرض رأسه بين حجر بن متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على انه يجب القصاص بالمثل كالحمد وأنه يقتل الرجل بالمرأة وأنه يقتل بما قتل به فهذه ثلاث مسائل الأولى وجوب القصاص بالمثل واليه ذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملا بهذا الحديث والمعنى المناسب ظاهر قوى وهو صيانة الدماء من الاهدار ولان القتل بالمثل كالقتل بالمثل في ازهاق الروح وذهب أبو حنيفة والشعبي والنخعي الى انه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي من حديث النعمان بن بشير مر فوعا كل شيء خطأ الا السيف ولكل خطأ أرش وفي لفظ كل شيء سوى الحديد خطأ ولكل خطأ أرش وأجيب بان الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يخرجهم ما فلا يقاوم حديث أنس هذا وجواب الحنفية عن حديث أنس بانه حصل في الرض الجرح أو بان اليهودي كان عادة قتل الصبيان فهو من الساعين في الارض فسادا تكلف وأما اذا كان القتل بالآلة لا يقصد بعثلها القتل غالبا كالعصا والسوط واللطمة ونحو ذلك فعند مالك الليث ومالك يجب فيها القود وقال الشافعي وأبو حنيفة وجاهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لا قصاص فيه وهو شبه العمدة وفيه الدية مائة من الابل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها ولادها ما أخرجه أجد وأهل السفن الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا وان قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الابل فيها أربعون في بطونها ولادها قال ابن كثير في الارشاد في اسناده اختلاف كثير ليس هذا موضع بسطه قلت اذا صح الحديث فقد انضح الوجه والافلاصل عدم اعتبار الآلة في ازهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص المسئلة الثانية قتل الرجل بالمرأة وفيه خلاف ذهب الى قتله بها أكثر أهل العلم وحكي ابن المنذر الاجماع على ذلك لهذا الحديث وعن الحسن البصري انه لا يقبل الرجل بالانثى وكأنه يستدل بقوله تعالى والانثى بالانثى وردبانه ثبت في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول ان الذكـر يقتل بالانثى فهو أقوى من مفهوم الآية المسئلة الثالثة ان يكون القود بمثل ما قتل به والى هذا ذهب الجمهور وهو الذي يستفاد من قوله تعالى وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وبقوله فاعقدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وبما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غرض غرضه ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه أي من اتخذ غرضه غرض السهام وهذا يقيد بما اذا كان السبب الذي قتل به يجوز فعله وأما اذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحر فإنه لا يقتل به لانه محرم وفيه خلاف قال بعض الشافعية اذا قتل باللواط أو بإيجار النجاسة فيه خشية ويؤجر الخلل وقيل يسقط اعتبار المماثلة وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه الى انه لا يكون الا قصاص الابل بالسيف واحتجوا بما أخرجه البزار وابن عدي من حديث ابن بكرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا قود الا بالسيف الا انه ضعيف قال ابن عدي طريقه كلها ضعيفة واحتجوا بالنهي عن المثله وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قتلتم فأحسنوا القتلة وأجيب بانه مخصص بما ذكر وفي قوله فاقر دليل على انه يكفي الاقرار مرة واحدة اذ لا دليل على انه كرر الاقرار ﴿ وعن عمران بن الحصين

ان غلاماً لا تأس فقراء قطع أذن غلام لآناس اغنياء فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجعل لهم شيئاً رواه أحمد والثلاثة بإسناد صحيح (الحديث فيه دليل على أنه لا غرامة على الفقير إلا أنه قال البيهقي ان كان المراد بالغلام فيه المملوك فاجاع أهل العلم ان جنابة العبد في رقبته فهو يدل والله أعلم ان جنابته كانت خطأ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما لم يجعل عليه شيئاً لأنه التزم أرش جنابته فأعطاه من عنده متبرعاً بذلك وقد حمله الخطابي على ان الجاني كان حراً وكانت جنابته خطأ وكانت عاقلته فقراً فلم يجعل عليهم شيئاً أما لفقيرهم وأما لانهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على العبد ان كان المجني عليه مملوكاً كما قال البيهقي وقد يكون الجاني غلاماً مراً غير بالغ وكانت جنابته عمداً فلم يجعل أرشها على عاقلته وكان فقيراً فلم يجعل عليه في الحال أو رآه على عاقلته فوجدتهم فقراً فلم يجعل عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى وقوله ولم يجعل أرشها على عاقلته هذا مذهب الشافعي ان عبد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة وقوله أو رآه على عاقلته يعني مع احتمال انه خطأ وهذا اتفق ومع احتمال انه عبد كما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك (وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلاً طعن رجلاً بقرب في ركبته فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقدني فقال حتى تبرأ ثم جاء إليه فقال أقدني فأقاده ثم جاء إليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نمتك فعصيتني فأبعدك الله وبطل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني وأعل بالارسل) بناء على ان شعيباً لم يدرك جده وقد دفع بانه ثبت لقاء شعيب لجده (١) وفي معناه حديث تزيده قوة وهو دليل على انه لا يقتص في الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السرية قال الشافعي ان الانتظار مندوب بدليل تمكنه من الاقتصاص قبل الاندمال وذهب غيره الى انه واجب لان دفع المفساد واجب واذنه بالاقتصاص كان قبل علمه صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤل إليه من المفسدة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر (٢) فقتلتها وما في بطنها فاختموهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففضي أن دية جنينها غرة) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون (عبد أو وليدة) هما بدل من غرة وأول التفسير لا للشك (وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معه) في سنن أبي داود ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ميراثها للبنين والعقل على عصبتها ومنه في مسلم فقضى ورثتها يعود الى القاتلة وقيل يعود الى المقتولة وذلك ان عاقلتها قالوا ان ميراثها لنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا ففضي بديتها وزوجها وولدها (فقال جل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم (ابن السابعة) بالنون بعد الالف موحدة فغين معجمة وهو زوج المرأة القاتلة (الهدى الى رسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل) الاستهلال رفع الصوت يريد انه لم تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء (مثل ذلك يطل) بالمشاة التحتية مضمومة وتشديد اللام على انه مضارع مجهول من طل معناه يهدو ويغني ولا يضمن ويروي بالموحدة وتخفيف اللام على انه ماضٍ من البطلان (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذا) أي هذا القاتل (من اخوان الكهان من أجل سبجه الذي سبج معتنق عليه) في الحديث مسائل الاولى فيه دليل على ان الجنين اذا

(١) قوله لجده أعني عبد الله عمرو بن العاص وذلك ان شعيب بن محمد بن عبد الله وعبد الله صحابي ومحمد تابعي قال الذهبي في الميزان ان شعيباً قد ثبت سماعه من عبد الله وهو الذي رآه حتى قيل ان محمداً مات في حياة أبيه عبد الله فكفل شعيباً جده عبد الله انتهى قلت وضمير جده عائداً الى شعيب لا الى عمر واذلوا عاداً الى عمرو لكان مرسله أبو النصر (٢) زائد في رواية بعد قوله بحجر فاصابت بطنها وهي حامل وفي رواية أخرى فضربت احدهما الاخرى بسطح وعند مسلم ضربت امرأة ضربتها بعمود فسطاط وهي حبل فقتلها اه أبو النصر

مات بسبب الجناية وجبت فيه الغرة مطلقا سواء انفصل عن أمه وخرج ميتا أو مات في بطنها فأما إذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة ولكنه لا بد أن يعلم أنه جنين بأن يخرج منه يدا أو رجل والا فالأصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة وقد فسر الغرة من الحديث بعبد أو وليدة وهي الأمة قال الشعبي الغرة خمس مائة درهم وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيد مائة شاة وقيل خمس من الأبل أذهى الأصل في الديات وهذا في جنين الحرة وأما جنين الأمة فتقبل تخصص بالقياس على ديتها فكأن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوبة إلى القيمة وقياسه على جنين الحرة بأن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها الثانية قوله وقضى بدية المرأة على عاقلها يدل على أنه لا يجب القصاص في مثل هذا وهو من أدلة من يثبت شبه العمد وهو الحق فإن ذلك القتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بحسب الأغلب فوجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه والحنفية تتجمله من أدلة عدم وجوب القصاص بالمثل الثالثة في قوله على عاقلها دليل على أنها تجب الدية على العاقلة والعاقلة هم العصبة وقد فسرت بمن عدا الولد وذوي الأرحام كما أخرجه البيهقي من حديث أسامة بن عمرو فقال أبوها إنما يعقلها بنوها فاخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الدية على العصبة وفي الجنين غرة ولهذا يوجب البخاري باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد قال الشافعي ولم أعلم خلافا في أن العاقلة العصبة وهم القرابة من قبل الأب وفسر بالأقرب فالأقرب من عصبة الذكور الحر المكاف وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة وبه قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا لا يعقل أحد عن أحد مستلدين بما عند أحد وأبي داود والنسائي والحاكم أن رجلا أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من هذا قال ابني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن عمرو بن الأحوص أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجني جان على ولده وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بأن المراد به الجزاء لا هو هي أي لا يجني عليه جنانية يعاقب بها في الآخرة وعلى القول بأن الوالد والولد ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي فلا يتم الاستدلال (١) الرابعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هو من أخوان الكهnan من أجل سمجعه الذي سمج يظهر أن قوله من أجل سمجعه مدرج فهمه الراوي ففيه دليل على كراهة السمج قال العلماء إنما كرهه من هذا الشخص لوجهين أحدهما أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله والثاني أنه تسكفه في مخاطبته وهذا الوجهان من السمج مذمومان فأما السمج الذي ورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الأوقات وهو كثير في الحديث فليس من هذا لأنه لا يعارض حكم الشرع ولا يتسكفه فلا نهى عنه (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن عمر سأل من شهد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجنين فقام حمل بن النابغة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال كنت بين امرأتين فضربت أحدهما الأخرى فذكر مختصرا وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري وأخرجه أبو داود بلفظ أن عمر سأل الناس عن أملاص المرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بغرة عبدا وأمة فقال اتينى بمن يشهد معك قال فأتاه محمد بن مسلمة

(١) للمخالف لأنه صدق
أنه لا يجني جان على ولده ولا
على والده اه أبو النصر

فشهد له ثم قال أبو داود وقال أبو عبيد أملاص المرأة أنما سمي أملاصا لان المرأة تزلقه قبل وقت
الولادة وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها فقد ملص اه ولا بد من أن يعلم ان الجنين قد يتخلق
وهرى فيه الروح لينصف بأنه قتلته الجنابة والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الأذى
من يدوا صبع وغيرهما وان لم يظهر منه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الأذى
فحكمه كذلك اذا كانت الصورة خفية وان شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقا وفيه دليل
على أن في الجنين غرة ذكرا كان أو أنثى لا طلاق الحديث ﴿ وعن أنس رضي الله عنه ان
الربيع ﴾ بضم الراء والباء الموحدة المفتوحة فثناة تحتية مشددة مكسورة أخت أنس
(بنت النضر عمته) اى عمه أنس بن مالك وهى غير الربيع بنت معوذ ووقع في سنن البيهقي
بنت معوذ قال المصنف انه غلط (كسرت ثنية جارية) أى شابة من الانصار كافي رواية
(فطلبوا) أى قرابة الربيع (اليها) أى الى الجارية (العفو فأبوا فعرضوا الارش فأبوا
فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبوا الا القصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق
لا تكسر ثنيته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس كذب الله القصاص فرضى القوم فعفوا
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره منفق عليه
واللفظ للجارية) فيه مسائل الاولى أنه دليل على وجوب الاقتصاص في السن فان كانت
بكاملها فهو مأخوذ من قوله تعالى والسن بالسن وقد ثبت الاجماع على قلع السن بالسن في العمد
وأما كسر السن فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضا قال العلماء وذلك اذا عرفت
المماثلة وأمكن ذلك من دون سرية الى غير الواجب قال أبو داود وقلت لاجدير يد ابن حنبل
كيف في السن قال تبرد أى يبرد من سن الجاني بقدر ما كسر من سن المجنى عليه وقال بعضهم
ان الحديث محمول على القلع وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد وأما العظم غير السن فقد
قام الاجماع على أنه لا قصاص في العظم الذى يخاف منه ذهاب النفس اذ لم تنأ فيه المماثلة
بأن لا يوقف على قدر الذاهب وقال الليث والشافعي والحنفية لا قصاص في العظم غير السن لان
دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب فعد رمة المماثلة فالوازمكنت لحكمنا بالقصاص ولكن
لانصل الى العظم حتى نسال ما دونه مما لا يعرف قدره الثانية قوله أنكسر ثنية الربيع ظاهر
الاستفهام الانكار وقد توول بأنه لم يرد به رد الحكم والمعارضة وانما أراد به أن يؤكد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم طلب الشفاعة منهم وأكده طلبه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقسم
وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم ووطن أنه مخير بينه وبين الديية والعفو ويرشد اليه قوله
صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه يا أنس كذب الله القصاص وقيل أنه لم يرد الانكار بل قاله توقعا
ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا ويقبلوا الارش وقد وقع الامر على ما أراد
وفي الهامهم العفو وفي تقريره صلى الله عليه وآله وسلم له على الخلف دليل على أنه يجوز الخلف فيما
ينظرون وقوعه الثالثة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذب الله القصاص المشهور الرفع على أنه مبتدأ
وخبر ويجوز النصب في الاول على المصدر وفعله محذوف (١) أى كذب كذب الله وفي الثاني على أنه
منعول للكتاب أو لفعل المقدر ويحتمل وجوها آخر قيل أراد بالكتاب الحكم أى حكم الله

(١) وهو من الخلف الواجب
لنحو صبغة الله اه

القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى والجروح قصاص أو إلى فعاقيبوا عثمل ما عوقبتهم به أو إلى والسن بالسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم الخ تعجب منه صلى الله عليه وآله وسلم بوقوع مثل هذه من حلف أنس على نفي فعل الغير وأصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل وكان قضية العادة في ذلك أن يحنث في يمينه فألهم الله تعالى الغير العقوفير قسم أنس وإن هذا الاتفاق وقع إكراماً من الله تعالى لأنس ليعرف في يمينه وأنه من جملة عباد الله الذين يعطيهم الله تعالى أربهم ويحبب دعاءهم وفيه جواز النفاء على من وقع له مثل ذلك عنداً من الفتنة عليه ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل في عيا بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المثناة من تحت بالقصر فعلى من العماء وقوله (أورميا) برثته مصدري راديه المبالغة (بججراً أو سوطاً أو عصاً فعليه عقل الخطأ ومن قتل عمداً فهو قود ومن حال دونه فعليه لعنة الله) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي قال في النهاية في تفسير اللفظتين المعنى أن يوجد بينهما قتل يعمي أمره ولا يتبين قاتله فحكمه حكم قتل الخطأ تجب فيه الدية الحديث فيه مسألان الأول أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فإنه تجب فيه الدية وتكون على العاقلة وظاهره من غير أيمان قسامة وقد اختلف في ذلك فقال الخطابي اختلف هل تجب الدية في بيت المال أولاً قال استحق بالوجوب ووجهه من حيث المعنى أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين وذهب الحسن إلى أن دية تجب على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تعداهم إلى غيرهم وقال مالك أنه يمدد لانه إذا لم يوجد قاتله بعينه استحالة أن يؤخذ به أحد وللشافعي قول أنه يقال لولييه أتع على من شئت وأحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة وذلك لأن الدم لا يجب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه الأقوال وقد عرفت أن مستند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال المسئلة الثانية في قوله ومن قتل عمداً فهو قود دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً وهو القود عينا وفي المسئلة قولان الأول أنه يجب القود عينا واليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة ويدل لهم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وحديث كتاب الله القصاص قالوا أو ما الدية فلا تجب إلا إذا رضى الجاني ولا يجبر الجاني على تسليمها والثاني لا جسد ومالك وغيرهما وقول للشافعي أنه يجب بالقتل عمداً أحد أمرين القصاص أو الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل له قتل فهو بخير النظرين إما أن يقيسوا ما أن يدي أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم وأوجب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية قالوا وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين قلنا لاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح الخزاعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم أو خيل والخيل (١) الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد الرابعة (٢) فخذوا على يديه فإن قبل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك فإن له النار ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل

- (١) بفتح الخاء المعجمة وسكون
الموحدة هـ
(٢) أي زيادة على القصاص
والدية هـ

ويحبس الذي أمسك رواه الدارقطني موصولا ومرسلًا وصححه ابن القطان ورجاله ثقات الآن
 البيهقي (ريح المرسلة) قال الحافظ ابن كثير في الارشاد وهذا الاسناد على شرط مسلم قلت اشارة الى
 استناد الدارقطني فانه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ثم قال قال الحافظ البيهقي ما رواه
 غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن اسمعيل بن أمية مرسلًا وهذا هو الصحيح والحديث
 دليل على أنه ليس على المسلم سوى حبسه ولم يذكر قدر مدته فهي راجعة الى نظر الحاكم وان
 القود والدية على القاتل والى هذا ذهب الحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى فمن اعتدى
 عليكم وذهب مالك والنجى وابن أبي ليلي الى أنهم ما يقتلان جميعا اذ هما مشتركان في قتله فانه
 لولا الامساك ما قتل وأجيب بأن النص منع اللاحق وان حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردى
 اليها فان الضمان على المردى دون الحافر اتفاقا ولكن الحديث الآتي دليل للاولين ﴿ وعن
 عبد الرحمن البيلماني ﴾ يفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضعفه جماعة فلا يحتج
 بما انفرد به اذا وصل فكيف اذا أرسل فكيف اذا خالف وفيه ابراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما معاهدا وقال أنا أولى من وفي بدنه أخرجه عبد
 الرزاق هكذا مرسلًا ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر فيه واسناد الموصول واه تقدم الكلام
 قريبا ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قتل غلامه غيلة ﴾ بكسر الغين المعجمة وسكون المثناة
 التحتية أي سرا ﴿ فقال عمر رضي الله عنه لو اشتريه فيه أهل صنعاء لقتلتهم به أخرجه البخاري ﴾
 وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع ان عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل وأخرجه
 في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب ان عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتله غيلة وقال
 لو تملا عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا وللحديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب
 قال حدثني جرير بن حازم ان المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه ان امرأة بصنعاء غاب عنها
 زوجها وترك في حجرها ابنة له من غيرها غلاما يقال له أصيل فالتحنت المرأة بعد زوجها خليلا
 فقالت له ان هذا الغلام يفتحننا فاقتله فاني فامتنعت منه فطأوعها فاجتمع على قتل الغلام الرجل
 ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عتبة بفتح المهملة وسكون المثناة
 من تحت ثم موحدة مفتوحة وعاء من آدم فطرحوه في ركبة (١) في ناحية القرية ليس فيها ماء وذكر
 القصة وفيه فاحذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقر فكذب يعلى وهو يومئذ أمير شأنهم الى عمر
 فكذب عمر بقتلهم جميعا وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتروا في قتله لقتلتهم أجمعين وفي هذا دليل
 ان رأى عمر انه يقتل الجماعة بالواحد وظاهره ولو لم يباشره كل واحد ولذا قلنا ان فيه دليلا لقول
 مالك والنخعي وقول عمر لو تملا أي توافق دليل على ذلك وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب الاول
 هذا واليه ذهب جماهير فقهاء الامصار وهو مروي عن علي رضي الله عنه وأرضاه وغيره وقد
 أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه على رضي الله
 عنه ثم اتياه بأخر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرهما
 دية الاول وقال لو أعلم أنكما تعمدتا القطعتكما ولا فرق بين القصاص في الاطراف والنفس
 والثاني للشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحد من الجماعة وفي رواية عن مالك

(١) يفتح الراء وكسر الكاف
 وتشديد المثناة التحتية البئر
 التي لم تطو اه أبو النصر

يقرع بينهم فن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقون الحصنة من الدية وحجتهم ان الكفارة
معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بال عبد وأجيب بأنهم لم يقتلوا الصفة زائدة في
المقتول بل لان كل واحد منهم قاتل الثالث لربيعه وداود أنه لا قصاص على الجماعة بل الدية رعاية
للمائنة ولا وجه لتخصيص بعضهم هذه أقوال العلماء في المسئلة والظاهر قول داود لانه تعالى
أوجب القصاص وهو المائنة وقد انتهت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي ترهق الروح
بها فان زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وانما يصح على قول
الحنفي وان كان كل واحد قاتلا بانقراده لم توارث المؤثرات على أثر واحد والجمهور يمنعونه على أنه
لا سبيل الى معرفة انه مات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم فان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتله
بانقراده لم يلزم انه مات بكل منها فلا عبرة بالاسبق كما قيل وأما حكم عمر ففعل صحابي لا تقوم به
الحجة ودعوى انه اجماع غير مقبولة واذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فانما تلزمهم دية واحدة لانها
عوض عن دم المقتول وقيل تلزم كل واحد ونسب قاتله الى خلاف الاجماع هذا ما قرره السيد
رحمه الله تعالى ههنا ثم قوى قتل الجماعة بالواحد وحردليله في حواشي ضوء النهار وفي ذيله على
الابحاث المسددة (وعن أبي شريح) بضم الشين المجهمة وسكون المثناة التحتية فاء مهملة
(الخراعي) بضم الخاء المجهمة فزاي بعد الالف عين مهملة اسمه عمرو بن خويلد وقيل غيره
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فن قتل له قتل بعد مكالتي هذه فاهل بين خيزين)
بالخاء المجهمة فراء تننية خيرة بينهم ما يقوله (اما ان يأخذوا العقل أو يقتلوا أخرجه أبو داود
والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بعناه) أصل الحديث انه قال صلى الله عليه
وآله وسلم في أثناء كلامه ثم انكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل واني عاقله فن قتل له
الحديث وتقدم حديث أبي شريح فيه التحير بين احدي ثلاث ولا منافاة قال في الهدي
النسوي ان الواجب أحد الشينين اما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك الى الولي بين أربعة أشياء
العفو مجازاً والعفو الى الدية أو القصاص ولا خلاف في تحييره بين هذه الثلاث والرابعة المصالحة
الى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهبنا أي للعناية بجوارحه والثاني ليس
له العفو على مال الا الدية أو دونها وهذا أخرج دليلاً فان اخثار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد
وهذا مذهب الشافعي واحدي الروايتين عن مالك وتقدم القول الثاني ان موجبه القود عيننا
وليس له العفو الى الدية الا برضا الجاني وتقدم المختار

* (باب الديات) *

بتخفيف المثناة التحتية جمع دية كعداء جمع عدة أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودى القتل
يديه اذا أعطى وليه دية حذفت فاء الكلمة وعوضت عنها تاء التأنيث كما في عدة وهي اسم لاعم
مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالخاء المهملة
مفتوحة وسكون الراء وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز (عن أبيه عن جده)
عمرو بن حزم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله
من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل ذي رعين
أما بعد الى آخر ما هنا (وفيه أن من اعتبط) بالعين المهملة بعدها مثناة فوقية ثم موحدة آخره

طاه مهسلة أى من قتل قتيلا بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله (مؤمن اقتل على بينة فانه قود
 الآن يرضى أولياء المقتول) فيه دليل على أنهم يخبرون كما قرئناه (وان في النفس الدية مائة
 من الابل) بدل من الدية (وفي الانف اذا أوعب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين
 المهمل فوحدة (جذعه) أى قطع جميعه (الدية وفي اللسان الدية) اذا قطع من أصله
 أو ما يمنع منه الكلام (وفي الشفتين الدية وفي الذكر الدية) اذا قطع من أصله (وفي البيضتين
 الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية) اذا قطعت من مفصل
 الساق (وفي المامومة) هي الجناية التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجمدة الرقيقة عليها
 (ثلاث الدية وفي الخاتفة) قال في القاموس هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره (ثلاث الدية
 وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهي التي تخرج منها صغار العظام وتنتقل من
 أماكنها وقيل التي تنقل العظم أى تكسره (خمس عشرة من الابل وفي كل اصبع من أصابع
 اليد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة) اسم فاعل من أوضح
 وهي التي توضح العظم وتكشفه (خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب
 ألف دينار أخرجه أبو داود وفي المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد
 واختلفوا في صحته) قال أبو داود وفي المراسيل قد أسند هذا ولا يصح والذي قال في اسناده
 (١) سليمان بن داود وهم انما هو ابن أرقم وقال أبو زرعة عرضته على أحمد فقال سليمان بن داود ليس
 هذا بشئ وقال ابن حبان سليمان بن داود اليماني ضعيف وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما
 يروى عن الزهري والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني فنضعفه انما ظن أن الراوى هو
 اليماني قال الشافعي لم يثقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ابن عبد البر هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة
 يستغنى شهرتها عن الاسناد لانه أشبه المتواتر لتلقي الناس اياه بالقبول والمعرفة قال العقيلي
 حديث ثابت محفوظ الا تشارى أنه كتاب غير مسوع عن فوق الزهري وقال يعقوب بن سفيان
 لا أعلم في الكتب المقبولة كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم فان الصحابة والتابعين يرجعون اليه
 ويدعون رأيهم قال ابن شهاب قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم
 حين بعثه الى نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي وقال
 أحمد أرجو أن يكون صحيحا وقال الحافظ ابن كثير في الارشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه
 ما لفظه قلت وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الاسلام قديما وحديثا يعتمدون عليه
 ويقزعون في مهمات هذا الباب اليه ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان واذا عرفت كلام العلماء وهذا
 عرفت أنه معمول به وانه أولى من رأى المحض وقد اشتمل على مسائل فقهية في الاولى فيمن قتل
 مؤمنا اعتباطا أى بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله كما قدمناه وقال الخطابي اعتبط بقتله أى
 قتله ظملا لا عن قصاص وقد روى الاعتباط بالغين المجمة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود فانه
 قال انه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاعتباط فقال القتال الذي يقتل في القتلة فبري انه على
 هدى لا يستغفر الله تعالى منه فهذا يدل انه من الغبطة الفرح والسرور وحسن الحال فاذا كان
 المقتول مؤمنا وفرح بقتله فانه داخل في هذا الوعيد (٢) ودل على أنه يجب القود الآن يرضى

(١) اختلاف الحفاظ في
 سليمان المذكور في رواية هذا
 الحديث هل هو سليمان بن
 أرقم أو ابن داود ثم اختلف
 في ابن داود هل هو اليماني
 الضعيف أم الخولاني الثقة
 فهذا اضطراب في الاسناد
 اه أبو النصر

(٢) يريد به ما ورد في قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 قتل مؤمنا فاعتبط بقتله لم
 يقبل الله منه صرفا ولا عدلا
 وقد فسر صرفا ولا عدلا
 بفرضة وناقلة وقيل غير
 ذلك اه أبو النصر

أولياء المقتول فانهم مخبرون بينه وبين الدية كما سلف * الثانية انه دل على أن قدر الدية مائة من الابل وفيه دليل أيضا على أن الابل هي الواجبة وان بقية الأصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصالحة . وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي وأما أسنانها فاستأني في الحديث بعد هذا بيانها الآن قوله في هذا الحديث وعلى أهل الذهب ألف دينار ظاهره أنه أصل أيضا على أهل الذهب والابل أصل على أهل الابل ويحتمل أن ذلك مع عدم الابل وان قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر ويدل هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على ثمان الابل اذا غلت يرفع من قيمتها اذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربع مائة إلى ثمان مائة وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم قال وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان دية عقله في الشاة بألفي شاة وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا من بني عدي قتل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم ومثله عن عمرو ذلك بتقويم الدينار بعشرة دراهم واتفقوا على تقويم المثلقالهم في الزكاة وأخرج أبو داود عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئا لم يحفظه محمد بن اسحق وهذا يدل على تسهيل الامر وأنه ليس يجب على من لزمته الدية الا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته والعلماء هنا أقاويل مختلفة ومادات عليه الاحاديث أولى بالاتباع وهذه التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفا في الديات وهو بتقديرها بسبع مائة قرش ثم انهم يجمعون عروضها يقطع فيها بزيادة كثيرة في ثمانها فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ولا اعرف لهذا وجها شرعيا فانه أمر صار مأنوسا ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك حتى صار من الامثال قطع دية اذا قطع شيء بمن لا يبلغه * المسئلة الثالثة قوله وفي الانف اذا أوعب جده أي استحوصل فهو أن يقطع من العظم المخدر من مجمع الحاجبين فان فيها الدية وهذا حكم مجمع عليه واعلم أن الانف مركبة من أربعة أشياء من قصبه ومارن وأرنبة وروثة فالقصبه هي العظام المخدرة من مجمع الحاجبين والمارن هو الغضروف الذي يجمع المخجرين والروثة بالمثلثة طرف الانف وفي القاموس المارن الانف أو طرفه أو مالان منه واختلف اذا جنى على أحده فقليل يلزم حكومة وذهب الفقهاء الى أن في المارن دية كما رواه الشافعي عن طاووس قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الانف اذا قطع مارنه مائة من الابل قال الشافعي وهذا بين من حديث آل حزم وفي الروثة نصف دية لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قطعت ثندوة (١) الانف بنصف العقل خسرون من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق قال في النهاية الثندوة هنا روث الانف وهي طرفه ومقدمه * المسئلة الرابعة قوله وفي اللسان الدية أي اذا قطع من أصله كما هو ظاهر الاطلاق وهذا مجمع عليه وكذا اذا قطع منه ما يمنع الكلام وأما

(١) ثندوة في القاموس بفتح أوله الثدى أو أصله لم يذكر سوى هذا أو بالنصر

اذا قطع ما يطل به بعض الحروف فصسته بعدد الحروف وقيل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية
 عشر حرفا لا حروف الخلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة والاول اولى لان النطق
 لا يتأق بالالسان * المسئلة الخامسة قوله وفي الشفتين الدية واحدهما شفة بفتح الشين وتكسر
 كافي القاموس وحد الشفتين من تحت المنخرين الى منتهى الشدين في عرض الوجه وفي طوله
 من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وهو مجمع عليه واختلف اذا قطع أحدهما فذهب الجمهور الى
 أن لكل واحدة نصف الدية على السواء وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين
 اذا منافعها أكثر لحفظها الطعام والشراب * السادسة قوله وفي الذر الدية هذا اذا قطع من أصله
 وهو مجمع عليه فان قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية وظاهر الحديث أنه لا فرق
 بين العينين وغيره والكبير والصغير واليه ذهب الشافعي وعند الأكثران في ذكر الخصى والعنين
 حكومة * السابعة قوله وفي البيضتين الدية وهو حكم مجمع عليه وفي كل واحدة نصف الدية وفي
 الجرح عن علي رضي الله عنه وأرضاه وعن ابن المسيب أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية لان الولد
 يكون منها وفي اليمنى ثلث الدية * الثامنة أن في الصلب الدية وهو اجاع والصلب بالضم
 وبالضمير يك عظم من لدن الكاهل الى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالصلابة
 قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فان ذهب المني مع الكسر فديتان * التاسعة أفاد أن في
 العينين الدية وهو مجمع عليه وفي أحدهما نصف الدية وهذا في العين الصحيحة واختلف في الاعور
 اذا ذهبت عينه بالحنية فذهب الحنفية والشافعية الى أنه يجب فيها نصف الدية اذ لم يفصل الدليل
 وهو هذا الحديث وقاسا على من له يد واحدة فانه ليس له الا نصف الدية وهو مجمع عليه وذهب
 جماعة من الصحابة ومالك وأجد الى أن الواجب فيها دية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا
 اذا جنى على عين واحدة فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى والعين بالعين وعن أحمد أنه
 لا قود فيها * العاشرة قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحد الرجل الذي يجب فيها الدية من
 مفصل الساق فان قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري
 أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الاذن خمسون من الابل قال وروينا عن علي رضي الله عنه
 وأرضاه وعمر أنهما قضيا بذلك وروى البيهقي من حديث معاذ أنه قال وفي السمع مائة من الابل
 وفي العقل مائة من الابل وقال البيهقي اسناده ليس بقوي قال ابن كثير لانه من رواية رشدين بن
 سعد المصري وهو ضعيف قال زيد بن اسلم مضت السنة أن في العقل اذا ذهب الدية رواه البيهقي
 * الحادية عشرة انه دل على أن في المأمومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية
 قال الشافعي لأعلم خلا فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجائفة ثلث الدية ذكره
 ابن كثير في الارشاد وقال في نهاية المجتهد اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح
 الرأس وأنه لا يقاد منها وان فيها ثلث الدية وانها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن واختلفوا
 اذا وقعت في غير ذلك من الاعضاء فنقلت الى تجويفه فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل
 جراحة نافذة الى تجويف عضو من الاعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره
 مالك وأما سعيد فانه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد * الثانية
 عشرة في المنقلة خمس عشرة من الابل وتقدم تفسيرها * الثالثة عشرة أفاد أن في كل اصبع

عشر من الابل سواء كانت من اليبسين أو الرجلين فان فيها عشرة وهو رأي الجمهور وفي حديث
عمر بن شعيب مرفوعا بلفظ والاصابع سواء أخرجه أحمد وأبو داود وقد كان لعمري في ذلك رأي آخر
ثم رجع الى الحديث لما روي له * الرابعة عشرة انه يجب في كل سن خمس من الابل وعليه الجمهور
وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث * الخامسة عشرة انه يلزم في الموضحة خمس من الابل
والسنة ذهب القريظان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص * (فائدة) * روى البيهقي عن زيد بن
ثابت ان في الهاشمية عشرة من الابل وحكاها البيهقي عن عدد من أهل العلم وروى عبد الله بن
أحمد ان عمر بن الخطاب قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بربع ديات روله
عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قضى في العين العوراء السادسة لكانم اذا طمست بثلاث ديتها وفي اليد السلا
اذا قطعت بثلاث ديتها وفي السن السوداء اذا نرعت بثلاث ديتها ذكر ابن كثير في الارشاد وأما قوله
وان الرجل يقتل بالمرأة فتمقدم الكلام فيه (وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فان دية الخطا خمسا) أي تؤخذ أو تجب بينه بقوله (عشرون حقة
وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون أخرجه الدارقطني وأخرجه
الاربعة بلفظ وعشرون بنت مخاض بدل بنت لبون واسناد الاول أقوى) أي من اسناد الاربعة
فان فيه خشف (١) بن مالك الطائي قال الدارقطني انه رجل مجهول وفيه الجحاح بن أرطاة
واعلم انه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال ان جعله لبني اللبون غلط منه ثم قال البيهقي والصحيح
انه موقوف على عبد الله بن مسعود والصحيح عن عبد الله انه جعل أحد أختها بنتي المخاض لا كما
توهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى والحديث دليل على ان دية الخطا تؤخذ أختا كما ذكر
والسنة ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء الى ان الخامس بنو لبون وعن أبي حنيفة انه
بنو مخاض كما في رواية الاربعة وذهب آخرون الى انها تؤخذ أربعا باسقاط بني اللبون واستدل له
بحديث لم يشبهه الحفاظ وذهبوا الى انها أربعا مطلقا وذهب الشافعي ومالك الى ان الدية تختلف
باعتبار العمد وشبه العمد والخطا فقالوا انها في العمد وشبه العمد تكون اثلاثا كما في الخطا
وأما التغليظ في الدية فانه ثبت عن عمرو وعثمان فممن قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظا وثبت عن
جماعة القول بذلك ويأتي الكلام فيه (وأخرجه) أي حديث ابن مسعود (ابن أبي شبة
من وجه آخر موقوفا وهو أصح من المرفوع على ابن مسعود وصحح المرفوع قوله) (وأخرجه
أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه) الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بلفظ (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفة في بطونها أولادها) وقد
تقدم تفسير هذه الاسنان في الزكاة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان أعنى بفتح الهـ مزة وسكون العين المهملة فتنة فوقية فألف مقصورة
اسم تفصيل من العتو وهو التجير) (الناس على الله تعالى ثلاثة من قتل في حرم الله أو قتل غير
قاتله أو قتل لرحل) بفتح الذال المججمة وسكون الحاء المهملة النأرو طلب المكافاة بجناية جنيت
عليه من قتل أو غيره (الجاهلية أخرجه ابن حبان في حديث صحيح) الحديث دليل على ان
هؤلاء الثلاثة أزيد في العتو على غيرهم من العتاة الاول من قتل في الحرم فعصية قتله تزيد على

(١) خشف بكسر الخاء المججمة
وسكون الشين المججمة
بعدها فاء وثقة النسائي اه
أبو النصر

معصية من قتل في غير الحرم وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكن الحديث ورد في غزاة القح
في رجل قتل بالمزدلفة الا ان السبب لا يخص به الا ان يقال الاضافة عهدية والمعهود حرم مكة
وقد ذهب الشافعي الى التغليظ في الدية على من وقع منه قتل الخطا في الحرم أو قتل محرمان
النسب أو قتل في الاشهر الحرم قال لان الصحابة غلطوا في هذه الاحوال وأخرج السدي عن
مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل بهم بسينة فتكتب عليه الا ان رجلا لوهم بعد ان يقتل
رجلا بالبيت الحرام الا اذا قه الله تعالى من عذاب أليم وقد رفعه في رواية قلت وهذا مبني على ان
الظرف من قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم متعلق بغير الارادة بل بالحاد
وان كانت الارادة في غيره والآية محتملة وورد في التغليظ في الدية حديث عمرو بن شعيب
مرفوعا بلفظ عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينزو الشيطان بين
الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حل سلاح رواه أحمد وأبو داود الثاني من قتل غير قاتله
أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل
أولا الثالث قوله أو قتل لذل الجاهلية تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضا وقد فسر
الحديث حديث أبي شريح الخزاعي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعني الناس من قتل غير قاتله
أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الاسلام أو بصر عينه ما لم تبصر أخرجه البيهقي (وعن عبد الله
ابن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان دية الخطا وشبهه العمد)
ما كان بالسوط والعصا (مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها أخرجه أبو داود والنسائي
وابن ماجه وصححه ابن حبان) قال ابن القطن هو صحيح ولا يضره الاختلاف وتقدم الكلام
في الحديث وانما ذكره المصنف لانه يفسر الحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه
تغليظ عقل الخطا ولم يبينه هنالك فينبه هنا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام رواه البخاري ولا ي
داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس (الاصابع سواء) هذا أعم من الاول (والاسنان
سواء) زاده بيان بقوله (الثنية والضرس سواء) فلا يقال الدية على قدر النفع والضرس
انفع في المضغ (ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس (دية أصابع اليدين والرجلين
سواء عشرة من الابل لكل اصبع) وقد قدمنا الكلام في هذه مستوفى (وعن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال من تطيب) أي تكلف الطب ولم يكن طيبا كما يدل له صيغة
تفعل (ولم يكن بالطيب معروفا فأصاب نفسا فمادونها فهو ضامن: أخرجه الدارقطني وصححه
الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما الا ان من أرسله أقوى عن وصله) الحديث دليل
على تضمين المتطيب ما تلقه من نفس فمادونها سواء أصاب بالسراية أو بالباشرة وسواء كان عمدا
أو خطأ وقد ادعى على هذا الاجماع وفي نهاية المجتهد اذا أعنت أي المتطيب كان عليه الضرب
والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم ان المتطيب هو من ليس له خبرة بالعلاج وليس
له شيخ معروف والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف وثيق من نفسه بمجودة الصنعة واحكام
المعرفة قال ابن القيم في الهدى النبوي ان الطبيب الحاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين
أمر او سردها هنالك قال والطبيب الجاهل اذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة

فقد هجم بجهله على ائلاف الانفس واقدام بالتمور على ما لا يعلم فيكون قد غر بالعليل فيلزمه الضمان وهذا الجماع من اهل العلم قال الخطابي لا اعلم خلافا في ان المعالج اذا تعدى قتل المريض كان ضامنا والمتعاطى علما وعملا لا يعرفه بعد واذا تولد من فعله التلف ضمن الدية ويسقط عنه القود لانه لا يستبدل بالثمن اذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة اهل العلم على عاقلته انتهى واما اعنات الطبيب الخاذق فان كان بالسريرة لم يضمن اتفاقا لانها سريرة فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج وهكذا سريرة كل مأذون فيه لم يتعد القاعل في سببه كسريرة الحدوسريرة القصاص عند الجهور خلافا لابي حنيفة في انه اوجب الضمان بهما وافرقت الشافعي بين الفعل المقدر شرعا كالحد وغير المقدر كالتعزير فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر لانه راجع الى الاجتهاد فهو في مظنة العذر وان كان الاعنات بالمباشرة فهو مضمون عليه ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى العاقلة (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في المواضع) جمع موضحة (خمس خمس من الابل رواه أحمد والاربعة وزاد أحمد والاصابع سواء كلهن عشر عشر من الابل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم وموضحة الوجه والرأس سواء بالاجماع اذ هما كالعضو الواحد (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين رواه أحمد (١) والاربعة ولفظ أبي داود دية المعاهد نصف دية الحرو والنساء عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير انه من رواية اسمعيل بن عياش وهو اذاروى عن غير الشاميين لا يحتج به عند جمهور الأئمة وهذا منه قلت تعنتوا في اسمعيل بن عياش اذاروى عن غير الشاميين وقبوله في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقا لثقتهم وضبطه وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن اسمعيل عن ابن جريج عن ابن جريج ليس بشاخي واعلم انه اشتمل الحديث على مسألتين الاولى في دية أهل الذمة وهما العلماء ثلاثة أقوال الاول انها نصف دية المسلم كما افاده الحديث قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا واليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد ابن حنبل غير ان أحمد قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمدا لم يقدر به وتضاعف عليه اثني عشر ألفا وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية المسلم وهو قول الشعبي والبخاري ويروى ذلك عن عمرو ابن مسعود وقال الشافعي واسحق بن راهويه دية المسلم الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت ان دليل القول الاول حديث الكتاب واستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية بقوله تعالى وان كان من قوم ينسبكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله قالوا قد كرر الدية والظاهر في الاكمال وبما أخرجه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري قال كانت دية اليهود والنصارى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث وأجيب بان الدية بحجة وحديث الزهري مرسل ومراسيل الزهري قبيحة وذكر وآثارا كلها ضعيفة الاسناد ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم وفي النفس المؤمنة مائة من الابل فانه دل على ان غير المؤمنة بخلافها وكأنه جعل بيان هذا المقهوم مأخوذا من الشافعي نفسه عن ابن المسيب ان عمر بن

(١) وحسنه الترمذي اه

الخطاب قضى في دية اليهودى والنصرانى باربعة آلاف وفي دية المجوسى بثمانمائة ومثله عن عثمان فجعل قضاء عمر مينا القدر الذى أجله مفهوم الصفة ولا يخفى أن دليل القول الاول أقوى للاسما وقد صحح الحديث اما ما من أئمة السنة المسئلة الثانية ما افاده قوله وللنساء أى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها وهو دليل على ان ارش جراحات المرأة يكون كارش جراحات الرجل الى الثلث وما زاد عليه كان جراحتهما مخالفة لجراحاته والمخالفة بانه يلزم فيه ان نصف ما يلزم في الرجل وذلك لان دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاذ دية المرأة على النصف من دية الرجل وهو اجماع في قياس عليه ما دل عليه مفهوم المخالفة من ارش جراحة المرأة على الدية الكاملة والى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء وهو قول عمرو بن جماعة من الصحابة وذهب على رضى الله عنه والحنفية والشافعية الى ان دية المرأة جراحاتها على النصف من دية الرجل وأخرج البيهقي عن علي عليه السلام انه كان يقول جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر ولا يخفى انه قد صحح ابن خزيمة حديث ان عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث فالعمل به متعين والظن به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجهور اهل المدينة وهو مذهب مالك وأجد ونقله أبو محمد المقدسى عن عمرو ابنه وقال ولا نعلم له مخالفا من الصحابة الا عن علي ولا يعلم ثبوته عنه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفي المسئلة أقوال أخر بلا دليل ناهض (وعنه) أى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل شبه العمدة مغلظ مثل عقل العمدة) بيانها في حديث أبى داود بلفظ مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها تنبدم (ولا يقتل صاحبه) وبين شبه العمدة بقوله (وذلك ان ينزرو) التزويفتح التوفز أى فواو أى يشب (الشيطان فتكون دماء بين الناس في غير ضغينة ولا حيل سلاح أخرجه الدارقطنى وضعفه) وأخرجه البيهقي باسناداه ولم يضعفه والحديث دليل انه اذا وقع الجراح من غير قصد اليه ولم يكن سلاح بل بحجر أو عصا أو نحوهما فإنه لا قود فيه وان شبه العمدة يلزم فيه الدية مغلظة كما تقدم في دية العمدة وقد تقدم ان الدية في العمدة وشبه العمدة تكون اثلاثا عند الشافعى ومالك وانها ارباع عند غيرهما وتقدم في ذلك وأما انها تكون أثمانا كما افاده حديث ابن مسعود الماضى في انطاطة تقدم انه قال به أصحاب الراى وغيرهم وفيه دليل على اثبات شبه العمدة وقد مناه الحق (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا) بين البيهقي ان المراد درهما (رواه الاربعة ورجح النسائى وأبو حاتم ارساله) وقد أخرج البيهقي عن علي رضى الله عنه وعائشة رضى الله عنها وأبى هريرة رضى الله عنه وعمر بن الخطاب رضى الله عنه مثل هذا وانما يرجح النسائى وأبو حاتم ارساله لما قاله البيهقي ان محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال انما قال للناس عن ابن عباس مرة واحدة واكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه انتهى قلت وزيادة العدل مقبولة وكونه قالها مرة واحدة كافى في الرفع فإنه لو اقتصر عليها الحكم برفع الحديث فارساله مرارا لا يقدح في رفعه مرة واحدة والى هذا ذهب أكثر

العلماء وذهب أهل العراق إلى أنها عشرة آلاف درهم واستدل في البحر بقوله لقول علي رضي الله عنه به وهو توقيف انتهى إلا أنه لم يطرده هذا فيما ينقله عن علي رضي الله عنه بل تارة يقول مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتهد لا يلزمنا ودعوى التوقيف غير صحيحة أذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرحة (وعن أبي رزمة) بكسر الراء وسكون الميم وبالثلثة اسمه رفاعة ابن يثرب يفتح المثناة التحتية وسكون المثلثة فراء فوحدة قيام التسمية قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعداده في أهل الكوفة (قال أنس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعى ابني فقال من هذا فقلت ابني واشهد به قال أما أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه رواه انسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يجني جان الاعلى نفسه ولا يجني جان علي ولله وفي الباب رواية أخر تعضده والحناية الذنب أو ما يفعله الانسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريباً كالاب والولد وغيرهما أو أجنبياً فالجاني يطالب وحده بجنيائته ولا يطالب بجنيائته غيره قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فان قلت قد أمر الشارع بتحمل العاقلة الدية في جناية الخطأ والقسامة قلت هذا مختص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجناية بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين

باب دعوى الدم والقسامة

يفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسماً وقسامة وهي الايمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم وخص القسم على الدم بالقسامة قال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للايمان وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على شيء يأخذونه أو يشهدون وفي الضياء القسامة الايمان تقسم على خمسين رجلاً من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتل لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياءه قتله على أحد بعينه (عن سهل بن أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسى انصاري (عن رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحبيصة) بضم الميم فاء مهملة فثناة تحتية مشددة فصاد مهملة (ابن مسعود خرج إلى خيبر من جهد) بضم الجيم وقتلها المشقة هنا (اصابهم فأتى محبيصة) مغربيصة (فأخبر) مثله (ان عبد الله ابن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضاً (في عين فأتى) أي محبيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يهودان (فقال انتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه فاقبل هو واخوه حويصة) بضم المهملة وفتح الواو فثناة تحتية فصاد مهملة مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيصة ليستكلم) وكان اصغر من حويصة وفي رواية فبدا عبد الرحمن يستكلم وكان اصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر كبر) بلفظ الامر فيهما الثاني تأكيدهما الاول (يريد السن) مدرج تفسير لقوله كبر أي يستكلم من كان أكبر سناً (فتكلم حويصة ثم تكلم محبيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان يدوا) أي اليهود (صاحبكم) أي عبد الله ابن سهل (واما ان يأذنوا بحرب فكتب) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليهم في ذلك)

أى فيما ذكر من أنهم قتلوا عبد الله (فكتبوا) أى يهود (أنا والله ماقتلناه فقال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لخويصة ومحضة وعبد الرحمن بن سهل المتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا) وفى رواية عنه مسلم قالوا لم نحضر ولم نشهد وفى بعض ألفاظ البخارى أنه قال لهم تأتون بالينة قالوا ما لنا بينة فقال المتخلفون (قال فتخلف لكم يهود قالوا ليسوا مسلمين) وفى لفظ قالوا لا نرضى بإيمان اليهود وفى لفظ كيف تأخذنا بيمان كفار (فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل فلقد ركضت منها ناقة جراً متفق عليه) أعلم أن هذا الحديث أصل كبير فى ثبوت القسامة عند القائلين بها وهى الجاهير فانهم اثبتوها وينبوا أحكامها وتكلم على مسائل الأولى أنها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى عليهم من دون شبهة أجماعاً وقد روى عن الأوزاعى ودأود وثبوتها من غير شبهة ولا دليل لهما واختلاف العلماء فى شبهة التى تثبت بها القسامة فمنهم من جعل شبهة اللوث وهو كفى النهاية أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلا تقاتلنى أو تشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد منه له أو نحو ذلك ومن اللوث التلطيح ومنهم من لم يشترطه كالحنفية فانهم قالوا بوجود الميت وبه أثر القتل فى محل يختص بمحضورين تثبت به القسامة عندهم إذا لم يدع المدعى على غيرهم قالوا لأن الأحاديث وردت فى مثل هذه الحالة وورد بان حديث الباب أصح ما ورد وفيه دليل على اللوث وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بها كما فصله فى النهاية وهو هنا العداوة فلذا ذهب مالك والشافعى إلى أنه يثبت بهذه أقسامه إلا إذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما كان فى قصة خير قالوا فإنه قديقتل الرجل الرجل ويلقيه فى محل طائفة لينسب اليهم وقد عدوا من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته أن فلا تقاتلنى قال مالك أنه يقبل قوله وإن لم يكن به أثر أو يقول جرحى ويذكر العمد وادعى مالك أنه مما أجمع عليه الأئمة قديماً وحديثاً ورده ابن العربى بأنه لم يقبله من فقهاء الأمصار غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بقر بنى إسرائيل فإنه أحبب الرجل وأخبر بقاتله وأحسب بان ذلك معجزة لنبى وتصديقها قطعى قلت ولأنه أحياه الله تعالى بعد موته فعين قاتله فإذا أحيا الله مقتولا بعد موته وعين قاتله قلنا به ولا يكون ذلك أبداً واحتج أصحابه بان القاتل يطلب غفلة الناس فلم يقبل خبر الجرح وحأدى ذلك إلى إبطال الدماء غالباً ولأنها حالة يصير فيها الجرح الصدق ويتجنب الكذب والمعاصى ويتجربى التقوى والبر فوجب قبول قوله ولا يخفى ضعف هذه الاستدلالات وقد عدا صور اللوث مبسوطه فى كتبهم المسئلة الثانية أنه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القتل القسامة فتثبت أحكامها فيها القصاص عند كمال شروطها والقوله فى الحديث تستحقون قتلهم أو صاحبكم بإيمان خمسين منكم على رجل منهم فيدفع بذمته وقوله دم صاحبكم فى لفظ مسلم يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع بذمته وإن كان قوله أماناً يدوا صاحبكم الحديث يشعر بعدم القصاص الآن هذا التصريح فى رواية مسلم أقوى فى القول بالقصاص وهذا مذهب أهل المدينة فإن كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه وإن كانت على جماعة حلفوا وثبت عليهم الدية عند الشافعى وفى قول يجب عليهم القصاص والأول الصحيح عنه فإن كان الوارث واحداً حلف خمسين عينا فإن الإيمان لازمة للورثة ذكورا كانوا أو إناثاً عداً كان أو

خطأ هذا مذهب الشافعي ومنها ان سيداً بايعان المدعين في القسامة بخلاف غيرهما من الدعاوى كما
في هذه الرواية وبديل له حديث أبي هريرة البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه الا في القسامة
وفي اسناده لين الا انه قد أخرج البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه قالوا ولان جنية
المدعى اذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له وهنا الشبهة قوية فصار المدعى في القسامة
مشابهاً للمدعى عليه المتأيد بالبرأة الاصلية وذهبت الحنفية وآخرون الى أنه يحلف المدعى
عليه ولا يمين على المدعين فحلف نخسرون رجلاً من اهل القرية ما قتلنا ولا علمنا والى هذا جريح
البخاري وذلك لان الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فبدلت المختلف الى المتفق
عليه من ان اليمين على المدعى عليه فان حلفوا فهل تلزمهم الذمة أم لا ذهبت جماعة الى انها
تلزمهم الذمة بعد الايمان وذهب آخرون الى انها اذا حلفوا اخسرين عينا برؤا ولا ذمة عليهم وعليه
تدل قصة أبي طالب الائمة واستدل الجماعة المذكرة ومن معهم في ايجاب الذمة بالحديث
لا تقوم به حاجة لعدم صحة رفعها عند ائمة هذا الشأن وقوله فودا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من عنده وفي لفظ انه ودا من ابل الصدقة فقيل المراد انه اقترضها منها وانها لم تحملها صلى
الله عليه وآله وسلم للاصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لما غرمه لاصلاح
ذات البين ولم يأخذها صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى اعطاء
الذمة منها مجرى اعطائها في الغرم لاصلاح ذات البين وأما من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم
اعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فان غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل قلت وفيه
نظر فان اليهود لم تلزمهم الذمة لانه لم يحلف المدعون كما عرفت فها ودا صلى الله عليه وآله وسلم
الاتباع منه لثلاثهم بدرمه وأما رواية النسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم قسمها على اليهود
واعانهم ببعضها فقال ابن القيم ان هذا ليس بمحفوظ فان الذمة لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى
القتيل بل لابد من اقرار أو بينة أو ايمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض صلى الله
عليه وآله وسلم على المدعين ان يحلفوا فأبوا فكيف يلزم اليهود بالذمة بمجرد الدعوى انتهى قلت
قال السيد رحمه الله في السبل ويظهر لي انه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وآله
وسلم بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث وانما دل الحديث على حكاية الواقع لا غير مود كرلهم صلى
الله عليه وآله وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كتب الى يهود بعد ان دارينهم الكلام
المذكور وسيأتي تحقيقه انتهى وقوله فكاتبوا الله ما قتلنا فيه دليل على الاكتفاء بالمكاتبة
وبخبر الواحد مع امكان المشافهة * (قائدة) * اختار مالك اجراء هذه الدعوى في الاموال
فاجاز شهادة المسالوين على السالين وان كانوا مدعين قال لان قاطع الطريق انما يفعل ذلك مع
الغفلة والافراد عن الناس انتهى ولا يخفى أنه لا يتم هذا الا بعد ثبوت انه صلى الله عليه وآله وسلم
حكم بالقسامة وعرفناك عدم نهوض ذلك وسنزيده بياناً عن قريب واذا ثبت فهو ذاق من
مالك مصادم لنص البينة على المدعي واليمين على المنكر الا ان يكون مذهبه جواز تخصيص عموم
النص بالقياس وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه * (وعن رجل من الانصار ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بين ناس من الانصار في قتييل ادعوه على اليهود رواه مسلم) قوله على

ما كانت عليه في الجاهلية كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها ان
اباطالب قال للقاتل احترمتنا احدى ثلاث ان شئت ان تؤدى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا
خطأ وان شئت حلف نجسون من قومك انك لم تقتله وان أبيت قتلنا لئيه وفيه دليل على
ثبوت القتل بالقسامة قال السيد رحمه الله في السجل واعلم اننا قد أشرنا إلى انه لم تثبت القسامة
الاجاهلية كما قررناه عنهم وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابه وابن علية إلى عدم
شرعية المخالفتها الاصول المتقررة شرعا فان الاصل ان البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه
وبان الايمان لا تأثير لها في اثبات الدماء وبان الشرع وردبانه لا يجوز الحلف الاعلى ما علم قطعاً أو
شوه حساو بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم بها وانما كانت حكماً جاهلياً قلطف بهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليربهم كيف لا يجري الحكم بها على أصول الاسلام وبيان انه لم
يحكم بها انهم لما قالوا له وكيف تحلف ولم تحضر ولم نشاهد لم يبين لهم من هذا الحلف في القسامة
من شأنه كذلك وانه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله يحلف لكم هو ودفقوا اليه يسوا بمسلمين فلم
يوجب صلى الله عليه وآله وسلم عليهم وبين لهم ان ليس لكم الا اليمين من المدعى عليهم مطاقا مسلمين
كأولاً أو غيرهم بل عدل إلى اعطاء الدية من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الحكم
ثابتاً باليمين وجهه لهم بل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على انه لا حلف الاعلى شيء مشاهد
مرئى دليل على انه لا حلف في القسامة ولانه لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم اليه ودلالة جارية عن
خصوصهم في دعواهم فالقصة منادية بانها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي اذ لا يجوز تأخير البيان
عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بانها ليست حكماً شرعياً وانما قلطف صلى الله عليه وآله وسلم في
بيان انها ليست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادى بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بانهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد ان ايمان
القسامة من شأنها ان تكون على ما لا يعلم وبهذا نعرف بطلان القول ان في القصة دليلاً
على الحكم على الغائب اذ لا حكم فيها أصلاً وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول بانها
مخصصة من الاصول لان القسامة سنة مستقلة بنفسها منفردة بمخصصة للأصول كسائر
المخصصات للحاجة إلى شرعية احتياطة لحفظ الدماء وردع المعتدين ووجه بطلانه انه فرع
ثبوت الحكم بها عن الشارع فلو ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً احسن وأما ما في حديث مسلم انه
صلى الله عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار
في قتيل ادعوه على اليهود فهو اخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حنيفة وقد عرفت
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كما قررناه وقد عرفت من حديث أبي طالب انها كانت
في الجاهلية على ان يؤدى الدية للقاتل لا العاقلة كما قال أبو طالب اما ان تؤدى مائة من الابل فانه
ظاهر انها من ماله لا من عاقلة أو يحلف نجسون من قومك أو تقتل وهنا في قصة خبير لم يقع شيء
من ذلك فان المدعى عليهم لم يحلفوا ولم يسلموا دية ولم يطلب منهم الحلف وليس هذا قدحا في رواية
الراوي من الصحابة بل في استنباطه لانه قد افاد حديثه انه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس في تلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جازم
على الصحابي وغيره اتفاقاً وانما روايته للحديث بالفظه أو بمعناه هي التي يتعين قبولها وأما قول

أبى الزناد قلنا بالقسامة والصحابة متوافرون أنى لا يرى أنهم ألف رجل فما اختلف عنهم اثنان
فأنه قال في فتح الباري أنه انما نقله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور
والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والاقابو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من
الصحابة فضلا عن ألف انتهى قلت لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه عن خارجة
ابن زيد الفقيه الثقة وانما دلس أبو الزناد بقوله قلنا وكأنه يريد قتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم
ثم لا يخفى أن غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الصحابة وليس بالاجماع حتى يكون حجة
ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وإن اختلف عنه في القتل بها انما نزلنا في ثبوت حكمه صلى
الله عليه وآله وسلم بها فإنه لم يثبت هذا آخر كلام السيد رحمه الله وكله لا ينضد لبلا على رد حكم
القسامة فقد ثبتت القسامة في هذه الشريعة في الجملة ولا يترك ذلك منكر ولا يدفعه دافع وقد
أخذ بها الجمهور وعملوا عليها وهي شرع مستقل لا يضرها مخالفتها لبعض ما قد تقرر اعتبارها
على جهة العموم فإن مبنى العام على الخاص واجب وقد قال قوم من السلف إنها غير ثابتة مع
اعتراقهم بورودها ووقوعها في زمن النبوة وأيام الخلفاء الراشدين والقائلون بأنها غير ثابتة عولوا
على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع اشتغالها على أحكام يتخالفها ما هو المقرر في غالب الابواب
وعندى أنه لا وجه لهذا الاستبعاد ولا يقتضى الجزم بعدم ثبوتها لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أقرها على ما كانت عليه في الجاهلية كما في صحيح مسلم وغيره وتقدم قصة قسامة أبي طالب مستوفاة
في صحيح البخارى وغيره فالقسامة المشروعة هي هذه التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي
أن يدفع المتهم بالقتل الدية أو يحلفوا لادبته عليهم وأما ما ثبت في صحيح البخارى وغيره في قصة
عبد الله بن سهل فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح لأن القسامة التي أقرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هي قسامة أبي طالب فيحمل ما خالفها كهذه القصة على ما ينبغي أن يحتمل
عليه ما خالف ما هو الاصل فالخلاف ان القسامة ثابتة في هذه الشريعة فن ادعاها على قوم
فيقال لهم يحلف منهم خسون فان حلفوا فليس عليهم شيء من الدية وإن نكلوا فاعلهم الدية وإن
التبس الامر كانت من بيت المال كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله
ابن سهل وليس غير هذا ولكن في قصة أبي طالب ان الدعوى وقعت على معين فيبدل ذلك على ان
التعيين لا يبطل القسامة بل يتوجه على قوم ذلك المعين ما يتوجه على قوم وقعت الدعوى على
واحد منهم غير معين أو على جماعة منهم غير معينين هذا ما أفاده الشوكاني رحمه الله في السبل
الجرار وقد قال في ذيل النعمان ما لفظه ان هذا الباب قد وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة
عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضى الجمع بين الايمان والدية بل بعض
الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها مصرح بوجوب الدية فقط الى قوله والحاصل
أنه قد كثرت الخبط والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتبعنا الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل
ولاسيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم أخذ المال الذي هو معصوم لا يحقه ولهذا
ذهب جماعة من السلف الى ان القسامة غير ثابتة لمخالفتها لاصول الشريعة من وجوه قد ذكرتها
في شرح المنتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور انتهى قلت يعني بشرح المنتقى كتابه
نيل الاوطار فقد أثبت فيه القسامة ورد أدلة من نقاها ردا مشعرا وهو الحق الذي لا يحصى عنه

فان شئت زيادة الاطلاع على حكم هذا الباب فراجع ذلك الكتاب والله الموافق للصواب

*** (باب قتال أهل البغي) ***

هو مصدر بغي عليه بفتح القين المججمة بغيا بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة وذکر الشارح رحمه الله تعالى معناه الاصطلاحى هنا وساقه على اصطلاح القوم وقد بان ما فيه السيد رحمه الله فى حواشى ضوء النهار ولم يذكره هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه (عن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا متفق عليه) أى من حمله لقتال المسلمين بغير حق كنى بحمله عن المقاتلة اذ القتل لازم لحمل السيف فى الاغلب ويحتمل أنه لا كناية فيه وان المراد حمله حقيقة لارادة القتال ويدل له قوله علينا وقوله فليس منا تقدم تفسيره بان المراد ليس على طريقته وهدى سافان طريقته صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا تر ويه وخافته وقاتله وهذا فى غير المستحل فان استحل القتال للمسلم بغير حق فانه يكفر باستحلاله المحرم القطعى والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البغاة من أهل الاسلام فانه خارج من عموم الحديث هذا بدليل خاص (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات ميتة) بكسر الميم مصدر نوى (جاهلية أخرجه مسلم) قوله عن الطاعة أى طاعة الخليفة الذى وقع الاجتماع عليه وكأن المراد خليفة أى قطر من الاقطار اذ لم يجمع الناس على خليفة فى جميع البلاد الاسلامية من أثناء الدولة العباسية بل استقل أهل كل اقليم بقائما وورثهم اذ لو حل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الاسلام لقلت فأئذنه وقوله وفارق الجماعة أى خرج من الجماعة الذين قد اتفقوا على طاعة امام وانتظم به شملهم واجتمعت به كلمتهم وحاطهم عن عدوهم فميتة جاهلية أى منسوبة الى أهل الجهل والمراد به من مات على الكفر قبل الاسلام وهو تشبيه ميتة من فارق الجماعة بمن مات على الكفر بجامع ان الكل لم يكن تحت حكم امام فان الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا امام له وفى الحديث دليل على انه اذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم اننا لنقاتله لئلا نردده الى الجماعة ويذعن للامام بالطاعة بل نخليه وشأنه لانه لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وانه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الاسلام ويدل له ما ثبت من قول على كرم الله وجهه للخوارج كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم ان لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سيلا ولا تظلموا أحدا فان فعلتم نفذت اليكم للحرب وهذا ثابت عنه بالقاظ مختلفة أخرجه أحمد والطبرانى والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام فدل على أن مجرد الخلاف على الامام لا يوجب قتال من خالفه (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل عمار القشة الباغية رواه مسلم) تمامه فى مسلم يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار قال ابن عبد البر تواترت الاخبار بهذا وهو من أصح الحديث وقال ابن دحية لا مطعن فى صحته ولو كان غير صحيح لرده معاوية وانما قال معاوية قتله من جاءه ولو كان فيه شك لرده معاوية فأنكره حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال فرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قتل حجة وأما ما نقله المصنف في التلخيص وتبعه الشارح في نقله من أنه نقل
ابن الجوزي عن خلاد في العلل أنه حكى عن أحمد أنه قال قدرى هذا الحديث من ثمانية
وعشرين طريقا ليس فيها طريق صحيح وحكى أيضا عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم
قالوا لم يصح فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله الاسترواح الذي ذكره هذا
الخلاف الساقط من غير بيان لبطالته من مثل ابن حجر عسيرة شنيعة فاما ابن الجوزي فلم يعرف
هذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاته فهو أجهل وأحقر
من أن ينتهض لمعارضته أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه كابن عبد البر والبخاري ومسلم والحميدي
وقدر واه كما لا يؤدوا ودوا الترمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والاسمعيلى والبرقاني
وأما لهم وقد ذكر حلة منهم توازروا وصححه وجماعة منهم اجتمع أهل السنة وأهل الفقه وأهل
العلم على ذلك وذكره القرطبي في آخر تذكرة والحاكم في علوم الحديث له وحكاها عن ابن خزيمة
المعروف بإمام الأئمة ولم يحك أحد منهم خلافا في ذلك وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه بما
أورده من الطرق الصحيحة الجملة والمنع من الصحة بمجرد العصبية من غير حجة صنع من لا علم له بل من
لا عقل له ولا حياء انتهى قلت لا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته وليس له وقدر
في صحته حتى يقال أنه أحقر من أن ينتهض لمعارضته أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه فالأولى في
الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضا أنه قدرى يعقوب بن شيبه الإمام الثقة
الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه أنه حديث صحيح سمعته عنه يعقوب وقد سئل عنه ذكره الذهبي
في ترجمة عمار في النبلاء ويؤيده أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة وكان يرى الضرب
على روايات الضعاف والمنكرات وهذا يدل على بطلان ما حكاها ابن الجوزي والافغاية
أنه قد تعارض عن أحمد القولان (١) في طرح وفي صحيح غيره ما يغنى عنه كما لا يخفى وأما الحكاية
عن ابن معين وابن أبي خيثمة فإنه رواه المصنف بصيغة التبريز ولم ينسبها إلى راوئها فاستكام عليها
والحديث دليل على أن الفقه الباغية معاوية ومن في حربه والفقه المحقة على كرم الله وجهه
ورضى عنه ومن في صحته وقد نقل الاجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أئمتهم
كالعامري وغيره وأوضحه السيد رحمه الله في الروضة الندية (٢) وعن ابن عمر رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تدري يا ابن أم عبد (هو ابن مسعود لانه المعروف
بذلك) وكان رواه عنه ابن عمر أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحذره (كيف حكم الله فيمن
بغى من هذه الامة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجهز (٣) جريحها) أى لا يتم قتل من كان جريحا
من البغاة (ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيؤثها رواه البزار والحاكم وصححه
فوهم لأن في اسناده كوثر) بفتح الكاف وسكون الواو ومثلثة مفتوحة فراء (ابن حكيم وهو
متروك وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبه والحاكم) في الميزان كوثر
ابن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفي نزل حلب قال ابن معين ليس بشي وقال أحمد بن حنبل
أحاديثه باطل انتهى قال ابن عدى هذا حديث غير محفوظ وأما الرواية عن علي عليه السلام
فرواها البيهقي وغيره وفي الحديث مسائل الأولى جواز قتال البغاة وهو اجماع لقوله تعالى
فقاتلوا التي تبغى قلت والآية دالة على الوجوب وبه قالت الجماعة ولكن شرطوا أن الغلبة

(١) أى ما نقل عنه اثباتا
ونقيا اه أبو النصر

(٢) يجهز يضم المثناة
التحتية وسكون الجيم
وتحقيق الهاء من أجهز يقال
أجهز على الجريح يجهز إذا
أسرع قتله اه أبو النصر

وعند جماعة من العلماء ان قتالهم أفضل من قتال الكفار قالوا لما لحق المسلمون من الضر منهم
واعلم أنه يتعين أولاً قبل قتالهم دعاؤهم الى الرجوع عن البغي وتكرير الدعاء كما فعل على كرم الله
وجهه في الخوارج فانهم لما فارقه أرسل اليهم ابن عباس فنناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف
وكانوا ثمانية آلاف وبقي أربعة آلاف أن يرجعوا وأصر وأعلى فراقه فأرسل اليهم كونوا حيث شئتم
ويتناوئكم أن لا تسفكوا دماً حراماً ولا تقطعوا سبيلاً ولا تظلموا أحداً فقتلوا عبد الله بن
خبيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقروا بطن سرية وهي حبيلى وأخرجوا
ما في بطنها فبلغ علياً كرم الله وجهه فكتب اليهم أفيدوننا بقاتل عبد الله بن خبيب فقالوا كلنا قتله
فأذن حينئذ في قتالهم وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري المسئلة الثانية انه لا يجهز
على جريحها وهو من أجهز على الجريح وجرحه أى بقتله وأسرعه وتم عليه ودليله قوله ولا يجهز
على جريحها وأخرج البيهقي ان علياً عليه السلام قال لا يصح يوم الجمل اذا ظهرتم على القوم
فلا تطلبوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آتية فاقبضوه وما سوى
ذلك فهو لورثته قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ودل الحديث
أيضاً على انه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لان قتالهم انما هو لرفعهم عن المحاربة
ودل الحديث أيضاً على انه لا يطلب هاربها وظاهره ولو كان متخيراً الى فئة الى هذا ذهب الشافعي
قال لان القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع. وذهبت الحنفية الى ان الهارب الى فئة يقتل اذا
يؤمن عوده والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام المسئلة الثالثة
قوله ولا يقسم فيؤها أى لا يغنم فيقسم دال على ان أموال البغاة لا تغنم وان أجلبوا بها الى دار
الحرب والى هذا ذهب الشافعية والحنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال
امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وقد صحح البيهقي ان علياً عليه السلام لم يأخذ سلباً فخرجه عن
الدروردي عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً وأخرج أيضاً عن
أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم
شيئاً وأخرج عن أبي امامة قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقاتلون مولياً
ولا يسلبون قتيلاً وقيل انه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول علي عليه السلام
لكم المعسكر وما حوى وأجيب بان الحديث مصرح بانها لا تغنم وبان ما ذكرناه عن علي عليه
السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً المسئلة الرابعة يؤخذ من اطلاق قوله ولا يجهز
على جريحها أنه لا يضمن البغاة ما تلقوه في القتال من الدماء والآل واليه ذهب الحنفية
واستدل بقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله ولم يذكر ضماناً وبما أخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال
هاجت الفتنة الاولى فادركت أى الفتنة رجالاً ذوى عددين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ممن شهد معه بدر أو بلغنا انهم كانوا يريدون أن يمددوا أمر الفتنة ولا يقام فيها على رجل قاتل في
تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حد في سبأ امرأه سبيت ولا يرى عليه احد ولا يبينها وبين
زوجها لا عنة ولا يرى أن يقدفها أحد الا جلد الحد ويرى أن ترد الى زوجها الاول بعد ان
تعتد فتتقضي عدتها من زوجها الآخر ويرى ان يرتها زوجها الاول قلت وهذا وان لم يكن
اجماعاً فانه مقول البراءة الاصلية اذا اصل ان أموال المسلمين ودماءهم معصومة وذهب الشافعي

الى انه يقتص عن قتل من البغاة واستدلوا بعمومات الآيات والاحاديث نحو ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولييه سلطانا فلا يسرف في القتل وحديث من اعتبط مسلما يقتل فهو قود وأجيب بانها عمومات خصت بما ذكر من أدلة أهل القول الاول (وعن عرجة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وجيم (ابن شريح) بالشين الموحدة مصغر شرح وقيل بالمهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أتاناكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه أخرجه مسلم) ورواه مسلم بلفظ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ستكون هنات وهنات (١) فمن أراد أن يفرق أمر هذه الامة وهى جميع فاضربوه بالسيف كاتسا ما كان وفي لفظ فاقتلوه وفي لفظ من أتاناكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وأخرج الشيخان واللفظ للبخارى من حديث ابن عباس رضى الله عنه قال من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج عن السلطان شبرا فمات ميتة جاهلية دلت هذه الالفاظ على أن من خرج على امام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر كإقلاؤه فإنه قد استحق القتل لادخاله الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائرا أو عادلا وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أقاموا الصلاة وفي لفظ ما لم يروا كفرا أو احواد قد حقق السيد رحمه الله هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار تحقيقا تضرب اليه آباط الإبل والحمد لله المنعم المتفضل

(باب قتال الجاني وقتل المرتد)

عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه) وأخرجه البخارى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد وفي الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره بغير حق قليلا كان المال أو كثيرا وهذا قول الجماهير وقال بعض المالكية لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال قال القرطبي سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع المنكر فلا يقترب الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن من أربد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع الا بالقتل فله ذلك (٢) وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل قال ابن المنذر والذى عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر أربد ظمنا بغير تفصيل الا أن كل من يحتفظ عنه من علماء الحديث كالجميعين على استثناء السلطان للأثر الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه وفرق الاوزاعي بين الحال التي للناس فيما اجماعة وامام فمسل الحديث عليها وأما في حال الخلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحدا قلت ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه سلم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ رأيت أن جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال رأيت أن قاتلني قال قاتله قال رأيت أن قتلني قال قاتلني قال فانت شهيد قال رأيت أن قتلته قال فهو في النار وظاهر الحديث إطلاق الاحوال قلت هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز له الاستسلام وترك المنع بالقتال الظاهر جوازه ويدل له حديث فكأن عبد الله

(١) أى شر وفساد يقال فى فلان هنات أى خصال شر ولا يقال فى الخير واحدا هنة ويجمع على هنوات كذا فى النهاية اهـ أبو النصر

(٢) ويدل له ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأخرجه ابن ماجه عن سعيد ابن زيد رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد اهـ أبو النصر

المقتول فإنه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالاولى فيجمل قوله هنا فلا تبطئه على انه
 نهى لغير التحريم ﴿١﴾ وعن عمران بن حصين قال قاتل يعلى بن أمية رجلاً فعض أحداهما
 صاحبه فانتزع يده من فيه فترع ثنيته فاختصم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 أيعض أحدكم) بفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضيه عضض بكسر الصاد الاولى يعضض
 بفتحها في المضارع فادغمت ونقلت حركتها الى ما قبلها (أخاه بكايعض الفعل) أي الذكركمن
 الابل (لاديه له متفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في العاض والمعنوض من ههنا قال الحافظ
 الصحيح المعروف ان المعنوض أجسبر يعلى لا يعلى قيل فيتعين ان يكون يعلى هو العاض وفي
 الحديث دليل على ان هذه الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا دية على الجاني
 والى هذا ذهب الجمهور وقالوا لا يلزمه شيء لانه في حكم الصائل واحتجوا أيضاً بالاجماع على ان من
 شمر على آخر سلاحه ليقبضه فدفعت عن نفسه فقتل الشاهر انه لا شيء عليه قالوا ولو حرمه
 العضوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء وشرط الاهداء ان يتألم العضوض وان لم يمكنه
 تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدقه أو فلك لحيمته ليرسلها ومهما أمكن التخليص بدون ذلك
 فعدل عنه الى الأثقل لم يهدر وللشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ودليل شرط الاهداء بما
 ذكر ما خوذ من القواعد الكسبية في الشرع والأفلا يفيد الحديث فان كان العض في موضع
 آخر من البدن جرى فيه هذا الحكم قياساً ﴿٢﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال أبو
 القاسم صلى الله عليه وآله وسلم لو ان أمراً اطلع عليك بغير اذن فخذتته بحصاة ففقت عينه
 لم يكن عليك جناح متفق عليه) دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير اذنه وعلى
 ان من اطلع قاصداً للنظر الى محل غيره مما لا يجوز الدخول اليه الا باذن مالكه فانه يجوز للمطلع
 عليه دفعه بما ذكر وان فقاً عينه فانه لا ضمان عليه وفي لفظ لأجد والنسائي وصححه ابن
 حبان فلا دية له ولا قصاص وأما اذا كان مأذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على
 الناظر وكذلك كان المنظور اليه في محل لا يحتاج لاذن ولو تظن منه ما لا يحل له النظر اليه لان
 التقصير من المنظور اليه والى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للمالكية قال يحيى بن
 يعمر من المالكية لعزل مالك لم يبلغه الخبر وقال ابن دقيق العيد تصرف الفقهاء في الحكم
 بأنواع من التصرفات منها انه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع أو في خالص ملك
 المنظور اليه أو في سكة منسدة الأسفل اختلفوا فيه والاشهر ان لا فرق ولا يجوز مد العين الى حرم
 الناس بحال وفي وجه للشافعية انه لا تفقاً الا عين من وقف في ملك المنظور اليه والحديث مطلق
 ومنها انه هل يجوز في الناظر قبل الانذار والنهي فيه وجهان للشافعية أحدهما لا والثاني نعم
 قلت وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده دلالة الحديث الآخر انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل
 يحتل المطلاع عليه لبطعنه والختل فسره في النهاية بقوله يراوده ويطلبه من حيث لا يشعر وفي
 الحديث دليل انه انما يباح له قصد العين بشئ خفيف كالمدرى والبندقة والحصاة لقوله فخذتته
 قال الفقهاء قالوا وما بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله فهذا قيل يتعلق به القصاص أو الدية ومما
 تصرف فيه الفقهاء ان هذا الناظر اذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجوز قصد عينه
 لانه في النظر شبهة وقيل لا يكفي اذا كان له في الدار محرم بل انما يتشع قصده عينه اذا لم يكن

في الدار محارمه ومنها اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف العورة
ولا ضمان والا فوجهان أظهرهما لا يجوز رميه ومنها ان الحرم اذا كن في الدار مستترات أوفى
بيت ففي وجه لا يجوز قصده عينه لانه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء والاظهر الجواز لاطلاق
الاخبار ولانه لا تنضبط أوقات الستة والتكشيف والاحتياط حسم الباب ومنها ان ذلك انما
يكون اذا لم يقصر صاحب الدار فان كان بابها مفتوحا أو ثم كوة واسعة أو ثلثة مفتوحة فينظر فان
كان مجتمعا لم يجوز قصده وان كان وقف ونعمد فقيس لا يجوز قصده لتعريض صاحب الدار بفتح
الباب وتوسيع السكوة وقيل يجوز لتعديده بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا انظر من سطح بيته
أو نظر المؤذن من المئذنة لكن الاظهر ههنا عندهم جواز الرمي لانه لا تقصير من صاحب الدار ثم
قال واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية دخلا تحت اطلاق الحديث فهو مأخوذ منها
وما لا بعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل مما
ذكر انتهى كلامه واعلم انه يؤخذ من الحديث هذا صحة قول الفقهاء انها تهمدم الصوامع
المحدثه المعورة وكذا تعلية الملك اذا كانت معورة وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عرفاته
أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال أول من بنى روضة بمصر
خارجة بن حذافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب الى عمرو بن العاص سلام عليك أما بعد فانه
بلغني ان خارجة بن حذافة بنى غرفة ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه فاذا أتاك ككافي هذا
فأهدمها ان شاء الله تعالى والسلام (وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قضى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وان حفظ الماشية بالليل على أهلها
وان على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل رواه أحمد والاربعة الا الترمذي وصححه ابن
خيان وفي اسناده اختلاف) مداره على الزهري وقد اختلف عليه فانه روى من طرق كلها عن
الزهري عن حزام عن البراء عن حزام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تعالى بن حزم وأخرجه البيهقي
من طرق وفيها الاختلاف الا انه قال الشافعي رحمه الله أخذناه لبثوته واتصاله ومعرفة رجاله
قال البيهقي ورويناه عن الشعبي عن شريح انه كان يضمن ما أفسدت الغنم بالليل ولا يضمن
ما أفسدت بالنهار ويتأول هذه الآية وداد وسليمان اذ يحكى في الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم
وكان يقول (١) النفس بالليل وروى مرة عن مسروق اذ نفشت فيه غنم القوم قال كان كرما
فدخلت فيه ليلا فتركته فيه خضر اقل الحديث انه لا يضمن مالك البهية ما حتمته في النهار لانه
يعتاد ارسالها بالنهار ويضمن ما حتمته بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل والى هذا ذهب مالك
والشافعي ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة الى انه لا ضمان على أهل الماشية مطلقا
وحجته حديث العجماء جرحها جبار أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة والنسائي
وابن ماجه عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوي مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان
اذا أرسلها مع حافظ وأما اذا أرسلها من دون حافظ فانه يضمن وكذا المالكية يقيسون ذلك بما
اذا سرحت الدواب في مشارحها المعتادة للرعي وأما اذا كانت في أرض من روعة لا مسرح فيها
فانهم يضمنون ليلا ونهارا وفي المسئلة أقوال أخر لا تناسب النص وهذا ولا دليل لها يقاومه
(وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه في رجل أسلم ثم تهود لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله)

(١) اي يفسد النفس بانه
في الليل فتوافق الآية
الحديث وتعاضده وشرع
من قبلنا شرع لنا كما عرف
في الاصول اه أبو النضر

جوز في قضاؤه رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدر حذف فعله وهو يشير إلى حديث من يدل دينه فاقتلوه سياقي من خرجه (قاهر به فقتل متفق عليه وفي رواية لابي داود كان قد استتيب قبل ذلك) الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد وهو اجماع وانما وقع الخلاف هل تجب استتبائته قبل قتله أو لا ذهب الجمهور إلى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه وله في رواية أخرى فسد عاه يوم موسى عشرين ليلة أو قريسا منها وجامعا فسد عاه فابى فضرب عنقه وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرين إلى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه يقتل في الحال مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من يدل دينه فاقتلوه يعني والقضاء نفيس التعقيب ولأن حكم المرتد حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فانه يقتل من دون أن يدعى قالوا وانما شرع الدعوة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة وأما من خرج عن بصيرة فلا وعن ابن عباس وعطاء بن كان أصله مسلما لم يستتب والا استتيب نكحها الطحاوي ثم للقائلين بالاستتابة خلاف آخر وهو انه هل يكفى مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ويروى عن علي عليه السلام يستتاب شهرا ﴿١﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يدل دينه فاقتلوه ورواه البخاري) الحديث دليل على وجوب قتل من يدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والاول اجماع وفي الثاني خلاف ذهب الجمهور إلى انها تقتل المرأة المرتدة لأن كلمة من هنا تم الذكر والانتى ولأنه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوى الحديث انه قال تقتل المرأة المرتدة ولما أخرجه هو والدارقطني ان أبا بكر قتل امرأة مرتدة في خلافته والصحابة متوافرون ولم ينكر عليه أحد وهو حديث حسن وأخرج أيضا حديثا أخر في قتل المرأة ولكنه حديث ضعيف وقد وقع في حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن انه قال له أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والافاضرب عنقه وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والافاضرب عنقها واسناده حسن وهو نص في محل النزاع وذهبت الحنفية إلى أن لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا لانه قد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن قتل النساء لما رأى امرأته مقتولة وقال ما كانت هذه لتقاتل رواه أحمد وأجاب الجمهور بان النهي انما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهي فيكون النهي مخصوصا بمخالفهم من العلة وهو لما كانت لا تقا تل فالنهي عن قتلها انما هو لتركها المقابلة فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتحيزين للقتال وبقي عموم قوله من يدل دينه سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التي سلفت واعلم ان ظاهر الحديث اطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد ان كان يهوديا وغير ذلك من الأديان الكفرية وإلى هذا ذهب الشافعية وسواء كان من الأديان التي تقررت بالجزية أم لا لاطلاق هذا اللفظ وخالف الحنفية في ذلك وقالوا يس المراد التبديل الكفر بعد الاسلام قالوا واطلاق الحديث متروك اتفاقا في حق الكافر اذا أسلم مع تناول الاطلاق له وبأن الكفر مله واحدة فالمراد من يدل دين الاسلام بدنه آخر فانه قد أخرج الطبراني من حديث ابن عباس مر فوعا من خالف دينه دين الاسلام فاضربوا عنقه فصرح بدين الاسلام ﴿٢﴾ وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان أعمى كانت له أم ولد نسبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقع فيه فينهاها فلا تنتهي فلما كان ذات ليلة أخذ المعول بكسر الميم وعين

(١) هذا ورد للزجر عن فعل المعصية والآية التي بعدها وردت للزجر عن الزيادة فيه والنقصان اه أبو النصر

(٢) استثناء من مفعول اسأل المأخوذ من معنى أنشدك وقضيت وإن كان فعلا ولا يدخل عليه إلا كنهه لما كان مؤولا بالمصدر جاز دخوله عليه وأول به وإن لم يدخل عليه حرف مصدري ملاحظة للمعنى كما أولوه بذلك في قولهم سمعك بالمعبدى وأصله تسمع بالمعبدى كما عرفت في النحو اه أبو تراب

(٣) سمى عسيفا لان المستأجر يعسفه في العمل والعسف الجور اه أبو تراب

(٤) أي عنده كما في رواية وفي أخرى في أهل هذا اه أبو تراب

(٥) قال في التعريفات ان الزنا شرعا إيلاج الحشفة اه أبو تراب

(٦) وهو أنيس بن الضحاك الأسلي وغلط من زعم أنه أنيس بن مالك صغره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند خطابه اه أبو تراب

مهملة وفتح الواو (بجعله في بطنها فاتكأ عليها فقتلها فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ألا شهدوا ان دمها هدر رواه أبو داود ورواه ثقات) الحديث دليل على انه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويهدر دمه فإن كان مسلما كان سبه له صلى الله عليه وآله وسلم ردة فيقتل قال ابن بطال من غير استتابة ونقل ابن المنذر عن الاوزاعي والليث انه يستتاب وإن كان من أهل العهد فانه يقتل إلا أن يسلم ونقل ابن المنذر عن الليث والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق انه يقتل أيضا من غير استتابة وعن الحنفية انه يعزى للمعاهد ولا يقتل واحتج الطحاوي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا السلام عليك ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ولأن ما هم عليه من الكفر أسد من السب قلت يؤيده ان كفرهم به صلى الله عليه وآله وسلم معناه انه كذاب وأي سب أخش من هذا وقد أقرواعليه إلا أن يقال ان هذا النص في حديث الامة يقاس عليه اهل الذمة واما القول بأن دماءهم انما حقت بالعهد وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافرا بالعهد فيهدر دمه فقد يجاب عنه ان عهدهم يتضمن اقرارهم على تكذيبهم له صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعظم سب إلا أن يقال يخص من بين غيره من السب والله أعلم

﴿كتاب الحدود﴾

جمع حد والحد أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبات حدودا لكونها تمنع عن المعاودة ويطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مقدرة من الشارع ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى قال حدود الله (١) فلا تقر بها وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه

﴿باب حد الزاني﴾

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رجلا من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك قال في الفتح ضمن أنشدك اذ كرك حذف الباء أي اذ كرك الله رافعا نشيدني أي صوتي وهو يفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المجهة أي أسألك (الله الاقضيت لي بكتاب الله تعالى) استثناء مفرغ اذ المعنى لا أنشدك إلا القضاء (٢) بكتاب الله (فقال الآخر وهو أفقه منه) كأن الراوي يعرف انه أفقه أو من كونه سأل أهل الفقه (نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثذن لي فقال قل قال ان ابني كان عسيفا) (٣) بالعين المهملة والسين المهملة فنشأه تحتية فقفا برنة أجير ومعناه (على هذا) (٤) فزني بامرأته (٥) واني أخبرت أن على ابني الرجم فاقضت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني انما على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأته هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضيت بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) كأنه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم انه غير محصن وقد كان اعترف بالزنا (واغد) (٦) يا أنيس نص غير أنيس رجل من الصحابة لاذكره إلا في هذا الحديث (الى امرأته هذا فان اعترفت فأرجمها متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة

وعليه دل القرآن وأنه يجب عليه تغريب عام وهو زيادة على ما دل عليه القرآن ودليل على أنه يجب
الرجم على الزاني المحسن وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنا مرة واحدة كغيره من سائر الاحكام
والى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون وذهب الحنفية والحنابلة وآخرون
الى أنه يعتبر في الاقرار بالزنا أربع مرات مستدلين بما يأتي من قصة ما عزي وياقي الجواب عنه في
شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسأربرجها بعد اعترافها دليل لمن قال يجوز حكم
الحاكم في الحدود ونحوها بما أقربه الخصم عنده وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو ثور كما نقله
القاضي عياض وقال الجمهور لا يصح ذلك قالوا وقضية آيس يطرقها احتمال الاعذار وان قوله
فأرجها بعد اعلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه فوقض الامر اليه والمعنى فإذا اعترفت بحضرة
من ثبت ذلك بقوله حكمت قلت ولا يخفى ان هذه تكلفات واعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم
يبعث الى المرأة لاجل اثبات الحد عليها فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر باستئذان من أتى
بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس وانما ذلك لانهم لما قذفت المرأة بالزنا بعث اليها صلى
الله عليه وآله وسلم لتسكرك فطالب بحمد القذف أو تقر بالزنا فيسقط عنه فكان منها الاقرار
فأوجبت على نفسها الحد ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس ان رجلاً أقر
انه زنى بامرأة فجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة ثم سأل المرأة فقالت كذب يخلد جلد
القرية ثمانين وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستسكروا النسائي (وعن عبادة بن
الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فقد جعل
اللهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة ونقي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم رواه مسلم) اشارة
الى قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلاً بين له انه قد جعل تعالى السبيل بما ذكره من الحكم وفي
الحديث مسألان الاول حكم البكر اذا زنى والمراد بالبكر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجماع
في نكاح صحيح وقوله بالبكر هذا خرج مخرج الغالب لأنه يراد مفهومه فانه يجب على البكر الجلد
سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العسيف وقوله ونقي سنة فيه دليل على وجوب التغريب للزاني
البكر عاماً وأنه من تمام الحد واليه ذهب الخلفاء الاربعة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وغيرهم
وأدعى فيه الاجماع وذهب الحنفية الى أنه لا يجب التغريب واستدل الحنفية بأنه لم يذكر في آية
النور قال تغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه يكون ناسخاً وجوابه
ان الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد علمت الحنفية بمثله بل بدونه
كنقض الموضوع من الفقهية وجواز الموضوع بالنيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا
منه قال ابن المنذر أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العسيف انه يقضى بكاتب الله ثم قال
ان عليه جلد مائة وتغريب عام وهو المبين لكاتب الله وخطب بذلك عمر على رؤس الناس وكان
الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث
اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبيعها او البيع يفوت التغريب قال واذا سقط
عن الامة سقطت عن الحر لانه في معناها قال ويتأكد بحديث لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم قال
واذا اتتني عن النساء اتقني عن الرجال انتهى وفيه ضعف لانه مبني على ان العام اذا خص لم يبق
دليلاً وهو ضعيف كما هو عرف في الاصول لهم نقول الامة خصصت من حكم التغريب وكان

الحديث عام في حكمه للذكور والأشياء والأمة والعبد خصت منه الأمة وبقي ما عداها داخل تحت الحكم وقال مالك والأوزاعي إن المرأة لا تغرب قال لانها عورة وفي نفسها تضيق لها وتعريض للفتنة ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يخفى انه لا يرد ما ذكرناه قد شرط من قال بالغريب ان تكون مع محرما فتكون أجرة منها اذ وجبت بجنايتها وقيل في بيت المال كاجرة الخلال واما الرق فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما الى انه لا ينق قالوا لان نفيه عقوبة لما لكه لمنعه نفعه مدة غيبته وقواعد الشرع قاضية انه لا يعاقب الا الجاني ومن ثم سقط فرض الجهاد والحج على المملوك وقال الثوري وداود بن قتيب وعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب وينصف في حق المملوك وعموم الآية * واما مسافة التغريب فقالوا أقلها مسافة القصر لتحصل الغربية وغرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ومن كان غريبا لوطن له غرب الى غير البلد التي أوقع فيها المعصية المسئلة الثانية في قوله والنيب بالنيب المراد بالنيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله وهذا الحكم يستوى فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله جلده مائة والرجم فانه أفاضه يجمع للنيب بين الجلد والرجم وهو قول علي عليه السلام كما أخرجه البخاري انه جلده سراحه يوم الخميس ورجه يوم الجمعة وقال جلدها بكتاب الله ورجه بلسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشعبي قيل لعلي عليه السلام جعت بين حدين فأجاب بما ذكر قال الحارثي وذهب الى هذا أحمد واسحق وداود وابن المنذر وذهب غيرهم الى انه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا وحديث عبادة منسوخ بقصة ما عزر والغامدية واليهوديين فانه صلى الله عليه وآله وسلم رجمهم ولم يروا انه جلدهم قال الشافعي فذات السنة على ان الجلد ثابت على البكر ساقط عن النيب قال وحديث عبادة متقدم أجيب بأنه ليس في قصة ما عزر ومن ذكر معه على تقدير تأخرها تصرح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الاصل وقد احتج الشافعي بنظر هذا حين عورض في إيجاب العمرة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة فأجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه الا أنه قد يقال ان جلده من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وآله وسلم لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهم ما من طوائف المؤمنين يبعدانه لا يرويه أحد ممن حضر فعدم اثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل على انه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وقوعه وفعل علي عليه السلام ظاهر انه اجتهد منه لقوله جلدها بكتاب الله ورجه بلسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ظاهر انه عمل باجتهاده في الجمع بين الدليلين فلا يتم القول بأنه توقيف وان كان في قوله بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر بالتوقيف قلت ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على اثبات جلد النيب ثم رجه قال السيد رحمه الله ولا يخفى ظهور انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد من رجه فأننا توقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين انتهت قلت قال الشوكاني في شرح المختصر ان كان ثيبا جلد كما يجلد البكر ثم رجم حتى يموت والرجم كان متساوئا ثم نسخت تلاوته وعلى هذا أكثر أهل العلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه

فتحتي تلقاء وجهه) أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال
 يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه حتى نفي ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع
 شهادات دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أباك جنون قال لا قال فهل أحصنت) بفتح
 الهمزة فخاء مهملة فصادمهملة أي تزوجت (قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 اذهبوا به فارجوه متفق عليه) الحديث اشتمل على مسائل الأولى انه وقع منه اقرار أربع
 مرات فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الاقرار بالزنا أربعاً ولا ذهب من قدمنا ذكره وهو
 الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الأصل عدم
 اشتراطه في سائر الاقرار بالقتل والسرقة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نيس فان اعترفت
 فارجهوا لم يذكروه لتكرار الاعتراف ولو كان شرطاً معتبراً لذكره صلى الله عليه وآله وسلم لأنه في
 مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الاقرار بالزنا أربع
 مرات مستدلين بحديث ما عرّف هذا وأجيب عليهم بأن حديث ما عرّف هذا اضطربت فيه الروايات
 في عدد الاقرارات فخاء فيها أربع مرات ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم ووقع في طريق
 أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً ووقع في حديث عنده أيضاً من طريق أخرى فاعترف بالزنا
 ثلاث مرات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات قد شهدت على نفسك أربع مرات
 حكاية لما وقع منه فالفهوم غير معتبر وما كان ذلك الا زيادة في الاستنبات والتبيين ولذلك سأل
 صلى الله عليه وآله وسلم هل به جنون أو هو شارب خمر أو من يشم رائحته وجعل يستفسره عن
 الزنا كما سألني بالفاظ عديدة كل ذلك لأجل الشبهة التي عرضت في أمره ولأنها قالت الجهنية
 أثر يد أن تردني كما رددت ما عرّف علم أن التردد ليس بشرط في الاقرار وبعد فلو سلمنا أنه لا اضطراب
 وأنه أقر أربع مرات فهذا فعل منه من غير أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا طالبه بتكرار اقراره
 بل فعله من تلقاء نفسه وتقديره عليه دليل على جوازه لا على شرطية واستدل الجمهور
 بالقياس على أنه قد اعتبر في الشهادة أربعة ورد بأنه استدلال واضح البطالان لأنه قد اعتبر في
 المال عدلان والاقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً المسئلة الثانية دلت ألفاظ الحديث على أنه
 يجب على الامام الاستفصال عن الامور التي لا يجب معها الحد فانه قد روي في هذا الحديث ألفاظ
 كثيرة دالة عليه ففي حديث بريدة انه قال أشربت خيراً قال لا والله قام رجل يستنكه فلم يجد
 فيه ريحاً وفي حديث ابن عباس لعنك قبلت أو غمزت وفي رواية هل ضا جعتها قال نعم قال فهل
 باشرتها قال نعم قال دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال تغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر
 قال نعم قال أتدري ما الزنا قال نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً قال فما تريد
 بهذا القول قال تطهرني فأمر به فريحم فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستفصال والتبيين وأنه
 يتدب تلقين ما يسقط الحد وان الاقرار لا بد فيه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة وقد
 روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء وعن علي عليه السلام
 ورضي الله عنه في قصة شرأفة قال لها على استكرهت قالت لا قال فلعل رجلاً أتاك في نومك
 الحديث وعند المالكية أنه لا يلحق من اشتهر بانه أكل الحرامات وفي قوله أشربت خيراً دليل أنه
 لا يصح اقرار السكران وفيه خلاف وفيه دليل على أنه يحضر للرجل عند رجه لان في حديث بريدة

عند مسلم خفوله خفيرة وفي الحديث عند البخاري أنها لما أذلقته الحجارة هرب فأدركها بالحرة
فربحناه زاد في رواية حتى مات وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعني حين أخبر
بمهربه لا رد دعوه الي وفي رواية تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه وأخذ من هذا الشافعي
وأجد أنه يصح رجوع المقر عن الاقرار فاذا هرب ترك لعله يرجع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لعله يتوب اشكال لانه ما جاء الا بان يطلب تطهيره من الذنب وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى
الله عليه وآله وسلم في قصة معاذ والذى نفس محمد بيده انه الا ان لقي أنها الجنة ينغمس فيها ولعله
يجاب بأن المراد لعله يرجع عن اقراره ويتوب بنفسه وبين الله تعالى فيغفر له أو المراد يتوب عن
اكذابه نفسه واعلم ان قوله فأمر به فرجوه يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر الرجم
وانه لا يجب أن يكون أول من يرحم الامام فحين ثبت عليه الحد بالاقرار والى هذا ذهب الشافعي
والاولى حمل ذلك على النذب وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام ورضي الله عنه
انه قال أئمة امرأته بنى عليها ولدها وكان اعتراف فالامام أول من يرحم فان ثبت بالبينة فالشهود
أول من يرحم (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لما أتى معاذ بن مالك الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال له لعلك قبلت أو غمزت) بفتح الغين المعجمة وسكون الميم فزاي في النهاية انه فسر
الغمز في بعض الاحاديث بالاشارة كالرمز بالعين والحاجب ولعل المراد هنا الجس باليد لانه ورد
في بعض الروايات أو لمست عوضا عنه (أو نظرت قال لا يا رسول الله رواء البصاري) والمراد
استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنا على أي هذه مجازا وذلك كما جاء العين تزي وزناها النظر والحديث
دليل على التثبيت وتلقين المسقط للحد وان لا بد من التصريح في الزنا باللفظ الصريح الذي
لا يحتمل غير ذلك (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال ان الله بعث محمد بالحق
وأزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعينناها وعقلناها فرحم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ورجنا بعده فأخشي ان طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم
في كتاب الله فيضاهوا بترك فريضة أنزلها الله وان الرجم حق في كتاب الله على من زنا اذا أحصن من
الرجال والنساء وقامت البينة أو كان الحبل) بفتح الميملة والموحدة (أو الاعتراف متفق
عليه) زاد الاسماعيل بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فارجوهما البينة وبين
في رواية عند النسائي محلها من السورة انها كانت في سورة الاحزاب وكذلك أخرج هذه الزيادة
في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زيادة اذ انينا فارجوهما البينة
نكالا من الله والله عزير حكيم وفي رواية لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتم ايدي
وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وقد عدده الاصوليون قسمين أقسام النسخ وفي
الحديث دليل على انه اذا وجدت المرأة الخالية من الزوج أو السيد حبل ولم تذكر شبهة انه
يثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر واليه ذهب مالك وأصحابه وقال الشافعي وأبو حنيفة انه
لا يثبت الحد الابينة أو اعتراف لان الحد وتسقط بالشبهات واستدل الاولون بأنه قاله عمر على
المنبر ولم يشكر عليه فينزل منزلة الاجماع قلت لا يخفى ان الدليل هو الاجماع لا ما ينزل منزلته
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا زنت
أمة أحدكم قسنت زناها فليجلدها الحد ولا يثر عليها) بمنزلة تحسية فثلثة فرائض وحدة التعنيف

لقطاع ومعنى (ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو بجبل من شعر متفق عليه وهذا اللفظ مسلم) فيه مسائل الاولى دل قوله فتبين زناها انه اذا علم السيد بزنا أمته جلدها وان لم يتم شهادة وذهب اليه بعض العلماء وقيل المراد اذا تبين زناها بما يتبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الاقرار والشهادة تقام عند الحرة كما عند الاكثر وقال بعض الشافعية تقام عند السيد وفي قوله فليجلدها دليل على أن ولاية جلد الامة الى سيدها واليه ذهب الشافعي قيل ان ذلك اذا لم يكن في الزمان امام والا فالحدود اليه والاول أقوى والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب المسئلة الثانية قوله ولا يثرب عليها وورد في لفظ النسائي ولا يعنفها وهو بمعنى ما هنا وهو نهى عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد ومن قال المراد انه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد قال ابن بطلال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزرب بالتعنيف واللوم وانما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام التحذير والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ويؤيد هذا نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد الحجر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك وفي قوله ثم ان زنت الى آخره دليل على أن الزاني اذا تكررت منه الزنا بعد اقامة الحد عليه تكررت عليه الحد وأما اذا زنى مرات من دون تخلل اقامة الحد لم يجب عليه الا حد واحد ويؤخذ من ظاهر قوله فليبيعها انه لا يقيم عليها الحد قال المصنف في الفتح الاربع انه يجلد بها قبل البيع ثم يبيعها والسكوت عنه للعلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المسئلة الثالثة ظاهر الامر وجوب بيع السيد للامة وان اسألت من تكررت منه الفاحشة محرم وهذا قول داود وأصحابه وذهب الجمهور الى أنه مستحب لا واجب وقال ابن بطلال جل الفقهاء الامر بالبيع على الحض على مبادعة من تكررت منه لثلاثين بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوثاً وقد ثبت لوعيد على من اتصف بالديانة وفيه دليل على انه لا يجب فراق الزانية لان لفظ أمة أحدكم عام لمن يطؤها ما لكها ومن لا يطؤها ولم يجعل الشارع مجرد الزنا موجبا للفرق اذ لو كان موجبا له لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجب الا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأتباعه وهذا الايجاب لا مجرد الزنا بل لتكرره لثلاثين بالسيد الرضا لذلك فيصف بالصفة القبيحة ويجرى هذا الحكم في الزوجة انه لا يجب طلاقها وراقها لاجل الزنا بل ان تكررت منها وجب للماعرف قالوا وانما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريبا ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا قال وجهه بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامة فلا نستغل به وقد ثبت النهي عن اضاءة المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيئة بالحقيقة انتهى قلت ولا يخفى ان الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الايجاب وقوله وقد ثبت النهي عن اضاءة المال قلنا وثبت هنا مخصص ذلك النهي وهو هذا الامر وقد وقع الاجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالثمن الحقيق اذا كان البائع عالما به وكذلك اذا كان جاهلا عند الجمهور وقوله ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا يقال ليس في الامر ببيعها قطع لذلك اذ لا يتقطع الا بتركه كاله وليس في بيعها ما يصيرها تارك له وقد قيل في وجه الحكمة في الامر ببيعها مع انه ليس من موانع الزنا انه جواز أن تستقنى عند المشتري وتعلم بأن اخر اجها من ملاك السيد الاول

بسبب الزنا فتركه خشية من تنقلها عند المالك لأنه قد يعنفها بالتسري إليها أو بتزويجها
المسئلة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري سبب بيعها لئلا يدخل تحت قوله من
عشنا فليس منا لأن الزنا عيب ولذا أمر بالخط من القيمة يحتمل أن لا يجب عليه ذلك لأن الشارع قد
أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ثم هذا العيب ليس معلوما بثبوته في الاستقبال فقد يتوب
الفاجر ويغفر البار وكونه قد وقع فيها أو أقيم عليها الحد قد صيره كغير الواقع ولهذا نهى
عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف وهل ينسب له ذلك بسبب بيعها فلهذا
يندب ويدخل تحت عموم المناجحة المسئلة الخامسة في اطلاق الحديث دليل على إقامة
الحد على الأمة مطلقا سواء أخصنت أو لا وفي قوله تعالى فإذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن
نصف ما على المحصنات من العذاب دليل على شرطية الاحصان ولكن يحتمل أنه شرط
للتصنيف في جلد المحصنة من الاماء وان عاينها نصف الجلد لا الرجم اذ لا ينصف فيكون فائدة
التقييد في الآية وصرح بتفصيل الاطلاق قول علي عليه السلام ورضي عنه في خطبته يأياها
الناس أقيموا على أرفائكم الحد من أحسن منهن ومن لم يحسن رواه ابن عينة ويحيى بن سعيد
عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحسن
العبد والاماء الا من أحسن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يؤيد كلام الجمهور واطلاق الحديث
الآتي وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الحدود
على ما ملكت أيمانكم رواه أبو داود وهو في مسلم موقوف على رضي الله عنه وأخرجه
البيهقي مرفوعا وقد غفل الحاكم ووطن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما قلت يمكن أنه
استدركه لكون مسلم لم يرفعه وقد ثبت عند الحاكم رفعه والحديث دل على ما دل عليه الحديث
الاول من إقامة المالك الحد على المالك الآن هذا يعنى كورهم وانهم سم ودل على إقامة الحد
عليهم مطلقا أحسنوا أو لا وعلى ان إقامته الى المالك ذكرنا كان أو أثنى واختلف في الأمة المزوجة
فالجمهور يقولون حدها الى سيدها وقال مالك حدها الى الامام الآن يكون زوجها عبدا
لمالكها فأمرها الى السيد وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها قال ابن حزم
يقيم السيد الآن يكون كافرا قال لانهم لا يقرون الا بالصغار وفي تسليطه على إقامة الحد
مناقاة لذلك ثم ظاهر الحديث ان للسيد إقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة
بلا دليل ناهض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ان ابن عمر قطع يد غلام له
سرق وجلد عبد الله زني من غير أن يرفعهما الى الوالي وأخرج مالك في الموطأ بسنده ان عبدا
لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعترف فأمرت به عائشة فقطعت يده وأخرج الشافعي وعبد
الرزاق بسندهما الى الحسين بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
حدثت جارية لها زنت وروى ابن وهب عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد وليدتها حين اذنت وذهبت الخنيفة الى أنه لا يقيم
الحدود مطلقا (١) الا الامام أو من أذن له وقد استدل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن
يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والقي والجمعة الى السلطان
قال الطحاوي ولا نعلم له مخالفا من الصحابة وقد تعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفعا من

(١) اشارة الى مذهب
الاوزاعي والثوري لانهما
يقولان لا يقيم السيد الا حد
الزنا لا غير اه أبو تراب

الصحابه وقد سمعت ما روى عن الصحابة وكونه رداعلى الطحاوى ومن ذلك ما أخرجه البيهقى عن عمرو بن مرة فيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من ولائهم في مجالسهم اذ اذنت قال الشافعى وكان ابن مسعود يامر به وأبو برزة يحسد وليدته ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه ان امرأته من جهينة ﴾ هى المعروفة بالغامرية (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهى حبل من الزنا فقال تعالى الله أصبت حدا فأذقه على قدعاني الله صلى الله عليه وسلم ولها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فأتنى بها ففعل فأمر بهاني الله صلى الله عليه وسلم فشكت) مبنى للمجهول أى شددت ووردته فى رواية (عليها شياء ثم أمر بها فرجت ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر صلى عليها يا رسول الله وقد نزلت فقال لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسك لله تعالى رواه مسلم) ظاهر قوله فاذا وضعت فأتنى بها ففعل انه وقع الرجم عقيب الوضع الا أنه قد ثبت فى رواية أخرى لمسلم انها رجت بعد أن قطعت ولدها وأنت به وفى يده كسرة خبز فى رواية الكتاب طى واختصار قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما فى صحيح مسلم ظاهرهما الاختلاف فان الثانية صريحة فى أن رجمها كان بعد قطامه وأكله الخبز والاولى انه رجمها عقيب الولادة فيجب تأويل الاولى وجعلها على وفق الثانية فيكون قوله فى الرواية الاولى انه قام رجل من الانصار فقال الى رضاعه انما قاله بعد القطامة وأراد برضاعه كنفاله وترتيبه وسماه رضاعا مجازا انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه وأما شديبا عليها فلاجل ان لا تكشف عند اضطرابها من مس الخبارة واتفق العلماء على أنها رجم المرأة قاعدة والرجل قائما الا عند مالك فقال قاعد او قيل يتخير الامام بينهما وفى الحديث دليل انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه ان صحت الرواية يصلى بالبناء للمعلوم الا أنه قال الطبرى انها بضيم الصاد وكسر اللام قال كذا عوفى رواية ابن أبي شيبسة وأبى داود وفى رواية لابي داود فأمرهم أن يصلوا ولكن أكثر الروايات لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام وظاهر قول عمر صلى الله عليه وآله وسلم بأمر الصلاة بنفسه فيؤيد رواية الاكثر لمسلم والقول بأن المراد من صلى أمر بهان يصلى وانه أسند اليه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الامر خلاف الظاهر فان الاصل الحقيقة وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وآله وسلم عليها وأمر بالصلاة فالقول بكراهة الصلاة على المرحوم يصادم النص الا ان تخص الكراهة بمن رجم بغير الاقرار لجواز انه لم يتب فهذا ينزل على الخلاف فى الصلاة على الفساق فالجمهور أنه يصلى عليهم ولادليل مع المانع عن الصلاة عليهم وفى الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور والخلاف فى حد الحارب اذا تاب قبل القدرة عليه فانه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ﴾ يريد ما عزم مالك (ورجلا من اليهود وامرأة) يريد الجهنمية (رواه مسلم وقصة اليهوديين فى الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عزم والجهنمية فتقدم ما فى الحديث دليل على اقامة الحد على الكافر اذ انزى وهو قول الجمهور وذهب المالكية ومعظم الحنفية الى اشتراط الاسلام وانه المراد بالاحصان وتقتل ابن عبد البر

الاتفاق عليه ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ودليلها وقوع التصريح بأن
 اليهوديين الذين زينا كانا قد أحصنا وقد أجاب من اشترط الاسلام عن هذا الحديث بأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم لم انما رجهما بحكم التوراة وليس من حكم الاسلام في شيء وانما هو من باب تنفيذ
 الحكم عليهم بما بما في كتابهما فان في التوراة الرجم على المحسن وعلى غيره قال ابن العربي انما
 رجهما لاقامة الحجّة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله وان احكم بينهم بما أنزل الله ومن ثم
 استدعى شهودهم لتقوم الحجّة عليهم ورد الخطأ بأن الله تعالى قال وأن احكم بينهم بما أنزل الله
 وانما جاء القوم سائلين الحكم عنده كما دلت عليه الرواية فنبههم على ما كتموه من حكم التوراة
 ولا جازان يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لانه لا يجوز الحكم بالنسوخ فدل على انه
 انما احكم بالنسخ انتهى قلت ولا يخفى احتمال القصة للاهرين والقول الاول مبني على عدم
 صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والثاني مبني على جوازه وفيه خلاف معروف
 وقد دلت القصة على صحة أنكنة أهل الكتاب لان ثبوت الاحصان فرع عن ثبوت صحته وان
 الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل قلت أما ان اطاب بفروع الشرائع ففيه نظر لتوقعه
 على انه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين (وعن سعيد بن
 سعد بن عباد) هو انصارى قال الواقدي صحبته صحيحة كان واليا على بن أبي طالب رضي الله
 عنه على اليمن (قال كان بين أياتنا) جمع بيت (روجيل) تصغير رجل (ضعيف نخبت) بالحاء
 المجهية فوجدت ثلثة أي خبر (بأمة من اما ثم فذكر ذلك لسعيد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فقال اضربوا احده فقالوا يا رسول الله انه أضعف من ذلك فقال خذوا عسكالا) بكسر
 العين ثلثة برتة قرطاس وهو العذق (فيه مائة شمر) بالشين المجهية أوله وراء آخره خاء مجهزة
 برتة عسكال وهو غصن دقيق في أعلى العسكال (ثم اضربه به ضربة واحدة فقهوا رواه أحمد
 والنسائي وابن ماجه واسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وارماله) قال البيهقي المحفوظ عن
 أبي امامة أي ابن سهل بن حنيف كونه مرسلا وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي امامة عن
 سعيد بن سعد بن عباد موصولا وقد أسلفنا لك غير مرة ان هذا ليس بعلة فادح بل روايته
 موصولة زيادة من ثقة مقبولة والمراد هنا بالعسكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان
 صغار وهو للخل كالعنقود للعنب وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمرا وفي الحديث دليل
 على أن من كان ضعيفا لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالسياط أقيم عليه بما يحتمله مجموعا
 دفعة واحدة من غير تكرار للضرب بمثل العسكول ونحوه والى هذا ذهب الجماهير قالوا ولا بد
 ان يباشر الحدود بجميع الشماريح ليقع المقصود من الحد وقيل يجرى وان لم يباشر جميعه وهو
 الحق فانه لم يخلق الله تعالى العناكيل مصفوفة كل واحد الى جنب الآخر عرضا منتشرة الى تمام
 مائة قط ومع عدم الانتشار يمنع مباشرة كل فرد منها فان كان المريض يجرى زوال مرضه أو خيف
 عليه لشدة حر أو برد أخر الحد عليه الى زوال ما يخاف (وعن ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمنعول
 به ومن وجدتموه وقع على جمعة فاقتلوه واقتلوا الهيمة رواه أحمد والاربعة ورجاله موثقون
 الا ان فيه اختلافا) (١) ظاهره ان الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه الخ

(١) قوله اختلافا قلت لفظ
 النسائي لعن الله من عمل
 قوم لوط وقال الترمذي
 انما يعرف من هذا الوجه
 انتهى وهو من رواية عمرو
 ابن أبي عمرو ومولى المطلب
 قال ابن معين ينكر عليه
 حديثه اقتلوا الفاعل
 والمنعول به انتهى أفاده
 للندري اه أو تراب

فقط وذلك ان الحديث قد روى عن ابن عباس مفردا وهو مختلف في ثبوت كل واحد من
الامر بن أما الحكم الاول فانه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس
في البكر يوجب على اللوطية قال يرجم وأخرج عنه انه قال ينظر أعلى بناء في القرية فيرى به منكسا
ثم يتبع الحجارة وأما الثاني فانه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن عباس انه سئل
عن الذي يأتي البهيمية قال لاحد عليه فهذا الاختلاف عنه دل على انه ليس عنده سنة فمما عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلم باجتهاده كذا قيل في بيان وجه قول المصنف ان
فيه اختلافا والحديث فيه مسئلتان الاولى فيمن عمل قوم لوط ولا ريب انه ارتكب كبيرة
وفي حكمها أقوال الاول انه يحد حد الزاني قياسا عليه بجماع ايلاج محرم في فرج محرم وهذا
قول جماعة من السلف والخلف واليه يرجع الشافعي واعتذر عن الحديث بأن فيه مقالا فلا
ينض على اباحة دم المسلم الا أنه لا يمتنع ان هذه الاوصاف التي جمعوها وجعلوها على الخلق
اللواط بالزنا لا دليل على علميتها والثاني يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كأنما وغير محصنين
للحديث المذكور وهو قد يمتنع قول الشافعي وكان طريقة الفقهاء ان يميلوا في القتل فعل ولم ينكر
فكان اجاعا سيما مع تكرير من أبي بكر وعمر وغيرهما وتجب في المنار من قوله المذهب الى هذا مع
وضوح دليله لفظا وبوجه الى حديثه به سندا الثالث انه يحرق بالنار فخرج البيهقي انه اجتمع
رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به وفيه قصة
وفي اسناده ارسال وقال الحفاظ المنذرى حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق
وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك الرابع انه يرى من أعلى بناء في القرية
منكسا ثم يتبع الحجارة واه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنه
المسئلة الثانية فيمن أتى بهيمة دل الحديث على تحريم ذلك وان حذر من يأتيها قتله واليه ذهب
الشافعي في أخير قوايه وقال ان صح الحديث قلت به وروى عن القاسم وذهب الشافعي في قول له
انه يجب حد الزنا قياسا على الزاني وذهب ابن حنبل وغيره الى انه يعزرفقط اذ ليس بزنا والحديث
قد تكلم فيه بما عرفت ودل على وجوب قتل البهيمية ما كولة كانت أولا والى ذلك ذهب على
رضي الله عنه وقول للشافعي وقد قيل لابن عباس ما شأن البهيمية قال ما سمعت من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيئا ولكن أرى انه كرم ان يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك
العمل وروى انه قال في الجواب انها ترى فيقال هذه فعل بها ما فعل وذهبت الحنفية الى انه يكره
أكلها فظاهره انه لا يجب قتلها قال الخطابي الحديث هذا معارض بهيمه صلى الله عليه وآله وسلم
عن قتل الحيوان الا لكاه قال في البحر فيحتمل انه أراد عقوبته بقتلها ان كانت له وهي
ما كولة جمع بين الادلة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
وغرب وان أبا بكر ضرب وغرب واه الترمذي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه ووقفه)
وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام جلا ونقي من البصرة الى الكوفة أو من الكوفة الى البصرة
وتقدم تحقيق ذلك في التغريب وكأنه ساقه المصنف رداعلى من زعم نسخ التغريب (وعن ابن
عباس رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخنثين) جمع مخنث بالخاء المعجمة
فتون فتنة اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما (من الرجال والمترجلات من النساء وقال

أخرجوه من بيوتكم رواه البخاري) اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم لم تركب المعصية
 دال على كبرها وهو يحتمل الاخبار والانشاء كما قدمنا. والمخنف من الرجال المراد به من يتشبه
 بالنساء في حر كاته وكلامه وغير ذلك من الامور المختصة بالنساء والمراد من تخلق بذلك لامن كان
 ذلك من خلقته وجبلته والمراد بالترجلات من النساء المتشبهات بالرجال هكذا ورد تفسيره في
 حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء والعكس وقيل لادلالة
 اللعن على التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في المخنثين بالدخول على النساء وانما في
 من سمع منه وصف المرأة بما لا يظن له الامن كان له اربة فهو لا يجلس تتبع أوصاف الاجنبية
 قلت يحتمل ان من أذن له كان ذلك صفة له خلقه لا تخلقها هذا وقال ابن التين أمان انتهى في
 التشبه بالنساء من الرجال الى ان يوثق في دبره وبالرجال من النساء الى ان يتعاطى السحق فان
 لهذين الصفتين من اللوم والعقوبة أشد من لم يصل الى ذلك قلت امان يوثق من الرجال في دبره
 فهو الذي سلف حكمه قريبا (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدفعاً أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف وأخرجه
 الترمذي (١) والحاكم من حديث عائشة بلقظ ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم وهو
 ضعيف أيضاً رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه من قوله بلقظ ادرؤا الحدود بالشبهات) وذكره
 المصنف في التلخيص عن علي رضي الله عنه من فوعا وتعامه ولا ينبغي للامام ان يعطل الحدود قال
 وفيه المختار بن نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري الا انه ساق المصنف في التلخيص عدة
 روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على ان له أصلاً في الجملة وفيه دليل على انه
 يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الاكراه أو انها أنبت المرأة وهي نائمة فيقبل قولها
 ويدفع عنها الحد ولا تكلف اليانة على ما زعمه (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اجنبوا هذه القاذورات) جمع قاذورة والمراد بها الفعل القبيح والقول
 السيئ مما نهى الله تعالى عنه (التي نهى الله تعالى عنها فن لم فليست بستر الله وليتب الى الله
 فانه من يدي لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله عز وجل رواه الحاكم) وقال علي شرطهما (وهو في
 الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه
 ومراده بذلك حديث مالك وأما حديث الحاكم فهو مسند مع انه قال امام الحرمين في النهاية
 انه صحيح متفق على صحته قال ابن الصلاح وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله اشباه لذلك
 كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يقتصر اليها كل فقيه وعالم في الحديث دليل على
 انه يجب على من لم بعصية ان يستر ولا يفضح نفسه بالاقرار وبيادر الى التوبة فان أبدى صفحته
 للامام والمراد بها هنا حقيقة أمره وجب على الامام اقامة الحد وقد أخرج أبو داود من فوعا
 تعافوا الحدود فيما ينحكم فما بلغني من حد فقد وجب

(١) قال الترمذي بعد
 أخرجه حديث عائشة
 لا نعرفه من فوعا الامن
 حديث محمد بن ربيعة عن
 يزيد بن زياد الدمشقي ثم قال
 يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف
 في الحديث انتهى أبو تراب

* (باب حد القذف) *

القذف لغة الرمي بشئ وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد على المذنوب (عن عائشة رضي الله
 عنها قالت لما نزل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وذكركم وتلا القرآن

(١) كما رواه ابن أبي حاتم
والحاكم في الاكليل من
مرسل سعيد بن المسيب وفي
البخاري العشر الايات الى
قوله والله يعلم وانتم لا تعلمون
وفيها باعتبار العدد وايات
آخر انتهى أبو تراب

من قوله ان الذين جاؤا بالاflك الى آخر (١) ثمان عشرة آية على احدى الروايات في العدد (فلما نزل
أمر برجلين) هما حسان ومسطح (وامرأة) هي حنة بنت جحش (فضربوها الحدأخرجه أحد
والاربعة وأشار اليه البخاري) في الحديث ثبوت حد القذف وهو ثابت لقوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية وظاهره انه لم يثبت القذف لعائشة الامن الثلاثة
المذكورين وقد ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن ساول ولكنه لم يثبت انه جلدته صلى الله
عليه وآله وسلم حد القذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعدأ عذارا في تركه صلى الله عليه وآله وسلم
خدمه ولكنه قد أخرج الحاكم في الاكليل انه صلى الله عليه وآله وسلم جلد من جلدته القذف وأما
قول الماوردي انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد أحد من القذف لعائشة وعلمه بان الحد انما
يثبت بينة أو اقرار فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن وحد القذف يثبت بعدم ثبوت
ما قذف به ولا يحتاج في اثباته الى بينة قلت ولا يخفى ان القرآن لم يعين أحدا من القذف وكله
يريد ما ثبت في تفسير الايات فانه ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ابن ساول وان مسطحا
من القذف وهو المراد بنزول قوله تعالى ولا يأتوا أولوا الفضل منكم والسعة ان يؤثروا أولى القربى
الآية ﴿ وعن أنس بن مالك قال أول لعان كان في الاسلام ان شريك بن صهماء قذفه هلال
ابن أمية بأمرأة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم البينة والاخفى ظهرك الحديث أخرجه
أبو يعلى ورجاله ثقات وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله أول لعان قد اختلف
الروايات في سبب نزول آية اللعان ففي رواية أنس هذه انم انزلت في قصة هلال وفي أخرى انها
نزلت في قصة عويمر الجملاني ولا ريب ان أول لعان كان بنزولها البيان الحكم وجمع بينهما بانها
نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر الجملاني وقيل غير ذلك والحديث دليل على ان الزوج
اذا عجز عن البينة على ما ادعاه من ذلك الامر وجب عليه الحد الا انه نسخ وجوب الحد عليه
بالملاعنة وهذا من نسخ السنة بالقرآن ان كانت آية جلد القذف وهي قوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الآية سابقة نزولا على آية اللعان والافآية اللعان امانة صحة على تقدير تراخي النزول
عند من يشترطه القذف الزوج أو مخصصة ان لم يترأخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على
انه أريد بالعموم وفي قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجه
من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق ان الازوج القاذفين لازواجهم
باقون في عموم الآية وانما جعل الله شهادة الزوج أربع شهادات بالله فأعنة مقام الاربعة
الشهداء ولذا سمي الله أيمانهم شهادة فقال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله فإذا نكل عن
الايمان وجب جلدته جلد القذف كما انه اذا رمى أجنبي أجنبية ولم يأت بأربعة شهداء جلد للقذف
فالازواج اقون في عموم والذين يرمون المحصنات داخلون في حكمه ولذا قال صلى الله عليه وآله
وسلم البينة والاخفى ظهرك وانما أنزل الله آية اللعان لافادة انه اذا فقد الزوج البينة وهم الاربعة
الشهداء فقد جعل الله تعالى عوضهم الاربعة الايمان وزاد الخامسة للتأكد والتشديد وجلد
الزوج بانكول قول الجمهور كانه قيل في الآية الاولى ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولم يحلفوا ان كانوا
أزواجا لمن رموا وغايتهم انها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الاولى مقدر الاعوضا عن القيد
الاول اذا فقد الاول والله أعلم ﴿ وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر

القارئ الشامي كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه في الطبقة الثانية من التابعين أحد القراء السبعة
 روى عن واثله بن الاسقع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان
 ولد سنة احدى وعشرين من الهجرة ومات سنة ثمان عشرة ومائة (قال لقد أدركت أبا بكر وعمر
 وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضربون المملوك في القذف الأربعين رواه مالك والثوري في
 جامعه) دل على أن رأى من ذكر تنصيف حد القذف على المملوك ولا يخفى أن النص ورد في
 تنصيف حد الزنا في الامامة بقوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فكانهم قاسوا
 عليه حد القذف في الامة ان كانت قاذفة وخصصوا بالقياس عموم الذين يرمون المحصنات ثم
 قاسوا العبد على الامة في تنصيف الحد في الزنا والقذف بجامع الملك وعلى رأى من يقول بعدم
 دخول المالك في العمومات لا تخصيص الامة مذهب مردود في الاصول وهذا مذهب المجاهير
 من علماء الامصار وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز (١) الى انه لا ينصف حد القذف على
 العبد لعموم الآية وكانهم لا يرون العمل بالقياس كما هو رأى الظاهرية والتحقيق ان القياس غير
 تام هنا لانهم جعلوا العلة في الحاق العبد بالامة الملك ولا دليل على انه العلة الا ما يدعونه من السبر
 والتقسيم والحق انه ليس من مسائل العلة وأى مانع من كون الاثوثة جزء العلة لتقص حد الامة
 لان الامامة يمتن ويغلب ولذا قال تعالى ومن يكرهه فان الله من بعده اكرهه غفور رحيم أى
 لمن لم يأت مثل ذلك في الذكور اذ لا يغلبون على أنفسهم وحينئذ نقول انه لا يلحق العبد بالامة
 في تنصيف حد الزنا ولا القذف وكذلك الامة لا ينصف لها حد القذف ودعوى الاجماع على
 تنصيفه في حد الزنا غير صحيحة بخلاف داود وما في القذف فتدبرمت الخلاف منه ومن غيره
 ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قذف مملوكه
 يقام عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كما قال متفق عليه﴾ فيه دليل على انه لا يحد المالك في
 الدنيا اذ اذ قذف مملوكه وان كان داخل تحت عموم آية القذف بناء على انه لم يرد بالاحصان الحرية
 ولا التزوج وهو وانظ مشترك يطلق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم لانه صلى الله عليه وآله وسلم
 أخبر انه يحد لقذفه مملوكه يوم القيامة ولو وجب حده في الدنيا لم يجب عليه الحد يوم القيامة اذ قد
 ورد ان هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا الجماع واما اذ اذ قذف العبد غير ماله فانه أجمع
 العلماء على انه لا يحد قاذفه الا أم الولد ففيها خلاف فذهب الشافعية وأبو حنيفة الى انه لا حد
 أيضاً على قاذفه لانهم اعموا مملوكه قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية الى انه يحد وصرح ذلك
 عن ابن عمر

(١) والاوزاعي وأبو ثور
 وظاهرية اه

* (باب حد السرقة) *

﴿عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق الا
 في ربيع دينار فصاعداً﴾ نصب على الحال ويستعمل بالقاء ونحو لا يأتي بالواو قيل معناه ولو زاد واذ
 زاد لم يكن الا صاعداً فهو حال مؤكدة (متفق عليه واللفظ لمسلم ولفظ البخاري تقطع يد السارق
 في ربيع دينار فصاعداً وفي رواية لاجد) أى عن عائشة وهو الحديث الثاني (اقطعوا في ربيع دينار
 ولا تقطعوا فيما وادنى من ذلك) ايجاب حد السرقة ثابت بالقرآن والسارق والسارقة الآية ولم

يذكر

يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه فاختلف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أو لا ذهب
الجمهور إلى اشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى
أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لا إطلاق الآية ولما أخرجه البخاري من حديث أبي
هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتنقطع يده ويسرق الحبل
فتقطع يده وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره والحديث يان لها وبأن المراد
من حديث البيضة غير القطع بسرقها بل الأخبار بتحقيق شأن السارق وخسارة ما ربحه من
السرقه وهو أنه تعاطى هذه الأشياء الخفية وصار ذلك خلقاً له وجرأه على سرقة ما هو أكثر من ذلك
مما يبلغ قدره ما يقطع به فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة فتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك
ذكر هذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه وتظهر حديث من بنى لله مسجداً ولو كفح فمصرقة واحدة
تصدق ولو بظلف محرق ومن المعلوم أن مفحص القطاة لا يصح تسبيله ولا التصديق بالظلف
المحرق لعدم الانتفاع به ما فاقصد صلى الله عليه وآله وسلم إلا المبالغة في الترهيب (١) الثانية
اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً والذي قام
الدليل عليه منها قولان الأول أن النصاب الذي يتقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم
من الفضة وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذكور فإنه
بيان لا إطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في الربع دينار قالوا والثلاثة
الدراهم قيمتها ربع دينار ولما يأتي من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم
قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم يكن قيمتها ربع دينار لم يوجب القطع واحتج له أيضاً بما
أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بأثنى
عشر فقطع وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً
وقال الشافعي ربع الدينار موافق الثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اثنا عشر درهماً ديناراً وكذلك كان بعده ولهذا فومت الدية اثني عشر ألفاً من
الورق وألف دينار من الذهب القول الثاني لاكثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع إلا سرقة
عشر دراهم ولا يجب في أقل من ذلك واستدلوا بذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق
محمد بن إسحاق من حديث ابن عباس أنه كان عن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عشرة دراهم وروى أيضاً محمد بن إسحاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قالوا
وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن وإن كان فيهما
أن قيمته ثلاثة دراهم لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيما
يستباح به العضو المحرم قطعه لا يحميه فيجب الأخذ بالمتيقن وهو ألا كثر وقال ابن العربي ذهب
سفيان الثوري مع جلالاته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد
محرومة بالاجاع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع به عند الجميع فبما
به ما لم يقع الاتفاق على ذلك قلت قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن
من ثلاثة دراهم وأربعة دراهم وغير ذلك مما ورد في قدر قيمته ورواية ربع دينار في حديث
عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب على أن الأرجح أن قيمة المجن ثلاثة

(١) في حديث البيضة
والترغيب في حديث المسجد
والصدقة اهـ

دراهم لما أتى من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً وأما الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لأفيماء على أن رواية التقدير بقسمة المجن بالعشرة جاءت من طريق ابن اسحق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف وإن كنا لا نرى القدح في ابن اسحق بما ذكره كما قررناه في مواضع آخر المسئلة الثالثة اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور يقوم بالدراهم لاربع الدينار يعني إذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الخطابي ولذلك كانت السكوك القديمة يكتب فيها عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالتأخير وحصرتها حتى قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما قدمناه وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والاوزاعي ودادود وقال أحمد بقول مالك في التقويم بالدراهم وهذا القولان في قدر النصاب تفرعا عن الدليل كما عرفت وفي الباب أقوال كما قدمنا لم ينض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل ﴿ وعن ابن عمر ﴾ رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم متفق عليه) المجن بكسر الميم وبالجيم الترس مفعول من الاجتنان وهو الاستتار والاختفاء وكسرت ميمه لأنه آله في الاستتار قال

وكان مجنى دون من كنت أتقى * ثلاث شخصو كعبان ومغفر

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله في رواية أحمد ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك بعد ذكره القطع في الربع الدينار ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا لأنه ربع دينار والثنائي قوله ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك وقوله هنا قيمته هذا هو المعتبر أعني القيمة وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ ثمنه ثلاثة دراهم قال ابن دقيق العيد المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن فكانه لتساويهما عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باعتبار الغلبة والأولواختلفت القيمة والثنى الذي شري به مالكم لم يعتبر إلا القيمة ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده متفق عليه) تقدم أنه من أدلة الظاهرية ولكنه مؤول بمثل ذكره سابقاً والموجب لتأويله ما عرفت من قوله في المتفق عليه لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار وقوله فيما أخرجه أحمد ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك فتعين تأويله بما ذكرناه وأما تأويل الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق بتقويته العظيم بالحقير قيل فالوجه في تأويله أن قوله فتقطع خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل لجواز أن يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقطعه من لا يرعى النصاب أو بشهادة على النصاب ولا يصح الادونه أو نحو ذلك ﴿ وعن عائشة ﴾ رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (مخاطباً لاسامة) (أنشف في حدى من حدود الله ثم قام فاخطب فقال يا أيها الناس انما أهلكم الذين من قبلكم انهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد

متفق عليه واللفظ لمسلم وله) أي لمسلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأته تستعير المتاع وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها) الخطاب في قوله تشفع لاسامة بن زيد كما يدل له ما في البخاري أن قريشاً أهتمهم المرأة الخزومية (١) التي سرقت قالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنشفع الحديث وهذا استفهام إنكار وكأنه قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعاة في حد وفي الحديث مسئلتان الأولى النهي عن الشفاعاة في الحد وترجم البخاري باب كراهة الشفاعاة في الحد إذا رفع إلى السلطان وقد دل لما قبله من أن الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لاسامة لما تشفع لا تشفع في حد فإن الحد وإذا انتهت إلى قليس عتوك وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاها الله في أمره وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفاً وفي الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ فقد ضاها الله في ملكه وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولاً بلفظ أشفعوا لم يصل إلى الوالي فإذا وصل إلى الوالي ففعافا فعافا الله عنه وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال لقي الزبير سارفاً تشفع فيه فقبل حتى يبلغ الإمام فقال إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع قبل وهذا الموقوف هو المعتد وتأتي قصة الذي سرق رداء صفوان ورفع إليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم أراد أن لا يقطعه فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا قبل أن تأتي بي به ويأتي من أخرجه وهذه الأحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعاة بعد البلوغ إلى الإمام وأنه يجب على الإمام إقامة الحد وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك ومثله في البحر ونقل الخطابي عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال لا يشفع في الأول مطلقاً أي قبل الرفع وبعده وفي الثاني تحسن الشفاعاة قبل الرفع وفي حديث عن عائشة أقبلوا ذوى الهيئات زلاتهم إلا في الحد وما يدل على جواز الشفاعاة في التعزيرات لا في الحدود ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك المسئلة الثانية في قوله كانت امرأته تستعير المتاع وتجده وأخرج النسائي بلفظ استعارت المرأة على السنة فاسم يعرفون وهي لا تعرف قباعته وأخذت ثمنه وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن أن امرأة جاءت فقالت ان فلانة تستعير حلماً فأعارتها أياماً فكشفت لآثامها فجاءت إلى التي استعارت لها تسألها فقالت ما استعرتك شيئاً فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعاها فأسألتها فقالت والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال أذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها فتأوه وأخذوه فأمر بها فقطعت والحديث دليل على أنه يجب القطع على جاحد العارية وهو مذهب أحمد وأما الحق والظاهرية واتصله ابن خزم ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم رتب القطع على جحد العارية وقال ابن دقيق العيد أنه لا يثبت الحكم المرتب على الجحد حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت جاحدة على روايته من روى أنها كانت سارقة وذهبت

(١) اسمها فاطمة بنت
الاسود بن عبد الاسد بن
عبد الله قتل أبوها كافراً
يوم بدر قتله جزة رضى الله
عنه اه أبو تراب

الجماهير انه لا يجب القطع في جحد العارية قالوا لان الآية في السارق والجاحد لا يسمى سارقا ورد
 هذا ابن القيم وقال ان الجحد داخل في اسم السرقة قلت دخول لفظ الجاحد تحت لفظ السارق
 لغة لا تساعد عليه اللغة وأما الدليل فثبت قطع الجاحد بهذا الحديث قال الجمهور وحديث
 الخزومية قد ورد بلفظ انها سرقت من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الاسود
 وأخرجها البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا فقد تقرر انها سرقت ورواية
 جحد العارية لا تدل على ان القطع كان لها بل انما ذكر جحد العارية لانه قد صار خلقا لها معروفا
 فعرفت المرأة به والقطع كان للسرقة وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه ثم هو مبني
 على ان المعبر عنه امرأة واحدة وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر
 بذلك فانه جعل الذي ذكره ثانياً راية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادي انها حديث واحد
 أشار اليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة في سياق
 الحديث ثم قال الجمهور يؤيد ما ذهبنا اليه ما روى عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن
 حبان قالوا وجحد العارية خائن ولا يخفى ان هذا عام لكل خائن ولكنه مخصص بجحد العارية
 ويكون القطع فيمن جحد العارية لا غير من الخونة وقد ذهب بعض العلماء الى انه يخص القطع
 بمن استعار على لسان غيره مخادعاً للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأتكرها لما طول بها قال
 فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير
 لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت وهذا دل على ان الخائن لا يقطع عليه والمراد بالخائن الذي يضر
 ما لا يظهر في نفسه والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع ارادة اظهاره له النصيحة
 والحفظ والخائن أعم فانه قد تكون الخيانة في غير المال ومنه خائنة العين وهي مسارقة الناظر
 بطرفه ما لا يحل له نظره والمنتهب المغير من النهبة وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على
 جهة الغلبة والقدرة والمختلس السالب من اختلسه اذا سلبه واعلم ان العلماء اختلفوا في شرطية
 أن تكون السرقة في حرز فذهب أحمد بن حنبل وإسحق وهو قول للخوارج الى انه لا يشترط لعدم
 ورود الدليل باشتراطه من السنة ولا طلاق الآية وذهب غيرهم الى اشتراطه مستدلين بهذا
 الحديث اذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية وأجيب بأن هذا
 مفهوم لا يثبت به قاعدة يقيدها القرآن ويؤيد عدم اعتبار انه صلى الله عليه وآله وسلم قطع من
 أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد
 الخزومية وانما كانت تجعد ما تستعيره وقال ابن بطال ان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة
 فان صيغ فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اعتبار الحرز فالمستلة كما ترى والاصل
 عدم الشرط وانما استخيرا لله وأتوقف حتى يفتح الله تعالى ﴿﴾ (وعن رافع بن خديج رضي الله
 عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا قطع في غر) في النهاية الثمر هو الرطب
 مادام في رأس النخلة فاذا قطع فهو الرطب قال ويقع على كل الثمار (ولا كثر) هو يفتح الكاف
 وفتح المثلثة جاز النخل وهو شحمها الذي في وسط النخلة كافي النهاية (رواه المذكورون)
 وهم أحمد والاربعة (وصححه أيضا الترمذي وابن حبان) كما صح ما قبله قال الطحاوي الحديث

تلقته الامة بالقبول والتمر المراد به ما كان معلقا في التخل قبل ان يجذو يجرز وعلى هذا تأوله
الشافعي وقال حوائط المدينة ليست يجرزوا كثرها تدخل من جوانبها والتمر اسم جامع للرطب
واللباس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير وأما الكثر فوقع تفسيره في رواية النسائي
بالجار والجار بالجم آخره من ثمران هو شحم التخل الذي في وسط التخله كما في النهاية والحديث
فيه دليل على انه لا يجب القطع في سرقة التمر والكثرة ظاهره سواء كان على ظهر المنبت له أو قد جذ
والى هذا ذهب أبو حنيفة قال في نهاية المجتهد قال أبو حنيفة لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح
كالصيد والحطب والحشيش وعمدته في منعه القطع في الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وآله
وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر وعند الجمه ورانه يقطع في كل محرز سواء كان على أصله باقيا أو قد جذ
وسواء كان أصله مباحا كالخشيش ونحوه أو لا قالوا العموم الآية والاحاديث الواردة في
اشتراط النصاب وأما حديث لا قطع في ثمر ولا كثر فقال الشافعي انه خرج على ما كان عليه عادة
أهل المدينة من عدم احراز حوائطها فترك القطع لعدم الحرز فاذا أحرزت الحوائط كانت تغيرها
(وعن أبي أمية المخزومي) لا يعرف له اسم عدادته في أهل الحجاز روى عنه أبو المنذر مولى أبي
ذر هذا الحديث (قال أنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد
معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما خالك) بكسر الهمزة فخمجة أى
أظنك (سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وحي به فقال استغفر الله
وتب إليه فقال استغفر الله وتوب إليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا أخرجه أبو داود واللفظ له
وأحمد والنسائي ورجاله ثقات) وقال الخطابي في اسناده مقال والحديث اذارواه مجهول
لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق أبو المنذر المذكور في اسناده لم يرو عنه الا اسحق
ابن عبد الله بن أبي طلحة وفي الحديث دليل على انه ينسخ للامام تلقين السارق الانكار وقد
روى عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لسارق أسرق قل لا قال الرافي لم يصحوا هذا
الحديث وقال الغزالي قوله قل لا لم يصححه الأئمة ورواه البيهقي موقوفا على أبي الدرداء انه
أتى بجارية سرق فقال لها أسرقتى قولى لا فقالت لا تخلى سبيلها وروى عبد الرزاق عن عمر
أنه أتى برجل سرق فسأله أسرق قل لا فقال لا فتركه وساق روايات عن الصحابة دالة على
التلقين واختلف في اقرار السارق فذهب أحمد واسحق الى انه لا بد في ثبوت السرقة بالاقرار من
اقراره مرتين وكان هذا دليلهم ولادلالة فيه لانه خرج مخرج الاستنبات وتلقين المسقط ولانه
تردد الراوى هل مرتين أو ثلاثا وكان طريق الاحتياط لهم ان يشترطوا الاقرار ثلاثا ولم يقولوا به
وذهب القريقتان وغيرهم الى انه يكفي الاقرار مرة واحدا ~~كسائر~~ الاقارير ولانها قد
وردت عدة روايات لم يذرفها اشتراط عدد الاقرار (وأخرجه) أى حديث أبي أمية
(الحاكم) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فسأقه بعنائه وقال فيه اذهبوا به فاقطعوه
ثم أحسموه) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضا) أى من حديث أبي هريرة (وقال لأبأس
باسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع والحسم الكى بالتأري أى يكوى محل القطع
لينقطع الدم لان منافذ الدم تنسد واذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدي الى التلف وفي الحديث
دلالة على انه يأمر بالقطع والحسم الامام وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال وقيمة الدواء

الذي يحسم به منه لان ذلك واجب على غيره * (فائدة) * من السنة ان تعلق يد السارق في عنقه لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد انه سئل رأيت تعليق يد السارق في عنقه من السنة قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقاً ثم أمر بيده فعلق في عنقه وأخرجه بسنده ان علياً رضي الله عنه قطع سارقاً ثم وأبه ويده معلقة في عنقه وأخرج عنه أيضاً انه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها قال الراوي فكأنني أنظر الى يده تضرب صدره ﴿ وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغرم السارق اذا أقيم عليه الحد رواه النسائي وبين انه منقطع وقال أبو حاتم هو منكر ﴾ رواه النسائي من حديث المسور بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف قال النسائي هذا امر سهل وليس بثابت وكذلك أخرجه البيهقي وذكره عنه أخرى وفي الحديث دليل على ان العين المسروقة اذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد ان وجب عليه القطع سواء أ تلفها قبل القطع أو بعده ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وفي شرح الكنتز على مذهبه تعليل ذلك بان اجتماع حقين في حق واحد مخالف للاصول فصار القطع بدلا من الغرم ولذلك اذا نفي بسرقة قطع به ما لم يقطع وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة الى انه يغرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على البدن ما أخذت حتى تؤديه وحديث عبد الرحمن هذا لا يقوم به الجمع ما قبل فيه ولقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ولانه اجتماع في السرقة حقان حق لله تعالى وحق للآدمي فاقتضى كل حق موجباً ولانه قام الاجماع على انه اذا كان موجوداً بعينه أخذ منه فيكون اذا لم يوجد في ضمانه قياساً على سائر الاموال الواجبة وقوله اجتماع الحقين مخالف للاصول دعوى غير صحيحة لان الحقين مختلفان فان القطع لحكمة الزجر والتغريم لتقويت حق الآدمي كما في الغصب ولا يخفى قوة هذا القول ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب بفيه من ذي حافة غير متخذ خبنة ﴾ بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون وهو معطف الازار و طرف الثوب ﴾ فلا شيء عليه ومن خرج بشئ منه فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشئ منه بعد ان يؤويه (١) الجرين هو موضع الثمر الذي يجفف فيه ﴿ فبلغ عن الجن فعليه القطع ﴾ أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم قال المنذرى المراد بالثمر المعلق ما كان معلقاً في الخل قبل ان يجذو ويجرز والثراتم جامع للرطب واليابس من الثمر والعنب وغيرهما وفي الحديث مسائل الاولى انه اذا أخذ المحتاج بفيه لسد فاقته فانه مباح له (٢) والثانية انه يحرم عليه الخروج بشئ منه فان خرج بشئ منه فلا يخلو اما ان يكون قبل ان يجذو وقبل ان يأويه الجرين أو بعده ان كان قبل الجذو فعليه الغرامة والعقوبة وان كان بعد القطع واياه الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ عن الجن وهذا مبني على ان الجرين حرز كما هو الغالب اذ لا قطع الا من حرز كما يأتي الثالثة انه أجمل في الحديث الغرامة والعقوبة ولكنه قد أخرج البيهقي تفسيرها بانها غرامة مثلية وبان العقوبة جلدات نكال وقد استدلل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال فان غرامة مثله من العقوبة بالمال وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا تضاعف الغرامة على

(١) في القاموس الجرين بالضم وكأمر البيدر وأجرن الثمر جعله فيه أه أبو تراب
(٢) كما يفهمه قوله فلا شيء عليه فانه نكرة في سياق النفي يعم فلا يلزمه شيء فهو مباح له والمراد من أخذه بفيه انه أكله ولوتناوله بيده أه أبو تراب

أحدث شيئا العقوبة في الإبدان لافي الاموال وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل المشاة بالليل ان ما ألتفت فهو ضامن على أهلها قال وانما يضمنونه بالقيمة وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديثهم في الزكاة الرابعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يأويه الجرين وقوله في الحديث الآخر لا قطع في غرو ولا في حريسة الجبل فإذا أواه الجرين أو المراح فالقطع فيما بلغ عن الجن أخرجه النسائي قالوا والآخر ازمأخوذ في مفهوم السرقة فان السرقة والاسترقاق هو المجيء مستترافي خفية لا خذمال غيره من حرز كما في القاموس وغيره فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة (١) لغة ولذا لا يقال لمن خان أماته سارق هذا مذهب الجمهور وذهب الظاهرية وآخرون الى عدم اشتراطه عملا بلاطلاق الآية الكريمة الا انه لا يخفى انه اذا كان الحرز مأخوذا في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية واعلم ان حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة فراء فنناق تحتية فسين مهملة والجبل بالجيم فوحدة قيل هي المحرسة أي ليس فيما يجرس بالجبل اذا سرق قطع لانه ليس بموضع حرز وقيل حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل ان تصل الى مأواها (٢) والمراح الذي تأوى اليه المشاة لئلا كذا في جامع الاصول وهذا الاخير أقرب بمراد الحديث والله أعلم ﴿ وعن صفوان بن امية رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه هلا كان ذلك قيل ان تأتيني به أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن الجارود والحاكم الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجحها ابن عبد البر وقال ان سماع طاوس من صفوان ممكن لانه أدرك عثمان وقال أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قصة أخرج البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال بينا صفوان بن امية مضطجع بالطعام اذ جاء انسان فأخذ برذمة من تحت رأسه فألقى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطعه فقال اني أعفوا وتجاوز فقال فهلا قبل أن تأتيني به وله ألفاظ في بعضها انه كان في المسجد الحرام وفي آخر في مسجد المدينة تأمنا وفي الحديث دليل على انها تقطع يد السارق فيما كان ماله حافظا له وان لم يكن مغلقا عليه في مكان قال الشافعي رداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه والى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية وقال في نهاية المجتهدوا اذا نوسد النائم شيئا قنوسده حرز على ما جاء في رداء صفوان قال في التكنز للحنفية ومن سرق من المسجد متاعا ورده عنده يقطع وان كان غير محرزا بالحائط اذا المسجد ما بني لاحراز الاموال فلم يكن المال محرزا بالمكان (٣) انتهى وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشرطية فقال الشافعي ومالك والامام يحيى ان لكل مال حرزا يخصه حرز المشاة ليس حرزا للذهب والفضة وقال الحنفية ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره اذا الحرز ما وضع لمنع الدخول والخارج ان لا يخرج وما كان ليس كذلك فليس بحرزا لغة ولا شرعا وكذلك قالوا المسجد والسكعة حرزان لا لآتهم وكسوتهم واختلفوا في القبر هل هو حرز للسكن فيقطع آخذه أو ليس بحرز فذهب الى ان النبش سارق جماعة من السلف والشافعي ومالك وقالوا يقطع لانه أخذ المال خفية من حرزه وقدرى عن علي رضى الله عنه وعائشة وقال الثوري وأبو حنيفة لا تقطع النبش لان القبر ليس بحرز وفي المناهضة المسئلة فيها صعوبة لان حرمة الميت كحرمة

(١) لفظ القاموس سرق منه
وسرقه واسترقه جاء مستترا
الى حرز وأخذمالا لغيره
هـ أبو تراب

(٢) بضم الميم فراء آخره طاء
مهملة المأوى هـ أبو تراب
(٣) بل هو محرز يكون
ماله عنده كافي قصة
صفوان هـ أبو تراب

الحى لكن حرمة يد السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل النباش تحت السارق لغة والقياس الشرعى غير واضح واذ اتوا فقنا امتنع القطع انتهى واختلقوا فى السارق من بيت المال فذهب الشافعى وأبو حنيفة الى انه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر وذهب مالك الى انه يقطع واتفقوا على انه لا يقطع من سرق من الغنمة وان لم يكن من أهلها قالوا لانه قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس ﴿ وعن جابر قال جى بسارق الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعه فقطع ثم جى به الثانية فقال اقتلوه فذ كرملة ثم جى به الثالثة فذ كرملة ثم جى به الرابعة كذلك ثم جى به الخامسة فقال اقتلوه أخرجه أبو داود والنسائي تمامه عندهما قال جابر فأنطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فالتقيناه فى بئر ورميناه عليه الحجارة (واستنكره) اى انه قال الحديث منكرو ومصعب بن ثابت (١) وليس بالقوى فى الحديث قيل لكن يشهد له قوله (وأخرج) أى النسائي (من حديث الحرث ابن حاطب نحوه) وأخرج حديث الحرث الحاكم وأخرج فى الحلية لابي نعيم عن عبد الله بن زيد الجهني قال ابن عبد البر حديث القتل منكراً لأصله (وذ كرملة الشافعى ان القتل فى الخامسة منسوخ) وزاد ابن عبد البر فى كلام الشافعى لا خلاف فيه بين أهل العلم وفى النجم الوهاج ان ناسخه حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث تقدم قال ابن عبد البر وهذا يدل على ان حكاية أبى مصعب (٢) عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصل له وجاء فى رواية النسائي بعد قطع قوائمه الاربع ثم سرق الخامسة فى عهد أبى بكر فقال أبو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه ثم دفعه الى قسيه من قریش فقال اقتلوه فقتلوه قال النسائي لأعلم فى هذا الباب حديثاً صحيحاً والحديث دليل على قتل السارق فى الخامسة وان قوائمه الاربع تقطع فى الاربع المرات والواجب قطع اليدين فى السرقة الاولى اجماعاً وقراءة ابن مسعود مبينة لاجمال الآية فانه قرأ فاقطعوا أيماهما وفى الثانية الرجل اليسرى عند الاكثر فعل الصحابة وعند طاووس اليد اليسرى لقصر بهما من اليمن وفى الثالثة يده اليسرى وفى الرابعة رجله وهذا عند الشافعى ومالك لما أخرجه الدارقطني من حديث أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وفى اسناده الواقدي قال الزركشى فيه مقال وأخرجه الشافعى من وجه آخر عن أبى هريرة مرفوعاً وأخرج الطبرانى والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك واسناده ضعيف وخالف الحنفية فقالوا يجبس فى الثالثة لما رواه البيهقى من حديث على بن رضى الله عنه انه قال بعد ان قطع رجله وأتى به فى الثالثة بأى شئ يتسبح وبأى شئ يأكل لما قيل له تقطع يده اليسرى ثم قال اقطع رجله على أى شئ يمشى الى لاسمعى من الله ثم ضرب به وخلده فى السجن وأجاب الاولون بان هذا رأى لا يقاوم المنصوص وان كان المنصوص فيه ضعف فقد عاضده الروايات الاخر وأما محل القطع فيكون من مفصل الكتف اذ هو أقل ما يسمى يداً ولفعله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سارق فقطع يده من مفصل الكتف وفى اسناده مجهول وأخرج ابن أبى شيبة من مرسل رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع من المفصل وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر

(١) قال الذهبي انه ضعفه
أجدوا بن معين اه أبو تراب
(٢) هو من أصحاب مالك
له مختصر فى مذهبه ولقظه
فيه فان سرق الخامسة قتل
كما قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وعثمان وعمر بن
عبد العزيز اه أبو تراب

(١) وأخرج عنه الشافعي
في كتاب الاختلاف وزاد
ويقول استغني من الله ان
أتركه بلا عمل اه أبو تراب

عن رجاء عن عدي زرقعه وعن جابر رفته وأخرج سعيد بن منصور عن عمرو قالت الامامية
ويروى عن علي رضي الله عنه انه يقطع من أصول الاصابع اذ هو أكل ما يسمى يدا وقد اختلفت
الرواية عن علي عليه السلام فروى (١) انه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى
وقال الزهري والخوارج انه يقطع من الابط اذ هو اليد حقيقة والاقوى الاول لدليله المأثور وأما
يحل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم وروى عن علي عليه السلام انه كان يقطع الرجل من
الكعب وروى عنه وهو للامامية انه من معتقد الشراك * (خاتمة) * أخرج أحمد وأبو داود عن
عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وقد دعت على سارق سرق لها الخلفة
لا تسبني عنه بدعائك عليه ومعناه لا تتحقق في عنه الاثم الذي يستحقه بالسرقه وهذا يدل على أن الظالم
يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه
قال بلغني أن الرجل ليظلم مظلما فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفي حقه ويكون
للاظالم الفضل عليه وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعا على من
ظلمه فقد اتصّر فان قيل قدم الله تعالى المتصّر من البغي ومدح العافي عن الجرم قال ابن
العربي فالجواب ان الاول مخول على ما اذا كان الباغي ونحوه اذ جازاه وفجور والثاني على من وقع
منه ذلك نادر افتقال عثرته بالعقوبة وقال الواخدي ان كان الاتصّر لاجل الدين فهو محمود
وان كان لاجل النفس فهو مباح لا يحمد عليه واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على
ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يحلل أحدا من عرض ولا مال وكان سليمان بن يسار وابن سيرين
يحللان منهما ورأى مالك التحليل من العرض دون المال

* (باب حد الشارب وبين المسكر) *

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر
فجلده بجردين ثم أربعين قال) أي أنس (وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال
عبد الرحمن بن عوف أخف الحد وثمانون فأمر به عمر متفق عليه) الخمر مصدر خمر كضرب ونصر
خمر اسمي به الشراب المعتصر من العنب اذا غلا وقذف بالزبد وهي مؤنثة ويذكر ويقال خمر وفي
الحديث مسائل الاولى ان الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة اجماعا وتطلق على ما هو أعم من ذلك
وهو ما أسكر من العصور ومن النبيذ أو من غير ذلك وانما اختلف العلماء هل هذا الاطلاق حقيقة
أولا قال صاحب القاموس العموم أصبح لانها حرمت وما بالمدنية خمر عنب ما كان الا البسر
والتمر انتهى وكأنه (٢) يريد العموم حقيقة وسميت خمر اقل لانها تخمر العقل أي تستره فيكون
بمعنى اسم الفاعل أي الساتر للعقل وقيل لانها تغطي حتى تشتد يقال خمره أي غطاه فيكون
بمعنى اسم المفعول وقيل لانها تخالط العقل من خمره اذا خالطه ومنه هنيئاً امرئاً غير داء
مخامر * أي مخالط وقيل لانها تترك حتى تدرك ومنه اخمر العجين أي بلغ ادراكه وقيل مأخوذة
من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها قال ابن عبد البر الواجبه كلها موجودة في الخمر لانها تركت
حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغلبه قلت هذان معنيان
ولانها تغطي العقل فالخمر يطلق على عصير العنب المشتد حقيقة اجماعاً وفي النجم الوهاج الخمر
بالاجماع المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد واشترط أبو حنيفة رجح الله ان يقذف

(٢) انما قال كانه لان من
قاعده خلط الحقيقة
بالمجاز ويأتى انه أصاب بالتعميم
أعم من ان يكون حقيقة
أو مجازاً اه أبو النضر

وحينئذ يكون مجمعا عليه واختلاف أصحابنا في وقوع الخمر على الابدانة حقيقة فقال المزني وجماعة بذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند اكثر وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافي الى اكثرين انه لا يقع عليها الاجمازا قلت وبه جزم ابن سيدة في المحكم وجزم به صاحب الهداية من الحنفية حيث قال الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب اذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ورد ذلك الخطابي فقال زعم قوم ان العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان الصحابة الذين سموها غير المتخذ من العنب خمر اعرب فصحاء ولو لم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحة ما ذكرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمر او لا يتناول له اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة ولفهم الصحابة لانهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من اجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وحرما ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الاراقة يستقصوا ويتحققوا التحريم ويأتى حديث عمر انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة الحديث وعمر من أهل اللغة وان كان يحتمل انه أراد بيان ما يتعلق به التحريم لانه المسمى في اللغة لانه يصدد بيان الاحكام الشرعية ولعل ذلك صار اسما شرعيا لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام قال الخطابي ان الآية لما نزلت في تحريم الخمر وكان مسماها مجهولا للخطابين بين ان مسماها هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى قلت هذا يخالف ما سلف عنه قريبا ولا يخفى ضعف هذا الكلام فان الخمر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلاة والزكاة وأشعارهم فيها لا تخص فكأنه يريد انه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروف عندهم فعرفهم به الشرع فانهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالامر ارضيفونها الى ما يتخذونه من ذرة وشعير ونحوهما ولا يطلقون عليه لفظ الخمر فباء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر فيحصل مما ذكر جميعا ان الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب وغيره اما بنقل اللفظ الى الحقيقة الشرعية أو بغيره وقد علمت انه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر وهم أهل اللسان والاصل الحقيقة فقد أحسن صاحب القاموس بقوله والعموم أصح وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيدة وشارح الكنز فما أظنها الا بعد تقرير هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقد ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لاهل اللغة المسئلة الثانية قوله جلده يجريدتين نحو أربعين فيه دليل على ثبوت الحسد على شارب الخمر وادعى فيه الاجماع ونوزع في دعواه لانه قد نقل عن طائفة من أهل العلم انه لا يجب فيه الا التعزير لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على حدم معين وانما ثبت عنه الضرب المطلق وفيه دليل على انه يكون الجلد بالجريد وهو سفع النخل وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد على ثلاثة أقوال أقربها جواز الجلد بالعود غير الجريد ويجوز الاقتصار على الضرب باليسدين

والنعال قال في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجرير والنعال وأطراف الثياب ثم قالوا
والاصح جوازها بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمقربين وأطراف
الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق بهم وقد عني قوله في الحديث نحو أربعين
ما أخرجه البيهقي وأحمد بن حنبل في مسندهما من عشرين رجلاً بخلده كل واحد جلدة بالجرير
والنعال قال المصنف وهذا يجمع ما اختلف فيه على تسعته وان جلة الضربات كانت أربعين
لأنه جلده بجريرتين أربعين المسئلة الثالثة قوله فلما كان عمر استشار الناس الخ سبب
استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر أن الناس قد انهمكوا في الخمر
وتحاقروا العقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فسألهم فاجتمعوا على أن يضربه ثمانين
وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه
السلام نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى فجلده عمر في الخمر
ثمانين وهذا حديث معضل ولهذا الأثر عن علي طرق وقد أنكره ابن حزم كما سلف وفي معناه نكارة
أنه قال إذا هذى اقترى والهذى لا يعد قوله فريته لأنه لا عمد ولا فريته إلا عن عمد وقد أخرج عبد
الرزاق قال جاءت الاخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن
في الخمر شيئاً ولا يخفى أن الحديث الثاني وهو قوله ﷺ (ولم يسن علي عليه السلام في قصة الوليد
ابن عتبة) حقه السيد في منحة الغفار على ضوء النهار وفيه أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن
عتبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر جلدته فجلده فلما بلغ أربعين قال امسك (جلد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى)
يؤيده أنه أحب إليه مع جرعة الشاربين لأنه أحب إليه مطلقاً لا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب
إليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ولكنه يقال
إن ظاهر قوله امسك بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل إلا أحب إليه وأجيب عنه بأن في صحيح
بخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الحباب أن علياً جلد الوليد ثمانين والقصة واحدة والذي
في البخاري أرجح وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بتمام الثمانين وهذا أولى من
الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوط له رأسان فضر به أربعين فكانت الجلة ثمانين فإن هذا
ضعيف لعدم مناسبة سياقه والروايات عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة
الآن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال فكانت فهم الصحابة أن ذلك بتقدير نحو أربعين
جلدة واختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولي الشافعي أنه يجب الحد
على السكران ثمانين جلدة قالوا القياس الأجاع عليه في عهد عمر فإنه لم يسكر عليه أحد وذهب
الشافعي في المشهور عنه وداود أنه أربعون لأنه الذي روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولأنه
الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر ومن يتبع ما في الروايات واختلافها علم أن الاحوط
الأربعون ولا يزداد عليها (وهذا الحديث أن رجلاً شهد عليه) أي على الوليد (أنه رأى يتقياً
الخمر فقال عثمان أنه لم يتقياًها حتى شربها) في مسلم أنه شهد عليه رجلاً أن أحدهما جرح أنه
شرب الخمر وشهد آخر أنه يتقيها الحديث قال النووي في شرح مسلم هذا دليل لما لا يوافق فيه
في أن من يتقي الخمر يحسد جلد شارب الخمر ومذهبه أنه لا يحسد مجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً

كونها خيراً أو مكرها عليه وغير ذلك من الاعتذار المسقط للحدود وحليل مالك هنا قوى لان الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث اه قلت وبمثل ما قال مالك قاله جماعة ثم لا يخفى ان اقتصار المصنف على الشاهد بالنقح وحده تصغير لايهامه انه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيي (وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في شارب الخمر اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم اذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه أخرجه أحدوه هذا القطة والاربعة) اختلف الروايات في قتله هل يقتل ان شرب الرابعة وان شرب الخامسة فأخرج ابوداود ومن رواية ابان العطار وذو كراجل ثلاث مرات بعد الاولى ثم قال فان شربوا فاقتلوههم وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه انه قال وأجسبه قال في الخامسة فان شربها فاقتلوه والى قتله فيها ذهب الظاهرية واستمر عليه ابن حزم واحتج له وادعى عدم الاجماع على نسخه والجهور على انه منسوخ ولم يذكروا تاسخه صريحاً الا ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري انه صلى الله عليه وآله وسلم ترك القتل في الرابعة وقد يقال القول أقوى من الترك فلعله صلى الله عليه وآله وسلم تركه لعذر والله أعلم (وذكر الترمذي ما يدل على انه منسوخ وأخرج ذلك ابوداود وصريحاً عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى أن قال ثم اذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأقرب رجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب في الرابعة فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة وقال الشافعي هذا يريد نسخ القتل مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضرب أحدكم فليترك الوجه متفق عليه) الحديث دليل على انه لا يحمل ضرب الوجه في حد ولا غيره وكذلك لا يضرب المحدث في المراق والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبه عن علي عليه السلام انه قال للجلاد اضرب في أعضائه وأعط كل عضو حقه واثق وجهه ومذاكيره وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من طرق عن علي عليه السلام وانما نهى عن المراق والمذاكير لانه لا يؤمن عليه مع ضربها واختلف في ضربه في الرأس فذهب جماعة من العلماء الى انه لا يضرب فيه اذ هو غير مأثور وذهب جماعة الى جواز ضربه فيه قالوا القول على عليه السلام للجلاد اضرب الرأس ولقول أبي بكر رضي الله عنه اضرب الرأس فان الشيطان فيه أخرجه ابن أبي شيبه وفيه ضعف وانقطاع وذهب مالك الى انه لا يضرب الا في رأسه * (فائدة) * في الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر ان يحنى عليه التراب ويكف فلما ولي شرع القوم يسبون ويدعون عليه ويقول القائل اللهم العنه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هذا ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه وأوجب المازري التثريب والتبكيك وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن اسلم مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجلد رجلاً فأقرب بسوط خلق فقال فوق هذا فأقرب بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الجديد والخلق وذكر الرافعي عن علي عليه السلام سوط الحدين سوطين وضربه بين ضربين قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا تقام الحدود في المساجد رواه الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه وفي اسناده اسمعيل بن مسلم
 المكي ضعيف من قبل حفظه وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من
 حديث حكيم بن حزام ولا بأس باسناده وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة فأخرج
 ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال أتى عمر بن الخطاب برجل في حشد فقال أخرجه من المسجد
 ثم أخرجه وسنده على شرط الشيخين وأخرج عن علي عليه السلام أن رجلاً جاء إليه فساره فقال
 يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحسد وفي سنده مقال والى عدم جواز إقامة الحد في المسجد
 ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل وذهب ابن أبي ليلى إلى جوازه ولم يذكر له
 دليلاً وكأنه جل النبي على التنزيه قال ابن بطلان وقول من نزه المسجد إلى يد قول الأولين
 (وعن أنس رضي الله عنه قال لقد أنزل الله تعالى تحريم الخمر وما بالمدينة شراب يشرب إلا من
 تمر أخرجه مسلم) فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمر عند نزول آية التحريم (وعن
 عمر رضي الله عنه قال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير
 والخمر ما خمر العقل متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضاً ولا يقال أنه معارض بحديث أنس لأن
 حديث أنس أخبار عام كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو
 أخبار عام يشربه الناس مطلقاً وقوله والخمر ما خمر العقل إشارة إلى وجه التسمية وظاهره أن
 كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمر الغلة سواء كان مهادراً أو من غيره ويدل له أيضاً قوله (وعن
 ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام
 أخرجه مسلم) فإنه يدل على أن كل مسكر يسمى خمر وفي قوله وكل مسكر حرام دليل على تحريم
 كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد
 تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقاً وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية
 الاسكار ذهب إلى تحريم القليل والكثير ما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد
 وإسحاق والشافعي ومالك جميعاً مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعده هذا وبما
 أخرجه أبو داود من حديث عائشة كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق قل الكف منه حرام
 وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 قال إنما لكم عن قليل ما أسكر وكثيره وفي معناه روايات كثيرة لا تتخلو عن مقال في أساسها لكنها
 تعضد بما سمعت قال أبو المظفر السمعاني الأخبار في ذلك كثيرة لا مساع لا حد في العدول عنها
 وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وكثير علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير
 العنب والرطب وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكتر حيث قال إن أبا حنيفة قال الخمر
 هو النبي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها وقال إن الغليان من آية
 الشدة وكما له بقذف الزبد وبسكونه أذبه يتميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية تناط
 بالنهاية كالحدود وكفاء المستحل وحرمة البسج والتجاسة وعند صاحبه إذا اشتد صار خمر ولا
 يشترط القذف بالزبد لأن الاسم ثبت به والمعنى المقتضى للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع
 العداوة وأما الطلاء بكسر الطاء فهو العصير أن طنج حتى يذهب أقل من ثلثه والسكر بفتح السين
 وهو النبي من ماء الرطب وتقيع الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام إن غلا واشتد

وحرمتهادون الخمر والحلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخ وان اشتد اذا شرب
 ما لا يسكر بل الهو وطرب والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ونبيذ العسل والتين
 والبر والشعير والذرة طبخ اولا والمثلث الغني انتهى كلامه ببعض تصرف فيه فهذه الانواع
 التي لم يقل بحرمتهاستدل لها بانهم لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا يشملها أدلة تحريم الخمر وتناول
 حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويله الحديث قال بعضهم المراد به ما يقع
 السكر عنده قال ويؤيده ان القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل قال ويدل له حديث ابن عباس رفعه
 حرمت الخمر قذايها وكثيرها والسكر من كل شراب أخرجه النساء ورجاله ثقات الا أنه اختلف في
 وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على انه على تقدير بطلانه فقد قال أحمد وغيره ان الراجح ان الرواية
 فيه والمسكوك بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتح السين وعلى تقدير ثبوته فهو
 حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الاحاديث التي ذكرناها وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار
 وأحاديث لا يتخلو شئ منها عن قاذح فلا تنتهض على المدعى ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة
 عموم لكل مسكر كما قاله محمد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن
 عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو الباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة وقيل المكسورة
 وهو فارسي معرب اصله باده وهو الطلاء فقال ابن عباس سبق محمد الباذق ما أسكر فهو حرام
 الشراب الحلال الطيب ليس بعد الحلال الطيب الا الحرام الخبيث وأخرج البيهقي عن ابن عباس
 انه اتاه قوم فسألوه عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاءكم هذا اذا سألتوني فيمنوالى الذي تسألوني
 عنه قالوا هو العنب بعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال وما الدنان قالوا دنان مقبيرة قال
 من قنة قالوا نعم قال ايسكر قالوا اذا كثر منه قال فكل مسكر حرام وأخرج عنه أيضا انه قال في
 الطلاء ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه وأخرج أيضا عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال يا أبا
 المؤمنين انهم يشربون شرابا لهم يعني أهل الشام يقال له الطلاء قالت صدق الله وبلغ حبي
 سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أنا سامن أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير
 اسمها وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس بين
 أنا من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها يضرب على رؤسهم المعازف يخسف الله بهم الارض
 ويجعل منهم قرود وخنازير وأخرج عن عمر انه قال اني وجدت من فلان ريح شراب فزعم انه
 شرب الطلاء واني سألت عما يشرب فان كان يسكر حلده فخلده الحد تاما وأخرج عن أبي عبيد
 انه قال حامت في الاشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكل له
 تفسير فأولها الخمر وهي ما غلا من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين انما
 الاختلاف في غيرها ومنها السكر يعني بفتح السين وهو تقيع التمر الذي لم تحسه النار وفيه روى عن
 ابن مسعود انه قال السكر خمر ومنها البتع بكسر الباء الموحدة والمثناة أى القوقية الساكنة
 والمهملة وهو نبيذ العسل ومنها الجعة بكسر الجيم وهو نبيذ الشعير ومنها المزرو وهو من الذرة جاء
 تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال والخمر من العنب والسكر من
 التمر ومنها السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة جاء عن
 أبي موسى انها من الذرة ومنها القضيخ يعني بالقاء والضاء المعجمة والحاء المعجمة ما اقتضخ من البسر

من غير أن تسمه نار وسماء ابن عمر الفصوخ قال أبو عبيد فان كان مع البسر تمر فهو الذي يسمى الخليلين قال أبو عبيد بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء قال عبيد بن الأبرص

هي الخمر يكنى الطلاء * كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال وكذلك الخمر هي الباذق اذا عرفت فهذه الآثار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض فالترجيح للمعجم على المبيح ومن أدلة الجمهور قوله (وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام) أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه الترمذي وحسنه ورجاله ثقات وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثيره وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضى الله عنها عن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد ابن ثابت كلها مخرجة في كتب الحديث والسكل تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه * (فائدة) ويحرم ما أسكر من أي شيء وان لم يكن مشروباً كالخيشة قال المصنف من قال انها لا تسكر وانما تتخذ فهي مكابرة فانها تتحدث ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة قال واذا سلم عدم الاسكار فهي مقتررة وقد أخرج أبو داود انه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومقتر قال الخطابي المقتر كل شراب يورث القمور والخور في الاعضاء وحكي العراقي شيخ الاسلام وابن تيمية الاجماع على تحريم الخيشة وان من استعملها كفر قال ابن تيمية ان الخيشة اول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكرات وهي شر من الخمر من بعض الوجوه لانها تورث نشأة ولذة وطرباً كالخمر ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر وقد أخطأ القائل حرموها من غير عقل ونقل * وحرام تحريم غير الحرام

وأما النبي فانه حرام قال شيخ الاسلام ابن تيمية ان الخمر في الخيشة واجب قال ابن البيطار ان الخيشة وتسمى القنب توجد في مصر مسكرة جدا اذا تناول الانسان منها قدر درهم أو درهمين وقبائح خصالها كثيرة عدمها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودينية وقبائح خصالها موجودة في الافيون وفيه زيادة مضار قال ابن دقيق العيد في الجوزة انها مسكرة ونقل عنه متأخر وعلماء القريتين واعتمدوه هذا ما أفاد السيد رحمه الله وقد حقق العلامة الشوكاني في الفتح الرباني حكم هذه الاشياء بتحقيقا شافيا ورجح ما ينبغي ترجيحه نظرا في الأدلة الحديثية فراجعه وعول عليه (وعن ابن عباس) رضى الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينبذه الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فاذا كان مساء الثالثة يشربه وسقاه فان فضل) بفتح الضاد وكسرها (شيء اهراقه أخرجه مسلم) هذه الرواية احدي روايات مسلم وله ألفاظ أخرى من هذه في المعنى وفيه دليل على جواز الاتباز ولا كلام في جوازه وقد احتج من يقول بجواز شرب النبي اذا اشتد به قوله في رواية أخرى وسقاه الخادم أو أمر بصبه فان سقيه الخادم دليل على جوازه وشربه وانما تركه صلى الله عليه وآله وسلم تنزهاً عنه وأجيب بانه لا دليل على انه بلغ حدا الاسكار وانما يرى فيه بعض تغير في طعمه من جوضة أو نحوها فسقاه الخادم مبادرة لخشمة الفساد ويحتمل أن يكون أولاً لتسوية كانه قال سقاه الخادم أو أمر به فاهريق اي ان كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه الخادم وان اشتد أمر به اراقه وبهذا جزم النووي في معنى الحديث (وعن أم سلمة) رضى الله عنها) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله لم يجعل

شفاءكم فيما حرم عليكم أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقا
عن ابن مسعود ويأتي ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر الحديث دليل على أنه يحرم التداوى بالخمر
لأنه إذا لم يكن فيها شفاء فحرم شربها باق لا يرفعها تجوز أنه يدفع بها الضرر عن النفس وإلى هذا
ذهب الشافعي وقالت جماعة إلا إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر جاز وأدى في البحر
الاجتماع على هذا وفيه خلاف وقل أبو حنيفة يجوز التداوى بها كما يجوز شرب البول والدم
وسائر النجاسات للتداوى قلنا القياس باطل فإن المقيم عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل
محرم * (قائدة) * في النجم الوهاج قال الشيخ (١) كل ما تقولونه الأطباء من المنافع في الخمر وشربها
كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل وأما بعد نزول آية المسائدة فإن الله تعالى الخالق
لكل شيء علمها المنافع جله فليس فيها شيء من المنافع وبهذا سقط مسئلة التداوى بالخمر والذي
قاله منقول عن الربيع والضحاك وفيه حديث أسنده النعيلي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن الله تعالى لما حرم سلبها المنافع * (وعن وائل) هو ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم
(الحضرمي إن طارق بن سويد يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال
إنها ليست بدواء ولكنها إذا أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث
الأول وهو تحريم التداوى بالخمر وزيادة الأخبار بانها داء وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد
عن شربها أدواء كثيرة وكيف لا يكون ذلك بعد أخبار الشارع إنهم أداؤه ففج الله وصفها من
الشعراء الخلقاء ووصاف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها كأنهم يضادون
الله تعالى ورسوله فيما حرمه ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطان يدعو إلى
ما حرمه الله تعالى ورسوله

(١) يريد به الشيخ تقي الدين
السبكي اهـ

* (باب التعزير) *

هو مصدر عزز من العز وهو الراد والمنع وهو في الشرع تأديب على ذنب لاحتد فيه وهو مخالف
للحدود من ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف الناس فتعزير ذوي الهيات أخف
ويستوون في الحدود مع الناس والثاني أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود والثالث أن
التأنيبه مضمون خلافاً لآبي حنيفة ومالك وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم
الفرق ويسمى تعزيراً دفعه وردّه عن فعل القبائح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه
حال الفاعل وقوله (وحكم الصائل) اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال
* (عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد)
روى مبنياً للمعلوم ومبنياً للمجهول ومجزوماً على النهي ومرتفعاً على النفي (فوق عشرة أسواط
الأي حد من حدود الله متفق عليه) وفي رواية عشرة جلدات وفي رواية لأعقوبة فوق عشرة
ضربات والمراد بحدود الله ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع
والرجم وهذا داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذا السياق في الضرب وقد
اتفق العلماء على حد الزنا (٢) والسرقة وشرب (٣) الخمر وحد المحارب وحد القذف
بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس وإختلفوا في القصاص في الأطراف فهل يسمى حداً
أم لا كما اختلفوا في عقوبة بحد العارية واللواط وإتيان البهيمة والتعريض بالزنا والسحاق

(٢) أي على تسمية كل
واحد من المذكورات
حداً اهـ

(٣) قد تقدم للشارح نقل
المنازعة في دعوى الاجماع
على حد الخمر في شرح
الحديث الأول في الباب
الذي قبل هذا اهـ أبو

وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير لغير ضرورة والسحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلا
والأكل في رمضان وتحميل المرأة الفعل من البهائم عليها هل يسمى حداً أو لا فن قال يسمى حداً
أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة أسواط ومن قال لا يسمى لم يجزه إلا أنه قد اختلف في
العمل بحديث الباب فذهب إلى الأخذ به الليث وأجدوا سحق وجاعة من الشافعية وذهب
مالك والشافعي ويزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة لكن لا يبلغ أدنى
الحدود أي كل واحد من المذكورات وذهب بعضهم إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد
جنسه لما يأتي من فعل على عليه السلام قلت ولا دليل لهم إلا أقوال بعض الصحابة كما روى أن
علياً عليه السلام جلد من وجد مع امرأته من غير زنا مائة سوط الأسوطيين وإن عمر ضرب من
نقش على خاتمه مائة بالسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس
بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وما نقل عن عمر لا يتم لهم (١) دليلاً ولعله لم يبلغ الحديث من فعل
ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب التقريب معتذراً بالبلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال إذا صح
الحديث فهو مذهبي ومثله قال الداودي معتذراً لما لا يبلغ مالكا هذا الحديث فرأى العقوبة
بقدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه ﴿ وعن عائشة رضي الله
عنها ﴾ (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود ورواه أحمد
وأبو داود والنسائي والبيهقي) وللحديث طرق كثيرة لا تخلو عن مقال والأقالة هي موافقة البائع
على نقض البيع وأقبلوا هناماً أخذ منها والمراد هناماً وافقة ذى الهيئة على ترك المواخنة له
أو تخفيفها وفسر الشافعي ذوى الهيئات بالذين لا يعرفون بالشرف فيل أحدهم الزلة والعثرات
جمع عثرة والمراد هنا الزلة وحكي المأوردى في ذلك وجهين أحدهما أنهم أصحاب الصغائر
دون الكبائر والثاني من إذا أذنب تاب وفي عثراتهم وجهان أحدهما الصغائر والثاني أول
معصية يزل فيها مطيع وأعلم أن الخطاب في أقبال الائمة لأنهم الذين الهم التعزير لعموم ولا يتم
فوجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصل لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف
المعاصي وليس له أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره وليس التعزير لغير الإمام الاثلاثة الأب
فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزرع عن سيئ الأخلاق والظاهر أن الام في زمن الصبا في
كفائته لها ذلك وللامر بالصلاة والضرب عليها وليس للاب تعزير البالغ إن كان سفيهاً والثاني
السيد يعزير رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح والثالث الزوج له تعزير زوجته
في أمر النشوز كما صرح به القرآن وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها الظاهر أن له ذلك إن
لم يكفها الزجر لأنه من باب انكار المنكر والزوج من جملة من يكلف بالانكار بالبداء واللسان
أو الجنان والمراد هنا الأولان ﴿ وعن علي عليه السلام قال ما كنت لأقيم على أحد حداً
فيموت فأجد في نفسي الاشارة لخرقته لومات وديته ﴾ بتخفيف الدال المهملة وسكون المثناة
التحتية أي غرمت ديته (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محدود من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التعزيرات فإن مات ضمنه الامام وكذا كل معزير
يعت بالتعزير يضمنه الامام وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب جماعة إلى أنه لا شيء فيمن مات
بحسد أو تعزير قياساً منهم للتعزير على الحد يجمع أن الشارع قد أذن فيهما قالوا وقول على

(١) لأنه بلغ به حد الزنا
وحديث علي أيضاً إنما
يكون دليلاً لهم اهـ

عليه السلام هذا النماذ والاحتياط وتقدم الجواب بأنه اذا أعنت في التعزير رد على انه غير مأذون فيه من أصله بخلاف الاعبات في الحد فإنه لا يضمن لانه مأذون في أصله فان أعنت فإنه للخطأ في صفة وكم أنهم يريدون انه لم يكن مأذوناً في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلاً والا فهو مأذون في مطلق التعزير وتأويلهم لقول علي عليه السلام ساقط فإنه صريح في ان ذلك واجب لامن باب الاحتياط ولان تمام حديثه لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه واما قوله جل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين إلى قوله وكل سنة وقد تقدم فعله يريد انه جل جلاله غير مقرر ولا تقتصر بصفته بل بالجريد والغال والايدي ولذا قال أنس بن مالك أربعين قال النووي في شرح مسلم ما معناه وأما من مات في حدم من الحد وغير الشرب فقد أجمع العلماء على انه اذا جلد له الامام أو جلده مات فإنه لا دية ولا كفارة لا على الامام ولا على جلده ولايت المال وأما من مات بالتعزير فذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة وذكر تفاصيل في ذلك مذهبية (١) (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء المعجمة فوحدة فألف فوحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته (قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تكون فتنة فكن فيها عبداً لله المقتول ولا تكن القاتل أخرجه ابن أبي خزيمة) بالخاء المعجمة مفتوحة فتنة تحتية ساكنة فتلته (والدارقطني وأخرج احمد بن حنبل عن خالد بن عرفطة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم القاء وبالطاء المهملة وخالد صحابي عده في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه ولأحمد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم وسبب الحديث انه قال ذلك الرجل ان الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذعرا يجري رداءه فقال والله لقد رعبتوني (٢) مرتين (٣) قالوا أنت عبد الله ابن خباب قال نعم قالوا هل سمعت من أيك شيئا تحذرنه قال سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ذكركم القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي فان أدركتكم فكن عبد الله المقتول قالوا أنت سمعت هذا من أيك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فقد سمعته على ضقة (٤) النهر فضر بواضعه وبقر واهم ولده عماني بطنها والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق مجهول الا ان فيه على بن زيد بن جده ان وفيه مقال ولقطة عن خالد بن عرفطة ستكون فتنة يحدث واحداث واختلاف فان استطعت ان تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل وأخرج أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال فان دخل على يتي وبسط يده ليعتلي قال كن كابي آدم وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ ما يمنع أحدكم اذا جاء أحد يريده يقتله أن يكون مثل ابني آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتنة كسروا فيها قسيكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة فان دخل على أحدكم بيته فليكن كخير ابني آدم عليه السلام وصححه القسيري في الاقتراح (٥) على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور

(١) هذا الحديث متأخر
بشرحه عن حديث سعيد
ابن زيد ك ما هو في بلوغ
المرام وقد أخره الشارح
في النسخة الأخيرة ٨١
أبو النصر

(۲) من الرعب المخافة اه
(۳) أى قال ذلك مرتين اه

(۴) بالفتح ویکسر جابه
اف

(٥) وهو للمحقق ابن دقيق
العمد ٨١

الفتن والتخدير من الدخول فيها قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص
وعبد الله بن عمر ومحمد بن سلمة وغيرهم الى أنه يجب الكف عن المقاتلة فنهى من قال انه يجب
عليه ان يلزم بيته وقالت طائفة يجب عليه التحول من بلد الفتنه أصلاً ومنهم من قال يترك
المقاتلة وهو قول الجمهور وشذ من أوجب حتى اذا أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من
قال يدفع عن نفسه وعن اهله وعن ماله وهو معذور ان قتل أو قتل وذبح جمهور الصحابة
والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وجلوا هذه الاحاديث على من ضعف عن القتال
أو قصر نظره عن معرفة الحق وقال بعضهم بالتفصيل وانه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام
لهم فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي وقال الطبري انكار
المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المبطل اخطأ وان اشكل
الامر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث
تكون المقاتلة لطلب (١) الملك وفيه دليل على انه لا يجب الدفاع عن النفس وقوله ان
استطعت يدل على انها لا تحرم المدافعة وان النهي للتنزيه لا التحريم (وعن سعيد بن زيد رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وسيد رواه الاربعة وصححه
الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجب فذا قتل
فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله رأيت ان جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال
فان قاتلني قال فاقتله قال رأيت ان قاتلني قال فأنت شهيد قال رأيت ان قتلته قال هو
في النار قالوا فان قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره وقد
أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد وفي الصحيحين
ذكر المال فقط ووجه الدلالة انه لما جعل صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على انه القتل والقتال
قال في النجم الوهاج ومحل ذلك اذا لم يجد ملجأً حصن ونحوه أو لم يستطع الهرب والاوجب
عليه قتل لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه قالوا ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له ان يتظلم
الا انه قد تقدم ان علمه الحديث على الجميع على استثناء السلطان لانه لا يملك بالامر بالصبر على
جوره فلا يجوز دفعه عن أخذ المال ويجب الدفع عن البضع لانه لا سبيل الى اباحته قالوا وكذا
يجب على النفس ان قصدها كافر لا اذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قرياني في شرح الحديث
الاول وصح ان عثمان منع عبيده ان يدفعوا عنه وكانوا أربع مائة وقال من ألقى سلاحه فهو
حر قالوا وخالف المضطر فان في القتل شهادة بخلاف ترك الكل وهل ترك الدفع عن قتل النفس
مباح أو مندوب فيه خلاف

* (كتاب الجهاد) *

هو مصدر جهدت جهاداً أي بلغت المشقة هذا معناه لغة وفي الشرع يدل الجهاد في قتال الكفار
والبغاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مات
ولم يغزو ولم يحدث نفسه به) أي بالغزو (مات على شعبة من النفاق رواه مسلم) فيه دليل على

أوقد أتى هذا في حديث ابن
مسعود قال قلت يا رسول الله
ومتى ذلك قال أيام الهرج
قلت ومتى قال حين لا يأمن
الرجل جليسه كذا في البدر
أه أبو تراب

وجوب العزم على الجهاد وألحقوا به فعل كل واجب قالوا فان كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند امكانه وان كان من الواجبات الموقته وجب العزم على فعله عند دخول وقته والى هذا ذهب جماعة من أئمة الاصول وفي المسئلة خلاف معروف ولا يخفى ان المراد من الحديث هنا ان من لم يغز بالفسل ولم يحدث نفسه بالغزومات على خصلة من خصال النفاق فقله ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله ان يغزو ولا حدث نفسه ولو ساعة من عمره ولو حدثها به وأخطر الخروج للغزو بباله حينئذ من الاحيان خرج عن الاتصاف بخصلة من خصال النفاق وهو تقرير قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أى لم يخطر بباله شئ من الامور وحديث النفس غير العزم وعقد النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها انه لا توجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً (وعن أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأستكمم رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم) الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه وهذا هو المقاد من عدة آيات في القرآن جاهدوا بأموالكم وأنفسكم والجهاد باللسان بأقامة الحجّة عليهم ودعائهم الى الله تعالى وبالاصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكابة للعدو ولا يبالغون من عدوئنا الا كتب لهم به عمل صالح وقال صلى الله عليه وآله وسلم لحسان ان هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قلت يا رسول الله على النساء جهاد) هو في معنى الاستفهام وفي رواية أعلى النساء (قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه وأصله في البخارى) بلفظ قالت عائشة استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهاد كن الحج وفي لفظه آخر فسأله نسائه عن الجهاد فقال نعم الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه جهاد الكبير رأى العاجز والمرأة والضعيف الحج دل ما ذكر على انه لا يجب الجهاد على المرأة وعلى ان الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجل حج المرأة وعمرتها وذلك لان النساء مأمورات بالستر والسكون والجهاد يناق ذلك اذ فيه مخالطة الاقران والمبارزة ورفع الاصوات وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز وقد أورد في البخارى هذا الباب بياب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك وأخرج مسلم من حديث أنس ان ام سليم اتخذت خنجر يوم حنين وقالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذته ان دنأني أحد من المشركين بقرت بطنه فهو يدل على جواز القتال وان كان فيه ما يدل على انها لا تقايل الامدافعة وليس فيها انها تقصد العدو الى ضربه وطلب مبارزته وفي البخارى ما يدل على ان جهادهن اذا حضرن مواقف الجهاد وسقى الماء ومدادوا المرضى ومناولة السهام (وعن عبد الله بن عمر) رضى الله عنه (قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليستأذنه في الجهاد فقال أحي والدك قال نعم قال فقيم ما فجاهد متفق عليه) سمى اتعاب النفس في القيام بمصالح الابوين وازعاجها في طلب ما يرضيهما وبذل المال في قضائهما واتباعهما جهاداً من باب للشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى وجزأ سيئة سيئة مثلها ويحتمل أن تكون استعارة بعلاقة الضدية لان الجهاد فيه انزال الضرر بالاعداء

فاستعمل في انزال النفع بالوالدين وفي الحديث دليل على انه يسقط فرض الجهاد مع وجود
 الابوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جاهمة أن أباه جاهمة
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وبحثت لاستسيرك فقال
 هل لك من أم قال نعم قال الزمها وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية
 وسواء تضرر الابوان بخروجه أو لا وذهب الجاهلون العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منع
 الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين
 الجهاد فلا أي لا يشترط أنهما ولا رضاهما فان قيل بر الوالدين فرض عين أيضا والجهاد عند
 تعيينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد قلت لأن مصلحة أعم أذهب لحفظ
 الدين والدفاع عن المسلمين فصلحته عامة مقدمة على غيره وهي تقدم على مصلحة حفظ البدن
 وفيه دلالة على عظم بر الوالدين وأنه أفضل من الجهاد وإن المستشار يشير بالنصيحة المحضة
 وأنه ينبغي له أن يستفصل بمن يستشير إليه على ما هو الأفضل (ولاحد وأبي داود من
 حديث أبي سعيد نحوه) الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالده في الحياة إلا أنهما
 كما دل عليه قوله وزاد أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهما فإن أذنا) لك في الخروج للجهاد
 (والأفبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهما (وعن جرير البجلي) رضى الله عنه (قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يرى من كل مسلم يقيم بين المشركين رواه الثلاثة وسنده
 صحيح ورجح البخاري إرساله) وكذلك رجع أيضا أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إرساله إلى
 قيس بن أبي حازم ورواه الطبراني موصولا والحديث دليل على وجوب الهجرة من دار المشركين
 من غير مكة وهو مذهب الجمهور والحديث جرير لما أخرجه النسائي من طريق هزبن حكيم عن
 أبيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ولعموم قوله
 تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وذهب الأقل إلى أنها لا تجب الهجرة وإن
 الأحاديث والآية مفسوخة (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية منتهى عليه) قالوا فإنه عام ناسخ لوجوب الهجرة
 الدال عليه ما سبق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ولم ينكر
 عليهم بقاءهم بلدهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث سرية قال لا ميرهم إذا لقيت عدوك
 من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول
 عن دارهم إلى دار المهاجرين وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك إن لهم مال المهاجرين وعليهم ما على
 المهاجرين فإن أبوا واختاروا دارهم فاعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله
 تعالى الذي يجري على المؤمنين الحديث سياق بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة والأحاديث غير
 بحديث ابن عباس محمولة على من لم يأمن على دينه قالوا وفي هذا جع بين الأحاديث وأجاب من
 أوجب الهجرة بأن حديث لا هجرة مراد به نية منتهى أعني مكة كما يدل قوله بعد الفتح فإن الهجرة كانت
 واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت
 فرضا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستقرت بعده لمن خاف على نفسه والتي انقطعت
 بالاهتالة هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان وقوله ولكن جهاد ونية قال

الطبيعي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله والمعنى ان الهجرة هي مفارقة
الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة قد انقطعت الآن المفارقة بسبب الجهاد باقية
وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالقرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والقرار من الفتن
والنية في جميع ذلك معتبرة فقال النووي المعنى ان الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن
تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل الاسم ﴿ وعن أبي موسى
الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في
سبيل الله متفق عليه ﴾ وفي الحديث عنها اختصار ولفظه عن أبي موسى انه قال اعزاني للنبى صلى
الله عليه وآله وسلم الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل ليد كروا الرجل يقاتل ليري مكانه في سبيل
الله قال من قاتل الحديث والحديث دليل على ان القتال في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط
ويبقى الكلام فيما اذا انضم اليها قصد غير ما هو المغنم مثلاً هل هو في سبيل الله أو لا قال الطبري
انه اذا كان المقصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما حصل من غيره ضمناً وبذلك قال الجمهور والحديث
يحتمل انه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصد التشريك لانه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا
ويتأيد بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلاً من ربكم فان ذلك لا ينافي فضيله الخبي
فكذلك في غيره فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل فان كان هو اعلاء كلمة الله لم يضر ما انضاف
اليه ضمناً وبقي الكلام فيما لو استوى القصدان فظاهر الحديث والاية انه لا يضر الا انه اخرج
أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة رضي الله عنه باسناد جيد قال جابر قال قال رسول
الله أرأيت رجلاً اغزى يلقى الأجر والذ كرماله قال لا شيء له فاعادها ثلاثاً كل ذلك يقول لا شيء له
ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل عمل من الاما كان خالصاً
وابتغى به وجهه قلت فيكون هذا دليلاً على انه اذا استوى الباعثان الاجر والذ كرماله بطل
الاجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذ كرماله لانه انقلب عنه للرياء والرياء مبطل لما يشركه
بخلاف طلب المغنم فانه لا ينافي الجهاد بل اذا قصد باخذ المغنم اغاظة المشركين والانتفاع به على
الطاعة كان له أجر فانه تعالى يقول ولا يسلون من عدوئنا الا كتب لهم به عمل صالح والمراد
النيل المأذون فيه شرعاً وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلاً فله عليه قبل القتال دليل
على انه لا ينافي قصد المغنم القتال بل ما قاله الا ليجتهد السامع في قتال المشركين وفي البخاري
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتدب الله لمن خرج في سبيله
لا يخرج به الايمان بي وتصديق برسولي ان أرجعه بما نال من أجر أو غنمة أو أدخله الجنة
ولا يخفى ان الاخبار هذه دليل على جواز تشريك النية والاخبار به يقتضي ذلك غالباً ثم انه قد
يقصد المشركون لجرح ذنب أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مكة في غزاة
بدر لاخذ غير المشركين ولا ينافي ذلك ان تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من اعلاء كلمة الله تعالى
وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال الله تعالى وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ولم يذمهم
بذلك مع ان هذه الاخبار اخبار لهم بحبهم للمال دون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ولم يذمهم
المشركين وأخذ أموالهم وقطع أخبارهم وشجوه واما حديث أبي هريرة عند أبي داود ان رجلاً
قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتبعني عرضاً من الدنيا فقال لا أجر له فاعاد عليه

ثلاثاً كل ذلك يقول لأجره فكأنه فهمهم صلى الله عليه وآله وسلم إن الحامل هو العرض من الدنيا فأجاب بما أجاب والافان قد كن تشريك الجهاد بطلب الغنمة أمر معروف في الصحابة فانه قد أخرج الحاصم والبيهقي بإسناد صحيح إن عبد الله بن جحش يوم أحد قال اللهم ارزقني رجلاً شديداً أقاتله ويقا تلني ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ سلبه فهذا يدل إن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمراً معلوماً جوازاً للصحابة في دعوى الله لنيله ﴿وعن عبد الله بن السعدي رضي الله عنه﴾ هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وإنما قيل له السعدي لانه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة خمسین علی قول له صحة ورواية قال ابن الاثير ويقال فيه ابن السعدي المالكي نسبة الى جده ويقال فيه ابن الساعدي كما في أبي داود (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو رواه النسائي وصححه ابن حبان) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق الى يوم القيامة فان قتال العدو مستمر ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في ثوابها مع حصول مقتضياتها وأما وجوبها فيمنه ما عرفت ﴿وعن نافع﴾ هو مولی ابن عمر قال له أبو عبد الله نافع بن سرجم يفتح السنين المهمل وسكون الراء وكسر الجيم كان من كبار التابعين من أهل المدينة سمع ابن عمر وأبا سعيد وهومن الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين (قال أثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق) بضم الميم وسكون المهمل وفتح الطاء وكسر اللام بعدها فاف بطن شهر من خزاعة (وهي غارون) بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار أي غافلون فاخذهم على غرة (فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم حدثني بذلك عبد الله بن عمر متفق عليه وفيه وأصاب يومئذ جویریة) فيه مستلذان الأولى الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء الى الاسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير انذار وهو أصح الاقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الانذار مطلقاً ويرد عليه حديث بريدة الآتي والثاني وجوبه مطلقاً ويرد عليه هذا الحديث والثالث يجب ان لم تبلغهم الدعوة ولا يجب ان بلغتهم ولكن يستحب قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تضافرت الأحاديث الصحيحة هذا أحدها وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك وادعى في البحر الإجماع على وجوب دعوة من لم يبلغه دعوة الاسلام والثانية في قوله وسبي ذراريهم دليل على جواز استرقاق العرب لأن بني المصطلق عرب من خزاعة واليه ذهب جمهور العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي ذهبوا الى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض ومن طالع كتب السير والمغازي علم يقيناً استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم للعرب غير الكنايين كهوازن وبني المصطلق وقال لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء وفادى أهل بدر والظاهر أنه لا فرق بين القداء والقتل والاسترقاق ولتبوتها في غير العرب قطعاً وقد ثبت فيهم ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل لا أذهب الى قول عمار بن عيسى على عربي ملك وقد سبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العرب كما ورد في غير حديث وأبو بكر وعلى رضي الله عنهما سبياً بنى ناجية ويدل له قوله ﴿وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش﴾ هم الجند أو السائرون الى الحرب لا غيرها (أوسريه) هي القطعة

من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع اليه (أوصاه في خاصته بتقوى الله وعن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله فاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا) بالغين المججمة والغول الخيانة في المغنم مطلقا (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تملأوا) من المثلة يقال مثل بالقتيل اذا قطع أنفه وأذنه أو مذا كبره أو شيئا من اطرافه (ولا تقتلوا وليدا) المراد غير البالغ سن التكليف (واذا قتلت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال) أى الى احدى ثلاث خصال كما يدل له قوله (فابتن أجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم) أى القتال وبينها بقوله (ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين فان أبوا فاخبرهم بانهم يكونون كاعراب المسلمين) وبيان حكم اعراب المسلمين تضمنه قوله (ولا يكون لهم في الغنمة) الغنمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجب عليهم المسلمون بالتحليل والركاب (التي) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء) الا ان يجاهدوا مع المسلمين فان هم أبوا) أى الاسلام (فسلهم الجزية) وهى الخصلة الثانية من الثلاث (فان هم أجابوك فاقبل منهم وان هم أبوا فاستعن عليهم بالله وقا تلهم) وهذه هى الخصلة الثالثة (واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك ان تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك) على النهى بقوله (فانكم ان تحفروا) بالخاء المعجمة والفاء والراء من أخفرت الرجل اذا انقضت عبده وذماته (ذمتكم أهون من ان تحفروا ذمة الله واذا أرادوك ان تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك) على النهى بقوله (فانك لا تدري ان تصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا آخر جهه مسلم) فى الحديث مسائل الاولى دل على انه اذا بعث الامير من يغزوا وأوصاه بتقوى الله وعن يصحبه من المجاهدين خيرا ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنمة وتحريم الغدر وتحريم المثلة وتحريم قتل صبيان المشركين وهذه محرمات بالاجماع ودل على انه يدعو الامير المشركين الى الاسلام قبل قتالهم وظاهره وان كانت قد بلغت الدعوة لكنه مع بلوغها يحمل على الاستحياء كما دل له اثاره صلى الله عليه وآله وسلم على بنى المصطلق وهم غارون والاوجب دعائهم وفيه دليل على دعائهم الى الهجرة بعد اسلامهم وهو مشروع بنى دليل ما فى الحديث من الاذن لهم فى البقاء وفيه دليل على ان الغنمة والنفي لا يستحقهما الا المهاجرون وأن الاعراب لا حق لهم فيها الا ان يحضروا الجهاد واليه ذهب الشافعى وذهب غيره الى خلافه وادعوا نسخ الحديث ولم يأبوا ببرهان على نسخه المسئلة الثانية فى الحديث دليل على ان الجزية تؤخذ من كافر كائى وغير كائى عربى وغير عربى لقوله عدوك وهو عام والى هذا ذهب مالك والاوزاعى وغيرهم وذهب الشافعى الى انها لا تقبل الا من أهل الكتاب والمجوس عربا كانوا أو عجما لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية يبدون كراهل الكتاب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب وما عداهم داخلون فى عموم قوله تعالى فاتلواهم حتى لا تكون فتنة وقوله فاتلوا المشركين حيث وجدتموهم واعة نذر عن الحديث بانه وارد قبل فتح مكة بتدليل الامر بالتحول والهجرة والآيات بعد الهجرة بخديث بريدة منسوخ أو متأول بان المراد بعد ذلك من كان من أهل الكتاب قلت والذى يظهر عموم أخذ الجزية من ككل كافر لموم حديث بريدة وأما الآية فأفادت أخذ الجزية من أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولالعدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم

وجعل عدوك على أهل الكتاب في غاية البعد وان قال ابن كثير في الارشاد ان آية الجزية انما
 نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدة الاوثان ولم يبق بعد نزولها الا أهل الكتاب قاله تقوية
 لمذهب امامه الشافعي ولا يخفى بطلان دعواه بانه لم يبق بعد نزول آية الجزية الا أهل الكتاب بل بقي
 عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند فاما عدم أخذها من العرب
 فلانهم لم تشرع الا بعد الفتح وقد دخل العرب في الاسلام ولم يبق منهم عدو يحارب فلم يبق فيهم
 بعد الفتح من سبي ولا من تضرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الاسلام منهم فليس
 الا سيف أو الاسلام كما ذلك الحكم في أهل الردة وقد سبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل
 ذلك من العرب بنى المصطلق وهو وزن وهل حديث الاستبراء الا في سبائنا أو طاس واستمر هذا
 الحكم بعد عصره صلى الله عليه وآله وسلم فقحت الصحابة رضي الله عنهم بلاد فارس والروم
 وفي رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يحشوا عن حربى من عجمي بل عمووا حكم السبي
 والجزية على جميع من استولوا عليه وبهذا يعرف ان حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية
 وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة (١) الثانية عند نزول سورة براءة ولذا انتهى فيه عن
 المثلة ولم ينزل النهى عنها الا بعد أحد والى هذا المعنى جنيح ابن القيم في الهدى ولا يخفى قوته
 المسئلة الثالثة تضمن الحديث النهى عن اجابة العدو الى ان يجعل لهم الامير ذلك ذمة الله وذمة
 رسوله بل يجعل لهم ذمته وقد علم بان الامير ومن معه اذا أخفر واذمهم أى نقضوا عهدهم فهو
 أهون عند الله من أن يخفر ذمته تعالى وان كان نقض الذمة محرماً مطلقاً قيل وهذا النهى
 للتنزيه لا للتحريم ولكن الاصل فيه التحريم ودعوى الاجماع على انه للتنزيه لا يتم وكذلك تضمن
 النهى عن انزالهم على حكم الله تعالى وعلاه بانه لا يدري أى يصيب فيهم حكم الله أم لا فلا ينزلهم على
 شئ لا يدري أى يقع أم لا بل ينزلهم على حكمه وهو دليل على ان الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد
 وليس كل مجتهد مصيباً الحق وقد أقنأ أدلة حقيقة هذا القول في محل آخر ﴿ وعن كعب بن
 مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد غزوة وري ﴾ بفتح الواو وتشديد الراء أى سترها
 (بغيرها متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك بلفظ الا في غزوة بولاه فانه أظهر لهم مراده
 وأخرجه أبو داود ووافقه ويقول الحرب خدعة وكانت تورثه انه اذا أراد قصد جهة سأل عن
 طريق جهة أخرى ايها ما نهى يدها وانما يفعل ذلك لانه أتم فيما يريد من اصابة العدو واثباتهم
 على غفلة من غير تاهبهم له وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب
 خدعة ﴿ (وعن معقل بن النعمان بن مقرن (٢) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون لم
 يذكر ابن الاثير معقل بن مقرن في الصحابة انما ذكر النعمان بن مقرن وعزاه هذا الحديث اليه
 وكذلك البخارى وأبو داود والترمذى أخرجه عن النعمان بن مقرن فيمنظر فأتى لفظ معقل
 السابق قلم (٣) والشارح وقع له انه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني ولا يخفى ان النعمان
 هو ابن مقرن فاذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لا ابن النعمان قال ابن الاثير ان النعمان هاجر
 ومعه سبعة اخوة لم يردانهم هاجر واكلهم معه فراجعت التقرير للمصنف فلم أجده في صحابيا
 يقال له معقل بن النعمان ولا ابن مقرن بل فيه النعمان بن مقرن فتعين ان لفظ معقل في نسخ
 بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأينا من نسخة (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أى من الفتح والتاسعة
 من الهجرة اه

(٢) الحديث في اطراف
 المزى عن معقل بن يسار
 المزنى عن النعمان بن مقرن
 أورده في مسند النعمان بن
 مقرن وقال انه قال الترمذى
 حسن صحيح فلعنه في نسخ
 بلوغ المرام عن معقل عن
 النعمان فتصنف عنده بان
 والله أعلم اه أبو النصر

(٣) والذي ينسخ في بلوغ
 المرام وهي نسخة صحيحة
 منقولة من نسخة السيد
 المحدث سليمان بن يحيى
 الاهدل التي بخط يده وذكر
 انها صحيحة معتقدة قبولت
 على نسخة قولت على نسخة
 المصنف مالفظه وعن معقل
 ان النعمان اخ خفيته
 لعل سبق القلم انما هو في
 لفظه ابن فقط والاصل هو
 ان النعمان والله أعلم اه
 أبو تراب

وسلم اذ لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر رواه أحمد
والثلاثة وصححه الحاكم وأصله في البخاري فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ اذ لم يقاتل
أول النهار انتظر حتى تهب الارواح وتحضر الصلوات قالوا والحكمة في التأخير الى وقت الصلاة
انه مظنة اجابة الدعاء وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الاحزاب كما قال تعالى فأرسلنا عليهم
ريحاً وجنوداً لم تروها فكانت ريحاً هبوجاً مظنة للنصر وقد علل بان الرياح تهب غالباً بعد الزوال
فيحصل بها تبريد حمة السلاح للحرب والزيادة للنشاط ولا يعارض هذا ما ورد من انه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يغير صباحاً لان هذا في الاشارة وكذلك عند المصافحة للقتال ﴿ وعن الصعب
ابن جثامة ﴾ تقدم ضبطهما في الحج (قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ووقع في صحيح
ابن حبان ان السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله بجمعناه
(عن الدارمن المشركين يسمون) بصيغة المضارع من يتهبني للمجهول (فيصيبيون من نسائهم
ودرارهم فقال هم منهم متفق عليه) وفي لفظ البخاري عن أهل الدار وهو تصريح بالمضاف
المحذوف التبييت الاشارة عليهم في الليل على عقله مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم فيضاب
النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب
وزاد فيه ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره
قال سفيان قال الزهري ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك عن قتل النساء
والصبيان ويؤيدان النهي في حنين ما في البخاري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا أحد هم
الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفاً وأول مشاهد خالده معه صلى الله عليه وآله وسلم غزوة
حنين كذا قيل ولا يخفى انه قد شهد معه صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة قبل ذلك وأخرج الطبراني
في الاوسط من حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى بأمرأة مقتولة
فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء وقد اختلف العلماء في هذا فذهب الشافعي
وأبو حنيفة والجمهور الى جواز قتل النساء والصبيان في البيات غلابة رواية الصحيحين وقوله هم
منهم أي في اباحة القتل تبعاً لا قصد اذا لم يمكن انقصالهم عن يستحق القتل وذهب مالك
والاوزاعي الى انه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى اذا اتى من أهل الحرب بالنساء والصبيان
أو تحصنوا بجهنم أو سفينة هما فيهم معهم لم يجوز قتلهم ولا تحريقهم واليه ذهب جماعة الا انهم
قالوا في التمرس يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترساً ولا يجوز اذا ترسوا بمسلم الامع
خشية استئصال المسلمين ونقل ابن بطل وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد الى قتل النساء
والصبيان للنهي عن ذلك وفي قوله هم منهم دليل باطلا فله من قال هم من أهل النار وهو ثالث
الاقوال في المسئلة والثاني انهم من أهل الجنة وهو الرابع في الصبيان والاولى الوقف ﴿ وعن
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل) أي مشرك (تبعه يوم بدر
ارجع فلن أستعين بمشرك (رواه مسلم) ولفظه عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قبل بدر فلما كان بحجرة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكريه جراً أو فحجة ففرح أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
جئت لا تبعك وأصيب معك قال أتؤمن بالله قال لا قال فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن

له والحديث من أدله من قال لا يجوز الاستعانة بالمشركون في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم استعان بصفيان بن
 أمية يوم حنين واستعان يهودي فينقاع ورضخ لهم أخرجه أبو داود في المراسيل وأخرجه
 الترمذي عن الزهري عن سفيان بن عيينة عن الزهري ضعيفة قال الذهبي لأنه كان خطأ في إرساله
 شبهة مدلس وصحح البيهقي من حديث أبي جند الساعدي أنه رد هدم قال المصنف ويجمع بين
 الروايات بأن الذي رده يوم بدر تفرس فيه الرغبة للإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه أو أن
 الاستعانة كانت ممنوعة فرفض فيها وهذا أقرب وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين
 نالهم بالغنائم واشترط جماعة أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في أمضاء الأحكام وفي شرح
 مسلم أن الشافعي قال إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين
 به ولا يفكر ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانتهم صلى الله عليه وآله وسلم بعد الله بن أبي
 وأصحابه (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة في
 بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان متفق عليه وقد أخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم لما دخل مكة أتى بامرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل أخرجه عن ابن عمر فيجتمعا في هذه
 وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف
 فقال ألم أنه عن قتل النساء من صاحبها فقال رجل يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني
 فتقتلني فقتلتها فأمر بها أن توارى ومفهوم قوله تقاتل وتقريره لهذه القاتل يدل على أنها إذا
 قاتلت قتلت وإلى ذهب الشافعي واستدل أيضاً بأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من
 حديث رباح (١) بن الربيع التميمي قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فرأى
 الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل (٢) وعن سمرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم) بالشين المعجمة وسكون الراء
 وانحاء المعجمة هم الصغار الذين لم يدركوا ذكره في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال
 حسن غريب وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما قدمناه والشيخ من استنبات
 فيه السنن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كما في القاموس والمراد هنا الرجال المسان
 أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد الهري ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً
 فيقتل ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان ويحتمل أنه أريد
 بالشرخ من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسن

إن شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنوناً

فإنه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل الشيخ لا يكاد يسلم والشاب أقرب إلى الإسلام
 فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تقريره على الكفر بالخزبة (٣) وعن علي كرم الله وجهه
 أنهم تبارزوا يوم بدر ورواه البخاري وأخرجه أبو داود ومطولا وفي المغازي من البخاري عن علي كرم
 الله وجهه قال أنا أول من يجنوا الخصومة يوم القيامة وقال قيس وفيهم أنزلت هذا خصمان
 اختصموا في دينهم قال هم الذين تبارزوا في بدر حزة وعلى رضي الله عنهما وعبيدة بن الحرث رضي

(١) بكسر الراء ومبناة
 تحية واختار البخاري أنه
 بالباء الموحدة وحاء مهملة
 اه أبو تراب

الله عنه وشيبة بن ربيعة وعقبة بن ربيعة والوليد بن عقبة وتفصيله ما ذكره ابن اسحق انه برز
عبيدة لعقبة وحزق لشيبة وعلى الوليد وعند موسى بن عقبة فقتل على وحزق من بارزهما واختلف
عبيدة ومن بارزه بضربتين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فمات منها المار جعوا بالصفر اذ قال
على وحزق على من بارزه عبيدة فأعاناه على قتله والحديث دليل على جواز المبارزة والى ذلك ذهب
الجمهور وذهب الحسن البصري الى عدم جوازها وشرط الاوزاعى والثوري وأحمد واسحق اذن
الامير كما في هذه الرواية (وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال انما أنزلت هذه الآية فينا معشر
الانصار يعني ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قاله رداعلى من أنكروا على من جل على صف الروم حتى
دخل فيهم رواء الثلاثة وصححه الترمذى وقال حسن صحيح غريب وابن حبان والحاكم) أخرجه
المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبى عمران قال كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم
من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع مقبلا فصاح الناس
سبحان الله ألقى يده الى التهلكة فقال أبو أيوب أيها الناس انكم تؤولون هذه الآية على هذا
التأويل وانما نزلت هذه الآية فينا معشر الانصار انما أعز الله دينه وكثر ناصره قلنا بيننا سرا
ان أمورا قد ضاعت فلو أننا أبقينا فيها وأصلحنا ما ضاع منها فانزل الله تعالى هذه الآية فكانت
التهلكة الإقامة التي أردنا وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية قبل وفيه دليل
على جواز دخول الواحد في صف القتال ولوطن الهلاك قلت أما ظن الهلاك فلا دليل فيه
اذا لم يعرف ما كان ظن من جل هنا وكان القاتل يقول ان الغالب في واحد يحمل على صف كثيراته
يظن الهلاك وقال المصنف في مسئلة جل الواحد على العدد الكثير من العدوانه صرح
الجمهور انه اذا كان لفرط شجاعته وظنه انه يهرب العدو بذلك أو يجري المسلمين عليهم أو نحو
ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حبيب ومتى كان مجرد تهوور فممنوع لاسيما ان ترتب على ذلك
وهن المسلمين قلت وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب قال ابن كثير ولا بأس به عن ابن
مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ربنا من رجل غزاق سبيل الله فانهم من
أصحابه فعلم ما عليه فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى أهرق دمه قال ابن كثير
والاحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب
وشدة وسطوة (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال حرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخل
بنى النضير وقطع متفق عليه) دل على جواز افساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع للمصلحة
في ذلك ونزلت الآية ما قطعتم من لينة الآية قال المشركون انك تنهى عن الفساد في الارض
فما بال قطع الاشجار وتحريقها قال في معالم التنزيل اللينة فعلة من اللون ويجمع على ألوان
وقيل من اللين ومعناه النخلة الكريمة وجمعها اللين وقد ذهب الجماهير الى جواز التحريق والتخريب
في بلاد العدو وكرهه الاوزاعى وأبو ثور واختبايان أبابكر وصى جيوشه أن لا يقعوا ذلك وأجيب
بأنه رأى المصلحة في بقاءها لانه قد علم أنها تصير للمسلمين فأراد بقاءها لهم وذلك يدور على ملاحظة
المصلحة (وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا تغلوا فان الغلول يضم الغين المعجمة وضم اللام) (نار وعار على أصحابه في الدنيا والآخرة واه
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة في الغنمة قال ابن قتيبة سمي بذلك لان

صاحبه يغله في متاعه أى يخفيه وهو من الكبار بالاجماع كانه قتل النورى والعار الفضيحة ففى الدنيا انه اذا ظهر افتضح به صاحبه وأما فى الآخرة فلعل العار ما يقيد ما أخرج به البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة قال قام فىنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال لألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نغاء على رقبته فرس له حجمة يقول يا رسول الله أغنى فأقول لا أملك لك من الله شيئا قدأبلغتك الحديث وذكر فيه البعير وغيره فانه يدل الحديث على انه يأتى الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤس الأشرهاد فلعل هذا هو العار فى الآخرة للغال ويحتمل انه شئ أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث ان هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أملك لك من الله شيئا ويحتمل أنه أوردته فى محمل التغليب والتشديد ويحتمل أنه يغفر له بما بعد تشهيره فى ذلك الموقف والحديث الذى سقناه ورد فى خطاب العاملين على الصدقات فدل على ان الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد مشترك بين الغال وغيره فان قلت فهل يجب على الغال رد ما أخذ قلت قال ابن المنذر انهم أجمعوا على ان الغال يعيد ما غل قبل القسمة واما بعدهما فقال الأوزاعى والليث ومالك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعى لا يرى ذلك وقال ان كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به وان كان ملكه فليس له التصديق به غيره قال والواجب أن يدفعه الى الامام كالأموال الضائعة (وعن عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل رواه أبو داود وأصله عند مسلم) فيه دليل على ان السلب الذى يؤخذ من العدو والكافر يستحقه قاتله سواء قال الامام قبل القتال من قتل قبيلة فله سلبه أو لا وسواء كان القاتل مقبلا أو منهزما وسواء كان ممن يتحقق السهم فى المقم أو لا كالأمة والصبي والعبد اذ قوله قضى بالسلب للقاتل حكم مطلق غير مقيد بشئ من الاشياء قال الشافعى وقد حفظ هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى مواطن كثيرة منها يوم بدر فانه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أبى جهل لمعاذ بن الجوح لما كان هو المؤثر فى قتل أبى جهل وكذا فى قتل حاطب بن أبى بلتعبة لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه رواه الحياكم والاحاديث فى هذا الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى يوم حنين من قتل قبيلة فله سلبه بعد القتال لا ينأى فى هذا بل هو مقرر للحكم السابق فان هذا كان معلوما عند الصحابة من قبل حنين ولذا قال عبد الله بن جحش اللهم ارزقنى رجلا شديدا الى قوله أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريبا وأما قول أبى حنيفة انه لا يكون السلب للقاتل الا اذا قال الامام قبل القتال مثلا من قتل قبيلة فله سلبه والا كان السلب من جلة الغنيمة بين الغانمين فانه قول لاوافق له الادلة وقال الطحاوى ان ذلك موقوف الى رأى الامام فانه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى سلب أبى جهل لمعاذ بن الجوح بعد قوله ولمشاركه فى قتله كالاقتله لما أرى به سيفهما واجيب عنه بانه صلى الله عليه وآله وسلم انما أعطاه معاذا لانه الذى أثر فى قتله لما رأى عاقبة الجناية فى سيفه وأما قوله كالاقتله فانه قاله تطييبا لنفس صاحبه وأما تخميس السلب الذى يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه

وبه قال أحمد وابن المنذر وأبو حريز وأخرون كأنهم يخصصون عموم الآية بالأحاديث فإنه
أخرج حديث عوف بن مالك أبو دلود وابن حبان بن يادة ولم يخص السلب وكذلك أخرجه
الطبراني واختلفوا هل تلزم القاتل البيعة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه فقال الليث والشافعي
وجاعة من المالكية أنه لا يقبل قوله إلا بالبيعة لورود ذلك في بعض الروايات بلقط من قتل قتيلاً له
عليه بيعة فله سلبه وقال مالك والأوزاعي يقبل قوله بالبيعة قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
قد قبل قول واحد ولم يخلفه بل اكتفى بقوله وذلك في قصة معاذ بن الجوح وغيره فليكون مخصوصاً
لحديث الدعوى والبيعة (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة قتل أبي جهل)
يوم بدر (قال فاستدراه) أي تسابقا إليه (بسيقيهما) أي ابني عقراء (حتى قتلاه ثم انصر قالوا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبراه فقال أيكم قتله هل مسحتما سيفيكما قال لا قال فنظر
فيهما) أي في سيقيهما (فقال كلا كما قتله سلبه معاذ بن عمرو بن الجوح) بفتح الجيم آخره ماء
مهملة بترتة فعول (متفق عليه) استدله به أن للإمام أن يعطى السلب لمن شاء وأنه مفوض إلى
رأيه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن ابني عقراء قتلاً بأب جهل ثم جعل سلبه لأحدهما وأجيب
بأنه إنما حكم به صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجوح لأنه رأى أثر ضربة سيفه هي
المؤثرة في قتله لعمته فأعطاه السلب وطيب قلب ابني عقراء بقوله كلا كما قتله والا فالجناية
القاتلة له ضربة معاذ بن عمرو ونسبة القتل إليهما مجازي كلا كما أراد قتله وقرينة المجاز (١)
اعطاء سلب المقتول لأحدهما وقد يقال هذا محل النزاع (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول
ابن عبد الله الشامي كان من سبي كابل وكان مولياً لامرأة من قيس وكان سديلاً لا يفصح وهو عالم
الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه سمع عن أنس بن مالك ورواهما وغيرهما ويروي عنه الزهري
وربيعة الرأي وعطاء الخراساني مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نصب المتجنق على أهل الطائف أخرجهم أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات ووصله العقيلي
بأسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه) وأخرجه الترمذي عن ثور راويه عن مكحول ولم يذكر
مكحولاً فكان من قسم المعضل وقال السهيلي ذكر الرمي بالمتجنق الواقدي كما ذكره مكحول
وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي وروي ابن أبي شيبة من حديث عبد الله بن سنان
ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وآله وسلم حاصرهم خمساً وعشرين ليلة ولم
يذكر شيئاً من ذلك وفي الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطائف شهرًا وفي مسلم
من حديث أنس أن المدة كانت أربعين ليلة وفي الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا
تخصنوا بالمتجنق ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها (وعن أنس رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر) بالغين المعجمة فقاء في القاموس
المغفر كعب وبها وككابة زر من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنع بها التسليح (فلا
نزع المغفر جاءه رجل فقال ابن خطل) بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة (متعلق باستار
الكعبة فقالوا متفق عليه) فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة غير
محرم يوم الفتح لأنه دخل مقاتلاً لكنه يختص بذلك فإنه يحرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه
وآله وسلم وإنما أحلت لي ساعة من نهار الحديث وهو متفق عليه وأما أمره صلى الله عليه

(١) يعني من باب التغليب
للقاتل حقيقة على غيره اهـ

وآله وسلم يقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أضر صلى الله عليه وآله وسلم يقتلهم ولو تعلقوا
 بأستار الكعبة فأسلم منهم ستة وقيل ثلثة منهم ابن خطل وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم مصداقا وبعث معه رجلا من الأنصار وكان معه مولى يخدمه مسلما
 قتل منزلا وأمر مولاه أن يذبح له تيسا ويصنع له طعاما فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا
 عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قيتتان تغنيانه به جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر
 بقتلها معه فقتلت أحدهما واستؤم للآخرى فأمنها قال الخطابي قتله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم بحق ما جناه في الإسلام فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخر عن
 وقته انتهى وقد اختلف الناس في هذا فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحدود
 والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصص وذهب الجمهور من السلف والخلف
 إلى أنه لا يستوفي فيها حد لقوله تعالى ومن دخله كان آمنا ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسفك
 بهادم وأجابوا عما احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مفيدة بما
 ذكرناه من الحديث وهو متأخر فانه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود وما قتل ابن خطل ومن ذكر
 معه فانه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستقرت من
 صبيحة يوم الفتح إلى العصر وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمزم والمقام وهذا الكلام
 فيمن ارتكب حدا في غير الحرم ثم التجأ إليه وأما إذا ارتكب انسان في الحرم ما يوجب الحد
 فاختلف القائلون بأنه لا يقيم فيه حد فذهب بعض أهل العلم أنه يخرج من الحرم ولا يقيم
 عليه الحد وهو فيه وخالف ابن عباس فقال من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم رواه
 أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الأثر عن ابن عباس أيضا من أحدث حدثا في الحرم أقيم
 عليه ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه
 فإن قاتلوكم فاقتلواهم وفرقوا بينه وبين المتجئ إليه فإن قاتل في حرمته والمتجئ معظم
 لها ولا يقيم الحد على من جنى فيه من أهل لعظم الفساد في الحرم وأدى إلى أن من أراد الفساد
 قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما يتقاضاه شهوته وأما الحد بغير القتل فيمادون النفس من
 القصاص ففيه خلاف أيضا فذهب أحمد في رواية عنه أنه يستوفي لأن الأدلة انما وردت فيمن
 سفك الدم وانما ينصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم مادونه لأن خرمه النفس
 أعظم والانتهاك بالقتل أشد ولأن الحد فيمادون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع
 منه وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملا بعموم الأدلة ولا ينبغي أن الحكم للأخص حيث صح
 أن سفك الدم لا ينصرف إلا إلى القتل قلت ولا ينبغي أن الدليل قاض بالقتل والكلام من أوله
 في الحد ودقلا بد من جعلها على القتل أحد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقيم عليه
 ﴿وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه﴾ هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة
 فثناة فراء الاسدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمه كوفي أحد اعلام التابعين سمع ابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وانساوا أخذ عنه عمر وبن دينار وأيوب قتله الخراج سنة
 خمس وتسعين في شعبان منها ومات الخراج في رمضان من السنة المذكورة (ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبورا في القادوس صبرا الانسان وغيره على القتل أن يحبس ويرى حتى يموت وقد قتل صبرا وصبر عليه ورجل صبور للقتل انتهى (أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدى والنضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط ومن قال بدل طعيمة المطعم بن عدى فقد صحف كما قاله المصنف وهذا دليل على جواز قتل الصبر إلا أنه قدر روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم برجال ثقات وفي بعضهم مقال لا يقتلن قرشي بعد هذا صبرا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الفتح (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل رجلين من المسلمين برجل مشرك أخرجه الترمذي وصححه وأصله عند مسلم) فيه دليل على جواز فساد المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز المقاداة ويتعين أيا قتلا الأسير واسترقاقه وزاد مالك أبو داود المقاداة بأسير وقال صاحب أبي حنيفة يجوز المقاداة بغيره أو بمال أو قتل الأسير واسترقاقه وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط وفدائه بالمال كما في أسارى بدر والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقتل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في حقه لا يبلغ المؤمن من حجر واحد مرتين والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لأهل مكة ثم أعتقهم (وعن صخر) بالصاد المهملة خفاء مجمعة ساكنة فراء (ابن العيلة) بالعين المهملة مفتوحة وسكون المثناة التحتية ويقال ابن أبي العيلة عدا من أهل الكوفة وحديثه عندهم روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن القوم إذا أسلوا أحرز وأدماهم وأموالهم أخرجه أبو داود ودورجالة موثقون) وفي معناه الحديث المتفق عليه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها أحرز وأدماهم وأموالهم الحديث وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا من أسلم طوعا من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كإرض العين (١) وإن أسلوا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم وأموالهم فالمنقول غنية وغير المنقول في ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت في المسلمين على أقوال الأول للملك ونصره الحافظ ابن القيم أنها تكون وقفا يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأرزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخيرات إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها كل له ذلك قال ابن القيم وبه قال جمهور العلماء وكان عليه سيرة الخلفاء الراشدين ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا العمر أقسم الأرض التي فتحوها في الشام وقالوا له خذ خمسها واقسمها فقال عمر هذا غير المال ولكن أجسسه قبا عليكم يجرى وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر وكذلك جرى في فتوح مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة ثم قال بوافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسمه فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثروا صرحه على أن الإمام مخير فيها بتخيير مصلحة لا بتخيير شهوة فإن كان الأصل للمسلمين قسمتها قسمها وإن كان الأصل أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم وإن كان الأصل قسمه البعض ووقف البعض فعليه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأقسام الثلاثة فانه

(١) والواجب عليهم في أموالهم الزكاة أه أبو النصر

قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة وقسم بعض خيبر وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين وذهب بعضهم إلى أن الامام مخير فيما بين الاصلح من أربعة أشياء اما القسم بين الغاتين أو يتركها لاهلها على خراج أو يتركها على معاملة من غلبها أو يمن بها عليهم قالوا وقد فعل مثل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغر (ابن مطعم) برتبة اسم الفاعل أي ابن عدى وجبير صحابي عارف بالانساب مات سنة ثمان أو تسع وخسين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لوان المطعم بن عدى حياً) هو والد جبير (ثم كلمني في هؤلاء النتنى) جمع تن بالنون والمثناة الفوقية (تركهم له رواه البخاري) المراد بهم أسارى بدر وصفهم بالنتن لما هم عليه من الشرك كما وصفهم الله تعالى بالتجس والمراد لو طلب من تركهم واطلاقهم من الاسر بغير فداء لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وآله وسلم في جوار المطعم بن عدى إلى مكة فان المطعم بن عدى أصرأ ولاده الاربعة فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له أنت الرجل الذي لا تخف ذمتك وقيل ان البدل التي كانت له انه أعظم من سعي في نقض الصحيفة التي كتبتهم قريش في قطيعة بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصر وهم في الشعب وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه الطبراني وقولهم لا تخف بانحاء المعجمة والفاء والراء من أخفهم اذا جاره والمراد لا ينقض جوارك لكرامتك ولا يؤذي من تجبر فيه دليل انه يجوز ترك أخذ الفداء من الاسير والسماحة به لشقاعة رجل عظيم وانه يكافأ المحسن وان كان كافراً (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصبنا سبائهم وأطاس لهم أزواج فقهر رجوا فانزل الله تعالى والمحصات من النساء الا ما ملكت أيمانكم أخرجه مسلم) قال أبو عبيد البكري وأطاس واد في ديار هوازن والحديث دليل على انفساخ نكاح المسيية فالاستثناء في الآية على هذا متصل إلى هذاذهب الشافعي وظاهر الاطلاق سواء سبي معها زوجها أم لا ودلت أيضاً على جواز الوطء ولو قبل اسلام المسيية سواء كانت كفاية أو وثنية اذا لا يهامة ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم عرض على سبائهم أو طاس الاسلام ولا أخبر أصحابه انها لا توطئ مسيية حتى تسلم مع انه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبائيات حتى يضعن ما في بطونهن بفعل للتحريم غاية واحدة هي وضع الحمل ولم يذكروا الاسلام وما أخرجه في السنن من فروعا لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأته من السبي حتى يستبرئ ولم يذكروا الاسلام وأخرجه أحمد وأخرج أحمد أيضاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئاً من السبائيات حتى تحيض حضة ولم يذكروا الاسلام ولا يعرف اشتراط الاسلام في المسيية في حديث واحد وقد ذهب إلى هذا طاووس وغيره وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى انه لا يجوز وطء المسيية بالملك حتى تسلم اذا لم تكن كفاية وسبائيات أو طاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بان حلهن بعد الاسلام ولا يتم ذلك الا بمجرد الدعوى فقد عرفت انه لم يأت دليل شرطي للاسلام (وعن ابن عمر رضي

عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرية (بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الباء) (وانافهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أى جهة (نجد فغنوا ابلا كثيرة وكانت سهمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب (اثني عشر بعيرا وبقوا بعيرا بعيرا متفق عليه) السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهى من مائة الى خمسمائة والسرية التى تخرج بالليل والسارية التى تخرج بالنهار والمراد من قوله سهمانهم أى انصباؤهم أى انه بلغ نصيب كل واحد هذا القدرة اعنى اثني عشر بعيرا او النفل زيادة زيادتها الغازى على نصيبه من المغنم وقوله نفلوا مبنى للجهول فيحتمل انه نقلهم اميرهم وهو ابو قتادة ويحتمل انه النبى صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر رواية اللبث عن نافع عند مسلم ان القسم والتنفيل كان من أمر الجيش وقرر النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه قال ولم يغيره النبى صلى الله عليه وآله وسلم وأما رواية ابن عمر عند مسلم ايضا بلفظ ونفلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا بعيرا فقد قال النووي نسب الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما كان مقرر لذلك ولكن الحديث عند ابى داود وبلفظ فاصبنا نعماء كثيرا واعطانا اميرنا بعيرا بعيرا لكل انسان ثم قدمنا على النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقسم بيننا غنيمتنا فاصاب كل رجل اثني عشر بعيرا بعد الخمس فدل على ان التنفيل من الامير والقسمة منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمع بين الروايات بان التنفيل كان من الامير قبل الوصول الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم وبولى الامير قبض ما هو للسرية جلة ثم قسم ذلك على أصحابه فنسب ذلك الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فله كونه الذى قسم أولا ومن نسب ذلك الى الامير فباعتباره الذى اعطى ذلك أصحابه آخر وفى الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ودعوى انه يختص ذلك بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم لا دليل عليها بل تنفيل الامير قبل الوصول اليه صلى الله عليه وآله وسلم فى هذه القصة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك انه يكره أن يكون التنفيل شرط من الامير بان يقول من فعل كذا فله نفل كذا قال لانه يكون القتال للدينافلا يجوز بدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سلبه سواء قاله صلى الله عليه وآله وسلم قبل القتال أو بعده لانه تشريع عام الى يوم القيامة وأما لزوم كون القتال للدينافله عمدة الباعث عليه فانه لا يصير قول الامام من فعل كذا فله كذا قتاله للدينافله بعد الاعلام ان الجاهدين سبيل الله من جاهدك كون كلمة الله هى العليا فن كان قصده اعلاء كلمة الله لم يضره ان يربيع ذلك المغنم والاسترزاق كما قال صلى الله عليه وآله وسلم واجعل رزقى تحت ظل رحى واختلف العلماء هل يكون التنفيل من أصل الغنمية أو من الخمس أو من خمس الخمس قال الخطابى أكثر ما روى من الاخبار يدل على ان النفل من أصل الغنمية (وعنه) أى ابن عمر (قال قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمان متفق عليه واللفظ للخارى ولا يابى داود) أى عن ابن عمر (أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهم له) الحديث دليل على انه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهام من الغنمية له سهم ولفرسه سهمان واليسه ذهب مالك والشافعى لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبى عمرة ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهما فكان للفرس ثلاثة أسهم ولما أخرجه

(١) مجمع بفتح الجيم وتشديد
الميم المكسورة ابن جارية
بالجيم صحابي مات في خلافة
معاوية فقوله لا يقاوم
حديث الصحيحين لا لاجل
مجمع راويه فانه صحابي بل لما
تقرر في علوم الحديث من
أن رواية الشيخين أو أحدهما
مقدمة على رواية غيرهما
عند التعارض أهأبو تراب

النسائي من حديث الزبير بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لقرسه
وسهم ماله وسهم ما لقرابته يعني من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهبت الخنفية إلى أن القرس له
سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ أعطي للقارس سهمين وللراجل سهم واحد وهو من حديث
مجمع (١) بن جارية ولا يقاوم حديث الصحيحين واختلفوا إذا حضر بقرسين فقال الجمهور لا يسهم
اللقرس واحد ولا يسهم لها إلا إذا حضر بها القتال ﴿وعن معن﴾ بفتح الميم وسكون العين
المهملة هو أبو يزيد معن بن يزيد السلمي بضم السين المهملة وفتح اللام له ولا يسهم ولجده صحبة شهدوا
بذرا كما قيل ولا يعلم عن شهداء ذرا هو وأبوه وجده غيره وقيل لا يصح شهوده بذرا بعد في الكوفيين
(ابن يزيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا نقل) بفتح النون وفتح القاء هو
الغنية (الابعد الخمس رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي) المراد بالنقل هنا هو ما يزيد الإمام
لأحد الغائبين على نصيبه وقد اتفق العلماء على جوازهم واختلفوا هل يكون من أصل الغنية أو من
الخمس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين بل غاية ما دل عليه أنه الخمس الغنية
قبل التسقيط منها وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دالة على أن التسقيط من أصل الغنية
واختلفوا في مقدار التسقيط فقال بعضهم لا يجوز أن ينقل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه
الحديث الآتي وهو قوله ﴿وعن حبيب بن مسلمة﴾ بالحاء المهملة المقنونة وموحدتين بينهما
مثناة تحتية هو أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة
مجاهدته لهم ولأنه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية واذر بيجان وكان فاضلا مجاب الدعوة مات
بالشام أو بآرمينية سنة اثنتين وأربعين (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل
الربع في البداية) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة رواه أبو
داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاوز
الثلث في التسقيط وقال آخرون للإمام إن ينقل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى قل لا نقال الله
والرسول فنقضها إليه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينقل أكثر من
الثلث واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر أنه صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم انما فرق بين البداية والقول حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهور عند
دخولهم وضعفه عند خروجهم ولا نهم وهم داخلون أنشط وأشبه للمسير والامعان في بلاد
العدو وأجمع وهم عند القول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشبه بالرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم
لطول عهدهم بهم وجهم بالرجوع فتري أنه زادهم في القول لهذه العلة والله سبحانه أعلم قال
الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر هذا ليس بالبين لأن خواصهم من الرجعة هي القبول إلى
أوطانهم وليس هو معنى الحديث والبداءة انما هي ابتداء السفر للغزو اذا غنمت سرية من جملة
العسكر فإذا وقعت بطائفة من العدو فيما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في
ثلاثة أرباعه فان قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث لأن
نهم فيهم بعد القول أشق ليكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الأقرب ﴿وعن ابن
عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل بعض من يبعث من السرايا
لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش متفق عليه﴾ فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم

يكن ينقل كل من يبعثه بل بحسب ما يراه من المصلحة في التسهيل (وعنه) أي عن ابن عمر (قال) كأنصيب في مغازينا العسل والغلب فناء كله ولا ترفعه رواه البخاري ولابي داود (أي عن ابن عمر) فلم يؤخذ منهم الخمس وصحهما) أي الزيادة (ابن حبان) لا ترفعه لأنه لم يحمله على ميل الإدخال له أو لا ترفعه إلى من يتولى أمر الغنمة ونسأله في أكله اكتفاء بما علم من الأذن في ذلك وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للغنائم أخذ القوت وما يصلح له وكل طعام اعتدأ كله عموما وكذلك علف الدواب قبل القسمة سواء كان باذن الامام أو بغيره لأنه دليل على هذا الحديث وما أخرجه الشيخان من حديث ابن مغفل قال أصبت جراب شعير يوم خيبر فقلت لا أعطي منه أحدا قالت بنت فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبسم وهذه الأحاديث مختصة لا حاديث النهي عن الغلول (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال) أصبنا طعام يوم خيبر فكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينصرف أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم فإنه واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التخميس قاله الخطابي وأما صلاح العدو ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها فاما إذا انتقضت الحرب فإن الواجب ردها في المغنم وأما الثياب والخزني والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل أنه إذا احتاج إلى شيء منها الحاجة ضرورة كان له أن يستعمل مثل أن يشتد البرد فيستدفئ بثوب ويتقوى به على المقام في بلاد العدو من صد القتالهم وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال لا يلبس الثوب إلا أن يخاف الموت وعن رويفع بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فبي المسلمين حتى إذا أنجفها ردها فيه ولا يلبس ثوبا من فبي المسلمين حتى إذا خلقه رده فيه أخرجه أبو داود والدارمي ورجاله ثقات ويؤخذ منه جواز الركب وليس الثوب وإنما يتوجه النهي إلى الانحاف والاخلق للثوب فلوركب من غير انحاف ولبس من غير اخلق واتلاف جاز (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجير) بالجيم والراء بينهما مشقة تحسية من الإجارة وهي الأمان (على المسلمين بعضهم أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي أسنده ضعف) لأن في أسنده انجراح بن أوطاة ولكنه يجير بضعفه (والطحايسى من حديث عمرو بن العاص يجير على المسلمين أدناهم وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أدناهم زاد ابن ماجه) من حديث علي أيضا (من وجه آخر ويجير عليهم أقصاهم) كالذم لتوهم أنه لا يجير إلا أدناهم فتدخل المرأة في جواز إجارتها على المسلمين (وفي الصحيحين من حديث أم هانئ) بنت أبي طالب قبل اسمها هند وقبل فاطمة وهي أخت علي كرم الله وجهه (قد أجزأنا من أجرت) وذلك أنها أجزأت رجلين من أجهاتها وجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تخبره أن عليا أخاها لم يجزأ جارتها فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجزأنا الحديث الأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أم عبد مأذون أو غير مأذون لقوله أدناهم فإنه شامل لكل وضيع وتعلم صحة أمان الشر يف بالاولى وعلى هذا جمهور العلماء الا عند جماعة من أصحاب مالك وأنهم قالوا لا يصح أمان المرأة إلا باذن الامام وذلك لأنهم حلوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا م هانئ قد أجزأنا من أجرت على أنه إجازة منه قالوا فلم يجز لم يصح أمانها ووجه

الجمهور على انه صلى الله عليه وآله وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد انعقد أمانها لانه صلى الله عليه
 وآله وسلم سماها بحجة ولا نهى إذا دخله في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعد أئمة الاصول
 أو من باب التغليب لقريسة ﴿ وعن عمر رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول لا خير جن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع الا مسلماً رواه مسلم)
 وأخرجه أحد بن يزيد ثلث عشرة إلى قابل وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 انه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأخرج
 البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجتمع دينان
 في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج واليقين عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر قال مالك
 وقد أجلى يهود نجران وفيلك أيضاً والحديث دليل على وجوب اخراج اليهود والنصارى
 والمجوس من جزيرة العرب لعدم قوله لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وهو عام لكل دين
 والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرف وأما حقيقة جزيرة العرب فقيل
 الدين في القاموس جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات أو ما بين عدن
 أبين إلى أطراف الشام طولا ومن جهة إلى أطراف ريف العراق عرضاً انتهى وأضيفت إلى العرب
 لأنها كانت أوطانهم قبل الاسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وبما تضمنته الاحاديث
 من وجوب اخراج من له دين غير دين الاسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما
 الا ان الشافعي وغيره خصوا ذلك بالحجاز قال الشافعي وان سأل من يعطى الجزية ان يعطيها ويجري
 عليه الحكم على ان يسكن الحجاز لم يكن له ذلك والمراد بالحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها
 كلها وفي القاموس والحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليقها كلها مجزئ بين نجد وتهامة أو بين
 نجد والسرعة أو لانها احتجزت بالحرار الخمس حرة بنى سليم وواقم ويلي وشوران والنار
 قال الشافعي ولم أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الزمة من اليمن وقد كانت بهامة وليس اليمن
 بحجاز فلا يجليهم أحد من اليمن ولا بأس ان يصالحهم على مقامهم باليمن قلت لا يخفى ان
 الاحاديث الماضية فيها الامر باخراج من ذكر من أهل الاديان غير دين الاسلام من جزيرة العرب
 والحجاز بعض جزيرة العرب وورد في حديث أبي عبيد الامر باخراجهم من الحجاز وهو بعض
 مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم بالحكم موافق للحكم عليها لا يعارض الحكم
 عليها كلها بذلك الحكم كما قرر في الاصول ان الحكم على بعض أفراد العام لا يخص العام وهو
 نظيره وليست جزيرة العرب من الفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء ونعاية ما أفاده حديث
 أبي عبيدة زيادة التأكيدي في اخرجهم من الحجاز لانه دخل اخرجهم من الحجاز تحت الامر
 باخراجهم من جزيرة العرب ثم أقرب بالامر زيادة تأكيد لانه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان
 آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم أخرجوا المشركين من جزيرة العرب كما قال ابن عباس رضي
 الله عنهما أوصى عند موته وأخرج البيهقي من حديث مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم انه سمع عمر بن
 عبد العزيز يقول بلغني انه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان قال قاتل
 الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد لا يقين دينان بأرض العرب وأما قول

الشافعي لم أعلم أحدا أجلاهم من اليمن فليس ترك أجلاهم بدليل فان اعدا من ترك ذلك كثيرة
وقد ترك أبو بكر أجلاء أهل الجاهلية مع الاتفاق على وجوب أجلاهم لشغله بجهاد أهل الردة ولم
يكن ذلك دليلا على أنهم لا يجاون بل أجلاهم عمرو وأما القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرهم في
اليمن بقوله لمعاذ خذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافى فافهم هذا كان قبل أمره صلى الله عليه وآله
وسلم باخراجهم فإنه كان عند وفاته كما عرفت فالحق وجوب أجلاهم من اليمن لوضوح دليله
وكذلك القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار اجاعا سكوتيا كلام لا ينهض على دفع الأحاديث
فان السكوت من العلماء على أمر وقع من الأعداء من خليفة أو غيره من فعل مخطور أو ترك
واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فإنه ان كان الواقع فعلا أو تركا منكمرا وسكتوا
لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر لما علم من أن مراتب الإنكار ثلاث بالبدن واللسان والقلب
واتقاء الإنكار بالبدن واللسان لا يدل على انتفاءه بالقلب فاعلم السالك أنكر بقلبه لعذره عن
التغير بالبدن واللسان وحينئذ فلا يدل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه اجاعا
سكوتيا إذ لا يثبت أنه قد أجمع السالك الا اذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك الا اعلام الغيوب قال
السيد رحمه الله وبهذا تعرف بطلان القول بأن الاجاع السكوتي حجة ولا أعلم أحدا قد حرر هذا
في رد الاجاع السكوتي مع وضوحه والحمد لله المنعم المتفضل وقد أضعنا في رسالة مستقلة انتهت
قلت وبه قال العلامة الشوكاني في ارشاد القبول فالحجج بمن قال (١) ومثله قد يفيد القطع
وكذلك قول من قال انه يحتمل ان حديث الامر بالاخراج كان عند سكوتهم بغير جزئية باطل
لان الامر باخراجهم عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم والجزئية فرضت في التاسعة من الهجرة
عند نزول براءة فكيف يتم هذا ثم عمر أجلي أهل خيبر ان وقد كان صالحهم صلى الله عليه وآله وسلم
على مال واسع كما هو معروف وهو جزئية والتكليف لتقوم عليه الناس ورد ما ورد من
النصوص بمثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف قال النووي قال العلماء رحمه
الله تعالى ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين الى الجاهلية ولا يمشون فيه أكثر من ثلاثة أيام قال
الشافعي ومن وافقه الامكنة وحرمها فلا يجوز تركها كافر من دخولها بحال فان دخل في خفية
وجب اخراجه فان مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وجهه قوله تعالى انما المشركون نجس
فلا يقربوا المسجد الحرام قلت ولا يخفى ان البانين هم من المجوس حكمهم حكم أهل الكتاب
لحديث سنوابعهم سنة أهل الكتاب فيجب اخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة
العرب وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على اخراجهم دخولهم تحت لا يجتمع دينان في
أرض العرب (وعنه) أي عن عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير) بفتح
النون وكسر الصاد المعجمة بعدها مشاة تحمية (مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب) الايجاب
من الوجف وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء والابل
(وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وكان ينفق على أهله نفقة سنة وما بقي فجعله في
الكراع) بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجميع الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله تعالى
متفق عليه) بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه
الى المدينة على ان لا يحاربوه ولا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنزلهم يتاحية

(١) وهو الشارح المغربي
رحمه الله اهـ

المدينة فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الاشرف في أربعين راكبا إلى قريش فخالفهم وكان
 ذلك على رأس ستة أشهر من وقعة بدر كاذره الزهري وذكر ابن اسحق في المغازي ان ذلك كان بعد
 قصة أحد وبئر معونة وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم ليستعينهم في دية رجلين قتلتهما
 عمرو بن أمية الضمري من بني عامر بن لؤي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جنب جدار لهم فقالوا
 على الفاء صخرة عليه من فوق ذلك الحصار وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأناء الخبر من
 السماء فقام مظهرا انه يقضي حاجته وقال لأصحابه لا تبرحوا وارجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأه
 أصحابه فأخبروا الله رجوع إلى المدينة فلقوا به فأمرهم بالمسير إليهم فتحصنوا فأمرهم بقطع
 النخل والتخريب وحاصرهم ست ليال وكان ناس من المنافقين يبعثوا إليهم ان يثبوا وتمنعوا فان
 قوتلتم قاتلنا معكم قبر بصواف قد صدق الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم فسلأوا ان يجلبوا عن
 أرضهم على ان لهم ما حلت الابل فصولحوا على ذلك الا الحلقة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام ففاف
 وهي السلاح فخرجوا إلى أذرعات وأريحا من الشام وآخرون إلى الحيرة ولحق آل أبي الحقيق
 وآل حسي بن أخطب بن جسيبر وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى لأول
 الحشر والحشر الثاني من خير في أيام عمر وقوله مما أفاء الله النبي ما أخذ بغير قتال قال في نهاية
 المجتهد انه لا خمس فيه عند جمهور العلماء وانما لم يوجب عليها بخيل ولا ركاب لان بني النضير كانت
 على ميلين من المدينة ففسوا اليها مشاة غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ركب جلا أو
 حمارا ولم تنل أصحابه مشقة في ذلك وقوله كان ينقق على أهله أي مما استبقاه لنفسه والمراد انه يعزل
 لهم نفقة سنة واسكنه كان ينقته قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا تتم عليه السنة ولهذا توفي
 صلى الله عليه وآله وسلم ودرعه مرفوعة على شعراستدانه لاهله وفيه دلالة على جواز ادخار قوت
 سنة وأنه لا ينافي التوكل وأجمع العلماء على جواز الادخار بما يستغله الانسان من أرضه وأما اذا
 أراد أن يشتريه من السوق ويدخره فان كان في وقت ضيق الطعام لم يجز بل يشتري ما لا يحصل
 به تضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر وان كان في وقت سعة اشترى قوت السنة وهذا
 التفصيل نقله القاضي عياض عن كبار العلماء (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال غزونا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر فأصبنا فيه ما غنما فقسم فينا رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم رواه أبو داود ورواه له لا بأس بهم) الحديث من أدلة
 التنكيل وقد سلف الكلام فيه ولوضعه المصنف اليها كان أولى (وعن أبي رافع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا أخيس بالعهد) بالخام المججمة فثناة تحتية فسين مهملة في
 النهاية لا أنقضه (ولا أخيس الرسل رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) في الحديث
 دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو للكافر وعلى انه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه فكان وصوله
 أمنا له فلا يجوز ان يحبس بل يرد (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم ايماء قريظة أتيتوها فاقم فيها فسمكم فيها وأيماء قريظة عصمت الله ورسوله فان
 خسمها لله ورسوله ثم هي لكم رواء مسلم) قال القاضي عياض في شرح مسلم يحتمل ان يكون
 المراد بالقريظة الاولى هي التي لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنها أهلها وصالحوها
 فيكون منهم فيها أي حقهم من العطاء كما تقرر في القى وبكون المراد من الثانية ما أخذت

عنوة فيكون غنيمة يخرج منها الخمس والباقي للغنائم وهو معنى قوله هي لكم أي باقيا
وقد احتج به من لم يوجب الخمس في النية قال ابن المنذر لا نعلم أحدا قبل الشافعي قال بالخمسة
في النية.

(باب الجزية)

الظاهر أنها مأخوذة من الاجراء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة دمه. (والهدنة) الهدنة
هي مشاركة أهل الحرب مدة معلومة للصلح ومشرعية الجزية سنة تسع على الظاهر وقيل سنة
ثمان (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها
يعني الجزية من مجوس هجر ررواه البخاري وله طريق في الموطأ فيما انقطاع) وهي مأخوذة
الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس
البحرين قال البيهقي وابن شهاب إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل
فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن بن أنس بن
الخطاب ذكر المجوس فقال لا أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول يقول سنوهم سنة أهل الكتاب وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما خرج قلت له
ما قضى الله ورسوله فيكم قال شرا قلت له قال الإسلام أو القتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف
قبل منهم الجزية قال ابن عباس وأخذ الناس يقول عبد الرحمن وتر كوا ما سمعت أنا قلت لأن
رواية عبد الرحمن صحيحة موصولة ورواية ابن عباس إنما هي عن مجوسي لا يقبل اتفاقا وأخرج
الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ سنو المجوس سنة أهل الكتاب
وأخرج البيهقي عن المغيرة في حديثه الطويل مع فارس وقال فيه فأمرنا نينا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أن تقتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية وكان أهل فارس مجوسا
فدلت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا كما دلت الآية
على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الخطابي وفي امتناع عمر رضي الله عنه عن
أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من
مجوس هجر دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الأوزاعي
وإنما تقبل من أهل الكتاب وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم
فذهب الشافعي في أغلب قولي إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن علي
ابن أبي طالب عليه السلام وقال أكثر أهل العلم أنهم ليسوا أهل كتاب وإنما أخذت الجزية من
اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى قلت قد قدمنا أن الحق أخذ الجزية
من كل مشرك كما دل له حديث بريدة ولا يخفى أن قوله سنوهم سنة أهل الكتاب يشعر أنهم
ليسوا بأهل كتاب ويدل لما قدمناه قوله (وعن عاصم بن عمر بن الخطاب) هو أبو عمرو وعاصم
ابن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ولقبه وفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين وكان
وسما جسيما خيرا فاضلا شاعرا مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين وهو وجد

عمر بن عبد العزيز لأمه روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير (عن أنس)
 أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي المكي سمع أبا سلمة بن عبد
 الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن
 الوليد إلى أكيذر) بضم الهمزة بعد الكاف مشتاة تحتة فدل المهملة فراء (دومة) بضم
 الدال المهملة وسكون الواو هي دومة الجندل اسم محل (فأخذوه وأتوا به فحقن له دمه وصالحه
 على الجزية رواءه أبو داود) قال الخطابي أكيذر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان ففي
 هذا دليل على أخذ الجزية من العرب بكوازهم من العجم انتهى قلت فهو من أدلة ما قدمناه وكان
 بعث خالد بن تميم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في آخر غزاهما وقال لخالد إنك تجده
 يصيد البقر فضي خالد حتى إذا كان من حصنه بمصر العين في ليلة مقمرة أقام وجاءت بقرة الوحش
 حتى حككت قرورها باب القصر فخرج إليها أكيذر في جماعة من خاصته فقلقتهم خيل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا أكيذر وقتلوا أخاه حسانا فحقن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 دمه وكان نصرانيا واستلب خالد من حسان قباء من ديباح مخوصا بالذهب وبعث به إلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجار خالد أكيذر من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ففعل وصالحه على أن يبيع ويمنع ثمانمائة (١) رأس وألني درع
 وأربع مائة ربح فعزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفية خالصة قسم الغنيمة الحديث وفيه أنه
 قدم خالد أكيذر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعاه إلى الإسلام فإني فأقره على الجزية
 (وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن
 وأمرني أن آخذ من كل حالم دينارا أو عدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل وتيل بالفتح
 ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه وقيل بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة
 (معاذ فريا) بفتح الميم فعين مهملة فقاء ورا بعد هايا نسبة إلى معافروهي بلديا لين تصنع فيها
 الثياب فنسبت إليها فالمراد أو عدله ثوبا معا فريا (أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم
 وقال الترمذي حديث حسن وذكر أن بعضهم رواءه سلاوانه أصح وأعله ابن حزم بالانقطاع
 وإن مسروقا لم يلق معاذ وفيه نظر وقال أبو داود أنه منكسر قال وبلغني عن أحمد كان ينكر هذا
 الحديث أنكارا شديدا قال البيهقي إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن
 مسروق عن معاذ فإما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق فإنها محفوظة قد روىها عن
 الأعمش جماعة منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمرو حرب وأبو عوانة ومعن بن سعيد وخفص بن
 غياث قال بعضهم عن معاذ وقال بعضهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ إلى
 اليمن أو معناه والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حالم أي بالغ وورد في
 رواية مختل وظاهر إطلاقه سواء كان غنيا أو فقيرا والمراد أنه يؤخذ الدينار بمن ذكروا في السنة
 وإلى هذا ذهب الشافعي فقال أقل ما يؤخذ من أهل الذمة دينار على كل حالم وبه قال أحمد فقال
 الجزية دينار أو عدله من المعافر لا يزاد عليه ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حدا في جانب
 القلة وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل شجران على أن يئوا النصف في محرم والنصف في رجب

(١) أي من الرقيق اهـ

يؤدونها الى المسلمين وعارية ثلاثين درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً وثلاثين من كل صنّف من اصناف السلاح يغزون بها المسلمون ضامين لها حتى يردوها عليهم ان كان باليمن كيد قال الشافعي وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من فخران يذكرون أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وإلى هذا ذهب عمر فانه أخذ زائد على الدينار وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا توقيت في الجزية في القسلة ولا في الكثرة وإن ذلك هو كقولنا نظر الامام ويجعل هذه الاحاديث محمولة على التخيير والنظر في المصلحة وفي الحديث دليل على أنها لا تؤخذ الجزية من الاثني لقوله حاتم قال في نهاية المجتهد اتفقوا على أنها لا تجب الجزية الا بثلاثة أوصاف الذكورة والبلوغ والحرية واختلقوا في المجنون والمقعور والشيخ وأهل الهوامع والفقير قال وكل هذه مسائل اجتهدية ليس فيها توقيف شرعي قال وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا انتهى هذا وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى معاذ باليمن على كل حاتم أو حاملة ديناراً وقيمته فهو منقطع وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ فعلي كل حاتم ديناراً وعدله من المعافر ذكره أوثق حراً وعملاً لكنه قال البيهقي أبو شيبة ضعيف وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع وعن عروة وفيه انقطاع وعن معمر بن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ فيه وحالة لكن قال أئمة الحديث إن معمر إذا روى عن غير الزهري يغلط كثيراً به تعرف أنه لم يثبت في أخذ الجزية من الاثني حديث يعمل به وقال الشافعي سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدداً من علماء أهل المدينة وكلهم حكوا عن عدم مضوا قبلهم يحكون عن عدم مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لاهل الذمة باليمن على دينار كل سنة ولا يشبتون أن النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كان لهم زرع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه قال وسألت عدداً كثيراً من ذمة أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذ أخذ منهم ديناراً عن كل بالغ منهم وسعوا البالغ حالماً قالوا وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع معاذ أن على كل حاتم ديناراً وأعلم أنه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم أنه يجب قبول الجزية ممن يذللها ويحرم قتله وهو المفهوم من قوله حتى يعطوا الجزية الآية وأنه ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله فأتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر باعطاء الجزية وأما حوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وهو اعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد اعطائها ﴿وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو وَالْمُزْنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَيُعْلَوُ لَا يُعْلَى أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ﴾ فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر لا إطلاقه فالحق لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملك كما أشير إليه في الجائهم إلى مضائق الطريق ولا يزال دين الحق يزاد علواً والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار ﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالْإِسْلَامِ وَإِذَا قَسِمْتَ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّهُ إِلَى أَضْيَقِهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ﴾ فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي أو النصراني بالإسلام لأن ذلك أصل النهي وجعله على الكراهة خلاف أصله وعليه جله الأقل وإلى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف وذهبت

طائفة منهم ابن عباس الى جواز ابتداءهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية الا انه قال
 المازري انه يقال السلام عليك بالافراد ولا يقال عليكم واحتج لهم بعموم وقول الناس حسنا
 وأحاديث الامر بإفشاء السلام والجواب ان هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب وهذا
 اذا كان الذي منفردا أما اذا كان معه مسلم جازا لابتداء السلام وينوي به المسلم لانه قد ثبت انه
 صلى الله عليه وآله وسلم سلم على مجلس فيه أخلاط من المشركين والمسلمين ومفهوم قوله لا تبدوا
 انه لا ينهي عن الجواب عليهم اذا سلموا ويدل له عموم خيوا باحسن منها وأردوها وأحاديث اذا
 سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي رواية أن اليهود اذا سلموا عليكم يقول أحدهم السلام
 عليكم فقولوا وعليك وفي رواية قل وعليك أخرجهما مسلم واتفق العلماء على انه يرد على أهل
 الكتاب ولكنه يقتصر على قوله وعليكم وهو هكذا بالواو وعند مسلم في روايات قال الخطابي عامة
 المحدثين يروون هذا الحرف بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو قال الخطابي هذا هو الصواب
 لانه اذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة واذا ثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما
 قالوه وقال النووي أثبت الواو وحذفها جائز ان صحته به الروايات فان الواو وان اقتضت
 المشاركة فالمرتبة هو علينا وعليهم فلا امتناع وفي الحديث دليل على الجائز انهم الى مضايق الطريق
 اذا اشتروا بهم والمسلمون في الطريق فيكون أوسع للمسلمين فان خلت الطريق عن المسلمين فلا
 حرج عليهم وأما ما يفعله اليهود في هذه الازمنة من تعمد جعل المسلمين على يسارهم اذا لقوهم
 في الطريق فشيء ابتدعه لم يرد فيه شيء وكانهم يريدون التفاؤل بأنهم أصحاب اليمين فينبغي منعهم
 لما يتعمدون من ذلك لشدة محافلتهم عليه ومضادة المسلمين (وعن المسور بن مخرمة ومروان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ
 المرام بافراد ذكره وكان الظاهر فذكره ايضا في التثنية ليعود الى المسور ومروان وكان انه اراد فذكره
 الراوي (بطوله وفيه هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سميل بن عمرو على وضع الحرب عشر
 سنين يامن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض أخرجه أبو داود وأصله في البخاري) في الحديث
 دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الامام وان
 كره ذلك أصحابه فانه ذكر في المهادنة ما يفيد (واخرج مسلم بعضهم حديث انس وفيه ان من
 جاء منكم لم تزد عليه ومن جاءكم من اعدائهم من المشركين فاصحوا له الى كفار مكة
 لم يردوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جاء من أهل مكة اليه صلى الله عليه وآله وسلم
 ردوه اليهم فكره المسلمون ذلك (فقالوا تكتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا اليهم فابعده
 الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا) فانه صلى الله عليه وآله وسلم كتب هذا الشرط
 مع ما فيه من كراهة أصحابه له والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن
 القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيرا من القوائد وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم أباجندل
 ابن سميل وقد جاء مسلما قبل تمام كتاب الصلح وانه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ثم جعل الله
 له فرجا ومخرجا ففقر من المشركين الى أبي بصير بسيف البحر حين أقام به على طريقهم بقطعها عليهم
 وانضاف اليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصة مبسطة في كتب
 السير وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد النساء الخارجات اليه فقبل لان الصلح انما وقع

في حق الرجال دون النساء وأرادت قريش تعميم ذلك في الفريقين فأنها لما خرجت أم كلثوم بنت أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فأنزع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وأنزل الله تعالى الآية وفيها فلا ترجعوهن إلى الكفار الآية والحديث دليل على جواز الصلح على رد من وصل اليان من العدو كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل منا إليهم (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهدا لم يرحم) بفتح المشاة التحتية وفتح الراء أصله يراح أي لم يجد الريح (رائحة الجنة وإن يرحمها البوح من مسيرة أربعين عاما أخرجه البخاري) وفي لفظ للجاري من قتل نفسا معاهدا لله ذمة الله وذمة رسوله الحديث وفي لفظ له يقيد ذلك بغير جرم وفي لفظ له بغير حق وعند أبي داود والنسائي بغير حلها والتقيد معلوم من قواعد الشرع وقوله من مسيرة أربعين عاما وقع عند الإسماعيلي سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ سبعين خريفا وعند الطبراني من حديث أبي هريرة مسيرة مائة عام وفيه من حديث أبي بكر خمسة مائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند الفردوس عن جابر بن ربيع الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة قال المصنف ما حاصله أن ذلك الإدراك في موقف القيامة وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب الأشخاص فالذي يدركه من مسيرة خمسة مائة عام أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك قال وقد أشار إلى هذا (١) شيخنا في شرح الترمذي ورأيت نحوه في كلام ابن العربي وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد والذي تقدم الخلاف في الاقتصاص من قاتله وقال المهلب هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد والذي لا يقتص منه قال لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد الآخرى دون الدينوى هذا كلامه

(١) يريد به زين الدين العراقي رحمه الله اه

* (باب السبق) * (٢)

بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد بها ويقال يتحرك الموحدة وهو الرهن الذي يوضع لذلك (والرمي) مصدر رمى والمراد به هنا المناضلة بالسهم وهي المراماة بالسهم للسبق (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال سابق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيال التي قد ضمرت) من التضمير وهو كافي النهاية أن يظهر عليها بالعلف أي تعطي العلف حتى تسمن ثم لا تعلق الاقوتها التخف زاد في الصحاح وذلك أربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع الذي تضر فيه الخيل أيضا مضمار وقيل تشد عليها سر وجها وتجلل بالاجلة حتى تعرق فيذهب رهلها ويشد لجامها (من الحفيا) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مشاة تحية ممدودة وقد تقصر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالذال المهملة أي غايتها (ثنية الوداع) محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يمشي معها المودعون إليها (وسابق بين الخيل التي لم تضر من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فيمن سابق متفق عليه زاد البخاري) من حديث ابن عمر رضي الله عنه (قال سفيان من الحفيا إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية المسابقة

(٢) السبق يقتضين هو ما تراهن عليه المتسابقان اه مصباح

وانه ليس من العيب بل من الرياضة المحمودة الموصلة الى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرهما من الدواب وعلى الاقدام وكذلك الترامي بالسهم واستعمال الاسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب وفيه دليل على جواز تضييع الخيل المعدة للجهاد وقيل انه يحب ﷺ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح والقارح ما كملت سنه قال في المصباح وذلك عند اكمل خمس سنين كالباري في الابل (في الغاية رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فيه مثل الذي قبله دليل على شرعية السباق بين الخيل وانه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها وهو المراد من قوله وفضل القرح ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سبق (الافى خف (١) أو نضل أو حافر رواد أو جدو الثلاثة وصححه ابن حبان) ورواه الشافعي والحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعل الدارقطني بعضها بالوقف ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقوله الافي خف المراد به الابل والحافر الخيل والنصل السهم أي ذي خف أو ذي حافر أو ذي نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه والحديث دليل على جواز السباق على جعل فان كان الجعل من غير المتسابقين كالامام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف وان كان من أحد المتسابقين لم يحل لانه من القمار (٢) وظاهر الحديث انه لا يشرع السبق الا فيما ذكر من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازوه عطاف في كل شيء وللقهها خلاف في جوازها على عوض أو لا ومن أجازها عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات وقد ذكرها في الشرح ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يامن ان يسبق) مغرصة أي يسبقه غيره (فلا يأس به فان آمن فهو قارر رواه أحمد وأبو داود واسناده ضعيف) لأنما الحديث في نسبه الى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم أحسن أحواله ان يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله انتهى وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد وقال ابن أبي خزيمة سألت ابن معين عنه فقال هذا باطل وضرب على أبي هريرة وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وفي قوله وهو لا يامن ان يسبق دلالة على ان المحلل وهو القرس الثالث في الرهان يشترط فيه ان لا يكون متحقق السبق والا كان قارا والى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار ولعل الوجه ان المقصود انما هو الاختبار للخيال فاذا كان معلوم السبق فأت الغرض الذي شرع لاجله وأما المسابقة بغير جعل فباحة اجماعا ﷺ (وعنه) عقبه بن عاصم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي رواه مسلم) أفاد الحديث تفسير القوة في الآية الرمي بالسهم لانه المعتمد في عصر السبق وشمل الرمي بالبنادق والمدافع ونحوها من الآلات للمشركين والبغاة ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لان الاعداد انما يكون مع

(١) نصل السهم حديدية
ويسمى السباق بالخيل
رها نوايا السهم نضال بالضاد
المججمة اه بدرأبوترا

(٢) وضابط القمار ان
يكون كل منهما غائما أو
غارما وان كان من أحدهما
حل لانه ليس بقمار إذ
ليس كل منهما غارما غائما
وهذا عند الجمهور اه
أبوترا

الاعتقاد ان من لم يحسن الرمي لا يسمى معز القوة

(كتاب الاطعمة)*

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع فأكله حرام رواه مسلم الحديث دليل على تحريم ما له ناب من سباع الحيوان والناب السن خلف الرابعية كما في القاموس والسبع المقترس من الحيوان كما في القاموس أيضا وفيه الاقتباس الاصطلاح في انهاية نهي عن كل ذي ناب من السباع هو ما يقتبس الحيوان ويأكل قسرا كالاسد والذئب والثور ونحوها واختلاف العلماء في المحرم منها فذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود إلى ما أفاده الحديث ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سباع حتى القليل والضب واليربوع والنور وقال الشافعي يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالاسد والذئب والثور دون الضبع والثعلب لانهم لا يعدون على الناس وذهب ابن عباس فيما حكاه عن ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف والشعبي وسعيد بن جبلة إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما الآية فالحرم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال وأجيب بأن الآية مكينة وحديث أبي هريرة بعد الهجرة فهو نامخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة أو بأن الآية خاصة بالثمانية الأزواج من الانعام رداعلى من حرم بعضها كما ذكره الله تعالى قبلها من قوله وقالوا ما في بطون هذه الانعام إلى آخر الآيات فقليل في الرد عليهم قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما على طاعم بطعمه الآية أي ان الذي أحلته هو المحرم والذي حرّمه هو الحلال وان ذلك افتراء على الله وقرن به اللحم الخنزير لكونه مشاركا لها في علّة التحريم وهو كونه رجسا فالآية وردت في الكفار الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أحله الشرع وكان الغرض من الآية بيان حالهم وانهم يضادون الحق فكانه قليل ما حرام الا ما أحلته وهو مبالغته في الرد عليهم قلت ويحتمل ان المراد قل لا أجد الا أن محرما الا ما ذكر في الآية ثم حرم الله تعالى من بعد كل ذي ناب من السباع ويروى عن مالك انه انما يكره كل كل ذي ناب من السباع لانه يحرم (وأخرجه) أي أخرجه معنى حديث أبي هريرة (مسلم من حديث ابن عباس بلفظ نهي) أي عن كل ذي ناب من السباع (وزاد) ابن عباس (وكل ذي مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة (من الطير) وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذي مخلب من الطير وأخرجه أيضا من حديث العرباض بن سارية وزاد فيه يوم خيبر في القاموس المخلب ظفر كل سبع من الماشي والطارئ وهو لما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد إلى تحريم كل ذي مخلب من الطير ذهب الجماعة ونسبه النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وأبو داود والجمهور وفي نهاية المجتهد نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذي مخلب من الطير وقال وحرّمها قوم ونقل النووي أثبت لانه المذكور في كتب الفريقين وأحمد فان في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز ووصق وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية وقال مالك يكره كل ذي مخلب من الطير ولا يحرم وأما

التبر فقالوا ليس بنذى مخلب ولكن يحرم لاستخباثه وقالت الشافعية يحرم كل ما ندب قتله بحية
 وعقرب وغراب أبقع وحاداه وفارة وكل سبع ضاروا استدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس
 فواسق يقتلن في الحل والحرم وتقدم في كتاب الحج قالوا ولان هذه مستخبات شرعا وطبعها قلت
 وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها انظر ويأتى لهم ان الامر بعدم القتل دليل على التحريم
 وقد قال الشافعية ان الادعى اذا وطئ به خمسة من بهائم الانعام فقد أمر الشارع بقتلها قالوا
 ولا يحرم أكلها فدل على انه لا ملازمة بين الامر بالقتل والتحريم (وعن جابر رضى الله عنه قال
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوار اهلية وأذن في لحوم الخيل متفق
 عليه وفي لفظ للجباري) لرواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن وقد ثبت في روايات انه
 صلى الله عليه وآله وسلم وجد القدور تغلي بلحمها فأمر بارتقاها وقال لا تأكلوا من لحومها شيئا
 والاحاديث في ذلك كثيرة وفي رواية انه ان جرس أو نجس وفي لفظ انه ان جرس من عمل الشيطان
 وفي الحديث مسئلتان الاولى انه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الجوار اهلية اذا نهى أصله
 التحريم والى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا ابن
 عباس فقال ليست بحرام وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس وأبي ذلك البحر وتلا قوله تعالى قل
 لا أجد فيما أوحى الى محرما الاية وروى عن عائشة رضى الله عنها وعن مالك روايات انها
 مكروهة أو حرام أو مباحة وأما ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبي جرح قال أصابتنا سنة فلم يكن في
 مالى أطم أهل الامنان جرفا ثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم
 الجوار اهلية وقد أصابتنا سنة فقال أطم أهلنا من ممين جرح فأنما حرمتها من جهة جوار
 القرية يعنى الجلالة فقد قال الخطابي أما حديث ابن أبي جرح فقد اختلف في استناده قال أبو داود
 ورواه شعبة عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من
 مزينة ان سيد مزينة أيجرأ وابن أبي أيجر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسعر فقال
 عن ابن عبيد عن ابن معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من
 حديث جابر يريد هذا وساقه من طريق أبي داود متصلا ثم قال وأما قوله وانما حرمتها من أجل
 جوار القرية فان الجوار هي التي تأكل العذرة وهي الجلالة الا ان هذا لا يثبت وقد ثبت انه انما
 سمى عن لحومها لانها جرس وساق سنده الى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال لما افتتح رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر أصبنا جوارا خارجة من القرية فحرقنا وطبخنا منها فنادى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله ينهيانكم عنها وانما جرس من عمل الشيطان
 فأكفقت القدور انتهى وبهذا يطل القول بانها انما حرمت مخافة قلة الظهر كما أخرج الطبراني
 وابن ماجه عن ابن عباس رضى الله عنهما انما حرمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوار اهلية
 مخافة قلة الظهر وفي رواية للجباري عن ابن عباس رضى الله عنهما في المغازي من رواية الشعبي
 انه قال ابن عباس لا أدري أنهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل انها جوار الناس
 فكبره ان تذهب حولتهم أو حرمتها البتة يوم خيبر فانه يقال قد علم بالنص انه حرمتها لانها جرس
 وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في عمله النهى واذا ثبت النهى وأصله التحريم عمل به وان
 جهلنا علته وأما ما أخرج الطبراني من حديث أم نصر المخارية ان رجلا سأل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن الجمر الاهلية فقال اليس ترى الكلاء وتأكل الشجر قال نعم قال فاصب من
لحومها فهي رواية غير صحيحة لاتعارض بها الاحاديث الصحيحة المسئلة الثانية دل الحديث على
حل أكل لحوم الخيل والى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق
وجاهير السلف والخلف لهذا الحديث ولما في معناه من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي
شيبه بسنده على شرط الشيخين عن عطاء انه قال لابن جريج لم يرزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج
قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم ويأتى حديث أسماء ثمرنا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافاً كلناه وذهب مالك وهو المشهور عند الحنفية الى
تحريم الخيل واستدلوا بحديث خالد بن الوليد بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم
الخيل والبغال والحمير وكل ذى ناب من السباع وفي رواية بزيادة يوم خمير وأجيب عنه بأنه قال
البيهقي فيه هذا اسناد مضطرب مخالف لرواية الثقات وقال البخاري يروى عن أبي صالح ثور
ابن يزيد وسليمان بن سليم فيه نظر وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى لتركبوهما وتقرر الاستدلال بالآية بوجوه الاول ان
العله المنصوصة تقتضي الحصر فاباحة كلها خلاف ظاهر الآية وأجيب عنه بأن كون العلة
منصوصة لا تقتضي الحصر فيها فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بها في غيرها ما
اتفاقا وانما نص عليها لكونها ما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لاستغنى عن الاستدلال على
الخيل والبغال والحمير ولا فائدة في الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم الاكل عطف البغال
والحمير فانه دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم فن افرد حكمهما عن حكم ما عطف عليهما
احتاج الى دليل وأجيب عنه بان هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة من وجوه دلالة الآية
انها سقت للامتنان فلو كانت مما يور كل لكان الامتنان به أكثر لانه يتعلق ببقاء البنية والحكيم
لا يمتن بأذى النعم ويترك اعلاها سيما وقد امتن بالاكل فيما ذكر قبلها وأجيب بان الله تعالى
خص الامتنان بالركوب لانه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند الحرب فخطبوا بما عرفوه وألقوه كما
خطبوا في الانعام بالاكل وجل الاثقال لانه كان أكثر انتفاعهم لذلك فاقصر في كل من الصنفين
باغلب ما ينتفع به الرابع من وجوه دلالة الآية انه لو أبيع أكلها لكانت المنفعة التي امتن بها وهي
الركوب والزينة وأجيب عنه بأنه لو لم من الاذن في أكلها ان تقضى للزوم مثله في البقر ونحوها
مما أبيع أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب اجالى
وهو ان آية النحل مكية اتفاقا والاذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست
سنين وايضا فان آية النحل ليست نصا في تحريم الاكل والحديث صريح في جوازه وايضا لو سلم
ما ذكر كان غاية الدلالة على ترك الاكل وهو اعم من ان يكون للتحريم او للتنزيه او خلاف الاولى
وحيت لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التسلسل فالتسلسل بالدلالة المصرحة بالجواز أولى وأما زعم
البعض ان حديث جابر رضي الله عنه دال على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة والرخصة
استباحة المخطور مع قيام المانع فدل انه رخص لهم فيها بسبب المنفعة فلا يدل على الحل المطلق
فهو ضعيف لانه ورد بلفظ اذن لنا ولفظ اطعمنا فعبر الراوى بقوله رخص عن اذن الا انه اراد

الخصصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة فلا فرق بين العبارتين ذآن ورخص في لسان
الصحابة رضي الله عنهم (وعن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم سبع غزواتنا كل الجراد) هو جنس والواحدة جرادة يقع على الذكر والانثى كحمامة
(متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد قال النووي وهو اجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس
قال كن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتهادين الجراد في الاطباق وقال ابن العربي في
شرح الترمذي ان جرادة الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض فاذا ثبت ما قاله فتحريره لاجل الضرر كما
تحرّم النعوم ونحوها واختلفوا هل كل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجراد أم لا وحديث
الكتاب يحتمل انه كان يأكل معهم الا ان في رواية البخاري زيادة نأكل الجراد معه قبل وهي محتملة
ان المراد غزونا معه فيكون تأكيده لقوله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان المراد
نأكل معه قلت وهذا الاخير هو الذي يحسن حمل الحديث عليه اذا التأسيس أبلغ من التأكيد
ويؤيده ما وقع في الطب عند أبي نعيم بن زيادة وياً كاه معناراً ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان
انه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه فقد أعلمه المنذري
بالارسال وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك فانه قال
التسائي ثابت ليس بثقة ويؤكل عند الجماهير (١) على كل حال ولو لمات بغير سبب لحديث أكلت
لنأمتين ودمان السمك والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعاً من حديث
ابن عمر وقال ان الموقوف أصح ورجح البيهقي الموقوف وقال له حكمه الرفع واختاف فيه هل هو من
صيد البحر أم من صيد البر وورد حديثان ضعيفان انه من صيد البحر وورد عن بعض الصحابة انه
الحرم فيه الجزاء فدل على انه عنده من صيد البر والاصل فيه انه بري حتى يقوم دليل على انه بحري
يلزم (وعن أنس رضي الله عنه في قصة الارنب قال فدججه فبعث بوركها الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فقبله متفق عليه) وفي القصة انه قال انس أنفجنا أرنباً ونحن بعر الظهر أن فسيح
القوم ونعبوها فخذتها فجئت بها الى أبي طلحة فبعث بوركها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقبلها وهو لا يدل على انه أكل منها ولكن في رواية في البخاري في كتاب الهبة قال الراوي وهو
هشام بن زيد قلت لانس وأكل منها قال وأكل منها ثم قال فقبله والاجماع واقع على حل اكلها الا
ان عبد الله بن عمر وعكرمة وابن أبي ليلى قالوا يكرمها كلها ما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث
ابن عمر أنه بعث بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأكلها ولم يشه عنها وزعم أي ابن عمر أنها
تحيض وأخرج البيهقي عن عمرو بن دينار مثل ذلك وانه أمر بأكلها ولم يأكل منها قلت لكنه لا يخفى
ان عدم أكله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على كراهتها وحكي الرافي عن أبي حنيفة تحريمها
* (قائدة) ذكر الدميري في حياة الحيوان ان الذي يحيض من الحيوان المرقأ والضبع والخفاش
والارنب ويقال ان الكلبة كذلك (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدود والصرور رواه أحمد
وأبو داود وصححه ابن حبان) قال البيهقي رجاله رجال الصحيح قال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا
الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤخذ منه تحريم أكلها لانه لو حل لما نهى عن القتل

(١) اشار الى قول المالكية
انه لا يحل الا اذا ذكروا
وذكاه ان يموت بفعل آدمي
من ضربه حتى يموت او
احرقه فلا يحل ما مات من
دون سبب آدمي اه أبو
تراب

وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحريم أكلها رأى الجباهير وفي كل واحدة خلاف الاثلة
فالظاهر ان تحريمها اجماع (وعن ابن أبي عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو
زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد سوى القس لعبادته ورواه ابن عبد البر في اعلاله وقال البيهقي
ان الحديث صحيح (قال قلت لجابر الضبع صيده هو قال نعم قلت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم نعم رواه أحمد والاربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل
أكل الضبع واليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع وأخرج
أبو داود ومن حديث جابر مر فوعا الضبع صيده فإذا أصابه المحرم ففقهه كبش مسن ويؤكل
وأخرجه الحاکم وقال صحيح الاسناد وقال الشافعي ما زال الناس يأكلونهم أو يبيعونهم بين
الصفاء والمروءة من غير تكبير وحرمة الحنفية عملاً بالحديث العام كما اشرنا اليه ولكن احاديث
التحليل تخصه واما استدلالهم على التحريم بحديث خزعة بن جزة وفيه قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أويأكل الضبع أحد أخرجه الترمذي وفي اسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق
على ضعفه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن القنفذ) بضم القاف وفتحها وضم القاء
(فقال قل لأحد فيمأ وسمى الى محرما فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال انه من الخبائث أخرجه أحمد وأبو داود وبأسناد ضعيف) ضعف لجهالة
الشيخ المذكور قال الخطابي ليس اسناده بذلك وله طرق قال البيهقي لم يرد الامن وجهه
ضعيف وقد ذهب الى تحريمه ابو طالب والامام يحيى وقال الرافي في القنفذ وجهان احدهما انه
يحرم وبه قال ابو حنيفة وأحمد لما روى في الخبر انه من الخبائث وذهب مالك وابن أبي ليلى الى
انه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نموض الدليل مع القول بان الاصل الاباحة في
الحيوانات وهي مسئلة خلافية معروفة في الاصول فيم اخلاف بين العلماء (وعن ابن عمر
 رضي الله عنهما) قياس قاعدته وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلالة
 وألبانها أخرجه الاربعة الا النسائي وحسنه الترمذي) وأخرج الحاکم والدارقطني والبيهقي من
حديث ابن عمر بن العاص نحوه وقال حتى تعلم أربعين ليلة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي
 والحاکم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن لحوم الجوارح اهلية وعن
 الجلالة وعن ركوبها ولا يبي داود ان يركب عليها وان يشرب البانها والجلالة هي التي تأكل العذرة
 والنجاسات سواء كانت من الابل أو البقرة أو الغنم أو الدجاج والحديث دليل على تحريم الجلالة
 والبانها ونهى ريم الر كوب عليها وقد جزم ابن حزم بان من وقف في عرفات راكبا على جلالة لا يصح
 حجه وظاهر الحديث انه اذا ثبت انها كات الجلالة فقد صارت محرمة وقال النووي لا تكون
 جلالة الا اذا غلب على علفها النجاسة وقيل بل الاعتبار بالرائحة والنتن وبه جزم النووي والامام
 يحيى قال ولا تطهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل وان زال الريح لان ذلك تغذية لا استحالة وقال
 الخطابي كرهه أحمد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا لا تؤكل حتى تحبس أياما قلت قد عين في
 الحديث حبسها أربعين يوما وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ولم يملكها كلها بأمان
 غير حبس وذهب الثوري وهي رواية عن أحمد الى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بكره
 ولا يحرم قال لان النهي الوارد فيه انما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكور

قوله فقال المهدي الخ هكذا
باصل مؤلفه حفظه الله

إذا جاف ولا يخفى أن هذا رأى في مقابلة النص ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي في البحر المذهب والفرقان ونذب حبس الجلالة قبل ذبح الدجاجة ثلاثة أيام والشاة سبعة أيام والبقرة والثنية أربعة عشر وقال مالك لا وجه له قلنا تطيب أجوافها انتهى والجل بالاحاديث هو الواجب وكانهم حملوا النهي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل وأما مخالفتهم للتوقيت فلم يعرف وجهه (وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الجمار الوحشي فأكل منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه) تقدم ذكر قصة الجمار هذا الذي أهده أبو قتادة في كتاب الحج وفي هذا دلالة على أنه يحل لحمه وهو أجماع وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالأهلي (وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت فخرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافا كانا متفق عليه) وفي رواية ونحن بالمدينة وفي رواية الدارقطني هنا فاكلنا نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقرره كيف وقد قالت أنه أكل منه أهله صلى الله عليه وآله وسلم وقالت هنا فخرنا وفي رواية الدارقطني ذبحنا فقبل فيه دليل على أن التحريم والذبح واحد قيل ويجوز أن يكون أحد اللفظين مجازاً إذا التحرر للابل خاصة وهو الضرب بالحديدة في لبسة البدنة حتى يفرى أو داحجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الابل قال ابن التين الأصل في الابل التحريم وفي غيرها الذبح وجاء في القرآن في البقرة فذبحوها وفي السنة فخرها وقد اختلف العلماء في فخر ما يذبح وذبح ما يخر فجازره الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله في الحديث ونحن بالمدينة يريد على من زعم أن حلها كان قبل فرض الجهاد فإنه فرض أول دخولهم المدينة (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه) فيه دليل على جواز أكل الضب وعليه الجماهير وحكي عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته قال النووي وأظنه لا يصح عن أحد فإن صح فهو محجوج بالنص وبإجماع من قبله وقد احتج للقائلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود والنسائي رضي الله عنه وآله وسلم نهى عن الضب وفي إسناده اسمعيل بن عياش ورجاله شاميون وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي ليس إسناده بذلك ولا قول ابن حزم فيه ضعفاء مجهولون فإن رجاله ثقات كما قال المصنف ولا قول البيهقي فيه اسمعيل بن عياش وليس بحجة لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين وهو حجة في روايته عنهم وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنبل أنهم طبعوا ضبا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فاخشى أن تكون هذه بالقوها وأخرجها أجد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين وأجيب عن الأول بأن النهي وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي وهذه الرواية ترد ما رواه مسلم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضب لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال بشما قلتم ما بعث نبي الله إلا محرماً ومحلالاً كذا في مسلم وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أعنى خشية أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلم الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل وقد أخرج الطحاوي من

حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القردة والخنازير أهى مما سيح قال ان الله لم يهلك قوما أو يسيح قوما فيجعل له نسلا ولا عاقبة وأصل الحديث في مسلم ولم يعرفه ابن العربي فقال قولهم ان الممسوخ لا ينسل دعوى فانه لا يعرف بالعقل وانما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه وأجيب أيضا بانه لو سلم انه مسوخ فلا يقتضى تحريم أكله فان كونه كان آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا وانما كره صلى الله عليه وآله وسلم الاكل منه لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من مياه غود قلت ولا يخفى انه لو لم يرتفع به لما أمر بالقائم أو بتقريرهم عليه لانه اضاعة مال ولا ذن لهم في أكله فالجواب الذي قبله هو الاحسن فيستأنس من المجموع جواز أكله وكرهه للنهي ﴿وعن عبد الرحمن بن عثمان﴾ هو ابن عبد الله التيمي القرشي ابن أخي طلحة بن عبيد الله الصحابي قيل انه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست له رواية أسلم يوم الفتح وقيل يوم الحديبية وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد روى عنه ابنه وابن المنذر (ان طيبا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الضفدع) بنزة الخنصر (بجعلها في دواء فنهى عن قتلها أخرجه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود والنسائي) واليهي بلفظ ذكر طيب عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم دواء وذكر الضفدع بجعلها فيه فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الضفدع قال البيهقي هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع وأخرج من حديث ابن عمر ولا تقتلوا الضفادع فان نقيتها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش فانه لما خرب بيت المقدس قال يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم قال البيهقي اسناده صحيح وعن أنس لا تقتلوا الضفدع فانها مرت على نار ابراهيم فجعلت في أفواهها الماء وكانت ترشه على النار والحديث دليل على تحريم قتل الضفادع قالوا ويؤخذ منه تحريم أكلها لانهما لو حلت لما نهى عن قتلها وتقدم تطهير هذا الاستدلال وليس بواضح

﴿باب الصيد والذباح﴾

يطلق على المصدراى التصيد وعلى المصيد واعلم انه تعالى أباح الصيد في آيتين (١) من القرآن الاولى قوله بشئ من الصيد تناله أيديكم ورماحكم الثانية وما علمتم من الجوارح مكلين الآية والآلة التي يصاد بها ثلاثة الحيوان الجراح والمحدد والمثقل ففي الحيوان ﴿عن أبي هريرة﴾ رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ كلبا الا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط متفق عليه الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وامساكها الا ما استثناء من الثلاثة وقد وردت بهذه اللفاظ في روايات في الصحيحين وغيرهما واختلاف العلماء هل المنع للتحريم أو للكره فقيس بالاول ويكون نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها بمعنى ان الاثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له وفي رواية قيراطان وحكمه التحريم ما في بقائها في البيت من التسبب الى ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يقرب الى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية وبعدهم سبب لضد ذلك ولتنجيسها الاواني وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدريج فلو كان حراما لذهب الثواب مرة واحدة وفيه ان فعل المكروه تنزيها لا يقتضى نقص شيء من الثواب وذهب الى تحريم اقتناء الكلب الشافعية الا المستثنى واختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان

فقبل

(١) وليعلم ان الله سبحانه وتعالى قد ذكر الصيد في مواضع شتى من سورة المائدة فمنها هذين الآيتين المذكورتين ومنها غير محلي الصيد وانتم حرم ومنها (واذا حلتكم فاصطادوا) ومنها (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) يستفاد من ذلك كله اباحة الصيد غير ان في بعضها الامتناع عن الصيد حالة الاحرام فما وجه تخصيص ذكر الآيتين هـ ع

فقبل انه باعتبار كثرة الاضرار في المدن ينقص قيراطان وقلته في البوادي ينقص قيراط أو
ان الاول اذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها وقيراط من عمل النهار وقيراط من عمل
الليل فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باعتبار مجموعهما واختلاف
هل النقصان من العمل الماضي أو من الاعمال المستقبلية قال ابن التين من المستقبلية وحكي
غيره الخلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأذون منها فلا ينقص عليه وقيس عليه اتخاذ لحفظ
الدور اذا احتج الى ذلك أشار اليه ابن عبد البر واتفقوا على انه لا يدخل الكلب العقور في الاذن
لانه مأور بقتله وفي الحديث دليل على التحذير من الايمان بما ينقص الاعمال الصالحة وفيه
الاخبار بلطف الله تعالى في اباحتها لما يحتاج اليه في تحصيل المعاش وحفظه * (تنبيه) * ورد
في مسلم الامر يقتل الكلاب فقال القاضي عياض ذهب كثير من العلماء الى الاخذ بالحديث في
قتل الكلاب الا ما استثنى قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون الى جواز اقتنائها جميعا
ونسخ قتلها الا الاسود البهيم قال وعندى ان النهى أولا كان نهيا عاما عن اقتنائها جميعا وأمر
بقتلها جميعا ثم نهى عن قتل ما عدا الاسود ومنع الاقتناء في جميعها الا المستثنى انتهى والمراد
بالاسود البهيم ذوا النقطتين فانه شيطان والبهيم الخالص السواد والنقطتان معروفتان فوق
عينيه (وعن عدى بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أرسلت كلبك المعلم فاذا كرا سم الله تعالى عليه فان أمسك عليك فادركته حيا فاذا بجحه وان
أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلانأكل كل فانك
لا تدري أيهما قتله وان رميت بسهمك فاذا كرا سم الله) هذا اشارة الى آله الصيد الثانية أعنى
المحدد وهو قتلها بالراح والسيوف لقوله تعالى تناله أيديكم ورماحكم ولكن الحديث في السهم
(فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه الا ترسمه فكذلك ان شئت وان وجدته غريقا في الماء فلا
تأكل متفق عليه وهذا لفظ مسلم) في الحديث مسائل الاولى انه لا يحل صيد الكلب الا اذا
أرسله صاحبه فلو استرسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجهور والدليل لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا أرسلت فقهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك وعن طائفة ان المعتبر كونه معلما فيحل
صيده وان لم يرسله صاحبه بناء على انه خرج قوله اذا أرسلت مخرج الغالب فلا مفهوم له وحقيقة
المعلم هو ان يكون بحيث يغرى فيقه صدوزجر فيقعد وقيل التعليم قبول الارسال والاغراء حتى
يمتثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو وترك أكل ما أمسك فالمعتبر امتثاله للزجر قبل الارسال
وأما بعد ارساله على الصيد فذلك متعذر والنسكيب الهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال
تعالى تعلمونهم مما علمكم الله قال جابر الله رجه الله مما عرفكم ان تعلموه من اتباع الصيد بالارسال
صاحبه وانزجره بزجره وانصرافه بدعائه وامساك الصيد عليه وان لا يأكل منه المسئلة
الثانية في قوله فاذا كرا سم الله عليه هذا مأخوذ من قوله تعالى فاذا كرا اسم الله عليه فان ضمير عليه
يعود الى ما أمسك على معنى وسمو عليه اذا أدركتم ذكاته أو الى ما علمتم من الجوارح أي سموا
عليه عند ارساله كما أفاده الكشف وكذلك قوله ان رميت بسهمك فاذا كرا سم الله دليل على
اشتراط التسمية عند الرمي وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية واختلف العلماء في ذلك
فذهب الحنفية الى ان التسمية واجبة على الذئب عند الارسال وتجب عليه عند الذبح والنحر

فلا تحل ذبيحته ولا صيده اذا تركت عدم استدلين بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وبالحدِيث هذا قالوا وعنى عن الناس الحدِيث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ولما يأتي من حدِيث ابن عباس رضى الله عنهما بلفظ فان نسي ان يسمي حين ذبح فليسم ثم ليأكل كل وسبأ في آخر الباب ان شاء الله تعالى وذهب آخرون الى انها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى الا ما ذكيت قالوا فاباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولقوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون وحدِيث عائشة رضى الله عنها الا آتى انهم قالوا يا رسول الله ان قوما يأوتونا بلحم لا ندرى اذ كراسم الله عليه أم لا أفأكل منها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سموا عليه أنتم وكلوا وأجابوا عن أدلة الإيجاب بان قوله لا تأكلوا المراد به ما ذبح للأصنام كما قال تعالى وما ذبح على النصب وما أهل لغير الله به لأنه تعالى قال وإنه لنفسى وقد أجمع المسلمون على ان من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب جملها على ما ذكر جمعا بينها وبين الآيات السابقة وحدِيث عائشة رضى الله عنها وذهبت الظاهرية الى أنه يحرم أكل ما لم يسم عليه ولو كان تاركها ناسبا لظاهر الآية الكريمة وحدِيث عدى رضى الله عنه فإنه لم يفصل قالوا وأما حدِيث عائشة رضى الله عنها وفيه انهم قالوا يا رسول الله ان قوما حدِيث عهد هم بالجاهلية يأتون بلحمان الحدِيث فقد قال ابن حجر انه أعلمه البعض بالارسال قال الدارقطني الصواب انه مرسل على انه لا حجة فيه لانه أدار الشارع الحكيم على المظنة وهو كون الذابح مسلما وانما شكك على السائل حادثة اسلام القوم فألغاه صلى الله عليه وآله وسلم بل فيه دليل على انه لا بد من التسمية والالين له صلى الله عليه وآله وسلم عدم لزومها وهذا وقت الحاجة الى البيان وأما حدِيث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان فهم متفقون على تقدير رفع الائم ونحوه ولا دليل فيه وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما يتقن انه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا اسم الله وكلوا المسئلة الثالثة فى قوله فان أدركته حيا فاذبحه فيه دليل على انه يجب عليه تذكيته اذا وجد حيا ولا يحل الا به وذلك اتفاق فان أدركه وفيه بقية حياة فان كان قد قطع حلقومه ومريته أو خرق امعاءه أو أخرج حشوه فيجوز بلا ذكاة قال النووي بالاجماع ودل قوله وان أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله انه اذا أكل حرم كله وقد عرفت ان من شرط المعلم ان لا يأكل كل فأكله دليل على انه غير كامل التعليم وقد ورد فى الحدِيث الاخر تعليل ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني اخاف أن يكون أنما أمسك على نفسه وهو مستفاد من قوله فكلوا مما أمسكن عليكم فإنه فسر الامسالك على صاحبه بان لا يأكل منه وقد أخرج أحمد من حدِيث ابن عباس اذا أرسلت الكب فاكل الصيد فلا تأكل فأنما أمسك على نفسه واذا أرسلته فلم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه والى هذا ذهب اكثر العلماء وروى عن علي رضى الله عنه وجاعة من الصحابة انه يحل وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حدِيث أنى ثعلبة رضى الله عنه الذى أخرجه أبو داود باسناد حسن انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لى كلابا مكبية فأقتنى فى صيدها قال كل مما أمسكن عليك قال وان أكل قال وان أكل وفى حدِيث سلمان كله وان لم تدرك منه الا نصفه قيل فيحمل حدِيث عدى على أن ذلك فى كلب قد اعتاد الاكل فخرج عن التعليم

وقيل انه محمول على كراهة التنزيه وحديث أبي ثعلبة ليبيان أصل الحل وقد كان عدى موسرا
فاختار صلى الله عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة مغسرا فأقنائه بأصل الحل وقال الأولون
الحديثان قد تعارضا وهذه الأجوبة لا ينجي ضعفها فيرجع إلى الترجيح وحديث عدى أرجح لانه
مخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يخاف انه انما أمسك
على نفسه فترك ترجيحاً لجنبه الخطر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وان وجدت مع
كلبك كلباً آخر إلى قوله فلا تأكله فإنه نهى عنه لاحتمال ان المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل
فترك ترجيحاً لجنبه الخطر وقوله فان غاب عنك يوم افلم تجد فيه الا أثر سهمك فكله ان شئت
اختلفت الأحاديث في هذا فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث
انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كل ما لم يتن ورؤى مسلم أيضاً من حديثه انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال اذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يتن ولا خلت فيها اختلاف العلماء فقال
مالك اذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فإنه يأكله ما لم يتن فاذا بات كره وفيه أقوال آخر
والتعليل بما لم يتن وما لم يتن هو النص ويحمل ذكر الأوقات على التقيد به وترك الكل
للاحتياط وترجيح جنبه الخطر وقوله وان وجدته غريباً فلا تأكل ظاهره وان وجدته أثر السهم
لانه يجوز انه مأمات الا بالغرق المسئلة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يعلم
من غيره كالقهد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه إلى انه يحل
صيده كل ما قبل التعليم حتى السنور وقال جماعة منهم مجاهد لا يحل الا صيد الكلب وأما ما صاده
غير الكلب فيشترط ادراكه كانه وقوله تعالى من الجوارح مكبلين دليل للثاني بناء على انه مشتق
من الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح
اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ويراد بالجوارح هنا
الكوااسب على أهلها وهو غنم قال في الكشف الجوارح الكوااسب من سباع البهائم والطيور
كالكلب والتهاد والنرو والعقاب والبازي والصقر والشاهين والمراد بالكلب معلم الجوارح
ومضربها بالصيد لصاحبها ورائضها ذلك بما علم من الخيل وطرق التأديب والتثقيف واشتقاقه
من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق له منه لكثرة في جنسه أولان السبع
يسمى كلباً ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فأكله الاسد ومن
الكلب الذي هو عني الضراء يقال هو كلب بكذا اذا كان ضارياً به انتهى فدل كلامه على شمول
الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شك ان الآية نزلت والعرب تصيد
بالكلاب والطيور وغيرها وقد أخرج الترمذي من حديث عدى بن حاتم سألت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وقد ضعف بجالد ولكن قد أضعف
السيد رحمه الله في حواشي ضوء النهار انه يعمل بما رواه (وعن عدى رضي الله عنه قال سألت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد المعراض) بكسر الميم وسكون المهملة آخره معجمة
بأني تفسيره (فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد) بفتح الواو وبالقفاف
قنائة تحشية فذل معجمة بزنة عظيم أي بيانه (فلا تأكل رواه البخاري) اختلف في تفسير
المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين انه عصا في طرفها حديد يرمي به الصائد فما

أصابه بجده فهو ذكي يؤكل وما أصابه بعرضه فهو وقيد أي موقوف والموقوف ما قتل بعضاً أو جرح
أو ما أخطفه والموقوفه المضروبة بخشبة حتى تموت من وقته ضربه وفي الحديث إشارة إلى آله
من آلات الاصطياد وهي المحدث فاته صلى الله عليه وآله وسلم أخبره أنه إذا أصاب بجده المعراض
أكل فاته محدداً إذا أصاب بعرضه فلا يأكل وفيه دليل على أنه لا يحل صيد المثلث وإلى هذا ذهب
مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام
إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً وشيخ الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها البعض
ومعارضة الأثر لها وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكتاب والاجماع ومن
أصوله أن العقرد كاة الصيد فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيد منعه على الإطلاق ومن رأى عقراً
مختصاً بالصيد وأن الوقيد غير معتبر فيه لم يمنعه على الإطلاق ومن فرق بين ما خرق من ذلك ومالم
يخرق نظر إلى حديث عدي هذا وهو الصواب هذا وقوله فاته وقيد أي كالوقيد وذلك لأن الوقيد
المضروب بالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد ﴿ وعن أبي ثعلبة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدر كنهه فكل
مالم يتن أخرجه مسلم) تقدم الكلام فيما غاب صرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جرح
وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما أتت من اللحم قيل ويحمل على ما يضر الأكل أو صار
مستخبأاً أو يحمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الأطعمة المنتنة ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها
أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن قوماً يأوتون باللحم لا ندري أذ كرسم الله عليه) أي
عند ذكاته (أم لا فقال هو الله عليه أنتم وكلوه رواه البخاري) تقدم أن في رواية أن قوماً
حديث عهد بالجاهلية وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ قالت وكانوا حديثي عهد
بالكفر وفي رواية مالك زيادة وذلك في أول الإسلام والحديث قد عمل بالارسال وليس بعلة
عندنا على ما عرفت سيما وقد وصله البخاري وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب
التسمية ولا يتم ذلك وانما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجب إلى أسواق المسلمين
وكذا ما ذبحه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية قال ابن عبد البر إن المسلم لا يظن به في
كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عليهم بقوله سمو إلى آخره من الأسلوب
الحكيم وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه قال الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه
وتأكلوا وهذا يقرر ما قد نهى من وجوب التسمية إلا أننا نحمل أمور المسلمين على السلامة وأما
ما اشتهر من حديث المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم وان قال الغزالي في الأحياء أنه صحيح
فقد قال النووي أنه مجمع على ضعفه وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال أنه منكراً
لا يحتج به وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السدوسي عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة فالارسال علة
عند من لم يقبل المراسيل وقولنا فيما تقدم أنه ليس بالارسال علة نريد إذاً علواً به حديثاً موصولاً
ثم جاء من جهة أخرى مرسلًا ﴿ وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى عن الخذف) بفتح الخاء وسكون الذا المجهة ففاه (وقال أنها) أنت الضمير
مع أن مرجعه الخذف وهو مذكر نظر إلى الخذف به وهي الحصاة (لا تصيد صيداً ولا تنفاه)

بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره (عدوا ولكنها تكسر السن وتنفق العين متفق عليه واللفظ لمسلم) الخذف يرى الانسان بخصاصة أو نواة أو نحوهما يجعلها بين أصبعيه السبابة أو السبابة والابهام وفي تحريم ما قتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المقتل لان الخصاصة يقتل بثقلها لا بجده والحديث نهى عن الخذف لانه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة ويلحق به كل ما فيه مفسدة واختلف فيما يقتل بالبندقية فقال النووي انه اذا كان الرمي بالبندقية والخذف انما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فانه يجوز ذلك اذا ذكر كما الصائد وذكره كرمي الطيور البكار بالبندقية وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي انه كان يقول المقتولة بالبندقية تلك الموقودة فهذا في المقتولة بالبندقية وكلام النووي في ان الذي لا يقتلها وانما يحبسها على الرامي حتى يذكرها وكلام أكثر السلف انه لا يؤكل ما قتل بالبندقية وذلك لانه قتل بالمثل قلنا قلنا قال السيد رحمه الله أما البنادق المعروفة الآن فانها ترمى بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار (١) البارود كالليل فيقتل بجده لا بصدمه فالظاهر حل ما قتله انتهى (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضاً) بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فساد معجزة هو في الاصل الهدف يرمى اليه ثم جعل اسم الكل غاية يتحري ادراكها (رواه مسلم) الحديث نهى عن جعل الحيوان هدفاً يرمى اليه والنهاي للتحريم لانه أصله ويزيده قوة حديث لعن الله من فعل هذا الماهر صلى الله عليه وآله وسلم وطأ ترقد نصب وهم برؤونه ووجه حكمة النهي ان فيه ايلاماً للحيوان وتضييعاً لماله وتفقيراً له ان كان مما يذكي ولمنفعة ان كان غير مذكي (٣) وعن كعب بن مالك رضي الله عنه ان امرأته ذبحت شاة بمحجر فسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فأمر بأكلها ورواه البخاري) الحديث دليل على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير وفيه خلاف شاذ انه يكره ولا وجه له ودليل على صحة التذكية بالجحر الحاد اذا فرى الاوداج لانه قد جاء في رواية انها كسرت الجحر وذبحت به والجحر اذا كسر يكون فيه الحد ودليل على انه يصح أكل ما ذبح بغير اذن المالك وخالف فيه اسحق بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم واحتجوا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بكفائه في قدور من ذبح من المغنم قبل القسم بذى الخليفة كما أخرجه الشيخان وأجيب بانه انما أمر بآراقة المرق وأما اللحم فباق جمع فرد الى المغنم فان قيل لم ينقل جمعه وردده اليه قلنا لم ينقل انهم أنلقوه وأخرقوه فوجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية قلت لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لو كان حلالاً لما أمر بآراقة فانه من اضاعه المال وأما الاستدلال على المدعى بشاة الاسارى فانها ذبحت بغير اذن مالكها فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتصدق بها على الاسارى كما هو معروف فانه استدلال غير صحيح وذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستحل أكله ولا أباح لاحد من المسلمين أكله بل أمر ان يطعم الكفار المستحلين للميتة وقد أخرج أبو داود من حديث رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا عنما فأنتموه فان قدورنا لتغلي اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه فأكفأ قدورنا ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال ان النبهة ليست بأحد من الميتة فهذا مثل الحديث الذي أخرجه الشيخان وفيه التصريح بانه حرام وفيه اتلاف اللحم لانه ميتة فعرفت قوة

مطلب أما البنادق الخ
(١) هذا وهم من والدى
رحمه الله فان الرصاص
لا يذوب أصلاً انما تدفعه
نار البارود فيصيب بصدمته
يعرف هذا كل من يعرف
البنادق المذكورة والله أعلم
قاله ولد السيد رحمه الله
أعني السيد عبد الله رحمه الله
وقد حقق الشوكاني رحمه
الله ان البنادق فيها القتل
بالحد مع الصدم فيحل
صيدا راجع نيل الاوطار
اه أبو تراب

كلام أهل الظاهر وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بآكل ما ذبح بغير إذن
مالك فإنه لا يرد على الظاهر لأنهم يقولون بجل ما ذبح بغير إذن مالك مخافة أن يموت أو ينحوه وفيه
دليل على أنه يجوز ترك الكفار عما هو محرم على المسلمين ويدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عمر عن لبس الخلعة من الجرب فبعث بها عمر لاختيه المشرك إلى مكة كما في البخاري وغيره قال
المصنف في الفتح الحديث ويدل على تصديق الأجير الأمين فيما اتفق عليه حتى يتبين عليه دليل
الخيانة لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فخشيت على
النساء أن تموت فذبحتهن وبؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك (وعن رافع بن
خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن
خديج يا رسول الله أنا لاقوا العدو غدا وليس معنا مدى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(ما أنهر الدم) بفتح الهمزة فتون سا كسرة فهما مضمومة فراء أي ما أساله وصبه بكثرة من
النهر (وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فمعدى) بضم الميم
وبفتحها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مديّة مثلثة الميم وهي الشفرة (الحبشة متفق
عليه) فيه دلالة صريحة أنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم واعلم أن الذكاة تكون بالنحر
للأبل وهو الضرب بالحديدة في لبة البدنة حتى يقرى أوداجها واللبة بفتح اللام وتشديد الواو
موضع القلادة من الصدر والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج أي الودجين وهما عرقان محيطان
بالحلقوم فقوله الأوداج تغليب على الحلقوم والمرى فسميت الأربعة أوداجا واختلف العلماء
فقبل لأب من قطع الأربعة وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب وقال الشافعي يكفي
قطع الأوداج والمرى وعن الثوري يجزئ قطع الودجين وعن مالك يشترط قطع الحلقوم
والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنهر الدم وانهاره اجرأه وذلك يكون بقطع الأوداج
لأنها تجري الدم وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به انهاره والحديث
دليل على أنه يجزئ الذبح بكل محدق يدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب
والخذف والحاس وسائر الأشياء المحددة والنهي عن السن والظفر مطلقا من آدمي أو غيره
منفصل أو متصل ولو كان محددا وقدين صلى الله عليه وآله وسلم وجه النهي في الحديث بقوله
أما السن فعظم فالعلة كونها عظما وكأنه قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح
بالنظم وقد علل النووي وجه النهي عن الذبح بالعظم أنه يتجسس به وهو من طعام الجن فيكون
كالاستجمار بالعظم وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه مدي الحبشة أي وهم كفار
وقد نهيتهم عن التشبه بهم وأورد عليه بأن الحبشة تذبج بالسكين أيضا فيلزم المنع من ذلك للتشبه
وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما
منع لمافي من التعذيب الحيوان ولا يحصل به الا الخلق الذي ليس هو على صفة الذبح وفي
المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعي أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب
وهو من بلاد الحبشة وهو لا يقرى فيكون في معنى الخلق والى تحريم الذبح بما ذكره الجمهور
وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين واحتجوا بما أخرجه أبو داود من
حديث عدي بن حاتم أفر الدم عما شئت والجواب أنه عام خصه حديث رافع بن خديج (وعن

جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتل شيء من الدواب صبرا
 رواه مسلم (هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبرا وهو ما ساكه حيا ثم يرمى حتى يموت وكذلك
 من قتل من الأدميين في غير معركة ولا حرب ولا خطأ فانه مقتول صبرا والصبر الحبس) (وعن
 شداد بن أوس رضي الله عنه) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملةين هو أبو يعلى شداد بن أوس بن
 ثابت النجاري الأنصاري وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يصح شهوده بدر انزل بيت المقدس
 وعده في أهل الشام مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء
 كان شداد ممن أوتي العلم والحلم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى كتب
 الاحسان على كل شيء فاذا قلتم فاحسنوا القتل) بكسر القاف مصدر نوى (واذا ذبحتم
 فاحسنوا الذبحة) برنة القتل (وليحد أحدكم شفرته وليريح ذبيحته رواه مسلم) قوله كتب
 الاحسان أي أوجبه كما قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وهو فعل الحسن ضد القبيح
 فيتناول الحسن شرعا والحسن عرفا وذكروا ما هو أبعد شئ عن اعتبار الاحسان وهو الاحسان
 في القتل لا يحيوان من آدمي وغيره في حد وغيره ودل على نفي المثلة مكافأة الا أنه يحتمل أنه
 يخص بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد تقدم الكلام
 في ذلك وأبان بعض كيفية احسانه بقوله وليحد بضم حرف المضارعة من أحد السكين أحسن
 حدها والشفرة بفتح الشين المعجمة السكين العظيمة وما عظم من الحديد وحدد وقوله وليريح
 بضم حرف المضارعة أيضا من الراحة ويكون بأحد السكين وتجميل امره واحسن الصنعة
 (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة
 الجنبين ذكاة أمه رواه أحمد وصححه ابن حبان) الحديث له طرق عند الترمذي وأبي داود
 والدارقطني الا أنه قال عبد الحق انه لا يحتج بأسانيدها كلها وقال الجويني انه صحيح لا يتطرق
 احتمال الى منته ولا ضعف الى سنده وتابعه الغزالي والصواب انه لم يوجع طريقه يعمل به وقد
 صححه ابن حبان وابن دقيق العيد وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله
 الترمذي وفيه عن جماعة من الصحابة بما يؤيد العمل به والحديث دليل على أن الجنبين اذا خرج
 من بطن أمه ميتا بعد ذكاتها حلال مذكي بذكاة أمه والى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال
 ابن المنذر لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنبين لا يؤكل الا باستئذان الذكاة فيه
 الا ما يروى عن أبي حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه ففي لفظ ذكاة الجنبين بذكاة أمه أخرجه
 البيهقي قالها مسيبة أي ان ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية ليوافق ما عند البيهقي أيضا
 ذكاة الجنبين في ذكاة أمه واشترط مالك ان يكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عصام عن مالك عن نافع
 عن ابن عمر مر فوعا اذا أشعر الجنبين فذكاته ذكاة أمه لكنه قال الخطيب تفرد به أحمد بن عصام
 وهو ضعيف وهو في الموطأ موقوف على ابن عمر وهو أصح وعورض بما رواه ابن المبارك عن ابن
 أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة الجنبين ذكاة أمه أشعر ولم يشعر وفيه
 ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى ولكنه أخرج البيهقي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال ذكاة الجنبين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر روى من أوجه عن ابن عمر مر فوعا قال
 البيهقي ورفع عنه ضعفه والصحيح انه موقوف قلت فالوقوفان عنه قد صحا وتعارضتا فيطرحان

ويرجع الى اطلاق حديث الباب وما في معناه وذهبت الخفية الى أن الجنين اذا خرج ميتا من
الذكاة فانه ميتة اعموم حرمت عليكم الميتة ولو خرج حيا ثم مات واليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن
الحديث بأن معناه ذكاة الجنين اذا خرج حيا نحو ذكاة أمه قاله في البحر قلت ولا يخفى انه الغناء
لحديث عن الصادقة فانه معلوم ان ذكاة الحى من الانعام ذكاة واحدة من جنين وغيره كيف
ورواية البيهقي بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه فهى مفسرة لرواية ذكاة أمه وفى أخرى بذكاة أمه
﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم يكفيه اسمه ﴾
الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال فيه فان المسلم فيه اسم
من أسماء الله (فان نسي ان يسمى حسين يذبح فليس ثم بيا كل أخرجه الدارقطني وفيه راو فى
حفظه ضعف) بينه بقوله (وفى اسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ
وأخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح الى ابن عباس موقوفا عليه وله شاهد عند أبي داود فى مراسيله
بلفظ ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أو لم يذ كر ورجاله موثقون) وفى الباب مرسل صحيح
ولكنه لا يقاوم ما سلف من الاحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا الا انها تفت فى عصف ظن
وجوب التسمية مطلقا ويجعل ترك أكل ما لم ينس عليه من باب الورع

* (باب الاضاحى) *

جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرها ويجوز حذف الهمزة ففتح الضاد كلها اشتقت من اسم
الوقت الذى شرع ذبحها فيه وبها سمي اليوم يوم الاضحية ﴿ عن أنس بن مالك رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين ويسمى ويكبر ويضع رجله على
صفاحهما) بالهملتين الاولى مكسورة فى النهاية صفحة كل شئ ترجعه وجانبه (وفى لفظ
ذبحهما بيده وفى لفظ سمينين ولاى عوانة فى صحيحه) أى عن أنس (ثمينين بالثلثة بدل السمين)
هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبى عوانة أو المصنف (وفى لفظ لمسلم من رواية أنس ويقول
باسم الله والله أكبر) الكبش هو الثنى اذا خرجت ربا عيته والاملح الابيض الخالص وقيل
الذى يخالط بياضه شئ من سواد وقيل الذى يخالط بياضه حرة وقيل هو الذى فيه بياض وسواد
والبياض أكثر والاقرن هو الذى له قرنان واستحب العلماء التضحية بالاقرن لهذا الحديث
وأجازوه بالاجم الذى لا قرن له أصلا واختلفوا فى مكسور القرن فأجازوه بالجمهور وانفقوا على
استحباب الاملح قال النووي ان أفضلها عند أصحابه البياض ثم الصفراء ثم الغبراء وهى التى
لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهى التى بعض أسود وبعضها أبيض ثم السوداء وأما حديث عائشة
يطأ فى سواد ويرك فى سواد ويتطرق فى سواد فعنه ان قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود قلت اذا
كانت الافضلية فى اللون مستندة الى ما ضحي به صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر انه لم يتطلب لونا
معينا حتى يحكم بانه الافضل بل ضحي بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضل لون من
الالوان وقوله ويسمى ويكبر فسر لفظ مسلم بانه باسم الله والله أكبر أما التسمية فتقدم الكلام
فيها وأما التكبير فكانه خاص بالتضحية والهدى لقوله تعالى لتكبرا الله على ما هداكم وأما وضع
رجله على صفحة العنق وهى جانبه فليكون أثبت له وأمكن لثلاث تطرب التضحية ودل هو وما بعده

انه يتولى الذبح بنفسه نديا (وله) أي لمسلم (من حديث عائشة رضي الله عنها أمر بكبش أقرن
يطأ في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فأتى به ليضحي به فقال لها يا عائشة هلي المديية) تقدم
ضبطها وهو بمعنى وليجد أحدكم شفرته (ثم قال اشحنها بجحر ففعلت ثم أخذها) أي
المديية (وأخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه ثم قال باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن
أمة محمد) فيه دليل على انه يستحب اضعاج الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لانه أرفق بها
وعليه أجمع المسلمون ويكون الاضجاع على جانبها الأيسر لانه أيسر للذابح في أخذ السكين
باليمنى وامساك رأسها باليسرى وفيه انه يستحب الدعاء بقبول الاضحية وغيرها من الاعمال
وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت ربنا تقبل منا وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله
عليه وآله وسلم قال عند التضحية وتوجيهها القبلة وجهت وجهي الآية ودل قوله وآل محمد
وفي لفظ عن محمد وآل محمد انه تجزئ التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في
ثوابها وانه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وان لم يكن من الغير أمر ولا وصية فيصح
أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها وقد تقدم ذلك ودل له ما أخرجه الدارقطني من
حديث جابر رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لي أبوان أبرهما ما في حال حياتهما
فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر أن تصلي لهما مع
صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ﴿﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم
ورجح الأئمة غيره) أي غير الحاكم (وقفه) وقد استدلل به على وجوب التضحية على من كان له
سعة لانه لما نهي عن قربان المصلي دل على انه ترك واجبا كأنه يقول لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا
الواجب ولقوله تعالى فصل لربك وانحر والحديث مخفف بن سليم مر فوعا على أهل كل بيت في
كل عام أضحية دل لفظه على الوجوب والوجوب قول أبي حنيفة فانه أوجبها على المقيم والموسر
وقيل لا تجب. والحديث الاول موقوف فلا حجة فيه والثاني ضعيف بأبي رملة قال الخطابي انه
مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله وانحر بوضع الكف على التعريف الصلاة أخرجه ابن أبي
حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك
ولو سلم فهي دالة على التحريم بعد الصلاة فهي تعيين لوقته لا لوجوبه كأنه يقول اذا تحرت فبعد صلاة
العيد فانه قد أخرج ابن جرير عن أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرق قبل ان يصلي فأمر
أن يصلي ثم ينحر ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء الى انها سنة
مؤكدة بل قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة انها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من
حديث أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن
يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشرة شيئا قال الشافعي ان قوله فأراد أحدكم يدل على عدم الوجوب
ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت بيوم الاضحية عيدا جعله الله لهذه الأمة
فقال الرجل فان لم أجسد الامنيحة أتى أو شاء أهلي ومنيحتهم أذبحها قال لا الحديث وبما
أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث هن

مطلب يصح نيابة المكلف

على فرض ولكم تطوع وقد منها الاضحية وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ كتب على النحر
ولم يكتب عليكم وبما أخرجه أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يضحى قال باسـم الله والله أكبر
اللهـم عني وعن لم يضح من أمي وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب فأخرج البيهقي عن
أبي بكر وعمر أنهم ما كانوا يضحيان خشية أن يقتدى بهما وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه كان إذا حم الأضحية أعطى مولاه درهمين فقال اشترى بهما لحماً وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس
وروى أن بلالاً ضحى بدين ومنه روى عن أبي هريرة روايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة
دالة على أنها سنة قال الشوكاني رحمه الله في المختصر الاضحية تشرع لأهل كل بيت وأقلها شاة
انتهى وهذا يشير إلى ترجيح مذهب الجمهور أنها سنة وليست بواجبة والله أعلم (وعن جندب
ابن صفيان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله جندب بن صفيان البجلي العلق الاحمسي كان بالكوفة
ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في قسنة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال شهدت الأضحية
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال من
ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله متفق عليه) فيه دليل
على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المصلي نفسه ويجوز أن
يراد صلاة الإمام وإن اللام للعهد في قوله الصلاة يراد به المذكورة قبلها وهي صلاته صلى الله عليه
وآله وسلم واليه ذهب مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه ودليل اعتبار ذبح
الإمام ما رواه الطحاوي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر بالمدينة
فقدم رجال فحروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمرهم أن يعيدوا وأجيب
بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث
الاتقيدها بالصلاة وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه ونحوه عن الحسن والأوزاعي
واسحق بن راهويه وقال الشافعي وداود وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد
وخطبتين وأن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى قال القرطبي ظاهر الحديث يدل على تعاقب الذبح
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية محل الصلاة على وقتها
وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أظهر في اعتبار الصلاة وهو قوله في رواية من ذبح قبل أن يصل
فليذبح مكانها أخرى قال لكن إن أجريناه على الظاهر اقتضى أنها لا تجزئ التضحية في حق
من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحد فهو معد الناس بظاهر هذا الحديث والواجب الخروج
عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث وقد أخرج الطحاوي من حديث
جابر رضي الله عنه أن رجلاً ذبح قبل أن يصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهي أن يذبح
أحد قبل الصلاة صححه ابن حبان وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال وهذا الكلام
في أنه إذا وقت التضحية وأما انتهائه فأقوال فعند مالك وأحمد العاشر ويومان بعده وعند
الشافعي أن أيام الأضحية أربعة يوم النحر وثلاثة بعده (١) وعند داود وجاعة من التابعين يوم
النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة قال في
نهاية المجتهد سبب اختلافهم شيئاً أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ماهي في قوله تعالى
ليشهدوا منافع لهم الآية فقيل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العشر الأول من ذي

مطلب ضحى بدين

(١) ورجحه ابن كثير في
تفسيره ملقراً في سورة
البقرة وأخرج عن ابن
عباس رضي الله عنهما من
طرق أنه قال أيام التشريق
يوم النحر وثلاثة أيام بعده
أه أبو زاب

الحجة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل فج مجكة منحرة وكل أيام التشريق ذبح فمن قال في الأيام المعلومات أنها يوم النحر ويومان بعد في هذه الآية يرجح دليل الخطاب في الحديث المذكور قال لا نحر إلا في هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذا الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك قال بجواز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق وإنما ثلاثة أيام بعد يوم النحر لا ما يرى عن سعيد بن جبير أنه قال يوم النحر من أيام التشريق وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين وأما من قال يوم النحر فقط فبناؤه على أن المعلومات العشر الأولى قالوا إذا كان الاجماع قد انعقد على أنه يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر وهي محل الذبح المنصوص عليه فوجب أن لا يكون اليوم النحر فقط انتهى * (قائدة) * في النهاية أيضاً ذهب مالك في المنه ورعنه إلى أنه لا يجوز التضحية في إسماء أيام النحر وذهب غيره إلى جواز ذلك وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم والليل فتحرى قوله فتعطفوا في أركم ثلاثة أيام ويطلق على النهار دون الليل نحو سبعة أيام وعاشية أيام فعطف الأيام على الليالي والعطف يقتضي المغايرة ولكن بقي النظر في أيهما أظهر والمخبر بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمنهوم اللقب ولم يقل به إلا الدقاق إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذبح الحظر فيسقط الليل على الحظر والدليل على مجوزته في الليل انتهى قلت لا حظ في الذبح بل قد أباح الله تعالى ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك ﴿وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أربيع لا يجوز في الضحايا العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكبيرة التي لا تنقي) بضم المثناة الفوقية واسكان النون وكسر القاف أي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف (وهو المخزوءة أجدو الأربعة وصحة الترمذي وابن حبان وصحة الحاكم) وقال علي شرطهما وصب كلام المصنف وقال لم يخرج به البخاري وسلم في صحيحهما ما ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث وقال الترمذي حسن صحيح والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب في هذه الأربعة وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غير ذلك كان أشد منها أو مساوياً لها كالعيباء ومقموعة الساق وقوله البين عورها قال في البحر أنه يعني عما كان الذاهب الثالث فسادون وكذا في العرج وقال الشافعي العرجاء إذا تأخرت عن الغنم فهو بين وقوله ضلعها أي أعوجاجها ﴿وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواه مسلم) المسنة الثنية من كل شيء من الأبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا (١) والحديث دليل على أنه لا يجزئ الجذع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنة وقد نقل القباضي عياض الاجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي وحكي عن ابن عمر وزهري أنه لا يجزئ ولو مع التعسر وذهب كثيرون إلى إخراج الجذع من الضأن مطلقاً وحلوا الحديث على

(١) أي في الزكاة والنهاية
الثنية من الغنم ما دخل في
السنة الثانية ومن البقر
كذلك ومن الأبل في السادسة
٥١ أبو تراب

الاستحباب بقريته حديث أم بلال انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ضحوا بالضحك من الضأن
أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي وأشار الترمذي الى حديث نعمت الاضحية الجذع من الضأن
وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر يلفظ ضحيننا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالضحك
من الضأن قلت ويحتمل ان ذلك كله عند تسع المنة ﴿ وعن علي رضي الله عنه أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والاذن ﴾ أي نشرف عليهم ما وتأملمهما للثلا
يقع نقص وعيب (وأن لا نضحى بمقابلة) بفتح الموحدة ما قطع من طرف أذننا شيء ثم يبق معلقا
(ولامدابة) والمدابة بالهال المهملة وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذننا شيء وترك معلقا
(ولا خفاء) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء الساكنة المثقوبة الالذين (ولا ثراء) بالثاء
فراء وميم وألف مقصورة وهي من الثرم وهو سقوط الثنية من الاسنان وقيل الثنية والرابعة
وقيل هو ان تنقطع السن من أصلها مطلقا وانما نهي عنها لنقصان أكلها قاله في النهاية ووقع
في نسخة الشرح شرفاء بالسين المعجمة والراء والقاف وعليها شرح السارح ولكن الذي في
نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثراء كما ذكرناه (أخرجه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن
حبان والحاكم) فيه دليل على انها لا تجزئ الاضحية بما ذكر وهو مذهب جماعة من العلماء
وقيل تجزئ وتكره وظاهر الحديث مع الاول وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم
واسكان الصاد المهملة فقام مفتوحة فراء أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهزولة كما في النهاية
وفي رواية المصفورة قيل هي المستأصلة الالذن وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر
السلي انه قال انما نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والتجقاء
والمشعة والكسراء فالمصفرة التي تستأصل أذننا حتى يبدو صمما خها والمستأصلة هي التي
استؤصل قرنهما من أصلها والحقاء هي التي تنحى عليها والمشعة التي لا تتبع الغنم عفا وضعفا
والكسراء الكسيرة هذا لفظ أبي داود وأما مقطوعة الالية والذنب فانها تجزئ كما أخرجه أحمد
وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشترت كبشا لأضحى فعدا الذنب فأخذ من
الالية فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرطبة
مجهول الا ان له شاهدا عند البيهقي واستدل به ابن تيمية في المشتق على ان العيب الحادث بعد
تعيين الاضحية لا يضر وفي نهاية المجتهدانه ورد في هذا الباب من الاحاديث الحسان حديثان
متعارضان فذكر النسائي عن أبي بردة انه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والاذن
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك ثم ذكر حديث علي
رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين الحديث فنرجح
حديث أبي بردة قال لا تنقي الا العيوب الاربعة وما هو أشد منها ومن جمع بين الحديثين جل
حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين وحديث علي الكبير البين * (قائدة)*
أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الانعام وانما اختلفوا في الأفضل والظاهر ان
الغنم في التضحية أفضل لفضلها صلى الله عليه وآله وسلم وأمره وان كان يحتمل ان ذلك لانها المتيسرة
لهم ثم الاجماع على انه لا تجوز التضحية بغير بهيمة الانعام الا ما حكى عن الحسن بن صالح انها
يجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبي عن واحد وروى عن أسماء انها قالت ضحيننا

مطلب المكروه الطبيعي

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ضحى بدينك
 ﴿وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم
 على بدنه وإن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين ولا أعطى في جزائرها من شئاً متفق
 عليه﴾ هذا في بدنه صلى الله عليه وآله وسلم التي ساقها في حجة الوداع وكانت بالتي أتى بها على رضي
 الله عنه من اليمن مائة بدنة فخرها صلى الله عليه وآله وسلم يوم التخر عن فخر بيده صلى الله عليه
 وآله وسلم ثلاثاً وستين فخر بغيرها على رضي الله عنه وقد تقدم في كتاب الحج والبدن تطلق
 لغة على الأبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الأبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب الفقه
 في الأبل خاصة ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم وأنه لا يعطى الجزاء منها
 شيئاً لأنه لا بد في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة وحكم الضحية حكم الهدى في أنه لا يساع
 لحما ولا جلدها ولا يعطى الجزاء منها شيئاً قال في نهاية المجتهد العلماء متفقون فيما علمت أنه
 لا يجوز بيع لحما واختلوا في جلدها وشعرها بما ينتفع به فقال الجمهور لا يجوز وقال أبو حنيفة
 يجوز بيعه بغير الدنانير والدرهم يعني بالعروض وقال عطاء يجوز بكل شئ دراهم وغيرها وإنما
 فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الانتفاع
 لا جاعهم على أنه يجوز الانتفاع به ﴿وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال فخرنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم﴾ دل
 الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يجزئان عن سبعة وهذا في الهدى ويقاس
 عليه الاضحية بل قد ورد فيها النص فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي
 الله عنهما قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فحضر الاضحية فاشترى كافي البقرة
 سبعة وفي البعير عشرة وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف
 وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحقيمه أحمد بن عيسى والفرقان قال النووي سواء كانوا مجتمعين
 أو مفترقين مفترضين أو متطوعين أو بعضهم متقرباً وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد وذهب
 مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى إلا في الهدى التطوع وهدى الإحصار عنده من هدى
 التطوع وقال بعضهم أنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس رضي الله عنه
 وقاسوا الهدى على الاضحية وأجيب عنه بأنه لا قياس مع النص وادعى ابن رشد الاجماع على
 أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة قال وإن كان قد روى من حديث رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه أخرجه في الصحيحين ومن طريق ابن
 عباس وغيره البدنة عن عشرة قال الطحاوي واجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة
 انتهى ولا يخفى أنه لا جماع مع خلاف من ذكرنا وكان لم يطالع عليه واختلافه في الشاة فقالت
 جماعة من العلماء تجزئ عن ثلاثة في الاضحية قالوا وذلك لما تقدم من تضحية النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم بالكبش عن محمد وآل محمد قالوا وظاهر الحديث أنها تجزئ عن أكثر لكن
 الاجماع قصر الاجزاء على الثلاثة قلت وهذا الاجماع الذي ادعوه يبين ما قاله في نهاية المجتهد
 فإنه قال أنه وقع الاجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد والحق أنها تجزئ الشاة عن الرجل
 وعن أهل بيته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب

الانصارى قال كان يضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم يباهى الناس بعد
 * (فائدة) * من السنة لمن أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره اذا دخل شهر
 ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا دخل شهر العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئاً وأخرج
 البيهقي من حديث عمرو بن العاص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل سألته عن الضحية وانه
 قد لا يجدها فقال قلم أظفارك وقص شاربك واحلق عاتك فذلك تمام أضحيتك عند الله عز
 وجل وهذا فيه شرعية هذه الافعال في يوم التضحية وان لم يتركه من أول شهر الحجة وذهب
 أحمد واسحق الى انه (١) يحرم للنهي واليه ذهب ابن حزم وقال من لم يحرمه قد قامت القرينة
 على ان النهي ليس للتحريم وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها
 قالت أنا قتلت قلادة هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي ثم قلدها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم بعث بهامع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء مما أحله الله
 له حتى نحر الهدى قال الشافعي فيه دلالة على انه لا يحرم على المرءى بيعه بهديه والبعث
 بالهدى أكثر من ارادة التضحية قلت هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما
 ذكر * (فائدة) * أخرى يستحب للمضحي أن يتصدق وان يأكل واستحب كثير من العلماء أن
 يقسمها اثلاثاً ثلثاً للادخار وثلثاً للصدقة وثلثاً للكل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم **كُلُوا**
وتصدقوا واخرجوا واخرج الترمذي بلفظ كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ليتسع
 ذو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وتصدقوا واخرجوا ولعل الظاهرية توجب
 التجزئة وقال عبد الوهاب أوجب قوم الاكل وليس بواجب في المذهب

* (باب العقيقة) *

هي الذبيحة التي تذبح للمولود أصل العق الشق والقطع وقيل للذبيحة عقيقة لانه يشق حلقة
 ويقال عقيقة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الزخمشري أصلاً والشاة
 المذبوحة مشتقة منه ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عق
 عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق لكن
 ربح أبو حاتم ارساله) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة يوم السابع
 وسماههما وأمران بماط عن رأسهما الاذى وأخرج البيهقي والحاكم من حديث عائشة رضي
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من
 ولادتهما وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وختمهما السبعة أيام قال الحسن البصري اماطة الاذى
 حلق الرأس وصححه ابن السكن بأنهم من هذا وفيه **كان** أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم
 العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعلوا مكان الدم
 خلوقاً ورواه أحمد والنسائي من حديث يزيد بن أسد وسنده صحيح ويؤيد هذه الأحاديث قوله
 (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة واختلاف
 فيها مذاهب العلماء فعند الجمهور انها سنة وذهب داود ومن تبعه الى انها واجبة استدلل الجمهور

(١) أى الاخذ من الشعر
 والبشر اذا دخل شهر الحجة
 لمن أراد أن يضحي اه أبو
 تراب

بان فعله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السنية ويجديث من ولده ولد فأحب أن ينسك عن
 ولده فليفعل آخرجه مالك واستدل الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرهم بها والأمر دليل الإيجاب وأجاب الأولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله
 فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل وقوله في حديث عائشة يوم سابعه دليل على أنه وقتها وسأني
 فيه حديث سمرة وأنه لا يشرع قبله ولا بعده وقال النووي أنه يعق قبل السابع وكذا عن الكبير
 فقد أخرج البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقى عن نفسه
 بعد البعثة ولكنه قال منكر وقال النووي حديث باطل وقيل يجزئ في السابع الثاني والثالث
 لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال العقيقة
 تذبح لسبع ولا ربع عشرة ولا إحدى وعشرين ودل الحديث على أنه يجزئ عن الغلام شاة لكن
 قوله ﴿ (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يعق عن
 الغلام شاتان مكافئتان) ﴾ قال النووي بكسر الفاء بعدها همزة ويأتي نفسه ﴿ (وعن
 البخاري شاة رواه الترمذي وصححه) ﴾ وقال حسن صحيح إلا أني لم أجده لنظرة أن يعق في نسخ
 الترمذي قال أحمد وأبو داود ومعنى مكافئتان متساويتان أو متقاربتان وقال الخطابي المراد
 التكافؤ في السن فلا تكون أحدهما مسنة والآخر غير مسنة بل يكفونان بما يجزئ
 في الاضحية وقيل معناه أن تذبح أحدهما مقابلة للآخرى دل على أنه يعق عن الغلام بضعف
 ما يعق عن الجارية واليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وأبو داود لهذا الحديث وذهب مالك إلى
 أنه يجزئ عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي وأجيب بأن ذلك فعل وهذا
 قول والقول أقوى وبأنه يجوز أنه صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن ذكر كبش البيان أنه يجزئ
 وذبح الاثنين مستحب على أنه أخرجه أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ
 كبشين كبشين ومن حديث عمر بن شعيب مثله وحينئذ فلا تعارض وفي إطلاق لفظ الشاة
 دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الاضحية ومن اشتراطها القياس (وأخرج أحمد
 والاربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبية) المكية صحابية لها
 أحاديث قاله المصنف في التقريب (نحوه) أي نحو حديث عائشة ولنظرة في الترمذي عن سباع
 ابن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن العقيقة قال عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضر كم أذكركرانا
 كن أم أنا قال أبو عيسى حسن صحيح وهو يفيد ما يفيد قوله ﴿ (وعن سمرة رضي الله
 عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه
 ويحلق ويسمى رواه الأربعة وصححه الترمذي) ﴾ وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا
 على أنه سمعه الحسن من سمرة واختلفوا في سماعه لغير منه من الأحاديث قال الخطابي
 اختلف في قوله مرتين بعقيقته فذهب أحمد بن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه
 لا يشنع لأبويه قلت ونقله الحلبي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما إمامان
 عالمان متقدمان على أحمد وقيل إن المعنى العقيقة لازمة لأبوينها فبشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن
 للمرءون في يد المرتهن وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعوره

ولذلك جاء فاميطواعنه الاذى ويقوى قول أجدما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني أخرجه
ابن حزم عن بريدة الاسلمى قال ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على
الصلوات الخمس وهذا دليل لو ثبت لمن قال بالوجوب وتقدم انها موقوفة باليوم السابع كدلالة
ما مضى ودل له هذا أيضا وقال مالك تقرب بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقيدة
والعلماء خلاف في العق بعدة وفي قولها أمرهم أي المسلمين بان يعق كل والد عن ولده فعند الشافعي
يتعين على من تلمذه النفقة للمولود وعند الحنابلة يتعين على الاب الا أن يموت أو يمتنع وأخذ من
لفظ تذييل بالبناء للمفعول انه يجزئ ان يعق عنه الاجنبى وقد يتأيد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
عق عن الحسنين كما سلف الا أنه يقال قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما كما ورد به الحديث
بلفظ كل بنى أم يفتنون الى عصبية الاولاد فاطمة فأنا ولهم وأنا عصبهم وفي لفظ وأنا أبوهما أخرجه
الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضى الله عنها ومن حديث عمر رضى الله عنه وأما ما أخرجه
أحمد من حديث أبي رافع ان فاطمة رضى الله عنها لما ولدت حسنا رضى الله عنه قالت يا رسول
الله ألا أعق عن ولدى بدم قال لا ولكن اخلق رأسه وتصدق في بوزن شعره فضة فهو من الادلة انه
قد أجزأ عنه ما ذبحه صلى الله عليه وآله وسلم عنه وأنها ذكرت هذا فنعها ثم عق عنه وأشدها الى
أنها تولى الخلق والتصدق وهذا أقرب لانهم لا تستأذنه الا قبل ذبحه وقبل مجيئ وقت الذبح وهو
السابع وفي قوله في حديث سمرة ويخلق دليل على شرعية حلاقة رأس المولود يوم سابعه
وظاهره عام لخلق رأس الغلام والبارية وحكى المازرى كراهة خلق رأس الجارية وعن بعض
الحنابلة يخلق لاطلاق الحديث وأما تثقيب اذن الصبية لاجل تعليق الحلي فيها الذي يفعله الناس
في هذه الاعصار وقبلها فقال الغزالي في الاحياء انه لا يرى فيه رخصة فان ذلك جرح مؤلم ومثله
موجب للقصاص فلا يجوز الاحتاجه مهمة كالفصد والحامة والختان والتزين بالحلي غير مهم فهذا
وان كان معتادا فهو حرام والمنع منه واجب والاستحجار عليه غير صحيح والابرة المأخوذة
عليه حرام اه وفي كتب الحنابلة ان تثقيب آذان الصبية للعلية جائز ويكره للصبيان وفي فتاوى
قاضي خان من الحنفية لا بأس بتثقيب آذان الصبية لانهم كانوا في الجاهلية يفعله لونه ولم ينكره
عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ويسمى هذا هو الصحيح في الرواية وأما روايته
بلفظ وبدمى من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقيدة كما كانت الجاهلية تفعله فقد وهم راويها
والمراد تسمية المولود وينبغي اختيار الاسم الحسن له لما ثبت من انه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يغير الاسم القبيح وضح عنه ان أقبح الاسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه ملك الاملاك لا ملك
الا الله تعالى فتحرم التسمية بذلك وألحق به تحريم التسمية بقاضى القضاة واشنع منه حاكم
الحكام نص عليه الاوزاعى ومن الالقاب القبيحة ما قاله الزمخشري انه توسع الناس في زماننا
حتى لقبوا السفلة بالالقاب العلية وهب ان العذر مبسوط فاقول في تثقيب من ليس من الدين
في قبيل ولا دبير لفلان الدين هي لعمرى والله الغصة التي لا تساغ وأحب الاسماء الى الله عبد الله
وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها حارث وهمام ولا تنكره التسمية بأسماء الانبياء ورسم وطه خلافا
لمالك وفي مسند الحرث بن أبي اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ثلاثة
من الولد ولم يسم أحدهم محمدا فقد جهل فينبغي التسمية باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج

قوله الى عصبية هكذا بنسخة
المؤلف حفظه الله ولعلها
الى عصبية أب أو نحو ذلك
وحرر الرواية فانما نعتز عليها
اه صححه

في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد الاقيم من اسمي محمد فليدخل الجنة تسكرمة لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك سمعت أهل المدينة ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أمر * (فائدة) * روى أبو داود والترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن في اذن الحسن والحسين حين ولدا ورواه الحاكم والمراد الاذن اليقيني وفي بعض المسانيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في اذن المولود سورة الاخلاص وأخرج ابن السني عن الحسن ان عليا رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى وأقام الصلاة في اذنه اليسرى لم تضرمه أم الصبيان وهي التابعة من الجن ويستحب تحنيكه بقرقلسا في الصحيحين من حديث أبي موسى قال ولدي غلام فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسماه ابراهيم وحسنكه بقرعة ودعاه بالبركة والتحنيك ان يضع القمر ونحوه في حسنك المولود حتى ينزل الى جوفه منه شيء وينبغي أن يكون الحنك من أهل الخير ممن ترجى بركته

* (كتاب الايمان) *

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه (والندور) جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التخويف وعرفه الراغب بأنه ايجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب﴾ الركب ركبنا الابل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للخيول (وعمر يحلف بآية فناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الان الله ينهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفا فليحلف بالله) ليس المراد انه لا يحلف الا بهذا اللفظ بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بغيره فنحو مقلب القلوب كما يأتي (أوليمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه وفي رواية لابي داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعة لا تحلفوا بآياتكم وامهاتكم ولا بالانذار) النذب كسر أوله المثل والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم اياها وحلفهم بها نحو قولهم واللات والعزى (ولا تحلفوا بالله الا أنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى وهو التحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالاجماع وفي رواية عنه ان اليمين بغير الله مكروهة منهى عنها لا يجوز لاحد الحلف بها وقوله لا يجوز بيان انه أراد بالكرهية التحريم كما صرح به أولا وقال الماوردي لا يجوز لاحد ان يحلف أحدا بغير الله لا بطلاق ولا اعتاق ولا نذر واذ حلف الحاكم أحدا بذلك وجب عزله وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية انه للكرهية ما لم يسوف التعظيم قلت لا يخفى ان الاحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ له من حديث ابن عمر انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله كفر وفي رواية للحاكم كل يمين يحلف بها دون الله تعالى شرك ورواه أحمد بلفظ من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم من حلف منكم فقال في حلفه واللات والعزى فليقل لاله الا الله وأخرج النسائي من حديث

سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى قال فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفت عن يسارك ثلاثا
 وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد فهذه الأحاديث الأخيرة تقوى القول بأنه محرم
 لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل ولذا أمر بتجديد الإسلام والاتبان بكلمة التوحيد واستدل
 القائل بالكرهية بحديث أفلح وأبيه أن صدق أخرجه مسلم وأجيب عنه أولاً بأنه قال ابن عبد
 البر أن هذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راوينا أفلح والله أن صدق بل زعم بعضهم أن
 راوينا صحف والله إلى وأبيه وثانياً أنها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الكلام الذي يجري
 على اللسان مثل تربت يداي ونحوه وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكرهية فإنه
 تأويل قوله فقد أشرك بما قاله الترمذي قد جعل بعض العلماء مثل هذا على التغليظ كما جعل بعضهم
 قوله الرياء شرك على ذلك وأجيب بان هذا إنما يدفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يدفع التحريم
 كما أن الرياء محرم اتفاقاً ولا يكفر من فعله كما قاله ذلك البعض واستدل القائل بالكرهية بأن الله
 تعالى قد أقسم في كتابه بالخلق من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس العبد الاقتداء
 بالرب تعالى فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كاهن مؤولة بان المراد ورب الشمس ونحوه
 ووجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد
 عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره ويحرم الحلف بالبراءة من
 الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد
 على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف فقال اني بريء من
 الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال وان كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالماً والظاهر عدم
 وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات إذا كفرت مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يحلف به
 لا فيما نهى عنه ولأنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير ﴿ وعن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمينك على ما يصدقك به صاحبك
 وفي رواية المين على نية المستحلف أخرجهما مسلم الحديث دليل على أن المين تكون على نية
 المحلف ولا يتقع فيها نية الخالف إذا نوى به غير ما أظهره وظاهره الإطلاق سواء كان المحلف له
 الحاكم أو المدعى للعق والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله على ما يصدقك به
 صاحبك فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقاً فيما ادعاه على
 الخالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الخالف واعتبرت الشافعية أن يكون المحلف
 الحاكم والألا كانت النية نية الخالف قال النووي وأما إذا حلف بغير استخلاف وورى فتسفعه ولا
 يحسن سواء كان حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك
 بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي والحاصل أن المين على نية الخالف في جميع الأحوال
 إلا إذا استخلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون المين على نية المستحلف وهو
 مراد الحديث أما إذا حلف بغير استخلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون المين
 على نية الخالف وسواء في هذا كله المين بالله تعالى أو بالطلاق والعناق لأنه إذا حلفه القاضي
 فالطلاق والعناق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الخالف لأن القاضي ليس له التحليف

بالطلاق والعناق وانما يستخلصه بالله تعالى انتهى قلت ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث بالقاضي أو نائبه بل ظاهر الحديث انه اذا استخلصه من له الحق فالنيسة نية المستخلص مطلقا ﴿وعن عبد الرحمن بن ميمونة﴾ بن حبيب بن عبد شمس العبشمي أبو سعيد صحابي من مسلة الفتح افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات سنة خمسين أو بعد ها (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا حلفت على عيني أو على محلوفا منه سماء عينا مجازا (ورأيت غيرا خيرا منها فكفر عن عينيك وأنت الذي هو خير متفق عليه وفي لفظ البخاري فأت الذي هو خير وكفر عن عينيك وفي رواية لابي داود) عن عبد الرحمن أيضا (فكفر عن عينيك ثم أت الذي هو خير واسنادهما) بالتثنية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود والاولى افراد الضمير ليعود الى رواية أبي داود فقط لما علم من عرفهم ان ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج الى أن يقال اسناده صحيح (صحيح) الحديث دليل على ان من حلف على شيء وكان تركه خيرا من التماسي على اليمين وجب عليه التكفير واثنان ما هو خير كما يفيد الامر ولكنه صرح الجماهير بأنه انما يستحب له ذلك لانه يجب وظاهره وجوب تقديم الكفارة ولكنه ادعى الاجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها بعد الحنث وعلى انه لا يصح تقديمها قبل اليمين ودلت رواية ثم أت الذي هو خير على انه يقدم الكفارة قبل الحنث لاقتضاء ثم الترتيب ورواية الواو تحمل على رواية ثم حلال المطلق على المقيّد فان الاجماع على جواز تأخيرها والا فالحديث دال على وجوب تقديمها ومن ذهب الى جواز تقديمها على الحنث ماله والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول جماهير العلماء ولكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره ان هذا جار في جميع أنواع الكفارة وذهب الشافعي الى عدم اجراء تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لانها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فجاءت تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة وذهبت الحنفية الى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال قالت الجماعة لان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب الوجوب وعند الحنفية السبب الحنث ولا يخفى ان الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا اليه فالقول الاول أقرب الى العمل به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عيني فقال ان شاء الله فلا حنث عليه رواه أحمد والاربعة وصححه ابن حبان) قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السجستاني وقال ابن عليه كان أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه قال البيهقي لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع انه شك فيه قلت كأنه يريد انه رفعه تارة ووقفه أخرى ولا يخفى ان أيوب ثقة حافظ لا يضر فقرده برفعه وكونه وقفه تارة لا يقدح فيه لان رفعه زيادة عدل مقبولة وقدر رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرق وأيوب ابن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعا فقوى رفعه على انه وان كان موقوفا فله حكم الرفع اذ لا مسرح للاجتهاد فيه والى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير (١) وقال ابن العربي أجمع المسلمون بان قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال ولو جاز منفصلا كما قال بعض السلف لم يحنث أحد في عيني ولم يحنث الى الكفارة واختلقتوا في زمن الاتصال فقال الجمهور هو ان يقول ان شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضره التنفس قلت وهذا هو

(١) بأنه لا يحنث اذا فعل
المحلوفا على تركه أو ترك
المحلوفا على فعله اه أبو
تراب

الذي تدل له الفاء في قوله فقال وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين ان له الاستثناء ما لم يقيم من مجلسه وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبيرة بعد اربعة أشهر وقال ابن عباس له الاستثناء أبد متى يذ كره وهذه تقادير خالية عن الدليل قلت وقد تأول بعضهم هذه الاقوال بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول ان شاء الله تبركاً أو يجب على ما ذهب اليه بعضهم لقوله تعالى واذكرك ربك اذا نسيت فيكون الاستثناء رافعا لللاثم الحاصل بتركه أو لتحصيل ثواب النذب على القول باستحبابه ولم يردوا به حل اليمين ومنع الحنث واختلقوا اهل الاستثناء مانع الحنث في الحلف بالله وغيره من الظهار والتذروا الاقرار فقال مالك لا ينفع الا في الحلف بالله دون غيره واستقوا ابن العربي راستدل بأنه تعالى قال ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فان الاستثناء اخو الكفارة فلا تدخل في ذلك اليمين الشرعية وهي الحلف بالله وذهب أجدالي أنه لا يدخل العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ بن فوعا واذ قال لا امرأته أنت طالق ان شاء الله لم تطلق واذ قال لعبدته أنت حر ان شاء الله تعالى فانه حر الا أنه قال البيهقي تفرد به جريد بن مالك وهو مجهول واختلف عليه في اسناده وفي قوله فقال ان شاء الله دليل على أنه لا يكفي في الاستثناء النية وهو قول كافة العلماء وحكى عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ والى هذا أشار البخاري وبوب له باب النية في الأيمان بفتح الهمزة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كانت عين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاومقلب القلوب رواه البخاري) المراد ان هذا اللفظ الذي كان يواظب عليه في نفسه وقد ذكر البخاري الالتقاط التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم بها لاومقلب القلوب وفي رواية لاومقلب القلوب والذي نفسي بيده والذي نفسي بيده والله ورب الكعبة ولا بن أبي شيبه كان اذا اجتمع في اليمين قال لا والذي نفسي أبي القاسم بيده ولا بن ماجه كان عين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي بيده والمراد بتقلب القلوب أغراضها وأحوالها لا بتقلب ذات القلب قال الراغب بتقلب الله القلوب والابصار صرفها عن رأى الى رأى والتقلب التصريف قال الله تعالى أو يأخذهم في تقلبهم وقال ابن العربي القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنية وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكّل به ملكا يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر والعقل بنور هديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء مسيطر على الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة والهمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمحفوظ من حفظه الله اه قلت وقوله والكلام بناء منه على اثبات الكلام النفسي وان محله القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ردوني للسابق من الكلام والحديث دليل على جواز الاقسام بصفة من صفات الله تعالى وان لم تكن من صفات الذات والى هذا ذهب جماعة من العلماء حيث قالوا الحلف بالله أو بصفته لذاته أو لفعله لا يكون على ضدها ويريدون بصفة الذات كالعلم والقدرة ولكنهم قالوا لا بد من اضافتها الى الله تعالى كعلم الله ويريدون بصفة الفعل كالعهد والامانة اذا اضيفت الى الله الا أنه قد ورد حديث في النهي عن الحلف بالامانة أخرجه أبو داود من حديث بريدة بلنظ من حلف بالامانة فليس منا وذلك لان الامانة ليست من صفات تعالى بل من فروضه على العباد وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمشيئة فلا

تعتقد به الميّن وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية أن جميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات صريح في الميّن وتجب به الكفارة وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحنابلة فقالوا أن كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح بتعقده الميّن سواء قصد الله تعالى أو أطلق وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره لكن يقيّد كالأرب والخالق فتعقده الميّن إلى أن يقصد غيره تعالى وإن كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو الحي والموجود فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس يميّن وإن نوى به الله انعقد على الصحيح ﴿ وعن عبد الله بن عمرو ﴾ أي ابن العاص ﴿ قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكاثر فذكر الحديث وفيه واليّن الغموس ﴾ وهي بفتح الغين المججمة وضم الميم آخره مهملية ﴿ وفيه قلب ﴾ ظاهره أن السائل ابن عمر وراوى الحديث والجيب هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله وعبد الله الجيب والأول أظهر ﴿ وما اليّن الغموس قال الذي يقطع به مال امرئ مسلم هو فيها كاذب ﴾ أخرجه البخاري اعلم أن اليّن إما أن تكون بفتح قلب وقصد أو لا بل تجري على اللسان بغير عقد قلب انما تقع بحسب ما تعود المتكلم سواء كانت بأثبات أو نفي نحو والله وبلى والله ولا والله فهذه هي اللغو التي قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغوف في أيمانكم كما يأتي دليله وإن كانت عن عقد قلب فينظر إلى حال المخوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة أما إن يكون معلوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو مشكوك فيه فالأول يمين برصادقة وقال التي وقعت في كلام الله تعالى نحو فورب السماء والأرض أنه خلق مثل ما أنكم تنطقون ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن القيم رحمه الله أنه حلف صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من ثمانين موضعا وهذا هو المراد في حديث أن الله تعالى يحب أن يحلف به وذلك لما تضمن من تعظيم الله تعالى والثاني وهو معلوم الكذب وهي اليّن الغموس ويقال لها الزور والفاجرة وسميت في الأحاديث يمين صبر ويمين مضبورة قال في النهاية سميت غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل وقد فسر هافي الحنابلة بالتقطع به مال المرء المسلم فظاهرها أنها لا تكون غموسا إلا إذا اقتطع به مال امرئ مسلم لأن كل مخلوق عليه كذب يكون غموسا ولكن كما تسمى فاجرة * الثالث ما ظن صدقه وهو قسمان الأول ما انكشف فيه الإصابة فهذا لحقه البعض بما علم انبأ انكشف صار مثله والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأن وضع الحلف لقطع الاحتمال فكان الحالف يقول أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فانه انما حلف على ظننه * الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم * الخامس ما شك في صدقه وكذبه وهذا أيضا محرم فتلخص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه وقوله ما الكاثر فيه دليل على أنه قد كان معلوما عند السائل أن المعاصي ككبائر وغيرها وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب امام الحرمين وجماعة من أئمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبائر وذهب الجاهل إلى أنها تنقسم إلى كبائر وصغائر واستدلوا بقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه وقوله والذين يجتنبون كبائر الاثم والقوا حش الإلهم قلت ولا يخفى أنه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محتمل النزاع وقيل

مطلب تقسيم المعاصي إلى
الكبائر والصغائر

لا خلاف في المعنى انما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العدة ومنها
 ما لا يقدح فيها قلت وفيه أيضاً تأمل وقوله فذكر الحديث ذكر فيه الاشرار بالله وعقوق
 الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقد تعرض الشارح الى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة
 والحال أنه نقل أقاويلهم في ذلك وهي أقوال مدخولة والحق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا
 يتم الجزم بأن هذا صغير وهكذا كبير الا بالرجوع الى مانص الشارع على كبره فهو كبير ومأعده
 باق على الإيهام والاحتمال وقد عد العلاء في قواعده المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص
 قابلها خمسة وعشرين وهي الشرك بالله والقتل والزنا وأخفسه بجلبه الجمار والقرار من
 الرحف واكل الربا واكل مال اليتيم وقذف المحصنات والسحر والاستطالة في عرض المسلم بغير
 حق وشهادة الزور واليمين الغموس والنميمة والسرقة وشرب الخمر واستحلال بيت الله الحرام
 ونسكت الصفة وترك السنة والتعرب بعد الهجرة واليأس من روح الله والامن من مكر الله
 ومنع ابن السبيل من فضل الماء وعدم التزم من البول وعقوق الوالدين والتسبب الى شتمهما
 والاضرار في الوصية وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وانما في الصحيحين لا يسرق
 السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية النسائي فان فعل ذلك فقد خلع ربة الاسلام من
 عنقه فان تاب تاب الله عليه وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول وهو اخفاء بعض
 الغنمة بأنه كبيرة وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ومنع الفحل ولكنه حديث ضعيف وجاء
 في الأحاديث ذكر كبر الكبائر كحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان من اكبر الكبائر استطالة المرء
 المسلم في عرض رجل مسلم أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ونحوه من الأحاديث ولا مانع من
 أن يكون في الذنوب الكبير والا كبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن
 المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة
 مرفوعاً أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيها كفارة عین صبر يقطع بها
 ما لا يغير حق وفيه راوي مجهول وقد روى آدم بن أبي إياس واسماعيل القاضي عن ابن مسعود
 موقوفاً كأنه الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس ان يحلف الرجل على مال أخيه كاذباً
 ليقتطعه قالوا ولا يخالفه من الصباية ولكنه تنكس تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود والى عدم
 الكفارة ذهب جماعة من العلماء وذهب الشافعي وآخرون الى وجوب الكفارة فيها وهو الذي
 اختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم ولكن يؤخذ كما بما عقدم الايمان فكفارة واليمين
 الغموس معقودة قالوا والاحاديث لا تقوم بها حجة حتى تخصص الآية والقول بأنه لا يكفرها
 الا التوبة قال الكذارة تنفعه في رفع اثم اليمين ويبقى في ذمته ما اقتطعه بها من مال أخيه فان تحلل
 منه وتاب محي الله تعالى عنه الاثم (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤاخذكم
 الله باللغو في أيمانكم قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) موقوفاً على
 عائشة (ورواه أبو داود مرفوعاً) فيه دليل على أن اللغو من الايمان ما لا يكون عن قصد
 الخلف وانما جرى على اللسان من غير ارادة الخلف والى تفسير القوم هذا ذهب الشافعي
 ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصباية وجماعة من التابعين وذهبت
 الحنفية الى أن لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه فينبك كشف خلافه وذهب طائفة الى

أنها الخلف وهو غضبان وفي ذلك تناسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب لأنها شاهدة التزيل وهي عارفة بلغة العرب وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وإبي قلابه لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ولأن اللغو في اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول ففي القاموس اللغو واللغي كالقبي السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها ﴾ وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة متفق عليه وساق الترمذي وابن حبان الاسماء والتحقيق أن سردها ادراج من بعض الرواة) اتفق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها ادراج من بعض الرواة وظاهر الحديث أن أسماء الله تعالى الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله من أحصاها دخل الجنة وهو خبر المبتدأ فالمراد أن هذه التسعة والتسعين يختص تفضيلها من بين سائر أسمائه تعالى وهو أن احصاءها سبب لدخول الجنة وإلى هذا ذهب الجمهور وقال النووي رحمه الله ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين ويدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتاب أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك فإنه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثر بها ودل على أنه قد يعلم بعض عباد بعض أسمائه ولكنه يحتمل أنهما من التسعة والتسعين وقد حرم بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صح أن أسماء تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة إلا واحدا ففي الزيادة وأبطلها ثم قال وجاءت أحاديث في احصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلا وانما تؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم سرد أربعة وعشرين اسما استخراجها من القرآن والسنة وقال الشارح رحمه الله تعالى تبعا لكلام المصنف في التلخيص أنه ذكر ابن حزم أحد وعشرين اسما والذي رأيناه في كلام ابن حزم أربعة وعشرين وقد نقلنا كلامه وتعيين الاسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى في ايتار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وإن قال صاحب الايتار مائة وسبعة وخمسين فانا عددناها فوجدناها كما قلنا مائة ولا وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الاسماء المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب كثيرون إلى أن عددها مرفوع وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الاسماء والاختلاف فيها ما قلناه ورواية الوايد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق إلى الصحة وعلمنا عولنا بالبعث شرح الاسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذي وذكر اختلاف في بعض ألفاظها وتبدل في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال واعلم أن الاسماء الحسنى على أربعة أقسام * القسم الأول الاسم العلم وهو الله * والثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير * والثالث ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق * والرابع ما يدل على سلب

شيء عنه كالعلى والقدوس واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية بمعنى انه لا يجوز لاحد أن يشتق من الافعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه الا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال الفخر الرازى المشهور عند أصحابنا انهم توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية اذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز اطلاقه على الله تعالى وقال الناضى أبو بكر والغزالي الاسماء توقيفية دون الصفات قال الغزالي كما انه ليس لنا أن نسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى وافتقروا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصا فلا يقال ما همد ولا زارع ولا فائق وان جاء في القرآن فنعلم المأهرون أم نحن الزارعون فالق الحب والنوى ولا يقال ما كروا لبناء وان ورد ومكروا ومكر الله والسماء ببناءها وقال القشيري الاسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والاجماع فكل اسم ورد فيها وجب اطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوز ولو صرح معناه وقد أوضح السيد رحمه الله تعالى البحث في كتابه ايقاظ الفكرة وقوله من أحصاها اختلف العلماء في الاحصاء فقال البخارى وغيره من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر فان احدى الروايتين منسرة للآخرى وقال الخطابى يحتمل وجوها أحدها أن يعدها حتى يستوفى بما معنى لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويثنى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليه من الثواب وثانيها من أطلق القيام بحق هذه الاسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر بمعانيها فيلزم نفسه بمواجهها فاذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الاسماء وثالثها الا حاطة بمعانيها ورابعها قيل أحصاها عمل بها فاذا قال الحكميم سلم لجميع أو امره لان جميعها على مقتضى الحكمة واذا قال القدوس استحضركونه مقدسا منزها عن جميع النقائص واختاره أبو الوفاء بن عقيل وقال ابن بطال هو ان ما كان يسوغ الاقتداء به فيه كالرحيم والكريم فيميزن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف به وما كان يختص به نفسه كالجبار والعظيم فعلى العبد الاقرار بها والخضوع لها وعدم التحلى بصفة منها وما كان فيه معنى الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف فيه عند الخشية والرهبة ويؤيده ان حفظها لفظا من دون اتصاف بحفظ القرآن من دون عمل لا ينفع كما جاء يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم ولكن هذا الذي ذكره لا يمنع من ثواب من قرأها سردا وان كان متلبسا بمعصية وان كان ذلك مقام الكمال الذي لا يقوم به الا أفراد الرجال وفيه أقوال أخر لا تخلو عن تكلف تركها فان قلت كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول المحققين ولم يأت بعددها حديث صحيح قلت لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وان كان الموجد منها أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على تطلبها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها ﴿ وعن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء أخرجه الترمذى وصححه ابن حبان المعروف الاحسان والمراد من أحسن اليه انسان بأى احسان فنكافأهم هذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغا عظيما ولا يدل على أنه قد كافأه على احسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على المحسن وقد ورد في حديث آخر أن الدعاء اذا عجز العبد عن المكافأة مكافأة ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الايمان والنذور وانما محل باب

الادب الجامع ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن
النذر وقال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من الخيل متفق عليه ﴾ هذا أول الكلام في النذور
والنذر لغة التزام خير أو شر وفي الشرع التزام المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو معلقاً واختلف
العلماء في هذا النهي فقيل هو على ظاهره وقيل بل هو متأول قال ابن الأثير في النهاية تكرر النهي
عن النذر في الحديث وهو تأكيدي لا مبرم وتخيير عن التهاون به بعد إيجابه ولو كان معناه الزجر عنه
حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمته واسقاط للزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا
يلزم وانما وجه الحديث أنه قد علمهم أن ذلك الأمر لا يجزئ لهم في العاجل ففعلوا ولا يصرف عنهم
ضراً ولا يرد قضاء فقال لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به
عنكم ما قدر عليكم فإذا نذرتهم لم تعتقدوا هذا فخرجوا عنه بالوفاء فان الذي نذروا لازم لكم اه
وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث قال ويحتل
عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقرب مستثقلاً لها الماصرات عليه ضربة لازب
فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار ولأن الناذر يصير القربة كالعوض عن الذي نذر لأجله
فلا تكون خالصة وبدل عليه قوله أنه لا يأتي بخير وقال القاضي عياض إن المعنى أنه لا يغالب
القدر والنهي خشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك وقوله لا يأتي بخير معناه إن عقابه لا تحمد
وقد يتعذر الوفاء به أو أنه لا يكون سبباً للخير لم يقدر فيكون سبباً وذهب أكثر الشافعية ونقل
عن المالكية إلى أن النذر مكره وثبوت النهي عنه واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد
به خالص القربة وانما قصد أن يتقنع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم وجزم الحنابلة بالكراهة
وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة وقال
ابن المبارك يكره النذر في الطاعة والمعصية فان نذراً بالطاعة ووفي به كان له أجر وذهب النووي
في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب وقال المصنف وأنا أتعجب ممن اطلق لسانه بأنه ليس بمكروه
مع ثبوت النهي الصريح فاقبل درجته أن يكون مكروهاً قال ابن العربي النذر شبه بالدعاء فإنه
لا يرد القدر لكنه من القدر وقد ندب إلى الدعاء ونهى عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر
به اتوجه إلى الله تعالى والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك
العمل إلى حين الضرورة اه قلت القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويريدها
تأكيدياً لعله لا يأتي بخير فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال
محرم فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله وانما يستخرج به من الخيل وأما النذر بالصلاة والصيام
والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا يدخل في النهي ويدل له ما أخرجه الطبراني
بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يذرون طاعات من الصلاة والصيام
وسائر ما افترض الله تعالى عليهم وهو وإن كان أثراً فهو يقويه ما ذكر في سبب نزول هذه الآية هذا
وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والاموات فلا كلام في تحريمها لأن
الناذر يعتد في صاحب القبر أنه يتبع ويضرب ويحلب الخير ويدفع الشر ويعافي الاليم ويشفي السقيم
وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بهينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير
على الشرك ويجب النهي عنه وإبادة أنه من أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام

لكن طال الامد حتى صار المعروف منكرا والمسكر معروفا وصارت تعقد الولايات لقباض النذور
 على الاموات ويجعل للقادمين الى محل الميت الضيافات وتكر في بابها النكاح من الانعام وهذا
 هو بعينه الذي كان عليه عبادة الاصنام فانا لله وانا اليه راجعون وقد اشبع السيد رحمه الله تعالى
 الكلام في هذا في رسالته تطهير الاعتقاد عن دون الالحاد واحسن المجاميع في هذا الباب
 كتاب الدين الخالص وقد طبع في هذا العهد في اقليم الهند والله الحمد والحديث ظاهر في النهي
 عن النذر مطلقا ما ينذر به ابتداءا ما ينذر ان يخرج من ماله كذا وما يتقرب به مغلطا كان يقول
 ان قدم زيد تصدقت بكذا (وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة يمين رواه مسلم وزاد الترمذي فيه اذ لم يسم وصححه)
 والحديث دليل على أن من نذر بآي نذر من مال أو غيره فكفارة كفارة يمين ولا يجب الوفاء به والى
 هذا ذهب جماعة من فقهاء الحديث كما قاله النووي وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضى الله عنها
 في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت كفارة يمين وأخرج أيضا عن أم صفية أنها سمعت
 عائشة رضى الله عنها وانسان يسألها عن الذي يقول كل مال له في سبيل الله أو كل مال في رتاج
 الكعبة ما يكفر ذلك قالت عائشة يكفره ما يكفر اليمين وكذا أخرجه عن عمرو بن عمرو أنه سئل قال
 البيهقي هذا في غير العتق فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما من وجه آخر ان العتاق يقع وكذلك
 عن ابن عباس ودليلهم حديث عقبة هذا وذهب آخرون الى تفصيل في المنذور به فان كان
 المنذور به فعلا فالعمل ان كان غير مقدور فهو غير معتقد وان كان مقدورا فان كان جنسه واجبا
 لزم الوفاء به عند مالك وأبي حنيفة وجماعة وعند آخرين وقول للشافعي انه لا ينعد النذر المطلق
 بل يكون يميناً فيكفرها ذلك هو هذا الخلاف في البحر وذهب داود وأهل الظاهر وذر النووي في
 شرح مسلم انه أجمع المسلمون على صحة النذر وجوب الوفاء به اذا كان الملتزم طاعة فان كان معصية
 أو مباحا كدخول السوق لم ينعد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أجد
 وطائفة فيه كفارة يمين وقال في نهاية المجتهد انه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في
 سبيل البر وكان على جهة الجزم وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في
 ذلك الا انه اذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله اذا كان مطلقا وان كان معيناً المنذور به لزمه وان كان
 بجميع ماله وكذا اذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي الى أنها تجب كفارة يمين لانه
 ألحقها باليمين ثم ذكرنا قولاً في المسئلة لا ينهض عليه دليل وذكرتم سلك القائمين بآلة ليست
 من باب النذر ولا تنطبق على المدعى وحديث عقبة أحسن ما يعتمد عليه الناظر وقد جله جماعة
 من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما
 التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في شرح مسلم وهو الذي دل عليه اطلاق حديث عقبة
 (ولاي داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما من نذر نذرا لم يسم فكفارة كفارة يمين ومن نذر نذرا في معصية فكفارة كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يطبقه فكفارة كفارة يمين
 واسناده صحيح لكن رجع الحنابلة وفقه) أما النذر الذي لم يسم كان يقول لله على نذر فقال كثير من
 العلماء في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية
 فكفارة كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا وكذلك من نذر نذرا لا يطبقه عقلا

ولا شرعا كطلوع السماء وجنين في عام لا ينعقد وتلزم كفارة يمين وعند الشافعي ومالك وداود
وجاهير العلماء لا تلزم الكفارة لما دل عليه (وأخرج البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها
ومن نذران يعصى الله فلا يعصه) ولم يذكر كفارة وحديث عمر لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله
تعالى أخرج ابن ماجه وذهب ابن خنبل الى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله
عنهما وأجيب عنه بأن الاصح انه موقوف وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين وكفارة كفارة
يمين فقد أخرجها النسائي والحاكم والبيهقي ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي وله
طريق أخرى فيها علة ورواه الاربعة من حديث عائشة وفيه راو (١) متروك ورواه الدارقطني
وفيه أيضا متروك (٢) ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله فلا يعصه ولما بقيد قوله (ولسلم من
حديث عمران لا وفاء لنذر في معصية) فانه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله (وعن
عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال نذرت أختي أن تمشي الى بيت الله حافية فأمرتني أن أستغني
لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغنيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لتمشي
ولتركب متفق عليه واللفظ لمسلم وأجدوا الاربعة فقال ان الله تعالى لا يصنع بشقاء أحدك
شيأ أمرها فلتخمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يمشي الى بيت الله
لا يلزمه الوفاء وله أن يركب لغير عجز واليه ذهب الشافعي وذهب جماعة الى أنه لا يجوز الركوب
مع القدرة على المشي فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم مستدين برواية أبي داود والحديث عقبة
فانه قال فيه ان أختي نذرت أن تحج ماشية وأنهم لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ان الله لغني عن مشي أحدك فتركب ولتمسك بدنة قالوا فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد ولتمسك ان
استطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو يشق عليها وقوله فلتخمر ذلك لانه وقع
في الرواية أنهم نذرت أن تحج لله ماشية غير مخففة قال فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال مرها الحديث ولعل الامر بصيام ثلاثة أيام لاجل النذر بعد الاختمار فانه نذر بمعصية
فوجب كفارة يمين وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية الا أنه ذكر البيهقي ان
في استناده اختلافا وقد ثبت اهداء البدنة في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله فتركب ولتمسك
بدنة قيل وهو على شرط الشيخين الا أنه قال البخاري لا يصح في حديث عقبة بن عامر الامر بالاهداء
فان صح فهو أمر مندب وفي وجهه خفاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال استغني سعد بن
عبادة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه
فقال اقضه عنها متفق عليه) لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر وجاء في رواية أخرى فيجوز أن أعتق عنها
فقال أعتق عن أمك فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق وأما ما أخرج النسائي عن سعد بن عبادة
رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل
قال سقي الماء فانه في أمر آخر غير القنسا وهذا في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا
عنها والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل اليه من بعده من عتاقة أو صدقة أو نحوهما وقد
قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز وفيما قريب وهل يجب ذلك على الوارث ذهب الجمهور الى أنه لا يجب
على الوارث أن يقضى النذر عن الميت اذا كان ماليا ولم يخلف تركه وكذا غير المالى وقالت
الظاهرية يلزمه ذلك لحديث سعد وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب والظاهر
مع الظاهرية اذا الامر للوجوب (وعن ثابت بن الضحالك) هو ثابت بن الضحالك الاشعري

(١) وهو سليمان بن الارقم

اه أبو تراب

(٢) وهو غالب بن عبد الله

الحزري اه أبو تراب

(١) وقال أبو عبيد بن الشام
وبدار بكر اه أبو تراب

قال البخاري هو من تابع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال نذير رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينحر ابلا يدانة) بضم الموحدة وبفتحها بعد الالف نون موضع بالشام (١) وقيل أسفل مكة دون يلم (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال هل كان فيها وثن يعبد قال لا قال فهل كان فيها عيدين أعيادهم فقال لا فقال أوف بنذر لك فانه لا وفاء لنذري معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه أبو داود والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو انه قال يا رسول الله اني نذرت ان ولد لي ولد أن أذبح على رأس بوانة في عقبه من الصاعدة عنه الحديث وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأتي بقرية في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية والى هذا ذهب جماعة من أئمة العلم وقال الخطابي انه مذهب الشافعي وأجازوه غيره لغير أهل ذلك المكان اه ولكنه يعارضه حديث لا تشد الرحال فيكون قرية على أن الامر هنا للندب كذا قيل ويدل له قوله (وعن جابر رضي الله عنه ان رجلا قال يوم الفتح) أي فتح مكة (يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هنا فسأله فقال صل هنا فسأله فقال فسألك اذن رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح وهو دليل على أنه لا يتعين المكان في النذر الانبأ وان عين (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدي هذا متفق عليه واللفظ البخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف ولعله أورده هنا للشارة الى ان النذر لا يتعين فيه المكان الا الى أحد الثلاثة المساجد وقد ذهب مالك والشافعي الى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة وخالفهم أبو حنيفة فقال لا يلزمه الوفاء وله ان يصلي في أي محل شاء وانما يجب عنده المشي الى المسجد الحرام اذا كان للحج أو عمرة وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء الى عدم لزوم الوفاء ولنذر بالصلاة فيها الانبأ وأما شد الرحال للذهاب الى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني انه حرام وهو الذي أشار القاضي عياض الى اختياره قال النووي والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره امام الحرمين والمحققون انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال الى الثلاثة خاصة والاول هو الاولى واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعليه دلت أحوال السلف وأما زيارة قبور البلد فهي مسئلة أخرى غير المسئلة الاولى وهي اختيار السفر لزيارة القبور من موطنه الى موطن أخرى وأما السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد أجاز به جمع من أهل العلم ولكن الاولى ان ينوي مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فاذا دخل المدينة زار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا يخرج الزائر من مضائق الاختلاف ومطاعن أهل الخلاف والله أعلم بالصواب وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف (وعن عمر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بنذر لك متفق عليه وزاد البخاري في رواية قاعتكف ليلة) دل الحديث على انه يجب على الكافر الوفاء بما نذره اذا أسلم واليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية

لهذا الحديث وذهب الجاهل الى انه لا ينعقد التذمر من الكافر قال الطحاوي لا يصح منه التقرب بالعبادة قال ولكنه يحتمل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم من عمر رضى الله عنه انه سمع بفعل ما كان نذراً أمره به لان فعله طاعة وليس هو ما كان نذراً به في الجاهلية وذهب بعض المالكية الى انه صلى الله عليه وآله وسلم انما أمر به استحباباً وان كان الزم في حال لا ينعقد فيها ولا يخفى ان القول الاول أوفق بالحديث والتأويل تعسف وقد استدل به على ان الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم اذا الليل ليس ظرفاً له وتعقب بان في رواية عند مسلم يوماً وليلة وقد ورد ذكر الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي اعتكف وصم وهو ضعيف

(كتاب القضاء)

بالدولة المعروفة وهو في اللغة مشترك بين احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاء عن سبع سموات ويعني امضاء الامر ومنه وقضينا الى بني اسرائيل ويعني الحسم والالزام ومنه وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه في الشرع الزام ذي الولاية بعد الترافع وقيل هو الا كراه بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه (عن بريدة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة) وكأنه قيل من هم فقال (رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في النار رواه الاربعة وصححه الحاكم) وقال في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواهه مروزي (١) قال المصنف له طريق غير هذه جعلتها في جزء مفرد والحديث دليل على انه لا ينبغي من النار من القضاء الا من عرف الحق وعمل به والعمدة العمل فان من عرف الحق فلم يعمل به فهو ومن حكم بجهل سواه في النار وظاهره ان من حكم بجهل وان وافق حكمه الحق فانه في النار لانه أطلقه فقال فقضى للناس على جهل فانه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضى على جهل وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان الناجي من قضى بالحق عالماً به والاثنان في النار وفيه انه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتقلا القضاء ولا يجوز للامام توليته قال والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقاويل علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذ لم يجد مصر يحافى نص كتاب أو سنة أو اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب التام والمفسر والمجمل والمفسر والخاص والعام والمحكم والمتشابه والكراهة والتحريم والاباحة والنسب ويعرف من السنة هذه الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل ويعرف ترتب السنة على الكتاب وبالعكس حتى اذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى الى وجه محمله فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما تجب معرفة ما ورد فيه ما من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والاخبار والمواظ وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب ويعرف أقاويل الصحابة

(١) جمع مروزي نسبة الى
مرواسم موضع ويقال
في النسبة اليه مروزي ومروزي
ومروزي أقاده القاموس
اه أبو تراب

مطلب تعريف المجتهد

والتابعين في الاحكام ومعظم فتاوى فقهاء الامّة حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيما من فيه
خرق الاجماع فاذا عرف كل نوع من هذه الانواع فهو مجتهد واذ لم يعرفها فسيبيله التقليد
انتهى قلت وفي الباب مباحث يطول ذكرها ارجع الى الطريقة المثلّي والاقلدي يتضح لك الامر
على ما هو وان سميت بك الهمة الى أعلى درجات التحقيق وراجع حصول المأمول ثم ارشاد
الفحول لا تخفى عليك خافية بعد هما ان شاء الله تعالى ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين رواه أحمد والاربعة
وصححه ابن خزيمة وابن حبان دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كآفة
يقول من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه فليحذره وليتوقه لانه ان حكم بغير الحق مع علمه به
أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه اهلا كهأى فقد أهلكها بتولية القضاء وانما قال
بغير سكين للاعلام بانه لم يرد بالذبح فري الاوداج الذي يكون الغالب بالسكين بل أريد به اهلا
النفس بالعذاب الاخرى وقيل ذبح ذبحا معنويا وهو لازم له لانه ان أصاب الحق فقد أتعب
نفسه في الدنيا لارادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصاء ما يجب عليه رعايته في النظر في
الحكم والموقف مع الخصمين والتسوية بينهما في العدل والقسط وان أخطأ في ذلك لزمه عذاب
الآخرة فلا بد له من التعب والنصب وبعضهم كلام (١) في الحديث لا يوافق المتبادر منه
﴿ وعنه ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انكم ستحرمون على الامارة ﴾ عام لكل امارة من الامامة العظمى الى أدنى امارة ولو على واحد
﴿ وستكون ندامة يوم القيامة فنعسم المرصعة ﴾ أي في الدنيا ﴿ وبقيت الفاطمية ﴾ أي
بعد الخروج منها ﴿ رواه البخاري ﴾ قال الطيبي تأييد الامارة غير حقيقي فترك تأييد نعم وأحقه
يئس نظرا الى كون الامارة حينئذ واهية وهيا وقال غيره أتيت في لفظ وتركه في لفظ لا فتنان
والا فالفاعل واحد وأخرج الطبراني والبخاري باسناد صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ
أولها ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة الامن عدل وأخرج الطبراني من حديث
زيد بن ثابت يرفعه نعم الشيء الامارة ان أخذها بحقها وجلها وبس الشيء الامارة ان أخذها بغير
حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله وقد أخرج مسلم من حديث
أبي ذر قال قلت يا رسول الله الاتستعملني قال انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي
وندامة الامن أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب
الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على
ما فرط فيه اذا جوزى بالجزاء يوم القيامة وامان كان أهلا لها وعدل فيها فاجر عظيم كما
تظافرت به الاخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها فامتنع الشافعي
لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه أبو حنيفة رحمه الله لما استدعاه المنصور
فبسه وضربه والذين امتنعوا من الاكابر جماعة كثيرون وقد عد في النجم الوهاج جماعة ﴿ تنبيه ﴾
في قوله ستحرمون دلالة على محبة النفوس للامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذا اتهموا ونفذ
الكامة ولذا اورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن
لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتها عن مسئلة وكلت اليها وان أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها

(١) وهو انه ليس في
الحديث دليل على كراهة
القضاء بل الذبح بغير سكين
عبارة عن مجاهدة النفس
وترك الهوى وفي حديث
أبي هريرة في صفة قوم
يأمنون اذا فرغ الناس انهم
ذبحوا نفوسهم في طلب
رضاء الله تعالى وهو عبارة
عن اتعاب نفوسهم في طلب
مَرْضَاة الله تعالى حتى
صارت كأنها مذبوحات
فكذلك الخاكم المجتهد في
امضاء حكم الله تعالى له هذه
الفضيلة قلت وهذا مع كونه
خلاف ظاهر الحديث
لا يوافق ما يأتي فريامن
حديث عائشة رضي الله عنها
انه يتمي القاضي العدل يوم
القيامة انه ما قضى بين اثنين
لما يلقاه من شدة الحساب
اه أبو تراب

وأخرج أبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكاً يسدده وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم
قال والله أنا لأتولى هذا الأمر أحد أسأله ولا أحد أحرص عليه حرص بفتح الراء قال الله تعالى
وما أكل الناس ولو حرصت بمؤمنين وينعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم
فيؤليه لما أخرجهم الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعمل رجلاً على
عصاة وفي تلك العصاة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين
وانما نهي عن طلب الأمانة لأن الولاية تفقد قوة بعد ضعف وقدرة بعد عجز تتخذها النفس
المجبولة على الشر وسبله إلى الانتقام من العدو والنظر للصدق وتتبع الأغراض الفاسدة ولا
يوثق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورتها فالأولى أن لا تطلب ما يمكن وإن كان قد أخرج أبو داود
بأسناد حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عدله جورهم
الجنة ومن غلب جورهم عدله فله النار (وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا حكم الحاكم أي أراد الحكم لقوله (فاجتهد) فإن
الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي لم يوافق ما هو
عند الله تعالى من الحكم (فله أجر متفق عليه) الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله
في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووقفه الله تعالى فيكون له أجران
أجر الاجتهاد وأجر الإصابة والذي له أجر واحد من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد واستدلوا
بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهداً قال الشارح وغيره وهو الممكن من أخذ
الأحكام من الأدلة الشرعية قال ولكنه بعز وجوده بل كاد يعدم بالكلية ومع تعدده فن
شرطه أن يكون مقلداً مجتهداً في مذهب إمامه ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلتها وينزل
أحكامه عليها فيما لم يجد منصوصاً من مذهب إمامه انتهى قلت ولا يخفى ما في هذا الكلام من
البطلان وإن تطابق عليه الأعيان وقدين السيد رجه الله بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في
رسالته إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وقال في السبيل ما أرى هذه الدعوى
التي تطابقت عليها الاقمار الأمن كفران نعمة الله عليهم فانهم أعنى المدعين لهذه الدعوى
والمقررين لها مجتهدون يعرف أحد منهم من الأدلة ما يمكنه الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب
ابن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه
قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليه ولا شريح
قاضي عمرو على رضي الله عنهم على الكوفة ويدل ذلك قول الشارح فن شرطه أي المقلدان
يكون مجتهداً في مذهب إمامه وأن يتحقق أصوله وأدلتها فان هذا هو الاجتهاد الذي حكم
بكيادة عدمه بالكلية وسماه متعذراً فهذا المقلد إمامه كآب الله وسنة رسوله صلى الله
عليه وآله وسلم عوضاً عن إمامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إمامه
والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان فها لا استبدل بالفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع
ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم
يجده منصوصاً بالله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة

مطلب ذكر تيسير الاجتهاد

كلام الشيوخ والاصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم يقينا ان كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أقرب الى الافهام وأدنى الى اصابة بلوغ المرام فانه أبلغ الكلام بالاجماع وأعذب في الافوا والاسماع وأقرب الى النهم والانتفاع ولا ينكر هذا الاجلود الطباع ومن لاحظ له في النفع والانتفاع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الالهي والخطاب النبوي هي كافها منا واحلامهم كاحلامنا اذ لو كانت الافهام متفاوتة متفاوتا بسقط مع فهم العبارات الالهية والاحاديث النبوية لما كأمكافين ولا مأمورين ولا منهيين لا اجتهدا ولا تقليدا أما الاول فلاحاله وأما الثاني فلانا لا نقلد حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جوازه لتصر يحتمل به لانه لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل يفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل على انه قد شهد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بانه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره واولي لكلامه حيث قال قرب مبلغ أفقه من سامع وفي لفظ أوعى من سامع والكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة انتهى ومن أحسن ما يعرفه القضاة كتاب عمر رضي الله عنه الذي كتبه الى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو اسحق هو من أجل كتاب فانه بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر فافهم اذا أدلى اليك الرجل الحجة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا ينفع تكلم بحق لانفاذه آس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك البينة على المدعي واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الاصلح أحل حراما أو حرم حلالا ومن ادعى حقا غائبا أو بينة فاضرب له أمدا ينتهى اليه فان جاء بينته أعطيته حقه والا استحللت عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعلماء ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت به عقلك وهديت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قويم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل الفهم الفهم فيما يحتلج في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أقربها الى الله تعالى وأشبهها بالحق المسلمون عدول بعضهم على بعض الاجلود في حداثا ومجر با عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو نسب أو قرابة فان الله تعالى تولى منكم السرائر ودرأ بالبينات والايان واياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتسكير عند الخصومات فان القضاء في مواطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن يخلق للناس بما ليس في قلبه شانه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العباد الا ما كان له خالسا لها ظنك بنواب من الله تعالى في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه انه يتقضى القاضي حكمه اذا أخطأ ويدل له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهبا بين احداهما فقالت هذه لصاحبتها اتماذهب يا بنت وقالت الاخرى اتماذهب يا بنت فقماكتما الى داود عليه السلام فقضى به للكبرى

مطلب كتاب القضاء لعمر بن الخطاب رضي الله عنه

نفر جئنا الى سليمان عليه السلام فأخبرناه فقال اتنوني بالسكين أشقه ينسك انصفين فقالت الصغرى لا تفعل برجل الله هو ابنه فاقضى به للصغرى وللعلامة قولان في المسئلة قول انه ينقصه اذا أخطأ والآخر لا ينقصه الحديث وان أخطأ فله أجر قلت ولا يخفى انه لا دليل فيه لان المراد ان أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الامر من الحق وهذا الخطأ لا يعلم الا يوم القيامة او يوصى من الله تعالى والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه (وعن أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان متفق عليه) النهي ظاهر في التحريم ووجه الجهل على الكراهة وترجم النووي في شرح مسلم له ياب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان وترجم البخاري ياب هل يقضى القاضي أو يفتي المفتي وهو غضبان وصرح النووي بالكراهة في ذلك وانما جأه على الكراهة نظر الى العلة المستنبطة المناسبة لذلك وهو انه لما قرب النهي على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه لمنع الحكم وانما ذلك لما هو مظنة لحصوله وهو تشويش الفكر وشغله القلب عن استيفاء ما يجب من النظر وحصول هذا قد يقضى الى الخطأ عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل انسان فاذا أفضى الغضب الى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يقض الى هذا الحد فأقل أحواله الكراهة وظاهر الحديث انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه وخصه البغوى وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى وعلى بان الغضب لله يؤمن معه من التعدي بخلاف الغضب للنفس واستبعده جماعة لخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذي لا جله نهى عن الحكم معه ثم لا يخفى ان الظاهر في النهي التحريم وان جعل العلة المستنبطة صارفة الى الكراهة بعيد وأما حكمه صلى الله عليه وآله وسلم مع غضبه في قصة الزبير فلما علم من ان عصمته مانعة عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا نهى يقضى الفساد والفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف كما يقوله الجمهور وغيره واضحة كما قرر في غير هذا المحل وقد اُلحق بالغضب الجوع والعطش المقرطان لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقضى القاضي الا وهو شعبان ريان وكذلك ألحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوها (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زلت قاضيا بعد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وقواه ابن المديني وصححه ابن حبان) الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البرار عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف فيه على عمرو بن مرة فرواه شعبة عنه عن أبي الجحدي قال حدثني من سمع عليا أخرجه أبو يعلى واسناده صحيح ولا هذا المبهم وله طرق أخر تشهد له ويشهد له قوله (وله شاهد عند الحكماء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما) والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى المدعى أو لا يسمع جواب الجيب ولا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب الجيب فان حكم قبل سماع الاجابة عمدا بطل قضاؤه وكان قد خافى عدالته وان كان خطأ لم يكن

قادحاً وأعاد الحكم على وجه الصحة وهذا حيث أجاب الخصم فان سكت عن الاجابة أو قال لا أقول أو أنكرفعن مالك يحكم عليه لتصرحه بالقرء وان شاء حبسه حتى يقرأ أو ينكر وقيل بل يلزمه الحق بسكوته اذا الاجابة تجب فوراً فاذا سكت كان كنيكوله وأجيب بأن النكول الامتناع من اليمين وهذا ليس منه وقيل يجبس حتى يقرأ أو ينكر وأجيب بأن القرء كاف في جواز الحكم اذا الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرر وهذا حاصل ما في البحر قيل والاولى ان يقال ذلك حكمه حكم الغائب فن أجاز الحكم على الغائب أجازته على المستنع عن الاجابة لا شترأ كهما في عدم الاجابة وفي الحكم على الغائب قولان الاول انه لا يحكم على الغائب لانه لو كان الحكم عليه جائزاً لم يكن الحضور عليه واجباً ولهذا الحديث فانه دل على انه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه والغائب لا يسمع له جواب وهذا الذي ذهب اليه زيد بن علي وأبو حنيفة والشاني يحكم عليه لما تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفى وهذا مذهب مالك والشافعي وغيرهما وجاهلوا حديث علي رضي الله عنه هذا على الحاضر وقالوا الغائب لا يقوت عليه حق فانه اذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو ادى الى نقض الحكم لانه في حكم المشروط ﴿ وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تختصمون الي فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على شئ مما أسمع منه فن قطعت له من حق أخيه شيئاً ﴾ زاد في رواية فلا يأخذروا ابن كثير في الارشاد (فانما أقطع له قطعة من النار متفق عليه) اللحن هو الميل عن جهة الاستقامة والمراد ان بعض الخصماء أعرف بالحجة وأقطن لها من غيره وقوله على فحوماً أسمع أي من الدعوى والاجابة والبينة واليمين وقد تكون باطلا في نفس الامر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما يؤول اليه من باب انما يأكلون في بطونهم نارا والحديث دليل على ان حكم الحاكم لا يحل به المحكوم له ما حكم له به على غيره اذا كان مادام باطلا في نفس الامر وما أقامه من الشهادة كاذباً وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والالزام به وتخلص المحكوم عليه بما حكم به ولو امتنع وينفذ حكمه ظاهراً ولكنه لا يحل به الحرام اذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة والى هذا ذهب الجمهور وخالف أبو حنيفة فقال انه ينفذ ظاهراً وباطناً وانه لو حكم الحاكم بشهادة زور ان هذه المرأة زوجه فلان حلت له واستدل بأن نار لا يقوم به دليل وبقباس لا يقوى على مقاومة النص وفي الحديث دليل انه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا. وقد نقل الاتفاق عن الاصوليين انه لا يقر على الخطا في الاحكام وجع بين اتفاقهم وما أفاده هذا الحديث بان مرادهم انه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة أسارى بدر والاذن للمختلفين وأما الحكم الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبينة أو يمين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفاً للباطن لا يسمى الحكم به خطأ بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين وان كانا شاهدي زور فالتمصير منهما أو أماً الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا أخطأ في الاجتهاد (١) الذي وقع الحكم على وفقه مثل ان يحكم بان الشفعة مثلاً للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت الا للخليط فانه اذا كان مخالفاً للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطأ للمجتهد على من يقول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا

(١) يعني فانه يكون خطأ في نفس الامر وان كان الحكم نافذاً به وهو مأجور أجزأ واحداً وأما حكمه بشهادة الزور وهو جاهل في ذلك فانه حق ولا يسمى خطأ في نفس الامر اه أبو تراب

أخطأ كان له أجر واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمكنه اطلاعه على أعيان القضايا مفصلاً كذا قاله ابن كثير في الارشاد قلت وفيه تأمل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم يتف أنه يحكم بما علم والتعليل بقوله فأنما أقطع له قطعة من النار دل على أن ذلك في حكمه بما يسمع فإذا حكم بما علمه فلا يجري فيه العلة (وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيف تقدس أمة) أي تطهر (لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم رواه ابن حبان) وأخرج حديث جابر أيضاً ابن خزيمة وابن ماجه وقد شهد له قوله (وله شاهد من حديث يزيد بن عذبة البزار) وفي الباب عن قابوس بن الخرق عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة قيل أنها امرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث الباب كثيرة منها ما ذكر ومنها قوله (وآخر) أي وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه) والمراد أنها لا تطهر أمة من الذنوب لا ينتصف لضعيفها من قويمها فيما يلزم من الحق له فإنه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ حقه من القوى كما يؤيده حديث أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتنقأ له لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه في مرة) في الحديث دليل على شدة حساب القضاة يوم القيامة وذلك لما يعاطونه من الخطر فينبغي له أن يتحرى الحق ويبلغ فيه جهده ويحذر من خطأ السوء من الوكلاء والاعوان فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ما استخلف من خليفة الإله بطائنتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه ووطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً باللفظ ما من وال الإله بطائنتان الحديث ويحذر الغرما والوكلاء ويروي لهم حديث من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع وفي لفظ من أعان على خصومة بظلم فقد بدأ بغضب من الله رواهما أبو داود من حديث ابن عمر ولما عرفته من تجنب كبار العلماء ولاية القضاء كما قدمناه وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجهالة وفي ترجمة عبد الله بن وهب في الغربال أنه كتب له الخليفة بقضاء مصر فاخترني في بيته فاطلع عليه بعضهم يوماً فقال يا ابن وهب لا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين (وعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين وإن كان الشارع قد أثبت لها أنهاراً معينة في بيت زوجها وذهبت الحنفية إلى جواز توليتها الأحكام الحدود وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها ما طلقا والحديث اخبار عن عدم فلاح من ولي أمره امرأة وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم بل مأمورون باكتساب ما يكون سبباً للفلاح (وعن أبي هريرة مرفوعاً) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى عنه ابن عمر أبو الشماخ وأبو المعطل وغيرهما (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته أخرجه أبو داود

والترمذي) ولفظه عند الترمذي ما من امام يعلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة الا أغلق الله تعالى أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته وأخرجه الحالكم عن ابن مخيرة عن أبي هريرة وله قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ولاه الله الحديث فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواه أحمد من حديث معاذ بن بلقظ من ولى من أمور المسلمين شيئا فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ ايماء أمير احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث منكر وأخرج الطبراني برجال ثقات الشيخ فانه قال المندري لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي خنيفة انه قال لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا أحببت ان أضعه عندك مخافة ان لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس من ولى منكم عملا فحجب بابه عن ذى حاجة للمسلمين حجب الله ان يبلغ باب الجنة ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى فاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتهما والحديث دليل على انه يجب على من ولى أى أمر من أمور عبادة الله تعالى ان لا يحتجب عنهم وان يسهل الخراب ليصل اليه ذوو الحاجة من فقير وغيره وقوله احتجب الله عنه كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورجته (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشئ والمرثئ) في النهاية الراشئ من يعطى الذى يعينه على الباطل والمرثئ الآخذ (في الحكم رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان) زاد في النهاية والرائش وهو الذى يمشى بينهم وهو السفير بين الدافع والآخذ وان لم يأخذ على سفارته أجزا فان أخذ فهو أبلغ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الاربعة الا النسائي الا انه لم يذكرك لفظ في الحكم في رواية أبي داود وانما زادها في رواية الترمذي والرشوة حرام بالاجماع سواء كانت للقاضى أو للعامل على الصدقة وغيرهما وقد قال تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون وحاصل ما يأخذ القضاة من الاموال على اربعة أقسام رشوة وهدية وأجرة ورزق فالاول الرشوة ان كانت ليحكم له الحالكم بغير حق فهي حرام على الآخذ والمعطى وان كانت ليحكم له بالحق على غيره فهي حرام على الحالكم دون المعطى لانها لاستيفاء حقه فهي كجعل الاتى وأجرة الوكالة على الخصومة وقيل تحرم لانها توقع الحالكم في الاثم وأما الهدية وهي الثاين فان كان ممن يهديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها وان كان لا يهدي اليه الا بعد الولاية فان كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت وان كانت ممن بينه وبين غيره خصومة عنده فهي حرام على الحالكم والمهدى يأبى فيه ما سلف في الرشوة على باطل أو حق وأما الأجرة وهي الثالث فان كان للحالكم جراية من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق لانه انما أجرى له الرزق لاجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة وان كان لاجراية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حالكم فان أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لانه انما يعطى الأجرة لكونه عمل عملا لاجل كونه بها كفا فخذ له لئلا على أجره مثل غير حالكم انما أخذها لافى مقابلة شئ بل فى مقابلة كونه بها كالا استحق لاجل كونه بها كاشيا من أموال الناس اتفاقا فاجرة العمل أجرة

مثله فاحذر الزيادة على أجره مثله حرام ولذا قيل ان تولية القضاء من كان غنياً أولى من توليته من كان فقيراً وذلك لانه لفقره يصير متعرضاً لتناول ما لا يجوز له تناوله اذ لم يكن له رزق من بيت المال قال المصنف لم ندر في زماننا هذا من يطلب القضاء الا وهو مصرح بأنه لم يطلبه الا لاحتياجه الى ما يقوم باوده مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يتعدان بين يدي الحاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله ابن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم انه كثير الغلط والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ويسوى بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فانه يرفع المسلم لما في قصة علي عليه السلام مع غريمه الذي عند شريح وهو ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال وجد علي بن أبي طالب عليه السلام درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها فقال درعي سقطت عن جل لي أورد فقال اليهودي درعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك قاضي المسلمين فأتوا شريحاً فلما رأى علياً عليه السلام قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على عليه السلام فيه ثم قال علي عليه السلام لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تساوهم في المجلس وساق الحديث قال شريح ما تشاء يا أمير المؤمنين قال درعي سقطت عن جل لي أورد فالتقطها هذا اليهودي قال شريح ما تقول يا يهودي قال درعي وفي يدي قال شريح صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة ولكن لا بد من شاهدين فدلعا قنبراً والحسن بن علي عليه السلام وشهدا الدرعة فقال شريح أما شهدا قنبراً فقد أجرناها وأما شهادة ابنك فلا تجيزها فقال علي عليه السلام تكلتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة قال اللهم نعم قال أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرعة فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء معي الى قاضي المسلمين ف قضى لي ورضي صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة سقطت عن جل لك التقطتها أشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فوهبها له علي عليه السلام وأجازه بتسعمائة وقت ل معه يوم صفيين انتهى وقول شريح والله انها الدرعة كأنه عرفها ويعلم انها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما انه لا يرى شهادة الولد لآبيه فأنظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل اليه من الخير المدعي عليه

* (باب الشهادات) *

الشهادة مصدر يرجع لارادة الانواع قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة وموذيها لانه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام من قوله شهد الله انه لا اله الا هو أى علم (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل ان يسئلها رواه مسلم) دل على ان خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي له قبل ان يسئلها لانه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون في سياق الذم لهم ولما تعارضوا الخلف العلماء في الجمع بينهما على

ثلاثة أوجه الأول ان المراد بحديث زيد اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتي اليه ويخبرهم بها أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتي اليهم فيخبرهم بان عنده لهم شهادة وهذا أحسن الاجوبة وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بها شهادة الحسبة وهي ما لا يتعلق بحقوق الادميين المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الادميين المحضة الثالث ان المراد بقوله ان يأتي بالشهادة قبل ان يستلها المبالغة في الاجابة فيكون لقوة استدعاده كالذي أتى بها قبل ان يستلها كما يقال في حق الجواد انه يعطى قبل الطلب وهذه الاجوبة مبنية على ان الشهادة لا تؤدى قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من أجاز ذلك عملاً برواية زيد وتناول حديث عمران باحد تأويلات الاول انه محمول على شهادة الزور رأى يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم الثاني ان المراد اتيانه بالشهادة بلفظ الخلف نحو أشهد بالله ما كان الا كذا وهذا جواب الطحاوى والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية فيشهد على قوم بانهم من أهل النار وعلى قوم بانهم من أهل الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء حكاه الخطابي والاول أحسنها ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم قرفى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يسكنون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يؤفون ويظهر فيهم السمن متفق عليه) القرن أهل زمان واحد متقارب اشتركو في أمر من الامور المقصودة ويقال ان ذلك مخصوص بما اذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يجمعهم على مله أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلافوا في تحديد هامن عشرة أعوام الى مائة وعشرين قال المصنف انه لم يرم من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عد ذلك فقد قال به قائل قلت أما التسعون فنعم وأما المائة والعشرون فصريح به في القاموس فانه قال أومائة أو مائة وعشرون والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لغلام عش قرنا فاش مائة سنة انتهى قال صاحب المطالع القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد وقرنه صلى الله عليه وآله وسلم المراد بهم المسلمون في عصره وقوله ثم الذين يلونهم هم التابعون والذين يلون التابعين اتباع التابعين وهذا يدل على ان الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر الى كل فرد فرد واليه ذهب الجماهير وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع الصحابة لا الى الافراد في مجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم الا أهل يدر وأهل الحديث فانهم أفضل من غيرهم يدر ان افرادهم أفضل من افراد من يأتي بعدهم واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذى من حديث أنس وصححه ابن حبان من حديث عمار رضى الله عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أمي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره أخرجه أحمد والطبراني والدارى من حديث أبي جعة قال قال ابو عبيدة يا رسول الله أحد خير من أسلمنا معك وهاجرنا معك قال قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والترمذى من حديث ثعلبة يرفعه تأتى ايام للعامل فيهن أجر خمسين قبل منهم أو منيا رسول الله قال بل منكم وأخرج ابو الحسن القنطاري في مشيخته عن أنس يرفعه يأتي على الناس زمان الصابر فيه على

دينه لاجر خسين منكم وجمع الجمهور بين الاحاديث بان للعبادة فضيلة ومنزلة لا يوازيها شيء من الاعمال فلن يصحبه صلى الله عليه وآله وسلم فضيلتها وان قصر عمله وأجره باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرية من سيأتي باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى ثواب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض العبادة رضي الله عنهم وأما مشاهير العبادة رضي الله عنهم فانهم حازوا السبق من كل نوع من أنواع الخير وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وايضا فان المفاضلة بين الاعمال بالنظر الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة العبادة مختصة بالعبادة لم يكن لمن عداها شيء من ذلك النوع وفي قوله ثم يكون قوم الخ دليل على انه لم يكن في القرون الثلاثة من يتصف بهذه الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الاغلب واستدل به على تعديل القرون الثلاثة ولكنه أيضا باعتبار الاغلب وقوله ولا يؤمنون أى لا يراهم الناس أمناء ولا يثقون بهم لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة أول ما يرفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيهم السمن انهم يتوسعون في المأكل والمشرب وهي أسباب السمن وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد انهم يسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف وفي حديث أخرجه الترمذى بلفظ ثم يجي قوم يسمنون ويحبون السمن يجمع بين السمن أى التكبر بما ليس عندهم وتعاطى أسباب السمن (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر) (١) بفتح الغين المجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسر ابو داود بالخسة بالخاء المهملة وهي الحق والشفاعة (على أخيه ولا تجوز شهادة القانع) بالقاف وبعد الالف نون ثم عين مهملة يأتى بيانه (لاهل البيت رواه أحمد وابوداود) وأخرجه ابوداود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الخائن والخائنة وأخرجه ابن ماجه والبيهقى وسنده قوى وأخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر لأخيه الحديث وفيه ضعف قال الترمذى لا يصح عندنا اسناده وقال ابوزرعة في العلل منكر وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزى وقال البيهقى لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله الخائن قال ابو عبيدة لا تراهم خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده وأئتمهم عليه فإنه قد سمي ذلك أمانة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم فمن ضيع شيئا مما أمر الله تعالى به أو ارتكب ما نهى عنه فليس يذنبى ان يكون عدلا فإنه اذا كان خائفا فليس تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لانه مظنة تهمة أو مسلوب الاهلية وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحق والشفاعة والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه اذا كانت العداوة بسبب غير الدين فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبة انزال الضرر بمن يحقد عليه واما شهادة المسلم اذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فانها تقبل شهادته عليه وان كان بينهما عداوة في الدين فان عداوة الدين لا تقتضى ان يشهد عليه زورا فان الدين لا يسوغ ذلك وانما خرج الحديث على الاغلب والقانع هو الخادم لاهل البيت والمنقطع اليهم الخدمة وقضاء الحوائج ومواالتهم عند الحاجة وفي تمام الحديث وأجازها أى شهادة القانع

(١) في القاموس ان الغمر
بفتح الميم وكسرها الحقد
أه أبو تراب

غيرهم اى غير من هو تابع لهم وانما منع من شهادته لمن هو قانع لهم لانه مظنة تهمة فيجب
 دفع الضرر عنهم وجلب الخير اليهم فنع من الشهادة ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار
 العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقد رسموا العدالة بانها
 محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة قال السيد رحمه الله وقد
 نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تم به البالوى حكام
 الامة وحققنا الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي منحة الغفار حاشية
 ضوء النهار ولله الحمد واخترنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد الكذب
 وأقننا عليه الادلة هنالك انتهى والشارح هنا مشى مع الجماهير وذكر بعض ما يتعلق
 بتفسير مرادهم وليس بذلك ﴿ وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية روية رواه أبو داود وابن ماجه ﴾
 البدوى من يسكن البادية نسب على غير قياس النسبة والقياس بادوى والقرية بفتح القاف
 وقد تكسر المصير الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى لصاحب القرية لالبدوى
 مثله فتصح والى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه قال أحمد أخشى ان لا تقبل شهادة
 البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث لانه متهم حيث يشهد بدوى ولم يشهد قرى وياو اليه
 ذهب مالك الا انه قال لا تقبل شهادة البدوى لما فيه من الخفاء في الدين والجهالة باحكام الشرع
 ولانهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم وحاولوا
 الحديث على من لا تعرف عدالتهم من أهل البادية اذا لاغلب ان عدالتهم غير معرفة واستدل
 في البحر لقبول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الاعرابى على هلال رمضان
 ﴿ وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه خطب فقال ان ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الوحي قد انقطع وانما تأخذكم الان بما يظهر لنا من
 أعمالكم رواه البخارى ﴾ وتماهه فن أظهر لنا خيرا أمناه وقرناه وليس اليان من سريرته شئ
 الله يحاسبه في سريره ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وان قال ان سريره حسنة استدله
 على قبول شهادته لم تظهر منه رية تنظر الى ظاهر الحال وانه يكتفى في التعديل بما يظهر من حال
 المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره لان ذلك متعذر الا بالوحي وقد انقطع
 وكان المصنف أوردته وان كان كلام صحابي لا حجة فيه لانه خطيب به عمر وأقره من سمعه فكان
 قول جماهير الصحابة ولان هذا الذى قاله هو البخارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه انه
 لا يقبل المجهول ويدله ما رواه ابن كثير في الارشاد انه شهد عند عمر رضى الله عنه رجل فقال له
 عمر رضى الله عنه لست أعرفك ولا يضرك ان لا أعرفك انت عن يعرفك فقال رجل من القوم أنا
 أعرفه قال باى شئ تعرفه قال بالعدالة والفضل قال هو جارك الا الذى تعرف ليس له وغناه
 ومدخله ومخرجه قال لا قال فعاملك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع قال لا قال
 فراقفك في السفر الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال للرجل انت
 عن يعرفك قال ابن كثير رواه البغوى باسناد حسن ﴿ وعن ابي بكر رضى الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه عد شهادة الزور فى أكبر الكبائر متفق عليه في حديثه ولفظه انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا تبشركم بأكبر الكبر ثلاثاً قالوا بلى قال الأشرك بالله وعقوق
 الوالدين وجلس وكان متكئاً ثم قال ألا وقول الزور فزال بكرها حتى قلنا ليتها سكنت فسلم ففسر
 شهادة الزور قال الثعلبي الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه أنه ورأه
 أنه بخلاف ما هو به فهو عو به الباطل بما هو به أنه حق وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور
 عديلاً للأشرك ومساوياً له قال النووي وليس على ظاهره المتبادر وذلك لأن الشرك أكبر بلا
 شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفضيل لهما بالنظر إلى ما ينظرهما في المفسدة
 وهي التسبب إلى كل المال بالباطل فهي أكبر الكبر بالتسبب إلى الكبر التي يتسبب بها إلى
 كل المال بالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وانما اهتم صلى الله عليه وآله وسلم بإخبارهم
 عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الأخبار ليكون قول الزور شهادة الزور وأسهل
 على اللسان والتهاون بها أكثر ولأن الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج إلى
 الاهتمام بشأنه بخلاف الأشرك فإنه ينبوعه قلب المسلم ولا تمالاة تتعدى مفسدته إلى غير المشرک
 بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قيل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال
 على مثلها فاشهد أودع أخرجه ابن عدي بإسناد ضعيف وصححه الحاكم فخطأ) لأن في إسناده
 محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي وقال البيهقي لم يرو من وجه يعتمد عليه وفيه دليل على أنه
 لا يجوز للشاهد أن يشهد الأعلى ما يعلمه علماً يقيناً كما تعلم الشمس بالمشاهدة ولا تجوز الشهادة
 بالظن فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك
 الصوت ورؤية المصوت أو التعريف بالمصوت بعد لب أو عدل عنده من يكتفي به إلا في مواضع
 فإنها تجوز الشهادة بالظن وقد بوب البخاري للشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الأنساب
 والرضاع المستفيض والموت القديم وذكر أربعاً أحاديث في ثبوت الرضاع وثبوته انما هو
 بالاستقاضة ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع وأشار بذلك إلى ثبوت النسب فإن لازم الرضاع
 ثبوت النسب وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستقاضة فإنه مستفاد من صريح الأحاديث فإن
 الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عندهم وقيل له وحده الاستقاضة
 عند جماعة مشهورة في المحلة ثم رُتّبنا وأعلمنا انما اكتفى بالشهرة في المذكورة إذ لا طريق إلى التحقيق
 بالنسب لتعذر التحقيق فيه في الأغلب وأراد البخاري بالموت القديم ما تطاول الزمان عليه وحده
 البعض بخمسين سنة وقيل بأربعين وذلك لأنه شق فيه التحقيق وإلى العمل بالشهرة في النسب
 ذهب الشافعية وأجدوا مثله الموت وكذلك ذهب السبعية في ثبوت الوالد وقال المصنف في
 الفتح اختلف العلماء في ضابط ما تنفذ فيه الشهادة بالاستقاضة فتصح عند الشافعية في النسب
 قطعاً والولادة وفي الموت والعق والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح ونوابعه والتعديل
 والتجريح والوصية والرشد والسنة والملك على الراجح في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من
 الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائق إلى آخر كلامه (وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين وشاهد أخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي وقال إسناده جيد) قال ابن عبد البر لا مطعن لأحد في إسناده كذا قال لكنه

قال الترمذي في العلل سألت محمدا يعني البخاري عنه فقال لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس يريد عمرو بن دينار أو غيره عن ابن عباس وقال الحاكم قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث وسمع من جماعة من أصحابه فلا ينكران ~~يكون~~ سمع منه حديثا وسمع من أصحابه عنه وله شواهد (وعن أبي هريرة رضي الله عنه مثله أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه أيضا الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين من الصحابة وقد سرد الشارح أسماءهم والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهدتين وإلى ذهب جاهل من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة ومالك قال الشافعي وعمدتهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها فإنها شهادة لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مقترنا على الله أنه لم صدقه فلما كانت هذه المنزلة العظيمة هاهنا المؤمن بآيمانه وعظمة شأن الله عنده إن يخلف به كاذبا وهابها القابح لما يراه من تعجيل عقوبة الله تعالى لمن حلف يميناً فآخراً فلما كان لليمين هذا الشأن صلت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد وقد اعتبرت الأيمان فقط في الأيمان وفي القسامة في مقام الشهود وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان قالوا وهذا يقتضي الحصر ويقتضي مفهوم المخالفة لا بغير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة وزيادة الشاهد واليمين تكون نكاحاً لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدك أو يمينه وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح فيعمل بهما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر هذا وفي سنن أبي داود أنه قال سلمة في حديثه قال عمرو في الحقوق يريدان عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن الراوي وقفه عليها والخاص لا يعتد به محله ولا يقاس عليه غيره واقتضاء العموم منه غير جائز لأنه حكمية فسل والفعل لا عموم له انتهى والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد واقتصاص للاجتماع انهما لا يثبتان بذلك

* (باب الدعاوى) *

جمع دعوى وهو اسم مصدر من ادعى شيئا إذا زعم أن له فيه حقا سواء كان حقا أو باطلا (والبينات) جمع بينة وهي الحجة الواضحة سميت الحجة بينة لوضوح الحق وظهوره بها (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه متفق عليه وللبيهقي) أي من حديث ابن عباس (بإسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى البينة أو تصديق المدعى عليه قال طلب بين

المدعى عليه فله ذلك وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها قال العلماء والحكمة في كون البيعة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لانه يدعى خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البيعة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم اليمين فامروا فامروا ان يسلمهم بينهم في اليمين أيهم يحلف رواه البخاري ﴾ يقسمه ما رواه أبو داود والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما مائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها قال الخطابي ومعنى الاستمعا هنا الاقتراع يريدانهم ما يقترا عا فأيهم ما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعى وروى مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بغل وجذ في السوق يساع فقال رجل هذا بغلي لم أبغ ولم أهب وزرع على خمسة يشهدون وجاء آخر يدعيه يزعم انه بغله وجاء بشاهدين قال الراوي فقال علي عليه السلام ان فيه قضاء وصلحا وسوف أئين لكم ذلك أما صلحه ان يساع البغل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان وان لم تصطلحا فالقضاء انه يحلف أحد الخصمين انه ما باعه ولا وهبه وانه بغله فان تشاحتم ما يكيا يحلف فانه يفرع ينكح على الحلف وأيكم أفرع حلف انتهى كلام الخطابي ﴿ وعن أبي امامة الحارثي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من أراك رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقا لغيره أو يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقطاع لحق المسلم والتعبير بحق امرئ مسلم يدخل فيه ما ليس بحال شرعا كجلد الميتة وفجوه وذكر المسلم خرج مخرج الغالب والا فالذي مثله في هذا الحكم قيل ويحتمل ان هذه العقوبة تختص بمن اقتطع بيمينه حق المسلم لاحق الذمي وان كان محرما فله عقوبة أخرى وإيجاب النار وتحريم الجنة مقيد بما إذا لم يتب ويخلص من الحق الذي أخذ باطلا ثم المراد باليمين الفاجرة وان كانت مطلقة في الحديث فقد قيدها ﴿ وعن الأشعث ﴾ بشين مجعمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فثلثة وهو أبو محمد (ابن قيس) بن معديكرب الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجيها في الاسلام وارتد عن الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى الاسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغيرها ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي عليهما السلام (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان متفق عليه) والمراد بكونه فاجرا فيها ان يكون متعمدا لما انه غير محق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه ﴿ وعن أبي موسى رضي الله عنه ان رجلا من اخنوخا في دابة ليس لواحد منهما مائة ففرضي به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا القصة قال واسناده جيد ﴾ قال الخطابي يشبه أن يكون هذا البعير والدابة كانت في أيديهما معا فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما

لاستوائهما في المالك باليد ولولا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما
وقد روى أبو داود وعقبيه حديثاً فقال ادعيا بعيراني عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما ناصقين قال الخطابي
وهو مروي بالاستناد الأول إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بيعة وفي هذا أن كل
واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن تكون القضية واحدة إلا أن الشهادات لما تعارضت
تمارت فصارا كمن لا بيعة له وحكم بالشيء بينهما ناصقين لاستوائهما في اليد ويحتمل أن يكون
البعير في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشيء من يد المدعى عليه
ودفعه إليهما وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعيا اثنا يقيم كل واحد منهما
بيعة فقال أحد بن حنبل وامحق بن راهويه يقرع بينهما فمن خرج له القرعة صار له وكان
الشافعي يقول به قديماً ثم قال في الجديد فيه قولان أحدهما يقضى به بينهما ناصقين وبه
قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري * والقول الثاني أنه يقرع بينهما فأخرج سهمه
حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به وقال مالك لا أحكم به لواحد منهما إن كان في يد
غيرهما وحكى عنه أنه قال هو لا عدلهم ما شهدوا وأشهرهما في الصلاح وقال الأوزاعي
يؤخذ بأكثر البيعتين عدداً وحكى عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود اه كلام
الخطابي وفي المنار أن القرعة ليس هذا محلها وإنما وظيفة حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة
(١) من كل وجه وكون المدعى ههنا مشتركا أحد المحتملات فلا وجه لابطاله بالقرعة واختار
قسمة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من حلف على منبري هذا بين آئمة تبوأ مقعده من النار رواه
أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) وأخرج النسائي برجال ثقات من حديث أبي
أمامة مرفوعاً من حلف عند منبري هذا بين كاذبة يستحل بهم مال امرئ مسلم فمليه لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً والحديث دليل على عظمة
اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذباً واختلف العلماء في تغليظ الحلف
بالمكان والزمان بل يجوز للعالم أولاً والحديث لا دليل فيه على أحد القولين انما فيه
عظمة اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه
لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الخالف الإجابة إلى ذلك وذهب الجمهور إلى أنه
يجب (٢) التغليظ بالزمان والمكان قالوا في المدينة على المنبر وفي مكة بين الركن والمقام وفي
غيرهما في المسجد الجامع وكانهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الناضلة كبعد العصر ولبلة
الجمعة ويومها ونحو ذلك احتج الأولون باطلاق أحاديث اليمين على المدعى عليه وبقوله شاهدك
أو عيینه واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة وبقوله عمر وعثمان وابن عباس
وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة قال
المفسرون هي صلاة العصر وقال آخرون يستحب التغليظ بالزمان والمكان ولا يجب وقيل هو
موضع اجتمعالعالم إذا رآه حسناً ألزم به ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم) هذا كناية عن غضبه تعالى

(١) أي محل كانت العين
المدعاة في أيدي المتداعين
معاً فاليد لهما على السواء
اه أبو تراب

(٢) لعلمهم يريدون بالوجوب
إذا طلبه الخصم أو رآه
الحاكم اه أبو تراب

(١) نسخته بجمعه

واشارة الى حرمانهم رحمة (ولا يزكهم) أى لا يظهرهم من أدناس الذنوب بالمغفرة (ولهم عذاب أليم) رجل على فضل ماء بالدلالة فنعته (١) ابن السبيل ورجل بايع رجلا بلمعته بعد العصر خلفه بالله لاخذها بكذا وكذا وصدقه وهو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يابعه الا للدنيا فان أعطاه منها وفى وان لم يعط منها لم يف متفق عليه) قوله على فضل ماء أى على ماء فاضل عن كفايته فهذه منع ما لا حاجة اليه من هو محتاج له وتقدم الكلام عليه في كتاب البيع وقوله فصدقه أى المشتري وضيمه هو لا خذ مصدر قوله لاخذها بالدلالة فعليه مثل اعدوا هو أقرب للتقوى أى والاخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان وقوله بايع اماما لا يابعه الا للدنيا أى لما يعطيه منها والوعيد يحتمل أن يكون لمجموع ما ذكر من المبايعات لاجل الدنيا فانها نية غير صالحة ولعدم الوقايل الخروج عن الطاعة وتفريق الجماعة والاصل في بيعه الامام ان يقصدها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقوم ما أمر الله تعالى باقامته ويهدم ما أمر الله تعالى بهدمه ووقع في البخاري ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم فيكون من نوعه بهذا النوع من الوعيد أربعة وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال وشيخ زان ومالك كذاب وعاتل مستكبر وأخرج أيضا من حديث أبي ذر مر فوعا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المئان الذي لا يعطى شيأ الا منه والمنفق سلعته بالخلف الناجر والمسبيل ازاره فتحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال ان حملنا المنفق سلعته بالخلف الكاذب والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيأ واحدا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر فان المنفق سلعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى فتكون عشرة (وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا اختصم في ناقة فقال كل واحد منهما ما تجب عندي وأقام) أى كل واحد (بينه فقضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن هب في يده) سباقى من أخرجه وأخرج الذى بعده وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعف اسناده وأخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا دابة ولم يضعف اسناده أيضا وفي الحديث دليل على أن البدع رجة للشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي يقال لهما ما قد استويا في الدعوى والبينة والذي هو في يده سبب بكيه نوته في يده هو أقوى من سببك فهو له لفضل قوة سببه وذكر هذا الحديث وذهب ابن خنبل الى انها ترجح بينة الخارج وهو من لم تكن في يده قالوا اذ شرعتم له والمنكر المين ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعى فانه يقتضى أن لا تنفذ بينة المنكر ويروى عن علي عليه السلام انه قال من كان في يده شيء فبينته لا تعمل له شيأ ذكره في البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث البينة على المدعى عام والخاص مخصص مقدم وأثر على رضى الله عنه لم يصح وعلى صحته فعارض بما سبق وعن القاسم انه يتسم بينهم الا ان اليد تقويه لبينة الداخل فسارت بينة الخارج ويروى عنه كقول الشافعي والحنفية تفصيل لم يقم عليه دليل (وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد المين على طالب الحق رواهما) أى هذا والذي قبله (الدارقطني وفي اسنادهما ضعف) وجه ضعف هذا الحديث ان مداره على محمد بن مسروق عن اسحق بن القران ومحمد لا يعرف واسحق مختلف فيه كما قاله المعنف وقال الذهبي في الكاشف ان اسحق بن

الفرات قاضي مصر ثقة معروف وقال البيهقي الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا ولياء الدم أتخلفون فأبوا فقال يخلفهم ودوهو حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليمين قال فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعي إذا لم يخلف المدعي عليه قلت وهذا منه قياس إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس وقد استدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعي والمراد به أنها تجب اليمين على المدعي ولكنه إذا لم يخلف المدعي عليه وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعي عليه فإنه لا يجب بالنكول شيء إذا خلف المدعي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم مسرورا تبرق) بفتح المثناة النونية وضم الراء (أسارى وجهه) هي الخطوط التي تكون في الجبهة واحدها سرور وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أسارى رأى قضى وتستسر من الفرح والسرور (فقال ألم ترى إلى مجزز) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى اسم فاعل لأنه كان في الجاهلية إذا أسر أسير اجز ناصيته وأطلقه (المدبلي) بضم الميم وبالذال المهملة وجمجمة بزنة تخرج نسبة إلى بنى مدبلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة (تطراقتا) أي الاتن (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعصهما من بعض متفق عليه) في رواية للجباري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ألم ترى أن مجزز المدبلي دخل فرأى أسامة وزيدا عليهما ماقטיפه قد غطيا رؤسهما ومدتا أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعصهما من بعض واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسود شديد السواد وكان زيدا أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن وكانت حبشية سوداء ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا من القيسل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجت قبل زيد عبدا الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها يركه والحديث دليل على اعتبار القياقة في ثبوت النسب وهي مصدر قاف قياقة والقائف الذي يتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بآبيه وأخيه وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء مستدلين بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يسلم تقدم إنكاره لها كضيق كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كما كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأذا هم للمسلمين ولم يشكروه كان ذلك تقريراً على جوارحه فإنه استبشر به فوضع كما في هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجزز في إثبات نسب أسامة الزيد فدل ذلك على تقرير كون القياقة طريقاً إلى معرفة الأنساب وعمار واه مالك عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأقر رجلاً إلى عمر رضي الله عنه كلاهما يدعى ولداً أمراً فدعا فأنفا فنظر إليه القائف فقال لقد استر كافيته فضر به عمر رضي الله عنه بالدرة ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا أحد الرجلين يأتي في أبل لاهلها فلا يقارها حتى يظن أنه

(١) قوله كان يلبط لعله كان يلحق وتحرر الرواية اه
مصححه

قد استمرها جل ثم تصرف عنها فاهربقت عليه دما ثم خلف عليها هذا تعني الاستحراق فلا ادري
من أبيها هو فكبر القائف فقال عمر رضي الله عنه للغلام إلى أبيهم ما شئت فانتسب فقضى عمر
بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير انكار من واحد منهم فكان كالأجماع تقوى به أدلة القيافة قالوا
وهو مروى عن ابن عباس وأبي بن مالك ولا يخالف لهم من الصحابة ويدل له حديث العان
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا
فهو لفلان فجاءت به على الوصف المكروه فقال لولا الأيمان لكان لي ولها شأن فقوله لفلان
اثبات النسب بالقيافة وانما منعت الأيمان عن الحاقه بمن جاء على صفة وذهبت الحنفية إلى انه
لا يعمل بالقيافة في النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتريين
أو الزوجين وأما قوله الولد للفراس فذلك فيما اذا علم الفرار فانه معلوم ان الحكم به مقدم قطعا
وانما القيافة عند عدمه ثم الاصح عند القائلين بالالحاق انه يكفي قائف واحد وقيل لا بد من
اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد

* (كتاب العتق) *

العتق الحرية يقال عتق عتقا بكسر العين ويقعها فهو عتيق وعتائق وفي النجم الوهاج العتق
استعاط الملك من الآدمي تقر بالله تعالى وهو مندوب وواجب في الكفارات وقد حث الشارع
عليه كما قال تعالى فلا رقة فسرته بعتة هاهنا من الرق والاحاديث في فضله كثيرة (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما
استغنى الله بكل عضو) بكسر العين وضعها (منه عضو من النار متفق عليه) وتعامه في
الجاري حتى فرجه بفرجه وفيه انه اذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار وفي قوله
استغنى ما يشعر بانه بعد استحقاقه لها واشترط اسلامه لاجل هذا الاجر والافان عتق الكافر
يصح وقولهم لا قربة لكافر ليس المراد انه لا ينفع منه ما من شأنه أن يتقرب به كالعتق والهبة
والصدقة وغير ذلك انما المراد انه لا يشاب عليها والافهي نافذة منه لكن لا تنجاة له بشيئه من النار
وفي تقييد الرقة المعتقة بالاسلام أيضا دليل على ان هذه النصيلة لا تنال الا بعتق المسلمة وان كان
في عتق الكافرة فضل لكنه لا يبلغ ما وعد ههنا من الاجر ووقع في رواية مسلم ارب عوض عضو
وهو بكسر الهمزة واسكان الراء فوحدة العضو وفيه ان عتق كامل الاعضاء أفضل من عتق
ناقصها فلا يكون خصيا ولا فاقد غيره من الاعضاء والأعلى ثمنا أفضل كما يأتي وعتق الذكرا أفضل
من عتق الانثى (وللترمذي وصححه عن أبي أمامة وإيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتبا
فكسا كه من النار) فعتق المرأة أجرة على النصف من عتق الذكر فالرجل اذا أعتق امرأة كانت
فكالة فصفه من النار والمرأة اذا أعتقت الأمة كانت فكسا كه من النار كادل له منه ههنا
ومنطوق قوله (ولابي داود من حديث كعب بن مرة وإيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة
كانت فكسا كه من النار) وبهذا الذي قبله استدلل من قال عتق الذكرا أفضل ولما في الذكرا من
المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص
بالرجال اما شرعا واما عاده ولان في الامام من تضييع بالعتق ولا يرغب فيها بخلاف العبد وقال

آخرون عتق الاتى أفضل لانه يكون ولدها حراً سواء تزوجها حراً وعبد وقوله في رواية حتى فرجه
بفرجه استشكله ابن العربي قال لان المعصية التي تعلق بالفرج هي الزنا والزنا كبيرة لا تكفر
الا بالتوبة الا أن يقال ان العتق مخرج عند الموازنة بحيث تكون حسنات العتق واجبة توازي
سيئة الزنا مع انه لا اختصاص لهذا الزنا فان اليد يكون به القتل والرجل يكون به الفرار من
وغير ذلك * (قائدة) * في النجم الوهاج انه أعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً وستين
الرحمة نسمة عدد سنين عمره وعد اسماءهم قال وأعتقت عائشة تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق
أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين
وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق عبد الله بن عوف ألفاً واعتق أرف عمرت ورجل سستين
حجة وحبس في سبيل الله ألف فرس وأعتق ذوالكلاع المجري في يوم واحد ثمانمائة ألف عبد
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى * (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب
أفضل قال أغلاها) روى بالعين المهمة والغين المعجمة (ثمنا وأتفهم عند أهلها متفق عليه)
دل على ان الجهاد أفضل أعمال البر بعد الإيمان وقد تقدم في كتاب الصلاة ان الصلاة في أول وقتها
أفضل الأعمال على الإطلاق وتقدم الجمع بين الأحاديث هناك ودل على ان الأعلى ثمناً أفضل من
الادنى فيه قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف
درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة تقيسة ورقبتين مفضولتين قال فثنتان
أفضل بخلاف الانصبة فان لواحدة السمينة أفضل لان المطلوب في العتق فك الرقبة وفي
الانصبة طيب اللحم انتهى والاولى ان هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الأشخاص
فانه اذا كان شخص يعمل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به فعتقه أفضل من عتق جماعة
ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبارا لا كثرة نفعاً وقوله وأتفهم عند أهلها أى
ما كان اغتباطهم به أشد وهو الموافق لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون * (وعن
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شركاً له في عبد فكان
له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عدل) بفتح العين أى لازيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاءه
حصصهم وعتق عليه العبد والا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهمة
(منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على ان من له حصه في عبد
اذا أعتق حصته فيه وكان مؤسراً الزمه تسليم حصته شركاءه بعد تقويم حصته الشريك تقويم مثله
وعتق عليه العبد جميعه وقد أجمع العلماء على ان نصيب المعتق يعتق بنفسه الا عتاق ودل على انه
لا يعتق نصيب شركاءه الا مع يسار المعتق لا مع اعساره لقوله في الحديث والا أى وان لا يكن له
مال فقد عتق منه ما عتق وهي حصته وظاهره تبع بعض العتق أى انه قد وقع في هذا اللفظ نزاع بين
الائمة فقال ابن وضاح ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه رواه أبو بوب عن نافع
قال قال نافع والافقه عتق منه ما عتق ففصله من الحديث وجعله من قول نافع قال أبو بوب مرة
لا أدري هو من الحديث أو هو شئ قاله نافع وقال غيره قدر رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه
بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله منه قال القاضي عياض وما قاله مالك وعبيد الله

العمري أولى وقد جرداه وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن كيف وقد شئنا أيوب
 فيه كاذبنا وقد ربح الأئمة روايته من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الشافعي لأحسب عالمنا في الحديث يتشكك في أن مال السكاك أحفظ الحديث نافع من أيوب لأنه كان
 ألزم له حتى لو تساوى وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كانت النجاسة مع من لم يشك هذا
 وللعلماء في المسئلة أقوال أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع
 القيمة وهو المشهور ومن مذهب مالك وبيه قال أهل الظاهر وهو قول للشافعي وقال آخرون أنه
 يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال فإنه يستسعى العبد في حصه الشريك مستدلين بقوله
 * (ولهما) أي للشيخين (عن أبي هريرة) والاقوم العبد عليه واستسعى غير مشقوق عليه وقيل
 أن السعاية مدرجة في الحديث) فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستسعى في
 قيمة حصه الشريك وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة
 من بعض الروايات في الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من قول قتادة قال النسائي بلغني أنهما ماروا بفعل
 هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة وكذا قال الاسماعيلي أنما هو من قول قتادة مدرج
 على ما روى همام وجرم ابن المنذر والخطابي بأنه من فتيا قتادة وقد رجع ما ذكر من إدراج
 السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فإنه ما في أعلى درجات الصحيح وقد روى السعاية في الحديث
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذ عنه من
 همام وغيره وهمام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة منهم ما روى به
 لا ينافي رواية سعيد لأنهما اقتصرافي رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيد بن أبي
 عروبة بأنه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيحين قبل الاختلاط فإنه فيهما من رواية يزيد بن
 ذريح وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جرير بن حازم لما بعته
 له لينفي عنه التردد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصره شعبة كأنه جواب سؤال مقدر
 تقديره أن شعبة أحفظ الناس الحديث فتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر
 فيه ضعفاً لأنه أورد مختصراً وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد قلت
 وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي اتفقا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعد تقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه
 الزيادة ولا كلام في أنما قدر ويت مرفوعة والاصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض
 وقد تقاومت الأدلة هنا ولكنها عضد القول برفع زيادة الاستسعاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن
 الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية والافقد عتق منه ما عتق وقد جمع
 بينهما أبو جهمين الأول أن معنى قوله والافقد عتق منه ما عتق أي باعتاق مالك الحصه حصته
 وحصه شريكه تعتق بالسعاية فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذي
 جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على جهة
 الإلزام بأن تكاف العبد إلا كتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو
 لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور ولأنهم غير واجبة فهذا مثلها وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال

لا تبقى بين الحديتين معارضة أصلاً وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أنه يبقى الرق في حصّة الشريك إذا لم
يحتج العبد السعاية ويحمل حديث أبي المليح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقيقه في غلام فذكر ذلك
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ليس لله شريك وفي رواية فأجاز عتقه وأخرجه النسائي
باسناد قوي ومثله ما أخرج أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلاً أعتق شقيقه في مملوك
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كله فليس لله شريك على الموسر فتدفع المعارضة وأما
ما أخرجه أبو داود ومن طريقه لمقام عن أبيه أن رجلاً أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وإسناده حسن فهو في حق المعسر ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر
رضي الله عنه بلفظ من أعتق عبداً وله فيه شركاء له وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته
لما أسامه مشاركتهم وليس على العبد شيء فقال وله وفاء والثاني من وجهي الجمع أن المراد
بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقدر ماله من الرق ومعنى غير
مشقوق عليه أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ولا فوق حصته من الرق قيل إلا أنه
يعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة أن رجلاً منهم أعتق
مملوكه عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره أن
يسعى في الثلاثين قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه
وآله وسلم أن يسعى في الثلاثين أن يسعى على ماله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذي بقي
رقالهم وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شريك لله فيما إذا كان
مالك الشقص غنياً فهو في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه ويحمل
حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم غير
مشقوق عليه وحديثه لا يفقد عتق ما عتق عنى ما إذا كان المعتق فقيراً والعبد لا قدره على
السعاية وأعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد وأما إذا كان يملكه كله فاعتق
بعضه فجمعهم ورأى العلماء يقولون يعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر يعتق منه ذلك القدر
الذي عتق ويسعى في الباقي وهو قول طاوس وجاد وجملة الأولين حديث أبي المليح وغيره وبالقياس
على عتق الشقص فإنه إذا سرى إلى مالك الشريك فبإلا ولي إذا لم يكن له شريك وجملة الآخرين
أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر فإما إذا كان العبد له جميعه لم يكن
هناك ضرر فلا قياس ولا يخفى أنه رأى في مقابلة النص ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى﴾ بفتح حرف المضارعة أي لا يكافئ (ولوالده
الأن يجده مملوكاً) فيستريه (فيعتقه رواه مسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء
وأنه لا بد من الاعتاق بعده وإلى هذا ذهب الظاهرية وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء
وتأولو أقوله فيعتقه بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق فنسب إليه العتق مجازاً ولا يخفى أن
الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتي وفيه تعليل الحرية بنفس المالك
كما يأتي وإنما كان عتقه جراً لا يسهل لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من
الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالأجماع والحديث نص في عتق
الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً ﴿وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرم فهو حر رواه أحمد والاربعة ورجح جمع من
 الحفاظ انه موقوف) أخرجه أبو داود ومروان بن ربيعة جاد وموتوفان رواية شعبة وقال
 شعبة أحفظ من جاد فالوقف حينئذ أرجح وأخرجه أيضاً من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن
 الخطاب قال من ملك الحديث فوقه على عمر وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث إلا جاد وقد
 شك فيه قال ابن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح ورواه ابن ماجه والنسائي
 والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال النسائي
 حديث منكر وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ وقال الطبراني وهم في هذا الاسناد
 والمحفوظ بهذا الاسناد من عن يسع الولاة وعن هبته ورد الخاكهم هذا وقال انه روى من طريق
 ضمرة الحديثين بالاسناد الواحد وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا ضمرة بن ربيعة
 لا يضر فقرده لانه ثقة لم يكن في الشام رجل شبهه قلت فقد رفته ثقة فارس له لا يضر كما
 كرهناه وفي الحديث دليل على انه من ملك من بينه وبينه ذارحم محرم النكاح فانه يعتق عليه وذلك
 كالاتيان وان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة وأولادهم والاخوال والاعمام لأولادهم والى هذا
 ذهب الحنفية مستدين بالحديث وذهب الشافعي الى انه لا يعتق إلا بالاباء والابناء للنص في
 الحديث الاول على الاباء وقياساً للابناء عليهم وبنا منه على عدم صحة هذا الحديث عنده وزاد
 مالك الاخوة والاخوان قياساً على الاباء وذهب داود الى انه لا يعتق أحدهم بهذا السبب لظاهر
 حديث أبي هريرة الماضي في تربيته فيعتقه فلا يعتق أحد الاباء لعناقه عنده وهذا الحديث كما
 عرفت قد صححه أئمة فاعلم به متعين وظاهره ان مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحل
 فيعتقه على المعنى المجازي كما قاله الجهور فلا يكون فيه حجة لداود (وعن عمران بن حصين رضى
 الله عنه ان رجلاً أعتق ستة عمال له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فجزأهم ثلاثاً ثم أقرع فاعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شديداً) وهو ما رواه
 النسائي وأبو داود والله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين
 (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبعر في المرض حكم الوصية فيقتضي الثلث واليه ذهب
 مالك والشافعي وأحمد وانما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم فقال مالك يعتبر
 التقويم فاذا كانوا ستة أعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل
 أو أكثر وذهب البهزي الى ان المعتبر العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسئلة الستة الا عبد
 ويكون تعيين المعتق بالقرعة على هذين القولين وخالف الحنفية وذهبوا الى انه يعتق من كل عبد
 ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة قالوا وهذا الحديث آحادى خالف الاصول وذلك لان
 السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع وإذا لم يكن
 له مال وجب ان يتخذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائر تصرف السيد فيه ورد بان الحديث
 الآحادى من الاصول فكيف يقال انه خالف الاصول ولو سلم فن الاصول ان لا يدخل ضرر على
 الغير وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين وإذا جع العتق في شخصين كما في مسئلة
 الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث وتظهر مسئلة العبد لو أوصى بجميع التركة فانه
 يقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة اتفاقاً ثم اذا أريد القسمة تعينت الانصاف بالقرعة اتفاقاً

﴿ وعن سفينة رضى الله عنه ﴾ بالسبب المهملة فقاء فثنا تحتية فنون (فان كنت مملوكا لم سلمة فقالت أعتقتك واشترطت عليك ان تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت رواء أحد وأبوء داود والنسائي والحاكم) الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتقد وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط ووجه دلالة أنه علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك اذ الخدمة له وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الامارة بشرط عليهم ان يخدموا الخليفة من بعده ثلاث سنين قال في نهاية المجتهد ولم يحتلفوا في أن العبد اذا أعتقه سيده على ان يخدمه سنين انه لا يتم عتقه الا بخدمته وبهذا قالت الحنفية ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الولاء لمن أعتق متفق عليه ﴾ في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية وأفادت كلمة انما الحصر وهو انبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن عدمه فاستدل به على انه لا ولا بالاسلام خلافا للحنفية ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لجة ﴾ في القاموس بضم اللام وقبحها في النسب والنوب (كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب رواء الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ) يريدانه فمما يلفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الولاء وعن هبته أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنه وأخرجه مسلم من هذه الطريق وقال الترمذي بعد فخره يجب حسن صحيح ومعنى تشبيهه بلحمة النسب انه يجري الولاء مجرى النسب في الميراث كما يخاطب اللحمة سدا للنوب حتى يصير كالنسيء الواحد كما يفيد كلام النهاية والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء وهبته وان ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأني انتقاله كالابوة والاخوة ولا يتأني انتقالهما وقد كانوا في الجاهلية يتقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك وعليه جاهر العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخرين منهم جواز هبته وكانهم لم يطلعوا على الحديث أو جملوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله

(باب المدبر)

اسم مفعول هو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه سمي بذلك لان مالكه دبر به أمر دنياه وآخرته أما دنياه فاستمرار انتفاعه بخدمته عبده وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق (والمكاتب) اسم مفعول أيضا هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا أو نحوه من مال أو نحوه وهي على خلاف القياس عند من يقول ان العبد لا يملك (وأم الولد) تقدم ذكرها في كتاب البيع ﴿ عن جابر رضى الله عنه ان رجلا ﴾ اسمه مذكار كما في رواية مسلم يعقوب (من الانصار أعتق غلاما له) اسمه يعقوب كما في مسلم أيضا (عن دبر) بضم الدال المهملة وبضم الموحدة وسكونها (لم يكن له مال غير ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بمائة درهم متفق عليه وفي لفظ البخاري فاحتاج وفي رواية النسائي) أي عن جابر (كان عليه دين فباعه بمائة درهم فأعطاه وقال اقض دينك) الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته واختلف العلماء هل

يتقدم من رأس المال أو من الثلث فذهب الجمهور إلى أنه يتقدم من الثلث وذهب جماعة من
السلف والظاهرية إلى أنه يتقدم من رأس المال استدلل الجمهور بقياسه على الوصية بجماع أنه
مال يتقدم بعد الموت وبحديث ابن عمر مرفوعا المدبر من الثلث وهذا الحديث بأنه جزم أئمة
الحديث بضعفه وانكاره وإن رفعه باطل وإنما هو موقوف على ابن عمر قال البيهقي الصحيح أنه
موقوف وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسلا أن رجلا أعتق عبد الله عن دبر فجعله النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من الثلث وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفا واستدل الآخرون
بالقياس على الهبة ونحوها فيما يخرج به الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الأولين أولى لتأيد
القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة وفي الحديث دليل
على جواز بيع المدبر خاجسته لنفقته أوله قضاء دينه وذهبت طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا
مستدلين بقوله تعالى أو فوا بالعقود ورد بأنه تمام خصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم
الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر وبشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج
الموصى باع ما وصى به وكذلك مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة
والضرورة وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار
الجواز المطلق والظاهر القول الأول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال المكاتب عبد مابق عليه من مكاتبته درهم أخرجه أبو داود وابن ماجه
وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها لا تخلو عن مقال قال الشافعي
في حديث عمرو بن شعيب لأعلم أحدا روى هذا الأمر وبن شعيب ولم أر من رضى من أهل
العلم بثبته وعلى هذا فتبين المقتضى والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بمالكه كوتب عليه فهو
عبد له أحكام المالك وإلى هذا ذهب الجمهور والحنفية والشافعي ومالك في المسئلة خلاف
فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط ويرى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليله
ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودى المكاتب بحصة
ما أدى دية حر وما بقي دية عبد قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا
الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي عليه السلام قال البيهقي
فاختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسلة وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم مرسلة وروى عن علي عليه السلام من طرق مرفوعة وموقوفة فقد ثبت له أصل الآية
قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور دليله الحديث وإن كان ما خلت طرقة عن قاذح الآية
أبديه آثار سلفية عن الصحابة ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزول ملكه إلا بما قدرضى
به من تسليم ما عند عبده فالأقرب كلام الجمهور (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لأحدنا كن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب
منه وإنه أجدوا الأربعة وصححه الترمذي) وهو دليل على مستثنين الأولى أن المكاتب إذا صار
مع جميع مال المكتوبة فقد صار له مالا آخر فاحتجب منه سيده إذا كان مملوكا لا مملوكا
يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب وقد جع بينهما الشافعي فقال هذا خاص
بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتجابهن عن المكاتب وإن لم يكن قد سلم مال المكتوبة

إذا كان واجدا لها ولا منع من ذلك كما منع سودة من تطراب زعمه اليها مع أنه قد قال الولد
للقراش قلت ولأن تجمع بين الحديثين بأن المراد أنه فن إذا لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهما
وحديث أم سلمة في مكاتب واجد لجميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه وأما حديث أم سلمة
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها إذا كتبت أحدا كن عبدا فليرها ما بقي عليه شيء
من كتابته فإذا قضاه فلا تكلمه إلا من وراء حجاب فإنه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب المسئلة
الثانية دل بجهومه أنه يجوز لمالك المرأة النظر إليها لم تكتبه ويجد مال الكتابة وهو الذي دل
له منطوق قوله تعالى أو ما ملكك أيمانهم في سورة النور وفي سورة الاحزاب ويدل له أيضا قوله
صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما تقنعت بثوب وكانت إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا
غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليك بأس إنما هو أبوك
وغلامك أخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه وأخرج عبيد
الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يدخلون على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريدن ما يكنهن
وفي تيسر البيان للهوزعي أن رؤية المملوك للمالكة المنصوص أي للشافعي وذكر الخلاف لبعض
الشافعية ورده وهو خلاف ما نقلناه عنه فيما يأتي فيتمثل أن ذلك قول له والى ما أفاده مفهوم
الحديث ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي وذهب أبو حنيفة إلى أن المملوك
كالا جنبي قالوا يدل له صحة تزويجها إياه بعد العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به
وعن الآية بأن المراد بما ملكك أيمانهم المملوكات من الاماء للحرائر وخصهن بالذكور فعا
لنهم مغايرتهن الحرائر في قوله تعالى أو نساكنهن والاماء ليست من نساكنهن ولا يخفى ضعف هذا
وتكلفه والحق بالاتباع أولى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال يودي) بضم حرف المضارعة مبنى للمجهول من ودا يديه (المكاتب بقدر ما عتق منه دية
الحر وبقدر ما رقت منه دية العبد رواه أحمد وأبو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشرحه من
الشرح وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابته فبعض دية ان قتل وكذلك
الحد وغيره من الاحكام التي تنصف وهذا قول جماعة وذهب على عليه السلام وشرح إلى أنه
يعتق كله إذا سلم قسطا من مال الكتابة وعن علي عليه السلام رواية مثل كلام الجماعة واستدل
من قال لا تتبع بعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم حديث ابن عمر رضي الله عنه المكاتب
عبد ما بقي عليه درهم إلا أنه موقوف وقد رفعه ابن قانع وأعل بالانقطاع وأخرج عنه من طريق
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكنه قال الشافعي لم أر من رضى من أهل
العلم يشبهه كما تقدم وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن
عباس رضي الله عنهما مرفوعين بلفظ المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر
ما عتق ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله هو وإنما اختلف لفظه وتقدم الخلاف في
المسئلة وبيان الراجح منها (وعن عمرو بن الحرث) هو عمرو بن الحرث بن أبي ضرار بكسر
الضاد المعجمة ورا حقيقه عده في أهل الكوفة روى عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره (أخى
جويرة أم المؤمنين رضي الله عنها قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته درهما
ولادينا راولا عبدا ولا أمة ولا شيا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرض جعلها صدقة رواه

(الجباري) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تنزهه عن الدنيا وأدناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لانه متفرغ للقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه اليه ويرضاه وقوله ولاعبدا ولا أمة قد قدمنا انه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يمت وعنده مملوك والارض التي جعلها صدقة قال أبو داود كانت تخل بنو النضير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعطاه الله تعالى اياها فقال ما أفاء الله على رسوله الخ فاعطى أكثرها للمهاجرين وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي في أيدي بني فاطمة عليها السلام ولا بني داود أيضا من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخير وفد فاما بنو النضير فكانت حبس النواصب وأما ذلك فكانت حبس الانبياء السبيل وأما خير فخرزأها بين المسلمين ثم قسم جزأه لثلاثة أهل ومفضل منه جعل في فقراء المهاجرين بنو النضير وعنه ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أئمة ولدت من سيدها فهي حرة بعلمه أنه أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف) أذني سنة الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا ورشح جماعة وقفه على عمر رضي الله عنه الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها وعليه دل الحديث الاول حيث قال ولا أمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم توفي وخلف مارية القبطية أم ابراهيم وتوفيت في أيام عمر فدل انها عتقت بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولاجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الاول وتقدم الكلام في أم الولد مسبوقة في كتاب البيع (وعنه سهل بن حنيف رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعان مجاهدا في سبيل الله أو غار ما في عسرتة الغارم الذي يلتزم ماضيه ويكفل به ويؤديه قاله في النهاية) (أو مكاتب في رقبة أظله الله يوم لا ظل الاظله رواه أحمد وصححه الحاكم) فيه دليل على عظم أجر هذه الاعانة لمن ذكره ههنا وقد قال تعالى في المكاتب فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وقد أخرج النسائي من حديث علي عليه السلام مرفوعا انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الآية ربع الكتابة قال النسائي والصواب وقفه وقال الحاكم في رواية الرفع صحيح الاسناد وقد فسره قوله تعالى وفي الرقاب باعانة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام انه قال أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتب من ثمنه وهذا تعليم من الله تعالى وليس بفريضة ولكن فيه أجر

(كتاب الجامع)

أي الجامع لأبواب ستة الادب البر والصلة الزهد والورع الترهيب من مساوي الاخلاق والترغيب في مكارم الاخلاق الذكر الدعاء الاول باب الادب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق المسلم على المسلم ست اذا لقينه فسلم عليه واذا دعاه فأجبه واذا استنصحك فانتصحه واذا عطس فحمد الله فشمته) بالسبع المهمة والستين المهمة (واذا مرض فعده واذا مات فاتبعه رواه مسلم) وفي رواية له خمس أسقط مما عده

هنا وإذا استنصحتك فأنصحك والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعلاً أما واجباً أو مندوباً بما مؤكداً شيئاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي فالأولى من الست السلام عليه عند ملاقاته لقوله إذا لقيته فسلم عليه والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الابتداء بالسلام سنة وإن رده فرض وفي صحيح مسلم مر فوعا الأمر بإفشاء السلام وأنه سبب للتحاب وفي الصحيحين أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال عمار ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان انصاف من نفسك وبذل السلام للعالم والاتفاق من الاقتار وبإيهام من كلمات ما أجمعها للخير والسلام اسم من أسماء الله تعالى فقوله السلام عليكم أي اسم الله عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال الله معك والله يصحبك وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك وأقل السلام أن يقول السلام عليكم وإن كان المسلم عليه واحد يتناوله وملائكته وأكل منه أن يزبدورجة الله وبركاته ويمجزه السلام عليك وسلام عليك بالافراد والتشكيك فإن كان المسلم عليه واحد أوجب الرد عليه عينا وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ويأتي قرينة حديث يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم وهذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول ويأتي حديث أنه يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذي حق في رد السلام وما ذكره ويأتي حديث لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ويأتي الكلام فيه وقوله إذا لقيته يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم وليست الأولى بأحق من الآخرة فلا يعتبر مفهوم إذا لقيته ثم المراد بليقيه وإن لم يطل بينهما الاقتران لحديث أبي داود إذا لقي أحدكم صاحبه فليسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه وقال أنس كان أحب باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تماشون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا بيننا وشمالاً فإذا التقوا من وراءنا يسلم بعضهم على بعض والثانية إذا ادعاك فأجبه ظاهراً وعموماً حقيقة الإجابة في كل دعوة يدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ونحوها والأولى أن يقال إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة لبوت الوعيد على من لم يجيب في الأولى دون الثانية والثالث قوله وإذا استنصحتك أي طلب منك النصيحة فأنصحك دليل على وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له وظاهره أنه لا يجب نصيحة الاعتدالها والنصح بغير طلب مندوب لأنه من الدلالة على الخير والمعروف الرابعة قوله وإذا عطس فحمد الله فشمته بالسين المهملة والسين المعجمة قال ثعلب يقال شمت العاطس وسمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السم السم المستقيم قال الأصل فيه السين المهملة فقلبت شيناً معجمة فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد وأما الحمد على العاطس فما في الحديث دليل على وجوبه وقال النووي أنه متفق على استحبابه وقد جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله
 وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرجه أيضاً أبو داود
 وغيره باسناد صحيح وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله ويقول هو يهديكم
 الله ويصلح بالكم أي شأنتكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنه يقول
 يغفر الله لنا ولكم واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخاري في الأدب
 المفرد وقيل يتخير أي اللقظين وقيل يجمع بينهما وإلى وجوب التسميت لمن ذكر ذهب الظاهرية
 وابن العربي وأنه يجب على كل سامع ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة اذا عطس
 أحدكم وجده الله كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول يرجك الله وكأنه مذهب أبي داود
 صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد انه كان في سفينة فسمع عاطساً على الشط
 جدفاً كثيراً فاربأبدرهم حتى جاء إلى العاطس فشتمه ثم رجع فاستل عن ذلك فقال لعليه يكون
 بحجاب الدعوة فلما رقدوا هموا فأتوا يقول لاهل السفينة ان أبداؤا اشتري الجنة من الله تعالى
 بديرهم انتهى ويحتمل انه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجاباً قال النووي ويستحب
 لمن حضر من عطس فلم يحمد ان يذكر الحمد ليحمد في شتمه وهو من باب النصيح والامر بالمعروف
 ومن آداب العاطس ما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً اذا عطس أحدكم
 فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته وان يزد بعد الحمد لله كلمة رب العالمين فإنه أخرج
 الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً اذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب
 العالمين فاذا قال رب العالمين قالت الملائكة يرجك الله وفيه ضعف ويشرع ان يشتمه ثلاثاً
 اذا كرر العطاس ولا يزد عليها لما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً اذا عطس أحدكم
 فليشتمه جليسه فان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم بعد ثلاث قال ابن أبي جرة في الحديث
 دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير وفيه إشارة إلى عظمة
 فضل الله تعالى على عبده فإنه اذا ذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم يشرع له الحمد الذي يشاب
 عليه ثم الدعاء بالخير لمن شتمه بعد الدعاء منه بالخير ولما كان العاطس قد حصل له بالعطاس نعمة
 ومنفعة بخروج الابخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة شرع له حمد
 الله على هذه النعمة مع بقاء اعضائه على هيئتها والتسامها بعد هذه الزلزلة التي هي للبسطن كزلزلة
 الارض ومفهوم الحديث انه لا يشتم غير المسلم كما عرفت وقد أخرج أبو داود والترمذي
 وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال كان اليهودي يعاطسون عند رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يرجون أن يقول لهم يرجكم الله فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم ففيه دليل
 انه يقال لهم ذلك ولكن اذا حمدوا انما مسة قوله واذا مرض فعسده فيه دليل على وجوب
 عيادة المسلم للمسلم وحزم البخاري بوجوبها قيل يحتمل انها فرض كفاية وذهب الجمهور إلى انها
 مندوبة ونقل النووي الاجماع على عدم الوجوب قال المصنف يعني على الاعيان واذا كان
 حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه وسواء فيه القريب وغيره وهو عام لكل
 مرض وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود ومن حسد يشترط ان يرقم قال عاذني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع بعيني وصحبه الخاكم وأخرجه البخاري في الادب المفرد وظاهر العبارة ولو في أول المرض الا انه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود الا بعد ثلاث وفيه راوية وكوفي ومفهومة كما عرفت دال على انه لا يعاد الذي الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم ببركة عبادته وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الاسلام السادسة قوله وإذا مات فاتبعه دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفًا كان أو غير معروف ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظروا الى من هو أسفل منكم ولا تنظروا الى من هو فوقكم﴾ وقوله (فهو أجدر) بالجيم والذال المهملة فراء أحق (ان لا تزددوا) تحتقروا (نعمة الله عليكم) علة للامر والنهي معا (متفق عليه) الحديث ارشاد للعبد الى ما يشكره النعمة والمراد من هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر الى المبتلى بالاسقام وينقل منه الى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل انعام وينظر الى من في خلقه نقص من عي أو صمم أو بكم فينتقل الى ما هو فيه من السلامة من تلك العاهات التي تجلب الهم والنم وينظر الى من ابتلى بالدنيا وجعلها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق ويعلم انه قد فضل بالاقبال وانعم عليه بقله تبعه الاموال في الحال والمآل وينظر الى من ابتلى بالفقر المدقع أو بالدين المقطع ويعلم ما صار اليه من السلامة من الامر ين وقمر منه بما أعطاه ربه العين وما من مبتلى في الدنيا بخير أو شر الا ويجد من هو أعظم منه بليسة فيعتسلي به ويشكر ما هو فيه مما يرى غير ما ابتلى به وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم انه من المفرطين في النظر الاول يشكر ما الله عليه من النعم والنظر الثاني يستحي من مولاه ويقرع باب المتاب بأنا مل التدم فهو بالاول مسرور بنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حيا من مولاه وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من فوقه اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه في المال والخلق فليتنظر الى من هو أسفل منه ﴿وعن النواس﴾ بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سميان) بفتح السين المهملة وكسر هاو بالعين المهملة ورد أبو سميان الكلبي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزوجه ابنته وهي التي ته وتذت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكن النواس الشام وهو معدود فيهم وفي صحيح مسلم نسبته الى الانصار قال المازري والقاضي عياض والمشهور انه كلبي ولعله خليف الانصار (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البر والاثم فقال البر حسن الخلق والاثم ما حاك في صدرك وكهت ان يطلع عليه الناس أخرجه مسلم) قال النووي قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدق وبمعنى اللطف والمبرة وحسن العجبة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الامور هي فجامع حسن الخلق وقال القاضي عياض حسن الخلق مخالفة الناس بالجميل والبشر والتودد لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والحلم عنهم والصبر عليهم في المكاره وترك الكبر والاستطالة عليهم ومجانبة الغلظة والغضب والمواخظة وحكي فيه خلافا هل هو غريزة أو مكتسب قال والصحيح ان منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالخلق والافتدائه بغيره وقال الشريف في التعريفات قبل حسن الخلق هيئة راحة تصدر

عنها الافعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة الى اعمال فكر وروية انتهى وقيل ويجمع
 حسن الخلق قوله طلاقة الوجه وكف الاذى وبذلك المعروف حسن الخلق وقوله والاثم ما حاك
 في صدرك وكرهت ان يطلع الناس عليه أى تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه
 لا لوم فيه أو تترك خشية اللوم عليه من الله تعالى ومن الناس لو فعلته فلم تنشر حله الصدر
 ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في اباحتها وفي
 معناه حديث دع ما يريبك الى ما لا يريبك أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي رضي الله
 عنهما وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس ادراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله ﴿وعن
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى
 اثنان المناجاة المشاورة والمسارة (دون الاخر حتى تحتلطا بالثالث) وعلمه بقوله (من
 أجل ان ذلك يحزنه) من آخرن يحزن مثل أخرج يخرج أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق
 عليه واللفظ لمسلم) فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهم ثالث لا إذا كانوا أكثر من
 ثلاثة لاتقاء العلة التي نص عليها وهي انه يحزنه انفرادهم انه ممن لا يؤهل للسرا ويوهمه
 ان الخوض من أجله ودات العلة على انهم إذا كانوا أربعة فلا ينهي عن انفراد اثنين بالمساجاة
 لفقد العلة وظاهره عام لجميع الاحوال في سائر أحوالهم واليه ذهب ابن عمر ومالك وجمهور
 العلماء وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن
 التناجي كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى ألم تر الى الذين نهوا عن
 التجوى قال اليهود وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال كان بين اليهود وبين النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مودة فكانوا إذا امر بهم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 جلسوا يتناجون بينهم حتى يظن المؤمن انهم يتناجون بقتله وبما يكره المؤمن فاذا رأى المؤمن
 ذلك خشيم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التجوى فلم ينهوا فأنزل
 الله تعالى ألم تر الى الذين نهوا عن التجوى ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تقصوا وتوسعوا متفق
 عليه) وفي لفظ لمسلم لا يقيم بصيغة النهي مؤكداً لفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به
 المصنف في معنى النهي وظاهره التحريم في سبقي الى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة
 أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيم منه الا انه قد أفاض حديث من قام من
 مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به أخرجه مسلم انه إذا كان قد سبق فيه حق لاحد بعوده فيه من
 مصلى أو غيره ثم فارقه لاى حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحدان له أن يقيم منه والى هذا ذهب
 الشافعية وقالت لافرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا فهو أحق به قالوا
 وانما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها والحديث يشمل من قعد في موضع
 مخصوص لتجارة أو حرف أو غيرهما قالوا وكذلك من اعتاد في المسجد محلا يدرس فيه فهو أحق به
 قيل الى العشي وقيل الى الابدالم يضرب عنه وأما إذا قام القاعد من مجلسه لغيره فظاهر
 الحديث جوازه وروى عن ابن عمر انه كان إذا قام الرجل من مجلسه لا يقعد فيه وحل على أنه تركه
 نورع الجواز انه قام له حياء من غير طيبة نفس ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم إذاً كل أحدكم طعاماً فلا يمسخ يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها غيره) (الاول يفتح حرف المضارعة من لعق والثاني بضمهم من ألعق) (متفق عليه) والحديث دليل على عدم تعين غسل اليد من الطعام وأنه يجزئ مسحها وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو العاقها الغير وعلة صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث بأنه لا يدري في أى طعامه البركة كما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق الاصابع والصفحة وقال انكم لا تدرن في أية البركة وكذلك أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتقاط اللقمة ومسحها وأكلها كما في رواية لمسلم أيضاً بلقظ اذا وقعت لقمة أحدكم فليطع ما به من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وهذه الامور من اللعق أو الالعاق ولعق الصفحة وأكل ما يسقط ظاهر الاوامر وجوبها والى هذا ذهب أبو محمد ابن حزم وقال انها فرض والبركة هي الفاء والزيادة وثبوت الخير والمراد هنا ما يحصل به التغذية ويسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وهذه البركة قد تكون في لعق يده أو لعق الصفحة أو أكل ما يسقط من لقمته وان كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان والمراد من قوله يده هو أصابع يده الثلاث كما ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع ولا يزيد الرابعة والخامسة الا اذا احتاجهما بأن يكون الطعام غير مشتمل ونحوه وقد أخرج سعيد بن منصور انه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل كل بخمس وهو مرسل وفيه دلالة على انه لا بأس باللعاق الغير أصابعه من زوجة أو خادم أو ولد أو غيرهم فان تجست اللقمة الساقطة فيزيل ما فيها من نجاسة ان أمكن والا أطعمها حيوانا ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على جواز اطعام المتخمس وعليه اجماع الامة فعلا خلفا عن سلف وتقدم الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسلم الصغير على الكبير والمبار على القاعد والليل على الكثير متفق عليه وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (والراكب على المشاة) بل وهو في البخاري وقال المصنف انه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه وظاهر الامر الوجوب وقال المازري انه للندب قال فلوترك المأمور بالابتداء فبدأه الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والاخر قاعداً للسنة قلت والاصل في الامر الوجوب وكما أنه صرفه عنه الاتفاق على عدم الوجوب ابتداءً بالسلام والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير قال ابن بطال عن المهلب وانما يشرع للصغير أن يتدنى الكبير لاجل حق الكبير ولانه أمر بتوقيه والتواضع له ولو تعارض الصغير المعنوي والحسي كان يكون الا الصغير أعلم مثلاً قال المصنف لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اعتبار السن لان الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز وفيه شرعية ابتداء الممار بالسلام للقاعد قال المازري لانه قد يتوقع الساعد منه الشر ولا سيما اذا كان راكباً فاذا ابتداءً بالسلام من منه وأنس اليه أو لان في التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعد هزيمة فأمر بالابتداء أو لان القاعد يشق عليه مراعاة الممارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للمشقة عليه وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير وذلك لفضيلة الجماعة أو لان الجماعة لو ابتدوا الخيف على الواحد الزهواً فاحتيط له فلومر جمع كثير على جمع قليل أو امر الكبير على الصغير قال المصنف لم أر فيه نصاً واعتبر النووي المروى فقال الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أو كبيراً وذكر الماوردي ان من مشى في

الشوارع المطروقة كالسوق انه لا يسلم الاعلى البعض لانه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن
 المهم الذي خرج لاجله وخرج به عن العرف وفيه شرعية ابتداء الرأى كعب على الماشى وذلك
 لان الرأى كعب مزية على الماشى فعوض الماشى بأن يبدأ الرأى كعب بالسلام احتياطاً على الرأى كعب
 من الزهولوحاز الفضيلتين وأما اذا تلاقى را كان أو ماشيان فقد تكلم فيها المازى فقال يبدأ
 الادنى منهما على الاعلى قدر في الدين اجلاً لا لفضله لان فضيلة الدين مرغوب فيها في الشرع
 وعلى هذا القول التقى را كان ومر كعب أحدهما أعلى في الجنس من مر كعب الآخر كالجل والعرس
 فيبدأ الرأى كعب الفرس أو يكتفى بالنظر الى اعلاههما قدر في الدين فيبدأ الذي هو فوقه الثاني
 أظهر كما لا يتظر الى من يكون أعلاههما قدر من جهة الدنيا الآن أن يكون سلطاناً يخشى منه وإذا
 تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما ما مور بالابتداء وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت
 في حديث المتأخرين وقد أخرج البخارى في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر الماشيان
 اذا اجتمعاً فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغر المزنى قال قال
 لى أبو بكر لا يسبقك أحد بالسلام وأخرج الترمذى من حديث أبي أمامة مرفوعاً ان أولى
 الناس بالله من بدأ بالسلام وقال حسن والطبراني في حديث قلنا يا رسول الله اننا لنتلقى فأينا يبدأ
 بالسلام قال أطو عنكم لله تعالى (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يجزئ عن الجماعة اذا هم وأثن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجماعة ان يرد أحدهم رواه أحمد
 والبيهقي) فيه انه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا قال النووي يستثنى من العموم
 بابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلاء أو في الحمام أو ناعماً أو ناعساً
 أو مصلياً أو مؤذناً مادام متلبساً بشئ مما ذكر الا أن السلام على من كان في الحمام انما كره اذا لم
 يكن عليه ازار ولا فلا كراهة وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للاهمل بالانصات فلو سلم لم
 يجب الرد عليه عندهم من قال الانصات واجب ويجب عندهم من قال انه سنة وعلى الوجهين لا ينبغي
 أن يرد أكثر من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى الاولى ترك السلام عليه فان
 سلم كفاه الرد بالاشارة وان أتى لفظاً استأنف الاستعاذه وقرأ قال النووي فيه نظر والظاهر انه
 يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد ويندب السلام لمن دخل بيتاً ليس فيه أحد لقوله تعالى فاذا
 دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم الآية وأخرج البخارى في الادب المفرد وابن أبي شيبة بإسناد
 حسن عن ابن عمر يستحب اذا لم يكن في البيت أحد أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه فان ظن المارة انه اذا سلم على القاعد لا يرد عليه
 فانه يترك ظنه ويسلم فله فعل ظنه يخطئ وان لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك وأما
 قول من قال لا يسلم على من ظن انه لا يرد عليه لانه يكون سبباً لتأنيب الآخر فهو كلام غير صحيح لان
 الأمور الشرعية لا تترك لمثل هذا ذكر معناه النووي وقال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى
 لا ينبغي أن يسلم عليه لان توريط المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه وامثال الامر
 بالانشاء تحصيل مع غيره هذا فان قيل هل يحسن أن يقول رد السلام فانه واجب قيل نعم فانه من
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب فان لم يجب حسن أن يحمله من حق الرد (وعنه) أى
 عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبدؤا اليهود ولا النصارى

بالسلام واذا القيتوهم في طريق فاضطروهم الى اضيقة أخرجه مسلم) ذهب الاكثر الى أنه لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام وهو الذي دل عليه الحديث اذاصل النهي التحريم وحكى عن بعض الشافعية انه يجوز الابتداء لهم بالسلام ولكن يقتصر على قول السلام عليكم وروى ذلك عن ابن عباس وغيره وحكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك ولكن للضرورة والحاجة وبه قال علقمة والاوزاعي ومن قال لا يجوز يقول ان سلم على ذي ظنة مسلماً ثم بان له انه يهودي فينبغي ان يقول له رد على سلامي وروى عن ابن عمر رضي الله عنه انه فعل ذلك والغرض منه ان يوحشه ويظهر له انه ليس بينهما ألفة وعن مالك انه لا يستحب ان يسترده واختاره ابن العربي فان ابتداء الذي مسلماً بالسلام ففي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدكم السلام عليكم فقل وعليك والى هذه الرواية باثبات الواو ذهب طائفة من العلماء واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع وقال الخطابي عامة المحدثين يروون هذا الحرف وعليكم بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير واو وقال الخطابي وهذا هو الصواب قلت وحيث ثبتت الرواية بالواو وبغيرها فالوجهان جائزان وفي قوله فقولوا وعليكم وقولوا وعليكم ما يدل على ايجاب الجواب عليهم في السلام واليه ذهب عامة العلماء ويروى عن آخرين انه لا يرده عليهم والحديث يدفع ما قالوه وفي قوله فاضطروهم الى اضيقة دليل على وجوب رددهم عن وسط الطرقات الى اضيقتها وتقديم الكلام فيه (وعنه) أي عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه يرحمك الله واذا قال يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم أخرجه البخاري تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب (وعنه) أي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائماً أخرجه مسلم) وتماه في نسي فليستقي من القئ وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً فقال له قال أيسرك أن يشرب معك الهر قال لا قال قد شرب معك من هو شر منه الشيطان وفيه راو لا يعرف ووثقه يحيى بن معين والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً لانه الاصل في النهي واليه ذهب ابن حزم وذهب الجمهور الى انه خلاف الاولى وآخرون الى أنه مكروه وكانهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي صحيح البخاري ان علياً عليه السلام شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا رأيتوني فعلت فيكون فعله صلى الله عليه وآله وسلم يمانا لكون النهي ليس للتحريم وأما قوله فليستقي فانه نقل اتفاق العلماء على انه ليس عني من شرب قائماً أن يستقي وكأنهم جعلوا الامر أيضاً على السدب (وعنه) أي عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمين واذا نزع أي نعليه فليبدأ بالشمال ولتكن اليمين أولهما تتعل

وأخرهما تنزع أخرجه مسلم إلى قوله بالشمال وأخرج بإقيه مالك والترمذي وأبو داود ظاهر الأمر الوجوب ولكن ادعى القاضي عياض الإجماع على أنه للاستحباب قال ابن العربي البدأة باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حسا في القوة وشرعا في الندب إلى تقديمها قال الحلبي إنما يبدأ بالشمال عند الخلع لأن اللبس كرامة لأنه وقاية للبدن فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدأ بها في اللبس وأخرت في التنزع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر وقال ابن عبد البر من بدأ في الاتعال باليسرى أساء مخالفة السنة ولكن لا يحرم عليه لبس نعليه وقال غيره ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع إذا بدأ باليسرى ثم يستأنف لبسهما على الترتيب المشروع لأنه قد فات محله وهذا الحديث لا يدل على استحباب الاتعال لأنه قال إذا اتعل أحدكم ولكنه يدل على ما أخرجه مسلم استكثر وأمن النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما اتعل أي يشبه الراكب في خفة المشقة وقلة النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق فإن الأمر إذا لم يحصل على الإيجاب فهو للاستحباب (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعيش أحدكم في نعل واحد ولينعلهما) بضم حرف المضارعة من أن فعل كما ضبطه النووي وضمير التثنية للرجلين وإن لم يجز لهما ذلك فإنه قد ذكر ما يدل عليهما من الفعل (جميعا أو ليحلقهما) أي النعلين وفي رواية البخاري وأليفهما جميعا وهو للقدمين (جميعا متفق عليه) ظاهر النهي التحريم عن المشي في نعل واحد وجهه الجمهور على الكراهة كأنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت ربما انقطع شسع نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبقي في النعل الواحد حتى يصلحها إلا أنه رجع البخاري وقفه وقد ذكر زين عنها قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتعل قائما ويمشي في نعل واحد واختلفو في علته انتهى فقال قوم علته أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لأحدى رجليه ما لا يتوقى للأخرى فيخرج بذلك عن سجيته مشيته ولا يأمن مع ذلك العنار وقبل أن يمشي الشيطان وقال البيهقي الكراهة لما في ذلك من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية لمسلم إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمسي في نعل واحد حتى يصلحها وتقدم ما يعارضه من حديث عائشة رضي الله عنها فيحمل على الندب وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالحقن وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه لا يعيش أحدكم في نعل واحد ولا في خف واحد وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال الخطابي وكذا إخراج اليد الواحد من البكم دون الأخرى والارتداء على أحد المسكين دون الآخر قلت ولا يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى تلحق بالأصل فالأولى الاقتصار على محل النص (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه) فسرني نظرا لله بنى رحته أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلا مسوا كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم فكيف تصنع النساء بذبولهن

فقال صلى الله عليه وآله وسلم يزدن فيه شيئا قالت اذا تنكشف أقدامهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه أخرجه النسائي والترمذي والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة والمراد بحر الثوب على الارض وهو الذي يدل له حديث البخاري ما أسفل من الكعبين من الازار في النار وتقييد الحديث بالخلاء دل على فهمه انه لا يكون من بحر غير خلاء داخل في الوعيد وقد صرح به ما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي انه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث ان ازارى يستترني الا أن أتعاهده فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انك لست بمن يقغله خيلاء وهو دليل على اعتبار المفاهيم من هذا النوع وقال ابن عبد البر ان من بحر لغير الخيلاء مذموم وقال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي وقد صرح السنن ان احسن الحالات أن يكون الى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال كنت أمشي وعلى برد أجرة فقال لي رجل ارفع ثوبك فانه أبقى وأنتي فتظرت فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انما هي بردة ملحاء فقال مالك في اسوة قال فنظرت فاذا ازاره الى نصف ساقه وأمامادون ذلك فانه لا حرج على فاعله الى الكعبين ومادون الكعبين فهو حرام ان كان للخيلاء وان كان بغيرها فقال النووي وغيره انه مكروه وقد يتجه ان يقال ان كان الثوب على قدر لابس لكانه يسدله فان كان لا عن قصد كالذي وقع لابي بكر رضي الله عنه فهو غير داخل في الوعيد وان كان الثوب زائدا على قدر لابس فهو ممنوع من جهة الاسراف محرم لاجله ولجل التشبه بالنساء ولجل انه لا يأمن ان تعلق به التجاسة وقال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجرة خيلاء لان النهي (١) قد يتناول لفظا ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثله لان تلك العلة ليست في فائده ادعوى غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة على تكبره انتهت وحاصله أن الاسبال يستلزم بحر الثوب وبحر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصده اللابس وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر رضي الله عنهما في اثنا حديث رفعه اياك وبحر الازار فان جرد الازار من الخيالة وقد أخرج الطبراني من حديث ابي امامة رضي الله عنه وفيه قصة لعمر وبن زرارة الانصاري ان الله لا يحب المسبل والقصة أن أبا امامة قال بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ لحقنا عمر وبن زرارة الانصاري في حلة ازار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعها عمر وقال يا رسول الله اني حش الساقين فقال يا عمر وان الله قد أحسن كل شيء خلقه ان الله لا يحب المسبل واخرجه الطبراني عن عمر وبن زرارة وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع اصابع تحت ركبة عمرو وقال يا عمرو وهذا موضع الازار ثم ضرب باربع اصابع تحت الازار ثم قال يا عمرو وهذا موضع الازار الحديث ورجاله ثقات وحكم غير الثوب والازار حكمهما وكذلك لما سأل شعبة محارب (٢) بن دينار قال شعبة اذ كرا الازار قال ما خص ازارا ولا قيصا ومقصوده ان التعبير بالثوب يشمل الازار وغيره واخرج اهل السنن الا الترمذي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جر شيئا منها خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة وان كان في اسناده عبيد العزيز بن ابي رواد وفيه مقال قال ابن بطلان واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به

(١) قال السيد رحمه الله هذا هو الذي قررناه في رسالتنا في تحريم الاسبال وتكلمنا على حديث أبي بكر رضي الله عنه بأنه لا يعارض ما يفيد غيره من أحاديث التحريم اه أبو تراب

(٢) محارب بالخاء المهملة والراء برنة مقاتل وبن دينار بكسر الدال المهملة ومثلثة مخففة اخبرناه اه أبو تراب

العادة وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرخى عمامته بين كفيه انتهى وكذلك تطويل الكلام القميص زيادة على المعتاد كما يفعل بعض أهل الحجاز أسبال محرم وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة قلت وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة ﴿وعنه﴾ أي ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم قلياً كل يمينه وإذا شرب قلياً شرب يمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله أخرجه مسلم) الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه عليه بآفة فعل الشيطان وخلقه والمسلم مأثور بتجنب طريق أهل القسوق فضلاً عن الشيطان وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب به لأنه بالشمال محرم وقد زاد نافع الأخذ والاعطاء ﴿وعنه﴾ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة) بالخاء المعجمة ومثابة تحتية بوزن عظيمة التكبر (أخرجه أبو داود وأحمد وعلمه البخاري) دل الحديث على تحريم الاسراف في المأكل والمشرب والملبس والتصدق وحقيقة الاسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول وهو في الاتفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا وفيه تحريم الخيلاء والكبر قال عبد اللطيف البغدادي هذا الحديث جامع لقضايا تدبير الإنسان نفسه وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الاتلاف فيضر بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب وتضر بالآخرة حيث تكسبها الاثم وبالدين حيث تكسب المقت من الناس وقد علق البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأ تلك اثنتان سرف ومخيلة

مطلب في صلة الرحم

﴿باب البر والصلة﴾

البر بكسر الموحدة هو التوسع في فعل الخير البر بفتحها المتوسع في الخيرات وهو من صفات الله تعالى والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوصله عدة في النهاية تكرار في الحديث ذكر صلة الارحام وهي كناية عن الاحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والاصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لاحوالهم وكذلك أن بعدوا وأساوا ووضد ذلك قطيعة الرحم انتهى ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يبسط له مغير صيغة أي يبسط الله عليه (في رزقه) أي يوسع له فيه (وإن ينسأ) مثله في ضبطه بالسین المهملة مخففة أي يؤخر له (في أثره) بنسخ الهمزة والمثلثة فراء أي أجله (فليصل رحمه) أخرجه البخاري وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أن صلة الرحم محبة في الأهل مثابة في المال منسأة في الأجل وأخرج أحمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعة صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار وأخرج أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه أن الصدقة صلة الرحم يزيد الله بهما في العمر ويدفع به مامة السوء وفي سنده ضعف قال ابن التين ظاهر الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى إذا جاء أجلكم فلا يمسحوا عنكم سعة ولا يستقدمون قال والجمع بينهما من وجهين أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة في العمر

بسبب التوفيق الى الطاعة وعمارة وقته بما ينفعه في الاخرة وصيائته عن تضييعه في غير ذلك
ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة الى أعمار من مضى
من الامم فاعطاه الله ليلة القدر وحاصله ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن
المعصية فبقى بعده الذكرا الجليل وكأنه لم يموت ومن جله ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع
به من بعده بتأليف ونحوه والصدقة الجارية عليه والخلف الصالح وثانيهما ان الزيادة على
حقيقتها وذلك بالنسبة الى علم الملك الموكل بالعمر والذي في الآية بالنسبة الى علم الله تعالى كان يقال
للملك مثلا ان عمر فلان مائة ان وصل رحمه وان قطعها فستون وقد سبق في علم الله تعالى انه يصل
أو يقطع فالذي في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملك هو الذي تمكن فيه الزيادة
والنقص واليه الاشارة بقوله تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب فالحو والاثبات
بالنسبة الى ما في علم الملك وما في أم الكتاب وأما الذي في علم الله سبحانه فلا محو فيه البتة ويقال
له القضاء المبرم ويقال للاول القضاء المعلق والوجه الاول أليق فان الاثر ما يتبع الشئ فاذا تأخر
حسن أن يحمل على الذكرا الحسن بعد فقد المذكور ووجه الطيبي وأشار اليه في القائق
ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال ذكر عند رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من وصل رحمه أنسى له في أجله فقال انه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى
اذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون
له من بعده واخرجه في الكبير مرفوعا من طريق اخرى وجرم ابن فورك بان المراد بزيادة العمر
تفي الاوقات عن صاحب البر في فهمه وعقله وقال غيره في أعظم من ذلك وفي وجود البر كفي علمه
ورزقه ولابن القيم في كتاب الداء والدواء كلام يقضي بان مدة حياة العبد وعمره هي مهمما كان
قلبه مقبلا على الله تعالى ذا كراهه مطيعا غير عاص فهذه هي عمره ومضى أعرض القلب عن الله
تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياته وعمره فعلى هذا انه ينسأ له في أجله أي يعمر الله
قلبه بذكره وأوقاته بطاعته ويأتي تحقيق صلة الرحم ﴿وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة قاطع﴾ يعني قاطع رحم (متفق عليه)
وأخرج أبو داود من حديث أنى بكثرة يرفعه ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في
الدنيا مع ما يدخره الله له في الاخرة من قطيعة الرحم وأخرج البخاري في الادب المفرد من
حديث أنى هريرة يرفعه ان أعمال أمتي تعرض عشية نخمس ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم
وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى ان الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم وأخرج الطبراني
من حديث ابن مسعود ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم واعلم انه اختلف العلماء في حد
الرحم التي تجب صلتهما فقبل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما بحيث لو كان احدهما ذكرا حرم
على الآخر فعلى هذا لا يدخل أولاد الاعمام وأولاد الاخوال واحتج هذا القائل بتحريم الجمع
بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح لما يؤدي اليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلا بعيراث
ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أدناك أدناك وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة
سواء كان يرثه أو لا ثم صله الرحم كما قال القاضي عياض درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها
ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فنها واجب

مطلب صلة الرحم

ومنها مستحب فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعا ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي
 له لم يسم واصلا وقال القرطبي الرحم التي توصل عامة وخاصة والعامة رحم الدين ويجب صلتها
 بالتواضع والتناصح والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة والرحم الخاصة تزيد
 بالنفقة على القرب وتنقص حاله والتغافل عن زلته وقال ابن أبي جرة المعنى الجامع ايصال ما أمكن
 من الجبر ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة وهذا في حق المؤمنين وأما الكفار والفساق
 فتجب المقاطعة لهم اذ لم تنفع الموعظة واختلف العلماء أيضا بأي شيء تحصل القطيعة للرحم فقال
 الزين العراقي تكون بالاسامة الى الرحم وقال غيره تكون بترك الاحسان لان الاحاديث أمره
 بالصلة ناهية عن القطيعة ولا واسطة بينهما والصلة نوع من الاحسان كما يفسر هانك غير واحد
 والقطيعة ضدها وهي ترك الاحسان وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل الذي اذا قطعت رحمه وصلها فانه ظاهر في أن الصلة انما هي
 ما كان للقاطع صلة رحمه وهذا على رواية قطعت بالبناء للقاعل وهي رواية فقال ابن العربي في
 شرحه المراد الكاملة في الصلة وقال الطيبي معناها ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من
 يكافئ صاحبه بمثل فعله ولكنه من يتفضل على صاحبه وقال المصنف لا يلزم من نفي الوصل
 ثبوت القطع فهم ثلاث درجات مواصل ومكافئ وقاطع فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل
 عليه والمكافئ هو الذي لا يزيد في الاعطاء على ما يأخذه والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا
 يتفضل قال الشارح وبالأولى أن يتفضل عليه ولا يتفضل انه قاطع قال المصنف وكما تقع
 المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فان جوزي
 من جازاه مكافئا (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال ان الله حرم عليكم عقوق الامهات وأد البنات ومنعوا هات وكره لكم قيل وقال وكثرة
 السؤال واضاعة المال متفق عليه) الامهات جمع أمهات لغتة في الام ولا تطلق أمهات الاعلى من
 يعقل بخلاف أم فانها تميم وانما خصت الام هنا اظهار العظم حقها والافالاب محرم عقوقه
 وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني وهو ان يحصل من الولد لأبوين أو أحدهما
 اذا ليس بالهين عرفا فيخرج من هذا ما اذا حصل من الابوين أمر أو نهي خفا لهما بما لا يعدي
 العرف مخالفتهم عقوقا فلا يكون ذلك عقوقا وكذلك لو كان مشاعلا على الابوين دين للولد أو حق
 شرعي فرافعه الى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقا كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكابة الاب الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحتياجهما له فلم يعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكايته عقوقا
 قلت في هذا تأمل فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت ومالك لا يليك دليل على نهيهم عن منع أيسه
 عن ماله وعن شكايته ثم قال صاحب الضابط فعلى هذا العقوق ان يؤذى الولد أحد أبويه بما لو
 فعله مع غير أبويه كان محرما من جملة الصغائر فيكون في حق الابوين كبيرة أو مخالفة الامر
 والنهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد
 الواجب عليه أو مخالفتهم في سفر يشق عليهما وليس يفرض على الولد أو في غيبة طويلا فيما
 ليس لطلب علم نافع أو كسب أو ترك تعظيم الابوين فانه لو قدم عليه أحدهما ولم يقيم اليه أو قطب
 في وجهه فان هذا وان لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الابوين قوله وأد البنات

مطلب كون الفساق تجب
 مقاطعتهم

مطلب ضابط العقوق

يسكنون الهمة هودفن البنت حية وهو محرم وخص البنات لانه الواقع من العرب فانهم كانوا
 يفعلون ذلك في الجاهلية كراهة لهم يقال أول من فعله قيس بن عاصم التميمي وكان من العرب
 من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والنفقة وقوله ومنعها وهات المنع مصدر من منع يمنع
 والمراد منع ما أمر الله ان لا يمنع وهات فعل أمر مجزوم والمراد به النهي عن طلب ما لا يستحق
 طلبه وقوله وكره لكم قيل وقال يروى بغير تنوين حكاية للفظ النعل وروى ممنونا وهي رواية
 في البخاري قبلا وقال علي النقل من الفعلية الى الاسمية والاول أكثر والمراد به نقل الكلام الذي
 يسمعه الى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وانما نهى عنه لانه من
 الاشتغال بما لا يعنى المتكلم ولانه قد يتضمن الغيبة والقيسة والكذب لاسيما مع الاكثار من
 ذلك قلنا من يحلو عنه قال المحب الطبري فيه ثلاثة أوجه أحدها انه ما مصدران للقول تقول
 قلت قولاً وقيلوا والمراد من الحديث الاشارة الى كراهة كثرة الكلام ثانيها ارادة حكاية أقاويل
 الناس والبحث عنها التجربة عنها فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا والنهي عنه اما للزجر عن
 الاستكثار منه واما لما يكرهه المحكي عنه ثالثها ان ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله
 قال فلان كذا ومحل كراهة ذلك ان يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل وهو في حق من ينقل بغير
 تثبيت في نقل ما سمعه ولا يحتاط له ويؤيد هذا الحديث الصحيح كفي بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع
 أخرجه مسلم قلت ويحتمل ارادة الكل من الثلاثة وقوله وكثرة السؤال وهو السؤال للمال أو
 عن المشكلات من المسائل أو مجموع الامرين وهو أولى وتقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال
 وقنهى عن الاغلو طات أخرجه أبو داود وهو المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا فينتج بذلك
 شروقة وانما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد ان يكون الا فيما لا ينفع وقد ثبت
 عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندرجد الما في ذلك من
 التنطع والقول بالظن الذي لا يتناول صاحبه عن الخطا وقيل كثرة السؤال عن اخبار الناس
 واحداث الزمان وكثرة سؤال انسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤول وقوله
 واضاعة المال المتبادر من الاضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي وقيل هو الاسراف في
 الاتفاق وقيد بعضهم بالاتفاق في الحرام ورجح المصنف انه ما انفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا
 سواء كان دينية أو دنيوية لان الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد وفي التبذير تنويع تلك
 المصالح اما في حق صاحب المال أو في حق غيره قال والحاصل ان في كثرة الاتفاق ثلاثة وجوه
 الاول الاتفاق في الوجوه المذمومة شرعا ولا شك في تحريمه والثاني الاتفاق في الوجوه المجدودة شرعا
 ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يفوت حقا آخر أهم من ذلك المنفق فيه والثالث الاتفاق في المباحات
 وهو ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس
 باضاعة ولا اسراف والثاني ان يكون فيما لا يليق به عرفا فان كان لدفع مفسدة اما حاضرة أو
 متوقعة فذلك ليس باسراف وان لم يكن كذلك فالجهور على انه اسراف قال ابن دقيق العيد ظاهر
 القرآن انه اسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات هو حرام وتبعه
 في الغزالي وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم وقال الباجي من المال كيسة انه يحرم استيعاب
 جميع المال بالصدقة قال ويكره كثرة انفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به اذا وقع نادر الحادث

كضيف أو عيلاً أو وليمة والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما ان
انضاف الى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبيعات بلا سبب. وقال
السبكي في الخليات وأما اتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى
والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ان الزائد الذي لا يليق بحال المنفق
اسراف ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فإنه يعد العلاء مضيقاً انتهى وقد تقدم الكلام في
الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رضا الله في رضا الوالدين وسخط الله في سخط الوالدين
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب رضا الولد للوالديه
وتحريم استخاطهما فان الاول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيقدم رضاهما على ما يجب عليه
من قروض الكفاية كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه جاء رجل يستأذن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال أجي والدك قال نعم قال فقيم ما جاهد وأخرج أبو داود من
حديث أبي سعيد أن رجلاً هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن فقال يا رسول
الله اني قد هاجرت قال هل لك أهل باليمن قال أوى قال أذنالك قال لا قال فارجع فاستأذنهم فان
أذنالك جاهدوا لا غيرهما واستأذنهم مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات واليه ذهب
جماعة من العلماء كالشافعي وغيره فقالوا يتعين ترك الجهاد اذا لم يرض الابوان الا فرض العين
كالصلاة فانهم تقدم وان لم يرض به الابوان بالاجماع وذهب الاكثر الى أنه يجوز فعل فرض
الكفاية والتمتدوب وان لم يرض الابوان لم يتضرر بسبب فقد الولد وجلاوا الاحاديث على المبالغة
في حق الوالدين وأنه يتبع رضاهما فيما لم يكن في ذلك سخط الله تعالى كما قال تعالى وان جاهدك
على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبها في الدنيا معروفا قلت الآية انما هي فيما
اذا جلاهم على الشرك ومثله غيره من الكاثر وفيه دلالة على أنه يطيعهما في ترك فرض الكفاية
والعين لكن الاجماع خص فرض العين وأما اذا تعارض حق الاب وحق الام فحق الام مقدم
لحديث البخاري قال رجل يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي قال أمك ثلاث مرات ثم قال أبوك فإنه
دل على تقديم رضا الام على رضا الاب قال ابن بطال مقتضاه ان يكون للام ثلاثة أمثال للاب
قال وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع قلت واليه الإشارة بقوله تعالى ووصينا الانسان
بوالديه احساناً جلته أمه كرها ووضعته كرها ومثلها جلته أمه وهنا قال القاضي عياض ذهب
الجمهور الى ان الام تفصل على الاب في البر ونقل الحرث المحاسبي الاجماع على هذا واختلفوا في
الاخ والجدة من أحق بمرء منهما فقال القاضي الاكثر على تقديم الجدة ويزعم به الشافعية
ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القرابة من ذوى الارحام ويقدم منهم المحارم على
من ليس بمحرم ثم العصبية ثم المصاهرة ثم الولاية ثم الجار وأشار ابن بطال الى ان الترتيب حيث
لا يمكن البردفة واحدة وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من
حديث عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس أعظم حقاً على المرأة
قال زوجها قلت فعلى الرجل قال أمه ولعل مثل هذا مخصوص بما اذا حصل الضرر للوالدين
فانه يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الاحاديث (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لآخيه ما يحب لنفسه
 (متفق عليه) الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لآخيه أو لجاره ووقع في البخاري
 لآخيه بغير شك الحديث دليل على عظم حق الجار والآخر وفيه نفي الايمان عن لا يحب لهما ما يحب
 لنفسه وتأوله العلماء بان المراد نفي كمال الايمان اذ قد علم من قواعد الشريعة ان من لم يتصف
 بذلك لا يخرج عن الايمان وأطلق المحبوب ولم يغين وقد عمنه ما في رواية النسائي في هذا الحديث
 بلفظ حتى يحب لآخيه من الخير ما يحب لنفسه قال العلماء والمراد من الطاعات والامور بالمباحة
 قال ابن الصلاح وهذا قد يعذر من الصعب المستع ولايس كذلك اذ معناه لا يكمل ايمان أحدكم حتى
 يحب لآخيه في الاسلام ما يحب لنفسه من الخير والقيام بذلك يحصل بان يحب له مثل حصول ذلك
 من جهة لا يراجه فيها بحيث لا تنقص النعم على أخيه شيئاً من النعمة عليه وذلك سهل على القلب
 السليم وانما يعسر على القلب الدغل عافانا الله تعالى واخواننا أجمعين انتهى هذا على رواية الاخر
 ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصادق والعدو والقريب والابن والابن
 جوارا والابعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب ومن كان فيه
 أكثرها فهو لآخر به وهم جرحوا الى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله وقد أخرج
 الطبراني من حديث جابر رضي الله عنه الجيران ثلاثة جاره حق وهو المشرك له حق الجوار وجاره
 حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام وجاره ثلاثة حقوق جاره مسلم له رحم له حق الاسلام
 والرحم والجوار وأخرج البخاري في الادب المفرد والترمذي وحسنه ان عبداً لله بن عمر رضي
 الله عنهما ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي فان كان الجاراً حاكماً أحب له ما يحب لنفسه وان كان
 كافراً أحب له الدخول في الايمان أو لأمع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الايمان قال الشيخ
 محمد بن أبي جرة حفظ حق الجار من كمال الايمان والاضرابه من الكبار لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره قال ويفترق الحال في ذلك بالنسبة الى
 الجار الصالح وغيره والذي يشمل الجميع ارادة الخير ومو عظمته بالحسنى والدعاء له بالهداية وترك
 الاضرار له الا في المواضع الذي يحل له الاضرار بالقول والفعل والذي يخص الصالح هو جميع
 ما تقدم وغير الصالح كفه عن الاذى وأمره بالحسنى على حسب مراتب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر والكافر يعرض الاسلام عليه والترغيب فيه برفق والفاسق يعظه بما يناسبه
 بالرفق ويستتر عليه زله وينهاه بالرفق فان تقع والاعجزة قاصداً تأديبه بذلك مع اعلامه بالسبب
 ليكف ويقدم عند التعارض من كان أقرب اليه بابا كما في حديث عائشة قلت يا رسول الله اني لجارين
 قال أيهما أهدى قال الى أقربهما بابا أخرجه البخاري والحكمة فيه ان الاقرب بابا يرى ما يدخل
 بيت جاره من هدية وغيره فيتشوف لها بخلاف الابعد وتقدم ان حد الجار أربعون داراً من
 كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار وقيل من صلى معك صلاة الصبح في
 المسجد فهو جار (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم أي الذنب اعظم قال أن تجعل لله نداً هو الشبه ويقال له ندونيد (وهو خلقك قال قلت
 ثم أي قال ان تقتل ولدك خشية أن يأكل معك قلت ثم أي قال أن تزاني بجملته) بالخاء المعجمة
 الزوجية (جارك متفق عليه) قال الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وقال تعالى ولا تقتلوا

أولادكم من املاق والآية الأخرى خشية املاق وقوله ان تزاني بحليلة جارك أي بزوجه التي
تحل له وعبر بتزاني لان معناها تزني بها برضاها وفيه فاحشة الزنا وافساد المرأة على زوجها واستمالة
قلبها الى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم لان الجار يتوقع من جاره الذب
عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويركن اليه وقد أمره الله تعالى برعايته وحقه والاحسان اليه فاذا
قابل ذلك الزنا بامرأته وافسادها عليه على وجه لا يتمكن منه غيره كان غاية في القبح والحديث
دليل على أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم يختلف الكافر
 باختلاف مقاسدها الناشئة عنها ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من الكافر ان يشتم الرجل والديه قيل وهل يسب الرجل
والديه قال نعم يسب ابا الرجل فيسب آياه ويسب أمه فيسب أمه متفق عليه قوله يشتم الرجل
والديه أي يتسبب في شتمها فهو من الجار المرسل من استعمال المسبب في السبب وقد بينه صلى
الله عليه وآله وسلم بجوابه على من سأله بقوله نعم وفيه تحريم التسبب في آذية الوالدين وسبهما
وتأثير الغير بسببه لهما قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويؤخذ منه انه ان آل
أمره الى محرم حرم عليه الفعل وان لم يقصد المحرم وعليه دل قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من
دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم واستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير الى من
يتحقق منه لبسه والغلام الامر دالي من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير ممن يتخذ خجرا وفي
الحديث دليل على انه يعمل بالغالب لان الذي يسب ابا الرجل قد لا يجازيه بالسب لكن الغالب
هو المجازاة ﴿ وعن أبي أيوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل
لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ
بالسلام متفق عليه) نفي الحيل دال على التكريم فيحرم هجر المسلم فوق ثلاثة أيام ودل
منه هو موه على جوازه ثلاثة أيام وحكمة جواز ذلك هذه المدة أن الانسان مجبول على الغضب وسوء
الخلق ويخوذ ذلك فعني له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض بتحقيقا على الانسان ودفعاً
للأضرار به ففي اليوم الاول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعذر وما زاد
على ذلك كان قطعاً لحقوق الاخوة وقد فسر معنى الهجر بقوله يلتقيان الى آخره وهو على الغالب
من حال المهاجرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام واليه ذهب الجمهور وما لك
والشافعي واستدل به بما رواه الطبراني من طريق يزيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديث
موقوف وفيه رجوعه أن يأتي فيسلم عليه وقال أحمد وابن القاسم المالكي ان كان يؤذيه ترك
الكلام فلا يكفيه رد السلام بل لابد من الرجوع الى الحال الذي كان بينهما وقيل ينظر الى
حال المهاجرين فان كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء مما تطيب به نفسه ويزيل غل الهجر
كان من تمام الوصل وتركه هجراً وان كان لا يحتاج ذلك كفي السلام وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن
عبد البر أجمعوا على انه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب نقصاً على المخاطب له في
دينه أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دينه أو قرب هجر جبل خير من مخالطة مؤذية وتقدم الكلام
في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً وقد وقع من السلف المهاجرين جماعة من أعيان الصحابة
والتابعين وتابعهم وقد عد الشارح رجاء الله تعالى جماعة من أولئك يستنكر صدورهم من

مطلب مراتب الحسن الميم

أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعدان شاء الله تعالى. والجل على السلامة متعين والعباد مظنة المخالفة وأما قول الذهبي أنه لا يقبل جرح الاقران بعضهم على بعض سيما السلف قال وحدهم رأس ثلثائة من الهجرة فقد بين السيد رجه الله اختلال ما قال في غرات النظر في علم الاثر وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة أخرجه البخاري) المعروف ضد المنكر قال ابن أبي جرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال الرساء جرت به العادة أم لا فإن قارنته النية أجر صاحبها جز ما والا فقيه احتمال. والصدقة هي ما يعطيه المتصدق لله تعالى في شمل الواجبة والتدوية والاخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه بالبيع رهو اخبار بان حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتقر الناعل شي من المعروف ولا يخل به وفي الحديث ان كل تسدية صدقة وكل تكبير صدقة والا مر بالمعروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة وقال في بضع أحدكم صدقة والإمسالك عن الشر صدقة وغير ذلك من الاعمال الصالحة ولفظ كل معروف عام وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذر تبسمك في وجه أخيك صدقة لك وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك وإرشادك الرجل في أرض الضلالة صدقة لك وأما طمك الحجر والشوك والظلم عن الطريق صدقة لك وإفراغك من دلوك في دلو أخيك صدقة وأخرجه ابن حبان في صحيحه وفي الأحاديث إشارة إلى ان الصدقة لا تقتصر فيما هو أصلها وهو ما أخرجه الانسان من ماله متطوعا فلا يختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على ان يفعلها في أكثر الاحوال من غير مشقة فإن كل شيء يفعله الانسان أن يقول من الخير يكتب له به صدقة (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحتقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) باسكان اللام ويقال طليق والمراد سهل منسبط (وعنه) أي عن أبي ذر رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طبحت مرققة فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك أخرجهما مسلم) فيهما الحث على المعروف ولو بذلاقة الوجه والبشر والابتسام في وجه من يلاقه من اخوانه وفيه الوصية بحق الجار وتعاذه ولو بمرقة يهديها اليه (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفس) لفظ مسلم من فرج (عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة) هذا ليس في مسلم كما قال الشارح وقد أخرجه غيره (وفن ستر مسلماته الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم) الحديث فيه مسائل الاولى فضيلة من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا وتزجيها اما باعطائه من ماله ان كانت كربة من حاجة أو بذل جاهه في طلبه له من غيره أو قرضه وان كانت كربة من ظلم ظالم له فرجها بالسعي في رفعها عنه أو تحقيقها وان كانت كربة مرض أصابه اعانه على الدواء ان كان لديه أو على طبيب ينفعه وبالجملة تفريج الكرب باب واسع فانه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد أو تحقيقه الثانية التيسير على المعسر هو أيضا من تفريج الكرب وانما خصه لأنه أبلغ وهو انظاره لغريمه في الدين أو بأرواه منه أو غير ذلك فان الله تعالى يسر عليه أموره ويسر له ما له لتسهيله لآخيه فيما عنده والتيسير لأمور الآخرة

بان يهون عليه المشاق فيها ويرج وزن الحسنات ويلقى في قلوب من اهتم عنده حق يجب استيفاءه
 منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك ويؤخذ منه ان من حسر على معسر عسر عليه ويؤخذ منه انه
 لا بأس على من عسر على مؤسر لان مظهره ظلم يحل عرضه وعقوبته والثالثة من ستر مسلما اطلع
 منه على ما لا ينبغي اظهاره من الزلات والعيثات فانه مأجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة
 فيستره في الدنيا بان لا يأتي زلة يكره اطلاق غيره عليها وان اتاها لم يطلع الله عليها أحد واستره في
 الآخرة بالمعصية لذنوبه وعدم اظهار قبائحها وغير ذلك وقد حدث صلى الله عليه وآله وسلم على
 السر للمسلم فقال في حق ما عرّاه لا سترت عليه بردائن ياهزال قال العلماء وهذا السر منسوب
 لا واجب فالورعه الى السلطان كان جائزا له ولا ياتى به قلت ودليله انه صلى الله عليه وآله وسلم لم
 يأمهز الا بآبائه انه آثم بل حرضه على انه كان ينبغي له ستره فان علم انه تاب وأقلع حرم عليه ذكر
 ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتمادي في الطغيان وأما من
 عرف بذلك فانه لا يستحب السر عليه بل يرفع أمره الى من له الولاية اذ لم يخف من ذلك مفسدة
 وذلك لان السر عليه يغريه على الفساد ويجريه على أذية العباد ويجري غيره من أهل الشر
 والعناد وهذا بعد انقضاء فعل المعصية فاما اذا رآه وهو فيها فالواجب المبادرة لانكارها والمنع منها
 مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها لانه من باب انكار المنكر لا يحل تركه مع الامكان وأما اذا رآه
 يسرق مال زيد فهل يجب عليه اخبار زيد بذلك أو ستر السارق الظاهر انه يجب عليه اخبار زيد
 والا كان معينا للسارق بالكتم منه على الاثم والله تعالى يقول ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وأما
 جرح الشهود والرواة والامناء على الاوقاف والصدقات وغير ذلك فانه من باب نصيحة المسلمين
 الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو مجمع عليه
 الاربعة الاخبار بان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فانه دال على انه تعالى يتولى اعانة
 من أعان أخاه وهو يدل على انه يتولى عونه في حاجة أخيه التي سعى فيها وفي حوائج نفسه فينال
 من عون الله تعالى ما لم يكن بآله بغير اعانته وان كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره لكن
 اذا كان في عون أخيه زادت اعانة الله تعالى فيؤخذ منه انه ينبغي للعبد ان يشتغل بقضاء حوائج
 أخيه ويقدمها على حاجة نفسه لئلا ينال من الله تعالى كمال الاعانة في حاجاته وهذه الجمل
 المذكورة في الحديث دلت على انه تعالى يجازي العبد من جنس فعله فمن ستره ستر عليه ومن يسر
 يسر عليه ومن أعان أعين ثم انه تعالى يفضلهم وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على
 المعسر والساير للمسلم وجعل تقريج الكربة يجازي به في يوم القيامة كانه لعظام يوم القيامة
 آخر عز وجل جزاء تقريج الكربة ويحتمل انه يفرج عنه في الدنيا أيضا لكنه طوى في الحديث
 وذكر ما هو أهمهم (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 دل على خير فله مثل أجر فاعله أخرجه مسلم) دل الحديث على ان الدلالة على الخير يؤجر بها الدال
 كالأجر فاعله وهو مثل حديث من سن سنة حسنة في الاسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها
 والدلالة تكون بالاشارة على التعبير بفعل الخير وعلى ارشاد ملته من الخير على انه يطلبه من فلان
 والوعظ والتذكير والتأليف للعلوم النافعة ولنظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة فله
 درالكلام النبوي ما أشمل دانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة (وعن ابن

عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعاذكم بالله فاعيدوه ومن سألكم بالله فاعطوه ومن أتى اليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له أخرجه السيوطي وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفيه زيادة ومن استجار بالله فاجبروه ومن أتى اليكم معروفاً فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا انكم قد كافأتموه وفي رواية فان عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا ان قد شكرتم فان الله يحب الشاكرين وأخرج الترمذي وقال حسن غريب من أعطى عطية فوجد فليجز به فان لم يجد فليدين فان من أتى فقد شكر ومن كتم فقد كفر ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور والحديث دليل على ان من استعاذ بالله عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه فانه اذا وبت ترك ما طلب منه ان يفعل وانه يجب اعطاء من سأل بالله وان كان قد ورد انه لا يستل بالله الا الجنة فمن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب اعطاؤه الا أن يكون منهياً عن اعطائه وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح الا شيخه وهو ثقة على كلام فيه من حديث أبي موسى الأشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله ولم يعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجران ضم الهاء وسكون الجيم أي أمر أقيحا لا يليق ويحتمل ما لم يسأل سؤالا قبيحاً أي بكلام قبيح ولكن العلماء جأوا هذا الحديث على الكراهة ويحتمل ان يراد به المضطر ويكون ذكره هنا ان منعه مع سؤاله بالله أقبح وأقطع ويحمل لعن السائل على ما اذا ألج في المسئلة حتى أضجر المسئول ودل الحديث على وجوب المكافأة للمعسن الا اذا لم يجد فانه يكافئه بالدعاء ويجزيه قد طابت نفسه أو لم تطب به وهو ظاهر الحديث

(باب الزهد)

هو قوله الرغبة في الشيء وان شئت قلت الرغبة عنه وفي اصطلاح أهل الحقيقة بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة وقيل ان يخلو قلبك بما خلت منه يدك وقيل بذل ما تملك ولا تؤثر ما تدرك وقيل ترك الاسف على معدوم ونفي الفرح لمعلوم قاله المناوي في تعريفاته وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مر فوعا الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا اضعاف المال ولكن الزهادة في الدنيا ان لا تكون بما في يدك أو ثقتك بما في يد الله وان تكون في ثواب المصيبة اذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها لو انها بقيت لك انتهت في هذا التفسير النبوي يقدم على كل تفسير (والورع) الورع تجنب الشهوات خوفاً من الوقوع في محرم وقيل ترك ما يرييك ونفي ما يعيبك وقيل الاخذ بالآثاق وحمل النفس على الاشق وقيل النظر في المطعم واللباس وترك ما به لباس وقيل تجنب الشهوات ومراقبة الخطرات (عن النعمان ابن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وأهوى النعمان باصبعيه الى أذنيه ان الحلال بين والحرام بين وبينهما مما مشبهتان) ويروي مشبهتان يضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهتان بضهها أيضاً وتخفيف الموحدة (لا يعلمن كثير من الناس فن اتقى الشهوات استبرأ) بالهمزة من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وما ان عرضه عن ذم الناس (لانيه وعرضه ومن وقع في الشهوات وقع في الحرام) أي يوشك ان يقع فيه وانما حذفه

لدلالة ما بعده عليه اذ لو كان الوقوع في الشبهات وقوعا في الحرام لكانت من قسم الحرام البين وقد جعلها قسما برأسه وكما يدل له التشبيه بقوله (كل اى برعى حول الحى يوشك ان يقع فيه) ألوان لكل ملك حتى ألوان حتى الله محارمه ألوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب متفق عليه) أجمع الاثمة على عظم شأن هذا الحديث وأنه من الاحاديث التي تدور عليها قواعد الاسلام قال جماعة هو ثلث الاسلام فان دورانه عليه وعلى حديث انما الاعمال بالنيات وعلى حديث من حسن اسلام المرأة تركه ما لا يعنيه وقال أبو داود انه يدور على أربعة احاديث هذه ورايعها حديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه وقيل حديث ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما أيدى الناس يحبك الناس قوله الحلال بين أى قد بينه الله ورسوله اما بالاعلام بانه حلال نحو أحل لكم صيد البحر الآية وقوله تعالى فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا وأسكت عنه تعالى ولم يحرمه فالاصل حله أو بما أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه حلال أو امتن الله تعالى أو رسوله به فانه لازم حله قوله الحرام بين أى بينه الله تعالى لتأني كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم نحو حرمت عليكم الميتة أو بالنهي عنه نحو لانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل ونحوه والاخبار عن الحلال بانه بين اعلام يحل الاتقاع به في وجوه النفع كما ان الاخبار بان الحرام بين اعلام باجتنابه وقوله وبينهم مستهبات لا يعلمن كثير من الناس المزاج بها التي لم يعرف حلها ولا حرمتها فاصارت مترددة بين الحل والحرمه عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها الا العلماء بنص فيالم يوجد فيه شيء من ذلك اجتهد فيه العلماء وألحقوه بما يما يقيناس أو استحباب أو نهي ذلك فان خفي دليله فالورع تركه ويدخل تحت فن اتقى الشبهات فقد استبرأ أى أخذ بالبراءة لا بد منه وعرضه فاذا لم يظهر فيه للعالم دليل بتحريمه ولا حله فانه يدخل في حكم الاشياء قبل ورود الشرع فن لا يثبت للعقل حكمه بقول لاحكم فيها بشئ لان الاحكام شرعية والقرض انه لم يعرف فيها حكم شرعى ولا حكم للعقل والثالثون بان العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال التحريم والاباحة والوقف وانما اختلف في المستهبات هل هي ما اشتبه بتحريمه أو ما اشتبه بالحرام الذي قد صح تحريمه ربح المحققون الاخبار ومثلا ذلك بما ورد في حديث عقبة بن الحارث الصحابي الذي أخبرته أمة سوداء بانها أرضعته وأرضعت زوجته فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل فقد صح تحريم الاخت من الرضاعة شرعا قطعاً وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ومثله التمرة التي وجدها صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال لولا اني أخاف انها من الزكاة أو من الصدقة لا كنتها فقد صح تحريم الصدقة عليه ثم التبت هذه التمرة بالحرام المعلوم وأما ما التبت هل حرمه الله علينا أم لا فقد وردت احاديث دالة على انه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ان من أعظم الناس انما في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته فانه يفيد انه كان قبل سؤاله حلالا ولم يثبت عليه سأل عنه فحرم من أجل مسئلته ومنها احاديث ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى ويحل لهم الطيبات فكل ما كان طيبا ولم يثبت تحريمه فهو حلال وان اشتبه علينا تحريمه والمراد بالطيب هو ما أحله الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأسكت عنه والخبر ما حرمه وان عدته النفوس طيبا

كالخرفانه أحد الاطمين في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر ان الخلال الكسب
الطيب وهو الخلال المحض وان التشابه عندنا في حيز الخلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع
ذكره صاحب تنفيد التمهيد في الترغيب في الصدقة نقله عنه الحافظ محمد بن ابراهيم قال
السيد وقد حققنا انه من قسم الخلال البين في رسالتنا المسماة بالقول المتين انتهى وقال الخطابي
ما شككت فيه فالاولى اجتنابه وهو على ثلاثة أحوال واجب ومستحب ومكروه فالواجب
اجتناب ما يستلزم المحرم والمندوب اجتناب معاملته من غلب على ماله الحرام والمكروه اجتناب
الرخصة المشروعة انتهى قال في الشرح وقد ينزع في المندوب فانه اذا كان الاغلب الحرام
فالاولى ان يكون واجب الاجتناب انتهى وقد أوضحه السيد في حواشي ضوء النهار وقسم
الغزالي أقساما للورع ورع الصديقين وهو ترك ما لم تكن بينته واضحة على حله ورع المتقين وهو
مالاشبهه فيه ولكن يخاف أن يجبر الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يطرئ اليه احتمال
التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع والافه ورع الموسوسين قلت ورع الموسوسين
قد بوب له البخاري فقال باب من لم يروا من الشبهات كن يمتنع من كل الصيد خشية أن
يكون انقلبت من انسان ولكن ترك شرا ما يحتاج اليه من مجهول لا يذري اماله حرام أم حلال
ولا علامة تدل على ذلك التحريم ولكن ترك تناول شيء تخبر ورد فيه متفق على ضعفه ويكون
دليل اباخته قويا وتأويله يمتنع أو مستبعد والكلام في الحديث متسع وللشوكاني رحمه الله شرح
مستقل لهذا الحديث في فتاواه المسماة بالفتح الرباني وهو شرح نافع جامع جدا لم يسبق اليه أحد
قيما أعلم وفيه من القوائد والحقائق ما ليس في شرح أحد من الشراح فراجعوه في هذا كفاية
وقوله ان لكل ملك حتى اخبار عما كانت عليه ملوك العرب وغيرهم فانه كان لكل واحد حتى
يحميه من الناس ويتنعمهم عن دخوله فن دخله أو وقع به العقوبة ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة
لم يقربه خوفا من الوقوع فيه وذكروا كضرب المثل للمخاطبين ثم أعلمهم ان حياء تعالى الذي
حرمه على العباد وقوله ومن وقع في الشبهات الى آخره أي من وقع فيها فقد حرم حول حتى الحرام
فيقرب ويسرع ان يقع فيه وفيه ارشاد الى البعد عن ذرائع الحرام وان كانت غير محرمة فانه
يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه فن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي
ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم عنها مؤكدا ان في الجسد ضغطة وهي القطعة من اللحم سميت بذلك
لانها تضع في القم لصغرها وانها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفساده فان صلحت صلح وان
فسدت فسدت وفي كلام الغزالي انه لا يراد بالقلب هذه المضغ اذ هي موجودة ليهام مدركة
بحاسة البصر بل المراد من القلب لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق وتلك
اللطيفة هي حقيقة الانسان وهي المدركة العارفة من الانسان وهو المخاطب والمعاقب والمطالب
ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني وذكر ان جميع الحواس والاعضاء أجناد مسخرة للقلب
وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والاعوان وهو المتصرف فيهما والمرد لها وقد خلقت
مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه غمزا فاذا أمر العين بالانفتاح انفتحت واذا
أمر الرجل بالحركة تحركت واذا أمر اللسان بالكلام وجرم به تكلم وكذا سائر الاعضاء
والحواس من وجه يشبهه تخيير الملائكة لله تعالى فانهم جبالوا على طاعة لا يستطيعون له خلافا

وانما يفتقران في شيء وهو ان الملازمة عامة بطاعتها للرب وأمثالها والواجبات تطيع القلب في
الافتتاح والانطباق على سبيل التسخير ولا خبر لها من نفسها ومن طاعتها للقلب وانما افتقر
القلب الى الجنود من حيث افتقاره الى المركب والراد لسفره الى الله تعالى وقطع المنازل الى لقائه
فلا تجله خلقت القلوب قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وانما مركبه البدن
وزاده العلم وانما الاسباب التي توصله الى الراد وتمكنه من التزود منه العمل الصالح ثم طال في هذا
المعنى بما يحتمل مجلدة لطيفة وانما أشرنا الى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي وانه بحر قطره
لا ترف وأما كونه محل العقل أو محل الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى يشغل يذكرها
وذكر لخلاف فيها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم تعس في القاموس انه كسمع ومنع واذا خاطبت قلت تعس كع واذا حكيت قلت تعس
كفح وهو الهلاك والعار والسقوط والشر والبعث والاضططاط (عبد الدينار والدرهم
والقطيفة) الثوب الذي له نخل (ان أعطى رضى وان لم يعط لم يرض أخرجه البخاري) أراد
يعبد الدينار والدرهم من استعبده الدنيا بطلبها وصار كالعبد لها تنصرف فيه تصرف المالك
لبئالها وينغمس في شهواتها ومطالبها واذكر الدينار والقطيفة مجرمان والافضل من استعبده
الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمره الله تعالى وجعل رصاه وسخطه متعلقا بنيل ما يريد أو عدم نيله
فهو عبده ومن الناس من يستعبده حب الامارات ومنهم من يستعبده حب الصور ومنهم من
يستعبده حب الاطيان واعلم ان المذموم من الدنيا كل ما يهده العبد عن الله تعالى ويسخره عن
واجب طاعته وعبادته لاما لا يعينه على الاعمال الصالحة فانه غير مذموم وقديته ين طلبه ويجب
تخليه تحصيله وقوله رضى أي عن الله تعالى عما ناله من خطاياها وان لم يعط لم يرض أي عنه تعالى
ولا عن نفسه فصار ساخطا بهذا الذي تعس لانه أدار رصدا على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه
والحديث نظير قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمان به وان أصابته
فتنة انقلب على وجهه الآية ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أخذ رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عسكى يروي بالافراد والتثنية وهو يكسر الكاف يجمع الكف والعصيدة
(فقال كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول اذا أمسيت
فلا تنتظر الصباح واذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لضعفك ومن حياتك الموت)
أخرجه البخاري) الغريب من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأنس به ولا بلد يستوطن فيه كما قيل
في المسيح بعد المسيح يسبح لا ولد يموت ولا بناء يجرب وعطف أو عابر سبيل من باب عطف الترقى
وأولست للشك بل للتخيير أو الاباحة والامر بالارشاد والمعنى قدر نفسك وزلها منزلة من هو
غريب أو عابر سبيل ويجعل ان أولاد الضراب والمعنى بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل لان الغريب
قديس استوطن بلدا بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة الى مقصده والمقصده هنا الى الله تعالى
وان الى ربك المنتهى قال ابن بطال لما كان الغريب قليل الانبساط الى الناس بل هو مستوحش
منهم لا يكاد يجز عن يعرفه فيأنس به فهو ذليل في نفسه خائف وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره
الابوة ويخفف فيه من الاثقال غير متشبه بما ينعمه عن قطع سفره معه زاده وراحته يبلغانه الى
ما يبغيه من قصده وفي هذا اشارة الى اتيان الرهس في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف فكما

لا يحتاج المسافر الى أكثر مما يبلغه الى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا الى أكثر مما يبلغه المحل وقوله وكان ابن عمر رضي الله عنهما الى آخره قال بعض العلماء كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع وهو متضمن لنهاية تقصير الامل وان العاقل اذا أمسى ينبغي له ان لا ينتظر الصباح واذا أصبح ينبغي له ان لا ينتظر المساء بل يظن ان أجله يدركه قبل ذلك وفي كلام الاخيار انه لا بد للانسان من الصحة والمرض فيغتم أيام الصحة ويتفق ساعاته فيما يعود عليه نفقه فانه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعات ولانه اذا مرض كتب له ما كان يعمل صحته اقدأخس من صحته لمرضه حظ من الطاعات وقوله ومن حياتك لموتك أى خذ من أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما ينفعك بعد الموت وهو تطهير حديث بادروا بالاعمال سبعا ما تنتظرون الا فقرامنسيأ أو غنى مطغيا أو مرضا مفسدا أو هراما مقندا أو موتا مجيها أو دجالا فانه شر غائب أو الساعة والساعة أدهى وأمر آخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تشبه بقوم فهو منهم آخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) الحديث فيه ضعف وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة فخرجه عن الضعف ومن شواهد ما أخرجه أبو يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود من رضى عن قوم كان منهم والحديث دال على ان من تشبه بالفساق كان منهم أو بالكفار أو بالمبتدعة في أى شئ مما يختصون به من ملبوس أو مراكب أو هيئة قالوا فاذا تشبه بالكافر في زى واعتقد ان يكون بذلك مثله كفر فان لم يعتد فقيه خلاف بين الفقهاء منهم من قال يكفرو وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال لا يكفرو ولكن يؤدب (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما فقال يا غلام احفظ الله يحفظك) بالجزم جواب الامر (احفظ الله يحفظك) مثله (تجاهك) في القاموس وجاهك وتجاهك مثلثين تلقا وجهك (واذا سألت) حاجة من حوائج الدارين (فاسأل الله) فان بيده أمورهما (واذا استعنت فاستعن بالله رواه الترمذي وقال حسن صحيح) وتعامه واعلم ان الامة لو اجتمعت على ان يتفعلوا بشئ لم يتفعلوا الا بشئ قد كتبه الله لك وان اجتمعتوا على ان يضروك بشئ لم يضروك الا بشئ قد كتبه الله عليك جفت الاقلام وطويت الصحف وأخرجه أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما باسناد حسن بالنظ كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل يا غلام أو يا غلام ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن فقلت بلى فقال احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك امامك تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله قد نجف القلم عما هو كائن فالو ان الخلق جميعا أرادوا ان يتفعلوا بشئ لم يقضه الله تعالى لم يقدر واعليه وان أرادوا ان يضروك بشئ لم يكتبه الله عليك لم يقدر واعليه واعلم ان في الصبر على ما تكره خيرا كثيرا وان النصر مع الصبر وان الفرج مع الكربة وان مع العسر يسرا وله ألفاظ أخر وهو حديث جليل أفرد به بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد فانه اشتمل على وصايا جليلة والمراد من قوله احفظ الله أى حدوده وعهوده وأوامره ونواهيه وحفظ ذلك هو الوقوف عند الأمر بالايمان والامتناع عند نواهيه بالاجتناب وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به الى ما نهى عنه فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها وقال تعالى والحافظون لحدود الله وقال هذا ما توعدون

لكل أواب حفيظ فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لاوامر الله وفسر بالحافظ لذو به حتى يرجع منها
فأمره صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفاصيلها واسعة وقوله تجده
أمامك وفي اللفظ الآخر يحفظك والمعنى متقارب أي تجده أمامك بالحفظ لأن من شرو الدارين
جزاء وفا من باب وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر
مرهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى وكان أبوهما صالحا وقوله فاسأل الله أمر بأفراد
الله تعالى بالسؤال واتزال الحاجات به وحسده وأخرج الترمذي مرفوعا سألوا الله من فضله فان
الله يحب أن يسئل وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعا من لا يسأل الله يغضب عليه وفيه ان الله
يحب المؤمنين في الدعاء وفي حديث آخر يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شيع نعله اذا
انقطع وقديما يع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة على ان لا يسألوا الناس شيئا منهم
الصديق وأبو ذر وثوبان وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقته فلا يسأل أحدا
ان ينأله وأفراد الله تعالى بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فان السؤال بذل الماء
الوحيه وذله لا يصلح الا لله تعالى لانه القادر على كل شيء الغنى مطلقا والعباد بخلاف هذا وفي صحيح
مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث قدسي فيه يا عبادي لو أن أولكم
وآخركم وانكم وبنكم وكنكم فاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص
ذلك مما عندى الا كما ينقص الخيط اذا غمس في البحر وزاد في الترمذي وغيره وذلك باق جواد
واجد ما جدد أفعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام اذا أردت شيئا فأتى قول له كن فيكون
وقوله اذا استعنت فاستعن بالله ما خوذ من قوله تعالى اياك نستعين أي نفر ذلك بالاستعانة أمره
صلى الله عليه وآله وسلم ان يستعين بالله وحده في كل أموره أي أفرد به الاستعانة على ما تریده وفي
اقراده تعالى بالاستعانة فائدتان الأولى ان العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في عمل الطاعات
والثاني انه لا معين له على مصالح دينه ودنياه الا الله عز وجل فن أعانه الله تعالى فهو المان ومن
خذله فهو المخذول وفي الحديث الصحيح احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وعلم صلى الله
عليه وآله وسلم العباد ان يقولوا في خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه وعلم معاذ ان يقول دبر الصلاة
اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فالعبد أوحش شيء الى مولاه في طلب اعانته على
فعل المأمورات وترك المخطورات والصبر على المقدورات قال يعقوب عليه السلام في الصبر على
المقدور والله المستعان على ما تصفون وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالاسباب
فانهم من بجهة سؤال الله والاستعانة به فان من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها
رزق من جهته فهو منه تعالى وان حرم فهو لمصلحة لا يعلمها ولو كشف الغطاء لعلم ان الحرمان خير
من العطاء والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولن يعوله أو الزائد
على ذلك اذا كان بعده اقراض محتاج أو صلة رحم أو اعانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لا تغير
ذلك فانه يكون من الاشتغال بالدينا وفتح باب محبة الذي هو رأس كل خطيئة وقد ورد في الحديث
كسب الحلال فريضة أخرجه الطبراني والبيهقي والقضاعي عن ابن مسعود مرفوعا وفيه عباد
ابن كثير ضعيف وله شواهد من حديث أنس عند الديلمي طلب الحلال واجب ومن حديث
ابن عباس مرفوعا طلب الحلال جهاد رواه الترمذي ومثله في الحلية عن ابن عمر قال العلماء

الكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعالم المشتغل بالتدريس والحاكم المستغرة أو قاته في إقامة الشريعة ومن كان من أهل الولايات العامة كالامام فترك الكسب بهم أول لما فيه من الاشتغال عن القيام بما هم فيه ويرزقون من الاموال المعدة للمصالح ﴿١﴾ (وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله دلني على عمل اذا عملته أحبني الله وأحبني الناس فقال ازهدي في الدنيا يحبك الله وازهد فباع عند الناس يحبك الناس رواء ابن ماجه وغيره وسنده حسن) فيه خالد بن عمرو القرشي يجمع على تركه ونسب الى الوضع وقد أخرج أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس بن مالك ثقات الا انه لم يثبت سماع مجاهد من أنس وقد روى مرسلًا وقد حسن النووي الحديث كله لشواهده والحديث دليل على شرف الزهد وفضله وانه يكون سببا لمحبة الله تعالى لعبده ومحبة الناس له لان من زهد (١) فيما هو عند الناس أحبه لانه اجبت الطباع على استئصال من أنزل بالمخلوقين حاجاته وطمع فيما في أيديهم وفيه انه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك بل هو مندوب اليه كما قال صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا أو ارشد صلى الله عليه وآله وسلم الى افساء السلام فانه من جواب المحبة والى التهادي ونحو ذلك ﴿٢﴾ (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله يحب العبد التقي الغني الخفي آخر جهه مسلم) فسر العلماء محبة الله تعالى لعبده بانها ارادته الخير له وهدايته ورجته وتقيض ذلك بغض الله تعالى له والتقي هو الآتي بما يحب عليه المحتجب لما يحرم عليه والغني هو غنى النفس فانه الغني المحبوب قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس الغني بكثرة العرض ولكن الغني غنى النفس وأشار عياض الى ان المراد به غنى المال وهو محتمل والخفي بالخاء المعجمة والفاء أى الخامل المنقطع الى عبادة الله تعالى والاشتغال بامور نفسه وضبطه بعض رواة مسلم بالخاء المعجمة ذكره القاضى عياض رحمه الله تعالى والمراد به الوصول للرحم اللطيف لهم وغيرهم من الضعفاء وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه) أى يهمله من عناء يعنوه ويعنيه أهمه (رواه الترمذي وقال حسن) هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية يعنى الاقوال كما روى ان فى صحف ابراهيم عليه الصلاة والسلام من عد كلامه من عمل قل كلامه الا فيما يعنيه ويمع الافعال فيخرج فيه ترك التوسع فى الدنيا وطلب المناصب والرياسة وحب المجدة والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج اليه فى صلاح دينه وكفايته من دنياه وأما اشتغال العلماء بالمسائل الفرضية فقليل انه ليس من الاشتغال بما لا يعنى بل هو مما يؤجرون فيه لانهم لما عرفوا من الاحاديث النبوية انه فى آخر الزمان يقل العلم ويقشوا الجهل اجتهدوا فى ذلك لما يأتى من الزمان ومن يأتى من العباد المحتاجين الى معرفة الاحكام مع عجزهم عن البحث فانهم أنعموا القرائح ونخرجوا التخاريج وقدروا التقادير والاعمال بالنيات قلت ولا يخفى ان تخريج التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المجرد لان غاية اقوال خرجت من اقوال المجتهدين ليست اقوالا لهم ولا اقوالا لمن يخرجها والاحتياج اليها والعمل بها مشكل اذ ليست لقائل اذ القائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد لانه انما يقلد مجتهد عدل والقرض ان المخرجين ليسوا بمجتهدين وأما

(١) قال الامام الشافعي رضي الله عنه فى الزهد فيما عند الناس

ومن يأمن الدنيا فاقطع طعمتها
وسبق الساعدين بها وعذابها
وما هى الا جيفة مستحيلة
عليها كلاب همهن اجتذابها
فان تجتنبها كنت مسلما لاهلها
وان تجتنبها نازعتك كلابها
اه أبو تراب

تقدير التقادير فانه قسم من التخاريح اذا غالب ما يقدر انه يجب عنه باقوال المخرجين وفي كلام علي عليه السلام العلم نقطة كثرة الجاهلون بل هذه الموضوعات في التخاريح كانت مضرة للنظر في الكتاب والسنة شغلت الناظرين عن النظر في سماويل بركتهم ما قطعوا الاعمار في تقرير ثلاث التخاريح وقد اشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال به طوائف من أئمة التحقيق وان كان الاشتغال بها قد عم كل فريق وما أحق هذه التخاريح والتفاريع المبنية على مجرد الرأي ومحض الاجتهاد بالاحراق والتعريق حتى لا يبقى على وجه البسيطة غير السنة المطهرة وغير هذا الكتاب العزيز الاصيل العريق وبالله التوفيق ﴿١﴾ وعن المقدم ابن معديكرب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالم لا ابن آدم وعاء شرامن بطنه أخرجه الترمذي وحسنه) وأخرج جبه ابن حبان في صحيحه وتمامه بحسب ابن آدم كالت يقيم صلبه فان كان فاعلا لا محالة وفي لفظ ابن ماجه فان غلبت ابن آدم نفسه فتلثا الطعام وتلثا الشراب وتلثا نفسه والحديث دليل على ذم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء والاخبار عنه بأنه شرب ما فيه من المناسد الدينية والبدنية فان فضول الطعام مجلبة للاسقام ومشبهة عن القيام بالاحكام وهذا الارشاد الى جعل الاكل ثلث ما يدخل المعدة ويستعمل منه البدن الغذاء وتنفع به القوى ولا يتولد عنه شيء من الادواء وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم الشبع فقد أخرج البراز باسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعا بالفظأ — ثر الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة قاله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي حقيقة لما تجشأ قال فمالم لا تبطني منذ ثلاثين سنة وأخرج الطبراني باسناد حسن أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة زاد البيهقي الدنيا حين المؤمن وحين الكافر وأخرج الطبراني بسند جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عظيم البطن فقال باصبعه لو كان هذا في غير هذا المكان خير لك وأخرج البيهقي واللفظه وأخرجه الشيخان مختصر البيهقي يوم القيامة بالظيم الطويل الأكل والشرب فلا يرن عند الله جناح بعوضة اقرؤا ان شئتم فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا وأخرج ابن أبي الدنيا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أصابه جوع به ما فعمد الى حجر فوضعه على بطنه ثم قال لأرب نفس طاعة ناعة في الدنيا جاعة عارية يوم القيامة لأرب مكرم لنفسه وهو لها مهين لأرب مهين لنفسه وهو لها مكرم وصح حديث من الاسراف أن تأكل كل اشئته وأخرج البيهقي باسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة رضي الله عنها رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أكلت في اليوم مرتين فقال يا عائشة أما تحبين ان لا يكون لك شغل الا جوفك الاكل في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب المرفين وصح كلوا واشربوا والبسوا في غير اسراف ولا مخيلة وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الاوسط سيكون رجال من أمي يا كلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان الثياب ويتصدقون في الكلام فأولئك شرار امتي وقال لقمان لابنه يا بني اذا امتلأت المعدة نامت الفكرة وخربت الحسمة وقعت الاعضاء عن العبادة وفي الخلوع عن الطعام فوات وفي الامتلاء فاسد في الجوع صفاء القلب وايقاد القرحة ونفاذ البصيرة فان الشبع يورث البلادة ويعمي القلب ويكثر البخارات في المعدة والدماغ كشبه السكر حتى يحتوى على معادن الفكر فنقل القلب بسببه عن الجريان في الافكار ومن فواته كسر شروات المعاصي كلها والاستيلاء

على النفس الامارة بالسوء فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات
والشهووات لا محالة الاطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة وانما السعادة كلها في ان يملك الرجل
نفسه والشقاوة كلها في ان يملك نفسه قال ذو النون ما شبت قط الا عصيت أو همت بعصية
وقالت عائشة رضي الله عنها أول بدعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع
ان القوم لما شبت بطونهم جمعت بهم نفوسهم الى الدنيا ويقال بالجوع خزائن من خزائن الله
تعالى وأول ما تدفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فان الجائع لا يتحرك عليه شهوة فضول
الكلام فيتخلص من آفات اللسان ولا يتحرك عليه شهوة الفرج فيتخلص من الوقوع في الحرام
ومن فوائد قلة النوم فان من أكل كثير اشرب كثير افنام وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات
كل منفعة دينية ودنيوية وعد الغزالي في الاحياء عشر فوائد لتقليل الطعام وعد عشر مفسد
للتوسع منه فلا ينبغي للعبد ان يعود نفسه ذلك فانها تميل به الى الشره ويصعب تداركها ولبعضها
من أول الامر على السداد فان ذلك أهون له من ان يجترثم على الفساد وهذا امر لا يحتمل الاطالة
اذ هو من الامور التجريبية التي قد جربها كل انسان والتجربة من أقسام البرهان (وعن أنس
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم خطاؤون) أي كثير والخطا اذ
هو صيغة بالغة (وخير الخطائين التواوون أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي) والحديث
ذال على انه لا يخلو من الخطيئة انسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لولاه
في فعل ما اليه دعاه وترك ما عنده مناه ولكنه تعالى ببطنه فتح باب التوبة لعباده وأخبر ان خير
الخطائين التواوون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطا وفي الأحاديث أدلة على ان العبد اذا
عصى وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله الا هالك وقد خص من هذا العموم
يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد انه ما هم بخطيئة وروى انه لقيه ابليس ونعمه عالين من
كل شيء فسأله عنهم فقال هي الشهوات التي أصيب بها بنى آدم فقال هل لي فيها شيء قال ربحا شبت
فشغلناك عن الصلاة والذكر فقال هل غير ذلك قال لا قال الله على أن لا أملا بطني من طعام أبدا
فقال ابليس لله على أن لا أنصح مسلما أبدا (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصمت حكمة وقليل فاعله أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف وصح انه
موقوف من قول لقمان الحكيم) وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فراه يسرد درعا
لم يكن رآه قبل ذلك فجعل يتعجب مما رأى فاراد ان يسأله عن ذلك فغضته حكيمته عن ذلك فترك ولم
يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال نعم الدرع للعرب فقال لقمان الصمت حكمة الحديث
وقيل تردد اليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد
به عن فضول الكلام وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقل والشعراء
وفي الحديث من صمت نجيا وقال عقبة بن عامر قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما العجاءة قال
أمسك عليك لسانك الحديث وقال صلى الله عليه وآله وسلم من تكفل لي بما بين يديه ورجليه
أمكنه له الجنة وقال معاذة صلى الله عليه وآله وسلم أنواخذ بما تقول قال شككت أملك وهل
يكب الناس على مناخرهم الا حصائداً السنتهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت والاحاديث فيه واسعة جدا والاكتفاء من السلف كذلك

واعلم ان فضول الكلام لا تنحصر بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال لا خير في كثير من نجواهم الا امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس وآفاته لا تنحصر فعد منها الخوض في الباطل وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء ومجالس الخمر ومواقف القساق وتتم الاغنياء ويجبر المملوك ومهر اسمهم المذمومة وأحوالهم المبكر وهمة فان كل ذلك مما لا يحل الخوض فيه فهذا حرام ومنها الغيبة والتميمة وكفى بها أهلاً كافي الدين ومنها المراء والمجادلة والمزاج ومنها الخصومة والسب والقبح ويداؤه اللسان والاستهزاء بالناس واللعن والسخرية والكذب وقد عدد الغزالي في الاحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاماً بسيطاً حسناً وذكراً علاج هذه الآفات

(باب الترهيب من مساوي الاخلاق)

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والحسد فان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه نحوه) اياكم ضمير منصوب على التحذير والمخبر منه الحسد وفي الحسد أحاديث وآثار كثيرة ويقال كان أول ذنب عصي الله به الحسد فأنه أمر ايليس بالسجود لا آدم فحسده فامتنع عنه فعصى الله تعالى فطرد وتولم من طرده كل بلاء وقتته عليه وعلى العباد والحسد لا يكون الا على نعمة فاذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان احدهما أن تذكره تلك النعمة وتحب زاله وهذه الحالة تسمى حسداً الثانية ان لا تحب زوالها ولا تذكر وجودها ودوامها ولكنك تريد لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة فالاول حرام على كل حال الانعمة على كافراً وفاجر وهو يستعين بها على تهيج الفتنة وافساد ذات البين وايداء العباد فهذه لا يضر كراهتك لها ولا يحببتك زوالها فانك لم تحب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد ووجه تحريم الحسد ما علم من الاحاديث انه يسخط لغير الله وحكمته في تنصيل بعض عباده على بعض ولذا قيل

ألا قل لمن كان لي حاسدا * أتدري على من أسأت الادب

أسأت على الله في فعله * كأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسدان وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا اثم عليه بل لعنه ما جوز في مجاهدة نفسه فان سعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ وان لم يسع ولم يظهره فان كان لما نفع العجز بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وان كان المانع له من ذلك القوي فقد يعذر لانه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدتها ان لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الاحياء فان كان بحيث لو ألقى الامر اليه ورد الى اختياره لسعى في ازالة النعمة عنه فهو حسود حسدا مذموماً وان كان نزعه التقوي عن ازالة ذلك فيعني عنه ما يجده في نفسه من ارتياحه الى زوال النعمة عن محسوده مهما كان كراهة ذلك من نفسه بعذله ودينه وهذا التفصيل يشير اليه ما أخرجه عبد الرزاق من فروع ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والطمس والحسد قيل فما أخرج منها يا رسول الله قال اذا نظرت فلا ترجع واذا نظنت فلا تتحقق واذا حسدت فلا تبغ وأخرج أبو نعيم كل ابن آدم حسود ولا يضر حاسدا حسده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد وفي معناه

أما حديث لا تخلون مقال وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي ان الحسد مر اقب وهي اما محبة زوال
 نعمة الغير وان لم تنتقل الى الحاسد وهذا غاية الحسد أو مع انتقالها اليه أو انتقال مثلها اليه والا
 أحب زوالها الثلاث تميز عليه أولاً مع محبة زوالها وهذا الأخير هو المغفوع عنه من الحسد ان كان
 في الدنيا والمطلوب ان كان في الدين انتهى وهذا القسم الأخير يسمى غير فان كان في الدين فهو
 المطلوب وعليه جل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار
 ورجل آتاه الله مالا فهو يتق منه آناء الليل والنهار والمراد أنه يغار عن اتصاف بهما بين الصفتين
 فيقتدي به محبة لساوئك في هذا المسلك ولعل تسميته حسداً مجاز والحديث دليل على تحريم
 الحسد وأنه من الكبر فانه اذا اكل الحسنات فقد أحطها ولا يحبط الا الكبيرة ونسبة الاكل
 اليه مجاز من باب الاستعارة وقوله كائنات كل النار الحطب تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما
 يذهب الحطب بالنار ويتلاشى حرمه واعلم ان دواء الحسد الذي ينزله عن القلب معرفة الحاسد
 انه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وانه يعود وبال حسده عليه في الدارين اذا تروى
 نعمة بحسده قط والا لم تبقى نعمة على أحد حتى نعمة الايمان لان الكفار يحبون زواله عن
 المؤمنين بل المحسود يتقبح بحسنات الحاسد لانه ظالم من جهته سيما اذا أطلق لسانه بالتقصص
 والغيبة وهتك السر وغيرهما من أنواع الايذاء فيلقى الله مفسداً من الحسنات محرراً من نعمة
 الآخرة كما حرم نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فاذا تأمل العاقل هذا
 عرف انه جلب لنفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والآخرة ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الشديد بالصرعة﴾ بضم الصاد المهملة وفتح الراء
 وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع لغيره ﴿انما الشديد الذي يملك نفسه عند
 الغضب متفق عليه﴾ المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس وامساكها
 عند الشر ومنازعتها الجوارح للالتصام من أغضبها فان النفس في حكم الاعداء الكثيرين
 وغلبتها عانت تهيه في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيميار يدونه منه وفيه
 اشارة الى ان مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل الذي يملك
 نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة وحقيقة الغضب حركة النفس الى خارج الجسد لارادة
 الانتقام والحديث ارشاد الى أن من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة الى الانتقام من أغضبه
 أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت والغضب غريزة في الانسان فهما قصد أو نوزع في عرض تاشتعلت
 نار الغضب وثار حتى يحمر الوجه والعينان من الدم لان البشرة تحكي لون ما وراءها وهذا
 اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان كان عن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر
 الجلد الى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً وان كان على التظير تردد الدم بين انقباض وانبساط
 فيحمر ويصفر والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والعدة في الاطراف
 وتخرج الافعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه
 لم يكن غضبه حياءً من قبح صورته واستحالة خلقته هذا في الظاهر وأما في الباطن فتجبه أشد من
 الظاهر لانه يولد حقد في القلب واضمار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدم على تغير

ظاهرة فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن فتظهر على اللسان بالفحش والشتم وتظهر في الأفعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاسد وقد ورد في الأحاديث دواء هذا الداء فأخرج ابن عساکر موقوفاً للغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطفى النار فإذا غضب أحدكم فليغتسل وفي رواية فليتبوضاً وأخرج ابن أبي الدنيا مرفوعاً إذا غضب أحدكم فقال أعوذ بالله سكن غضبه وأخرج أحمد مرفوعاً إذا غضب أحدكم فليستك وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان مرفوعاً إذا غضب أحدكم فليجلس فإن ذهب عنه الغضب والأفليس طبع وأخرج أبو الشيخ مرفوعاً الغضب من الشيطان فإذا وجد أحدكم قائماً فليجلس وإن وجده جالساً فليضطجع والنهي متوجه إلى الغضب على غير الحق وقد يوب البخاري باب ما يجوز من الغضب والشدة لا من الله تعالى وقد قال تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة مرجعة إلى أن كل ذلك كان لأمراً لله تعالى وانهيار الغضب فيه منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد وقد ذكر الله تعالى في موسى وغضبه لما عبد العجل وقال ولما استكثرت عن موسى الغضب (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة متفق عليه الحديث من أدلة تحريم الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق والأخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يهتدى يوم القيامة سيد سلاحيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمن أيديهم وقيل أنه يريد بالظلمات الشدة تدويه فسر قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر أي من شدائدهما وقيل أنه كناية عن النكال والعقوبات (٢) وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم أخرجه مسلم في الشح وفي التفرقة بينه وبين البخل أقوال فقيل في تفسير الشح أنه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في بعض الأمور والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح بالمال والمعروف وقيل الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل بما عنده وقوله فإنه أهلك من كان قبلكم يحتمل أنه يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله جملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم وهذا هلاك دنيوي والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال وجعه وازدياده وصيائه عن ذهابه في النفقات فضموا إليه مال الغريصة أنه ولا يدرك مال الغير إلا بالحرب والغضبية المفضية إلى القتل واستحلال المحارم ويحتمل أن يراد به الهلاك الآخري فإنه يتفرع عما اقترعوه من ارتكاب هذه المظالم والظواهر على الأمرين واعلم أن الأحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى الذين يجنلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يبخل فأنما يبخل عن نفسه ولا تحسبن الذين يجنلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون وفي الحديث ثلاث هنلكات شح مطاع وهوى متبع وأعجاب كل ذي رأى برأيه أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه زيادة وفي الدعاء النبوي اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن إلى قوله والبخل أخرجه الشيخان وقال صلى الله عليه وآله وسلم شر ما في الرجل شح هال وجبن خالع أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود

(١) قال تعالى ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا وقال ولما استكثرت عن موسى الغضب اه

عن أبي هريرة مرفوعا والآثار فيه كثيرة فان قلت وما حقيقة البخل المذموم وما من أحد الا
وهو يرى من نفسه انه غير بخيل ويرى غيره بخيلا ويرى عاصدا رافعا ليدل من انسان فاختلف فيه
الناس فيقول جماعة انه بخيل ويقول آخر ون ليس بخيلا فماذا احد البخل الذي يوجب الهلاك
وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها قلت السخى هو من يؤدي ما وجب
عليه والواجب واجبان واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والتفقات لمن يجب عليه
انفاقه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة والسخى هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب
المروءة فان منع واحدا منهما فهو بخيل لكن الذي يمنع واجب الشرع أعجل فن أعطى زكاة ماله
مثلا ونفقة عياله بطيبة نفسه ولا يقيم الحديث من ماله في حق الله تعالى فهو سخى والسخاوة في
المروءة ان يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات فان ذلك مستحب ويختلف استباحته باختلاف
الاحوال والاشخاص وتفصيله يطول فن أراد استيفاء ذلك راجع الاحياء للزكاة الى رحمته الله تعالى
واعلم ان البخل داع له دواء وما أنزل الله داء الا وله دواء البخل أمر ان الاول حب الشهوات
التي لا يتوصل اليها الا بالمال وطول الامل والثاني حب ذات المال والشغف به وبقائه لديه
فان الدناير مثلا رسول ينال به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوبا لنفسه
لان الموصول الى الذات لا ينفق قد ينسى الحاجات والشهوات وتصير الدناير عنده هي المحبوبة
وهذا غاية الضلال فانه لا فرق بين الحجر والذهب الا من حيث انها تقضى به الحاجات فهو سبب
حب المال وتفرغ عنه الشغف وعلاجه بضد فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج
طول الامل الاكتراث من ذكر الموت وذكر موت الاقران والتطرق ذكر طول تعبهم في جمع المال ثم
ضياعه بعدهم وعدم نفقه لهم وقد يشغف بالمال شغفة على من بعدهم من الاولاد وعلاجه ان
يعلم ان الله تعالى هو الذي خلقهم فهو يرزقهم ويتطرق في نفسه فانه ربما لم يخلف له أبوه فلما سأم
ينظر ما أعد الله لمن ترك الشغف وبذل من ماله في مرضات الله تعالى وينظر في الآيات القرآنية
الحاثية على الجود المانعة من البخل ثم يتطرق في عواقب الخلاء في الدنيا فانه لا بد لجامع المال من
آفات تخرجه على رغم أنفه فالسقاء خير كله ما لم يخرج الى حسد الاسراف المنهى عنه وقد أدب
الله تعالى عباده وأحسن الآداب فقال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين
ذلك قواما فخير الامور أوسطها وخلصته أنه اذا وجد له المال أنفق في وجوه المعروف
بالتي هي أحسن ويكون جماعته الله أو نقي منه بما هو لديه وان لم يكن لديه مال لزم القناعة
والتكفف وعدم الطمع (وعن محمود بن لبيد) هو محمود بن لبيد بن رافع الانصاري الأشعري ولد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخاري له صحبة وقال
أبو حاتم لا تعرف له صحبة وذكره مسلم في التابعين قال ابن عبد البر الصواب قول البخاري وهو
أحد العلماء مات سنة ست وسبعين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخوف
ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) كانه قيل وما هو فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الرياء أخرجه
أحد باسناد حسن) الرياء مصدر رآى فاعل ومصدره يأتى على بناء مناعلة وفعل وهو مهموز
العين لانه من الروية ويجوز تخفيفها بقلبها ياء وحقيقته لغة ان يرى غيره خلاف ما هو عليه
وشرعا ان يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله تعالى أو يخبر بها أو يحب أن يطلع

عليه المقصد الذي يري من مال أو نحوه وقد دمه الله تعالى في كتابه وجعله من صفات المنافقين
في قوله يرأون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا وقال من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا
ولا يشرك بعبادة ربه أحد او قال فويل للمصلين الى قوله الذين هم يرأون وورد فيه من الاحاديث
الكثيرة الطيبة الدالة على عظمة عقاب المرائي فانه في الحقيقة عائد لغدير الله تعالى وفي الحديث
القدس يقول الله تعالى من عمل عملا أشرك فيه غيري فهو له كاه وأمانته بريء أنا أغني
الاغنياء عن الشرك واعلم ان الرياء يكون بالبدن وذلك باظهار التحول والاصفرار ليوهم بذلك
شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليدل بالتحول على قلة الاكل وتشتت
الشعر ودرن الثوب يوهم ان همه بالدين ألهاه عن ذلك وأنواع هذا راسعة وهو يرى انه من أهل
الدين ويكون بالقول بالوعظ في المواقف ويذكر حكايات الصالحين ليدل على عنايته باخبار السلف
وتجده في العلم ويتأسف على مفارقة الناس للمعاصي والتأوه من ذلك والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر بمحضرة الناس والرياء بالقول لا تنحصر أبوابه وقد تكون المراءة بالاصحاب والاسباع
والتلاميذ فيقال فلان متبع قدوة والرياء باب واسع اذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم
من بعض لا اختلاف باختلاف أركانه وهي ثلاثة المراءى به والمراءى لاجله ونفس قصد الرياء فتصد
الرياء لا يخفى ان يكون مجردا عن قصد الثواب أو مصعوبا بإرادته هو المصعوب بإرادة الثواب
لا يخفى عن ان تكون إرادة الثواب أربح أو أضغف أو مساوية فكانت أربع صور الاولى
أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الصلوة مثلا ليراه الناس واذا انفرد لا يفعلها وأخرج الصدقة
مثلا يقال انه بخيل وهذا أغلظ أنواع الرياء وأخبرنا وهو عبادة للعباد والثانية قصد الثواب
لكن قصد اضيق بحيث انه لا يحمله على الفعل الامر آة العباد ولكن قصد الثواب فهذا كلاني
قبله الثالثة تساوى القصدان بحيث لم يعبث على الفعل الا مجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما
لم يفعل فلهذا تساوى صلاح قصده وفساده فلهذا يخرج رأسا برأس لاله ولا عليه الرابعة
ان يكون اطلاع الناس مرجحا ومقويا للنشاط ولو لم يكن لما ترك العبادة قال الغزالي رحمه الله
تعالى والذي نظنه والعلم عند الله تعالى أنه لا يحبط أصل الثواب ولكنه ينقص ويعاقب على
مقدار قصد الرياء ويشاب على مقدار قصد الثواب وحديث أنا أغني الاغنياء عن الشرك محمول
على ما اذا تساوى القصدان أو كان قصد الرياء أربح وأما المراءى به وهو الطاعة فيقسم الى الرياء
بأصول العبادات والى الرياء بوصافها وهو ثلاث درجات الرياء بالايان وهو اظهرها وكفى الشهادة
وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في الدرك الاسفل منها وفي هؤلاء أنزل الله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله الآية وقرب منهم الباطنية الذين
يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويظنون خلافة ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون
لكل فريق منهم تقية والرياء بالعبادات كما قدمنا هذا اذا كان الرياء في أصل المقصد وأما
اذا عارض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه الا اذا ظهر العمل لغيره وتحديثه وقد
أخرج الديلمي مرفوعا ان الرجل ليعمل عملا سرا فيكتبه له عنده سرا فلا يراله الشيطان حتى
يتكلم به فيمجي من السر ويكتب علانية فان عادتكلم الثانية محي من السر والعلانية
وكتب رياء وأما اذا قارن باعث الرياء باعث العبادة ثم ندم في أثناء العبادة فأوجب البعض من

العلماء الاستئناف لعدم انعقادها وقال بعض بلغ جميع ما فعله الا التحريم وقال بعض يصح
 لان النظر الى الخواتم كما لو ابتدأ بالاخلاص وصحبه الرياء من بعد قال الغزالي والقولان الاخران
 خارجان عن قياس القسمة وقد أخرج الواحدى في أسباب النزول جواب جندب بن
 زهير لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انى أعمل العمل واذا اطلع عليه سرتى فقال صلى الله
 عليه وآله وسلم لا شريك لله فى عبادته وفى روايه ان الله لا يقبل ما شورى فيه رواء ابن عباس وروى
 عن مجاهد انه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى أتصدق وأصل الرحم
 ولا أصنع ذلك الا لله فيذ كذا كذا منى فيسرتى وأتجيب به فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 شيئا حتى نزلت الآية يعنى قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا الى آخرها ففي
 الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذى من
 حديث أبي هريرة وقال حديث غريب قال قلت يا رسول الله بينا أنا فى بيتى فى صلاة اذ دخل على
 رجل فاجبني السلام التى رأتى عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لك أجران وفى
 الكشاف من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له لك أجران أجر السر وأجر
 العلانية وقد يرجع هذا الظاهر قوله تعالى ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ
 ما يفتق قريبات عند الله وصلوات الرسول فدل على ان محبة الثناء من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تنافى الاخلاص ولا تعد من الرياء ويتوول الحديث الاول بان المراد بقوله اذا اطلع عليه
 سرتى لمحبة للثناء عليه فيكون الرياء فى محبة للثناء على العمل وان لم يخرج العمل عن كونه خالصا
 وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الثناء من المطلاع عليه وانما هو مجرد محبة لما يصدر
 عنه وعلم به غيره ويحتمل ان يراد بقوله فيعجبني أى يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم أتم شهداء الله فى الارض وقال الغزالي أما مجرد السرور باطلاع الناس اذ لم
 يبلغ أمره بحيث يؤثر فى العمل فبعد أن يفسد العبادة (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية المنافق) أى علامة نفاقه (ثلاث اذا حدث
 كذب واذا وعد أخلف واذا اتفق مع المنافق عليه) وقد ثبت عند الشيوخ من حديث
 عبد الله بن عمر رابعة وهى واذا خاصم فجر والمنافق من يظهر الايمان ويطن الكفر وفى الحديث
 دليل على ان من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق فان كانت فيه هذه كلها فهو
 منافق وان كان موقفا صدقا بشرائع الاسلام وقد استشكل الحديث بان هذه الخصال قد توجد
 فى المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء فى معناه قال النووي
 قال المحققون والاكثر وهو الصحيح المختار ان هذه الخصال هى خصال المنافقين فاذا انصف
 بها أحد من المصدقين أشبهه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا فان النفاق هو اظهار ما يطن
 خلافه وهو موجود فى صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه فى حق من حدثه وعده واثقته
 وخاصمه وعاهده (١) من الناس لانه منافق فى الاسلام وهو يطن الكفر وقيل ان هذا كان فى
 حق المنافقين الذين كانوا فى أيامه صلى الله عليه وآله وسلم يتحدثوا بايمانهم فكذبوا واثقوا
 على دينهم فخانوا وعادوا فى الدين بالنصر فآخفوا وفجروا فى خصوصاتهم وهذا قول سعيد بن
 جبير وعطاء بن أبى رباح ورجع اليه الحسن بعد أن كان على خلافه وهو مروي عن ابن عباس

إشارة الى رواية فيها زيادة
 واذا عاهد غدر اه أبو تراب

وابن عمر رضي الله عنهم ورويناه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض
واليه مال كثير من الفقهاء وقال الخطابي عن بعضهم انه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق وانما يشير اشارة وحكي
الخطابي ان معناه التحذير للمسلم ان يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه منها ان تنفضي به الى
حقيقة النفاق وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال تعالى فيه فأعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم
يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون فانه لا به خلف الوعد والكذب الى الكفر
فيكون الحديث للتحذير من التخلق بهذه الاخلاق التي تؤهل بصاحبها الى النفاق الحقيقي الكامل
﴿وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب بكسر
السين المهملة مصدر سبه (المسلم فسوق وقتاله كفر متفق عليه) السب لغة الشتم والتكلم في
أعراض الناس بما لا يعنى والسباب والفسوق مصدر فسق وهو لغة الخروج وشرعا الخروج من
طاعة الله وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فان كان معاهدا فله أذنيه وقد
نهى عن أذنيه فلا يعمل بالمفهوم في حقه وان كان حريا جاز سبه اذ لا حرمة له وأما الفاسق فقد
اختلف العلماء في جواز سبه بما هو من تكب له من المعاصي فذهب الاكثر الى جوازه لان المراد
بالمسلم في الحديث الكامل الاسلام والفاسق ليس كذلك وبحديث اذ كروا الفاسق بما فيه
كي يحذره الناس وهو حديث ضعيف وأنكره أحد وقال البيهقي ليس بشيء فان صح حمل على
فاجر معلى فبجوره أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج الى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه
انتهى كلام البيهقي ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط والصغير بإسناد حسن رجاله موثقون
وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال خطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر اهتكوه حتى يحذره الناس وأخرج البيهقي من
حديث أنس بإسناد ضعيف من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له وأخرج مسلم كل أمتي معافي الا
المجاهرون وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فهتكوا ما ستر الله عليهم فيتحدون بها بلا ضرورة ولا
حاجة والاكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للفاسق يا فاسق وبما فسد وكذا في غيبته بشرط قصد
النهي عنه أو لغيره كبيان حاله أو لآخر عن صديقه لا لقصد الوقعة فيه فلا بد من قصد صحيح الآن
يكون جوابا لمن يبدأ بالسب فانه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك
ما عليهم من سبيل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتسابان ما قال الفاعل البادئ ما لم يعتمد المظالم
أخرجه مسلم ولكنه لا يجوز ان يعتدى ولا يسبه بأمر كذب قال العلماء واذا انتصر المسبوب
استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقه وبقى عليه اثم الابتداع والاثم المستحق لله تعالى وقيل يرتفع
عنه الاثم ويكون على البادئ الاثم والذم لا الاثم ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يذرا نك امرؤ فيك جاهلية وقول عمر رضي الله عنه في قصة حاطب دعني
أضرب عنق هذا المنافق وقول أسيد السعد انما أنت منافق تجادل عن المنافقين ولم ينكر صلى
الله عليه وآله وسلم هذه الأقوال وهي بحضره وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقتاله كفر دال على
انه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق وهو ظاهر فمن استحل قتل المسلم أو قاتله لاجل اسلامه وأما اذا
كانت المقاتلة لغير ذلك فاطلاق الكفر عليه مجاز ويراد به كفر النعمة والاحسان واخوة الاسلام

لا كفر بالجوذاً أو سماء كفر إلا أنه قد يؤل به إلى الكفر لما يحصل من المعاصي من الزين على القلب حتى يعنى عن الحق فقد يصير كفر أو أنه فعل كفعل الكافر الذي يقابل المسلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث متفق عليه) المراد من التحذير التحذير من الظن بالمسلم شرأنحو اجتنبوا كثيراً من الظن والظن هو ما يخطر بال نفس من التجويز المحتمل للجنة والبطان فيحكم به ويعمل عليه كذا فسر الحديث في مختصر النهاية وقال الخطابي المراد التهمة ومحمل التحذير والنهي انما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها لمن اتهم بها الفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك وقال النووي والمراد التحذير من تحقيق التهمة والاسرار عليها وتقررها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر فان هذا لا يكلفه كافي الحديث تجاوزاً والله عما نتحدث به الامنة أنفسهم ما لم تسكاهم أو تعدل ونقله عياض عن سفيان والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شر ولا خفس ولا فجور ويقتد اطلاقه حديث احتسوا من الناس سوء الظن آخر جبه الطبراني في الاوسط والبيهقي والعسكري من حديث أنس مرفوعاً قال البيهقي تفرد به بقيه وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفاً الحزم سوء الظن وآخر جبه القضاة مرفوعاً من حديث عبد الرحمن بن عائد مرسلاً وكل طرقة ضعيفة وبعضها يقوى بعضها ويدل على ان لها أصلاً وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أخوك البكري ولا تأمنه أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمرو وأبو داود عن عمرو بن القعواء وقد قسم الزنجشري الظن إلى واجب ومنه ندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله عز وجل والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين وهو المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والظن الحديث والندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين والخاصة مثل قول أبي بكر لعائشة رضي الله عنهما انما هما أخوالاً وأختاك لما وقع في قلبه ان الذي في بطن امرأته اثنين ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل في مداخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظنناه السوء والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ان كل ما لم تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراماً واجب الاجتناب وذلك كأهل السنن والصلاح ومن أنست منه الامانة في الظاهر ومقابل به بعكس ذلك ذكر معناه في الكشف وقوله فان الظن أكذب الحديث سماء حديثاً لأنه حديث نفس وانما كان الظن أكذب الحديث لان الكذب مخالف للواقع من غير استناد إلى أماره وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى اظهاره وأما الظن فيزعم صاحبه انه استند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذباً بحسب الغالب فكان أكذب الحديث (وعن معقل بن يسار رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد يستر عيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر رعيته الا حرم الله عليه الجنة متفق عليه) أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قصة وهي ان عبداً لله بن زياد عادم معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه وكان عبداً لله عاملاً على البصرة في اماره معاوية وولده يزيد أخرجه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبداً لله بن زياد أميراً أترمه علينا معاوية غلاماً سقيها سقك الدماء سقكاً شديداً وفيها معقل المرتضى فدخل عليه ذات يوم فقال

له الله عما أراك تصنع فقال له وما أنت وذاك ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام
هذا السفينة على رؤس الناس فقال انه كان عندي علم فأجبت أن لا أموت حتى أقول به على
رؤس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعوده فقال له معقل بن يسار اني أحدثك حديثا
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من عبد يستريحه الله رعية فلم يحطها بصحة
لم يرح رائحة الجنة وانظر رواية المصنف أحد بروايته مسلم وأخرج مسلم ما من أمير يلى أمر
المسلمين لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل معهم الجنة ورواه الطبراني وزاد كنهه لنفسه
وأخرج الطبراني باسناد حسن ما من امام ولا وال بات ليلة سودا عاشار عيته الاحرم الله عليه
الجنة وعرفها يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي
بكره رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم
أحد المحاربة فعليه لعنة الله لا يقل الله منه صر فاولا عدلا حتى يدخله جهنم وأخرجه أحد
وأخرج الحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من استعمل رجلا على عصاة وفيهم من هو أرضى الله تعالى منه فقد خان الله
ورسوله والمؤمنين وفي اسناده واه الا ان ابن عمير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث والراعى
هو القائم مصالح من يرعاه وقوله يوم يموت مراده انه يذرك الموت وهو غاش لبعيته غير تأنيب من
ذلك والغش بالكسر ضد النصيح ويحق غشه لهم بظلمهم بأخذ أموالهم وسفك دماهم
وانتم الكأعرا ضهم واحتجابه عن خلتهم وحاجتهم وجنسه عنهم ما جعله الله تعالى لهم من مال
الله تعالى المعين للمصارف وترك تعريضهم عما يجب عليهم من أمر دينهم وديارهم واهمال الحدود
وردد اهل الفساد واضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد ومن ذلك توليته لمن لا يحوط لهم
ولا يراقب أمر الله تعالى فيهم وتوليته من غير ما رضى الله عنهم مع وجوده والا حاديث دالة على
تحريم الغش وانه من الكأعرا لورود الوعيد عليه بعينه فان تحريم الجنة هو وعيد الكافر ين في
القرآن كما قال تعالى فقد جرم الله عليه الجنة وهو على رأى من يقول بخلاؤ أهل الكأعرا في
النار واضح وقد جله من لا يرى خلاؤ أهل الكأعرا في النار على الزجر والتغليظ قال ابن بطال هذا
وعيد شديد لآئمة الجور فن ضيع من استرعاه الله وأخافهم وظلمهم فقد توجه اليه الطلب بظلم
العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التخل من ظلم أمة عظيمة ومعنى حرم الله عليه الجنة اى أنفذ
عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه أخرجه مسلم) شق عليهم
أدخل عليهم المشقة أى المضرة والدعاء عليه منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمنسقة جزاء من جنس
الفعل وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وعنايته ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به ورواه
أبو عوانة في صحيحه بلنظ ومن ولي منهم شيئا فشق عليهم فعليه به الله فقالوا يا رسول الله ما به
الله قال لعنته والحديث دليل على انه يجب على الوالى تسير الامور على من وليهم والرفق بهم
ومعاملتهم بالعفو والصنح وابتار الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة ويفعل
بهم ما يجب أن يفعل الله تعالى به (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قاتل أحدكم أى غيره كما يدل له فاعل (فليجنب الوجه متفق عليه)

في رواية اذا ضرب أحدكم وفي رواية فلا يلطم الوجه الحديث وهو دليل على تحريم ضرب الوجه
 وأنه يتقى فلا يضرب ولا يلطم ولوفي حدم من الحدود الشرعية ولو في الجهاد وذلك لأن الوجه لطيف
 يجمع المحاسن وأعضاؤه لطيفة نفيسة وأكثر الأجزاء بها فقد يطمها ضرب الوجه وقد ينقصها
 وقد تشين الوجه والشين فيه فاحش لأنه يارز ظاهر لا يمكن ستره ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً
 من شين وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
 الله عنه (أن رجلاً قال يا رسول الله أوصني قال لا تغضب فردد مراراً قال لا تغضب أخرجه
 البخاري) جاء في رواية أجده تنسب إليه بأنه جارية بالجيم ابن قدامة وجاء في حديث أنه سفيان بن
 عبد الله الثقفي قال قلت يا رسول الله قل لي قولاً أتفنع به وأقلل قال لا تغضب ولك الجنة وورد
 عن آخرين من الصحابة مثل ذلك والحديث نهى عن الغضب وهو كما قال الخطابي نهى عن
 أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه لأنه أمر جلي
 وقال غيره وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتسب في دفعه بالرياضة وقيل هو نهى عما ينشأ
 عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيحمله الكبر على الغضب والذي
 يتواضع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب وقيل معناه لا تفعل ما يأمرك به
 الغضب قبل وإنما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم على هذه اللفظة لأن السائل كان غصوباً وكان
 صلى الله عليه وآله وسلم يفتي كل أحد بما هو أولى به قال ابن التين جمع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم في قوله لا تغضب خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤل إلى التقاطع ومنع الرفق ويؤل إلى
 أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى ويحتمل أن يكون من باب
 التنبيه بالأعلى على الأدنى لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فنجاهدهما حتى يغلبهما مع
 ما في ذلك من شدة المعالجة فانه يقهر نفسه عن غير ذلك بالأولى وتقدم كلامي بتعلق الغضب
 وعلاجه (وعن خولة الأنصارية رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم إن رجلاً لا يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة أخرجه البخاري) الحديث
 دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله تعالى أن لا يكون من المصارف التي عينها
 الله تعالى أن يأخذها ويملكها وإن ذلك من المعاصي الموجبة للنار وفي قوله يتخوضون دلالة على
 أنه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون فان كانوا من ولادة الأموال أبيع لهم قدر ما يحتاجون
 لأنفسهم من غير زيادة وقد تقدم الكلام في ذلك (١) (وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى) من الأحاديث القدسية (أنه قال) الرب
 تعالى (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا بأنه لا يفعله في كتابه بقوله وما ربك بظلام
 للعبيد (وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا الحديث أخرجه مسلم) التحريم لغة المنع عن الشيء
 وشرعاً ما يستحق فاعله العقاب وهذا غير صحيح إرادته في حقه تعالى بل المراد به أنه تعالى منزّه
 مستقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لمسايقته المتنوع بجماع عدم الشيء والظلم مستحيل
 في حقه تعالى لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير المالك أو مجاوزة الحدود كلاهما محال في حقه
 تعالى لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دقه ووجهه (٢) وقوله فلا تظالموا تأكيده لقوله
 وجعلته بينكم محرماً والظلم قبيح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب وقد خاب

(١) والسيد رحمه الله
 رسالة في بيان ما يجوز للعمال
 من بيت المال من خليفة
 وغيره اه أبو تراب

(٢) وهذا كلام على تفسير
 أئمة الحديث للحديث
 والسيد رحمه الله كلام في
 بيان الظلم في حقه تعالى في
 رسالة مستقلة اه أبو تراب

من جل ظلمها وغيرها (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال أتدرون ما الغيبة) بكسر الغين المعجمة (قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر أخاك بما يكره
 قال أفرأيت أن كان في أخي ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فقد
 بهته) بفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان (أخرجه مسلم) الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة
 المذكورة في قوله ولا يغتب بعضكم بعضاً ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية هي
 أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه وقال النووي في الإذكار تبع الغزالي ذكر المرء
 بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو والده
 أو ولده أو زوجته أو خادمه أو حر كنه أو طلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ذكره سواء
 ذكر باللفظ أو بالمرز أو بالإشارة قال النووي ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم
 قال من يدعي العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ومنه
 قولهم عند ذكره الله يعافينا الله يتوب علينا نسأل الله السلامة ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة
 وقوله ذكر أخاك بما يكره شامل لذكره في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون
 الحديث بياناً لمعناها الشرعي وأما معناها لغة فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في
 الغيبة ورجح جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي وروا في ذلك حديثاً مسنداً إلى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة فيكون هذا أن ثبت
 محضه الحديث أبي هريرة رضي الله عنه وتفسير العلماء دالة على هذا ففسرها بعضهم بقوله ذكر
 العيب يظهر الغيب وآخر بقوله أن يذكر الإنسان من خلقه بسوء وإن كان فيه نعم ذكر العيب
 في الوجه حرام لما فيه من الأذى وإن لم يكن غيبة وفي قوله أخاك أي أخاك من دليل على أن غير
 المؤمن تجوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك قال ابن المنذر في الحديث دليل على أن من ليس بأخ
 كاليمودي والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبة له وفي
 التعبير عنه بالأخ جذب للمعتاب عن غيبته لمن يغتابه لانه إذا كان أخاه فالأولى الخنوع عليه وطمى
 مساوئيه والتأول لمعاييه لا نشرها بذكرها وفي قوله بما يكره ما يشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب
 به كآهل الخلاعة والمجون فإنه لا يكون غيبة وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه
 وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو من الكبائر فيقول القرطبي الإجماع على أنها من
 الكبائر وقد استدل لكبرها بالحديث الثابت أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام
 وذهب الغزالي وصاحب العدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر قال الأوزاعي لم أر من صرح
 أنها من الصغائر غيرها وذهب المهدوي إلى أنها محتملة بناء على أن ما يقطع بكبره فهو محتمل كما
 في قوله المستزلة قال الزركشي والعجب ممن يعد كل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله
 تعالى أتر لها منزلة أكل لحم آدمي أي ميتة والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دالة
 على شدة تحريمها واعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة الأول التظلم فيجوز أن
 يقول المتظلم فلان ظلمي وأخذت مالي وأنه ظالم ولكنه إذا كان ذلك شكاً لم يكن له قدرة على
 إزالتها أو تحقيقها ودليله قول هندی في شكائتها عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أبي سفيان أنه
 رجل شحيح الثاني الاستعانة على تغيير المنكر كمن يظن قدرته على إزالته فيقول فلان

فعل كذا فلان فعل كذا فيمن لم يكن مجاهرا بالمعصية الثالث الاستفتاء بان يقول للمفتي فلان ظلمي بكذا فاطري بقى الى الخلاص منه ودليله انه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه الا بدكر ما وقع منه الرابع التحذير للمسلمين من الاعتذار به كجرح الرواة والشهود ومن يتصدر للتدريس والافتاء مع عدم الاهلية ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم بئس أخو العشرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أمام معاوية فصعلوك وذلك انها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه وآله وسلم وتستشيريه وتذكر انه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبو جهم فقال أمام معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضح عصاه عن عاتقه ثم قال انكحى أسامة الحديث الخامس ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره تقدم دليله في حديث ذكره والقاهر السادس في التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور والأعرج والأعمش ولا يراد به نقصه وعيبه وجعلها ابن أبي شريف رحمه الله تعالى في قوله

الذم ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعترف ومخذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن * طلب الاعانة في ازالة المنكر

قلت وهذه الستة الصور ذكرها النووي في شرح مسلم أيضا وتعبه العلامة الشوكاني وأنتكر جواز الغيبة في الصور المذكورة وأثبت انها لا تجوز بحال من الأحوال في رسالة مستقلة وهو الرابع (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحاسدوا ولا تناجسوا) بالجمع والشين المعجمة (ولا تباعدوا ولا تباغضوا ولا يباغض) بالغين المعجمة من البغي وبالمهملة من البيع (بعضكم على بعض وكونوا عباد الله) (١) منصوب على النداء (أخوانا المسلم أخوا المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره) بفتح حرف المضارعة وسكون الحاء المهملة وبالقاف فراء قال القاضي عياض ورواه بعضهم لا يحقره بضم الياء وبالحاء المعجمة وبالقاف أي لا يغدر بعهد ولا ينقض أمانه قال والصواب الاول (التقوى ههنا ويشير الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع الاول التحاسد وهو تفاعل يكون بين اثنين فهو نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه للنهي عن الحسد من جانب واحد بطريق الاولى لانه اذا نهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع انه من باب وجزاسية سيئة مثلها فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي وتقدم تحقيق الحسد الثاني النهى عن المناجسة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهى عنها انها من أسباب العداوة والبغضاء وقد روى بغير هذا اللفظ في الموطأ بلفظ ولا تنافسوا من المنافسة وهي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به ويقال نافست في الشيء منافسة وتنافسوا اذا رغبت فيه والنهي عنها عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحظوظها والثالث النهى عن التباغض وهو تفاعل وفيه ما في تحاسدوا من النهى عن التباغض في المباغضة والانفراد بها الاولى وهو نهى عن تعاطي أسبابه لان البغض لا يكون الا عن سبب والذم متوجه الى البغضاء لغير الله فأما ما كانت له تعالى فهي واجبة فان البغض في الله والحب في الله من الايمان بل ورد في الحديث حصر الايمان عليها الرابع النهى

(١) ويحتمل ان يكون منصوبا
على أنه خبر كان واخوانا
بدل منه اهـ

عن التدابر قال الخطابي أي لاتهاجر وافيهجر أحدكم أخاه مأخوذ من تولية الرجل الآخر دبره
إذا أعرض عنه حين يراه وقال ابن عبد البر قيل للاعراض تدابر لان من أبغض أعرض ومن
أعرض ولي دبره والمحب بالعكس وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر وسمى المستأثر
مستدبر الاله يولي دبره حين يستأثر بشي دون الآخر وقال المازري معنى التدابر المعادة تقول
دابرته أي عاديته وفي الموطأ عن الزهري التدابر الاعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه
أخذه من بقية الحديث وهي يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يمد بالسلام
فانه يفهم منه ان صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الاعراض الخامس النهي عن البغي
ان كان بالغين المججمة وان كان بالمهملة فعن يبيع بعض على يبيع بعض وقد تقدم في كتاب البيع
قال ابن عبد البر تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وقطيعته بعد صحبته بغير ذنب
شرعي والجسد له على ما أنعم الله تعالى عليه ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ النسب ولا يبحث عن
معايه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحى والميت وبعده هذه المناهي الخمسة ختم بقوله
وكونوا عباد الله اخوانا فأشار بقوله عباد الله الى ان من حق العبودية لله تعالى الامتنال لما
أمر وابه قال القرطبي المعنى كونوا كاخوان النسب في الشفقة والرحم والمحبة والمواساة
والمعاونة والنصيحة وفي رواية لمسلم زيادة كما أمركم الله تعالى أي بهذه الامور فان أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منه تعالى وزاد المسلم حنا على اخوة أخيه المسلم بقوله المسلم أخو
المسلم وذكروا من حقوق الاخوة انه لا يظلمه وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه والظلم محرم في حق الكافر
أيضا وانما خص المسلم لشرفه ولا يخذله والخذلان ترك الاعانة والنصر ومعناه اذا استعان به
في دفع أي ضرر أو جلب أي نفع أعانه ولا يحقره ولا يحقره ولا يتكبر عليه ويستخف به ويروى
لا يحقره وهو بمعناه وقوله التقوى ههنا اخبار بان عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية
الله تعالى وعظمته ومراقبته واخلص الاعمال له وعليه دل حديث مسلم ان الله لا ينظر الى
أجسامكم ولا الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم أي ان المجازاة والمحاسبة انما يكونان على ما في
القلب دون الصورة الظاهرة والاعمال البارزة فان عمدتها النيات ومحملها القلب وتقدم ان في
الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد واذ افسدت فسد الجسد وقوله بحسب امرئ من الشر أن
يحقر أخاه أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الخصلة وحدها وقوله كل المسلم على المسلم
حرام اخبار بتحريم الدماء والاموال والاعراض وهو معلوم من الشرع علما قطعيا ﴿وعن
قطبة﴾ بضم القاف وسكون الطاء المهمة وفتح الموحدة (ابن مالك) يماله التغلب بالمشاة
الفوقية والغين المججمة ويقال التغلب بالمثلثة والعين المهمة (قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول اللهم جنبني منكرات الاخلاق والاعمال والاهواء والادواء أخرجه
الترمذي وصححه الحاكم واللفظه) التجنب المباحة أي باعدني والاخلاق جمع خلق قال
القرطبي الاخلاق أوصاف الانسان التي يعامل بها غيره وهي محمودة ومذمومة فالمحودة على
الاجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتنتصف منها ولا تنتصف لها وعلى التفصيل العفو
والعلم والجود والصبر وتحمّل الأذى والرجة والشفقة وقضاء الحوائج والتودد ولين الجانب
وتحمّل ذلك والمنعومة ضد ذلك وهي منكرات الاخلاق التي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ربه أن يجزيه أياها في هذا الحديث وفي قوله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي أخرجه أحد
وصححه ابن حبان وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح واهدني لأحسن الأخلاق
لا يهتدي لأحسنها غيرك واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك ومنكرات الأعمال
ما ينكر شرعاً وعادة ومنكرات الأهواء وهي جمع هوى والهوى ما تشبهه النفس من غير نظر
إلى مقصد يحمد شرعاً ومنكرات الأدواء جمع داء وهي الأسقام المنفرة التي كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يتعوذ منها كالجذام والبرص والمهلكة كذات الجنب وكان صلى الله عليه وآله
وسلم يستعين من سيئ الأسقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تمار (الممارسة المجادلة) (أخاك ولا تمازحه) من المزح (ولا تعد موعدا
فتخطئه) أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف) لكن في معناه أحاديث سيما في المراء فإنه روى
الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن
نتمارى في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله ثم انتهرنا وقال أبهذاباً أمة محمد
أمرتم أنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا ذروا المراء قلته خيرة ذروا المراء فإن المؤمن لا يماري
ذروا المراء فإن المماري قد تمت خسارته ذروا المراء كفي أنما أن لا تزال تمار يا ذروا المراء فإن
المماري لا أشفع له يوم القيامة وذروا المراء فإنما نزع بثلاثة آيات في الجنة في رياضها أسفلها
وأوسطها وأعلىها لمن ترك المراء وهو صادق ذروا المراء فإنه أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة
الأوثان وأخرج الشيخان مرفوعاً أن أبغض الرجال إلى الله الألدان الخدم أي الشديداً للخصومة
الذي يحج صاحب حقيقة المراء طعمك في كلام غيرك لاظهار خلل فيه غير غرض سوى تحقير
قائله وأظهار من يتك عليه والجدال هو ما يتعلق باظهار المذهب وتقريرها والخصومة
التي في الكلام ليستوفى به مالا أو غيره ويكون تارة بسبب دواء تارة اعتراضاً والمراء لا يكون
إلا اعتراضاً والكل قبيح إذا لم يكن لاظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه
وأما مناظرة أهل العلم للفتاة وإن لم تخل عن الجدال فليست داخلة في النهي وقد قال تعالى
وجادلهم بالتي هي أحسن وقال تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن وقد
أجمع عليه المسلمون سلفاً وخلفاً وأفاد الحديث النهي عن معارضة الآخر والمزاح الدعابة والمنهي
عنه ما يجلب الوحشة أو كان يباطل وأما ما فيه بسط الخلق وحسن الخطاب وجبر
الخطأ فهو جائز فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله إنك لتدأعبننا
قال إني لأقول الإحق وأفاد الحديث النهي عن الإخلاف الوعد وتقديم أنه من صفات المنافقين
وظاهره التحريم وقد قده حديثان تعدده وأنت مضمر الخلافه وأما إذا وعدته وأنت غاظم
على الوفاء فعرض عنه ما نفع فلا يدخل تحت النهي ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان في مؤمن الخجل وسوء
الملق أخرجه الترمذي وفي أسناده ضعف) قد علم قبح الخجل عرفاً وشرعاً وقد ذمه الله تعالى
في كتابه بقوله الذين يخجلون ويأمرون الناس بالخجل بل ذم من لم يأمر الناس بالحث على خلافه
فقال تعالى ولا يحض على طعام المسكين جعله من صفات الذين يكذبون بالدين وقال في الحكاية
عن الكفار أنهم قالوا وهم في طبقات النار لم نك من المصلين ولم نك نظم المسكين وإنما اختلف

العلماء في المذموم منه وقد منا كلامهم في ذلك وحده بعضهم بانه في الشرع منع الزكاه والحق
انه منع كل واجب فمن منع ذلك كان بخيلا يناله العقاب قال الغزالي رحمه الله وهذا الحد
غير كاف فان من يرد اللحم والخبز الى القصاب والخبز لنقص وزن حبة يعد بخيلا اتفاقا
وكذا من يضايق عياله في لقمة أو غرة أو كوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم
وكذا من يبين يديه رغيف خضر من يظن انه يشاركه فأخفاه بعد بخيلا انتهى قلت هذا في الخيل
عزفا لمن يستحق العقاب فلا يرد نقضا وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه وسوء الخلق
ضده وقد وردت فيه أحاديث دالة على انه ينافي الايمان فأخرج الحاكم سوء الخلق يفسد العمل
كما يفسد الخل العسل وأخرج ابن منده سوء الخلق شؤم وطاعة النساء دامة وحسن الملة ثناء
وأخرج الخطيب ان لكل شئ توبة الا صاحب سوء الخلق فانه لا يتوب من ذنب الا وقع فيما هو شر
منه وأخرج الصابوني ما من ذنب الا وله عند الله توبة الا سوء الخلق فانه لا يتوب صاحبه من ذنب
الا وقع الى ما هو شر منه وأخرج الترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة سيئ خلق والا حديث في
الباب واسعة وله يحمل المؤمن في الحديث على تكامل الايمان أو أنه خرج مخرج التحذير والتغيير أو
أراد اذا ترك اخراج الزكاه فتلا لترك واجب قطعي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المستبان ما قال افعلي البادئ ما لم يعتد المظالم أخرجه مسلم)
دل الحديث على جواز مجازاة من ابتداء الانسان بالاذية بمثلها وان اتم ذلك عائد على البادئ لانه
التسبب لكل ما قاله المحيب الا أن يعتدي المحيب في أذيته بالكلام اختص به اتم عدوانه لانه
انما أذن له في مثل ما عوقب به وجرأسيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم وعدم المكافاة والصبر والاحتمال أفضل فقد ثبت انه سب رجل أبابكر رضي الله
منه بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم
قاعد ثم أجاب أبو بكر رضي الله عنه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قفيل له في ذلك فقال انه لما
سكت أبو بكر كان ملك يجيب عنه فلما اتصف لنفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ قال تعالى
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء
اشهر بكنيته واختلف في اسمه اختلافا كثيرا وهو من بني مازن بن النجار شهد بدر وما بعده من
المشاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار مسلما ضاره الله ومن شاق مسلما شق
الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه (أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو
عرضه بغیر حق ضاره الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة والمشاقة المنازعة أي من
نازع مسلما ظلما وتعسفا أنزل الله عليه المشقة جزاء وفاقا والحديث تحذير من أذى المسلم بأى
شئ (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يبغض
الفاحش البذي أخرجه الترمذي وصححه) البغض ضد المحبة وبغض الله عبده أنزله العقوبة به
وعدم اكرامه اياه والبذئ فعليل من البداء وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمنين كإدله
قوله (وله) أي للترمذي (من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رفعه ليس المؤمن بالطعان ولا
اللعان ولا الفاحش ولا البذي وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقفه) الطعن السب يقال
طعن في عرضه أي سببه واللعان اسم فاعل للمبالغة بنية فعال أي كثير اللعن ومفهوم الزيادة غير

مرادفانه محرم اللعن قليله وكثيره والحديث اخبار بأنه ليس من صفات المؤمنين الكامل الايمان
السب واللعن الا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنسه الله أو رسوله ﷺ (وعن
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم
قد أقضوا الى ما قدموا أخرجه البخاري) سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم وعلاه
بأنفسائهم الى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم الى مولاهم وقد مر الحديث بلفظه
في آخر الجنائز والكلام عليه ﷺ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا يدخل الجنة قتات) بقاف ومثناة فوقية وبعد الالف مثناة أيضا وهو التمام وقد روي
بلفظه (متفق عليه) وقيل ان بين القتات والتمام فرقا فالتمام الذي يحضر القضية فيبلغها
والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ماسمعه وحقيقة النعمة تنقل كلام الناس بعضهم
الى بعض للافساد بينهم وقال الغزالي رحمه الله تعالى ان حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه
المنقول اليه أو المنقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالمرز أو بالكتابة أو بالايحاء قال حذيفة
النعمة افشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه فلو رآه يخفي ما لنفسه فذكره فهو غيبة كذا
قاله قلت ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النعمة بل يكون من افشاء السر وهو محرم أيضا وورد
في النعمة عدة أحاديث أخرج الطبراني مر فواليس من ذو حسد ولا نعمة ولا كهانة ولا أنامنه
ثم تلا قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كنسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا
وأخرج أحمد خيار عباد الله الذين إذا رواد كراته وشرع عباد الله المشاؤون بالنعمة الباغون للبراءة
الغيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب وغير هذا من الاحاديث وقد تجب النعمة كما اذا سمع
شخصا يتحدث بارادة ايداء انسان ظلم او عدوانا فيحذره منه فان أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه
منه والاذكره ذلك والحديث دليل على عظم ذنب التمام قال الحافظ المنذري أجمعت الامة
على ان النعمة محرمة وانها من أعظم الذنوب عند الله وفي كلام الغزالي ما يدل على انها لا تكون
كبيرة الا مع قصد الافساد ﷺ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من كف غضبه كفى الله عنه عذابه أخرجه الطبراني في الاوسط وله شاهد من حديث ابن عمر
عند ابن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب مرارا وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع
نفسه عن اصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك الا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر
شاق ولذا جعل الله تعالى جزاءه كف عدايته عنه وقد قال تعالى في صفات المؤمنين واذا ما غضبوا هم
يعفرون ﷺ (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يدخل الجنة) من أول الامر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الخداع (ولا يخيل)
تقدم الكلام على الخيل (ولاسي الملسكة) وهو من ترك ما يجب عليه من حق المماليك
أو تجاوز الحد في عقوبتهم وتأديبهم ومثله تركه تأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرائض
الله تعالى وغيرها وكذلك البهائم سوء الملسكة يكون باهما لها عن الاطعام وتحميلها ما لا تطيقه من
الاجمال والمشقة عليهما بالسير والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وفرقه حديثين
وفي اسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها ﷺ (وعن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع حديث قوم وهم له كارهون

صب في آداة الآتك) بفتح الهمزة والمدوضم النون (يوم القيامة يعني الرصاص) هو مدرج
 في الحديث تفسيره السابقه (أخرجه البخاري) هكذا في نسخ بلوغ المرام تسمع بالمتناة القوقية
 وتشديد الميم ولفظ البخاري من أسمع والحديث دليل على تحريم اسماع من يكره اسماع حديثه
 وتعرف بالقروائ أو بالتصريح وروى البخاري في الادب المفرد من رواية سعيد المقبري قال حررت
 علي ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت اليهما فاطم صدرى وقال اذا وجدت اثنين يتحدثان
 فلا تقم معهم حتى تستأذنهما قال ابن عبد البر لا يجوز لاحد ان يدخل على المتناجين في حال
 تناجيهم قال المصنف ولا ينبغي للدخول عليهم ما القعود عندهما ولو تبعه عندهما الا انهما لان
 افتتاحهما الكلام سرا وليس عندهما احد دل على انهما لا يريدان الاطلاع عليه وقد يكون
 لبعض الناس قوة فهم اذا سمع بعض الكلام استدلل به على باقيه فلا بد له من معرفة الرضا فانه قد
 يكون في الاذن حياء وفي الباطن الكراهية ويلحق باستماع الحديث استنشاق الرائحة وميض
 الثوب او استخبار صغار أهل الدار ما يقول الاله أو الخيران من كلام أو ما يعملون من الاعمال
 وأما ما أخبره عدل عن منكر جازله ان يهجم ويسمع الحديث لازالة المنكر ﴿﴾ (وعن انس رضى
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طوبى لمن شغلته عيبه عن عيوب الناس أخرجه
 البزار باسناد حسن) طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام
 لا يقطعها والمراد انهم لمن شغلته النظر في عيوبه وطلب ازالته واستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب
 غيره والتعرف لما يصدر منهم من العيوب وذلك بان يقدم النظر في عيب نفسه اذا أراد ان يعيب
 غيره فانه يجدي نفسه ما يرده عن ذكر غيره ﴿﴾ (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من تعاطى في نفسه واختال في مشيئة لى الله وهو عليه غضبان أخرجه
 الحاكم ورجاله ثقات) فتعاطى يأتى بمعنى فعل مثل توائمت بمعنى ونيت وفيه مبالغة وهو المراد هنا
 أى من عظم في نفسه اما باعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من لا يعلم استحقاقه
 الالهة ويحتمل هنا ان تعاطى بمعنى تعظم مسددة أى اعتقد في نفسه انه عظيم كتكبر من اعتقاده
 كبيرا او يكون تفعل بمعنى استفعل أى طلب ان يكون عظيما وهذا يلاقى معنى تكبر والكبر كما
 قال المهدى في كتاب تكمله الاحكام هو اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من
 لا يعلم استحقاقه الالهة وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذى من حديث ابن مسعود رضى الله
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر قال
 زجل يارسول الله ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال صلى الله عليه وآله وسلم ان
 الله جليل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس قيل هو ان يتكبر عن الحق فلا يراه حقا وقيل
 هو ان يتكبر عن الحق فلا يقبله وقال النووي معناه الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق
 وانكاره رفعا وتجيروا جاء في رواية الحاكم ولكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس بطر الحق
 دفعه ورد غمط الناس بفتح المعجمة والميم وبالطاء المهملة هو احتقارهم وازدراؤهم هكذا جاء
 مفسرا عند الحاكم قاله المنذرى ولقطة من رويت بالكسر ليعلم على انها حرف جر وفتحه على
 انها موصولة والتفسير النبوى دل على انه ليس من قبيل الاعتقاد وانما هو بمعنى عدم الامتثال
 تعززا وترفعا واحتقار الناس وقال ابن حجر المكي رحمه الله في الزواجر الكبر ما باطن وهو خلق في

النفس واسم الكبير بهذا الحق وما ظاهر وهو أعمال تصدر من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق
وعند ظهورها يقال تكبر وعند عدمها يقال كبر فالاصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح
والكون الى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فهو يستدعي متكبرا عليه ومتكبرا به وبه فارق
العجب فانه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض انفرادا دائما ممكن أن يقع منه العجب دون
الكبر فالعجب مجرد استعظام الشيء فان صحبه من يرى انه فوقه كان تكبرا انتهى والاحتياط في
المشيه هو من التكبر وعظفه عليه من عطف احد نوعي الكبر على الآخر كأنه يقول من جمع بين
نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة لانها قد
ثبتت الاحاديث في ذم الكبر مطلقا والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وإيجابه لغضب الله
تعالى ﴿وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العجلة من
الشیطان أخرجه الترمذی وقال حسن﴾ العجلة هي السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان
المطلوب فيه الاناءة مشجودة فيما يطلب تعجلا من المسارعة الى الخيرات ونحوها وقد يقال لامنافة
بين الاناءة والمسارعة فان سارع بتؤدة وتأن فيتم له الامر ان والضابط ان خيما الامور واساطها
﴿وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشؤم سوء الخلق
أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف﴾ الشؤم ضد الين وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وانه
الشؤم وان كل ما يلحق من الشرور فسيبه سوء الخلق وفيه اشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار
ومكتسب للعباد وتقدم تحقيقه ﴿وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان اللاعنين لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة أخرجه مسلم﴾ تقدم الكلام
في اللعن قريبا والحديث اخبار بان كثير اللعن ليس له عند الله قبول شفاعة يوم القيامة أى
لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في اخوانهم ومعنى ولا شهداء قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء
على تبليغ الأئمة رسلهم اليهم الرسالات وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم
لنفسهم لان كثرة اللعن من ادلة التساهل في الدين وقيل لا يرزقون الشهادة وهي القتل في سبيل
الله في يوم القيامة متعلق بشفعاء وحدها على الاخيرين ويحتمل عليهما ان يتعلق بهما ويراد ان
شهادته لم تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له في الآخرة
ثواب الشهداء ﴿وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من عير أخاه بذنوب﴾ أى من عابه به (لم يمت حتى يعملها أخرجه الترمذی وحسنه وسنده منقطع)
كانه حسنه الترمذی لشواهد فلا يضره انقطاعه وكان من عير أخاه أى عابه من العار وهو كل
شيء يذم به عيب كما في القاموس يجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به وذلك اذا صحبه
اعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه وفيه أن ذكر الذنب مجرد التعبير قبيح يوجب العقوبة وانه
لا يذكر عيب الغير الا للامور الستة التي سلفت مع حسن القصد فيها ﴿وعن بهز بن حكيم عن
أبيه عن جده﴾ معاوية بن حيدة ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويل للذي يحدث
الناس فيكذب ليضحك به القوم ويل له ثم ويل له أخرجه الثلاثة واسناده قوى وحسنه
الترمذی وأخرجه البيهقي﴾ والويل الهلاك ورفع على أنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور وجاز الابتداء
بالسكرة لانه من باب سلام عليكم وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الاطلاق مثل

اياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والنجور يهدي الى النار سائق وأخرج ابن حبان
 في صحيحه اياكم والكذب فانه مع الفجور وهما في النار ومثله عند الطبراني وأخرج أحمد من
 حديث ابن لهيعة ما عمل أهل النار قال الكذب فان العبد اذا كذب فجر واذا فجر كفر واذا كفر
 دخل النار وأخرج البخاري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جملته قوله
 رأيت الله رجلين اتيانني قال الى الذي رأيت يشق شدة فكذا يكذب الكذبة تجعل عنه حتى
 تبلغ الا فاق في حديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم والا حديث في الباب كثيرة والحديث
 دليل على تحريم الكذب لاضحالك القوم وهذا تحريم خاص ويحرم على السامعين سماعه اذا
 علموه كذبا لانه اقرار على المنكر بل يجب عليهم المنكر والقيام من الموقف وقد عد الكذب من
 الكبائر قال الرويانى من الشافعية انه كبيرة ومن كذب قصدا ردت شهادته وان لم يضر بالغير لان
 الكذب حرام بكل حال وقال المهدي انه ليس بكبيرة ولا يتم له نفي كبره على العموم فان الكذب
 على النبي صلى الله عليه وآله وسلم او لاضرار مسلم او معاهد كبيرة وقسم الغزالي الكذب في الاحياء
 الى واجب ومباح ومحرم وقال ان كل مقصد محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا
 فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان اتى بتحصيل ذلك المقصود
 وواجب ان وجب تحصيل ذلك وهو اذا كان فيه عسمة من يجب انقاذه وكذا اذا خشى على
 الودعة من ظالم وجب الانكار والخلف وكذا اذا كان لا يتم مقصود حرب او اصلاح ذات البين او
 استمالة قلب المجنى عليه الا بالكذب فهو مباح وكذا اذا وقعت منه فاحشه كالزنا وشرب الخمر
 وسأله السلطان فله ان يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي ان يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة
 المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب وان كان بالعكس أو شك فيه حرم
 الكذب وان تعلق بنفسه استحب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم يحسن المسامحة بحق الغير والحزم
 تركه حيث أبيع واعلم انه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في صحيحه قال ابن
 شهاب لم أسمع ترخص في شيء مما يقول الناس ككذب الا في ثلاث الحرب والاصلاح بين الناس
 وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها قال القاضي عياض لا خلاف في جواز الكذب
 في هذه الثلاث الصور وأخرج ابن الجار عن النواس بن سمعان مرفوعا الكذب يكتب على ابن
 آدم الا في ثلاث الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما والرجل يحسد امرأته ليرضيها بذلك
 والكذب في الحرب قلت انظر في حكمة الله تعالى ومحبته لاجتماع القلوب كيف حرم التهمة وهي
 صدق لما فيها من افساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وابعاح الكذب وان كان حراما اذا كان
 لمح القلوب وجلب المودة وازهاب العداوة ﴿وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال كفارة من اعتبته ان تستغفر له رواه الحارث بن أبي أسامة باسناد ضعيف﴾ وأخرجه
 ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الایمان وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي
 أساندها ضعف وروى من طرق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال وهو أصح
 ولفظه قال كان في لساني ذرب على أهلي فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين أنت
 من الاستغفار يا حذيفة اني لا استغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصا أنه
 لاجل الاعتيا ببل لعله لا دفع ذرب اللسان وفي الحديث دليل ان الاستغفار يكفي من العقاب لمن

اغتيابه ولا يحتاج الى الاعتذار منه وفصلت الشافعية فقالوا اذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه
 وأما اذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضا لانه يجلب الوحشة وايقار الصدر الا أنه أخرج البخاري عن
 أبي هريرة مرفوعا من كانت عنده مظلمة لاختيه في عرضه أو شيء فليتخلله منه اليوم قبل ان
 لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من
 سيئات صاحبه فعمل عليه وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو دال على انه يجب
 الاستحلال وان لم يكن قد علم الا انه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث انس فيمن لم يعلم ويقتد
 به اطلاق حديث البخاري ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ابغض الرجال الى الله الا الذاخض ﴾ بفتح الذاء المعجمة وكسر الصاد المهملة (أخرجه
 مسلم) الذاخض من ليدى الوادى وهما جانباه والخصم شديد الخصومة الذي يهجم بخصمه
 ووجه الاشتقاق انه كلما احتج عليه بحجة اخذ في جانب آخر وقد وردت الاحاديث في ذم الخصومة
 كحديث من جادل في خصومة غير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع تقدم تخريج الترمذي
 وقال غريب من حديث ابن عباس مرفوعا كفى بك ان لا تزال محاصما وظاهرا اطلاق الاحاديث
 ان الخصومة مذمومة ولو كانت في حق وقال النووي في الاذكار فان قلت لا بد لانسان من
 الخصومة لاستيقاض حقوقه فالجواب ما اجاب به الغزالي ان الذم انما هو لمن خاصم بباطل وبغير
 علم كوكيل القاضى فانه يتوكل قبل ان يعرف الحق في أى جانب ويدخل في الذم من يطلب حقا
 لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر اللد والكذب لا يذا خصمه وكذلك من يحمله على
 الخصومة محض العناد لظهر خصمه وكسره ومثله من يخطط الخصومة بكلمات تؤذى وليس
 اليها ضرورة في التوصل الى غرضه فهذا هو المذموم بخلاف المظلوم الذي ينصر بخصمه بطريق
 الشرع من غير لدو اسراف وزيادة لجأ على الحاجة من غير قصد عناد ولا ايداء ففعله هذا ليس
 مذموما ولا حراما ولكن الاولى تركه ما وجد اليه سبيلا وفي بعض كتب الشافعية انها ترد شهادة
 من يكثر الخصومة لانها تنقص المروءة لا لكونها معصية

* (باب الترغيب في مكارم الاخلاق) *

﴿ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فان
 الصدق يهدي ﴾ بفتح حرف المضارعة (الى البروان البريمى الى الجنة وما يزال الرجل
 يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور
 وان الفجور يهدي الى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا
 متفق عليه) الصدق ما طبق الواقع والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقة تتجلى عند الجمهور
 والهداية الدلالة الموصلة الى المطلوب والبر بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات وهو اسم
 جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح الخالص قال ابن بطال على قوله وان البر الخ
 مصداقه قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وعلى قوله وما يزال الرجل يصدق الخ المراد يتكرر
 منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق وأصل الفجور الشق فهو شق الديانة ويطلق
 على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر وقوله وما يزال الرجل يكذب

هو كما مر في قوله وما يزال الرجل يصدق في أنه إذا تكبر منه الكذب استحق اسم المبالغة وهو كذاب وفي الحديث إشارة إلى أن من تخبر الصدق في أقواله صار له سجيعة ومن نعمد الكذب وتجرأه صار له سجيعة وأن بالتدرب والاكتساب تسفر صفات الخير والشر والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة ودليل على عظمة قبح الكذب وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار وذلك من غير ما صاحبهم في الدنيا فإن الصدوق مقبول الشهادة عند الحكام محبوب مرغوب في أحاديثه والكذب بخلاف هذا كله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والظن) بالنصب محذومه (فإن الظن أكذب الحديث متفق عليه) تقدم بيان معناه وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه وأما نفس الظن فقد هجم على القلب فيجب دفعه والاعراض عن العمل عليه (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيكم والجلوس بالطرفات) بضمين جمع طريق (قالوا يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها قال فإذا ابدتم) أي امتنعتم عن ترك الجلوس على الطرفات (فأعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غص البصر) عن المحرمات (وكف الأذى) عن المارين بقول أو فعل (ورد السلام) أجابته على من القاه اليكم من المارين إذا السلام يسن ابتداء للمار لا للقاعد (والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه) قال القاضي عياض فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب وأنه للترغيب فيما هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه قال المصنف ويحتمل أنهم رجحوا وقوع النسخ تحقيقاً لما شكوا من الحاجة إلى ذلك وقد زيد في الحديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة زاد أبو داود وإرشاد ابن السبيل وشتمت العاطس إذا جدد الله وزاد سعيد بن منصور وأغاثه الملهوف وزاد البزار والأعانة على الحمل وزاد الطبراني وأعينوا المظلوم واذكروا الله كثيراً وزاد أبو داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر وأهدوا الضال وزاد في حديث أبي طلحة حسن الكلام وزاد في حديث البراء عند أحمد والترمذي وأفسوا السلام ومجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أدباً قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نظمها في أربعة أبيات

جعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق انسانا
أفش السلام وأحسن في الكلام وشمّت عاطسا وسلا ما ردا حسانا
في الحمل عاون ومظلوماً عن وأعنت * لهفان أهد سبيلا وأهد حيرانا
بالعرف مروا عنه نكرو وكف أذى * وغض طرفاً وأكث ذكر مولانا

والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرفات أنه يجلو سبه يتعرض للفتنة فإنه قد ينظر إلى الشهوات من يخاف الفتنة على نفسه بالنظر اليهن مع مرورهن وفيه التعرض لزوم حقوق الله والمسلمين ولو كان قاعداً في منزله لما عرف ذلك ولما لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها ولما طلبوا الأذن في البقاء في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق وكذا ذكر من الحقوق قد وردت بها الأحاديث مفرقة تقدم بعضها وبأني بعضها (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يرد به خيراً يلقه في الدين متفق عليه) الحديث دليل على عظمة شأن التفقه في الدين وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيراً عظيماً كما يرشد إليه التشكيير ويدل له المقام والفقه في

الدين تعلم قواعد الاسلام ومعرفة الحلال والحرام ومفهوم الشرط ان من لم يتنقه في الدين لم يرد
الله به خيرا وقد ورد هذا المشهور منطوقا في رواية أبي يعلى ومن لم يفقه لم يبال الله به وفي الحديث
دليل ظاهر على شرف النقه في الدين والمتنقيين فيه على سائر العلوم والعلماء والمراد به معرفة
الكتاب والسنة ﴿ وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ﴾ وتقدم الكلام في
حقيقته بما لا يحتاج فيه الى الاعادة لقرب عهده ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الحياء من الايمان متفق عليه ﴾ الحياء لغة تغير وانكسار يلحق الانسان
من خوف ما يعاب به وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح وينع من التقصير في حق ذي
الحق والحياء وان كان قد يكون غريزة فهو في استعماله على وجه الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم
ونية فلذلك كان من الايمان وقد يكون كسبيا ومعنى كونه من الايمان ان المستحي يتقطع بحيائه
عن المعاصي فيصير كالابن القاطع بينه وبين المعاصي وقال القتيبي معناه ان الحياء يمنع صاحبه
من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان فسمى ايمانا كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه والحياء مركب
من خير وعنة وفي الحديث الحياء خير كله ولا يأتي الا بخير فان قلت قد يمنع الحياء صاحبه عن
انكار المنكر والاخلال به فليس ما يجب فلا يتم عموم انه لا يأتي الا بخير قلت قد اجيب عنه بأن المراد
من الحياء في الاحاديث الحياء الشرعي والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياء شرعيا
بل هو مجزومهاته وانما يطلق عليه الحياء لمشابهة الحياء الشرعي ويجواب آخر وهو ان من كان
الحياء من خلقه فالخير عليه أغلب أو أنه اذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا يتأفیه
حصول التقصير في بعض الاحوال قال القرطبي في المفهم شرح مسلم وكان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والغريزي وكان في الغريزي أشد حياء من
الغذرا في خدرها وكان في المكتسب في الذروة العلياء صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ وعن ابن
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مما أدرك الناس من كلام
النبي الاولي اذ لم تستح فاصنع ما شئت أخرجه البخاري لفظ الاولي ليس في البخاري بل في
سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة ان آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الاولي
الى آخره أخرجه أحمد والبرار والمراد من النبوة الاولي ما اتفق عليه الانبياء ولم ينسخ كما نسخت
شرائعهم لانه امرأ طبقت عليه العقول وفي قوله فاصنع ما شئت قولان الاول انه بمعنى الخبر أي
صنعت ما شئت وعبر عنه بلفظ الامر للاشارة الى ان الذي يكف الانسان عن موقعة الشر هو
الحياء فاذا تركه توقرت دواعيه على موقعة الشر حتى كأنه مأمور به والامر فيه للتهديد أي
اصنع ما شئت فان الله مجازيك على ذلك الثاني ان المراد انظر الى ما تريد فعله فان كان مما لا يستحي
منه فافعله وان كان مما يستحي منه فدعه ولا تبالي بالخلق ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف
وفي كل من القوي والضعيف (خير) لوجود الايمان فيهما (أحرص) من حرص كضرب
يضرب ويقال حرص كسمع (على ما تنفعك) في دينك ودنياك (واستعن بالله عليه ولا تتجمل)
بفتح الجيم وكسر ها (وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا ولو لكن قل قدر الله وما شاء

فعل فان لو تنفتح عمل الشيطان أخرجه مسلم) المراد من القوى قوى عزيمة النفس في الاعمال
الآخروية فان صاحبه أكثر أقداما في الجهاد وانكار المسكر والصبر على الأذى في ذلك واحتمال
المشاق في ذات الله تعالى والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس
من هذا لأنه لا يتخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه ثم أمره بالحرص على طاعة الله تعالى وطلب
ما عنده وعلى طلب الاستعانة به تعالى في كل أموره اذ حرص العبد بغير اعانة الله تعالى لا ينفعه
اذا لم يكن عون من الله للفتى * فأكثر ما يجنى عليه اجتاده
ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استعاض عنه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اللهم
انني أعوذ بك من الهـم والحزن والعجز والكسل سيأتي ونهاه اذا أصاحبه شيء من حصول ضرر
أو فوات نفع عن أن يقول لو قال بعض العلماء هذا انما هو لمن قال معتقدا ذلك حقا وأنه لو فعل ذلك
لم يصبه قطعا فاما من رد ذلك الى مشيئة الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما شاء الله تعالى فليس من هذا
وامتدل له بقول أبي بكر رضي الله عنه في الغار لو أن أحدكم رفع رأسه لآنا وسكوته صلى
الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض وهذا لا حجة فيه لانه انما أخبر عن أمر مستقبل وليس
فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه قال وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز زمن اللو الحديث
لو لا حديثان قومك بالكفر الحديث ولو كنت راجا بغير بينة الحديث ولو لا أن أشق على امتي وشيبي
ذلك فكله مستقبل لا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لانه انما أخبر عن اعتقاده فيما كان
يفعل ولو لا المانع وعما هو في قدرته فاما ما ذهب فليس في قدرته قال القاضي فالذي عندي في معنى
الحديث ان النهي على ظاهره وعمومه لكن نهى تنزيهه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان
لو تنفتح عمل الشيطان قال النووي وقد جاء من استعماله في الماضي قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لو استقبلت من أمرى ما استدرت ما سقت الهدى وغير ذلك فانظروا ان النهي انما هو عن
اطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيهه لا تحريم واما من قاله تاسفعا على ما فات من طاعة
الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في
الاحاديث (وعن عياض بن حماد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله
أوحى الى أن تواضعوا حتى لا يبغى أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد أخرجه مسلم) التواضع
عدم التكبر وتقدم تفسير التكبر وعدم التواضع يؤدي الى البغى لانه يرى لنفسه من بقاء على الغير
فيبغى عليه بقوله أو فعله وينخر عليه ويزدر به والبغى والنخر مذمومان ووردت أحاديث في
سرعة عقوبة البغى منها عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما من ذنب أجدر وأحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من
البغى وقطيعة الرحم أخرجه الترمذي والحاكم وصححه وأخرجه ابن ماجه وأخرج البيهقي ليس
شيئا مما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغى (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه النار يوم القيامة أخرجه
الترمذي وحسنه ولا جد من حديث أسماء بنت يزيد بنحوه) في الحديثين دليل فضيلة الرد على
من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الاتكاز للمسكر ولذا ورد الوعيد على تركه كما
أخرج أبو داود وابن أبي الدنيا ما من مؤمن يخذل امرأ مسلما في موضع تنتهك فيه حرمة

وتتقضى من عرضه الاخذله الله في موطن يحب فيه نصرته وما من مسلم ينصر امرأ مسلماً في
 موضع ينتقص فيه من عرضه وتنتهك فيه حرمة الانصرة الله في موطن يحب فيه نصرته وأخرج
 أبو الشيخ من رد عن عرض أخيه رد الله عنه النار يوم القيامة وتلا رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وكان حقا علينا نصر المؤمنين وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضاً من حكي عرض أخيه في الدنيا
 بعث الله له ملكاً يوم القيامة يحميه من النار وأخرج الاصبهاني من اغتیب عند أخوه فاستطاع
 نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة بل ورد في
 الحديث ان المستمع للغيبة أحد المغتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض
 أخيه ولو بإخراج من اغتاب الى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الانكار بالقلب أو
 الكراهة للقول وقد عده بعض العلماء السكوت كبيرة لوروده هذا الوعيد وله دخوله في وعيد من لم
 يغير المنكر ولأنه أحد المغتابين حكما وإن لم يكن مغتاباً لغة وشرعاً (وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبد ابغوا الاعزا
 وما تواضع أحد لله الارتفاع الله تعالى أخرجه مسلم) فسر العلماء عدم التقص بعينين الاول انه يبارك
 له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية والثاني انه يحصل بالثواب الخاص
 عن الصدقة جبران نقصان عينها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة
 الى عشر أمثالها الى أضعاف كثيرة قلت والمعنى الثالث انه يخلفه الله تعالى بعرض يظهره عدم
 نقص المال بل ربما زاده ودليله قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو يحجب محسوس وفي
 قوله وما زاد الله عبد ابغوا الاعزا حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على اسائه وإن كانت
 جائزة قال تعالى فمن عذوا وصلح فاجرهم على الله وفيه انه يجعل الله للعافي عزا وعظمة في القلوب
 لانه بالاتصاف ينظر انه يعظم ويصان جانبه ويهاب وينظر ان الاعضاء والعفو لا يحصل ذلك فاجبر
 صلى الله عليه وآله وسلم بانه يزداد ابغوا العفو عزاً وفي قوله وما تواضع أحد لله اي لأجل ما أعده
 للمتواضعين الارتفاع الله دليل على ان التواضع سبب للرفعة في الدارين لا طلاقه وفي الحديث حث
 على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع وهذه من أمهات مكارم الاخلاق (وعن عبد الله بن
 سلام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأبى الناس افشوا السلام وصلوا
 الارحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام أخرجه الترمذي وصححه)
 الافشاء لغة الاظهار والمراد نشر السلام على من يعرفه ومن لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الاسلام خير قال تطعم
 الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف ولا بد في السلام ان يكون بلفظ مسمع لمن يرد
 عليه وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما اذا سلمت فأسمع
 فانها تحية من الله قال النووي أقله ان يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فان لم يسمعه لم يكن آتياً
 بالسنة فان شك استظهر وان دخل مكاناً فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد
 قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجي من الليل فيسلم تسليم لا يوقظ نائمًا ويسمع اليقظان
 فان لقي جماعة سلم عليهم جميعاً ويكره ان يخص أحدهم بالسلام لانه يولد الوحشة ومشروعية
 السلام لطلب التحاب والالفة فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ألا ذلكم على

ما تجاوبون به افشوا السلام ينسكم ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول
 لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من فروع إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام
 فليسلم فليست الأولى أحق من الأخيرة وتكره أو تحرم الإشارة باليد وبالرأس لما أخرجه النسائي
 بسند جيد عن جابر من فروع لا تسلموا تسليماً اليهود فان تسليمتهم بالرؤس والا كف الا انه يستغنى
 من ذلك حال الصلاة فقد وردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه
 وهو يصلي بالإشارة وقد قدمنا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول وجوزت الإشارة
 بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالامر بإفشاء
 السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ويرد عليه انه لو كان الابتداء فرض عين على كل
 أحد كان فيه حرج ومشقة والشريعة على التخفيف والتيسير فيحمل على الاستحباب انتهى
 قال النووي في التسليم على من لم يعرف خلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع وافشاء
 السلام الذي هو شعار هذه الأمة اهـ وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف
 استفتاح المخاطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحد من أحد وتقدم
 الكلام على صلة الارحام مستوفى وعلى اطعام الطعام فيشمل من يجب عليه انفاقه ويلزمه
 اطعامه ولو عرفاً وعادة وكالصدقة على السائل للطعام وغيره فالامر بحمول على فعل ما هو أولى من
 تركه ليشمل الواجب والمندوب والامر بصلاة الليل في قوله وصاوا بالليل قد ورد تفسيره بصلاة
 العشاء والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل انه أراد بذلك وما يشمل نافذة الليل وقوله
 تدخلوا الجنة بسلام اخبار بان هذه الافعال من أسباب دخول الجنة وكتبه بسببها يحصل لفاعلها
 التوفيق ويحجب ما يوجبها من الاعمال وحصول الخاتمة الصالحة (وعن تميم الدراي) هو أبو
 رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب الى جده دارو يقال الديري نسبة الى دير كان فيه قبل الاسلام
 وكان نصرانياً وليس في الصحيحين ولا في الموطأ دارو ولا ديرى الا تميم أسلم سنة تسع وكان يختم
 القرآن في ركعة وكان يقرأ الآية الواحدة الليل كله الى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها الى
 الشام وروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته قصة الحساسة والدجال وهي منقبة له
 وهي داخله في رواية الاكبر عن الأصغر وليس له في صحيح مسلم الا هذا الحديث وليس له في
 البخاري شيء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ثلاثاً) أي قالها ثلاثاً
 (قلنا لمن هي يا رسول الله) أي من يستحقها (قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم
 أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل قال العلماء انه أحد الأحاديث الأربع التي يدور عليها الاسلام
 وقال النووي ليس الامر كما قالوه بل عليه مدار الاسلام قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها
 حيازة الحظ للمنصوح له ومعنى الاخبار عن الدين بما ان عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا
 والنصح لله تعالى الايمان به ونفي الشريك عنه وترك الاتحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال
 والجلال كلها وتزيمه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه
 والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعه ومعاداته من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى قال
 الخطابي وجميع هذه الاشياء راجعة الى العبد في نصحه نفسه وانه تعالى غني عن نصيح الناس
 والنصيحة لكتابه الايمان بأنه كلامه تعالى وتحميل ما حمله وتحريم ما حرمه والاهتداء بما فيه

والتدبر لمغائيه والقيام بحقوق تلاوته والاعتاظ بمواعظه والاعتبار بوزايمه والمعرفة له والنصيحة
 لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه
 وتوقيره حيا وميتا ومحبة من أمر يحبه من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء
 اليها والذب عنها والنصيحة لأئمة المسلمين اعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم
 بحوائج العباد ونصحهم في الرقوة والعدل قال الخطابي ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد
 معهم وتعداد أسباب الخير في كل من الأقسام هذه لا تنحصر قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء
 فنصحهم بقبول أقوالهم وتعظيم حجتهم والاعتداء بهم ويحتمل أنه يحتمل الحديث عليهم ما فيه حقيقة
 فيهما والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم وكف الأذى عنهم
 وتعليلهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك والكلام على كل قسم يحتمل
 الإطالة وفي هذا كفاية قال السيد وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير اه قال ابن
 بطال في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديننا واسلاما وإن الدين يقع على العمل كما يقع على
 القول قال والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقي والنصيحة لازمة على
 قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصحهم ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه فإن
 خشي أذى فهو في سعة والله أعلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق أخرجه الترمذي وصححه
 الحاكم) الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق وتقواه تعالى هو الأتيان
 بالطاعات واجتناب المعصيات فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة
 وأما حسن الخلق فقدم الكلام فيه (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم اتكلم لاتسعون الناس بأموالكم ولكن يسعونهم فتكلم بلسان الوجه وحسن
 الخلق أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أي لا يتم لكم شعور الناس بإعطاء المال لكثرة الناس
 وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعواهم ببسط الوجه والطلاقة
 ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجلب التحاب بينكم فانه مراد الله تعالى وذلك فيما
 عدا الكافرو ومن أمر بالاعلاظ عليه (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن مرآة أخيه المؤمن أخرجه أبو داود بإسناد حسن) أي المؤمن
 لأخيه المؤمن كمرآة تنظر فيها وجهه فالمؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه
 ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى وإلى ما يزينه عند عباده وهذا داخل في النصيحة (وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن الذي يخاط الناس
 ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخاط الناس ولا يصبر على أذاهم أخرجه ابن ماجه بإسناد
 حسن وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصحابي) فيه أفضلية من يخاط الناس بخالطة بأمرهم
 فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فانه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على
 الخالطة والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مثال ومن ربح العزلة
 فله على فضلها أدلة وقد استوفاه الغزالي في الاحياء وغيره (وعن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم كما حسنت خلقي) بفتح الحاء الموحدة

وسكون اللام (حسن خلق) بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان) قد كان صلى الله عليه وآله وسلم من أشرف العباد خلقاً وخلقا وسؤاله ذلك اعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعليمها للامة

* (باب الذكر) *

مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان أو القلب والمراد به ذكر الله تعالى (والدعاء) مصدر دعاء وهو الطلب ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلان استغفرت ويقال دعوت فلان أسأله ويطلق على العبادة وغيرها واعلم أن في الدعاء ذكر الله تعالى وزيادة فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال ادعوني أستجب لكم وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال وإذا سألت عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وسماع الخ العبادة ففي الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً الدعاء مخ العبادة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً من لم يسأل الله يغضب عليه أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يحب أن يسئل فخرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألوا الله من فضله فإنه يحب أن يسئل والاحاديث في الحث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب واقتدار العبد وقدرته وبجز العبد واحاطته بكل شيء علماً فالدعاء يزيد العبد قرباً من ربه تعالى واعترافاً بحقيقته ولذا احت صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء وعلم الله تعالى عباده دعاءه بقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا الآية ونحوها وأخبرنا بدعوات رسله وتضرعهم حيث قال أيوب رب اني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين وقال زكريا رب لا تدنني فرداً أنت خير الوارثين وقال هب لي من لدنك ولياً وقال أبو البشر ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وقال يوسف رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الاحاديث الى قوله توقني مسلماً وألحقني بالصالحين وقال يونس لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين ودعائين صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف لا تحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معرفة فالحجج من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال التقويض والتسليم أفضل من الدعاء فان قائل هذا ما ذاق حلاوة المناجاة قلبه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد أنه لا يضيع الدعاء بل لا بد من احدى ثلاث اما أن يجعل له دعوته واما أن يدخرها له في الآخرة واما أن يصرف عنه من السوء مثلها وصححه الحاكم وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قال السيد رحمه الله تعالى قدأودعناها أوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء اهـ وليس في الودع الله في مدته كتاب سماه نزل الابرار في الادعية والاذكار قد طبع بهذا العهد في مطبعة الجوائب الواقعة أمام الباب العالي من القسطنطينية وهو كتاب جامع لجميع الدعوات المأثورة والاذكار المرفوعة مع أدعية الكتاب العزيز ليس في الباب أجمع منه فليعلم وبالله التوفيق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله تعالى أنا مع عبدي ما ذكرني وتحركت بي شفتاه أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقا) وهو في البخاري بلفظ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي
وان ذكرني في ملاذ كرهته في ملاخير مني ثم وان تقرب الى تشبيرا تقربت اليه ذراعا وان تقرب الى
ذراعا تقربت اليه باعما ومن أتاني عشي أتيت اليه هرولة وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكركه
تعالى وانه مع ذكركه برحمته ولطفه واعاته والرضا بحاله وقال ابن أبي جرة معناه أنا معه بحسب
ما قصده من ذكركه ثم قال يحتمل أن يراد الذكربالقلب أو باللسان أو بهما معا وبما تشال الإواصر
واجتناب المنهيات قال والذي تدل عليه الاخبار ان الذكركلى نوعين أحدهما مقطوع لصاحبه
بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر قال والاول مستفاد من قوله تعالى فن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره والثاني من الحديث الذى فيه من لم تنهه صلواته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله تعالى
الابعدا لكن ان كان فى حال المعصية يذكر الله تعالى لخوفه وجبل عما هو فيه فانه يرجى له
(وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عمل ابن آدم
عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله أخرجه ابن أبي شيبة والطبرانى بإسناد حسن) الحديث
من أدلة فضل الذكروانه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضا من المنجيات
من عذاب الدنيا ومخاوفها ولذا يقرن الله الامر بالثبات لقتال الأعداء وجهادهم بالامر بذكره كما قال
اذ القيمت فنة فانتبوا واذكروا الله كثيرا وغيرهما من الآيات والاحاديث الواردة فى مواقف الجهاد
(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس قوم مجلسا
يذكرون الله الا حففتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكروهم الله فبين عنده أخرجه مسلم) دل
الحديث على فضله تعالى الذكروا اذا كبرين وفضله الاجتماع على الذكر وأخرج البخارى ان
الله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكركفاذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى ينادون
هلموا الى حاجتكم قال فيحفونهم ثم يا جنتهم الى السماء الدنيا الحديث وهذا من فضائل
مجالس الذكر يحضرها الملائكة بعد التماسهم لها والمراد بالذكر التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن
وتحذرك وفى حديث البزار أنه تعالى سأل ملائكته ما يصنع العباد وهو أعلم بهم فيقولون
يعظمون آلاءك ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لا تخرتهم ودنياهم والذكر حقيقة
ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه وانما يشترط أن لا يقصد غيره فان
انضاف الى الذكرباللسان الذكربالقلب فهو أكمل وان انضاف اليهما استحضار معنى الذكر
وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى وثقى المقائص عنه ازداد كمالا فان وقع ذلك فى عمل صالح مما
فرض من صلاة أو جهادا أو غيرها ما فكذلك فان صح التوجه وأخلص لله تعالى فى ذلك فهو أبلغ
الكمال وقال الفخر الرازى المراد بذكر اللسان الالفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتعجيد
والذكربالقلب التفكير فى أدلة الذات والصفات وفى أدلة التكاليف من الامر والنهى حتى يطالع
على أحكامه وفى اسرار مخلوقات الله تعالى والذكربالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات
ومن ثمة سمي الله تعالى الصلاة ذكرا فى قوله فاسعوا الى ذكر الله وذكر بعض العارفين ان الذكركه
على سبعة أشباه فذكر العينين بالبكاء وذكر اللسان بالتشاء وذكر الاذنين بالاغصاء وذكر
اليدين بالعطاء وذكر البدن بالوفاء وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا
وورد فى الحديث ما يدل على أن الذكركه أفضل الاعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذى وابن

ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مر فوعا ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند
 مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم
 فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد وأنه
 أفضل من الذكركرلان المراد بالذكركر الافضل من الجهاد وذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى
 واستحضار عظمة الله تعالى فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط وقال
 ابن العربي انه ما من عمل صالح الا والذكر مشروط في صححه فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه
 فليس عمله كاملا فصار الذكركر أفضل الاعمال من هذه الحثية ويشير اليه حديث نية المؤمن
 خير من عمله (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تعد
 قوم مقعد الميذكروا الله فيه ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا كان عليهم حسرة يوم
 القيامة أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد فان شاء غلبهم وان شاء غفروا لهم وأخرجه أحمد
 بلفظ ما جلس قوم مجلسا لم يذكر الله فيه الا كان عليهم ترة وما من رجل يمشي طريقا لم يذكر الله
 تعالى الا كان عليه ترة وما من رجل اوى الى فراشه فلم يذكر الله عز وجل الا كان عليه ترة وفي
 رواية الا كان عليهم حسرة يوم القيامة وان دخلوا الجنة للشواب والثرة بمشاة فوقية مكسورة فراء
 بمعنى الحسرة وقال ابن الاثير هي النقص والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس سيما مع تفسير الترتيبا نارا والعذاب فقد فسرت بهما فان
 التعذيب لا يكون الا للترك واجب أو فعل محظور وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه
 صلى الله عليه وآله وسلم معا وقد عدت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فبلغت ستة
 وأربعين موضعا قال أبو العالية معنى صلاة الله على نبيه ثناءؤه عليه عنده لا تكته ومعنى صلاة
 الملائكة عليه الدعاء له بحصول الشفاء والتعظيم وفيها أقوال أخر هذا أجودها وقال غيره
 الصلاة منه تعالى على رسوله تشريف وزيادة تكريمة وعلى من دون النبي رجة فعني قولنا اللهم
 صل على محمد عظم محمد أو المراد بالتعظيم اعلام ذكره واطهار دينه وابقاء شريعته في الدنيا وفي
 الآخرة باحر از مشوبته وتشفيعه في أمته والشفاعة العظمى للخالق أجمعين في المقام المحمود
 ومشاركة الآل والازواج بالعطف براديه في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه
 اختصاص الصلاة بالآل استقلال دون غيرهم ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث
 ابن عباس رضي الله عنهما رفعه اذا صليتم على فصولا على أنبياء الله تعالى فان الله بعثهم كما بعثني
 فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس
 ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد الا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي القول به عن مالك
 وقال ما تبعه نابه وقال القاضي عياض عامة أهل العلم على الجواز قال وأنا أميل الى قول مالك
 وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا لا غير الانبياء بالترضى والغفران والصلاة
 على غير الانبياء يعني استقلال لم تكن من الامر المعروف وانما حدثت من دولة بني هاشم يعني
 العبيدين وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثا وانما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لان الله
 تعالى سماهم رسلا وأما المؤمنون فقالت طائفة لا تجوز استقلال ولا تجوز تبعافيا ورد به النص
 كالأل والازواج والذرية ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصا ولا يقاس عليهم الصحابة ولا

غيرهم وقد بينا أنه يدعى للعبادة ونحوهم بما ذكره الله تعالى من أنه رضى الله عنهم وبالمغفرة كما أمر
 بهم ماصلى الله عليه وآله وسلم بقوله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وأما الصلاة عليهم فلم ترد
 والمسئلة فيها خلاف معروف فقال بجوازها البخارى ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على آل سعد بن عبادة أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد وورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى على آل أبي أوفى فن قال بجوازها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله ومن أدلته ان الله
 تعالى قال هو الذي يصلى عليكم وملائكته ومن منع قال هذا ورد من الله تعالى ومن رسوله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الاذن لنا وقال ابن القيم رحمه الله تعالى يصلى على غير الانبياء
 والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وذريته وأهل طاعته على سبيل الاجمال
 ويكره في غير الانبياء لشخص مفرد بحيث صار شعار الاسماء اذ انك في حق مثله أو أفضل منه كما
 تفعله الرافضة فالواتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الاحايين من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس
 واختلفوا أيضاً في السلام على غير الانبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحى فقيل يشرع
 مطلقاً وقيل تباع ولا يفردوا بحد لكونه شعار الرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني
 قلت هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينتهض على المنع والسلام على الموتي قد شرعه الله تعالى
 على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وكان ثابتاً في الجاهلية
 كما قال الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم * ورجة ماشاء أن يترجى

فما كان قيس موته موت واحد * ولكنه بنى قوم تهديما

❦ (وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله
 وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل متفق عليه) زاد مسلم
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وفي لفظ من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر
 رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرز من الشيطان يومه ذلك حتى
 يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك وأخرج أحمد من طريق عبد الله
 ابن يعيش عن أبي أيوب وفيه من قال اذا صلى الصبح لا اله الا الله فذكر بلفظ عشر مرات كن
 كعدل أربع رقاب وكتب له بهن عشر حسنات ومحى عنه بهن عشر سيئات ورفع له بهن عشر
 درجات وكن له حرز من الشيطان حتى يمسي واذا قالها بعد المغرب فتل ذلك وسنده حسن
 وأخرجه جعفر في الذكرة عن أبي أيوب رفعه قال من قال حين يصبح فذكر مثله لكن زاد يحيى
 ويميت وقال بعد عشر رقاب وكان له مسلحة من أول نهاره الى آخره ولم يعمل يومئذ عملاً يقهرهن
 وان قال مثل ذلك حين يمسي فتل ذلك وذكر العشر رقاب في بعضها والاربع في بعض كان باعتبار
 اذا كثر في استحضارهم معاني اللفاظ بالقلوب والمحاض التوجه والاخلاص لعلام الغيوب
 فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي رحمه الله تعالى ❦ (وعن أبي
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال سبحان الله ومحمده مائة
 مرة حطت عنه خطاياه وان كانت مثل زبد البحر متفق عليه) معنى سبحان الله تنزيهه عن كل
 ما لا يليق به من نقص فيلزم نقي الشريك والصاحب والولد وجميع الرذائل والتسبيح يطلق على

جميع ألفاظ الذكرو يطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك الكثرة التسبيح فيها
وفيه أنها تكفر بهذا الذكرا خطايا وظاهره ولو كذاثر والعلما يقيدون ذلك بالصغار ويقولون
لا تنجي الكبار إلا بالتوبة وقد ورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل
فانه قال في التهليل ان من قال مائة مرة في يوم حجت عنه مائة سيئة كما قدمناه وهنا قال حطت
خطايا ولو كانت مثل زبد البحر والاحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي
والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً فضل الذكر لا اله الا
الله وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وهي كلمة التوحيد والاخلاص وهي اسم الله
الاعظم ومعنى التسبيح داخل فيها فانه التنزيه عما لا يليق بالله تعالى وهو داخل في لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك الى آخره وقضائهم عديدة وأجيب عنه بأنه انضاف في ثواب التهليل مع التكفير
ثلاث رفع الدرجات وكتب الحسنات وعشق الرقاب والعق يتضمن تكفير جميع السيئات فان
من أعتمق رقبة أعتمق الله بكل عضومها عضوا منه من النار كما سلف وظاهر الاحاديث ان هذه
القضايا لكل ذا كروذ كرا القاضى عن بعض العلماء ان الفضل الوارد في مثل هذه الاعمال
الصالحة والاذكار انما هو لاهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصر على
شهواته وانتهك دين الله وحرمانه بلا حق بالا فضل المطهرين في ذلك وشهد له قوله تعالى أم حسب
الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿١٠﴾ وعن جويرية بنت
الحري رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات
لو زنت بما قلت بكسر التاء خطاب لها (منذ اليوم لوزنتن سبحان الله وبحمده عدد خلقه
ورضاه نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته أخرجه مسلم) عدد خلقه منسوب صفة مصدر مخدوف
تقديره أسبجه تسبيحاً ومنه اخواته وخلقته شامل لما في السموات والارض وفي الدنيا والاخرة
ورضاه نفسه أى عند من رضى الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاه عنهم
لا ينقض ولا ينقطع وزنة عرشه أى زنة ما لا يعلم قدر وزنه الا الله تعالى ومداد كلماته بكسر الميم
هو ما تنبئه الدواة كالخبر والكلمات هي معلومات الله تعالى ومقدوره زنه لا تنحصر ولا تنتهى
ومدادها هو كل ملء يكتب معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر لتعلقه بغير المتحصر كما قال تعالى قل
لو كان البحر مداد الكلمات ربى الآية والحديث دليل على فضل هذه الكلمات وان قائلها يدرك
فضيلة تكثر ارا القول بالمداد كور ﴿١١﴾ (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقيات الصالحات لا اله الا الله وسبحان الله والله أكبر والحمد لله ولا
حول ولا قوة الا بالله أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم) الباقيات الصالحات مراد بها
الاعمال الصالحة التي يبقى أجرها صاحبها أبداً لا ياد وفسرها صلى الله عليه وآله وسلم بهم هذه
الكلمات ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً الآية وقد
جاء في الاحاديث تفسيرها باعمال الخير فاخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث
ابن عباس الباقيات الصالحات هن ذكر لا اله الا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله
ولا حول ولا قوة الا بالله وأسئغفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيام
والصلاة والحج والصدقة والعق والجهاد والصلوة وجميع أنواع الحسنات وهن الباقيات

وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة وورد التسليم والتحميد والتكبير كما سلف في
الاذكار ﴿ وعن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن ربكم
(حي) من الحياة بركة تنسى وخشى (كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرا
أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم) وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق بجلاله كسائر
صفاته نؤمن بها ولا نكفها ولا يقال أنه مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث
والعناية وغيرهم وصفوا بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أي خالية وفي الحديث دلالة على
استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة وأما حديث أنس لم يكن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فالمراد به المبالغة في الرفع وأنه لم يفعله إلا في
الاستسقاء وأحاديث رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء أفردوها الحافظ المنذري
في جزء وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس المسئلة أن ترفع يديك حتى يمشي بك
والاستسقاء أن يشير بأصبع واحدة والابتهاال أن تمديدك جميعاً وهو موقوف وأما مسح اليدين
بعد الدعاء فورد فيه قوله ﴿ وعن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا مدي يديه في الدعاء لم يردهما حتى يسبح بهما وجهه أخرجه الترمذي وله شواهد منها حديث
ابن عباس عند أبي داود وغيره ومجموعها يقضي بأنه حديث حسن فيه دليل على مشروعية
مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء قليل وكان المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفرا
فكان الرحمة أصابتهما فأناسب إفاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها
بالتكريم ﴿ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أولى
الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان المراد أحقهم
بالشفاعة أو القرب من منزلته في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد
تقدمت قريباً ولو أضاف هذا الحديث إلى ما سلف كان أوفق ﴿ وعن شداد بن أوس رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت
ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر
ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت أخرجه البخاري
وتام الحديث من قالها من النهار موقناً بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن
قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة قال الطيبي لما كان هذا
الدعاء جامعاً للمعاني التوبة استعير له اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد إليه في الخواص
ويرجع إليه في الأمور وجاء في رواية الترمذي ألا ذلك على سيد الاستغفار وفي حديث جابر عند
النسائي تعلموا سيد الاستغفار وقوله لا اله الا أنت خلقتني وقع في رواية اللهم لك الحمد لا اله الا
أنت خلقتني الخ وزاد فيه آمنت لك بخلصالك ديني وقوله وأنا عبدك بجله مؤكدة لقوله أنت
ربي ويحفل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون تأكيداً أو يؤيده عطف قوله وأنا على عهدك
ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه ووعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك
ما استطعت وممتسك به ومنجز وعهدك في التوبة والاجر وفي قوله ما استطعت اعتراف بالعجز
والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى قال ابن بطال يريد بالعهد الذي أخذته الله تعالى

على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم فاقروا بالربوبية
وأدعوا له بالوحدانية وبالوعدما قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ان من مائة لا يشرك
بشيء أن يدخله الجنة ومعنى أبو أعترف وأقر وهو مهور وأصله البواء ومعناه اللزوم ومنه
نوأما الله منزلاً أي أسكنه فكانه ألزمه به وأبو عبدني أعترف به وأقر وقوله فاغفر لي فإنه لا يغفر
الذنوب الا انت اعترف بذنبه أولاً ثم طلب غفرانه ثانياً وهذا من أحسن الخطاب وألطف
الاستعطاف كقول أبي البشر صلى الله عليه وآله وسلم ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا
وقد اشتمل الحديث على الاقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد وبالتوحيد له والاقربانية
الخالق والاقربان بالعهد الذي أخذهم على الامم والاقربان بالمحجز عن الوفاء من العبد بالعهد
والاستعانة به تعالى من شر السيئات ثم نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا
والاقربان بشعته على عباده وأقردها بالجنس والاقربان بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه
تعالى وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات الا بعد الوسائل وأما استشكال أنه كيف يستغفر صلى
الله عليه وآله وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضاً معصوم فإنه من الفضول لانه
صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنه يستغفر الله ويتوب اليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار
فعلينا التأسي والامثال لا يراد السؤال والاشكال وقد علم من خاطبه بذلك فلم يوردوا
اشكالا ولا سؤالا ويكفي كونه ذكر الله تعالى على كل حال وهو مثل طلبنا للرزق وقد تكفل
به وتعلمنا لذلك وارزقنا وأنت خير الرازقين وكله تعبد ذكر الله تعالى ﴿وعن ابن عمر رضي
الله عنهما قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع هؤلاء الكلمات حين يمسي وحين
يصبح اللهم اني أسألك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم استر عورائي وآمن روعاتي
واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال
من تحتي أخرجهم النساء وابن ماجه وصححه الحاكم) العافية في الدين السلامة من المعاصي
والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعة والسلامة في الدنيا من شرورها ومصائبها وفي
الاهل من سوء العشرة والامراض والاسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام وفي المال من
الآفات التي يحدث فيه وستر العورات عام لعورة البدن والدين والاهل والدنيا والآخرة
وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعة وهي القزع وسأل الله تعالى الحفظ له من جميع
الجهات لان العبد بين أعدائه من شياطين الانس والجن كالشاة بين الذئاب اذ لم يكن له حافظ من
الله تعالى من قوة وخص الاستعانة بالعظمة عن الاغتيال من تحتها لان الاغتيال أخذ الشيء
بمخفية وهو أن يخسف به الارض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالفرق كما صنع به فرعون قال الكل
اغتيال من تحت ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول اللهم اني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نقمتك وجميع سخطك أخرجهم
مسلم) الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهي البغطة وزوال
النعمة لا يكون منه تعالى الا بذنوب يصيبه العبد فلا سعادة من الذنب في الحقيقة كانه قال
نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم للعباد وتحول العافية انتقالها ولا يكون الا بحصول
ضدّها ﴿وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماته الاعداء رواه النسائي وصححه
 الحاكم) غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه ولا ينافي الاستعاذة كونه صلى الله عليه وآله وسلم
 استدان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شعر فان الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاءه
 ولا ينافيه ان الله تعالى مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله تعالى وروى هذا عن
 عبد الله بن جعفر مرفوعا لانه يحمل على ما لا غلبة فيه فن استدان ديننا يعلم انه لا يقدر على قضاءه
 فقد فعل محرما وفيه ورد حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها
 يريد اتلافها أنلفه الله تعالى أخرجه البخاري وقد تقدم ولذا استعاذ صلى الله عليه وآله وسلم
 من المغرم وهو الدين ولما سأله عائشة رضي الله عنها عن وجه كثاره من الاستعاذة منه قال
 ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف فالمستدين يتعرض لهذا الامر العظيم وأما غلبة
 العدو أي الباطل لان العدو في الحقيقة انما هو المادى في أمر باطل اما الامر ديني أو الامر دنيوي
 كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الاتصاف منه أو غير ذلك وأما شماته الاعداء فهي
 قبح العدو بضرب زل بعده قال ابن بطال شماته الاعداء ما ينكأ القلب وتبلغ به النفس أشد
 مبلغ وقد قال هرون ل أخيه عليهما السلام فلا تشمت بي الاعداء لاتفرحهم عصيتي به
 (وعن يزيد رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يقول اللهم اني
 أسألك بأنى أشهد أنك أنت الله لا اله الا أنت الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد
 فقال) أي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد سأل الله باسمه الذي اذا سئل به أعطى واذا دعى
 به أجاب أخرجه الاربعة وصححه ابن حبان) الاحد صفة كمال لان الاحد الحقيقي ما يكون
 منزله الذات عن انحاء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجمعية والتخيز والمشاركة في
 الحقيقة وخواصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية والصمد
 السيد الذي يصمد اليه في الحوائج ويقصدوا المنتصف به على الاطلاق هو الذي يستغنى عن غيره
 مطلقا وكل ما عداه محتاج اليه وليس ذلك الله تعالى ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يقتصر
 الى ما بعينه أو يختلف عنه لا متنازع الحاجة والفناء عليه وهو رد على من قال الملائكة بنات الله
 ومن قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله وقوله لم يولد أي لم يسبقه عدم فان قلت المعروف تقدم كون
 المولود مولودا على كونه والد افكان هذا يقتضى أن يقال لم يولد ولم يلد قلت القصد الاصلى هنا اني
 كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه أهل الباطل ولم يدع أحد انه تعالى مولود فالمقام مقام تقديم نفي ذلك
 فان قلت فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه قلت تيمنا لتفرد الله تعالى عن مشابهته المخلوقين
 وتحقيقا لكونه ليس كمثل شيء والكفاء المماثل أي لم يكن أحديهما له في شيء من صفات كماله وعلو
 ذاته وفي الحديث دليل على انه ينبغي تجرى هذه الكلمات عند الدعاء لاخباره صلى الله عليه وآله
 وسلم انه اذا سئل بها أعطى واذا دعى بها أجاب والسؤال الطلب للحاجات والدعاء أعم منه فهو
 من عطف العام على الخاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت واليك التمشور
 واذا أمسى قال سئل ذلك الا انه قال واليك المصير أخرجه الاربعة) أي بقدرتك وقوتك
 وإيجادك أصبحنا أي دخلنا في الصباح اذا أت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح ومثله أمسينا

والنشور من نشر الميت اذا أحياء وفيه مناسبة لان النوم أخو الموت فلا يقاط منه كالأحياء بعد الامانة كما ناسب في المساء ذكر المصير لانه ينام فيه والنوم كالموت وفيه الاقرار بان كل انعام من الله تعالى ﴿(وعن أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار متفق عليه)﴾ قال القاضي عياض انما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم هنا النعمة فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب لسأل الله تعالى ان يمن علينا بذلك وقد ذكر كذا من السلف في تفسير الحسنة وقال ابن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطاوب ديني من عافية ودار رحمة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح وحر كسب هنيئ وثياب جيدة الى غير ذلك مما شملته عباراتهم فانهم مندرجة في حسنة الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن وأما الوقاية من النار فهو يقتضي تيسير أسبابها في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشبهات وألغى محضاً ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكراً ما يتبعه حقيقة ﴿(وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي جسدي وهزلي وخطئي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير متفق عليه)﴾ الخطيئة الذنب والجهل ضد العلم والاسراف مجاهرة الجسد في كل شيء وقوله في أمري يحتمل تعلقه بكل ما تقدم أو بقوله اسرافي فقط والجسد بكسر الجيم ضد الهزل وقوله وخطئي وعمدي من عطف الخاص على العام اذا الخطيئة تكون عن هزل وعن جسد وتكرر ذلك لتعدد الانواع التي تقع من الانسان من المخالفات والاعتراف بها واظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب الامارحيم علام الغيوب وقوله وكل ذلك عندي خبره محذوف أي موجود ومعنى أنت المقدم أي تقدم من تشاء من خلقك فيتصف بصفات الكمال ويتحقق بحقائق العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن تشاء من عبائك بخسب ذلك وتبعيدك له عن درجات الخير قال المصنف وقع في حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في حديث علي عليه السلام انه كان يقوله بعد الصلاة واختلفت الروايات هل كان يقوله بعد السلام أو قبله ففي مسلم انه كان يقوله بين التشهد والسلام وأورد ابن حبان في صحيحه بلفظ كان اذا فرغ من الصلاة وهو ظاهر في انه بعد السلام ويحتمل جله على قبل السلام ويحتمل انه كان يقوله قبله وبعده ﴿(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم أصلي لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي وأصلح لي آخري التي فيها معادي واجعل الحياة زيادة لي في كل خير واجعل الموت راحة لي من كل شر أخرجه مسلم)﴾ تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل انحاز على سؤال ان يجعل الموت في قضائه عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر أي من كل شر قبله وبعده ﴿(وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وارزقني علماً ينفعني رواه النسائي والحاكم والنسائي

من حديث أبي هريرة نحوه وقال في آخره وزدني علما الحمد لله على كل حال وأعوذ بالله من حال
أهل النار واسناده حسن) فيسهانه لا يطلب من العلم الا النافع والنفع فيما يتعلق بأمر الدين
والدنيا مما يعود فيها على نفع الدين والافعال هذا العلم فانه مما قال الله تعالى فيه فيستعملون منها
ما ينصرهم ولا يضرهم بأمر الدين فانه في النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة بل لانه ضار
فيها وقد نفعهم في الدنيا لكنه لم يعد نفعا ﴿وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم علمها هذا الدعاء اللهم اني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم
أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سألك
عبدك ونبيك وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم اني أسألك الجنة وما قرب اليها من
قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول أو عمل وأسألك ان تجعل كل قضاء قضيته لي
خيرا أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة
والاستعاذة من شرورهما وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيرا وكان المراد
سؤال اعتقاد العبدان كل ما أصابه خير والافان كل قضاء قضى الله تعالى به خيرا وان رآه العبد
شرا في الصورة وفيه انه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الادعية لان كل خير ينالونه فهو له وكل شر
يصيرون فهو مضرة عليه (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم كلمتان حبسيتان الى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان
الله وبحمده سبحان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخاري وصححه وتبعه جماعة من
الائمة في ختم تصانيفهم في الحديث به والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خير
مقدم وقول سبحان الله الخ منبذاً مؤخر وصحح الابتداء به وان كان جله لانه في معنى هذا اللفظ
وانما قدم الخبر تشويقا للسامع الى المبتدأ سيما بعد ما ذكر من الاوصاف والحيية بمعنى المحبوبة
أى محبوبتان له تعالى والخفيفة فعيلة بمعنى فاعلة والثقيلة فعيلة بمعنى فاعلة أيضا قال الطيبي
الخفة مستعارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بخف على الحامل من بعض الامتعة
فلا يتعبه كالشيء الثقيل وفيه اشارة الى ان سائر التكليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه
سهلة عليها مع انها تنقل في الميزان كثقل الشاق من الاعمال وقد سئل بعض السلف عن سبب
ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لان الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت فلا
يحملنك ثقلها على تركها والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا تحملنك
خفتها على ارتكابها والحديث من الادلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن واختلف
العلماء في الموزون فقيل الصنف لان الاعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة والحديث
السجلات والبطاقة وذهب أهل الحديث والمحققون الى أن الموزون نفس الاعمال وانها
تجسد في الآخرة ويدل له حديث جابر مر فو عا توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات
والسيئات فمن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ومن ثقلت سيئاته على حسناته
مثقال حبة دخل النار قيل له فمن استوت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الاعراف أخرجه
خيمة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مر فو عا والاحاديث ظاهرة في ان
أعمال بني آدم توزن وانه عام لجميعهم وقال بعضهم انه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وله حسنات

كثيرة زائدة على محض الايمان فمدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الالف ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر فانه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان ونقل القرطبي عن بعض العلماء انه قال الكافر مطلقا لا ثواب له ولا حسنة له توضع في الميزان لقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا وحديث أبي هريرة في الصحيح الكافر لا وزن عند الله جناح بعوضة وأجيب بان هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن والصحيح أن الكافر توزن أعماله الا انه على وجهين أحدهما ان كفره يوضع في كفة ولا يجسد حسنة يضعها في الاخرى لبطان الحسنات مع البكفر فتطيش التي لا شيء فيها قال القرطبي وهذا ظاهر قوله تعالى ومن خفت وازيته فأولئك الذين خسروا أنفسهم فانه وصف الميزان بالخفة والثاني انه قد يقع منه العشق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المألفة مما لوقعها المسلم لكاتب له حسنات فن كانت له جعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر اذا قابلهما رجح بها ويحتمل ان هذه الاعمال توازن ما يقع منه من الاعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فان ساوتها عذب بالكفر وان زادت عذب بما كان زائدا على الكفر وان زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي وبقي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب انه في ضحضاح من نار اللهم ثقل موازين حسناتنا اذا وزنت وخفف موازين سيئاتنا اذا في كفة الميزان وضعت واجعل سبحانه ثوابنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان ووقفنا يجعل كلمة التوحيد عند الممات آخر ما ينطق به اللسان قال السيد رحمه الله قد انتهى بحمدولي الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام سبل السلام نسأل الله تعالى أن يجعله من موجبات دخول دار السلام وأن يتجاوز عمارت كسبناه من الخطايا والآثام وأن يجعل في صفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الاقلام وأن ينفع به الانام انه ذو الجلال والاكرام والمولى لعباده من فضاله كل مرام والحمد لله حمد الايفنى ما بقيت الليالي والايام ولا يزول وان زال دوران الشهور والاعوام والصلاة والسلام على رسوله الكاشف بانوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الاعلام ثم قال السيد رحمه الله ورضي الله عنه وأرضاه وبوأه في الفردوس أعلاه وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء لعله السابع والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائة وألف ختمها الله تعالى بخير وما بعدها من الاعوام انتهى كلام السيد رحمه الله وأقول عفا الله عني قد تم هذا المختصر المختص من سبل السلام بحمد الله تعالى وعونه في السابع عشر من شهر جمادى الاولى من شهر سنة ١٣٠٢ الهجرية على يد مؤلفه أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد العلامة أبي الطيب محمد صديق حسن خان كان الله لهما في الدارين وقد كان وقد أطلت في هذا الجزء الثاني الكلام على أحاديثه بالنسبة الى الجزء الاول لان المقام مقام من يد الخوض والعناية فان مسائل العبادات مقضى وطرها في أكثر كتب السيد والدعاء الله تعالى واعيا يحتاج المتبع للسنة الى معرفة المعاملات والآداب أكثر من العبادات وآخر دعوانا أن الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله وعبيده سيد ما في الكائنات وعلى آله وصحبه أهل الاعمال الصالحة والصالحات الباقيات

فهرسة الجزء الثانى من فتح العلام
لشرح بلوغ المرام

* فهرسة الجزء الثاني من فتح العلام لشرح بلوغ المرام *

صفحة	
٢	* (كتاب البيوع)
٢	باب شروطه
٢٥	باب الخيار
٢٧	باب الربا
٣٤	باب الرخصة في العرايا
٣٧	أبواب السلم والقرض والرهن
٣٩	باب الرهن
٤٠	باب القرض
٤١	باب التقليس والحجر
٤٥	باب الصلح
٤٧	باب الحوالة والضمان
٥٠	باب الشركة
٥٣	باب الاقرار
٥٣	باب العارية
٥٤	باب الغصب
٥٧	باب الشفعة
٦٠	باب القراض
٦١	باب المساقاة والاجارة
٦٤	باب احياء الموات
٦٨	باب الوقف
٧٠	باب الهبة
٧٤	باب اللقطة
٧٧	باب الفرائض
٨١	باب الوصايا
٨٥	باب الوديعة
٨٦	* (كتاب النكاح)
١٠٢	باب الكفاءة والخيار
١١٠	باب عشرة النساء
١١٨	باب الصداق
١٢٢	باب الوليمة

صحيحة

باب القسم	١٣٠
باب الخلع	١٣٤
*(كتاب الطلاق) *	١٣٦
*(كتاب الرجعة) *	١٤٧
باب الايلاء	١٤٩
باب اللعان	١٥٥
باب العدة	١٦٠
باب الرضاع	١٧٤
باب النفقات	١٧٩
باب الحضانة	١٨٦
*(كتاب الجنائيات) *	١٨٩
باب البيات	٢٠٠
باب دعوى الدم والقسامة	٢٠٨
باب قتال أهل البغي	٢١٣
باب قتال الجاني وقتل المرتد	٢١٦
*(كتاب الحدود) *	٢٢٠
باب حد الزاني	٢٢٠
باب حد القذف	٢٣٠
باب حد السرقة	٢٣٢
باب حد الشارب وبيان المسكر	٢٤١
باب التعزير	٢٤٨
*(كتاب الجهاد) *	٢٥١
باب الجزية	٢٧٢
باب السبق	٢٧٦
*(كتاب الاطعمة) *	٢٧٨
باب الصيد والنبات	٢٨٤
باب الاضاحي	٢٩٢
باب العقبة	٢٩٨
*(كتاب الايمان) *	٣٠١
*(كتاب القضاء) *	٣١٣
باب الشهادات	٣٢١
باب الدعاوى	٣٢٦

صيفه

٣٢١ * (كتاب العتق) *

٣٢٦ باب المديبر

٣٢٩ * (كتاب الجامع) *

٣٤٩ باب البر والصلة

٣٥٨ باب الزهد

٣٦٧ باب الترهيب من مساوى الاخلاق

٣٨٦ باب الترغيب فى مكارم الاخلاق

٣٩٢ باب الذكر

* (تمت) *